

دراسات مصرية فى علم الاجتماع

مركز البحوث العربية والأفريقية

دراسات مصرية في علم الاجتماع
مهداة إلى روح
الأستاذ الدكتور/ حسن الساعاتي

تأليف

مجموعة من أساتذة علم الاجتماع

بالجامعات المصرية

تقديم

أحمد أبو زيد

مركز البحوث العربية والأفريقية

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

فهرس

المشتركون في تأليف هذا الكتاب

١- الدكتور أحمد أبوزيد	أستاذ الأنثروبولوجيا بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
٢- الدكتور أحمد مجدي حجازي	أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، وعميد كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة (فرع الفيوم).
٣- الدكتور إسماعيل عبدالباري	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الزقازيق.
٤- الدكتور البسيوني عبدالله البسيوني	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة الزقازيق.
٥- الدكتورة آمال عبدالحميد	أستاذ علم الاجتماع المساعد، بكلية البنات، جامعة عين شمس.
٦- الدكتور ثروت اسحق	أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس.
٧- الدكتور جمال مجدي حسنين	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة حلوان.
٨- الدكتورة سامية الساعاتي	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس.
٩- الدكتور طلعت لطفي	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة (فرع بني سويف).
١٠- الدكتور عاطف العراقي	أستاذ الفلسفة بكلية الآداب، جامعة القاهرة.
١١- الدكتورة عالية حبيب	مدرس علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس.
١٢- الدكتور عبدالعزيز عبدالله مختار	أستاذ التخطيط الاجتماعي بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة (فرع الفيوم).
١٣- الدكتور عدلي السمري	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٤- الدكتور على أبوليلة	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس.
١٥- الدكتورة علياء شكري	أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس.
١٦- الدكتورة فاتن الحناوي	أستاذ علم الاجتماع المساعد، بكلية البنات، جامعة عين شمس.
١٧- الدكتور فاروق العادلي	أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٨- الدكتور محمد الجوهري	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.
١٩- الدكتور محمود صادق سليمان	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة (فرع بني سويف).
٢٠- الدكتور محمود عودة	أستاذ علم الاجتماع، ونائب رئيس جامعة عين شمس.
٢١- الدكتورة هناء الجوهري	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

تقديـم الكتـاب

مقدمة في المنهج

أ.د. أحمد أبوزيد(*)

حين يؤرخ لعلم الاجتماع في مصر فإن اسم حسن الساعاتي يفرض نفسه كأحد العلمـاء الأوائـل الـذين أسهموا بنصيب كبير في تطوير ذلك العلم وإخراجه مـن النطاق التقليدي الذي كان تدريس علم الاجتماع في الجامعات المصرية يتحرك داخله. وكان يحمل لواء ذلك التقليد المرحوم الأستاذ على عبد الواحد وافي الرائد الأول لعلم الاجتماع بغير منازع في مصر والعالم العربي، ثم من بعده المرحوم الأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت الذي لم يلق حتى الآن ما يستحق من تقدير واعتراف بفضله، وكان لي حظ الدرس على يديه بجامعـة فاروق الأول (الإسكندرية حالياً) لسنتين متتاليتين حين كان ينتدب للتدريس بها من جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً). وكان السائد حينذاك في تدريس علم الاجتماع اتباع التقليد الفرنسي المتمثل في مدرسة إميل دوركـايم أو مدرسة **المجلة السنوية لعلم الاجتماع** L'année Sociologique التي كانت تميز في مجال العلم بـين مـا تسميه المورفولوجيا الاجتماعية (أي الهيكل المادي للمجتمع) والفسـيولوجيا الاجتماعيـة (أي فـروع علـم الاجتماع المختلفة مثل علم الاجتماع العائلي وعلم الاجتماع الديني وما إليها) ثم علم الاجتماع العام الذي يهتم بدراسة المشكلات العامة الكلية. وقد انتقل ذلك التقليد إلى الأنثروبولوجيا البريطانية وبالذات مدرسة البنائيـة الوظيفية التي كان يرأسها راد كليف براون الذي كان لي أيضا حظ الدرس على يديه. وتحولت المورفولوجيا الاجتماعية إلى دراسة إيكولوجيا المجتمع، وتحولت الفسيولوجيا الاجتماعية إلى دراسة الأنساق الاجتماعيـة (نسق القرابة والنفق الاقتصادي وأنساق الضبط الاجتماعي وما إليها) ومنها جميعاً يتألف ما أطلق عليـه راد كليف براون اسم (البناء الاجتماعي). وبذلك تصبح الأنثروبولوجيا البنائية الوظيفية التي تسود الآن في مصر والعالم العربي – مع استثناءات قليلة – هي التطور الطبيعي لعلم الاجتماع الفرنسي بعـد تعـديل وتطـوير اهتماماته من الدراسة النظرية البحتة إلى دراسة المجتمعات الإنسانية بوجه عام، مع الاهتمـام بالمجتمعـات التقليدية والمجتمعات المحلية الصغيرة دون الاقتصار على دراستها وحدها.

وحين جاء حسن الساعاتي من إنجلترا بعد حصوله على الدكتوراه من جامعة لندن واتصاله بعـدد مـن كبار علماء الاجتماع البريطانيين من أمثال موريس جنزبرج وتعرفه في الوقت ذاته على مجـالات الخدمـة الاجتماعية ونظرياتها ومشكلاتها العملية والتطبيقية والمنهجية تحول معظم الاهتمام في مجال علم الاجتمـاع من المدرسة الفرنسية إلى المدرسة البريطانية ثم المدرسة الأمريكية وتوجهاتهما العملية والميدانية. وبعـد أن كانت الدراسات الاجتماعية تهتم بمشكلات مثل الرق والمسئولية والجزاء على أيام على عبدالواحـد وافـي أصبح البحث الاجتماعي الميداني يهتم بدراسة موضوعات مثل التصنيع وما إلـى ذلـك. وبعـد أن كانـت الدراسات الاجتماعية التقليدية تستعين بمعلومات إثنوجرافية مستمدة من مختلف مجتمعات العـالم وبخاصـة

(*) أستاذ الأنثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

المجتمعات البدائية (وهو ما جعلها قريبة إلى قلوب الأنثروبولوجيين فيما بعد)، أصبح البحث الاجتماعي يهتم بمشكلات المجتمع المصري ويتتبع رصد العلاقات الاجتماعية الراهنة في ذلك المجتمع، وهنا تحول جـذري يرجع معظم الفضل فيه إلى حسن الساعاتي.

وعلي العكس من الغالبية العظمي من المتخصصين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصـر الـذين جاءوا إلى هذا التخصص من خلفية فلسفية عامة تجمع بين الفلسفة وعلم الاجتماع (التقليدي) وعلم النفس جاء حسن الساعاتي إلى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من خلفية أدبية. فقد كانت دراسته الجامعية الأولي في قسم اللغة الإنجليزية وليس في أقسام الفلسفة كغيره من معاصريه ومن الجيل التالي له مباشرة، وهو الجيـل الذي أنتمي إليه أنا شخصياً. وليس من شك في أن الاتجاه إلى علم الاجتماع من مثل هذه الخلفية الأدبية مـن شأن إثراء ذلك العلم وفتح مجالات واسعة جديدة كما أنه يساعد على عملية المزاج بين المنهجين اللذين يبدون متعارضين واللذين ينظر إلى أحدهما إلى السوسيولوجيا على أنها (علم Science) يتبع مناهج العلوم الطبيعية الدقيقة، بينما ينظر الآخر إليها على أنها أحد الإنسانيات Humanitiesتتبع مناهج هذه التخصصات كالتـاريخ مثلا. وهذا هو أيضاً ما حدث في الأنثروبولوجيا حين اهتم عدد مـن الأنثروبولـوجيين المحـدثين بارتيـاد مجالات الأدب وتحليله، وتجاوزوا نطاق البناء الاجتماعي بالمفهوم السائد في كتابات راد كليف براون.

وإذا كانت هذه المقدمة يراد بها الإسهام في هذا العمل الذي بين أيدينا والذي يتوجه به أصـدقاء وزمـلاء وتلاميذ حسن الساعاتي إلى ذكري هذا الأستاذ الرائد اعترافاً بفضله على العلم في مصر، فإنني أجـد مـن المناسب أن يكون إسهامي في مجال تخصصي وهو الأنثروبولوجيا، وأن يأتي هذا الإسهام في شكل بعـض الأفكار والآراء التي تدور في معظمها حول المنهج وأساليب البحث في الأنثروبولوجيا، وهي أفكـار وآراء سبق أن عبرت عنها بأشكال مختلفة في مواضع أخري، وليس ثمة ما يمنع من تسجيلها هنا مرة أخري لأنها تمثل الأساس الذي يقوم عليه تفكيري وعملي وإسهامي في المتواضع في البحث الأنثروبولوجي في مصـر. وقد تم تسجيل هذه الأفكار في شكلها الحالي آخر مرة في حوار قام بإجرائه معي عدد من أسـاتذة الجامعـة الأمريكية بالقاهرة ونشر في مجلة (ألف) - في عدد خاص عن الأدب الأنثروبولوجيا في أفريقيا (العـدد ٧- عام ١٩٩٧).

* * *

البحث الأنثروبولوجي الميداني كان دائماً – ولا يزال إلى حد كبير – هو مشـروع الرجـل الواحـد أو الباحث الفرد، بمعني أن ينفرد باحث واحد بدراسة مجتمع محلي صغير الحجم، دراسة مركزة لمدة طويلة من الزمن بقصد الإحاطة الشاملة بكل مظاهر الحياة الاجتماعية على مدار سنة كاملة علـى الأقـل، باسـتخدام الملاحظة بالمشاركة مع المعايشة والاتصال المباشر لخلق العلاقة الحميمة مع أعضاء المجتمع، وهذا يتـيح الفرصة للباحث - على الجانب الآخر- أن يحقق نفسه وشخصيته واتجاهه النظري بحيث يمكـن القـول إن البحث الميداني يساعد الباحث على اكتشاف ذاته، والكشف عن تكوين فكره من خلال اختيـاره للموضـوع ولمجتمع البحث وأساليب جمع المعلومات الاثنوغرافيه ثم تحليلها في ضوء موقف نظري معين يـؤمن بـه

ويسترشد به في بحوثه ودراساته. ولهذه الأسباب درج الباحثون على التركيز على دراسة مجتمعات محلية صغيرة ومنعزلة في معظم الأحيان عن العالم الخارجي بحيث ينطبق عليها المصطلح السائد في البحوث الأنثروبولوجية وهو (Social Isolate). وهذه العزلة تؤدي إلى تمايز المجتمعات (القبلية البدائية) بعضها من بعض. ونظراً لهذه العزلة لم يكن ثمة مناص من التركيز على ذلك المجتمع المحلي بحيث لا يكاد الباحث ينظر إلى ما وراء حدوده المكانية، ولا ما وراء الحدود الزمانية التي يستغرقها البحث لأن هذه المجتمعات (البدائية) ليس لها تاريخ مدون أو معلوم بشكل يقيني، كما أن خضوعها – في بداية الأمر على الأقل – للحكم الاستعماري الأوروبي لم يكن يترك للباحث مجالاً للنظر إلى مستقبل تلك المجتمعات إلا في أضيق الحدود. إن كان يأخذ هذه المسألة في اعتباره على الإطلاق.

ولكن اتساع اهتمامات علماء الأنثروبولوجيا وبخاصة منذ منتصف هذا القرن، بحيث امتدت هذه الاهتمامات إلى المجتمعات التقليدية ذات الحضارات القديمة والتاريخ الطويل في الصين والهند ومصر على سبيل المثال، وكذلك إلى المجتمعات الأكثر تقدماً في أوروبا ذاتها كما هو الشأن في الدراسات عن ثقافات البحر المتوسط وبعض دول شمال القارة استلزم إدخال بعض التغييرات في الأساليب والمناهج، ولكنها كلها تغييرات غير جوهرية، وهذه نقطة مهمة للغاية، بحيث إن الدراسات الأنثروبولوجية لهذه المجتمعات والثقافات لا تزال تحتفظ بالخصائص الجوهرية التي تميز الأنثروبولوجيا من علم الاجتماع. فالأنثروبولوجيون الذين درسوا المجتمعات والتنظيمات التي تنتمي إلى حضارات أكثر تقدماً، كانوا ولا يزالون إلى حد كبير (يعزلون) منها جماعات محلية متمايزة، ويعكفون على دراستها بنفس الطريقة، أي أن التقليد الأنثروبولوجي الذي يقضي بدراسة مجتمع (متكامل) ومتمايز وفي عزلة - ولو نسبية - عما حوله ظل قائماً إلا بقدر ما يكفي لفهم البناء الاجتماعي من الداخل ومكونات ذلك البناء، والعلاقة المتبادلة بين هذه المكونات. وهذا بالطبع يختلف عن دراسة المجتمعات (الوطنية) أو مجتمع/ الدولة أو المجتمعات التي تؤلف نمطاً متمايزاً مثل المجتمعات الصحراوية، فكلها تطلبت بعض التعديلات، وهو الأمر الذي اتبعته أنا نفسي في بعض البحوث الميدانية التي أجريتها – ولا أزال أشرف على بعضها – في مصر. ولكن الأداة الرئيسية في جمع المعلومات كانت طيلة الوقت هي الملاحظة بالمشاركة والمعايشة والتواصل الدائم القوي مع الإقامة الطويلة.

وربما كان أهم التعديلات هو الخروج على مبدأ "مشروع الرجل الواحد". فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل دراسة قطاع كبير ومترامي الأطراف مثل المجتمعات الصحراوية في مصر، أو حتى في شمال سيناء أو جنوب سيناء ككل، من خلال باحث واحد مهما طالت مدة إقامته. ولذا كان من الضروري الاعتماد على فريق البحث لدراسة النظم والأنساق الاجتماعية في مثل هذه المناطق الواسعة التي تضم مئات الآلاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات عرقية وقبلية وقرابية مختلفة على اعتبار أن هذه المجتمعات مجتمعات شديدة التعقيد، على الرغم مما يبدو من بساطتها الظاهرية.

وتعقد المجتمع الوطني الكبير يفرض اختيار مجتمعات محلية تمثل النماذج أو الأنماط الاجتماعية الرئيسية في المجتمع وتركيز البحث المتعمق فيها، بحيث تتولي كل مجموعة من فريق البحث دراسة أحد هذه المجتمعات المحلية / النماذج ضمن خطة واحدة متكاملة تطبق على كل هذه المجتمعات / النماذج، والنماذج الرئيسية في مصر هي: النموذج الصحراوي والريفي والحضري والصناعي أو شبه الصناعي والمجتمعات البينية التي تجمع بين خصائص نموذجين أو أكثر. والواقع أن أتباع هذا الأسلوب في البحث يرجع إلى تاريخ قديم نسبياً، فقد لجأت إليه لأول مرة أثناء الدراسة الميدانية في الصحراء الغربية عام ١٩٦٥-١٩٦٦ وكانت بتكليف من مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم لجأت إليه في المشروع الضخم لدراسة المجتمعات الصحراوية في مصر والذي أشرف عليه بتكليف من المركز القومي للبحوث الاجتماعية أو الجنائية منذ عام ١٩٨٧، وكذلك في المشروع البحثي الضخم هو الآخر عن "رؤي العالم في مصر" الذي كلفني به أيضاً المركز القومي عام ١٩٨٩، والذي قطعنا فيه شوطاً كبيراً. وتعدد الباحثين الميدانيين لا يؤدي إلى أي خلل في الدراسة الأنثروبولوجية لأنهم يقومون بجمع المعلومات من خلال دليل عمل محدد يقوم بإعداده المشرف على البحث حسب تصور ذهني معين يتم في إطاره، أيضاً، تحليل المعلومات الإثنوجرافية بمعرفة المشرف نفسه. فالمشرف على البحث (وهو يقابل هنا الباحث الفرد في دراسة المجتمعات المحلية الصغيرة) هو الذي يضع التصور العام للبحث ويتولي إعداد دليل العمل الميداني وتحديد الإطار النظري، ورسم خطة البحث وكذلك تحديد أسلوب العمل وجمع البيانات إلى جانب تدريب الباحثين قبل إرسالهم لمجتمعات الدراسة، ومتابعة أعمالهم بطريقة منهجية منتظمة، وتحليل المادة ثم كتابة الدراسة ذاتها. والاستعانة بدليل العمل يختلف اختلافا كبيراً عن استخدام صحيفة الاستبيان العادية المستخدمة في البحوث السوسيولوجية، لأن دليل العمل يضم النقاط الرئيسية التي ينبغي تغطيتها يتيح للباحثين الفرصة لإبراز قدراتهم على البحث الميداني وإجراء المقابلات والحوار مع (الإخباريين)، كما يسمح لهم بهامش عريض من الحرية في تناول تلك الموضوعات التي يضمها دليل العمل، بغير ترتيب مسبق وجامد.

يضاف إلى ذلك صعوبة أو استحالة عزل المجتمع الكبير عن العالم الخارجي على ما يحدث في البحوث الأنثروبولوجية التقليدية في المجتمعات البدائية. فالمجتمعات الصحراوية مثلاً – فضلاً عن المجتمع المصري ككل أو أي مجتمع/ دولة آخر – لم تكن أبداً منعزلة عن المحيط الجغرافي الواسع الذي يحيط بها، كما أنها كانت دائما – وشأنها في ذلك شأن المجتمعات الكبيرة المعقدة – عرضة للتأثير بالتيارات والاتجاهات الحضارية والثقافية الوافدة من خارج، ومثل هذه العلاقات التي تتعدي الحدود الجغرافية يجب أن تؤخذ دائماً في الاعتبار، وبذلك فإن "البعد المكاني" للمجتمع الكبير يتعدي الحدود الجغرافية ويصبح نوعاً من البعد "المكاني/ الاجتماعي/ الثقافي".

وما يقال عن البعد المكاني يصدق على "البعد الزماني" الذي يتعدي حدود الفترة الزمنية التـي تسـتغرقها الدراسة الميدانية، على ما يحدث في دراسة المجتمعات البدائية. فالمجتمع الكبير، كما هو الحال في المجتمـع الصحراوي في مصر، أو مجتمع/الدولة، أو مجتمع/الأمة كما هو شأن المجتمع المصري ككـل، لـه عمـق تاريخي لا يمكن تجاهله. فالمجتمع المصري بوجه عام، وكذلك كل قطاعاته، مجتمع قديم له حضارة قديمـة يمكن أن نردها إلى أصول فرعونية وقبطية وعربية إسلامية، ولا تزال كل قطاعات هذا المجتمـع تحـتفظ بالكثير من ذلك التراث الثقافي التقليدي العميق إلى جانب معرفتنا بالتاريخ الرسمي المدون أو المسجل، ولـذا لابد من أن يؤخذ هذا التاريخ في الاعتبار، ليس لأهميته في حد ذاته فهذا أدخل في اهتمام المؤرخين، ولكـن لتعرف الدور الذي لعبه هذا التاريخ في تشكيل الأوضاع الاجتماعية الراهنة.

والشيء نفسه يصدق على الأدبيات المتاحة عن المجتمع وعن الأهالي سواء أكانـت بيانـات رسـمية أو كتابات تاريخية أو وثائق تتعلق بمجالات الحياة الأخرى على اختلافها، لأن هذه الكتابات تلقي مزيـداً مـن الضوء على واقع المجتمع والثقافة، كما تساعد على إثارة تساؤلات عديدة وجديدة.

والمهم في هذا كله هو أنه بينما يتمسك الباحث الأنثروبولوجي في دراسته للمجتمعات الكبيـرة والحديثـة والمعقدة بالأساليب البحثية التقليدية أو المألوفة فإنه لا يدرس ذلك المجتمع في عزلة عن العالم الخارجي وعن أبعاده التاريخية والجغرافية التي تتعدي حدود الزمان الراهن والمكان الفيزيقي المحدد. فهـو هنـا يـدرس مجتمعاً مفتوحاً بكل ما يقتضيه ذلك المفهوم من الاستعانة بمناهج وأساليب وطرق للبحث تكون مكملة لـلأداة التقليدية الرئيسية: الملاحظة بالمشاركة، إلى الحد الذي قد تفرض عليه مقتضيات البحث الاسـتعانة بقـوائم أسئلة قصيرة ومحددة لجمع بعض المعلومات الرقمية، ولكن ذلك يحدث في العادة في مرحلة متـأخرة مـن الدراسة الميدانية، ومن أجل تعزيز التحليل الكيفي فحسب. وإن كان الملاحـظ أن بعـض الأنثروبولـوجيين يعتمدون الآن بدرجة أكبر على هذه الأساليب، ويملأون كتاباتهم بالأرقام والجداول والرسومات البيانية ومـا إليها لإخفاء عجزهم عن التحليل الكيفي العميق للمادة الإثنوجرافية.

دراساتي الميدانية في إفريقيا جنوبي الصحراء كانت محددة بالضرورة.صحيح أنني قمت ببعض البحـوث في غرب وشرق السودان وفي الجنوب وبخاص بين الأزاندي[١]. وكذلك بين بعض القبائـل فـي نيجيريـا وسيراليون في غرب إفريقيا، وبعض القبائل في بوغندة وكينيا وفيما كان يعرف باسم تنجانيقـا فـي شـرق القارة، ولكن هذه الدراسات لا يمكن اعتبارها بحوثاً أنثروبولوجية ميدانية بالمعني وبالتحديدات والشروط التي ذكرتها منذ قليل، لأن إقامتي بين أي جماعة قبلية لم تكن تتعدي أسابيع قليلة، كما أن الدراسـات كـان لهـا أهداف محددة هي تعرف إمكانات التنمية في تلك المناطق، ودراسة مشروعات التنمية التي تم تنفيذها بالفعل مع تقويمها. ومع ذلك فإن دراسة هذا الموضوع المحدد الذي أجريت بتكليف من مكتب العمل الـدولي فـي أوائل الستينيات، كان يتطلب الإحاطة ولو بشكل سريع بالنظم والأنساق الاجتماعية وبكثير من ملامح الثقافة في تلك المجتمعات وادي القبائل التي اتصلت بها، نظراً للعلاقة القوية بين هذه النظم ومشـروعات التنميـة،

(١) أحمد أبوزيد، التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي في أفريقيا: مثال السودان مشروع الأزاندي، ١٩٦٥.

وتأثر تلك المشروعات بأنماط السلوك والقيم السائدة هناك، ثم تأثيرها هي ذاتها في الحياة الاجتماعيـة. ولـم تكن هذه البحوث الميدانية هي بداية اهتمامي بالمجتمعات الأفريقية جنوبي الصحراء. فقد سبق لي أن تناولت في إحدي الرسالتين اللتين تقدمت بهما لجامعة أكسـفورد موضـوع "نظـام طبقـات العمـر (Age-Set Systems)[٢]. لدي الشعوب النيلية – الحامية في شرق أفريقيا ولدي البربر في شمال القارة. ولكـن هـذه البحوث الميدانية فتحت أمامي أفاقاً واسعة من المعرفة، فقد وضعتني من الناحية العملية وجهاً لوجـه أمـام بعض القبائل التي كتبت عنها تلك الرسالة بالاعتماد على المراجع والكتابات المتاحة لي فـي ذلـك الحـين، وعرفت الكثير مما لم تتعرض له هذه الكتابات، كما إنها أثارت لدي الرغبة القوية الملحة لمواصلة الاهتمـام بتلك المنطقة الشاسعة والهامة في أفريقيا والتي لها اتصال وثيق بمصر سواء في الماضي أو الحاضر. وقـد عبر هذا الاهتمام عن نفسه ليس فقط في الكتابات العديدة التي تناولت فيهـا جوانـب الحيـاة والثقافـة فـي المجتمعات الأفريقية، في تلك المنطقة،ولكن أيضاً في اهتمام قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية بتدريس عدد من المقررات عن المجتمعات والثقافات الأفريقية منذ إنشاء ذلك القسم منذ أكثر من عشرين عاماً.

لقي حملتني هذه الرحلات إلى منابع نهر النيل وروافده الكبري وأدركت على الطبيعة أيضـاً دور ذلـك النهر في الاتصال والتواصل الثقافي بين مصر وبقية دول حوض النيل، كما أدركت مدي قوة فاعلية الجهود المصرية في تطويع النهر وتطبيعه والتحكم فيه من خلال المشروعات التي أسهم فيها الري المصري، وهي جهود تحتاج لمن يدرسها دراسة متعمقة والتعريف به، كما إنني لمست عن قرب الإمكانات الهائلة المتاحـة لتنمية وتطوير تلك المجتمعات بقبائلها البدائيـة التـي كانت – وأعتقد أنها لا تزال إلى حد كبير – تعيش في الغابات في الوقت الذي تنفذ فيه مشروعات لتوليد الكهرباء وإدارة المصانع، وتحويل بعض القري الصـغيرة إلى مراكز صناعية هامة كما هو الحال في قرية / مدينة جنجا، أو كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الأزانـدي التي قطعت فيها مساحات كبيرة من الغابات وتحولت إلى أرض زراعية لزراعة القطـن وقصـب السـكر، وإقامة صناعات الغزل والنسيج وعصر زيت بذرة القطن وصناعة الصابون وصناعة السكر، وتصدير ذلـك تحت سيطرة الإدارة الأوروبية إلى الخارج أن يعود على الأهالي أي عائد مـادي أو اجتمـاعي ملمـوس، باستثناء المشكلات التي نجمت عن هجرة الأيدي العاملة إلى مراكز التصنيع، وتصدع الحياة العائلية وظهور جرائم من نوع جديد، وهي كلها أمور لا أعتقد أن لها مكاناً هنا في هذا الحديث[٣]. ولكن هنا تحضرني بعض العبارات التي قرأتها منذ سنوات وهي لأستاذ علم السياسة على المزروعي (Ali Mazrui) الـذي ينتمـي بأصوله إلى كينيا، حيث يقول في كتابه (الإفريقيون (The Africans)[٤] وهو يشير إلى النيل كأداة وعامـل اتصال وتواصل، ما معناه أن نهر النيل لا يبدأ في مصر ولكنه ينتهي فيها، فهو ينبع في الأصل من بحيرات

(٢) Abou-Zeid, “Age Systems in Tribal Africa,” 19…

(٣) أحمد أبوزيد، التصنيع والتغير الاجتماعي في أفريقيا، ١٩٥٩.

(٤) (الأفريقيون The Africans)، مجموعة من الحلقات التليفزيونية بلغت حوالي الاثني عشر حلقة من الأفـلام الوثائقيـة قـام بإعدادها والتعليق عليها المفكر على مزروعي وكانت الحلقات تحمل الاسم التالي: The Africans: A Triple Heritage. وقد قامت هيئة الإذاعة والتليفزيون البريطانية (BBC) ببث هذه الحلقات خلال الأعوام الأولي من التسعينات.

يوغندة وإثيوبيا وأنه إذا كان بدون مصر لم تكن لتقوم أي حضارة كبري في شمال القارة الإفريقية فإنه بدون النيل لما وجدت مصر ذاتها، وعلي ذلك فإنه يمكن القول إن الأهرامات وجدت – بمعني من المعاني – حول بحيرة تانا في إثيوبيا وعند مخرج جنجاً من بحيرة فيكتوريا في يوغندة. فإفريقيا جنوبي الصحراء هي التـي هيأت لقيام ذلك الإنجاز الحضاري الهائل في الشمال الإفريقي.

ولكن على الجانب الآخر، كانت مصر هي طريق ومعبر الحضارات والأديان الكبري من الشـمال إلـى أفريقيا جنوبي الصحراء. وقد وجد التراكم الثقافي في مصر طريقه إلى إفريقيا جنوبي الصـحراء حيـث لا يزال يتمثل في بعض النظم الاجتماعية التي سجل عدد مـن الأنثروبولـوجيين بعـض مظـاهره. وعـالم الأنثروبولوجيا البريطاني الذي دخل إلى الأنثروبولوجيا من دراسة الطب وعلـم التشـريح إليـوت سـميث (Elliot Smith) في نظريته الشهيرة عن انتشار الثقافـة (The Diffusion of Culture) يحـاول رسـم خطوط هجرة التأثيرات الثقافية من مصر إلى أنحاء العالم الأخرى ومنها إفريقيا، وعلي الرغم مـن المآخـذ التي تؤخذ على هذه النظرية التي لا تستند إلى وقائع يقينية في كثير من تفاصيلها إلا أن لهـا معناهـا فيمـا يتصل بالعلاقات بين مصر وإفريقيا. ويقال إن هناك في مدينة الأقصر مسجداً أقيم فوق كنيسة قديمـة وقـد أقيمت هي ذاتها فوق معبد مصري قديم مدفون. وهذه "الجيولوجيا الثقافية" – إن صح هذا التعبير – نجد لهـا ترجمة في الحياة الواقعية في إفريقيا. فنظام الملك المقدس عند قدماء المصريين يجد له تعبيـراً فـي نظـام (الرث Reth) عند الشيلوك. كما بين إيفانز بريتشارد في محاضرة تذكارية شهيرة لتمجيد ذكـري فريـزر. وحين جاء الإسلام إلى مصر وأصبح هو الدين المسيطر أو الأساسي تابع مسيرته إلى الجنوب وتحول شمال السودان إلى الإسلام كما أخذ ينشر في جنوب السودان منذ استقلال الدولة ويجذب إليها أعداداً مـن سـكان الجنوب الذين كانوا تحولوا من الوثنية إلى المسيحية بتأثير الإرساليات التبشيرية. وعند الأزاندي، لـم يكـن غريباً أن أجد في العائلة الواحدة أن الأجيال الثلاثة تتبع على التوالي الوثنية والمسيحية والإسلام ويعيشـون مما تحت سقف واحد. الصراع العلني أو الخفي بين المسيحية والإسلام قائم ويستحق الدراسة علـى أيـدي الأنثروبولوجيين الأفارقة والمصريين، وليس من شك في أن هجرة أعداد كبيرة من الأقباط المصريين إلـى السودان في فترة معينة من تاريخ مصر وتاريخ العلاقات بين مصر والسودان واستيطان هؤلاء الأقباط هناك واندماجهم في المجتمع السوداني هو أمر خليق بالدراسة لمعرفة التأثيرات المتبادلة بين الأهالي المهاجرين أو الوافدين، والدور الذي يلعبه الأقباط، في الحياة الاجتماعية – بالمعني الواسع للكلمة في السودان. ولكن يقابل ذلك الدور الذي يلعبه رجال الدين الإسلامي، والأزهر بوجه عام، في المجتمعات الأفريقية التي بهـا سـكان مسلمون خاصة وأن الأزهر يحتل مكانة رفيعة عند هؤلاء المسلمين باعتباره أكبر منارة للإسلام في العـالم، وهل يا تري يتعدي دور المبعوثين من رجال الأزهر إلى إفريقيا المجال الديني إلى المجالات الأخرى التـي تساعد على التقارب الاجتماعي والثقافي؟ وأنا أقصر كلامي هنا على المجالين الاجتماعي والثقـافي بحكـم تخصصي وإن كان مثل هذا التقارب الذي يقوم على الفهم المتبادل يمكن أن تكون له آثار سياسية واقتصادية بعيدة.

وثمة بعض المنظمات أو المؤسسات الهامة التي تحتاج إلى دراسة تقويمية لمعرفة مدي نجاحها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقيـة أو اتحـاد الجامعـات الإفريقية الذي مثلت جامعة الإسكندرية في بعض اجتماعاته لبعض الوقت والذي لا يبدو أن له أثـراً فعـالاً، على الأقل بالقدر الذي كان ينبغي الوصول إليه في مجالات تبادل الأساتذة والطلاب، والأهم من ذلك وضـع سياسة قابلة للتنفيذ لتحقيق الفهم المتبادل القائم على الدراسات والبحوث الميدانية التي تشارك فـي إجرائهـا مجموعات بحثية مشتركة. وصحيح أننا مثلاً نستقبل في قسم الأنثروبولوجيا بعض الطلاب القلائل من جنوب السودان ولكن هذه سياسة غير مستمرة أو متصلة. وقد يمكن لمعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة القاهرة أن يقوم بدور في ذلك، وإن كانت توجد دائما مشكلة تمويل مثل هذه البحوث وبخاصة ذا اتبعت فيها أسـاليب ومناهج البحث الأنثروبولوجي التي تستغرق فترات طويلة من الزمن.

* * *

ولقد أسعدني الاخوة الزملاء الأساتذة الذين يسهمون بكتاباتهم في هذا المجلد حين طلبوا إلى تقـديم هـذا العمل إلى القارئ العربي، ووجدت في ذلك تشريفاً لي خاصة وأن علاقتي بالمرحوم الأستاذ الدكتور حسـن الساعاتي كانت دائماً علاقة وطيدة وعميقة وتقوم على الفهـم والاحتـرام المتبـادلين رغـم (المناوشـات) الضرورية بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وقد قام الصديق الأستاذ الدكتور محمـد محمـود الجـوهري بتحمل عبء ومسئولية إخراج هذا السفر إلى الواقع والوجود، وهو يدلل بذلك على مدي ولائـه وإخلاصـه وتقديره لمن سبقه من العلماء والباحثين في عصر كاد الوفاء للأساتذة يكون معدوماً.

إن هذا الكتاب تحية لذكري أستاذ جليل بقدر ما هو رصد وتسجيل الجانب من جوانب واقع علم الاجتماع في مصر بأقلام أساتذة ينتمون إلى الأجيال المتتالية التي عرفت حين الساعاتي زميلاً أو أستاذا جلس البعض إلى دروسه أو تتلمذوا على كتاباته وتأثروا بها بشكل أو بآخر.

تحية إلى ذكري الأستاذ وشكراً للأوفياء المخلصين.

أحمد أبو زيد

القسم الأول

السيرة والإنتاج العلمي

الفصل الأول : الحياة العلمية والعملية للدكتور حسين الساعاتي.

الفصل الثاني: حس الساعاتي.. عاملاً سبق عصره.

الفصل الثالث : وجهاً لوجه مع الدكتور حسن الساعاتي.

الفصل الرابع : حسن الساعاتي وجائزة الدولة التقديرية.

الفصل الأول

الحياة العلمية والعملية

الدكتور حسن الساعاتي

(من مواليد ٣٠ سبتمبر ١٩١٦م قليوب-مصر):

المؤهلات العلمية:

١- الليسانس الممتازة في اللغة الإنجليزية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حالياً)، مايو ١٩٣٨م.

٢- دبلوم التربية، معهد التربية العالي للمعلمين (كلية التربية جامعة عين شمس حالياً)، يونيو ١٩٣٩م. ثم أوفد في بعثة وزارة المعارف (التعليم حالياً) إلى إنجلترا، وحولت إلى بعثة وزارة الشئون الاجتماعية، ديسمبر ١٩٣٩-سبتمبر ١٩٤٦م.

٣- إجازة العلوم الاجتماعية والإدارة، قسم العلوم الاجتماعية والإدارة، مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن، يوليو ١٩٤١م.

٤- إجازة الصحة العقلية، من القسم نفسه والجامعة نفسها، يوليو ١٩٤٢م.

٥- دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع، تخصص الاجتماع الجنائي، موضوع الرسالة "جناح الأحداث في مصر" مع بحث ميداني في مصر، من القسم نفسه والجامعة نفسها، سبتمبر ١٩٤٦م.

التاريخ الوظيفي:

١- مدرس بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية (حالياً كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان) ١٩٤٦-١٩٤٩م.

٢- مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية -جامعة الإسكندرية ١٩٤٩-١٩٥٣م.

٣- أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاجتماعية - جامعة الإسكندرية ١٩٥٣-١٩٥٥م.

٤- أستاذ مساعد بكلية الآداب-جامعة عين شمس ١٩٥٥-١٩٦٠م.

٥- أستاذ كرسي الاجتماع بكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٦٠-١٩٧٧م.

٦- وكيل كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٦١-١٩٦٤م.

٧- عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٦٤-١٩٦٨م.

٨- عميد كلية الآداب- جامعة بيروت العربية ١٩٦٨-١٩٧٣م.

٩- رئيس قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٣- ١٩٧٧م.

١٠- أستاذ متفرغ بكلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٧٧- ١٩٩٧.

الأوسمة والمنح:

١- منح وسام الجمهورية من الطبقة الثانية سنة ١٩٧٧م.

٢- منح الدكتوراه الفخرية في الدراسات الإسلامية من كلية الأمام الأوزاعي الإسلامية ببيـروت فـي ١٩٩٠/٦/٢٢م.

٣- حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية من المجلس الأعلي للثقافة بالقـاهرة فـي ١٩٩٢/٦/٢٥م.

٤- حصل على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية للعام ١٩٩٣.

٥- حصل على شهادة التقدير والامتياز في علوم الثقافة وأصول التربية التي صدرت عـن الأكاديميـة العالمية للتربية بموسكو وجامعة موسكو لعلوم الثقافة، والمركز العالمي للتربية في بيفرلـي هيلـز بكاليفورنيا، لتميز إنتاجه وأصالته، وإثرائه للعلوم والثقافة والتربية، في عام ١٩٩٦.

الأنشطة والعضويات:

١- عضو فردي في الجمعية الاجتماعية الدولية، وأسهم ببحثين في مؤتمريهما في أمستردام (١٩٥٨م)، وواشنطن (١٩٦٢م).

٢- عضو المجمع الدولي لعلم الاجتماع، وأسهم ببحثـين فـي مؤتمريـه فـي نـورمبرج (١٩٥٨م)، والمكسيك (١٩٦٠م).

٣- أحد علماء الاجتماع المدرجة أسماؤهم مع نبذة من حياتهم العملية في القـاموس الـدولي لعلمـاء الاجتماع Internationales Soziologen Lexikonk، الذي نشـرته مؤسسـة فيرديناند انكـه فـي شتوتجارت، ١٩٥٩، وظهرت منه طبعات لاحقة.

٤- أحد الشخصيات البارزة المنشورة أسماؤهم مع نبذة من تاريخ حياتهم في الموسوعة الدولية Who's Who in the World التي نشرت في ١٩٧٢م، ويعاد طبعها في الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- انتخب سنة ١٩٦٧م عضواً ممثلا لمصر في لجنة السكان بالمجلس الاجتماعي والاقتصادي بهيئـة الأمم المتحدة، للدورة الخامسة عشرة ١٩٦٨-١٩٧٢م، ومثل مصر في اجتماعها الخـامس عشـر بجنيف سنة ١٩٦٩م.

٦- عين عضوا في هيئة تحرير مجلة العالم الثالث Sociologia Internationalis التي بدأت في الصدور في أواسط الستينيات بأكثر من لغة أجنبية، وله مقال فيها بالإنجليزية.

٧- عين عضوا في هيئة تحرير مجلة العالم الثالث Die Dritte Welt التي بدأت في الصدور في برلين في أوائل السبعينيات بأكثر من لغة أجنبية، وله مقال فيها بالإنجليزية.

٨- انتخب رئيسا للمجموعة العربية - الأوروبية لبحوث العلوم الاجتماعية مدة خمس سنوات (١٩٧٥-١٩٨٠م)، واشترك بثلاث أوراق بحوث في مؤتمراتها في مالطة وتونس وروما.

٩- انتخب عضوا في المكتب الدائم لاتحاد الاجتماعيين العرب ببغداد، وأسهم بورقة بحث في مـؤتمر ببغداد سنة ١٩٧٩م.

١٠- عين مقرراً للجنة العلمية الدائمة لتعيين أساتذة الجامعات في الفلسفة وعلم النفس والاجتمـاع فيمـا بين١٩٦٤-١٩٦٨و ١٩٧٣-١٩٧٧م.

١١- عين مقرراً للجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلي للثقافة (سابقاً المجلس الأعلي لرعاية الفنـون والآداب والعلوم الاجتماعية)، ابتداء من أكتوبر ١٩٨٧م، وكان عضواً بها منذ إنشاء المجلس.

١٢- عين عضواً بالمجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، ١٩٨٤م –١٩٩٧م.

١٣- كان خبيراً لعلم الاجتماع ومسهما في إعداد المادة العلمية لعدة مصطلحات اجتماعية في الموسـوعة العربية الميسرة، ومعجم العلوم الاجتماعية لمجمع اللغة العربية، وعـين خبيـراً بـالمجمع لهـذا الغرض.

١٤- كان الخبير الاجتماعي في هيئة تخطيط مدينة الإسكندرية، وكتب التقرير الاجتماعي في مخططهـا العام، سنة ١٩٥٨م.

١٥- كان الخبير الاجتماعي في الجهاز التنفيذي لتخطيط القاهرة الكبري في الستينيات حتى ١٩٦٨م التي أعير فيها لجامعة بيروت العربية.

١٦- كان عضواً ومقرراً للجنة علم الاجتماع وعلم النفس، ثم عضواً في مجلـس العلـوم الاجتماعيـة بأكاديمية البحث العلمي حتى أواخر ١٩٧٩م، عندما تعاقد أستاذاً بجامعة بيروت العربية لمدة ثلاث سنوات.

١٧- كان الخبير الاجتماعي في المكتب الاستشاري لتخطيط المدينة المنورة، وكان يتـردد عليهـا فـي فترات محددة في السنوات ١٩٧٧-١٩٨٠م، حيث قام بإجراء مسح اجتماعي اقتصادي لـ ٥% من أسر المدينة المنورة سنة ١٩٧٨م، وإجراء ما يعرف بمسح الحج لـ ٦% من زوار المدينة المنورة في موسم الحج سنة ١٣٩٨هـ. (١٩٨٧م).

١٨- أسهم بأوراق بحث في ندوات ومؤتمرات دولية عشر وكذلك مصرية وعربية بدعوات من هيئـات علمية مصرية، وسعودية، وعراقية، وسورية، ولبنانية، وأردنية، وسودانية، وموريتانية، وتونسية، وجزائرية، ومغربية، بعضها تابع لمنظمة الجامعة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وعرض في هذه الأوراق البحثية التي بلغت الاثنين والعشرين نظريات اجتماعية اشتهر بها، وكلها منشورة.

١٩- له مؤلفات منشورة، من أشهرها، علم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني (وبه أول بحث عن جانب الشخصية المصرية تناول فيه الوعي المصري للعدالة منذ العصور الفرعونية، نشر سنة ١٩٥٢م)، والتصنيع والعمران في مدينة الإسكندرية، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع الخلدوني، وتصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد (فرق فيه بين منهج التجربة ركيزة البحث في العلوم الاجتماعية ومنهج التجريب محور البحث في العلوم الطبيعية الدقيقة).

٢٠- منح عضوية الجمعية الإحصائية الملكية بلندن منذ ١٩٤٣م.

٢١- كان عضواً مؤسساً للجمعية المصرية للصحة العقلية وعضواً بمجلس إدارتها ١٩٤٨-١٩٥١م.

٢٢- عين عضواً بلجنة تفسير القرآن الكريم بالمجلس الأعلي للشئون الإسلامية، ومقرراً للجنة خبراء الاجتماع بالمجلس نفسه سنة ١٩٦٠م.

٢٣- كان عضواً بمجلس إدارة رابطة المعالجين النفسيين الجامعيين من غير الأطباء، ١٩٦٣-١٩٦٨م، بوصفه أحد المعتمدين من وزارة الصحة المصرية، ١٩٦٢م.

٢٤- منح عضوية الجمعية الجنائية الدولية، مارس ١٩٦٣م.

٢٥- عين عضواً بلجنة العلوم الاجتماعية بالشعبة القومية لليونسكو في يناير ١٩٦٨م.

٢٦- عين عضواً في مجلس الرقابة للمصنفات الفنية السينمائية والمسرحية الذي أنشأه وزير الثقافة في ربيع ١٩٦٨م.

٢٧- ندب أستاذ زائراً بجامعة أم درمان الإسلامية لمدة شهر، ١٩٦٨م، وبجامعة أثينا لمدة أسبوعين، ١٩٦٨م، وبجامعة الأمام محمد ابن سعود الإسلامية لمدة شهرين، ١٩٧٦م، وبجامعة بغداد لمدة شهر، ١٩٧٧م، وبجامعة لوفان الكاثوليكية، لمدة أسبوعين، ١٩٧٧م، واشتراك في لقاءات علمية مع أساتذة قسم الاجتماع بمناسبة زيارته لكل من جامعة برنستن وكولمبس (أوهايو)، وشيكاجو، وواشنطن، وكولمبيا بنيويورك، بدعوة من جامعة برنستن في خريف ١٩٧٢م، وكذلك اشترك في مناقشات علمية مع أساتذة علم الاجتماع بجامعات فرانكفورت وتسار بروكن وبيلفلد في ربيع ١٩٧٥م، بدعوة من مؤسسة كنراد أديناور الثقافية بألمانيا الغربية، كما أقام تبادلا أكاديميا بين جامعتي بيلفلد وعين شمس.

٢٨- انتخب في مارس ١٩٨٩م عضواً بالمجمع العلمي المصري، ومحاضرته الأولي فيه في ١٨ ديسمبر ١٩٨٩م، وموضوعها: "العمران الجزري في صقلية وملامحه العربية".

٢٩- عين عضواً بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في ١٩٩٠/٣/٢٦م.

الإنجازات:

أولاً: شارك في وضع برامج الدراسة لبعض معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية، وتطوير بعضها.

ثانياً: شارك في وضع برامج الدراسة لبعض أقسام الاجتماع في مصر، لبنان، السعودية.

ثالثاً: اضطلع بالتدريس في عدد من كليات الآداب بالجامعات المصرية، والعربية. حاضر من خلالهـا فـي العديد من المقررات الدراسية نذكر من أهمها: البحث الاجتماعي، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلـم اجتماع العمل، علم الاجتماع الجنائي... الخ.

رابعاً: نظم وشارك في عدد من المؤتمرات العلمية لعلم الاجتماع في مصر، خاصة المؤتمر العربـي عـن: "دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع المصري"، في القاهرة ١٩٧٥ بالتعاون بين جامعة عين شمس ومؤسسة كونراد أديناور.

خامساً: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:

١- عندما أنشئ المعهد القومي للبحوث الجنائية (نواة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية) سنة ١٩٥٦م، انتدب الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي بعض الوقت، رئيساً لقسم بحوث الجريمة.

٢- اشترك في تصميم وإجراء بحث البغاء في القاهرة، وأشرف على كتابة تقريره، وقـام بمراجعتـه، وقدم له. وكان أول بحث ينشره المركز سنة ١٩٦٠م، وهو من شقين: مسـح اجتمـاعي ودراسـة إكلينيكية.

٣- اشترك في تصميم المسح الاجتماعي لمنطقة أسوان وأشرف على هيئة البحث التي قامت بإجرائـه، سنة ١٩٦٠م.

٤- اشترك في تصميم بحث تنمية القرية المصرية، المعروف ببحث الست قري، وأشرف على الهيئـة التي قامت بإجرائه، سنة ١٩٦٤م.

٥- أشرف على بحث مشترك بين المركز ووزارة لشئون الاجتماعية تناول تنميـة المجتمـع النـوبي الجديد ومواجهة مشكلاته.

٦- رأس اللجنة التحضيرية للمهرجان العلمي لعبد الرحمن بن خلدون، الذي نظمه المركز فـي ينـاير ١٩٦٢م. وقدم فيه ورقة بحث بعنوان: "المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون".

٧- اشترك في الحلقة الجنائية الأولي لمكافحة الجريمة التي عقدها المركز في يناير ١٩٦١م، بتقريـر عام عن "مشكلة البغاء في مصر" واشترك في الحلقة الجنائية الثانية لمكافحة الجريمة التي عقـدها المركز في يناير ١٩٦٣م، بورقة بحث عنوانها: "تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية"، واشترك فـي حلقة تدريب إفريقية عقدها المركز سنة ١٩٦٤م بمحاضرة بالإنجليزية بعنوان: Prostitution and Economic Conditions نشرت في الحوليات الدولية لعلم الإجرام، التي تنشرها الجمعية الدولية لعلم الإجرام التي ضمته إلى أعضائها.

٨- عين في المدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٣م عضواً في مجلس إدارة المركز كممثل للجامعات، ثم بصفته الشخصية بعد بلوغه سن التقاعد.

سادساً: المركز الإقليمي العربي للبحث والتوثيق في العلوم الاجتماعية

١- عين مستشاراً للبحث في المركز الإقليمي العربي والتوثيق في العلوم الاجتماعية في سنتي ١٩٧٨و ١٩٧٩م. واشتراك في إعداد بحث المؤشرات الاجتماعية. وبعد انتهاء عقده مـع جامعـة بيـروت العربية مدة ثلاث سنوات (١٩٧٩-١٩٨٢م) عين مرة أخري سنة ١٩٨٤م حتى يوليو ١٩٨٨م.

٢- وضع تصميماً لبحث حالة البحث والتدريس في العلوم الاجتماعية في الدول العربية.

٣- عين رئيساً للأمانة الفنية لوضع القاموس العربي للعلوم الاجتماعية، وكان يعد التقـارير الخاصـة بالقاموس، التي تعرض على الهيئة الاستشارية العربية للقاموس في ندوات يعقدها المركز.

٤- أعد المادة العلمية لأربعين مصطلحاً في هذا القاموس، كما قام باختيـار ثلاثمائـة مصـطلح مـن مصطلحاته البالغة خمسمائة مصطلح.

الإنتاج العلمي:

أولا: الكتب:

١- **أكسفورد: المدينة الجامعية،** القاهرة، دار المعرفة، ١٩٤٦ (٧٢ص).

٢- الحركة التعاونية في بريطانيا (مترجم عن الإنجليزية)، القاهرة، مطبعة شندلر، ١٩٤٨ (٨٤ص).

٣- **خدمة الشباب** (مترجم عن الإنجليزية) القاهرة، المجلس البريطاني بالقاهرة، ١٩٥٠ (٧٨ص).

٤- **في علم الاجتماع الجنائي،** القاهرة، مكتبة النهضة المصـرية، ١٩٥١ (٢٢٢ص. عـدا الملاحـق والمراجع ٤٦ص).

٥- **علم الاجتماع القانوني،** القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢، ط١ (٢١١ص. الطبعة الثالثـة، ١٩٦٨).

٦- **دراسة المجتمع: نظرياً وعملياً،** القاهرة، مكتبة مصر، ١٩٥٣، (١٢٨ص).

٧- **التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية وعمالها،** القاهرة، دار المعرفـة، ١٩٥٨ (٤٤٠ص، الطبقة الثالثة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠).

٨- **البغاء في القاهرة: مسح اجتماعي ودراسة إكلينيكية** (إشراف ومراجعة وتقديم)، القاهرة، المركـز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦١ (١٣٧ص. عداً الملاحق والمراجع ٣٦ص).

٩- **المسح الاجتماعي لدائرة باب الشعرية،** القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٦١ (٧٢ص. عدا الملاحق ٢٦ص).

١٠- **التكنولوجيا والمجتمع: بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولـوجي،** قـدمت فـي اجتماع الدول العربية واليونسكو (القاهرة ١٨ - ٢٦ نوفمبر ١٩٥٩)، (إعـداد وتقـديم وإسـهام)، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٢ (١٨٦ص. كتب التقرير التلخيصي، ٢٤ ص، بوصفه المقرر العـام المنتخب من أعضاء الاجتماع، ورقة بحث بعنوان: "البحث والتطبيق في ميدان التغير الاجتمـاعي المنبعث من التصنيع والتقدم التكنولوجي في مصر"، ١٥ص).

١١- **دراسات في علم السكان** (مع آخر)، القـاهرة، دار المعـارف، ١٩٦٢، ط١ (٢٥٤ص، الطبعـة السابعة، ١٩٨١).

١٢- **مدينة أبوحماد: مسح اجتماعي**(مراجعة وتقديم)، القاهرة، جامعة عين شـمس، ١٩٦٦ (١٥٥ص. عدا الملاحق ٩ص).

١٣- **حكمة لبنان: تحليل اجتماعي لأمثاله**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ط١، (٧٨ص. الطبعة الثانية، ١٩٨٠).

١٤- **علم الاجتماعي الخلدوني: قواعد المنهج**، بيروت، دار النهضة العربيـة، ١٩٧١، ط١ (٢٢٩ص. الطبعة الرابعة بدار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٨، وطبع في تونس سنة ١٩٨٨ مـع إضـافة ثـلاث بحوث عن بان خلدون بعنوان إضافي: وقضايا تنظيرية).

١٥- **علم الاجتماعي الصناعي**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ط١ (٣٢٨ص، الطبعـة الثالثـة ببيروت أيضاً، ١٩٨٠).

١٦- **تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد**، بيـروت، دار النهضـة العربيـة، ١٩٨٢، ط١ (٣٥٧ص. ويعاد طبعه الآن منقحاً ومزيداً بعنوان: البحـوث الاجتماعيـة: مناهجهـا وطرائقهـا وتصميمها).

ثانيا: مقالات في مجلات علمية وورقات بحوث في مؤتمرات إقليمية ودولية بلغة عربية:

١- "التقدم العمالي والصناعي في مصر المعاصرة"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الإسكندرية، مجلـد ٨، ١٩٥٤، ص ١١٩-١٤١.

٢- "التحليل الاجتماعي للشخصية: اتجاه جديد لفهم السلوك المنحـرف"، **المجلـة الجنائيـة القوميـة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عدد ا مجلد ١، ١٩٨٥، ص ٥١-٨٦.

٣- "علم الاجتماع في مصر وأثره في التغير الاجتماعي"، **حوليات كلية الآداب**، جامعة عـين شـمس، مجلد ٥، ١٩٥٩، ص ٦٠٥-٦٢٣.

٤- "مشكلة البغاء في الإقليم الجنوبي (مصر): تقرير عام"، **أعمال الحلقة الأولـي لمكافحـة الجريمـة للجمهورية العربية المتحدة: القاهرة**.

٥- "المنهج الوضعي عند الغزالي"، **أعمال مهرجان الغزالي" دمشق، مارس ١٩٦١**، المجلس الأعلـي لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ص ٤٣٣-٤٤٨.

٦- "المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون"، **أعمال مهرجان ابن خلدون: القاهرة، ٢-٦ ينـاير ١٩٦٢**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٢٠٣-٢٢٧.

٧- "تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية"، **أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة في الجمهورية العربية المتحدة: القاهرة: يناير ١٩٦٣**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٤٦-٦٩.

٨- "تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢م"، **المجلة الاجتماعية القومية،** المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، عدد ١، مجلد ١، يناير ١٩٦٤، ص ٢١-٣٤.

٩- "القرآن ومنهج البحث العلمي"، **الندوة العلمية لأسبوع القرآن بمناسبة مرور ١٤ قرناً على نزوله،** الخرطوم، فبراير ١٩٦٨، جامعة أم درمان الإسلامية، ص ١-١٤، (فولسكاب).

١٠- "منهج أبي الفداء في البحث"، **الاحتفال بأبي الفداء صاحب حماه، بمناسبة ذكري مرور ٧٠٠سنة على وفاته،** دمشق وحماه، نوفمبر ١٩٧٤، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في سوريا، عدد خاص، ص ٥٦-٧٤.

١١- "الماوردي وآدابه"، **ندوة أبي الحسن الماوردي، الاحتفال بمرور ألف عام على مولده،** في إطار مشروع جامعة عين شمس: إحياء ذكري علماء الإسلام، الندوة الأولي: ٢٢-٢٧ نوفمبر ١٩٧٥، ص ١-٢٨.

١٢- "أصول الاجتماع في القرآن"، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية،** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ١، ١٩٧٧، ص ١١-٣٤.

١٣- "أثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استتباب الأمن في المملكة العربية السعودية: بحث ميداني"، **الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية: الرياض ١٦-٢١ شوال ١٣٩٦هـ (١٩٧٧م)،** جـ٢، ص ١٠٩-١٣٧ (قام الدكتور حسن الساعاتي بتصميم البحث الميداني وتدريب مساعديه لجمع المعلومات من مناطق المملكة الخمس، ثم قام بتحليلها وكتابة التقرير النهائي، كما قام بشرح خطة البحث و خطواتها والرد على الأسئلة والتعليقات في المناقشة في الندوة).

١٤- "دور التخطيط الإقليمي والحضري في التنمية الاجتماعية"، **بحوث المؤتمر الأول للاجتماعيين العرب حول الأسس الاجتماعية للتنمية في الوطن العربي، القسم الأول: بغداد ٢-٦ فبراير ١٩٨٠،** ص ١٤٨-١٧١.

١٥- "اشكال المنهج في العلوم الاجتماعية"، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث التي عقدت من ٢٦-٢٨ فبراير ١٩٨٣ بالقاهرة،** المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٤، ص ٤٥-٥٩.

١٦- "معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية وبخاصة في مصر"، **ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي: الحمامات (تونس) ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٨٣،** نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، ١٩٨٧، ص ٤٩-٦٩ (قطع كبير).

١٧- "الجوانب الاجتماعية للمسائل الأمنية المعاصرة"، **الحلقة التدريبية لكبار رجال الداخلية العرب: تونس: يوليو ١٩٨٣،** نظمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب بالجامعة العربية، ١-١٦ (فولسكاب).

١٨- "التغيرات الاجتماعية والعدالة الجنائية"، **الحلقة العلمية لكبار رجـال العـدل العـرب: فـاس ٣-٦ سبتمبر ١٩٨٣،** نظمها المركز العربي للدراسـات الأمنيـة والتـدريب بالريـاض، ص ١-٨ (فولسكاب).

١٩- "النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي"، **الندوة العلمية السادسة حول النظريات الحديثـة في تفسير السلوك الإجرامي: دمشق ٢٦-٢٨ سبتمبر ١٩٨٣،** بـدعوة مـن المركـز العربـي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ص ١-١٥ (فولسكاب).

٢٠- "البدو والحضر عند ابن خلدون"، **ندوة البداوة في الـوطن العربـي: الجزائـر ٢٥-٢٧ أكتـوبر ١٩٨٣،** نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، التابـع للمنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلوم ببغداد، ١٩٨٧، ص ٤٣-٦٦ (قطع كبير).

٢١- "المدخل الإسلامي للتعريف بالأسرة العربية"، **ندوة دور المرأة العربية في وقايـة المجتمـع مـن الجريمة والانحراف: دمشق، ٢٤-٢٧ فبراير ١٩٨٥،** نظمها المركز العربي للدراسـات الأمنيـة والتدريب بالرياض، ص١-١٠ (فولسكاب).

٢٢- "الضبط الاجتماعي والجريمة"، **المحاضرة العامة الخامسة في الموسم الثقافـــي الثالـث** بمقـر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ٢١ يوليو ١٩٨٥، ص ١-١١.

٢٣- "مناهج البحث الاجتماعي في الوطن العربي وقضية التـراث الفكـري"، **نـدوة التـراث الفكـري الاجتماعي في الوطن العربي: الخرطوم، ٢٧-٣١ يوليو ١٩٨٥**، نظمها معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، ص ١-٢٢ (فولسكاب).

٢٤- "تخطيط المدن وسياسة الإسكان وصلتها بالحد من الجريمة"، **المؤتمر العربي الثالث عشر للـدفاع الاجتماعي حول الهجرة والجريمة: تونس ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٨٥،** نظمته الأمانة العامة لمجلـس وزراء الداخلية العرب التابع للجامعة العربية، ص ١-١٠ (فولسكاب).

٢٥- "التكامل الأمني ووقاية المجتمع من الجريمة"، **الندوة العملية حول دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي، الرياض: ٣-٦نوفمبر ١٩٨٥،** بدعوة من المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص ١-١١ (قطع كبير).

٢٦- "العلوم وتصنيفها في الحضارة الإسلامية وأصنافها في مقدمة ابن خلدون"، **الدورة الأولي، ملتقـي ابن خلدون عن العلوم والعمران البشري، تونس ١٢-١٥ ديسمبر ١٩٨٥،** نظمته اللجنة الثقافيـة القومية بوزارة الشئون الثقافية، ص ١-٢٢ (فولسكاب).

٢٧- "أصول التنظير الخادوني من القرآن والحديث"، **الملتقي الدولي الثاني حول فكر ابن خلدون: ولاية تيارت - توغزوت فرندة من ١-٤ يوليو ١٩٨٦،** نظمه المركز الـوطني للدراسـات التاريخيـة بمدينة الجزائر. مجلة الثقافة، وزارة الثقافة الجزائرية، العدد ٩٤، ١٩٨٦م، ص ٤٥-٥٧.

٢٨- "التحولات الحضارية في العالم العربي: نحو نظرية عربية عامة"، **الإنسان في مصر: الفكر والحق والمجتمع: تحليلات علمية مهداه إلى الأستاذ الدكتور أحمد خليفة،** القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦، ص ٢٥-٤٧.

٢٩- "وقاية الشباب العربي من تأثير الغزو الثقافي الأجنبي"، **ورقة عمل لمؤتمر مجلس وزراء الداخلية العرب،** طلبها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب التابع لهذا المجلس، قـدمها لـه بمقـره بالرياض في ١٥ أبريل ١٩٨٧، ص ١-١٠ (فولسكاب).

٣٠- "نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي"، **ندوة علمية حول القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن،** نظمها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في نواكشوط، جمهورية موريتانيا، ١٨-٢٠ يوليو ١٩٨٧، ص ١-١١ (فولسكاب).

٣١- "التفكك العائلي: أسبابه وآثاره الأمنية"، **محاضرة عامة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض في ٢٣ فبراير ١٩٨٨،** ص ١-١٢ (فولسكاب).

ثالثاً: كتب ومقالات في مجلات علمية وأوراق بحث في مؤتمرات إقليميـة ودوليـة باللغـة الإنجليزية:

1- 1-**Industrialization in Alexandria: Some Ecological and Social Aspects** (et al.), Cairo, Social Research Center, American University at Cairo, 1959 pp. I-xxiii& 1-135 & Appendices 137-197,.(قسم كبير منه من كتاب التصنع والعمران)

٢- 2-"Social Dynamics in Industry: A Monographic Study of an Egyptian Enterprise", **Annlas of the Faculty of Arts, Ain Shams University Vol. Iv**, **Jan. 1956**. Cairo University Press 1957, pp. 1-39 (Study made at the request of the Intertnational Science Council in Paris).

3- 3-"The Middle Classes in Egypt"**, L Egypte Contemoraine,** Le Caire, Avril 1957, No. 288, pp. 47-63. (Paper Presented at the Round Table Conferenc on the Role of the Middle Classes held in Zagreb, Yugoslavia, April, 1956).

4- 4-"Changes in the Industrial Organization of Egypt", **Transactions of the 3 rd World Congress of Sociology: Amsterdam** (Sept. 1958). International Sociological Association, pp.11-19.

5- "Ressearch on the Social Implications of Industrialization in the U.A.R.", **North American Conference on the Social Implications of Industrialization and Technological Charge: Chicago, Sept.1960, Working Paper No. 4, pp. 1-21.**

6- 6-"Some Aspects of the Social Implications of Technological Change in Egypt, U.A.R.", **Economic Development and Its Social Implications: Technological Change and Industrialization,** International Social Science Council, Presses Universitaires de France, Paris, 1962, pp.153-165. 7-"The Role of Islam in the Social and Economic Development of the United Arab

Republic",**Transactions of the 5th World Congress of Sociology,** Washington, D.C. Sept. 1962, vol. L lll, pp. 55-66.

7- 8-"Urbanization in the Arab States and its Effects on Family Life" article adapted frome a working paper prepared at the request of the United Nations Welfare in Relation to Urbanization**, International Social Service Review,** No. 9, April 1963, Dept. of Economics and Social Affairs, United Nations, New York, 1963, PP. 20-27.

8- 9-The Social Impact of Modern Industrialization in U.A.R.,", **Sociologia Interationalis.** Vol. 1, No. 2. 1963, PP. 243-250.

9- 10-"Prostitution and Economic Conditions", Thirteenth Internationl Course in Criminology, Cairo, June-july 1963, Economic Development and Problems of Social Behaviour, **International Annals of Criminology** Paris, 1964, pp. 117-127.

10- 11-"The Socialization of the Pre-School Child in Egypt", **Preseminar Working Group Meeting of the Socialization Process of the Pre-School Child in the Arab World, Sponsored by UNICEF**, UNESOB and the Government of Lebanon, Beirut, Dec. 1968, (PSWG/PSC/15).

11- 12-"Sociology and Development in Contemporary Egypt**, Die Dritte Welt**, Vol. 5, No. 2-3, 1977, PP. 242-255. 13-The New Aristocracized and Bourgeosized Classes in the Egyptian, Applicatin of Socialism C.A.O Van Nieuwenhuijze (edr), **Commoners, Climbers and Notables: A Sampler of Studies on Social Ranking in the Middle East**, Leiden, Brill, 1977, pp. 196-204.

12- 14-"Youth, Intellectuals and Social Change", **Proceedings of the Third EASRG Conference: Malta: 23-29 March, 1980**, Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1983, pp. 133-142. 15-"Youth, Violence and Religion", **Youth Violence Religion: Secularization & De-Secularization, Proceedings of the Fourth EASRG Conference: Rome: 6-11 April, 1981,** Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1983, pp. 29-46.

الفصل الثاني

حسن الساعاتي.. عالماً سبق عصره(*)

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة سامية الساعاتي، أستاذ علم الاجتماع - جامعة عين شمس.

لا يمكن لمن يستعرض تاريخ علم الاجتماع في مصر، والبلاد العربية إلا أن يقف عند إنجـازات **حسـن الساعاتي (١٩١٦-١٩٩٧)،** فهذه الإنجازات تمثل علاقة بارزة في مسيرة هذا العلم. وتشهد المكتبة العربية على ما قدمه هذا العالم الجليل، من **نظريات أصيلة، وبحوث ميدانية رائدة،** شكلت في مجملها نقلة نوعيـة، وسجلت له فضل السبق والريادة في تطوير علم الاجتماع، وفتح آفاق جديدة أمام أجيال من الدارسين في هذا الحقل العلمي.

لقد كان الساعاتي رائداً فذاً، وسباقاً للبحث الاجتماعي الميداني، في وقت كان علم الاجتمـاع يتجـه فـي توجهاته الأساسية إلى منحي نظري تحليلي غالباً، مستنداً إلى "دور كايم"، و"كونت" وغيرهمـا، متجـاهلاً أن النظريات التي طرحها العلماء الغربيـون هي نتاج ثقافي، وفكري للظروف التاريخية الغربية، وأن الارتكان إليها في ظروف اجتماعية مختلفة، وسياق تاريخي مغاير، إنما يؤدي إلى اغتراب علم الاجتماع عن الواقـع الاجتماعي المصري والغربي، وأن الأفكار والنظريات الملائمة لتحليل الواقـع الاجتمـاعي، والمشـكلات الاجتماعية، ينبغي أن تستند إلى معرفة مباشرة بهما، ومقاربة تاريخية، وميدانية لهما.

ذلك ما أدركه حسن الساعاتي مبكراً، قبل عقود من تفجر حركة الطلاب في باريس بقيادة قسم الاجتمـاع بجامعة "نانتر" بضواحي باريس، وهي الحركة التي بدأت بالاحتجاج على الانفصال بين قسم الاجتماع هنـاك حيث كان يحاضر مشاهير العلماء والمنظرين، وبين الواقع الاجتماعي بصفة عامـة، ومشـكلات الأحيـاء العشوائية، والفقيرة المجاورة. لقد كان الساعاتي سباقاً في هذا المضمار، ونموذجاً فريداً يبني تنظيراته علـى دراساته وبحوثه الميدانية، للمشكلات الاجتماعية المصرية والعربية.

وقد بدأ "الساعاتي" في **قراءة الواقع المصري المعاصر،** أثناء إعداده لأطروحة الدكتوراه، التـي حصـل عليها من جامعة لندن ١٩٤٦، وذلك حين انصب اهتمامه فيها على جناح الأحداث، وأطفال الشوارع. وكانت أطروحته تستند إلى بحث ميداني يجري لأول مرة على أرض مصر، وعلي مواطنين مصريين. وقد انتهـي فيها إلى نظريته الشهيرة المتفردة عن مناطق التفريخ، ومناطق الجذب Breeding areas & attsracting areas.

أما عن نظريته الفريدة المعروفة "**بنظرية الوعي المصري للعدالة**" فتعد مفتاحاً لفهم الشخصية المصـرية، (لذلك رجع إليها "جمال حمدان"- وكان أحد طلابه - في موسوعته عن شخصية مصر)، فدفعه إليها أنه لمح تشابهاً شديداً بين وعي المصريين الحقيقيين، أي الفلاحين المحدثين للعدالة، ووعي قدماء المصريين إياهـا. فحثه ذلك على بحث الوعي المصري للعدالة في الحقب المصرية القديمة، واليونانية، والرومانية، والإسلامية العربية، والإسلامية التركية، والإسلامية المملوكية، ثم في عصر محمد على وأسرته، حتى منتصف القـرن العشرين. وتعد الكتابة عن الوعي المصري للعدالة جزء من القضية التي فجرها حسن الساعاتي، وهي قضية دراسة التراث الاجتماعي العربي بوعي حديث.

ويذكر "الساعاتي" في معرض الحديث عن نظريته، أن الشعبين المهمين اللذيـن عاشا في مصر وتركـا أثراً بارزاً في المصريين المعاصرين هما قدماء المصريين والعرب، ولم تنسخ الحضارة العربية الحضـارة الفرعونية. ولكن عززتها، إذ في مصر ذلك القطر المحافظ لا يلغي الجديد القديم، وإنما يبقي غالباً إلى جانبه، ولا يتعذر التمييز بينهما على الباحث المدقق.

والمصريون المعاصرون، كأجدادهم الأقدمين، لا يعترفون بجرمهم، بل ينكرونـه، ولـو كانـت الأدلـة المباشرة ظاهرة ضدهم. وفي بعض الأحيان، يذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يدبرون الأدلة مع الشهود الـذين يكونون بدورهم على أتم استعداد لمعاونتهم في قلب الحقائق وعرقلة سير العدالة. وقد أصبح هـذا السـلوك عنصراً مهماً من ثقافتهم التي يربون عليها في أسرهم تربية غير مباشرة أساسها التقليد.

ويرتكز الوعي المصري للعدالة على دعامتين: الأولي "الشر بالشر والبادي أظلم"، والثانيـة "إذا عاقبـت فأوجع". وليس من الغريب أن يقوم الوعي المصري للعدالة على مبـدأين: القـوة والوسـاطة، فقـد اعتـاد المصريون الظلم والجور على أيدي الغزاة الأقوياء، والحكام الوطنيين. ولذلك أصبح من خير الدعوات التـي تستميل القلوب أن يدعي للشخص "بألا يوقعه الله في يد حاكم ظالم!" ويربي الطفل على أن ينتقم لنفسه، ويأخذ ثأره بيده. وتصبح هذه الفكرة مبدأ يسترشد به حين يشب ويكبر، ويصير رجلاً. فإذا بغي عليه أحد ضـربه وربما جرحه أو قتله. فإن لم يستطع ذلك بمفرده، سال أقاربه المساعدة لهذا الغرض. وإن كـان لـه أبنـاء أشداء، حرضهم على الانتقام له. وإن كان غنياً اكتري لذلك شقياً من الأشقياء المعروفين. أما إن كان فقيـراً عاجزاً سعي إلى النيل من خصمه بالدس والحيلة. فإن لم يستطيـع إليهما سبيلاً، لجأ إلى القوة الروحية عـن طريق السحر والدين، كما يفعل المصري القديم منذ آلاف السنين. وهنا يتخـذ المصـري المعاصـر أحـد إجراءات أربعة شائعة الاستعمال وهي: السحر، أو استخدام قراءة مباشرة من القرآن، أو زيـارة أضـرحة الأولياء، وبثهم الشكوي، أو الالتجاء مباشرة ومن غير وساطة إلى الله، والشكوي إليه، واستمطار لعناته على الظالمين.

وقد يلجأ الضعيف المظلوم إلى ساحر معروف يعتقد أن في استطاعته تسخير الجان فـي الانتقـام مـن الخصم، فيصاب بداء عضال قد يصل إلى الخبل، أو ينكب في أطفاله، أو يفقد حـب زوجتـه، أو يمـرض بالعنة. فإذا ما علم خصمه بذلك احتـاط بدوره، فيذهب إلى ساحر معروف لديه، ليكتب له تعويذه أو حجابـاً يقيه شر الحسد. أما إذا تصادف وأصابه مكروه، وأسباب ذلك كثيرة، فإنه يلجأ إلى أكثر من سـاحر واحـد ليبطل عمل ساحر خصم. وهكذا شاع السحر بين السذج في البلاد. ورغم أن الدين يعتبر ممارسة السحر من الكبائر، فإن الذين يشتغلون به ممن يعدون أنفسهم على علم بالدين، وهكذا يجمعون، كالكهنة القـدماء، بـين السحر والدين، فيسيطرون على عقول الجهلة من الشعب الذين يحترمونهم ويخشون بأسـهم. وقـد يسـتخدم السحر للنجاة من الظالم، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد أمين في قاموسه، "الكاشف حاكم الإقليم.. وهو كالمدير في عصرنا. وطالما قاسي الفلاحون من ظلمه، وتعوذوا بالأحجبة لمنع عدوانه.."

وقد يتخذ المظلوم الضعيف إجراء آخر، فيسعي إلى أحد حفظة القرآن ممن لا يدعون ممارسـة السـحر، ولكنهم يعتقدون أنه في وسعهم الوصول إلى النتيجة نفسها بقراءة سورة "يس" عدداً معلوماً من المرات. وإن كان المظلوم يحفظ هذه السورة، قرأها بنفسه حتى يوفر المال الذي يجب أن يعطيه إلى الشيخ أجراً له علـى القيام بهذا الأمر.

وربما يفضل المغبون العاجز إجراء ثالثاً، فيزور أضرحة الأولياء المحليين، ويشكو إليهم ظلم الظالم القوي. وقد يكتب شكواه بنفسه. أو يسأل أحدا ممن يعرفون الكتابة أن يسطر له شكواه على ورقة، يطويها هو بنفسه ثم يلقيها داخل المقصورة المنصوبة على قبر الولي، أو يرسلها إليه بالبريد. ومن الظواهر الملحوظة في مصر، وبخاصة في الريف، كثرة أضرحة الأولياء، ومنهم من اشتهروا بكراماتهم ذات الآثار القوية في نفوس أفراد الشعب، الذين قل الأمان عندهم، وضعف الشعور بالطمأنينة لديهم إلى درجة بالغة. وليس عندهم ما يساعدهم على عوادي الزمان، وأزمات الحياة، إلا تدبير ساذج قائم على نظام المساعدة المتبادلة (mutual aid) وهو أبسط النظم الاجتماعية التي تنشأ عن طبيعة الاجتماع البشري.

والإجراء الرابع والأخير الذي يلجأ إليه المظلوم الذي لا حول ولا حيلة له، فهو مجرد استمطار غضب الله على من بغي عليه، فيمطره بوابل من اللعنات ويخصه بأقسى وأشد أنواع الدعوات وهو واثق تمام الوثوق أن الله سيستجيب لدعواته وينتقم من الظالم، وهناك حديث نبوي معروف في هذا الشأن نصه: "اتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب".

وقد قصد "حسن الساعاتي" من نظريته،أن يصف الوعي المصري للعدالة، ونظمها، وأن يحلله، ويتتبعه على مر العصور حتى وقتنا هذا، لكي يبين بوضوح أن الوعي الحالي للعدالة عند الأغلبية العظمى من المصريين "المعاصرين"لا يزال وعياً ساذجاً لا ينسجم مع نظام العدالة وإجراءاتها الحديثة التي اشتقت من القانون الفرنسي، والتي لا تناسب إلا مجتمعا بلغ درجة كبيرة من التنظيم، وأن طريقة الحياة التي يحياها المصريون في الريف المتأخر غير المنظم تجعل العرف السائد عندهم أقوي سلطانا عند الناس من القانون الحديث الذي لا يتفق وظروف حياتهم المتأخرة. ولئن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن القانون أعلى مرتبة من العرف في ضبط سلوك الأفراد، وأنه لا يلائم إلا مجتمعاً بلغ درجة كبيرة من التنظيم، وحينئذ يطيع الناس القانون، ويجدون فيه منظما لحياتهم ومحافظاً على مصالحهم. أما في البيئات المتأخرة، كالريف المصري فنجد أن العرف في الأعم الأغلب هو الوسيلة المنظمة لحياة الأفراد، وعلاقاتهم بعضهم مع بعض. وسوف تظل الحياة على هذا المنوال إلى أن تتغير الحياة الاجتماعية في القري وتصبح منظمة بحيث يحس الفرد إحساسا واضحاً بأنه يتعامل مع الحكومة صاحبة القانون المنظم للحياة الاجتماعية.

ويؤكد "حسن الساعاتي" في نظريته عن الوعي المصري للعدالة، أن السبب في سيادة العرف في الريف المصري، لا يعزي فقط إلى ثبات الظواهر الاجتماعية الأخرى المرتبطة به، على حالها دون تغيير يذكر، أو يحس، بل يعزي أيضا إلى أن العرف قد نما وتبلور منذ القدم، فاصبح حقيقة كائنه بذاتها، ذات ظروف خاصة تميزها عن غيرها. فأي نظام اجتماعي يرتبط بحيوية الأنظمة الاجتماعية المتصلة به، ولكن له في الوقت نفسه حيويته الخاصة.

وإن الفرد الذي ينشأ بين قوم تحتوي ثقافتهم على عادة الأخذ بالثأر، ليتطبع بأفكارهم، وينقل عنهم عاداتهم، وتقاليدهم، وأعرافهم، لكيلا يشذ عنهم، فينحط مركزه بينهم، ويفقد مكانته في نفوسهم، فالآخذ بالثأر سلوك يربي عليه الفرد منذ نعومة أظافره، وهو كالانتقام نظام اجتماعي له كيان بين الأنظمة الاجتماعية الأخرى كما أن له أيضاً وظيفة يؤديها في المجتمع. وعلي الباحثين دراسة نظامي **الانتقام، والأخذ بالثأر، دراسة واقعية، أي ميدانية**، على أساس علمي، حتى يستطيعوا الكشف عن الحقائق المختلفة المرتبطة بهذين النظامين الاجتماعية. حينئذ يمكنهم فهم موقف المنتقم، والآخذ بالثأر الذي يبدو سلوكه غير متوافق مع المعايير الاجتماعية العامة، بينما هو متوافق مع المعايير الخاصة بقومه الذين يربونه، والذين يرث عنهم تراثهم الاجتماعي.

وهنا يتبدي لنا فضل "الساعاتي" في إقامة حوار متصل، بين النظري والتطبيقي في علم الاجتماع، فنظرياته مبنية على بحوثه الميدانية للمشكلات الاجتماعية المصرية والعربية، وهي توحي بدورها إلى المزيد من الدراسات الميدانية لسبر غور نظم معينة (مثل الانتقام، والأخذ بالثأر في نظرية الوعي المصري للعدالة).

ومن النظريات المبنية على المنهج العقلي، نظرية "حسن الساعاتي" المعروفة، وعنوانها، التحليل الاجتماعي للشخصية: "منحي جديد لفهم السلوك البشري". ومؤداها أن كلا من مجموعة **الأسرة**، ومجموعة **الصحبة "ثلة الأقران"**، ومجموعة **الرفاق في العمل**، وكلا من **جماعة الجيران**، وجماعة **المدرسة**، وجماعة **النادي** (إن وجدت) تكون **تشكيلاً نفسياً** في شخصية الفرد.

فالشخصية عند "الساعاتي" مركبة من هذه **التشكيلات النفسية**، التي تكونها في عملية التنشئة الاجتماعية، الأسرة، والجيرة، والثلة (الشلة)، والمدرسة، والنادي، أو جماعة سياسية أو دينية يشترك فيها الفرد وتؤثر فيه. وأما الذي يكسب الشخصية طابعاً خاصاً، فهو التشكيل النفسي الغالب على التشكيلات الأخرى. فهذا منجذب إلى أسرته، وذلك إلى شلته، وثالث إلى زمرته في عمله، ورابع إلى جيرانه، وخامس إلى مدرسيه وأساتذته، وسادس إلى زملائه من أعضاء النادي، وسابع إلى الجماعة السياسية (الحزب) أو الجماعة الدينية. والانجذاب معناه قضاء أطول وقت في اليوم مع أفراد المجموعة أو الجماعة.

ولكل ظرف، وموقف، يتعرض له الفرد تشكيل نفسي يظهر للتعامل من بين التشكيلات النفسية الأخرى. ويقوم بعملية تنظيم أدوار هذه التشكيلات النفسية كلها في توافق اجتماعي مع قيم الفرد، وعاداته، وتقاليده، وأخلاقه.ما أطلق عليه "الساعاتي" مصطلح الذكاء الاجتماعي. وهو قدرة خاصة تمكن الفرد من هذا التوافق الاجتماعي. وهذه التفاعلات كلها التي تجري بين الفرد، ومن يتعامل معهم، تتأثر في الجماعة الريفية التي يكون الضبط الاجتماعي فيها قوياً، بشكل يختلف عنه في المجتمع الحضري الذي يضعف فيه الضبط.

هذا تلخيص جد مقتضب لتلك النظرية الاجتماعية - النفسية - الثقافية، التي صاغها الساعاتي في أواخر الخمسينات، ونشرت في أعمال المؤتمر الدولي السابع عشر لعلم الاجتماع، الذي عقد في مدينة المكسيك سنة ١٩٦٠، وناقشه فيها من علماء الاجتماع البارزين في المؤتمر "ماكيفر"، و"سوروكن"، و"فون فيزي"، و"زيمرمان"، و"كورادو جيني" وغيرهم.

وفي تنظيره لتطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢، والتي نشرت عام ١٩٦٤ يذكر "حسن الساعاتي" ما يلي: من الممكن توضيح معالم المدرسة الفكرية الحالية لعلم الاجتماع في مصر تمهيداً لتبيان اتجاه تطور هذه المدرسة في السنوات المقبلة.

ولعل أبرز سمة لها أنها **وضعية** تهتم بدراسة واقع الأمور في الحياة الاجتماعية المصرية. ومعني ذلك أنها بعيدة كل البعد عن الفلسفة الاجتماعية التي تقوم على الظن، والتخيل، والاعتقاد، والتصور. فهي مدرسة تؤكد معالجة المادة البشرية سواء جمعت هذه المادة من بطون كتب التاريخ التي تصف الحياة الاجتماعية في الماضي، أو من السجلات والتقارير، وكراسات التعدادات، والاحصاءات، أو من الميدان مباشرة.

والمدرسة الفكرية لعلم الاجتماع، على هذا النحو **مدرسة وصفية،** أولاً وقبل كل شيء. وهذا أمر لا مناص منه في مجتمع ظلت أحواله الاجتماعية ردحا طويلاً من الزمان غير مدروسة ولا مبحوثة إلا على أيدي باحثين متفرقين قلائل، لا يكونون بحكم تفرقهم مدرسة فكرية بمعني الكلمة. ويهيب "الساعاتي" بالباحثين، أن يهتموا ببحوث تكشف عن "البناء الاجتماعي" لمناطق مختلفة من المجتمع المصري، وبخاصة بعد أن أصبح من اليسير إلى حد كبير الحصول على بيانات إحصائية، لا بأس بها من مناطق كثيرة، معظمها حضرية. وغني عن البيان أن البحوث الوصفية الراقية تعين على كشف حقائق كثيرة، وتساعد على صياغة فروض مختلفة يمكن أن تكون بدورها موضوعات طيعة للبحث العلمي.

ومن السمات البارزة التي تميز المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر هي أنها مدرسة **تكاملية** ليس فقط من جانب النظرة التعليلية، بل أيضاً من ناحية الاتجاه في البحث. فمن الناحية الأولي لا تأخذ المدرسة الفكرية المصرية بفكرة العامل الواحد، وإنما تعترف بتداخل عدة عوامل في أحداث السلوك أو الظاهرة الاجتماعية، كما أنها لا تؤكد من بين العوامل عاملاً معيناً، كما حدث، ولا يزال يحدث في بعض الدول. ومن الناحية الثانية تتخذ هذه المدرسة اتجاهاً تكاملياً في بحوثها، فتضع في الاعتبار الجوانب الاجتماعية، والأنثروبولوجية، والنفسية، والاقتصادية، والنفسية الاجتماعية، والثقافية، وغير ذلك من الجوانب التي تميز الإنسان ككائن "بيولوجي - سيكوسوسيولوجي".

والمدرسة الفكرية لعلم الاجتماع مدرسة **تجريبية،** تتخذ من مشروعات التنمية الاجتماعية الكثيرة التي نفذتها، ولا تزال تنفذها الحكومة منذ بدء الثورة في سنة ١٩٥٢، تجارب اجتماعية تبحثها بدقة، وتصف تتابع عملياتها، وتسجل آثارها، وتحلل نتائجها، كحركة التصنيع في منطقة أسوان، وتهجير أهالي النوبة، وتوطينهم في كوم أمبو، والإدارة المحلية، وإنشاء الوحدات المجمعة في الريف، كل ذلك تجارب اجتماعية فريدة تهتم بها المدرسة الفكرية الاجتماعية المصرية وتوجه إليها عناية خاصة.

أما عن اتجاه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر في السنوات المقبلة، فهو أمر كما يقول "الساعاتي" يسأل عنه خبراء علم الاجتماع الذين يعملون في الجامعات لتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في هذا العلم، وأولئك الذين يعملون في الهيئات العلمية، وبخاصة **مركز البحوث الاجتماعية والجنائية.** وقدرة المركز على التطوير، تتوقف على قدرته في تطوير نفسه، بحيث يصبح في موقف يمكنه بدور فعال في هذا السبيل.

ولما كان "حسن الساعاتي" يري أن المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصـر سوف تتطور إلى **مدرسـة فكرية واسعة الإطار** بحيث تصبح **مدرسة فكرية مصرية عربية أفريقية** في الوقت ذاته، فلابد، بالضـرورة، أن يتطور المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ليكون "المركز الإقليمـي للبحـوث الاجتماعيـة"(*). ومنطق هذا التطور واضح كل الوضوح، فمصر مركز لدائرتين متداخلتين، إحـداهما عربيـة، والأخـري أفريقية. وهي بحكم موقعها وظروفها، وما يجري فيها من تجارب اجتماعية كبري مطالبة بأن تنشر شـبكة نشاطها العلمي خارج إطارها القومي. ولذلك كان التطور المنشود نحو الإقليميـة ذات المضـمون العربـي الأفريقي.

ويري "حسن الساعاتي" أن ما يقال هنا عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يمكن أن يـذكر أيضاً بالنسبة **لأقسام الاجتماع** بالجامعات، فيما يتعلق بموضوعات رسائل طلاب الدراسات العليا للماجسـتير والدكتوراه، وكذلك فيما يتصل ببحوث هذه الأقسام التي تجري بوساطة أعضاء هيئة التدريس بها، وبمساعدة طلاب السنوات النهائية في بعض الأحيان. هذا بالإضافة إلى إفساح المجال أمام عدد كبير من أبنـاء الـبلاد العربية والأفريقية للتخصص في الدراسات الاجتماعية، وللقيام بدراسات عليا في موضوعات يختارونها مـن واقع الحياة الاجتماعية في مجتمعاتهم.

ولا شك أن هذا الاتجاه في البحوث الاجتماعية سوف يساعد على إثراء العلم نفسه، وترقية مناهج البحث، وطرائقها،وجعلها أكثر ملائمة لمجتمعات الدول النامية التي تختلف تاريخياً وثقافياً، وتطورياً عن مجتمعـات الدول المتقدمة التي نقتبس منها مناهج العلوم الاجتماعية وطرائقها. ويري "الساعاتي" أن كل هـذه الجهـود، سوف تتمخض في النهاية عن **مدرسة فكرية عربية - أفريقية لعلم الاجتماع** تستطيع أن تواجـه المـدارس الاجتماعية الأخرى.

أما في **نظريته الموسومة بالعدالية،** والتي نشرها مقالاً في جريدة الأهرام في ٢٨ فبرايـر ١٩٧٨، ثـم نقحها وعرضها في ندوة الذكري الثانية للمرحوم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث، رئيس قسم الاجتمـاع، وعميد كلية الآداب الأسبق بجامعة الإسكندرية، فتبين أن "حسن الساعاتي" قد ظل عاكفاً علـى البحـث فـي نظرية اجتماعية عربية، بعد أن شغلته قضية العدالة، والوعي المصري لها منذ أكثر من ثلاثين عاماً. فهـي المشكلة الأساسية، والمركزية، والأولي في وعي الإنسان الذي يحكم على موقف أو تصرف أو إجراء بأنـه عدل، أو ظلم، قبل أن يطلق عليه صفة الرجعي أو التقدمي، أو أن يحكم عليه بأنه رأسـمالي أو اشـتراكي مثلاً.

(*) حدث ذلك فعلاً بعد حوالي ٢٠ سنة من كتابة هذا التنظير، في المجلة الاجتماعية القومية، مركـز البحـوث الاجتماعيـة والجنائية، العدد الأول، ١٩٦٤. فأنشئ المركز الإقليمي للبحوث الاجتماعيـة، إلـى جانـب المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية.

لكن اهتمام "حسن الساعاتي" بالعدالة قد تزايد مع مرور الأيام، وتنوعت قراءاته، واغتنى فكره بالأبحاث الحديثة النظرية حول مفاهيم العدالة، وبالتجارب العلمية، وبمعاناة الظروف والأوضاع التي مرت بها أمتنا العربية، فخرج علينا بنظرية متكاملة، سماها "**العدالية**".

والعدالية، كما يحددها "الساعاتي" هي تفاعل العدالات الثلاث": **العدالة الاقتصادية**، وسندها الحق، **والعدالة السياسية**، وسندها الحرية، **والعدالة الاجتماعية**، وسندها المساواة. فالعدالة الاقتصادية تنشأ نتيجة تغير اجتماعي من علاقات قائمة على الرأسمالية الفردية، إلى علاقات اقتصادية قائمة على الرأسمالية المجتمعية. أما العدالة السياسية فتنجم من الانتقال من علاقات سياسية قائمة على الدكتاتورية إلى علاقات سياسية قائمة على الديموقراطية. وتأتي العدالة الاجتماعية نتيجة تحول اجتماعي من علاقات قائمة على التمايز، إلى علاقات قائمة على التكافؤ بين الأفراد.

والعدالية على هذه الأسس وفي إطار هذه المفهومات، نظرية جديدة في التغير الاجتماعي، وهي تنظير واقعي للأيديولوجية المتطورة في العصر الحالي -كما يري "حسن الساعاتي" - لكل من الرأسمالية السائدة في الدول الغربية، والاشتراكية المطبقة في دول الكتلة الشرقية. وهي في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار تجارب دول العالم الثالث، التي سار بعضها على المنهج الرأسمالي، بينما ارتبط بعضها الآخر بالأيديولوجية الاشتراكية. ذلك أنه قد تضافرت عدة عوامل لبلورة العدالية، الأيديولوجية الجديدة، خلال التطبيقين الرأسمالي والاشتراكي،في مجتمعات مستمرة التغير، على الرغم من تضييق الخناق على الشعب، في بعض المجتمعات، وإحاطة بعضها الآخر بستار حديدي، يعيق عملية التغير، ولكنه لا يستطيع إيقافها، لأن للتغيير فاعليات ظاهره وباطنه تؤدي إلى تغيرات في الصورة الكلية للمجتمع وفي أجزائها، في فترة تطول أو تقصر بناء على عوامل كثيرة متنوعة، لا تخفي على الباحث المدقق.

ويقول "حسن الساعاتي" في معرض شرحه لنظرية العدالية: لعل أبرز ما حدث في الدول الرأسمالية، ذلك التغير الذي ظهر نتيجة الحربين العالميتين، اللتين حتمتا على الدول المتحاربة، الأخذ بنظام التخطيط الشامل لكل موارد المجتمع، والتشغيل الكامل لكل طاقاته، ابتغاء النصر على العدو. ولقد ترتب على ذلك اختفاء بعض المشكلات، وبخاصة البطالة التي كانت قد استشرت بشكل صارخ، فضلاً عن الأخذ بنظام تقنين السلع الضرورية، والاستغناء عن كثير من حاجيات الحياة، وتعميم بطاقات صرف التموين على أفراد الشعب بصورة عادلة، خلال فترة الحرب.

ومنذ نهاية الأربعينيات من هذا القرن، وفكرة العدالة تنتشر في الدول الرأسمالية، ببعدين رئيسيين، وهما العدالة الاجتماعية، وركيزتها المساواة، والعدالة السياسية، ومحورها الحرية، ثم أخذت هاتان العدالتان الاجتماعية والسياسية، بما نتج عن تطبيقهما والتوسع في تعميمهما تضغطان على من بأيديهم مقاليد الحكم، حتى انتهي الأمر إلى حدوث تغير كبير في النظام الاقتصادي، في مختلف الدول الرأسمالية. وكانت النتيجة النهائية ظهور بداية مشجعة للعدالة الاقتصادية، وعمادها الحق، أي أن يأخذ كل فرد حقه في العملية الاقتصادية الكبري، دون نقص أو أجحاف في نظام عام يسوده توازن عادل بين المصلحتين الفردية

والمجتمعية، بدلاً من الفردية الخالصة، وفي ظل تنظيمات سياسية حزبية، وحركة نقابيـة قويـة، وأخـري تعاونية عظيمة، وسياسية حزبية متعادلة، وتأميم بعض المنشآت التي تخدم مصالح شعبية عامة، فضلاً عـن نظام آخر شامل لمختلف التأمينات الاجتماعية، بلغ الذروة في بريطانيا، والدول الاسـكندنافية. ولكـن هـذه التغيرات الاقتصادية تمتاز بالمرونة بحيث يمكن العدول عن بعضها، إذا رئي أن المصلحة العامة أصـبحت تتطلب ذلك.

والشيء البارز في هذا التحول التدريجي من الرأسمالية إلى العدالة هو دور كل من العدالـة السياسـية، والعدالة الاجتماعية في الوصول إلى العدالة الاقتصادية، ثم تفاعل هذه العدالات الثلاث في بوتقة كل مجتمع، وبخاصة بين أولئك الذين ينتمون إلى طبقة العمال والفلاحين، وتكافؤ الفرص بينهم في الإفادة منه، والانتظام في مراحله المختلفة، وما ينجم عن ذلك من تغيرات جذرية في البناء الطبقي وبخاصة ذلك الارتقاء التدريجي من طبقة العمال والفلاحين، إلى مرتبة تقع بين هذه الطبقة العريضة الكادحة، والطبقات الوسـطي المتعـددة الواعية.

هذه **الطبقة الجديدة الصاعدة** من طبقة العمال والفلاحين، والتي تجمع بعض خصائصهم إلى بعض سمات الطبقات الوسطي، وهي الطبقة **المحضرنة** التي يفرزها المجتمع الرأسمالي خلال تحوله البطيء إلى العدالية، والذي يدعو إلى تسمية أفراد هذه الطبقة بالمحضرنين، هو أن تعليمهم، وتخصصهم يتيح لهم فرصـة التعيين والإقامة الطويلة في الحضر، تحت تأثير ثقافته، والتخلق بأخلاق أهله بـالقدر الذي ينسجم إلى حد كبير مـع أخلاقهم الأصلية، وأسلوب حياتهم كفلاحين وعمال في الريف.

وعلي هذا الأساس تؤدي **الطبقة المحضرنة الجديدة** وظيفة اجتماعية بالغة الأهمية في المجتمع العـدالي، لأنها تصبح حلقة اتصال متينة بين الطبقات الوسطي من جهة، وطبقة العمال والفلاحين من جهـة أخـري، فيخف وجودها بينها من حدة الانحدار، أو شدة الصعود من طبقة إلى أخري. الأمر الذي يعمل على اختفـاء الصراع بينهما، وإحلال التواصل مكانه.

أما **التحول من الاشتراكية إلى العدالية،** فذو فاعليات جد مختلفة، على حد قول "حسن السـاعاتي"، فهـو يذهب إلى أن شرارة البدء في أي تغير اجتماعي بالتطبيق الاشتراكي الصارم، تكون دائماً ثورة شاملة، يؤجج نارها زعماء ثوريون، أو انقلاباً عسكرياً خاطفاً، يقبض فيه قادته بيد قوية باطشة على مقاليد السلطة، حتـى يصبح الحكم في قبضة فرد واحد،يصبح زعيم النظام الثوري الجديد، ورأسه المفكـر، وفيلسـوفه الأوحـد، والدكتاتور الذي لا ترد له كلمة، ولا ينقض له قرار. كما يصبح هو والثوريون الـذين سـاعدوه، مسـاندين للنظام الاشتراكي المطبق تدريجياً. وينظر إليه هؤلاء الثوريون واتباعهم على أنه الساند الأعظـم، وحجـر الزاوية فيه، فيتعمق هذا الشعور في نفسه، ويجعله متوحداً مع النظام الجديد، فيصبح مستبداً لا يطيق نقداً ولا يقبل معارضة.

وأثناء التطبيق الاشتراكي على المدي الطويل، تظهر طبقتان من إفرازه الأولي "**الطبقـة المرسـطقة**"، أو الموجهنة" "The New Aristocracized Class" والأخري **محضـرنة** " The New Bourgeeoisized Class"، وإفرازهما لا يكون بطريقة تفـاعل العوامل السياسية والاجتماعية، كما هي الحـال فـي إفـراز المجتمع الرأسمالي، وإنما يكون بطريقة ثورية قصيرة المدي، وذلك بإصدار قرارات ينطق بها لسان زعـيم النظام الاشتراكي، فتصبح لها قوة أعظم من قوة القانون.

فالنظام الثوري، هو الذي يمكن "الطبقة المرسطقة"، من اعتبار نفسها طبقة مميزة متعالية، بما يخصـها مـن امتيازات، وفرص متنوعة، ويساعدها في ذلك قضاء النظام على الطبقـة العاليـة القديمـة، وبخاصـة الفئـة الأرستقراطية، ذات الجاه الحقيقي فيها. لكن طبقة المرسطقين هذه لا يمكن أن تكون طبقة عليا ولا أرستقراطية، مهما حاولت لأنه ينقصها أصالة الأرستقراطيين، وجاههم المتوارث وأسلوب حياتهم، ومقياس قيمهم.

ويكشف التحليل الاجتماعي الدقيق عن انقسام الطبقة المرسطقة في النظام الاشتراكي إلى فئـات ثـلاث: وهي **المساندون للنظام الثوري، والمتسلقون عليهم، والانتهازيون لأخطائهم**. أما الطبقة المحضـرنة فـي النظام الاشتراكي فهي تشبه إلى حد كبير نظيرتها، التي يفرزها المجتمع الرأسمالي، لأن العامل الأساسي في تكوين كل منهما هو العدالة الاجتماعية التي يؤدي التمسك بها في الأيدلوجيتين، إلى منح أعداد متزايدة مـن أبناء الطبقة العمالية والفلاحية، فرص الرعاية الصحية، والتعليم والعمل، ومختلف التأمينـات الاجتماعيـة. فالطبقة المحضرنة (المبرجزة) هي التي تربط ما بين الطبقـة المتوسـطة والطبقـة العماليـة الزراعيـة، والصناعية، والتجارية، وموظفي الدرجات الدنيا في سلم الوظائف الكتابية والخدمية. أما الطبقـة المتوسـطة أثناء التغير الثوري الناجم عن التطبيق الاشتراكي، فتنقسم عن "حسن الساعاتي" إلى فئات ثلاث متميزة هـم **الصفوة، والمثقفون، والمعرفيون.**

ويري "الساعاتي" أن العدالة التي تتطلع إليها الشعوب، ويرتكز عليها النظام الاجتماعي العام فـي المجتمـع العدالي المتطور ليست العدالة النظرية المطلقة ذات المفهومات غير المحددة، وإنما هي العدالة العمليـة التـي يمكن أن تحققها العقول المتعلمة الواعية، التي تزن المسائل في ضوء معطيات حقيقية محددة، ومنهجية علميـة، بمعني الكلمة، وحوار هادئ بناء، يشترك فيه المتخصصون، وأهل الخبرة، والمعنيـون مـن عامـة الشـعب للوصول إلى أفضل الخطط، وأنجح الوسائل للتنمية المجتمعية، في إطار الواقع الاجتماعي لكل مجتمع.

وفي نظريته المعروفة **بالولائية**، والتي عرضها في ورقة بحثية قدمها في ندوة علمية بمدينة الخرطوم في أغسطس ١٩٨٤، حول موضوع البحث الاجتماعي والتراث الفكري دعت إليها جامعة الخرطوم بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد، رأي"حسن الساعاتي" بالنظر العقلي في إطار ثقافة التراث العربـي الإسلامي، من القيم، والعادات، والتقاليد، والأفكار والمذاهب، وما يستخلص من الثقافـة العربيـة، إمكانيـة صياغة نظرية اجتماعية، وهي الولائية التي يمكن أن تقف ثابتة أمام النظرية الصراعية، التي بنيـت علـى الصراع في شتي أشكاله، الأسرية، والجنسية، والعنصرية، والمذهبية، والطبقية، والسياسية. فالولائية تبنـي على الولاء إلى الهيئات، والمؤسسات، والأشخاص، والأحزاب، والقـري، والـبلاد، والأقـاليم، والـوطن، والحكام، والله تعالي أحكم الحاكمين.

والولاء عاطفة تتكون بين طرفين، وهما **الولي، والمولي**، نتيجة التفاعل، والتعامل، والعلاقات التي تجري بينهما، وهي علاقات متبادلة من الأخذ والعطاء، والطاعة، والانعام، والأتباع، والرعاية على أساس من المحبة والثقة. وفي هذا الإطار الولائي للعلاقات المتبادلة بين الولي والمولي تتبلور نظرية الولائية التي صاغها "حسن الساعاتي". وهو يري أن كلمتي ولي ومولي مترادفتان، وإن كان لكل منهما ثقل معنوي معين، تبعاً لنوعية الظروف أو الموقف الذي يظهر فيه الولاء من طرف إلى الطرف الآخر. فالولي والمولي مرتبطان أحدهما بالآخر، برباط التزام بولاية كل منهما للآخر في أمور محددة، ولاية ثابتة قائمة على حقوق وواجبات متبادلة.

ويذكر"حسن الساعاتي" أن التراثية الإسلامية لنظرية الولائية نجدها في القرآن الكريم، بصور مختلفة كلها اجتماعية، وبصورة دينية بين الله وعباده، مذكورة سبعاً وعشرين ومائة مرة. والتراثية الاجتماعية للولائية تظهر في القيم، والعادات، والتقاليد، والمراكز، والأدوار الاجتماعية، وكل أشكال الانتماء، الذي يعتبره ثابتاً على ثوابت، كالأسرة، والقرية، والحي، والمدينة، والمحافظة، والجهة، والوطن، وكالمدرسة والكلية، أو المعهد، والجامعة، وكمكان العبادة، والجماعة الدينية (إذا كان الفرد منتمياً إلى إحداها) والنادي (إذا كان عضواً في أحد الأندية).

أما الولاء فمتغير على هذه الثوابت، لأنه عاطفة مكونة من عدة انفعالات، والولاء كعاطفة يبث في نفس الفرد تدريجياً وينمو، ويقوي ويشتد، أو العكس، نظراً لظروف معاكسة، يفتر ويضعف، وقد ينعدم. فالزوج ولي زوجته، يمنحها حبه، ورعايته، وحمايته، وماله، والزوجة ولية زوجها، تمنحه حبها، ورعايتها. والوالدان ولياً أولادهما، يمنحانهم حبهما، ورعايتهما،وحمايتهما، وينفقان عليهم من ما لهما، حتى يكبروا، ويستقلوا، وربما بعد ذلك أيضاً وفق القيم، والأعراف، والتقاليد. والأولاد أولياء والديهم، يمنحونهم الحب، والبر، والسمعة الطيبة. والمعلم ولي طلابه، يمنحهم العلم والتوجيه، والطلاب أولياؤه يمنحونه امتنانهم وحسن ذكرهم له. ومدير الأعمال، والمحافظ، ورئيس الحي، وعمدة القرية، أولياء من يعملون معهم، أو يقطنون في مناطقهم، يرعون مصالحهم، وهؤلاء بدورهم يولونهم طاعتهم، وينفذون تعليماتهم أو أمرهم. والحاكم ملكاً كان أو رئيس جمهورية ولي الرعية أو الشعب أو بني الوطن، يرعي مصالحهم ويكون رمزاً لهم، وهم بدورهم أوليائه يلتفون حوله، ويقدرونه ويدينون له بالطاعة والولاء. "والله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور"[(٥)]، والعباد أولياء الله يطمئنهم بقوله: "ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون"[(٦)]. وحبهم لله تعالي يتجلي في طاعتهم له، وعبادته، كما يقول سبحانه: "وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون"[(٧)]، والعباد يطلبون منه المغفرة والرحمة قائلين: "أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٥٧.

(٦) سورة يونس، الآية ١٢.

(٧) سورة الذاريات، الآية ٥٦.

الغافرين"[٨]. وكثيراً ما ترتبط النصرة بالولاية، ومن ذلك على سبيل المثال: "واعتصموا بالله هم مولاكم فنعم المولي ونعم النصير"[٩].

وتسمية المرأة الكبيرة بالتعبير المصري "ولية" تشير إلى أنها ولية رجل يرعاها ويحميهـا، كزوجهـا أو أبيها، أو أخيها، أو خالها، أو عمها. كما يذهب "الساعاتي" إلى أن العامة يستبدلون كلمة "محسـوب" بكلمـة "ولي" فيقولون هو "محسوب فلان" بمعني أنه وليه، ينتصر له، ويحميه ضد من يظلمه، ويعتدي على حق من حقوقه. وفي حالات كثيرة يلجأ الأفراد إلى عالم الغيب، ويجعلون أنفسهم محاسـيب أوليـاء مـن المـوتي المشهورين بالتقوي، ممن يعتقدون في قدرتهم على الوقوف إلى جانبهم وإجابة مطالبهم، ونصـرتهم. وكلمـا سادت العدالة الاجتماعية في مجتمع، وانتشر فيه الحق والعدل، كان نظام الولاء فيه مبسطاً وغير متشـعب، يصدق على أفراده قول الله تعالي: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهـون عن المنكر..."[١٠]. وهذا هو الولاء والخير البناء، الذي يعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية السليمة.

وبالولاء يكون الانتماء حقيقة ثابتة، كما يري "حسن الساعاتي". وبدون الولاء يصـبح الانتمـاء شـكلاً، وتصبح العلاقات الاجتماعية فارغة من مضمونها، ضعيفة الفاعلية، سطحية الأثر. وهذا ما يعانيـه أغلبيـة الأفراد في الدول الغربية المتقدمة، حيث تزداد فيها نسب تعـاطي المخـدرات، والانتحـار، والانفصـال، والطلاق، ومختلف الجرائم، كما يعانون من الاغتراب، وذلك ناجم عن الشعور بالحرمـان مـن الآلفـة، والصداقة، والصحبة، والمعاونة، والامتنان، والرعاية، والحماية، والحب، وهذه كلها من متضمنات الـولاء. وقد ينعدم الولاء وينقلب إلى جفاء، ونفور وتباعد، إذا أحس الفرد أنه لا يمنح الولاء الذي يتوقعه من المولي، والداً كان أو أستاذا، أو صديقاً، أو رفيقاً في العمل، أو من الزوجة والأولاد، إذا كان متزوجـاً، أو من الدولة في شكل خدمات كالتوظيف والإسكان والرعاية الطبية، فتكون النتيجة فتور ولائه، وربمـا انقـلاب ولائـه جحوداً وكرهاً وعداء وإساءة لجميع أوليائه. وهكذا تكون الولائية على النحو الذي بينه "السـاعاتي" نظريـة برهانية لتفسير أسباب مشكلات اجتماعية شتي.

وللولاء عنده مراتب مختلفة، مرتبطة بالنضج الفكري، والاتزان العاطفي للأفراد. فهو في المرتبة الأولي عاطفة بحته، فيكون قوياً عنيفاً وهذه هي مرتبة الأطفال، والمراهقين، ومن في مسـتواهم، ممـن يحكمـون العاطفة في ولائهم بدون تعقل. وفي المرتبة الثانية يكون عاطفة غالبة مع شيء من التعقـل، وهـذه مرتبـة الشباب البالغين، ممن تتغلب لديهم العاطفة القوية على العقل غير الناضج اجتماعيـاً. وفي المرتبـة الثالثـة يكون عاطفة متوازنة مع العقل، وهذه مرتبة الرجولة والأنوثة المكتملة النضج التي يكون ولاء أفرادها معتدلاً تتحكم فيه العاطفة والعقل، بروية، واتزان. أما المرتبة الرابعة ففيها يتغلب العقل على العاطفة بدون مرونـة، وذلك في مرحلة الكهولة المتأخرة،والشيخوخة. وقد يثبت الفرد في مرتبة لا يرقي عنها لأسـباب اجتماعيـة نفسية شتي، فيحدث ذلك كله مشكلات كثيرة تبعاً للظروف التي تحيط به، والأفراد الـذين يتعـاملون معـه.

(٨) سورة الأعراف، الآية ١٥٥.
(٩) سورة الحج، الآية ٧٨.
(١٠) سورة التوبة، الآية ٧١.

وكثيراً ما يؤدي تعامل النـاس بعضهم مع بعض – بينما هم مختلفون في **مراتبهم الولائية** – إلى مشـكلات اجتماعية نفسية مختلفة، وهكذا تكون الولائية **نظرية اجتماعية عامة**.

وقد كان الساعاتي سباقاً في نظريته عن **الطبقة الوسطي في مصر،** وقد كتبها بالإنجليزية في خمسـينات القرن العشرين، ونجح فيها في سبر أغوار هذه الطبقة، ووصفها وصفاً دقيقاً، ومعرفة أهم ديناميانها وكشـف أبعاد مشكلاتها. وتناول فيها قضية البعد الطبقي، وقضية الحراك الاجتماعي، وتأثير الطبقة الوسـطي علـى التنميـة الاجتماعية والاقتصادية، كما أبرز أهمية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. أوضح الصلة بين الدين والطبقة الوسطي.

وقد قدم الساعاتي هذه النظرية في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في "زغـرب" بيوجوسـلافيا حـول الطبقة الوسطي في دول البحر المتوسط، التي تمر بتنمية اجتماعية واقتصادية سريعة فـي أبريـل ١٩٥٦، ونظمته الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، كما نشرت هذه النظرية في مجلـة مصـر المعاصـرة L'Egypte Contemporaine.٤

وللساعاتي نظرية هامة، عن **التحولات الحضارية في العالم العربي،** نحو نظرية عربية عامة، الإنسان في مصر: الفكر، والحق، والمجتمع نشرت في تحليلات عامة مهداة إلى الأستاذ الـدكتور أحمـد خليفـة، (دار المعارف في سنة ١٩٨٦). وفي هذه النظرية قدم مفهوم **الفئات المرسلة في مصـر المعاصـرة،** ويعنـي بالفئات المرسلة مجموعات متوسطة، ودنيا، من الطبقة المتوسطة، مكنتهم مواهبهم ومهاراتهم مـن تحقيـق شهرة وثقة بين المواطنين، أتاحـت لهم مكاسب كبيرة جعلت منهم شريحة اقتصادية اجتماعية في المجتمـع، وهي شريحة "**الألفونيرات**"، الذين يملك الواحد منهم آلافا من الجنيهات المصرية، والـدولارات والعمـلات الحرة الأخرى، التي يستثمرونها بشتي الطرق،وبخاصة كودائع في المصارف العربية والأجنبية والوطنيـة. وتتكون هذه **الفئات المرسلة** من المهنيين وعلي رأسهم الأطباء والمهندسون ومن يعار أو يتعاقد في الـدول العربية البترولية من أساتذة الجامعات، وخريجيها، ومن تباع مؤلفاتهم على نطاق واسع وتحقق للواحد مـنهم بضعة آلاف من الجنيهات كل عام، فيستثمر منها جزءاً بإيداعها في أحد المصارف.

ومنذ أن بدأ الانفتاح الاقتصادي بعد حرب سنة ١٩٦٧، في شكل مقنع من تجارة الشنطة، ثم بعد حـرب ١٩٧٣، في شكل سافر من تجارة البوتيكات، والسلع الاستهلاكية المستوردة، وبخاصة بعد أن ألغيـت قيـود السفر والإقامة خارج البلاد، تكونت فئات أخري من العمال والفلاحين، الذين استطاعوا بعرقهم العودة إلـى قراهم، ومعهم من العملة الحرة، ما جعل بعض هذه القري مجالات رائجة لتجارة العملة، وبخاصة كلما ضاق الخناق على تجار العملة في القاهرة والإسكندرية.

ولهذه الفئات المرسلة الجديدة أساليبهم في استثمار الفائض عن حاجاتهم. وعلي رأس هذه الأساليب شراء الأراضي الزراعية، وأراضي البناء، وامتلاك سيارات النقل والانتقال، وآلات الحرث والـري والجـرارات والجرافات، فضلاً عن الإيداع في المصارف، وشراء الحلي من الذهب، ولكنهم لا يتخذون من ذلـك سـلك مهنة لهم، فلهم مهنهم. ولما كانت هذه الفئات لا تملك من المال رؤوسا كبيرة، تجعلها تنضم بسهولة إلى فئـة

الرأسماليين من المليونيرات، الذين يحققون كل عام أرباحاً متعاظمة، من اتخاذهم من رأس المـال، وتنميتـه مهنة تشغل أذهانهم وتتوفر عليها أنشطتهم، فتصبح الرأسمالية بالنسبة إليهم سلك مهنة، تشكل أسلوب حياتهم، وتؤثر في معاملاتهم، لذلك فقد استصوب "حسن الساعاتي" تسميتها بالفئات المرسلة، تميزاً لهـا عـن فئـة الرأسماليين.

ولكثرة الفئات المرسلة في مصر في المجتمع المعاصر، بل أيضا ميلها إلى التكاثر تدريجياً، ولما كانـت أساليبهم في استثمار مدخراتهم محدودة، فقد أصبحت الرسملة نظاماً اقتصاديا اجتماعياً، تتحكم فيه ضـوابط شتي من القيم، والأعراف، والقوانين، كما أصبح يؤثر في النظم الاقتصادية، والاجتماعية الأخرى، ويتأثر بها في الوقت نفسه.

وفضلاً عن أسبقية "حسن الساعاتي" في نظرياته وتنظيراته في علم الاجتماع، فإنه كان حريصاً علـى أن يقدم إلى ميدان هذا العلم، دوما مفهومات جديدة وأصيلة، منها على سـبيل المثـال، "الطبقـة المحضـرنة"، "والطبقة المرسطقة" "أو الموجهنة"، والطبقة المبرجزة"، و"الفئات المرسلة" وشريحة "الألفـونيرات"... الـخ، توصل إليها، بنظره الناقب، وبحثه الدائب.

أما عن دور "الساعاتي" كرائد للبحوث الميدانية في علم الاجتماع في مصر، التي شكلت في مجملها نقلـة نوعية، وسجلت له مكانته المرموقة، وفضله في السبق والريادة في تطوير علم الاجتماع وفتح آفـاق جديـدة أمام أجيال من الطلبة، والباحثين، والدارسين في هذا المجال العلمي. وقد ترك لنـا الرجـل مـن البحـوث والدراسات الميدانية باللغة العربية، والإنجليزية، ما يقترب عددها من عشرين بحثاً ودراسة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية وعمالها سنة ١٩٥٨، ومشكلة البغاء في الإقليم الجنوبي (مصر) سنة ١٩٥٩، وبحث أسوان ١٩٦٠، والمسح الاجتماعي "لـدائرة بـاب الشـعرية"، سنة١٩٦١، والمسح الاجتماعي لحي "الباطنية" ١٩٦٦، والمسح الاجتماعي لمدينة أبو حمـاد سـنة ١٩٦٦، وتعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية سنة ١٩٦٣، وأثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استباب الأمن في المملكة العربية السعودية: بحث ميداني سنة ١٩٧٧. وبحث المرأة السعودية والخدمات الصحية.

وللساعاتي كتاب فريد غير مسبوق في المكتبة العربية، في تصـميم البحـوث الاجتماعيـة ومناهجهـا، وطرائقها وتصميمها صدر في ١٩٨٢، أعيد طبعه منقحا ومزيداً سنة ١٩٩٢، يعد نورا هاديا، ومعينا أكيـداً، لكل باحث في علم الاجتماع بخاصة والعلوم الاجتماعية بعامة. وقد اجتهد أن يجعله جامعا مانعاً، لكـل مـا يتعلق بمناهج البحث من طرائق، ومناح وأساليب للبحث وما وضعه فيه من مصطلحات جديدة لم يسـبق أن استخدمها أحد ممن ألفوا في علم المنهج الاجتماعي، على الرغم من دلالتها المحددة، وهي النهج، والمنهـاج، والمنحي، والمسلك، والأسلوب. وقد تطلب التكامل النسقي تحديد مصطلحات أخري مستعملة تحديداً قاطعـاً، بقصد وضع حد للخلط والبلبلة الفكرية التي تكتنف استخدامها هذه المصطلحات هي: الطريقـة، والوسـيلة، والأداة، والاستبار، والاستخبار، والاستبيان.

وإلي جانب ذلك كله فقد أسهم حسن الساعاتي في تطوير البرامج الدراسية في معظم الجامعات المصرية، وكثير من الجامعات العربية. لذلك كله فقد كرمته مصر بمنحة **جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية سنة ١٩٩١.**

ولم يتوان الساعاتي عن تقليب تربة التراث الفكري العربي، وتقديم أفكاره حول هذا التراث. ولعل أبحاثه المتعمقة عن الغزالي" و"الماوردي"، و"أبي الفداء"، "وابن خلدون" تعد شاهدة على ذلك.

ويرجع ذلك إلى عنايته الفائقة بقضية **تحقيق الهوية** ذلك أنه لمس في الكثرة الغالبة من أعضاء التدريس بالجامعات المصرية، والعربية انبهاراً شديداً بآراء نظرائهم الأجانب سواء من الكتلة الشرقية، أو الغربية، والنقل عنهم اقتباساً، أو طبق الأصل، وذلك لشعورهم بما هم عليه من الدونية العلمية تحقيقاً للقانون الاجتماعي الذي صاغه "ابن خلدون" منذ ستة قرون أو يزيد، وهو أن "المغلوب مولع بتقليد الغالب". فالتبعية للفكر الاجتماعي السائد في مجتمعات الكتلة الشرقية، أو الغربية، تفقد التابعيين هويتهم المصرية، والعربية، وتجعلهم بانبهارهم بفكرهم يغتربون عن واقع الحياة بمجتمعاتهم.

والساعاتي ليس ضد الأخذ من الحضارات الأخرى، لكنه ضد "**الانبهار**" و"**الاستغراق**" في الحضارات الغربية، وعدم الاطلاع على التراث، أو احتقاره. لذلك يكتسب "ابن خلدون" أهمية خاصة عند حسن الساعاتي، فقد بذل جهداً مضنياً، في الكشف عن الجوانب المتعددة في فكر "ابن خلدون"، بوصفه الرائد العربي الذي أسس في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الميلادي علماً جديداً يسمي "علم المعاشرة" بين بني الجنس "وموضوعه، العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وحدد مسائله، وقواعده المنهجية، وحقق بذلك السبق على "أوجيست كونت" الذي يعده الغربيون أول مؤسس لعلم الاجتماع في الغرب.

وهو في كتابه الفريد والجديد معا، الموسوم "علم الاجتماع الخلدوني"، سنة ١٩٧٢، يقدم لطلابه وزملائه، والباحثين في علم الاجتماع على الإطلاق، علم "الاجتماع"، أو "العمران البشري"، أو "علم المعاشرة" الذي وضعه "ابن خلدون" في شكله الأول الأصيل المبتكر، لأنه يري، أن من المهم لدراسي علم الاجتماع الحديث، أن يتعرفوا على هذا العلم في أول صورة له، وإلي أي حد كانت أصالته وابتكاره.

وفي آخر مؤلفاته: **بحوث إسلامية في الأسرة والجريمة والمجتمع**، سنة ١٩٩٢، يتناول حسن الساعاتي، المداخل الإسلامية لدراسة الظواهر الاجتماعية كالتفكك الأسري، وأسبابه، وهو الكتاب الذي قدم فيه نظريته عن الولائية، كما أنه تناول فيه مبحثاً جديداً هو علم الاجتماع القرآني، وهو محاولة تتناول علم الاجتماع من منظور إسلامي- قرآني، مستمد من كتاب الله تعالي أساساً، ثم سنة رسوله صلي الله عليه وسلم.

هذا هو عالم الاجتماع المصري حسن الساعاتي، الذي قضي ما يقرب من نصف قرن من عمره، باحثاً، منقباً، ورائداً أصيلاً وعالماً منظراً، ومحللاً ومدققاً ومعلما سباقاً، لأجيال وأجيال. لذلك استحق أن يكرم في الشرق والغرب.

ففي الشرق، استحق أن يكرم عن جداره، فنال **جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية** (١٩٩٣)، وكان موضوعها الدراسات التي تناولت علم الاجتماع عند المسلمين، أو عالجته من منظور إسلامي. ومما جاء في حيثياتها أنه نال الجائزة تقديراً لجهوده التي امتدت أكثر من أربعين عاماً، ولما تميز به من دقة علمية وريادة في مجال التأصيل الإسلامي في ظل حداثه هذا التوجه، وغلبة الفكر الغربي على الدراسات الاجتماعية، يضاف إلى ذلك جهده في استيعاب القضايا النظرية.... وقد أهله ذلك كله لأن يكون من أوائل الرواد في مجال التأصيل الإسلامي لهذا العلم، وتعد بحوثه بداية لتحرير علم الاجتماع من الهيمنة الغربية.

أما في الغرب فقد فاز سنة ١٩٩٦، بشهادة التقدير والامتياز، في علوم الثقافة، وأصول التربية، وبذلك توج جوائزه العالمية بهذه الشهادة التي صدرت عن الأكاديمية العالمية للتربية بموسكو، وجامعة موسكو لعلوم الثقافة، والمركز العالمي للتربية في بيفرلي هيلز، بكاليفورنيا، لتميز إنتاجه، وأصالته، وإثرائه للعلوم، والثقافة والتربية.

الفصل الثالث

وجهاً لوجه مع الدكتور الساعاتي(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد الجوهري، أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

إذا تأملنا تاريخ علم الاجتماع في مصر فسوف نجده تاريخاً عريقاً يمتد لأكثر من ثلاثة أرباع القرن، بدأت أول الدروس الاجتماعية تلقي على طلاب الجامعة المصرية (تأسست عام ١٩٠٨ أهلية ثم أصبحت حكومية اعتباراً من عام ١٩٢٥). ومع تبعيتها للحكومة وتحولها إلى جامعة رسمية كان قسم الاجتماع بكلية الآداب بها أحد الأقسام التي بدأت بها الدراسة. وتخرجت الدفعة الأولي من هذا القسم عام ١٩٢٩. تاريخ طويل بحكم السنين.

ملاحظة أخري هامة أن علم الاجتماع دخل إلى مصر من الباب الفرنسي، فمنصور فهمي كان أول مصري حصل على درجة الدكتوراه من فرنسا عام ١٩١٣، وكذلك حصل طه حسين على إجازة لرسالة عن ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية من جامعة باريس عام ١٩١٨. ثم تبعهما على عبد الواحد وافي (أول رئيس لقسم الاجتماع بجامعة القاهرة) بحصوله على الدكتوراه من باريس في علم الاجتماع عام ١٩٣١. وتتابعت السلسلة، وسيطرت المدرسة الفرنسية على علم الاجتماع داخل مصر سيطرة واضحة: (مثلاً: الدكتور عبدالعزيز عزت الذي درس طوال الثلاثينيات في باريس رأس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بعد على وافي من عام ١٩٥٤ وحتي ١٩٦٨).

وبعيداً عن السيطرة الشكلية، تمثلت المشكلة الأخطر في رأيي في أن أول الأقلام المصرية التي كتبت كتابة أكاديمية في علم الاجتماع باللغة العربية قد خلطت خلطاً مؤسفاً بين الترجمة والتأليف. وارتبط بهذه الظاهرة وسار معها أن اتجهت تلك الأقلام إلى كتابة الكتب لأنها الأيسر والأسرع والأكثر أماناً، فتباعدت مع الزمن عن البحث الميداني لواقع المجتمع المصري.

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى سير علم الاجتماع في حلقة مفرغة، فالتلخيص والترجمة وإخراج الكتب يدفع صاحبه بعيداً عن مشقة العمل الميداني (وهو دارس مجتمع!!)، ثم أن نقص الخبرة الميدانية – بل انعدامها كلية في أحيان كثيرة – يدفع صاحبه إلى الانكباب على تأليف الكتب المدرسية.. وهذا بدوره يزيده بعداً عن البحث. وهكذا تكتمل الدائرة وتحكم حصارها حول أصحاب هذا العلم.

وجاء ضيفنا رائداً لتيار جديد وإرهاصاً بتغير بعيد المدي، وعاملاً في خلق تيار جديد يحرك مياه هذه البحيرة الراكدة. جاء حسن الساعاتي الذي حصل على الليسانس الممتازة من قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة عام ١٩٣٨، وأرسل في بعثة إلى بريطانيا (من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٦) لدراسة المشكلات الاجتماعية، والصحة النفسية، وعلم الاجتماع الجنائي، في هذه الحقبة الطويلة التي استغرقت سنوات الحرب العالمية الثانية.

جاء الساعاتي ليكون صاحب أول رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تجيزها جامعة أوروبية هي جامعة لندن من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وتستند إلى دراسة ميدانية أجريت على أرض وطنه وعن أبناء وطنه. فكانت هذه الخطوة في ذاتها علامة بارزة أولي.

ثم أن لغة الساعاتي في مرحلة ما قبل الليسانس وفي الدولة التي درس فيها، وفي عدد من المؤلفات التـي كتب بها بعض إسهاماته، وهي اللغة الإنجليزية، غيرت المسار السائد حتى ذلك الحين، وفتحت لعلم الاجتماع المصري نافذة على التراث الاجتماعي المنشور باللغة الإنجليزية، أي على تراث بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن هل ينحصر التجديد الذي أتي به حسن الساعاتي في مجال اللغة، وبمصطلح الجغرافيا (مجـرد عبـور القنال الإنجليزي) فقط؟ لا اعتقد ذلك.

ولكنه حقق تجديداً نظرياً ومنهجياً في الوقت ذاته. ففي الوقت الذي دارت فيه بحوث الدكتوراه التي قدمها الرواد الأوائل حول موضوعات نظرية، بمعني دراسات مكتبية خالصة، (كمكانة المرأة في الإسلام – وفلسفة ابن خلدون الاجتماعية – والرق في الإسلام – وفلسفة ابن مسكويه الأخلاقية... الخ)، جاءت رسـالة حسـن الساعاتي عن مشكلة انحراف الأحداث في مصر. أي أنه راد الاتجاه الإمبيريقي الساعي نحو رؤيـة الواقـع الاجتماعي القائم. ومعناه أيضاً أنه توسل إلى التعامل مع هذا الواقع بلغة العلم وأدواته المنضـبطة، ولـيس بالخطابة والوعظ أو بالتأمل والتخمين.

وتتابعت جهود حسن الساعاتي في التدريس بالجامعة (القاهرة ثم الإسكندرية، وأخيراً عـين شـمس)، وكذلك في البحث الاجتماعي العلمي، ومن أبرزها ما يأتي:

١- "جناح الأحداث في مصر"، في كتابه **في علم الاجتماع الجنائي**، ١٩٥١.

٢- "الوعي المصري للعدالة"، في كتابه **علم الاجتماع القانوني**، ١٩٥٢.

٣- **"التصنيع والعمران في الإسكندرية"**، ١٩٥٨.

٤- **البغاء في القاهرة** (إشراف ومراجعة وتقديم)، ١٩٦٨.

٥- "التحليل الاجتماعي للشخصية"، نظرية اجتماعية – نفسية – ثقافية، مقال فـي **المجلـة الجنائيـة القومية**، عدد ١، السنة الأولي، ١٩٥٨.

6- "The New Aristocracized and Bourgeoisized Classes in the Egyptian Application of Socialism", in C.A.O. Van Nieuwenhuijze (edr.), **COMMONERS, CLIMBERS AND NOTABLES: A Sampler of Studies on Social Ranking in the Middle East,** Leiden, E. J. Brill, 1977.

ويعرض المؤلف في هذا الفصل نظرية اجتماعية – اقتصادية – سياسية من الواقع التطبيقي.

٧- "العدالية"، نظرية اجتماعية – اقتصادية – سياسية في كتابه **علم الاجتماع الصناعي**، ١٩٧٢، وفـي **جريدة الأهرام** فبراير ١٩٧٨، وفي مقاله بالإنجليزية المشار إليه آنفاً.

* * *

والبداية الطبيعة للحوار مع أستاذ رائد، شارك في تخريج الأساتذة الحاليـن أو تكريمهم، البداية لابـد أن تكون محاولة بلورة رؤيته الاجتماعية الشاملة، أو رسـم الملامح العامة لاتجاهه أو مدرسـته فـي علـم الاجتماع. لقد عرض حسن الساعاتي ملامح هذا الاتجاه بنفسه في مقالين شهيرين أحدهما بالعربية بعنـوان:

"تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢"، ظهر منذ أكثر من عشرين عاماً في العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٦٤، والثاني بالإنجليزية بعنوان: "Sociology and Development in Contemporary Egypt"، ظهر في مجلة (العالم الثالث) DIE DRITTE WELT في ألمانيا الغربية، يناير، عدد ٢-٣، سنة ١٩٧٧.

الطريف أنه أطلق على رؤيته الخاصة اسم: المدرسة المصرية في علم الاجتماع، وربما كان دافعه إلى هذه التسمية أنه لا وجود ولا اعتراف إلا بهذا الاتجاه، ولا خروج لعلماء الاجتماع المصريين عن الأخذ بهذه السمات. ولكن الرجل والحق يقال لم يمارس في يوم من الأيام إرهاباً فكرياً على أحد، ولم يمل رؤيته على تلميذ أو زميل، ولم يتطفل ليكتب لتلك الرؤية اعترافاً أو تسلطاً.

ولكنا نجد على أي حال أن تشخيص الدكتور الساعاتي لملامح هذا الاتجاه من الطرافة والغرابة، بحيث أنه يستحق أن يبين هنا بشيء من التفصيل:

أ- أن هذه المدرسة واقعية تركز جهودها على دراسة واقع الحياة الاجتماعية المصرية. ويؤكد الساعاتي هذا المعني فيقول: "إن معني هذا أن المدرسة تنأي بوضوح عن أي فلسفة اجتماعية قائمة على التخمين، أو الخيال، أو الافتراضات القبلية أو ما شابه ذلك". وهي أيضاً مدرسة وصفية أساساً. وهو يدافع بحماس عن هذه السمة، ويطالب بتشجيع الدراسات الوصفية لأنها تساعد في إلقاء الضوء على كثير من الحقائق وصياغة كثير من الفروض، التي يمكن أن تصبح بدورها موضوعات ملائمة لبحوث عملية أخري فيما بعد.

ب- والسمة الثانية لتلك المدرسة أنها ذات توجه اشتراكي. ويعني دكتور الساعاتي بذلك أنها تهتم بالمشكلات الأساسية للمجتمع "بهدف تحديد طبيعتها، وأسبابها، ونتائجها، وذلك كشرط أساسي لمواجهتها، ومن ثم تمكين المواطن من بلوغ مستوي محترم من الحياة يحفظ له كرامته الإنسانية. فهي بذلك مدرسة ذات هدف محدد، تضع العلم في خدمة المجتمع.

ج- والسمة الثالثة لهذا الاتجاه أنه يقوم على أساس تكاملي، ليس من الوجهة العلّية فحسب، وإنما من حيث توجيه البحث نفسه. ويشرح الساعاتي ذلك بأن المدرسة المصرية لا تقبل فكرة العامل الواحد، ولكنها تعترف بتفاعل العوامل المختلفة في خلق السلوك الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية. ويؤكد هذه العبارة مرة أخري، مبرزاً أن مصر تختلف في ذلك عما يجري في دول أخري (يقصد بالتفسير الواحد التفسير الماركسي، ويقصد بالدول الأخرى البلاد الاشتراكية).

ويتضح من استعراض ملامح هذا الاتجاه (الذي يسميه الساعاتي المدرسة المصرية في علم الاجتماع) أنه يتبني موقفاً هندسياً اجتماعياً، وهو أمر اتفقت عليه كثير من الكتابات الواعية عن علم الاجتماع في مصر، وعدته من أبرز عيوبه، كما أدركت أن هذا الموقف هو الذي عوق اهتمام هذا العلم بتكوين إطار نظري متكامل. وهذه السمة التي عاني ويعاني منها علم الاجتماع المصري ظاهرة بكل جلاء في إنتاج معظم جيل الرواد ونفر غير قليل من شباب المتخصصين في هذا العلم. وما نقلناه عن الساعاتي ليس سوي مثال، ولكنه واضح.

ويبدو هذا الموقف في تقييم الساعاتي لدور علم الاجتماع في تنمية المجتمع المصري المعاصر، ورفضه الصريح لدور علماء الاجتماع في إحداث تغيير جذري (راديكالي)، بل إنه يتهم الثورة نفسها لأنها لم تتبن أسلوب التغيير البطيء المضمون، على حد رأيه.

والمؤكد – في رأيي – أن هذا الاتجاه "الهندسي الاجتماعي" يعني في وجهه الآخر، تبني موقف محافظ على الصعيد السياسي. وهذا هو ما يقرؤه القارئ الواعي بين سطور كتاباتكم التي أشرت إليها.

دكتور الساعاتي، ما تعليقكم:

اسمح لي أولاً، أن أشكرك، لأنك في هذه المواجهة، تتيح لي أن أعبر عما يختلج في نفسي، منذ سنوات طويلة، بخصوص حالة علم الاجتماع في مصر، التي كانت ولا تزال رائدة الدول العربية في تدريسه، واستخدامه لبحث كثير من الظواهر الاجتماعية فيها، وكذلك في الكشف عن التنظيرات العلمية التراثية في ميدانه، وأقصد بالذات مقدمة عبدالرحمن بن خلدون.

ثانياً أود أن أوضح أمراً بالغ الأهمية، بخصوص إنتاجي العلمي، وهي أنه حتى الآن، **يقع في ثلاث مراحل** تبدأ **الأولي:** بتحضيري أطروحة (رسالة) دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع سنة ١٩٤٤، والقيام بأول بحث ميداني في ظاهرة اجتماعية معتلة، وهي جناح الأحداث في مصر. ولي في هذه الأطروحة ثلاثة تنظيرات، أحدها حول الوعي المصري للعدالة، وثانيها عن التنبؤ الجناحي في المدينة (المعروف بمناطق تكاثر الأحداث واجتذابهم)، وثالثها عن التحليل الظرفي للجناح. وكلها تنظيرات أصيلة مبتكرة، لا في مصر وحدها، بل في النطاق العالمي. وقد استغرقت هذه المرحلة اثنتي عشرة سنة، انتهت سنة ١٩٥٥.

وفي هذه المرحلة وضعت خطة الدراسة ومناهج موادها بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية للفتيات الذي أنشأته وزارة المعارف (التعليم الآن) سنة ١٩٤٦، وعينت في هذا المعهد في سبتمبر من السنة نفسها. وفي هذه المرحلة أيضاً عينت في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية في سبتمبر ١٩٤٨، باقتراح من الأنثروبولوجي العالمي راد كلاف براون، الذي كان قد سمع عن إنجازي العلمي في جامعة لندن، ثم عينت أميناً لمجلس إدارة المعهد حتى انتقالي منه بعد تعييني في قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس، في سبتمبر سنة ١٩٥٥.

وقد بدأت المحاضرة في مناهج البحث الاجتماعي وطرائقه، منذ تعييني في معهد العلوم الاجتماعية، كما وجهت اهتمامي إلى ميداني الصناعة والعمال، والعمران، فقمت ببحثي الميداني الكبير فيهما في مدينة الإسكندرية في عامي ١٩٥٤ / ١٩٥٥، كما نشرت مدرستي الاختبارية (الإمبيريقية) في البحث الاجتماعي العلمي بين طلاب المعهد، وذلك بإصراري على أن تكون أطروحة الدبلوم قائمة على بحث ميداني في ظاهرة من ظواهر المجتمع المصري. وقد تتلمذ على يدي في هذه الفترة الأساتذة الدكاترة صفي الدين أبو العز، وجمال حمدان، وصبحي عبد الحكيم، ومحمد رياض وكوثر عبد الرسول في قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة القاهرة، عندما انتدبت لتدريس علم الاجتماع فيه في السنوات ١٩٤٧ – ١٩٤٩، وعاطف غيث في شعبة الدراسات الاجتماعية بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، عندما كنت

منتدباً للتدريس فيه أيضاً في السنوات ١٩٤٧ – ١٩٥٠، ثم عاطف غيث أيضاً، وعلي إسلام الفار، وعبد الحميد لطفي، وفاطمة المصري، وعلي علوي شلتوت، ومصطفي حسنين، ومحمود الشنيطي، وغيرهم في معهد العلوم الاجتماعية. وقد نشرت تنظيري عن الوعي المصري للعدالة، في كتابي علم الاجتماع القانوني، الذي ظهرت طبعته الأولي سنة ١٩٥٢، وكان قد ترجمه إلى اللغة العربية جمال حمدان بعد تخرجه من قسم الجغرافيا مباشرة سنة ١٩٤٨.

وتبدأ المرحلة الثانية من نشاطي العلمي سنة ١٩٥٦، وتستمر مدة أربع عشرة سنة، أجريت فيها مسيحيين اجتماعيين هامين، أحدهما لقسم باب الشعرية (١٩٦٠)، والآخر لحي الباطنية الخطير لشهرته في تجارة المخدرات (١٩٦٦). وعينت في بداية هذه الفترة (ندبا بعض الوقت) رئيساً لقسم بحوث الجريمة للمعهد القومي للبحوث الجنائية، الذي تحول إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وانتقل إلى مبناه الحالي سنة ١٩٦٠، وأصبحت مستشاراً للبحوث الاجتماعية فيه، كما عنيت عضواً في مجلس إدارته منذ سنة ١٩٦٢وحتي أواخر سنة ١٩٨٣، عندما أصبحت الدكتورة أمال عثمان رئيسة لمجلس الإدارة، بوصفها وزيرة للشئون الاجتماعية، بعد بلوغ الأستاذ الدكتور أحمد خليفة، الرئيس السابق، سن التقاعد. وقد كانت الآنسة آمال عثمان، في بداية تعيينها بالمعهد القومي للبحوث الجنائية في أواخر الخمسينيات سكرتيرة لقسم بحوث الجريمة الذي كنت رئيساً له. ومن أهم البحوث التي أشرفت عليها في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في هذه المرحلة، بحث البغاء في مدينة القاهرة، والمسح الاجتماعي لمنطقة أسوان، وكان سيد عويس مساعداً لي فيه، وبحث تنمية المجتمع النوبي الجديد، وكان أحمد أبوزيد مساعداً لي فيه، ثم بحث تنمية المجتمع الريفي، المعروف بمسح القري الست، وكان عاطف غيث مساعداً لي فيه.

وفي المرحلة الثانية نشرت لي باللغة الإنجليزية بحوث تنظيرية أصيلة:

١- "الطبقات المتوسطة في مصر"، **مجلة مصر المعاصرة**، عدد ٢٨٨، أبريل ١٩٥٧، قدم في ندوة علمية في مدينة زغرب بيوجوسلافيا (أبريل ١٩٥٦).

٢- "التحليل الاجتماعي للشخصية": "اتجاه جديد في فهم السلوك البشري"، الذي قدمته في المؤتمر الدولي التاسع عشر لعلم الاجتماع (بإشراف المعهد الدولي لعام الاجتماع وجامعة المكسيك) بمدينة المكسيك، أغسطس ١٩٦٠، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر.

٣- "دور الإسلام في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في جمهورية مصر العربية"، الذي قدمته في المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجتماع (بإشراف الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وجامعة واشنطن) بمدينة واشنطن، أغسطس ١٩٦٣، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر، سنة ١٩٦٤، الجزء الثالث.

وفي هذه المرحلة أيضاً نشر لي المقال الذي أشرت إليه سابقاً، "تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢"، يناير ١٩٦٤، ذلك المقال الذي كثيراً ما يشار إليه في نقد إنتاجي العلمي، علماً بأنه قد مضي على نشره أكثر من عشرين عاماً، وأن أرائي المذكورة فيه تصدق على تطور المدرسة الفكرية لعالم الاجتماع حتى سنة ١٩٦٣، الذي كتبته فيه. ولذلك لا يكتمل المنظور الاجتماعي العلمي لإنتاجي وعطائي إلا إذا شمل ما تبقي من هذه المرحلة، وهو ست سنوات، وأيضاً المرحلة الثالثة وطولها سبع عشرة سنة.

وفي المرحلة الثانية أيضاً، أدخلت مادة دراسة المجتمع المصري في خطة الدراسة الثانوية سـنة ١٩٥٤، تنفيذاً لاقتراح كنت قدمته سنة ١٩٤٧ إلى المستشار الفني المساعد لوزارة المعارف (التعليـم الآن)، وكـان الهدف منه دراسة الجماعات الريفية والحضرية التي يتكون منها المجتمع المصـري، بـالطرائق المسـحية، والإحصائية، والرصدية (أي الملاحظة والتسجيل). ولذلك عينت مقرراً للجنة وضـع منـاهج هـذه المـادة الجديدة، ولجنة تأليف الكتاب المدرسي الرسمي فيها، كما ألفت فيها كتاباً صغيراً عنوانه: دراسـة المجتمـع: منهاج وطريقة، نشر سنة ١٩٥٤، ثم أعدت طبعه بعد أن أضفت إليه فصلاً بعنوان: تحليل الدراسة النظرية، ونشر لي بعنوان جديد: دراسة المجتمع نظرياً وعملياً. ولما كنت قد عينت أيضاً مقرراً للجنة وضع منهـاج مادة علم الاجتماع، التي قررت للتدريس بالصف الثاني والثالث في القسم الأدبي بدءاً بسنتي ١٩٥٤/١٩٥٥، فقد أسهمت مع أعضاء اللجنة نفسها في تأليف كتاب مدرسي من جزئين في علم الاجتمـاع نشـرتهما وزارة المعارف (التعليم) سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦. وهذا هو عطائي في علم الاجتماع ودراسة الجماعة في المرحلـة الثانوية، الذي شغلت به في المرحلة الثانية من نشاطي العلمي. أما العطاء الآخر فكان في جامعـة بيـروت العربية التي أعرت إليها في أكتوبر ١٩٦٨، وعينت عميداً لكلية الآداب ورئيساً لقسـم الدراسـات الفلسـفية والاجتماعية، الذي فرعته سنة ١٩٧٠ إلى فرعين في الصفين الثالث والرابع، فرع للفلسفة وعلم النفس وفرع لعلم الاجتماع، جعلت خطة الدراسة فيه شبيهة إلى درجة كبيرة بخطة الدراسة في فرع علم الاجتماع بكليـة الآداب بجامعة عين شمس، التي كنت قد أسهمت في تعديلها.

وفي المرحلة الثانية، عينت عضواً في اللجنة الثلاثية لمعجم العلوم الاجتماعية في مجمع اللغـة العربيـة، وفق رغبة اليونسكو التي طلبت من الأمين العام للمجمع، أن أكون المسئول العلمي عن مصـطلحاته. لـذلك عينت مقرراً للجنة المعجم في المؤتمر العام للمجمع، سنة ١٩٦٧، وقمت بالرد علـى تسـاؤلات الأعضـاء بخصوص بعض المصطلحات. وفي هذه المرحلة أيضاً، رشحتني الدولة في انتخابات لجنة السكان، المنبثقـة عن المجلس الاجتماعي والاقتصادي بهيئة الأمم المتحدة، التي أجريت في أوائل خريف ١٩٦٧، وتم انتخابي في نيويورك عضواً في هذه اللجنة لمدة أربع سنوات، واشتركت في اجتماعها الخامس عشر الذي عقد فـي مقر هيئة الأمم في مدينة جنيف، في خريف ١٩٦٩، وعرضت فيه فكرة جديدة، نقدت فيها التركيـز علـى الزوجة وحدها في تنظيم الأسرة بتحديد نسلها، وهكذا تحمل وحدها عبء حل مشكلة تضخم السـكان، علـى الرغم من أن للحبة واللولب نتائجهما السيئة في صحتها الجسمية والنفسية، ومن أنها تكون نصف المجتمـع. واقترحت أن يكون للزوج دور إيجابي، فيستخدم موانع مناسبة له، وبذلك يعفي الزوجة من هـذه المتاعـب الصحية، التي تنعكس آثارها بالتالي على حياتهما الزوجية والأسرية. وقد اهتمت مندوبات الجمعيات النسائية، التي حضرت جلسات المؤتمر كمراقبات باقتراحي هذا وطيرته إلى مراكزها.

أما المرحلة الثالثة من إنتاجي العلمي، فقد بدأت سنة ١٩٧٠ واستغرقت حتى يومنا هذا سبع عشرة سـنة، وتمتاز بتفجير ثلاث قضايا جديدة بالغة الأهمية وهي قضية تحقيق الهوية، وقضية دراسة التراث الاجتماعي العربي بوعي حديث، وقضية النظرية الاجتماعية العربية.

وترجع عنايتي بقضية تحقيق الهوية، إلى ما لمسته في الكثرة الغالبة من أعضـاء هيئـة التـدريس فـي الجامعات المصرية والعربية الأخرى، من الانبهار الشديد بآراء نظرائهم الأجانب، سواء من الكتلة الشـرقية أو الغربية، والنقل عنهم اقتباسا أو سرقة، وذلك لشعورهم بما هم عليه من الدونية العلمية، تحقيقـاً للقـانون الاجتماعي الذي صاغه شيخناً عبد الرحمن ابن خلدون، منذ ستة قرون، وهو أن المغلوب مولع أبـداً بتقليـد الغالب. وهذا ما أطلقت عليه تعبير: فقدان الهوية، وأبرزته في أوراق بحثية قدمتها في أكثـر مـن مـؤتمر علمي.

أما القضية الثانية المتعلقة بدراسة التراث الاجتماعي العربي بوعي حديث، فقد شغلت بها أولاً في المرحلة الأولي، عند كتابتي فصل الوعي المصري للعدالة، الذي تناولت فيه نظام العدالة الجنائية ووعي المصـريين لها، منذ الفتح العثماني حتى منتصف القرن العشرين، بقصد استنباطه من النصوص التاريخية فـي الحقـب المختلفة،ومقارنته بما كان سائدا في العصور القديمة السابقة،الفرعونية والرومانية، ثم بما ساد في الثلاثينـات والأربعينيات من القرن الحالي وشغلت بها في المرحلة الثانية عندما قدمت ورقـة بحـث بعنـوان "المـنهج الوضعي عند الغزالي" في مؤتمر عن أعماله عقد في دمشق، سنة ١٩٦٠ أيام الوحدة، ثم عندما اشتركت في المهرجان العلمي لابن خلدون،الذي أقامه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في أوائل ١٩٦٢وكان عنوان بحثي: "منهج البحث العلمي في مقدمة ابن خلدون"، وكذلك عندما كنت أستاذا زائرا مدة شهر في شتاء ١٩٦٨/١٩٦٧،في جامعة أم درمان الإسلامية،أسهمت بورقة بحث بعنوان "القرآن ومنهج البحث العلمي" في المؤتمر الذي عقدته الجامعة بمناسبة مرور أربعة عشر قرنا على نزول القرآن الكريم.

وقد انطلقت في هذا الاتجاه التراثي في المرحلة الثالثة من إنتاجي،فألفت كتابا بعنـوان علـم الاجتمـاع الخلدوني:قواعد المنهج (نشر سنة ١٩٧٢)، وأسهمت بورقة بحث بعنوان "منهج البحث عند أبي الفداء"، فـي مؤتمر عقد لتخليد ذكراه في دمشق وحماة، سنة ١٩٧٤، ومحاضرة عامة بعنوان "أصـول الاجتمـاع فـي القرآن" ألقيتها في كلية الشريعة بدعوة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٩٧٧، ورقة بحث بعنوان "البدو والحضر في مقدمة ابن خلدون" ألقيتها في بلدة بوسعادة المعروفة ببوابة الصحراء في الجزائر، في ندوة علمية عن البداوة في مقدمة ابن خلدون، أكتوبر ١٩٨٣، وورقة بحث عنوانها "تصنيف العلوم فـي الحضارة العربية الإسلامية وأصنافها في مقدمة ابن خلدون" في ملتقي علمي حول فكر ابن خلدون، عقد فـي مدينة تونس، أكتوبر ١٩٨٥، وأخيراً ورقة بحث عنوانها "مصادر التنظير الخلدوني من القـرآن والحـديث" أسهمت بها في الملتقي الدولي الثاني عن عبد الرحمن بن خلدون، الذي أقيم في يوليو ١٩٨٦ في المكان الذي كانت فيه قلعة ابن سلامة، في توغزوت بالقرب من بلدة فرنده، التي تبعد ثلاثمائة وعشرين كيلو متراً عـن مدينة الجزائر.

أما القضية الثالثة التي شغلت بها تنظيراً وكتابة ومحاضرة، فتتعلق بالنظرية الاجتماعية العربيـة، التـي دارت بخصوصها تساؤلات كثيرة، ليس بين أساتذة علم الاجتماع العرب فحسب، بل أيضـا بـين الأسـاتذة الغربيين، الذين يهدفون إلى بيان عجز العرب عن التنظير العام، وقهر علمائهم على التبعية الأجنبية، تعميقـاً لاغترابهم عن مجتمعاتهم وتراثها الغني، وإفقاداً لهويتهم.

لكني بعد تدبر طويل في هذه القضية البالغة الأهمية، وبعد تحليل الفكرة المحورية في تنظير العلماء العرب، حول جوهر التفاعل الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية، كالألفة عند الغزالي، والألفة الجامعة عند الماوردي، والعصبية عند ابن خلدون، وجدت أن هذه الأفكار المحورية، تفيد في تفسير العلاقات البشرية، في نطاق محدود كمجموعة الأسرة والجماعات الريفية والحضرية، وبخاصة في تنظير ابن خلدون المتبلور في العصبية، وهي الألفة الجامعة للأغلبية حول شخص متميز، فتجعل منه خليفة أو ملكاً أو حاكماً.

وبالبحث وإعمال الفكر رأيت أن التفاعل الاجتماعي،سواء بين الأفراد أو الجماعات أو الدول، يقوم على عاطفة متبادلة، وهي الولاء المتبادل بين اثنين، كل منهما ولي الآخر أو مولي له، وهذا تفاعل يختص به فعل الولاء. فالزوج ولي زوجته وهي بدورها وليته، والوالدون أولياء ذريتهم وهم بدورهم أولياء والديهم، والمعلم ولي تلاميذه، وهم بدورهم أولياؤه، وزعيم الحزب ولي أعضائه الذين هم بدورهم أولياؤه. ويتقاسم العالم دولتان عظيمتان ليس بينهما ولاء، وكل منهما تري نفسها ندا للأخري، ولكل منهما دول توابع هي مواليها، وكل منهما مولاة لتوابعها. ومظاهر الولاء الأساسية نفع، وسند ونصرة، وحماية، ورعاية من كل من الطرفين للآخر. ومن أسباب مشاكل التفاعل، ضعف الولاء أو انعدامه، نتيجة ضعف مظاهر الولاء أو انعدامها، أو الشعور والاقتناع بذلك، أو بأنه ليس بالقدر المتوقع. وهكذا تكون **الولائية** نظرية عامة للتفاعل الاجتماعي.

وفي ختام هذه النبذة المختصرة عن المراحل الثلاث من إنتاجي وعطائي العلمي لا يسعني إلا أن أشكرك لأنك أتحت لي ولمريدي الفرصة، لبيانه في صورة مفصلة واضحة، تعين في البحث عنه لقراءته بإمعان، حتى يتسنى نقده عن علم به. وفي ضوء هذا البيان، أقف على أرض صلبة في هذه المواجهة، التي يسرتها لنا مشكورة مجلة العربي الثقافية، وأجيب عن أسئلتك وأعلق على آرائك.

* * *

وإذا كان لنا اليوم أن نتحاور مع الدكتور الساعاتي عن علم الاجتماع في مصر، فلابد أن نتدارس معه أزمة هذا العلم في الوقت الحاضر... كثرة كثيرة من الأساتذة، آلاف مؤلفة من الطلاب، عشرات أقسام الاجتماع ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية على امتداد رقعة الوطن المصري، ومراكز عديدة للبحوث والدراسة والتخطيط... كل هؤلاء يمثلون كياناً مترهلاً متضخماً بأكثر من الحاجة الحقيقية إليه، مفككاً لا يربط التواصل الشخصي أو التنظيمي بين أفراده والأهم من كل ذلك دور هزيل متخاذل في فهم مشكلات الواقع الاجتماعي القائم، ومشاركة أقل ما توصف به أنها متقاعسة ومتراجعة.

دكتور الساعاتي، بعد اشتغال بعلم الاجتماع يقترب من نصف قرن، ما تعليقكم على هذه الأزمة؟ هل تتفقون على تشخيص ملامحها، وهل ترون إمكانية للخروج منها وتجاوزها؟

لاشك في أن المتتبع لنمو علم الاجتماع في مصر، في هذه الحقبة الطويلة التي قاربت خمسين عاماً، سيحكم على الكم الكبير في ميادين تدريسه، والتأليف فيه، والإفادة منه في بحث الظواهر الاجتماعية السليمة والمعتلة، بأنه كم يفتقر في كثير من مظاهره إلى الكيف الذي يجعل فاعلياته أعمق أثراً في الميادين الثلاثة المذكورة. وهذا الافتقار الملحوظ هو سبب أزمة علم الاجتماع في الوقت الحاضر. وافتقار الكم إلى الكيف قد أدي إلى ترهل لافت لنظر الباحث الواعي المدقق كما أدي إلى تدني المستوي تدريساً وتأليفاً وبحثاً. وذلك

لسيادة مبدأ "بذل أقل مجهود والمطالبة بأكبر مردود"، الذي أصبح يتمسك به الطلاب، والأساتذة، والباحثون. فالطلاب، إن اهتموا، يقرأون الكتاب المقرر، ويطلبون بإلحاح حذف قسم منه،وفق العرف السائد الذي أعترف به رسمياً. وأغلب الأساتذة يألفون كتباً منقولة من الكتب الأجنبية، بدون الإشارة إلى مصادرها، كثيراً ما يحشونها بأقوال الأساتذة الأجانب وآرائهم، وهم لا يعون خطورة ذلك، من حيث فقد هويتهم المصرية، وإرهاق الطلاب بأسماء وأقوال أساتذة كثير منهم متوسطو التفكير، وتربيتهم على التبعية الفكرية للأجانب، وإبعادهم عن التراث المصري والعربي. أما الباحثون فهم فقراء في التفكير المنهجي السليم.

والسبيل إلى الخروج من الأزمة وتجاوزها، يكون بالعدول عن سياسة الكم، إلى سياسة الكيف، وما تتطلبه من جدية، وأمانة، ومثابرة وسعة اطلاع، وتعمق، وطموح ووعي بالأخلاق الحسنة السائدة في الميادين العلمية ذات المستوي الرفيع، وذلك في مرحلة الطلب والتدريب، ومرحلة التدريس والبحث والتأليف.

دكتور الساعاتي: إلا تتفق معي على أن من أهم ملامح أزمة علم الاجتماع في مصر، وكذلك في الوطن العربي على امتداده، فشل جميع المحاولات التي استهدفت جمع شمل علماء الاجتماع المصريين في إطار تنظيم مهني علمي واحد. ألا يدعو إلى العجب أن الجمعية المصرية لعلم الاجتماع قد أنشئت ثلاث مرات، مرة في أواخر الأربعينيات (برئاسة د. على عبد الواحد وافي، وكنت أنت أمينها)، ومرة في أوائل السبعينيات (برئاسة د. أحمد أبوزيد)، ومرة ثالثة في أواخر السبعينيات (برئاسة د. عاطف غيث). وفي المرات الثلاث تكاد تقول إن تلك الجمعية ولدت ميته، فلم تثمر أنجازاً واحداً لصالح هذا العلم والمشتغلين به. لم تحقق أي شيء على الإطلاق.

إن الموقف على المستوي العربي، لا يختلف عن ذلك كثيراً، فهناك منظمه تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط، التي ماتت في مهدها، وهناك اليوم اتحاد الاجتماعيين العرب في بغداد، والثاني الجمعية العربية لعلم الاجتماع في تونس، وهناك جماعة ثالثة تنشط الآن بهمة لتجاوز التنظيمين الفاشلين (في رأي هذا الفريق) وإنشاء تنظيم جديد أكثر فاعلية!

دكتور الساعاتي ما تعليقكم على هذا الموقف الفريد بين أناس المفروض أن همهم الأول هو التنظيم والاجتماع؟

هناك أسباب كبيرة متنوعة لهذا الموقف الفريد المخزي، الذي يعد ملمحاً سيئاً لأزمة علم الاجتماع، ليس في مصر فحسب بل أيضاً في البلاد العربية مشرقاً ومغرباً. ومن أبرز هذه الأسباب الفردية التي يربي عليها الإنسان المصري والعربي، فتجعله أنانياً لا يجتمع بغيره أو يتعاون معه إلا لمأرب شخصي، حتى إذا ما تحقق له ما يريد ابتعد عنه وعاد إلى فرديته، ظانا أن هذا الأسلوب يخفي أسراره ونشاطه، وما ينطوي عليه من مساوئ واعتداءات، فهو لذلك يؤثر التعتيم الذي يساعده في التموية. ويلي هذا السبب في فاعليته ويرتبط به، سبب بارز آخر وهو العزوف عن اتباع العلماء الكبار البارزين في علم الاجتماع أو أي من العلوم الاجتماعية الأخرى القريبة منه. والعلم، كما تعرف مبني على الاتباع، ليتعلم التابع مما علم العالم رشداً في ميدان تخصصه. ومرد هذا العزوف هو الظن الجاهل المبني على غفله، بأن الاتباع في العلم تبعية، وتاريخ

العلوم يثبت خطأ ذلك والاتباع، كما هو معروف، يدفع إلى بذل جهد علمي كبيـر، بحثـاً عـن المصـادر، وإطلاعاً مستوعباً، ومناقشة واعية، لكي يفيد ممن يتبع من العلماء ويقرأ له. ويفسـر ذلك التنافر الموجـود بين علماء الاجتماع في المجتمع العربي الواحد، وعدم ثقة بعضهم ببعض، لأنهم يفتقـرون إلـى أخلاقيـات الاتباع، التي تؤلف بين قلوب المريدين، وتجعلهم يؤمنون بأنه فوق كل ذي علم عليم.

* * *

دكتور الساعاتي:هناك من يري أن تبعية المفكرين والدارسين الاجتماعيين المصريين - أو أغلبهم - للفكر الاجتماعي الغربي وكذلك التزامهم بالمناهج والمفاهيم الغربية، خاصة الأمريكية، قد أدي إلى اغتراب علماء الاجتماع المصريين عن واقعهم الذي يفترض أنه شاغلهم الأساسي، بل الأوحد. وكانت نتيجة هـذه التبعيـة القضاء على فرصة بلورة موقف أصيل لعلم الاجتماع المصري، يتيح له فرصة الإسهام في التراث العالمي. والنموذج المشرق لمقدرة علماء الاجتماع في بلاد نامية على تقديم إسهام نظري ومنهجـي أصـيل للفكـر الاجتماعي العالمي، الإنجازات التي حققها علماء الاجتماع في بعض دول أمريكا اللاتينية وفي الهند، وتلـك بلاد أحدث اهتماماً وعهداً بدراسة علم الاجتماع.

دكتور الساعاتي ما تعليقكم؟:

إنهم محقون تماماً في رأيهم هذا، لأن التبعية للفكر الاجتماعي السائد في مجتمعات الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية، تفقد التابعين هويتهم المصرية أو العربية، ويجعلهم انبهارهم بفكرهم يغتربون عـن واقـع الحيـاة بمجتمعاتهم، التي تسير في عملية تنمية اجتماعية - اقتصادية شاملة متكاملة سريعة. والتنمية المجدية، مـن وجهة النظر التي أدعو لها بين طلابي يجب أن تكون **تنمية أساسية**، تنبثق من القوي الأساسية في المجتمع، ويتم إنجازها بعملهم وكفاحهم، لتحقيق أهدافهم وتبلغهم آمالهم. وتتطلب التنمية الأساسية، وفـق مواصـفاتها الثلاث هذه، معرفة حاجات أفـراد المجموعات والجماعات الاجتماعية، وما لديهم مـن إمكانـات طبيعيـة وبشرية ومادية، ومدي ما يمكن تحقيقه بها، وكيفية سد النقص الناجم عن قصور هذه الإمكانات. أما أفكـار التنمية التي يبثها العلماء الأجانب في أذهان تابعيهم، فهي إما أفكار نظرية مكتبية، وتنجم عنها أضرار كثيرة عند تطبيقها، أو أفكار تخدم مصالح الرأسمالية الغربية، أو عقائدية الاشتراكية الشرقية، ولا تنسجم بأي حـال مع القيم السائدة في المجتمع المصري والمجتمعات العربية الأخرى. ولا شك في أنه، من ثنايا البحث العلمي لواقع هذه المجتمعات المنفردة بقيمها وأوضاعها وتراثها وتاريخها، ومن خلال تطبيق ما توحي بـه نتـائج البحوث المختلفة من تنظيرات، يمكن التوصيل إلى إسهام نظري ومنهجي أصـيل فـي الفكـر الاجتمـاعي العالمي.

* * *

وأخيرا دكتور الساعاتي، ولكي لا يكون حديثنا كله تباكيا على علم الاجتماع في مصر، لابـد أن نشـير بوضوح إلى أن هذا العلم يعاني أزمات تتجاوز المستوي المحلي، وتكبل حركته وتعوق تقدمـه،من أبرزهـا أزمة التنظير في علم الاجتماع المعاصر. فيمكننا القول عموما بأن فلسفة المنهج في علم الاجتماع تعاني من تخلف نسبي شديد، بالقياس إلى طرق وأساليب جمع المادة والقياس.ويجب ألا نخلط بين الميدانين لأنهما على جانب كبير من التميز والاختلاف. فموضوع فلسفة المنهج ينصب على تحليل طريقة العمل العلمية في علـم الاجتماع.وهو لذلك يمتد ليشمل ابتداء من إلقاء الضوء على بعض طرق البحث (من حيث قيمتها ودلالاتهـا وجدواها...الخ)وصولا إلى المستويات الأعلي حيث يتصدي للمشكلات المعقدة المتصلة ببناء النظرية في علم الاجتماع.

فإذا ميزنا في ضوء التراث الحالي والتاريخ الذي قطعة علم الاجتماع بين علم الاجتماع النظري وتطوير الأنساق التصورية المجردة من ناحية، والبحوث الإمبيريقية(الواقعية) التي تجري مستقلة عـن ذلـك نسـبيا (والتي كثيرا ما تؤدي إلى تحقيق إسهامات بارزة في مجال تطوير أساليب القياس لا إلى تطوير نظرية لعلـم الاجتماع)، فإن ميدان فلسفة المنهج العلمي يمتد إلى الميدانين ويربط بينهما في نفس الوقت، وواجبه أن يسـد الثغرة التي تفصل بينهما، ويقرب الشقة التي تباعد بين جناحي علم الاجتماع الحقيقي.

فإذا كانت تلك هي ملامح الأزمة المعاصرة للتنظير في علم الاجتماع المعاصر، فبديهي أن تكون لها آثار ممتدة إلى علم الاجتماع العربي خاصة وأن هذا العلم، كما أكدنا من قبل يعيش على التـراث، ويأخـذ عنـه مظاهر ضعفه وأمراضه أكثر مما يأخذ منه مظاهر الصحة والقوة.

دكتور الساعاتي بوصفكم صاحب خبرة ميدانية عريضة في البحوث الاجتماعية، وبوصفكم أيضا صاحب مؤلف هام في طرق البحث الاجتماعي، ما تعليقكم على هذا التشخيص:

أنني أوافقك فيما قلت عن أزمة التنظير في علم الاجتماع، وعن معاناة فلسفة المنهج فيه من تخلف نسـبي شديد، بالقياس إلى طرائق البحث وأساليبه ووسائل جمع البيانات وأدواتها التي تحقق لها تقدم كبيـر. ولكـن الجدل حول هذا الموضوع في العالم الغربي، قد انحصر بين مدرستين فكرتين في علم الاجتمـاع، إحـداهما **كيفية** شغلت بما أطلقت عليه عبارة "التنظير الشاسع"، والأخري **كمية** عنيت بما أسمته "التنظير المحدود". ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنه تعدي إلى التراشق بعبارات نقد قاسية، فالكيفيون يتهمـون الكميـين بـأنهم مصابون بحواز الكم وهوس الأرقام، والكميون بدورهم يتهمون الكيفيين بأنهم كقراء الحظ في فناجين القهـوة والتحديق في الكرة البللورية. أما القول الفصل فهو أن كلا من التنظير الكيفي والتنظير الكمي لازم لإثـراء علم الاجتماع وتقدمه، ولكن قدرة الباحث تتبدي في اختيار التنظير المناسب للموضـوع واختيـار الطريقـة المناسبة، ثم وسيلة جمع البيانات المناسبة. وقد يحتاج الأمر في بعض المشكلات البحثيـة، إلـى اسـتعمال التنظيرين معا، كل منهما في دائرته، واستخدام أكثر من طريقة للبحث، وأكثـر مـن وسـيلة وأداة لجمـع البيانات.

والأمر الذي يجب الانتباه إليه فيما يتعلق بفلسفة المنهج في علم الاجتماع، هو أن الذي ينقص المعنيين به تدريساً وبحثاً، ينحصر في العلم باستخدام القياس، والاستقراء، والاستنباط والاستدلال، في منظورات اجتماعية. والتراث الاجتماعي العربي حافل بمصادر كثيرة ومتنوعة حول هذه العمليات المنطقية، التي هي أساس فلسفة المنهج في علم الاجتماع، والتي إن ألم بها المعني بهذا العلم، سهل عليه التنظير، واستطاع أن ينأي بنفسه عن التبعية الفكرية للعلماء الأجانب، وأمكنه تقديم إسهام نظري ومنهجي أصيل للفكر الاجتماعي العالمي.

أستاذ دكتور حسن الساعاتي: شكراً جزيلاً لكم على تفضلكم بإتاحة هذه الفرصة للحوار العلمي معكم.

محمد الجوهري

الفصل الرابع

حسن الساعاتي وجائزة الدولة التقديرية (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عاطف العراقي، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

يحتل الدكتور حسن الساعاتي في تاريخ علم الاجتماع المعاصر مكانة كبيرة، لقد أثري مكتبتنـا العربيـة بالعديد من البحوث والكتب والدراسات التي تعد بالغة الأهمية، بالإضافة إلى أكثر من عشرة بحـوث باللغـة الإنجليزية. لقد جمع عالمنا الجليل بين الجوانب النظرية والجوانب العلمية التطبيقية، إيماناً من جانبه بالأساس النظري للمشكلات الاجتماعية، بالإضافة إلى اعتقاده بأن الفكر لا يعد دقيقاً متكاملاً إلا إذا كان تحـول إلـى عمل وسلوك.

تدرج حسن الساعاتي بمدارس التعليم العام ثم الجامعة، فحصل على الليسانس الممتازة باللغة الإنجليزيـة وآدابها (قسم اللغة الإنجليزية) بكلية الآداب بالجامعة المصرية، وكان ذلك عام ١٩٣٨، وبعد حصوله علـى دبلوم في التربية في عام ١٩٣٩، أوفد في بعثة وزارة المعارف إلى إنجلترا، وحصل علـى إجـازة العلـوم الاجتماعية والإدارة من قسم العلوم الاجتماعية والإدارة بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسـية بجامعـة لندن، وكان ذلك في يوليو عام ١٩٤١. ومن نفس الجامعة حصل عام ١٩٤٢ على إجازة الصحة العقلية، ثـم دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع الجنائي عام ١٩٤٦. ومن الجدير بالذكر أن رسالته للدكتوراه كانت تجمـع بين البعد النظري، والبعد التطبيقي، لقد كان موضوع رسالته: جناح الأحداث في مصر، مع بحث ميداني في مصر.

وكان الدكتور حسن الساعاتي فور عودته من البعثة بانجلترا، وحتي وفاته، شعلة نشاط. إنه لا يكـل ولا يمل، لقد تدرج في العديد من المناصب منذ عودته من البعثة، فعمل مدرساً بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان حالياً)، ومدرساً بمعهد العلوم الاجتماعيـة (جامعـة الإسـكندرية)، وأستاذاً مساعداً بالمعهد، ثم أستاذاً مساعداً بكلية الآداب، جامعة عين شمس وذلك ابتـداء مـن عـام 1955 وحتي عام ١٩٦٠.

وتدرج بعد ذلك في وظائف السلك الجامعي، فكان أستاذ كرسي الاجتماع بكلية الآداب – جامعـة عـين شمس، ووكيلاً للكلية، وعميداً لها (من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨) وعميداً لكلية الآداب - جامعة بيـروت لمدة خمس سنوات (من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٣)، ورئيساً لقسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة عـين شمس منذ عودته من بيروت وحتي عام ١٩٧٧، ولم تنقطع صلته بالكلية وريادته العلمية حتى وفاته، حيـث كان أستاذاً متفرغاً بقسم الاجتماع بآداب عين شمس.

والدكتور حسن الساعاتي طراز نادر من أساتذة الجامعة، إنه يؤمن بأن مهام أستاذ الجامعـة لا تنحصـر داخل قاعات الدرس الأكاديمي، بل لا بد أن يكون له أثره ودوره في المجتمع. لقد أدرك بوضـوح – وكمـا سنري – أن المثقف الحقيقي هو من يضيف إلى تخصصه الدقيق، المعرفة الشـاملة بالجوانـب الاجتماعيـة العلمية، لقد اعتقد الدكتور حسن الساعاتي أن من واجبه نحو المجتمع، الإسهام في تقدمه ورقيه، وهـذا يعـد تعبيرا عن المواطنة بأجل صورها ومعانيها.

إننا نجد له العديد من البصمات الواضحة والبارزة والمشرقة في مجال الدراسات الاجتماعية داخل العديد من الجامعات المصرية والعربية. وعلي سبيل المثال نجده بالنسبة لجامعة حلوان واضعاً لخطة الدراسة وتفصيلات مقرراتها، ومشرفاً على تحويل العديد من معاهد جامعة حلوان، إلى كليات، وبالنسبة لجامعة القاهرة، مشاركاً في التدريس منذ بداية نشأة شعبة الدراسات الاجتماعية بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب، وذلك في العام الدراسي ١٩٤٧/١٩٤٨م. لقد قام بتدريس العديد من المناهج التي تجمع بين القضايا التنظيرية، وأسلوب العمل الاجتماعي، اهتم خلال تدريسه بمشكلات الريف والحضر في مصر، ومشكلة السكان في مصر. كما نجده مشاركاً في تطوير خطة الدراسة بقسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة القاهرة، عن طريق إدخاله مقرر علم الاجتماع الصناعي، وإنشاء دبلوم للدراسات العليا في علم الاجتماع الصناعي، وتطوير خطة الدراسة بهذا القسم وخاصة عندما كان نائباً لرئيس لجنة قطاع العلوم الإنسانية لتطوير خطط الدراسة في كليات الآداب بجامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس وهي من أقدم الجامعات بجمهورية مصر العربية.

ولم يكن نشاط الدكتور حسن الساعاتي بالنسبة لجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس، والجامعة الأمريكية، أقل أهمية من نشاطه بجامعة حلوان، وجامعة القاهرة، لقد شارك بالتدريس في جامعة الإسكندرية، وأسهم في تطوير خطة الدراسة بمعهد العلوم الاجتماعية وذلك بناء على الاقتراحات التي تقدم بها مع الأستاذ حسين كامل سليم، الذي كان وكيلاً لجامعة القاهرة، والدكتور محمد حلمي مراد والدكتور على الجريتلي.

لقد اهتم خلال تدريسه بمعهد العلوم الاجتماعية بالإسكندرية بتوجيه طلابه إلى بحث الظواهر الاجتماعية بطريقة المسح الاجتماعي واستخدام الأسلوب الكمي، ويمكننا القول بأن هذا الاهتمام من جانبه كان امتداداً لاهتماماته منذ دراسته لدرجة الدكتوراه والتي سبق لنا الإشارة إليها. ولم ينظر رائدنا الكبير الدكتور حسن الساعاتي إلى الظواهر الاجتماعية نظرة خيالية غير علمية، بل درسها بطريقة علمية كمية، فالنتائج لا بد أن تكون مترتبة على أسباب محددة، أي وجود علاقات ضرورية بين الأسباب والمسببات، أو العلل والمعلولات. ومما يدلنا على ذلك، اهتمامه بتدريس منهج البحث الاجتماعي وطرائقه ووسائل جمع البيانات له. إن الهدف من هذا المنهج، تعليم الطلاب نظرياً على إجراء البحوث الاجتماعية بالعمل الميداني، ثم التدريب العملي بعد ذلك، وهذا يعد من جانبه تدعيماً للمنهج الإمبيريقي في البحث الاجتماعي، وهو المنهج الذي يؤمن به أستاذنا الكبير حسن الساعاتي، إننا نجد ذلك واضحاً غاية الوضوح في قيامه ببحث ميداني يعد الأول من نوعه في ميدان علم الاجتماع الصناعي والعمالي، وعلم الاجتماع الحضري، وعنوان هذا البحث الذي نشر عام ١٩٥٨، ونشر جزء كبير منه باللغة الإنجليزية، "التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية وعمالها".

أما بالنسبة لجامعة عين شمس، والتي عمل بها الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي فترة طويلة، فقد أسهم في مجال الدراسات الاجتماعية بها إسهامات كبيرة. وهل يمكن أن ننسي قيامه بتطوير خطة الدراسة في قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب منذ عام ١٩٥٩، وإنشاء دبلوم في علم الاجتماع الجنائي، وإضافة التدريب العملي على البحث الاجتماعي، وإشرافه على إجراء مسح اجتماعي لقسم باب الشعرية في عام ١٩٦٠، وحي

الباطنية عام ١٩٦٦. لقد كان الهدف الأساسي من البحث الاجتماعي لحي الباطنية، مكافحة تجارة المخدرات به، واهتمامه بعقد العديد من المؤتمرات العلمية الثقافية ومن بينها مؤتمر عن أبي حسن الماوردي وقد عقـد عام ١٩٧٥، ومؤتمر عن أبي بكر الرازي، أعظم أطباء العرب، وقد عقد عام ١٩٧٦، ومؤتمر عن دور علم الاجتماع في تنمية المجتمع المصري. لقد قدم العديد من البحوث في هذه المؤتمرات، فكان بحثه في مـؤتمر الماوردي تحت عنوان: الماوردي وآدابه، وبحثه في المؤتمر العربي عـن دور علـم الاجتمـاع تحـت عنـوان: علم الاجتماع والتقدم في مصر المعاصرة، وقد نشر هذا البحث بالإنجليزية في مجلة العالم الثالـث التي تصدر بألمانيا الغربية.

ولم يقتصر نشاط الدكتور حسن الساعاتي على الجامعات المصرية، إذ نجده ابتداء من عام ١٩٦٨ وحتي عام ١٩٧٣، مهتماً بتطوير خطط الدراسة بجامعة بيروت العربية، وإنشاء دبلـوم فـي الدراسـات العربيـة والإسلامية تمنحه كلية الآداب بجامعة بيروت العربية، كما قدم مشروعاً بإنشاء كليـة للعلـوم الاجتماعيـة ووضع خطة الدراسة بها، وذلك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أثناء عمله كأستاذ زائر بها.

قلنا أن الدكتور حسن الساعاتي عالم الاجتماع المعروف، كان شعلة نشاط، وأن جهـوده الأكاديميـة لـم تقتصر على الجامعات المصرية والعربية، إذ نجد له العديد من الإسهامات البارزة في العديـد مـن مراكـز البحث العلمي وما أكثرها، ومن بينها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والمركز الإقليمي العربي للبحث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى الهيئات الثقافية الكبري، ونود أن نشير إلى نماذج مـن مجهوداته العلمية والثقافية والفكرية فيما يتعلق بتلك الأجهزة والمؤسسات الثقافية والعلمية.

فمن خلال عمله بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، نجده مشاركاً فـي تصـميم العديـد مـن البحوث الهامة والإشراف عليها، ومن بينها بحث عن منطقة أسوان عام ١٩٦٠، وقد اهتم بهذا البحث اهتماماً كبيراً وقد قابلته بأسوان أثناء عملي بمحافظة أسوان في تلك الفترة. وبحث عن تنمية القرية المصرية، وبحث عن المجتمع النوبي الجديد ومواجهة مشكلاته، إذ بعد انتهاء منطقة النوبة بعد العمل بالسد العالي، تم إنشـاء مجتمع نوبي جديد ببعض قري ومراكز محافظة أسوان.

وأشرف الدكتور حسن الساعاتي خلال عمله بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على المهرجان العلمي لعالم الاجتماع الكبير ابن خلدون، وقدم في المهرجان بحثاً بعنوان: المنهج العلمي فـي مقدمـة ابـن خلدون. واشترك بالعديد من البحوث في الحلقات الجنائية والندوات العلمية التي عقدها المركز، وقدم العديـد من البحوث من بينها "التحليل الاجتماعي للشخصية: اتجاه جديد لفهم السلوك المنحرف"، وإشـكالية العلـوم الاجتماعية في الوطن العربي.

وبالإضافة إلى نشاطه الكبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية ودوره الفعال، نجده يعمـل مستشـاراً للبحث في المركز الإقليمي العربي للبحث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ورئيساً للأمانـة الفنيـة لوضـع القاموس العربي للعلوم الاجتماعية، ومحررا لأربعين مصطلحاً في هذا القاموس.

وللدكتور حسن الساعاتي إسهامات بارزة في العديد من المجامع العلمية العربية والأجنبية، فهـو عضـو فردي في الجمعية الاجتماعية الدولية، وأسهم بأكثر من بحث في مؤتمرين تابعين لتلك الجمعية، وهما مؤتمر بأمستردام، ومؤتمر بالمكسيك. وعضو بالمجمع الدولي لعلم الاجتماع، وعضو في هيئة تحرير المجلة الدولية لعلم الاجتماع، ومجلة العالم الثالث والتي أشرنا إليها، كما انتخب عضواً ممثلاً لمصر فـي لجنـة السـكان بالمجلس الاجتماعي والاقتصادي بهيئة الأمم المتحدة، للدورة الخامسة عشرة، ورئيساً للمجموعـة العربيـة الأوروبية لبحوث العلوم الاجتماعية، وعضواً بالمكتب الدائم لاتحاد الاجتماعيين العرب، وتم تعينـه عضـواً بالمجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، وعضواً لشعبة الثقافة بالمجلس القومي للثقافة، والخبيـر الاجتماعي في هيئة تخطيط مدينة الإسكندرية، وعضواً في مجلس العلوم الاجتماعية بأكاديمية البحث العلمي، وخبيراً اجتماعياً في المكتب الاستشاري لتخطيط المدينة المنورة، وعضواً بمجلس إدارة الجمعية المصـرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

وللدكتور حسن الساعاتي نشاط ملحوظ كمقرر للجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلي للثقافة، لقد عملت معه سنوات طويلة بهذه اللجنة، واشهد له بسعة الأفق وموضوعية النظرة، لقد قدم العديد من المقترحات التي تحولت إلى واقع عملي، عمل على دفع عجلة العمل في سبيل إكمال موسوعة أعلام الفكر الإنسـاني، تلـك الموسوعة التي صدر الجزء الأول منها تحت إشراف الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، رئيس مجمـع اللغـة العربية بالقاهرة، وقدر لي محاولة إكمال هذا العمل الكبير، قدم العديد من الاقتراحات حول بعـض الكتـب التذكارية عن أعلام قدامي وأعلام من المعاصرين.

عهد إلى بالإشراف على الكتاب التذكاري عن يوسف كرم والذي صدر منذ سنوات وكان صاحب الفكـرة في بداية نشأتها، أستاذ الجيل، الدكتور زكي نجيب محمود، وأسند إلى الإشراف على الكتاب التذكاري عـن رائد الفلسفة العقلية في عالمنا العربي، الفيلسوف ابن رشد، والذي احتفلت دول العالم بمرور ثمانيـة قـرون ميلادية على وفاته، وكتاب تذكاري عن رائد علم الاجتماع المعاصر في عالمنا العربي الراحل الكبير الدكتور على عبد الواحد وافي.

والواقع أن الروح الاجتماعية الديموقراطية للدكتور حسن الساعاتي قد خلقت الحماس والنشـاط داخـل نفـوس وعقول أعضاء لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلي للثقافة، تلك اللجنة التي تعد من أكبر لجان المجلس نشاطاً.

قلنا أن الأستاذ الكبير الدكتور حسن الساعاتي لا يكل ولا يمل. إن له نشاطه البارز في العديد من اللجـان الثقافية، ومن هنا لم يكن غريباً أن تحرص أكثر الجمعيات الثقافية والاجتماعية على اختيـاره عضـواً بهـا لنشاطه الجم وفكره الثاقب.

لقد منح عضوية الجمعية الإحصائية الملكية بلندن منذ ما يقرب من خمسين عاماً، وتم تعيينه عضواً بلجنة تفسير القران الكريم بالمجلس الأعلي للشئون الإسلامية منذ عام ١٩٦٠، ومقرراً للجنـة خبـراء الاجتمـاع بالمجلس الأعلي للشئون الإسلامية، وعين عضواً بلجنة العلوم الاجتماعية بالشعبة القومية باليونسكو، وذلـك في عام ١٩٦٨، وعضوا في المجمع العلمي المصري، ذلك المجمع العريق، لقد انتخب عضواً بالمجمع فـي

مارس عام ١٩٨٩، والقي في ذلك المجمع محاضرة هامة بعنوان: "العمران الجزري في صـقلية وملامحـه العربية" وانتخب في مارس ١٩٩٠، عضواً بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، كما منح في مـايو عام ١٩٩٠ الدكتوراه الفخرية في الدراسات الإسلامية من كلية الإمام الأوزاعي ببيروت.

عمل الدكتور حسن الساعاتي كأستاذ زائر بالعديد من الجامعات العربية والأجنبية ومن بينها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أثينا، وجامعة لوفان، وغيرها من الجامعات العريقة. إن هذه الجامعـات وغيرها من جامعات عربية وغير عربية تعد حريصة على الاستفادة من علم وخبرة الرائد الكبيـر الـدكتور حسن الساعاتي.

ونود أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض كتب وبحوث ودراسات الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي، وذلك حتى يتعرف شبابنا على معني القدوة ومعني الريادة بأجل معانيهما وصورهما، وحتي يـدرك الجميـع الفرق بين الأستاذ بكل ما تحمله كلمة الأستاذية من معان ومدلولات ما أعظمها وما أروعها، وبيـن ما نجده الآن من أشباه الأساتذة، إنهم يحسبون أنفسهم في عداد الأساتذة وما هم بذلك، إنهم أشباه وإن كان أكثـرهم لا يعلمون، إذ تعد كتاباتهم جهلاً على جهل.

نعم إن الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي قد أدرك بوضوح وعمق مسئولية الأستاذ، ومسئولية الكلمة، لقـد قرأت أكثر أعمال الرجل العلمية، وأدركت تماماً أنه لا يتصدي للكتابة في أي موضـوع يختـاره إلا بعـد استكمال وسائل البحث اللازمة، إنه يكتب بناء على منهج دقيق، ويرجع إلى حشد من المصادر والمراجـع، وهذا يجعله يسير في بحوثه وكتاباته بثقة ويقين، وواثق الخطوة – كما نقول – يمشي ملكاً، إننـي إذا كنـت أختلاف مع الدكتور حسن الساعاتي في بعض الآراء الخاصة بمجال علم الاجتماع والمجالات الثقافية بوجـه عام، إلا أن هذا الاختلاف إن دلنا على شيء، فإنما يدلنا على عمق أفكاره، ودقة منهجه.

فمن بين دراساته وكتبه ومقالاته المؤلفة والمترجمة عن اللغة الإنجليزية:

- الحركة التعاونية في بريطانيا.
- خدمة الشباب.
- في علم الاجتماع الجنائي.
- علم الاجتماع القانوني.
- دراسة المجتمع (نظرياً وعملياً).
- التصنيع والعمران.
- دراسات في علم السكان.
- التكنولوجيا والمجتمع.
- مدينة أبو حماد (مسح اجتماعي).
- حكمة لبنان (تحليل اجتماعي لأمثاله).
- علم الاجتماع الصناعي.

- تصميم البحوث الاجتماعية (نسق منهج جديد).
- التقدم العمالي والصناعي في مصر المعاصرة.
- علم الاجتماع في مصر وأثره في التغير الاجتماعي.
- المنهج الوضعي عند الغزالي (أعمال مهرجان الغزالي: دمشق).
- تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢.
- القرآن ومنهج البحث العلمي.
- منهج أبي الفداء في البحث (بحث منشور بمجلة المعرفة بسوريا بمناسبة مرور سبعة قرون على وفاته).
- دراسة عن كتاب الأحلام للدكتور توفيق الطويل (الكتاب التذكاري عن الدكتور توفيق الطويل رائد الفلسفة الخلقية والذي يصدر عن لجنة الفلسفة والاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة).
- أصول الاجتماع في القرآن (مجلة كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- أثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استتباب الأمن في المملكة العربية السعودية (بحث ميداني).
- دور التخطيط الإقليمي والحضري في التنمية الاجتماعية.
- التفكك العائلي: أسبابه وآثاره الأمنية (محاضرة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض).
- الجوانب الاجتماعية للمسائل الأمنية المعاصرة.
- التغيرات الاجتماعية والعدالة الجنائية.
- النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي.
- البدو والحضر عند ابن خلدون.
- المدخل الإسلامي للتعريف بالأسرة العربية (ندوة دور المرأة العربية في وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف).
- الضبط الاجتماعي والجريمة.
- مناهج البحث الاجتماعي في الوطن العربي وقضية التراث الفكري.
- تخطيط المدن وسياسة الإسكان وصلتها بالحد من الجريمة.
- التكامل الأمني ووقاية المجتمع من الجريمة.
- العلوم وتصنيفها في الحضارة الإسلامية وأصنافها في مقدمة ابن خلدون.
- أصول التنظير الخلدوني من القرآن والحديث.
- التحولات الحضارية في العالم العربي: نحو نظرية عربية عامة.
- وقاية الشباب العربي من تأثير الغزو الثقافي الأجنبي.
- نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي.

هذه أمثلة للدراسات والبحوث والمحاضرات التي تركها لنا الرائد الكبير الدكتور حسن الساعاتي، ويضاف إليها ما سبق أن ذكرناه في دراساتنا لأعمال الرجل بالعديد من الجامعات ومراكز البحث العلمي، وأيضا مـا تركه لنا من بحوث ودراسات باللغة الإنجليزية ويقترب عددها من خمسة عشر بحثاً ودراسة.

ومن الواضح وجود اتجاه ديني إسلامي بارز في بحوث ومقالات الدكتور حسن الساعاتي. من الملاحـظ أنه في دراساته يربط بين الأسس النظرية والتطبيقـات العلمية الميدانية. إنه يقرر لنا ذلك في أكثـر كتبـه ودراساته وبحوثه، كما يكشف عن أهمية الفكر في بناء المجتمع، استمع إليه أيها القارئ العزيز وهو يقول في السطور الأولي من مقال له عن المجتمع الإسلامي: إن أول لبنة في بناء المجتمع الإسلامي، لهي ممارسـة العقل البشري وظيفته الأولية، وهي جمع ذخيرة من المعرفة من أهل العلم وبهدي من فـيض مـوحي بـه وإلهام، ومن كتب تنير مسالك الحياة الاجتماعية، بما يغذي به العقل من شتي ألوان الفكر. يغوص فيها لكـي يؤدي وظيفته الأساسية، وهي تصنيف ما في الذهن من تصورات وأفكار، ولمح ما يمكـن أن يكـون بـين بعضها من ارتباطات، يبتكر لها تأويلات أصيلة، نعيد منها في صياغة أنساق جديـدة وتكـوين تصـورات مبتكرة، لذا كانت كلمة البدء من وحي السماء، التي نزل بها الرسول الملك جبريل عليه السلام على الرسول البشير محمد بن عبد الله، هي أمر بالقراءة هكذا تعليماً مباشراً معجزاً من غير قلم ومعلم.

ومن أبرز دراسات الدكتور حسن الساعاتي، وهو من هو في مجال علم الاجتماع المعاصر، كتابه العـام "علم الاجتماع الخلدوني: قواعد المنهج". إن الرائد الكبير إذا كان قد اهتم بميادين علم الاجتماع وترك لنا هذا العدد من الدراسات العميقة والرائدة، فإنه قد اهتم بصفة خاصة بالبحث في علم الاجتماع عند ابـن خلـدون. وهو يتعاطف كثيراً مع آراء ابن خلدون، لقد صدرت الطبعة الأولي لكتابه عن ابن خلدون عام ١٩٧٢، وقـد استقبله القراء استقبالاً حافلاً، ثم صدرت عدة طبعات من هذا الكتاب البالغ الأهمية.

والقارئ لهذا الكتاب يدرك تمام الإدراك سعة اطلاع مؤلفه واهتمامه بالرجوع إلـى مصـادر ومراجـع لا حصر لها في مجال علم الاجتماع عامة، وابـن خلدون بصفة خاصة، بالإضافة إلى أن شخصية الدكتور حسن الساعاتي في هذا الكتاب تعد واضحة وبارزة، إنه يناقش ويحلل ويوازن ويقارن بين منهج ابـن خلـدون مـن جهـة، ومنهج كثير من المفكرين والفلاسفة الذين سبقوه في المشرق العربي وفي المغرب الإسـلامي. ويـري الدكتور حسن الساعاتي أن ابن خلدون هو المؤسس الأول لعلم الاجتماع في العالم أجمع شرقاً وغرباً، فقد سبق في ذلك "أوجيست كونت" الذي يعده الغربيون أول مؤسس لعلم الاجتماع في الغرب، كما أن ابن خلـدون هـو أول من تكلم عن علم الاجتماع بوصفه علماً مستقلاً، أي له موضوع ومسائل ومنهج وأسلوب علمي يتميز به.

يقول العالم والرائد الكبير الدكتور حسن الساعاتي في تصديره لطبعة من طبعات كتابه: علم الاجتماع الخلدوني، "لم يكن ابن خلدون كسابقيه من المفكرين الاجتماعيين كأفلاطون مثلاً، يتحدث دائما عمـا ينبغـي أن يكـون فـي جمهوريته الفاضلة، أو عن مجتمع مثالي تخيله وتخيل له تنظيماً معيناً. كذلك لم يكن من أولئك الأخلاقيـين الـذين سلكوا طريقة الدعوة إلى المبادئ التي تقررها الظواهر الاجتماعية وتقرها قيم أمـة ونظمهـا ويرتضـيها عرفهـا الأخلاقي، تلك الطريقة التي اتبعها علماء الدين والأخلاق والخطابة وبعض الباحثين في شـئون الملـك والسياسـة كمسكويه في كتابه تهذيب الأخلاق، والغزالي في مؤلفه إحياء علوم الدين، والماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين.

ويحلل الدكتور حسن الساعاتي في هذا الكتاب عن ابن خلدون والذي ولد في أول رمضان سنة ٧٣٢هـ - ٢٧ مايو ١٣٣٢ في تونس، وتوفي بمصر في السادس والعشرين من رمضان سنة ٨٠٨هـ - ١٧ مارس ١٤٠٦م، العديد من المجالات التي تتعلق بشخصية ابن خلدون وإسهاماته الفكرية وخاصة في مجال علم الاجتماع.

فهو يعطينا العديد من المفاتيح لفهم شخصية ابن خلدون وأبعاد ثقافته المتنوعة العناصر، وأثر البيئة التي عاش فيها سواء بمصر أو ببلاد المغرب العربي، على آرائه في مجال علم الاجتماع وعلم التاريخ.

القسم الثاني

من وحي

علم الاجتماع الخلدوني وبحوث التصنيع

الفصل الخامس: علم الاجتماع الخلدوني.

الفصل السادس: التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي.

الفصل السابع: الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الخصخصة.

الفصل الثامن: الأسرة النووية والتصنيع.

الفصل التاسع: الطبقات الاجتماعية بين المتغيرات العالمية والمحلية.

الفصل الخامس

علم الاجتماع الخلدوني

للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي(*):

اخترت من بين مؤلفات أستاذنا الدكتور حسن الساعاتي لعرضه والتعقيب عليه كتابه "علم الاجتماع الخادوني" لأسباب عديدة من بينها ما يتعلق بابن خادون نفسه باعتباره العالم العربي الأول الذي أخرج لنا علماً جديداً أسماه بعلم العمران البشري، ولذلك كان له قصب السبق في هذا المضمار على علماء الغرب الذين نسبوا إلى أوجست كونت ريادته وإخراجه لعام الطبيعة الاجتماعية الذي عاد فأسماه بعلم الاجتماع. فابن خادون هو مؤسس علم الاجتماع قبل "كونت" وليس في ذلك تعصباً لذاك لأنه يسبق الأخير بحوالي خمسة قرون. وقد استقي مادة هذا العلم من خلال مشاهداته وترحاله بين الأمم والشعوب التي زارها، فكان العالم المدقق لأحوال العمران البشري لهذه الشعوب، وكانت دراساته الاجتماعية تتم وفق منهج محدد يستند إلى البحث والتجريب والملاحظة وربط الأسباب بمسبباتها، كما كانت دراساته لأحوال الأمم والشعوب ترصد الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي سادت في ذلك الوقت، وإن كان ابن خادون لم يترك مدرسة علمية شأنه شأن علماء الغرب تتبني فكره وتطوره وتدافع عنه، ولذلك ندر من كتب عن ابن خادون سواء من علماء العربية ناهيك عن علماء الغرب، إلا بعض المنصفين الذين أعطوا للرجل حقه وقدره العلمي.

واذكر من بين هؤلاء المنصفين لابن خادون في تأسيسه لعام العمران البشري "علم الاجتماع" أستاذنا الدكتور حسن الساعاتي. وربما كان هذا هو السبب الموضوعي الثاني لاختيار كتابه عن ابن خادون لعرضه والتعقيب عليه، ذلك أنه من خلال استعرض كتاب علم الاجتماع الخادوني – قواعد المنهج، يشعر المرء أن الدكتور الساعاتي قد أوفي ابن خادون حقه في إخراج علم العمران البشري "علم الاجتماع" إلى حيز الوجود منذ ما يزيد على ستة قرون. هذا من ناحية، ومن ناحية أخري دفاعه الموضوعي عن ابن خادون تجاه بعض المغرضين سواء كانوا عربا أم أجانب، وهذه نقطة تحسب للدكتور الساعاتي حيث دفاعه عن الأصالة العربية في موضوع العمران البشري أمام تيارات ومذاهب تعتبر الأصالة ضرباً من ضرورب الثقافات السالبة البائدة التي عفي عليها الزمن ولم تعد تصلح لزماننا هذا، في حين أن التيارات المعاصرة والحديثة قد استفادت من فكر الأصالة ومع ذلك تنكر على هذه الأصالة وجودها أو تأثيرها. ولذلك جاء كتاب علم الاجتماع الخادوني- قواعد المنهج للدكتور الساعاتي كدليل عربي على وجود علم العمران البشري الذي أصبح يسمي بعلم الاجتماع.

لقد عرض الساعاتي لقضايا هذا العلم من وجهة نظر ابن خادون، وفي إطار النسبية الزمانية التي ظهر فيها هذا العلم، وإنني أستطيع – مع بعض التحفظ – أن أقول أن ابن خادون قد فجر قضايا نظرية في علم الاجتماع السياسي والاقتصادي والديني... الخ. خلال فترة وجوده وإذا كان قد مر على هذه القضايا النظرية عدة قرون وتناولت موضوعات تتمشي مع طبيعة المجتمعات في ذلك الزمان إلا أنه يمكن لعلماء الاجتماع العرب اليوم أن يكرسوا جهودهم لدراسة المجتمعات العربية في الوقت الحاضر، وينهجوا نهج ابن خادون مع

(*) عرض وتعقيب دكتور إسماعيل حسن عبدالباري، أستاذ الاجتماع، بآداب الزقازيق.

الاستفادة بمعطيات العصر في الخروج بنظرية أو على أقل تقدير إطار فكري يحدد معالم ومقاصد العقلية العربية تجاه الغزو الثقافي الذي سوف يكتمل بظهور العولمة الثقافية والاقتصادية... الخ، والتي سوف تجتاح الثقافات المحلية وبذلك تفقد العقلية العربية هويتها الثقافية.

قضية أخري أثارها الساعاتي حين كان يسرد تاريخ ابن خلدون، وهي قضية الربط بين العلم والأخلاق، حيث كان ابن خلدون محبا للعلم يسعي إليه في أي مكان، وهو قد نشأ في بيت دين وأخلاق ولذلك تفاعل العلم مع الأخلاق فانجبا عالماً وقوراً يعرف حدود قدراته ويؤصل علمه باليقين بعد البحث الجاد، تلك القضية التي نحن في عالم اليوم في مسيس الحاجة تنتقي شرورا كثيرة لا حاجة بنا إلى سردها وحتي يمكن أن تكون أخلاق الباحث الناضج الذي يسعي إلى العلم في صبر وأناة ويتحمل مشاقه في هدوء، ويصل إلى نتائج يقينية.

تلك هي مجموعة من الدوافع والأسباب التي دفعتني إلى اختيار كتاب الدكتور الساعاتي: علم الاجتماع الخلدوني ـ قواعد المنهج لقراءته والتعقيب عليه وربطه بالواقع العلمي المعاصر.

أولا: عرض موجز لأهم أفكار الكتاب:

الكتاب طبعة ثالثة منقحة عام ١٩٧٥ الناشر دار المعارف، ويقع في ٢٧٥ صفحة. ويشتمل على بابين يضم الباب الأول فصلين: الفصل الأول يتناول حياة ابن خلدون، ويتناول الفصل الثاني نبذة عن مقدمة ابن خلدون. في حين يعتبر الباب الثاني من الكتاب هو الجزء الرئيسي الذي يتمشي وعنوانه الذي يتناول قواعد المنهج في علم الاجتماع الخلدوني ويشتمل على ستة فصول يتناول كل فصل منها قاعدة واحدة من قواعد المنهج.

في المقدمة أنشأ ابن خلدون علما جديدا لم يسبقه إليه أحد وأطلق على هذا العلم اسم العمران، وركز فيه على الاجتماع الإنساني وما يعرض فيه من العوارض الذاتية الخاصة بطبيعته وأحواله، وقد أجمعت فئة قليلة من علماء الاجتماع المحدثين على أن ابن خلدون يعتبر المؤسس الأول لهذا العلم الجديد.

في الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب يتحدث الدكتور الساعاتي عن حياة ابن خلدون، وقد وصفه أحد أصدقائه بأنه " رجل فاضل، حسن الخلق، جم الفضائل، باهر العقل، رفيع القدر، ظاهر الحياء، أصيل المجد، وقور المجلس، عالي الهمة". وقد بلغ من اشتهار ابن خلدون كرجل علم وذيوع صيته كباحث له معرفة تامة بالأمور أنه لفت أنظار السلاطين وجذب اهتمام الأمراء والحكام، وكانوا يعهدون إليه بالمناصب الرفيعة فكان يقبلها حيناً ويرفضها أحياناً لنزوعه الشديد الدائم إلى التوفر على تحصيل العلم ومواصلة الدراسة والبحث.

ولد ابن خلدون أول رمضان عام ٧٣٢هـ الموافق مايو ١٣٣٢ في تونس، لأسرة ينحدر مؤسسها إلى الأندلس من أصل حضرمي ينتسب إلى وائل ابن حجر أحد صحابة رسول الله صلي الله عليه وسلم. وقد ورث ابن خلدون حبه للعلم وولعه به من والده حيث نشأ في بيت علم، لقد تعلم العربية وحفظ القران الكريم. إن الباحث الذي يتتبع حياة ابن خلدون يجد أن الاطلاع والبحث والتدريس على وجه العموم وطلب العلم على وجه الخصوص هو الطريق المستقيم الذي أراد أن يسلكه لدرجة أنة تنقل كثيرا إلى تونس، وفاس وغرناطة وفي بجاية، وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في تلمسان لكنه أعرض عنها مؤثرا الاشتغال بالعلم.

جاء ابن خلدون إلى مصر في منتصف عام ٧٨٤هـ (أكتوبر ١٣٨٢م) بهدف التخلص من إدارة السلطان أبي العباس، وأملاً في الحج إلى بيت الله الحرام، والتفرغ لتجديد ما كان عنده من إثارة العلم على حد تعبيره. ولذلك نجده ما أن وصل القاهرة وأقام بها أياما حتى انهال علية طلاب العلم بها للإفادة من علمه فجلس للتدريس بالجامع الأزهر وكان ذلك حدثا لم يغفله المؤرخون المعنيون بالعلم وأهله، وكان حينذاك في الخمسين من عمره حيث تميز إنتاجه العلمي بالخصوبة والعمق، فضلا عن المهام السياسية التي أوكلت إليه. لكنه استقر في أواخر أيامه إلى مزيد من الاطلاع والبحث والتدريس ومراجعة كتاب العبر واستكمال تاريخ الدول الإسلامية في المشرق وفي الأندلس وتاريخ الدولة القديمة والدول الأعجمية، وكذلك تاريخ العرب وتنقيح المقدمة وإضافة بعض فصول جديدة عليها٠

تعقيب: يمكن أن نرصد بعد هذا السرد الموجز لحياة ابن خلدون أنه قد جمع بين ثلاثة فضائل: العلم. الخلق. الدين، فكانت نشأته الدينية تمثل إطارا لمحبته للعلم والتزود منه ومجالسة العلماء، فضلاً عن أن هذه النشأة الدينية شكلت سلوكه الأخلاقي، فأحبه الناس على مختلف مكاناتهم الاجتماعية فأضفوا عليه بالمناصب لكنه زهد فيها فازداد الناس تمسكاً به وحباً له، وهو لآخر لحظة من حياته كان شغوفا بالعلم والمعرفة مع التواضع. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا أين التفاعل الخلاق بين العلم والدين والأخلاق في سلوكيات باحثي هذا الزمان المعاصر الذي طغت فيه النزعة المادية والروح الانتهازية والاستخفاف بالعلم عند تحصيله عند الكثيرين فهانت عليهم أنفسهم إلا من احترم كبرياؤه العلمي فأضاف إلى المعرفة الزاد الكثير.

الفصل الثاني من الباب الأول يخصصه الدكتور الساعاتي للحديث بشكل عام عن مقدمة ابن خلدون، حيث أوضح فضل المؤرخين القدامي في أمانة النقل وغزارة المادة التي صنفوا منها كتبهم إلا إن عبد الرحمن بن خلدون قد أضاف إلى ذلك فضلاً آخر ظهر في ناحيتين: الأولي في تفريقه ما بين التاريخ وفلسفة التاريخ، والثانية في تساؤله الدائب عن العلل والأسباب للحوادث والوقائع ومحاولة الوصول إلى إجابات منطقية مستمرة من معرفته بطبائع العمران٠

لقد تشابه المؤرخون المسلمون الكبار أمثال: الطبري والمقريزي والمسعودي في طريقة تفكيرهم وفي منهجهم العلمي ويسجلون مشاهدتهم ويرعون في ذلك أمانة النقل والرواية وصدق التسجيل، وهذه شروط أساسية في البحث العلمي، ولكن الدعامة الأساسية التي تركز عليها هذه الشروط هي أن تكون الأخبار أو الحقائق التي تنقل أو تروي صادقة، أي أن تكون قد وقعت فعلاً أو كان لها وجود أصلاً. وهذا أمر لم يفطن إليه الطبري والمسعودي والمقريزي، لكنه لم يفت على ابن خلدون وألف فيه مقدمته التي اهتدي فيها إلى معيار الحقيقة في الأخبار والروايات إلا وهو العمران البشري وماله من طبائع في أحواله، ولعل الذي يميز ابن خلدون عن غيره من المؤرخين هو كلفه بالبحث عن العلل والأسباب، وهذا يحتاج من الباحث أن يكون مستوعباً لأكبر قسط من المعرفة، وأن يكون قادراً على اختزانها والاحتفاظ بها ثم الإفصاح عنها مرتبة مصنفة بحيث يسهل على العقل أن يلمح العلاقات التي تربط الحقائق بعضها ببعض. والذي يهمنا من مؤلفه

التاريخي الكبير هو الجزء الأول الذي يحتوي على تمهيد في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه مع الإشـارة إلى الأخطاء التي وقع فيها كبار المؤرخين القدامي وعلي ما أسماه ابن خلدون "الكتاب الأول" فـي العمـران وما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والنصائح والعلوم وغير ذلك من العلل والأسباب. هذا الكتاب الأول هو ما يعرف بالمقدمة الذي يتألف – وفق تقسيم ابن خلدون نفسه – مـن كتابين كبيرين أحدهما في تاريخ العرب والثاني في تاريخ البربر. تشتمل هذه المقدمة على ستة فصول عامة لكل منها باب كبير يحتوي على عدة فصول. هذه الأبواب والفصول العامة تتناول العمران البشـري علـى الجملة، العمران البدوي، والدولة والخلافة والملك، والعمران الحضـري والبلـدان والأمصـار والصـنائع والمعاش والكسب. وفي العلوم واكتسابها وتعلمها.

والأمر اللافت لنظر الباحث هو أن ابن خلدون قد بدأ المقدمة بشرح قواعد المنهج التي أرسي عليها علـم العمران الذي وضعه، وهكذا حوت المقدمة سبعة علوم رئيسية محدودة المعالم، واضحة المهمات في تسلسل دقيق وهي: علم البحث في التاريخ علم التبيؤ البشري (الإيكولوجيا)، الاجتماع البدوي والريفـي، الاجتمـاع السياسي، الاجتماع الاقتصادي، اجتماع المعرفة.

لذا كان ابن خلدون معتدا بمقدمته، ويحق له أن يكون شديد الاعتداد بها لأنه وضع فيها خلاصة قراءاتـه وخبراته وعصارة فكره واجتهاده في مدة وجيزة لم تتجاوز خمسة أشهر ولم يكمل الخامسة والأربعـين مـن عمره.

تعقيب: يحمد للعلامة العربي ابن خلدون اعترافه بفضل المؤرخين السابقين عليه فهذه سمة أخلاقيـة تميـز العلماء عن غيرهم من مدعي العلم ولا غرابة على ابن خلدون أن يتسم بهذه السمة فقد جمع بـين العلم والخلق والدين، الأمر الذي يفتقـر إليه الكثير من الباحثين المعاصرين غير المنصفين.

لقد أضاف ابن خلدون إلى سابقيه مهمة البحث عن العلل والأسباب وهو ما يؤكد بعد نظره ورغبته فـي الوصول إلى الموضوعية عند الحكم على الأشياء وهذه سمة أيضا سبق بها غيره من العلماء المعاصرين.

أيضاً تميز ابن خلدون بالواقعية في دراسة الظواهر الاجتماعية حيث لم يكتف بمنطق الظن بل حـاول أن يرد ذلك إلى الشاهد والغائب من الظواهر حتى يتحقق من صدق ما يقول، وهذه أيضـاً سـمة سـبق بهـا المعاصرين من باحثي علم الاجتماع على نحو ما سوف نعقب عليه في الباب الثاني.

بل أن ابن خلدون يضع شروطا للباحث المدقق بدونها لا يكون هكذا، فالتدقيق العلمـي ومحاولـة ايجـاد علاقات الترابط بين الظواهر واستنتاج ما يمكن من نتائج كلها أمور يجب أن تتوفر في طالب البحـث، وإذا طبقنا هذه الشروط على بعض الباحثين أو إن شئنا قلنا أغلبهم لقمنا بتوزيعهم إلى أعمال تتناسب مع قـدراتهم الذهنية.

أضف إلى كل ذلك الحنكة العلمية والمنطقية حين يضع ابن خلدون تصنيفا لمقدمتة وما تشتمل عليه مـن دراسات وبحوث تغطي حاجة العلم الجديد.

ويتناول الدكتور الساعاتي **في الباب الثاني من كتابه علم الاجتماع الخلدوني** قواعد المنهج في علمه الجديد وذلك من خلال ستة فصول:

ويشتمل **الفصل الثالث قاعدة الشك والتمحيص**. حيث ورث ابن خلدون ميراثا من الشك العقلي خلفه له اثنان من كبار أئمة الفقه الإسلامي وهما أبو حامد الغزالي وابن تيميه، فضلاً عما ورثه أيضا في علم الحديث من طرق التثبت من صحة ما يروي عنه، وهذا يفسر السبب في أن ابن خلدون لم يكن شكاكاً فحسب بل كان باحثاً مدققاً وناقداً محققاً. وقد استعان بشكه هذا في إثبات علمه الجديد فتراه يتقصى أسباب الكذب في الروايات ويشرحها ويحللها مثلما قام بتحقيقات سكانية أو عسكرية أو جغرافية أو تحقيقات أسرية، جاء ذلك لكي يقرب علمه الجديد من أذهان العلماء والكافة ويجعله مستساغاً لمداركهم.

يبدأ ابن خلدون الكتاب الأول بالكشف عن حقيقة التاريخ وهو أنه "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات..". فالتاريخ وصف للمجتمعات الإنسانية في الماضي وما عم فيها من ظواهر اجتماعيه هي من طبيعة العمران.

ويجمل ابن خلدون الأسباب المفضية للكذب في الخبر في عدة أمور منها: التشيعات للآراء والمذاهب، وتقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلية والمراتب بالثناء والمدح، فضلاً عن الثقة بالناقلين، والذهول عن المقاصد، وولوع النفس بالغرائب، وسهولة التجاوز على اللسان وعدم محاسبة النفس على الخطأ إلى جانب التأس بالقوم فيما يأتونه من طاعة لذاتهم، والقياس والمحاكاة والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما بداخلها من التلبيس والتصنيع، هذا إلى جانب الجهل بطبائع الأحوال في العمران.

ويذهب ابن خلدون أن الطريق الصحيح للتمييز بين الممكن والمستحيل من الأخبار هو مشاهدة الكائنات الخارجية والتعرف على وقائعها، بذلك يمكن الكشف عن خصائصها الذاتية. أما النظر في الأخبار التي تنتقل عن الكائنات الخارجية وفق صورها المطلقة التي يتوصل إليها عن طريق التجريد الذهني فلا يؤدي إلى رأي يقيني. ولاشك في أن نظرة ابن خلدون في العمران وأحواله ووقائعه من حيث المضمون المادي الذي يحتوي نسيج الحياة الاجتماعية المتشابك نظرة وضعية واضحة سبق بها "أوجست كونت" صاحب المذهب الوضعي بقرابة خمسة قرون، كما تذكرنا قاعدة الشك والتمحيص بطريقة الشك المنهجي عند "ديكارت".

تعقيب: مما لا شك فيه أن الشك الذي تبناه ابن خلدون ليس شكاً مرضياً، أو أنه نوع من أنواع الهوس النفسي، لكنه الشك الذي يفضي بصاحبه إلى اليقين، وطالما اعتقد المرء في يقين قضيته كان أكثر صلابة في الدفاع عنها، ولذلك جاء علم العمران البشري بقضاياه المتنوعة بعد تحقيق علمي دقيق من جانب ابن خلدون. ويهمنا – كاجتماعيين – المحافظة على نقاء هذا العلم من كافة القضايا الدخيلة عليه، حيث نلحظ في بعض الأحيان أن نظر ممن لم يتخصصوا في هذا العلم يكتبون عن قضاياه، وكأن علم الاجتماع هو علم من لا علم له، كما يحلو لبعض من هؤلاء الدخلاء أن يقولوا ويكتبوا، لكن المحافظة على هوية هذا العلم ووضع منطقة نفوذ لقضاياه أمر مرهون بقدرة أصحابه على الدفاع عنه، والتواصل مع العلوم الأخرى ذات الصلة والتي تفسر بعضها بعضاً. لقد وضع لنا ابن خلدون أسباباً

للمعرفة المشكوك فيها، فهل آن الأوان لباحثينا أن يراعوا هذه الأسباب، أم أن هاجسهم يملي لهـم أن هذه الثوابت العلمية طالما أنها وافدة منذ قرون سلفت فإنها لا تصلح لزماننا هذا، وهذا إدعاء كـاذب، فهي أصل كافة ما وضعة المحدثون من قواعد علمية رصينة بعد أن ألبسوها ثوب المعاصرة.

ويذكر لنا الدكتور الساعاتي في كتابه عن قواعد المنهج عند ابن خلدون في **فصله الرابع قاعدة التشخيص المادي** للظاهرة من خلال الواقع الاجتماعي، وقد سبق بذلك فكرة الوضعية عند كونت فضـلاً عـن فكـرة الموضوعية عند دور كايم.

ويضيف ابن خلدون فكرة التشخيص المادي، على أن علم العمران عبارة عـن مجموعة مـن الحقـائق، وأن لكل حقيقة من هذه الحقائق عوارض تلحق بها لذاتها أو لكونها حقيقة اجتماعية كالعصبية أو التقليـد أو سكني البادية أو الحياة في الحاضرة وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وتحدث لنا عن كيفية وراثـة هـذه الحقائق وذلك على أساس حس رأي أنه أصدق من القياس المنطقي والتجريد العقلي لأنـه يتصـل بـالوجود الاجتماعي كما هو واقع فضلاً عن تعليل هذا الوجود.

ومع أن ابن خلدون يعتبر متكلماً اجتماعياً، إلا أنه من خلال حديثه عن علم الكلام قـرر بعـد التقصـي والبحث أن علم الكلام علم لم تعد للناس حاجة إليه لأنه علم يتضمن الحجاج على العقائد الإيمانيـة بالأدلـة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفيـن في الاعتقادات على مذاهب السلف وأهل السنة وسر هـذه العقائـد الإيمانية هو التوحيد.

كما أنه أكد كذلك بطلان الفلسفة وبين مفاسد منتحلها، في حين أنه يقررأن علم العمـران البشـري علـم طبيعي المسائل، لأنه علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو موضـوع العمـران البشـري والاجتمـاع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخـري واعتبـره علـم طبيعي. وأن الذي وجه تفكير ابن خلدون هذه الوجهة الطبيعية البشرية العناصر والظواهر التزامـه بقاعـدة منهجية مبتكرة مستوحاة من الفكر الإسلامي الذي تبلور في العلوم النقلية تلك القاعدة هي التشخيص المادي. أراد ابن خلدون أن يلج ميداناً يتحقق فيه أمران: الأول تحرير عقله ليفكر ويبحث ويكتسـب المعرفـة عـن طريق المدارك الحسية ضمن نطاق الفكر فلا يتقيد عقله إلا بالمشاهدة المحسوسة والحوادث التشخيصـية أي التي وقعت فعلاً أو كان لها وجود أصلاً، والأمر الثاني ابتكار أفكار جديدة وإضافات أصلية يضـيفها إلـى المعرفة ولا يكون فيها مسبوقاً بأحد.

والأمر الذي تجدر ملاحظته هو تأكيد ابن خلدون على أن العمران البشري وما يعرض فيه من عوارض ذاتية أي ظواهر اجتماعية حقيقة متعقلة طبيعية لها علم من العلوم الطبيعية يخصها، علم لا يتجدد عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج وذلك هو علم العمران البشري الذي إحدي قواعد البحث فيه قاعدة التشـخيص المادي. وقد استعار من علم الطبيعيات مصطلحات وأفكاراً استخدمها في علم العمران البشري كان يدعم بها أراءه ونظرياته في العمران البشري بالاستناد إلى أفكار وقوانين من علم الطبيعيات، وبذلك كان من الطلائع الذين نظروا إلى الظواهر الاجتماعية من الوجهة الطبيعية الفيزيائية، والآلية (الميكانيكية) وبذلك يكون سـابقاً لأوجست كونت الذي استخدم مصطلحا الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكـا الاجتماعية.

ولا شك في أن اتجاه ابن خلدون هذا ناجم عن تفكيره الوضعي الذي ينسجم مع تلك القاعدة المنهجية التي صاغها وهي التشخيص المادي، تلك القاعدة التي جعلته يرفض الصور التي ليست لها مادة كرواية المؤرخين عن "وادي الرمل الذي يعجز السالك".

وقد استخدم ابن خلدون كلمة مادة لتدل على العنصر المعنوي الذي يكون من عنصر آخر أو أكثر مزاجاً للمتكون. كما استخدم كلمة مادة بشكل مجازي أرسطي حين اعتبر العمران مادة في نفسها. كما استخدم كلمة مادة في معرض شرحه الجمال عند الحديث عن صناعة الغناء وما يرتبط بها من الموسيقي.

ومن الملاحظ أن ابن خلدون طبق بالفعل منهجه المادي على وقائع الحياة مع الالتزام بهذا المـنهج فـي إصدار الأحكام في قضايا اجتماعية بنزاهة وموضوعية علمية غير مكترث ولا مقيد بما سبق إصـداره مـن أحكام توصل إليها المفكرون القدامي مستعينين بمنطق الصورة أو المنطق التجريدي وليس بمنطق المـادة أو المنطق التطبيقي. ومن دلائل تطبيق قاعدته المنهجية وهي التشخيص المادي ذكره في كتابـه أن الحضـارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده.

كذلك منطقة المادي في رفض أسلوب المنجمين وفساد مزاعمهم. كذلك ينتهي إلى الإقرار بعجز الفكر عن الإحاطة بكل شيء وأنه نبه إلى أخذ عالم الطبيعيات في الاعتبار وخاصة ما يتعلق بعالم الفلك.

ويتحدث ابن خلدون في موضع لاحق عن الخصائص القومية لعرب المجتمع البدوي وتوزيعهم في الأقاليم وأجزائها، ويبين أنهم يجولون في الخلاء وأن سكان بعض المناطق في الأقاليم المعتدلة يعيشون في شظف من العيش مثل أهل الحجاز وجنوب اليمن، كما أنه يصنف البدو تصنيفا مفصلاً وفق طريقة معاشـهم، ويصـدر أحكاماً اجتماعية على العرب البدو، وصياغة قوانين عمرانية عن حياتهم وأخلاقهم بناها على ما استدل عليه من خبرة شخصية، وأن العرب أبعد الناس عن الصنائع. ويقدر أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليـه، وأن البادية أصل العمران والأمصـار مدد لها ذلك أن لموارد الدولة من أولها بداوة ثم إذا حصل الملـك تبعـه الرفه وسعة الأحوال. لم يكن ابن خلدون شعوبياً يميز شعباً عن شعب متحيزا له دون الآخر على عكس "دي جوبينو" العنصري، في حين أن ابن خلدون يعزي التفاوت بين الشعوب إلى عوامل ثقافية تنحصر في التنشئة الاجتماعية في العادات الاجتماعية التي تتخذ شكل أعراف وتقاليد وسنن وبدع. وهكذا رفض ابـن خلـدون الأفكار الخاطئة بسبب موضوعيته في البحث والتمحيص للواقع الاجتماعي المتشخص بمواده.

تعقيب: من خلال العرض السابق نستطيع أن نميز فكر ابن خلدون المنهجي وفقاً لقاعـدة التشـخيص المادي بالسمات التالية:

١- الواقعية في التفكير وربط الفكر بما هو مشاهد وملاحظ مادياً.
٢- رفض كل الأفكار السابقة التي لا تتمشي مع هذا المنطق المادي.
٣- ضرب الأمثلة من واقع الحياة للتدليل على منطق فكره المادي.
٤- كان ابن خلدون موضوعياً وضعياً قبل غيره من المفكرين المحدثين.

٥- يرفض ابن خلدون النظرية العنصرية، ويرجع التفاوت بين الأمم والشعوب إلـى عوامـل ثقافيـة واجتماعية وليس إلى نقاوة الدم كما ادعي أنصار هذه النظرية، وبذلك سبق المفكـرين المحـدثين بنظريته الإنسانية، ولا شك أن لتدينه أكبـر الأثر في هذه النظرة العادلة للإنسان.

الفصل الخامس: تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران، يشير ابن خلدون في أكثر من موضع في مقدمتـه أن القواعد والأصول التي لا بد من رد الأخبار والروايات إليها، وكذلك كل المعطيات التي يستطيع الباحـث الحصول عليها ليتبين له الحقيقي منها من الزائف. ويعني ابن خلدون بقاعدة أصول العادة: أن كل حـــادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب. ويضع قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار وذلك بالنظر في الاجتماع البشري الـذي هـو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضي طبيعته.

ومن أبرز طبائع العمران في الحياة البدوية والحياة الحضرية ومن أظهر طبائع العمران ما تـؤدي إلـى الفساد والظلم الاجتماعي. وللعمران البشري طبيعة تجعل من الضروري أن يكون له سياسة ينتظم بها أمره، ومن طبيعة العمران اشتماله على نظام الطبقات. تلك هي أهم طبائع العمران البشري التي جعلها ابن خلدون أساساً للتحليل الاجتماعي والتفسير وهو بذلك يفسر الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخـري، وأن مـا توصل إليه من قوانين اجتماعية قد استعارها مـن العلوم العقلية ثم طبقها على ظواهر العمران وبذلك يكون قد سبق أوجست كونت ودوركايم في هذا المضمار.

وحول **تحكيم أصول العـادة** نجد أنه طبق هذه القاعدة من أجل تحقيق ظواهر العمران البشري وتفسيره. وقد طبق ذلك حين درس الدعوة الدينية، وأنها لا تتم إلا بعصبية. كما وجه ابن خلدون عناية خاصـة إلـى العـادة وتكونها ولآثارها في الإنسان وأثر عملية التنشئة الاجتماعية في إكساب الفرد صفات، وأن البيئة تفعل بالإنسان ما لا تفعله الوراثة والصفات الخلقية التي يولد بها. وفسر بقانونه هذا السبب في أن أهـل البـدو أقـرب إلـى الشجاعة من أهل الحضر. وهكذا استطاع ابن خلدون أن ينقد من اعتقد أن التميز بين الأمم إنما يقع بالأنسـاب فقط. كما شرح ابـن خلدون أثر العوائد الاجتماعية وشدة وطأتها على الناس في حياتهم الاجتماعيـة وأنـه إذا كان للعمران طبيعة يجب معرفتها فكذلك يجب على الباحث فهم الأحوال التي تتميز بها الأمم والبقاع والأمصار بعضها عن بعض، وأن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر.

كما حاول ابن خلدون تفسير التغير الاجتماعي تفسيراً اجتماعياً، حيث أوضح أنـه كلمـا كانـت الأمـم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة. وأن المزج الثقـافي فـي رأي ابن خلدون قد كشف في مقدمته عن قوانين اجتماعية بالغة الأهمية، وتبين أثر العوائد الاجتماعية علـى نحو أوفي على ما قدمه دوركايم في كتابه قواعد المنهج. ولكي يكشف الباحث سر فن التـاريخ أو العمـران البشري فإنه في حاجة إلى العلم بقواعد وطبائع الموجودات واختلاف الأمم.. ولـذلك فـإن معرفـة طبـائع العمران هو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار ولذلك فإن تحكيم أصول العـادة وطبيعـة العمـران والأحوال يقتضي أن يلم الباحث بهذه الأحوال.

وحول سنن العمران: يري ابن خلدون - متأثراً بحسه الديني- أن علم الاجتمـاع الإنسـاني والعمـران البشري أنما هو علم الكشف عن "سنن الله" الاجتماعية أي قوانين الله في المجتمع ويحاول تقديم استشـهاداته بالفاصلة القرآنية "سنن الله" في مواضع كثيرة من مقدمته حين برهن على فساد مقالات ضعفة الـرأي مـن فقهاء المغرب، أو وهو بصدد الكلام عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام، أو عند مناقشة اختلاف الأمم بسماتها وشعارها، وحين وضع قانونه في أن الأمم الوحشية أقدر على التغلب على سواها، أو في ثنايا البرهنة على نظريته في أن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب في أمة فلابد من عودتـه إلى شعب أخر منها ما دامت لهم العصبية، أو في ختام نظريته في أن كل دولة لهـا حصـة مـن الممالـك والأركان لا تزيد عليها، إلى غير ذلك من استشهادات ما يشير إلى أثر العادة الاجتماعيـة فـي الاجتمـاع الإنساني وهو يشير إلى هذه الفكرة "سنه الله" ذات الطابع الديني مما يدل على قدرة الله الذي يغير ولا يتغيـر في البرهنة على أحداث دنيوية تتعلق بالحياة الاجتماعية وعلاقات الناس ببعضهم البعض.

تعقيب: واضح من رصد قاعدة تحكيم أصول العادة رغبة ابن خلدون أن يكون الباحث في ظواهر العمـران البشري أكثر يقيناً من كافة ما يجمعه من حقائق وأن يبقي على كل مـا يتفـق وطبيعـة العمـران البشري وغربلة ما عدا ذلك ولا يتأتي ذلك إلا بالخبرة والمعرفة الصادقة بطبيعة هـذا العمـران، وكأنه يحاول أن يضع العمران البشري أو الاجتماعي الإنساني مقياساً لنجـاح أي ظـاهرة، أي أن فكره يتسم بالواقعية. وكعادة ابن خلدون فأنه لا يطلق أحكامه دون أن يضرب الأمثلة المؤيدة لصدق رؤيته وكونه يحاول تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر مماثلة لها طبيعتها، فكرة سبق بها دوركايم في قواعد منهجه ومن يدري في استفادة الأخير نفسه من فكر ابن خلدون لأنه سابق عليه. كما أنـه يرجع التغير الاجتماعي إلى البيئة الاجتماعية نفسها مع تداخل عوامل التغير بتداخل تاريخ الأمـم والشعوب يعتبر تفسيراً لعلم الاجتماع بعلم الاجتماع نفسه. فضلاً عن ذلك فإن وصول ابن خلـدون إلى فكرة القانون في علم الاجتماع يعتبر سبقاً علمياً له، ويعتبر رداً قاطعاً على كافـة الاتجاهـات التي ترفض أن يكون علم الاجتماع علماً من أساسه فكيف يتسني لـه الوصول إلى فكره القـانون وهي شرط من شروط العلم؟ وكعادة ابن خلدون فإنه يؤكد منطقه بالأمثلة من التـاريخ الإنسـاني فضلاً عن الاستشهاد بالآيات القرآنية لتأكيد ما يقول به.

الفصل السادس: القياس بالشاهد وبالغائب، استخدم ابن خلدون القياس قاعدة رابعة مـن قواعـد منهجـه للاستدلال على صحة آرائه الاجتماعية والبرهنة على قوانينه العمرانية التي كونت الـدعائم الأساسـية لعلمـه الاجتماعي الذي استحدثه. وكان يستعين في بسط حججه الاجتماعية واقامة براهينه للقـوانين التـي اسـتقرأها بالنظر في العمران البشري والاجتماع الإنساني، وكان يحتفظ لنفسه بخطة منهجية انفرد بها أقامها على قواعـد واضحة أحدهما القياس بالتمثيل أي القياس بالغائب على الشاهد ذلك الغائب الذي تتكون منه الوقائع التاريخيـة التي حدثت في الماضي. وكذلك القياس الأصولي. ولكي يبرهن ابن خلدون على صحة أحكامه يلجأ إلى القياس في شتي أشكاله لأهميته، مثال ذلك البرهنة في أحد قوانينه في أن عظم الدولة وأتساع نطاقهـا وطـول أمـدها يتوقف على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة، وأن عدم اللجوء إلى القياس في تمحيص الأخبار والروايات أو

المعطيات الاجتماعية بوجه عام يؤدي للزلل والخطأ. ولذلك رأى أهمية العرض على الأصول أي القوانين الصحيحة والقياس بالأشباه والنظائر، ومنه قياس التمثيل أي قياس الغائب على الحاضر والسبر أي التأمل واستخراج كنه الأمور بواسطة معيار الحكمة ومعرفة طبائع الحوادث وتحكيم النظر والبصيرة.

وحول القياس بالشاهد يقول "أن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران ولا قيس الغائب منها بالشاهد.. فربما يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق". ولعل أوضح مناظرة برهانية في المقدمة اعتمد فيها ابن خلدون على قياس الغائب على الشاهد تلك التي أوردها في سياق شرح قانونه الخاص بآثار الدولة وأنها على نسبة قوتها في أصولها. لقد مزج ابن خلدون للبرهان على صحة حكمه وفساد رأي الأخرى ن بين الاستدلال الحسن المبني على المشاهدة والاستدلال المنطقي للإقناع عن طريق العقل والاستدلال الطبيعي للتعليل بحقائق علم الحياة.

مع ذلك لابد أن يكون الباحث حذرا عند استخدام القياس، ولتجنب الوقوع في خطأ القياس يجب على الباحث النظر في الواقع الماضي مراعيا مبدأ النظر في الحوادث في إطارها الزماني، وأن يكون فطنا لما يحدثه التغير الاجتماعي من تبدل الأحوال، ذلك لأنه كما يري ابن خلدون لا شئ يدوم على وتيرة واحدة وإنما كل شئ يصير إلى شئ آخر يختلف عنة شيئا فشيئاً، لأن هناك قانوناً اجتماعياً تخضع له ظواهر العمران هو قانون التحول الاجتماعي فهو سنة اجتماعية طبيعية· يحمد بها الله على جميع خلقه في كل عصر وكل جيل وكل أمة· كما أن القياس يحتاج إلى دراية واسعة وخبرة عظيمة مع تجنب التعميم المبني على القياس الناقص، ودراسة كل حالة على حدة بغية الوصول إلى القوانين الاجتماعية، وأن هدفه من تقصي الأسباب والعلل والاجتهاد في التفسير بالبرهان رفع الشكوك ودفع الاوهام.

والقياس بالغائب وهو المعروف بالقياس الأصولي على نحو ما جاء في المقدمة في برهان ابن خلدون على فساد الرواية المتواترة التي وردت عن سبب نكبة الرشيد للبرامكة، كما ركن ابن خلدون أيضاً إلى قياس الشاهد بالغائب عند تفنيد رأي الفلاسفة في ضرورة السياسة الشرعية للبشر ومحاولتهم إثبات النبوة بالدليل العقلي وأنها خاصة طبيعية للإنسان. إن ابن خلدون يستخدم قياس التمثيل أو قياس الغائب بالشاهد عندما يكون بصدد تمحيص الروايات والأخبار عن أحوال الناس الاجتماعية في العمران فيما سلف من الزمان والبرهنة على صدقها أو كذبها. ويلجأ إلى القياس البرهاني أو الأصولي حينما يكون معنيا بالبرهنة على قانون اجتماعي استطاع أن يستقرأه من أحوال العمران في زمانه، وأنه استخدم هذا النوع من القياس لانه كان شكاكا أو معاندا في الحق وأنه كان دائب البحث عن العلل والأسباب فضلا عن استخدام هذا القياس لشرح علمه الجديد.

تعقيب: نلاحظ أن ابن خلدون يستكمل استحكاماتة المنهجية للتأكيد على هوية علم العمران البشري من خلال استخدامه قاعدة القياس بالشاهد وبالغائب حتى يتحوط لكل المتغيرات التي تلعب دوراً في تفسيره لظواهر مجتمعه العمرانية، فضلاً عن إبعاد الشك عن نفسة وصولاً إلى مرحلة اليقين العلمي والوصول إلى فكرة القانون، وهو أمر يحمد له ويؤكد على أهميته وصدق ما جاء في مقدمته من تفسيرات واقعية لحقائق العمران البشري في عهده، بل إن حديثه عن حتمية التغير الاجتماعي

تجعله سباقا في دراسة هذه الظاهرة، بل يمكن الحكم على مبرراته في الحديث عن التغير بالدينامية. وإذا كان البعض يصنف الاتجاه الوظيفي وفقا للتصنيف المحافظ فكيف يمكن له تصنيف آراء ابن خلدون في موضوع التغير الاجتماعي بالمقارنة مع الاتجاه الوظيفي مع فارق الزمان والمكان.

وإذا كان علم الاجتماع علما تعميميا فلم ينكر ابن خلدون ذلك وإنما نصح الباحثين بأن يحتاطوا لأنفسهم في تعميماتهم بكل سبل الحجج والبراهين حتى تكون تعميماتهم مبنية على صدق إمبيريقي لكل الشواهد والملاحظات.

الفصل السابع: السبر والتقسيم، عمليتان عقليتان أساسيتان للبرهان بوصفهما دليلين لإثبات العلة، وهاتان العمليتان هما محور عملية الفكر الكبري عند ابن خلدون، تلك العملية التي تشتمل على عمليات عقلية صغري هي النظر والتأمل والتفطن والاعتبار والغوص. ولا يمكن فهم عملية السبر والتقسيم إلا في إطار فهمنا لعملية الفكر الكبري التي أولاها ابن خلدون عناية خاصة في مقدمته. ومن حيث إدراك الإنسان للعالم الاجتماعي المحيط به وجميع المعطيات الاجتماعية التي يستطيع التوصل إليها يمكن أن تسمي تلك العمليات النفسية التي يتضمنها الإدراك وهي الإحساس المشترك والتخيل والتوهم والحفظ ثم التفكر، استبطاناً اجتماعياً. وما يهمنا من هذه العملية هي عملية التفكر التي لا يمتاز بها فقط الإنسان، بل يتفاوت فيها البشر. وقد أعطي ابن خلدون للفكر مراتب أولها تعقل الأمور، وثانيها استنتاج التجربة، وثالثها تفنيد العلم. ويتحدث ابن خلدون عن جولات الفكر في الذهن بين المعلومات الحاضرة فيه وتقليب الأمور واختبارها والغوص إلى أعماق الشعور، فإذا ما توصل الفكر المشغول بالبحث عن العلل والأسباب إلى حصر الأوصاف الموجودة في الأصل الصالحة للعلية في عدد، ثم إبطال علية بعضها لتثبت علية الباقي فإنه يكون قد أجري عمليتين عقليتين هما السبر والتقسيم، ولابد لجولات الفكر في الذهن من أن يكون محتوياً على معرفة واسعة وملما بمعلومات شتي، ويحتاج لذلك إلى سعة اطلاع والقدرة على استيعاب المعلومات وفهمها، وبهذه الطريقة تمكن من وضع علمه الجديد.

ويتحدث عن **الغوص** وهو عملية عقلية مرتبطة بعمليتي السبر والتقسيم في عملية الاستبطان الاجتماعي. وينصح ابن خلدون بتهيئة الذهن لعملية الغوص وذلك في المسائل العويصة التي يحار الفكر فيها. ويكون الإلهام فيض الفكر، أن السبر هو حصر الفكر في البحث في المعلومات الحاضرة في الذهن، والتقسيم هو تصنيف الأقسام أو الأوصاف وابطال واحداً واحداً إلى أن يبقي هو الوحيد الذي تنحصر فيه العلة.

وهكذا ألف أبن خلدون مقدمته من خلال عمليات الفكر خاصة عملية الاستبطان الاجتماعي التي تتركز حول عملية السبر والتقسيم، علما بأنه قد أودع مقدمته كل أسراره ولم يورد فيها فكرة إلا شرحها وحللها وبينها.

ومن الباحثين من أنفق جزءا كبيرا من وقته في سبيل حل لغز الطفرة الخلدونية، ومنهم من رأي أنها نتاج عبقريته، ومنهم من رأي أنها نتاج إلمامه بعلوم مختلفة، ومنهم من عللها بتنوع التجـارب الاجتماعيـة فـي حياته، ومنهم من حاول تفسيرها على أساس طبقي، ومنهم من قرر أنها حصيلة كفاحه السياسـي.. وحقيقـة الأمر أنه قد وصل إلى علمه الجديد تأثراً إلى حد كبير بتقديره الاجتماعي للقران الكريم والحديث الشـريف وباهتدائه بمناهج البحث لدي من سبقوه من جهابذة الفكر الإسلامي، إضافة إلى ما أخزنه في ذهنه من علـوم النقل والعقل وبخاصة منهج البحث لدي أئمة المفكرين المسلمين، وما استطاع هو نفسه أن يبلوره من قواعـد المنهج أمكنه ابتداع علمه الجديد.

فضلاً عن كل ذلك فإن القرآن والسنة اللذين أفاد منهما تنظيراً وبرهاناً ليسا مجموعة من العقائد الإيمانيـة البحته وإنما يحتويان على ما يرتبط بأحوال الاجتماع الإنساني وشئون العمـران البشـري مـن معـاملات اجتماعية تتعلق بمختلف النظم الاجتماعية وبخاصة نظام الأسرة وما يشتمل عليه من نظم فرعيـة كالخطبـة والزواج. ولقد كانت قاعدة السبر والتقسيم التي هي محور الاستبطان الاجتماعي عند ابـن خلـدون حجـر الزاوية في ذلك البناء الفكري العملاق وهو المقدمة.

تعقيب: في هذه القاعدة المنهجية يحاول ابن خلدون أن يرسم طريقا يسلكه الباحثون في تفكيرهم من خـلال مـا أسماه بعملية السبر المبني على الإدراك والتخيل والحفظ وأخيرا الفكر أو إجمالاً الاستبطان الاجتماعي للأفكار والغوص فيها وصولاً إلى العلة والمعلول، بمعني آخر يصور لنا ابن خلدون ما يدور في ذهن الباحث من أفكار وكيف أن هذه الأفكار تتقلب في الذهن بطريقة عقلية حتى يصل الباحث إلى مراده بعد ربط هذه الأفكار بالواقع المعاش، وكأن الفكر يجئ أولا ثم بعد ذلك السلوك، ويمكننا أن نحكم أيضا أن ابن خلدون قد سبق علماء النفس حيـن يتحدث عن الاستبطان الاجتماعي للأفكار.

الفصل الثامن: التعميم الحذر، لما كان ابن خلدون قد اعتمد اعتمادا أساسيا على استقراء أحداث التاريخ وعلي الاستقراء من ملاحظاته للتوصل إلى قوانينه وأحكامه ونظرياته ومبادئه في العمران البشري وصياغاتها فإنه قـد وجد لزاما عليه كعالم متنبه إلى عملية الاستقراء الناقص من جهة وأن يتحفظ عند التعميم لأن نتائـج الاسـتقراء الناقص أو الموسع غير يقينية وإن كانت قريبة من اليقين، ولذلـك كان يحتاط عند صياغة قوانينه فيستخدم كلمات مثل "في الغالب" ويظهر ذلك أيضاً في سياق شرحه لآرائه وصياغة قوا نينة والبرهنة عليها، كان يري أن التعميم المطلق فيما يتعلق بالحوادث الاجتماعية الخاصة بالبشر في مجتمعاتهم أمـر غير واقعي، لأنه لابـد أن يضـع علماء الاجتماع عامل "الاحتمال" في اعتبارهم لأن الحوادث الاجتماعية أشد تعقيدا وأعظم تشابكاً.

هذا وقد اعتمد ابن خلدون في استقراءاته للحوادث الاجتماعية على مبدأ السببية والحتمية، فالسببية تقـرر أن لكل علة معلول، ويدل ذلك على أن جميع الحوادث الاجتماعية خاضعة للقوانين، وبذلك يمكن أن يضم أي حكم من أحكامه، ومع ذلك أخذ حذره من القوانين الاجتماعية. ويعبر عن الحتمية بكلمة "لابد " مثلا يقـول " لابد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة ". والملاحظ أن ابن خلـدون يستعمل المصطلح الحتمي" لابد " عند تفسير الظواهر الاجتماعية المتعلقة بما هو طبيعي للبشر، أي مـرتبط بطبيعتهم البشرية، فلابد للإنسان من الاجتماع لان الاجتماع الإنساني ضروري.

وهكذا أقام ابن خلدون صرح علمه الاجتماعي الذي أنشأ بين العلوم علما جديدا على مجموعة مترابطـة من المبادئ والفروض والقوانين والنظريات الاجتماعية التي استطاع أن يستقرئها من الاجتمـاع الإنسـاني والعمران البشري.

تعقيـب: يذكرنا ابن خلدون في قاعدته عن التعميم الحذر اعتباره أن القانون الاجتماعي نسبي ذلك لأننا نصل إليه من خلال واقع متغير، فالقانون الاجتماعي قائم طالما كانت الحالات التي استقينا منها القانون لم تتغير، والعكس صحيح وليس ذلك عيبا في القانون الاجتماعي لأن مادته الخام هي السلوك البشري على عكس العلوم الطبيعية التي تصل إلى فكرة القانون من خلال المادة الخام وتفاعلاتها. كذلك فقد سبق ابن خلدون علماء الاجتماع المحدثين حين تحدث عن الأسباب وعلاقة العلة بالمعلول، بـل إن مبدأ الحتمية ظهر عند ابن خلدون قبل غيره من المحدثين، وكثيرا ما قرأنا له عن الحتمية الجغرافية أو غيرها من الحتميات الأخرى. وان كان مبدأ الحتمية قد أثار جدلاً واسـعاً نظـراً لأن التفسـير الاجتماعي للأحداث يرتبط بعوامل وأسباب متداخلة ومتشابكة ومعقدة غاية التعقيد، ولكن كـون أن ابن خلدون يصل إلى هذا المبدأ يعتبر سبقاً له.

ثانياً: تعقيب عام:

وهكذا حق للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي أن يكتب عن علم الاجتماع الخلدوني وقواعد منهجه واعتبـار أن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم العمران البشري الذي أصبح اليوم علم الاجتماع، وليس فـي ذلـك تعصب أعمي إنما هي معطيات التاريخ تؤيد ذلك، فالرجل جاء بمعطيات هذا العلم من خلال استقراء الواقـع ووفق قواعد منهجية كان لها قصب السبق عن غيرها من قواعد المحدثين، لقد شك في الروايات التاريخيـة والأحاديث القصصية للرواة، وأوضح أسباب الكذب في الأخبار وقام بالتحقق من صدق أو كذب الوقائع التي قام بدراستها في شئون العمران البشري.

فضلاً عن ذلك جمع بين التشخيص المنطقي للأشياء والتشخيص المادي الواقعي لها، وأوضح لغيره مـن الباحثين أسلوب دراسة الحقائق أو الظواهر الاجتماعية، واعتبر علم العمران علماً طبيعياً يخضع للظـواهر المادية المعاشة، ولم يعول كثيرا على الفلسفة أو علم الكلام، وقام في ضوء ذلك بتشخيص الخصائص القديمة لعرب المجتمع البدوي الذي اعتبره سابقاً لمجتمع الحضر.

قام ابن خلدون بتحكيم أصول العادة وطبيعة العمران البشري لتمييز الحق مـن الباطل في الأخبار، وحين أوضح طبائع العمران البشري أبرز طبيعة الحياة البدوية والحياة الحضرية، وقام بتفسيرا الظواهر الاجتماعية بظواهر متماثلة من طبيعتها، وهنا استعار قوانينه من العلوم العقلية ثم طبقها على ظواهر العمران البشـري. وأحسن حين أبرز أثر البيئة الاجتماعية في سلوكيات وتصرفات الإنسان، وقام بتفسير الظواهر الاجتماعيـة تفسيراً عقلانياً بعيداً عن الفلسفات والأفكار الخاصة، واعتبر عملية التغير عملية حتمية، إلا أنه يجـب علـى الباحث في هذه العملية أن يكون ملما بطبائع الأشياء وعلي علم بمجريات الأحداث.

وإذا كان ابن خلدون يستعين بالقياس بالشاهد والغائب فإن ذلك يعني دقته في تقدير الأشـياء والظـواهر ورغبته في الوصول إلى يقين علمي مثلما فعل في دراسته للتغير الاجتماعي، وكيف اعتبره حتميـة حياتيـة لابد منها، ونقيس التغير بالمقارنة بين ما مضي وما هو كائن، ومعني ذلك أن الحيـاة الاجتماعيـه تتصـف بالدينامية والحركة لا بالسكون والركود. ومع أنه يستعين بالقياس ألا أن شدة حذره تنبهنا إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار كل المتغيرات المؤثرة في حكمنا على الأشياء حتى يكون القياس ثابتاً وما نصل إليه من تعمـيم يتمشي والحقيقة.

لقد وصلت به الدقة العلمية مسلكا يطالعنا فيه بكيفية التفكير وكيف تتفاعل الأفكار في ذهن الفرد وصـولاً إلى القانون والحقيقة جاء ذلك في قاعدته عن السبر والتقسيم، أي الغوص في الفكر ثم تقسيم ما يصـل إليـه الباحث من أفكار وفق نماذج معينة تساعد على تصنيفها وصولا إلى المراد من ذلك، وكأنه قد درس عمليـة الاستبطان الاجتماعي قبل أن يعرفها حتى علماء النفس، وهو يعتبر الفكر أولا ثم السلوك نتاج هذا الفكر.

فضلاً عن كل ما تقدم فإنه قد وصل إلى حد القول بالتعميم بعد عملية قياس وسـبر وتقسـيم المعلومـات والأفكار، وإذا كنا نقول بأن علم الإجتماع هو علم تعميمي على عكس علم النفس فيكون ابن خلدون قد سبقنا إلى ذلك بل وأضاف الحذر عند التعميم لأن نتائج القياس تكون قريبة من اليقين، ولذلك فالقانون الإجتمـاعي وفقاً لذلك يتصف بالنسبية الاجتماعية لأنه مرتبط بموقف متغير وكائن يتغير بين لحظة وأخري وهو الإنسان.

وإذا اعتبرنا أن ابن خلدون هو المؤسس الحقيقي لعلم العمران البشري "علم الاجتماع" خلال فترة زمنيـة مضت وفي إطار مكاني قد غلب عليه التغيير حالياً، وظواهر عمرانية تختلف كثيراً عما هو كائن، غيـر أن ابن خلدون لم يترك مدرسة علمية تتبني أفكاره وتطورها حسب الزمان والمكان مثلما هو حال علم الاجتماع اليوم، إلا أن بعض من أخذتهم الحمية للدفاع عن أفكاره وعلمه أمثال الدكتور حسـن الساعاتي وغيره القليل من علماء الاجتماع العرب قد هون علينا بعض الإفتراءات التي ابتلي بها الرجل لا من الأجانب فقط، بل من بعض ذوي عصبيته من العرب.

وأستطيع الدفاع عن أسبقية ابن خلدون في وضع علم العمران البشري من زاوية منهجية كما فعل الدكتور الساعاتي في أن هذه القواعد المنهجية التي جاء بها في علمه سابقة لغيره من القواعـد المنهجيـة الحديثـة واستطيع مناقشة هذه القضية مـن خلال محورين هامين شغلت بال هؤلاء المحدثين من علمـاء الإجتمـاع وهما: المعرفة العلمية في علم الاجتماع ثم بعض القضايا الخلافية حول منهجية هذا العلم، لقد قال ابن خلدون بعلمية علم العمران البشري منذ حوالي ستة قرون، وحديثاً يأتـي من يتشكك في علمية هذا العلم ومنهجيته.

وحول علمية المعرفة الاجتماعية: فأحياناً ما يشوب معرفتنا الاجتماعية للظواهر كثيراً من المشكلات التي ترتبط أساسا بكيفية الوصول إلى معرفة طبيعة هذه الظواهر وتفسير قيامها وتحديد مسـارها، وكـان أحـد الدوافع التي دفعت كثيراً إلى التشكيك في وصول علم الاجتماع (الحديث) إلى هذه المعـارف العلميـة عـن الحقائق الاجتماعية ارتباط علم الاجتماع نفسه زمنا طويلا بالفلسفة حيث كان يمثل أحد فروعهـا وتميـزت دراساته بطابع فلسفي، الأمر الذي جعل البعض يتشكك في إمكان قيام هذا العلم بالوصول إلى المعرفة اليقينية (مع ملاحظة أن ابن خلدون نفسه قد تخلي عن الفلسفة وعلم الكلام).

ولكن هذا الشك وعدم الثقة في طبيعة هذا العلم ومعارفه قد خفت حدتها حين قـام علمـاؤه (المحـدثون) بوضع منطقة نفوذ له وتحديد أهدافه ومناهجه ونظرياته بشكل ما أملا في الوصول إلى المعرفة اليقينية عـن الظواهر (علي نحو ما فعل دوركايم وأوجست كونت مثلاً). لقد حاول العلماء أن يستخدموا منطـق التكامـل بين النظرية والتجريب في علم الاجتماع وصولاً إلى العلاقات القوية التي تربط بـين الجـانبين مـع قيـام الفروض العلمية وتجربتها (وقد سبق ابن خلدون في ذلك من حيث الرجوع إلى الواقع المشاهد والاحتكام إليه في تحديد طبيعة الأشياء مع الاختلاف عما يحدث حالياً).

وهناك نقطة جديرة بالذكر تتعلق بدرجة اليقين في المعرفة الاجتماعية ذلك أنه يمكن القـول أن عنصـر الاحتمال في نسبة نجاح وصدق وثبات هذه المعرفة ربما يكون قليلا بسبب الواقع المتغير الذي تعيشه هـذه المعرفة (أشار إلى ذلك قبلا حيـن قال بالتعميم الحذر). كما أن هناك جهوداً مبذولة من جانب المحدثين مـن علماء الاجتماع لتأكيد قيام معرفة علمية في علم الإجتماع حيث تمت دراسة ظواهر اجتماعية متعـددة مثـل الحكومة والتشريع والأسرة والاستفادة من منطق التاريخ (سبقهم في ذلك ابن خلدون).

وتأصيلاً لمنطق الوصول إلى المعرفة العلمية في علم الاجتماع كتب "جولدنر" مشيراً إلى تلك المحاولات الجادة التي تصنع قواعد وقيم علمية لأساليب البحث الاجتماعي بهدف الوصول إلى نظرية معرفيـة جـادة. ويري أن "بولت" حاول أن يفسر علم الاجتماع بعلم الاجتماع نفسه مؤكداً على أهمية الروح النقدية في دراسة النظرية الاجتماعية إذا ما أردنا استخدام هذه النظرية في الوصول إلى المعرفة اليقينية للحقيقة الاجتماعيـة. فضلاً عن ذلك فإن "بولت" وهو بصدد الحديث عن النظرية المدعمة بالبحث الاجتماعي والتي تهدف الوصول إلى المعرفة الاجتماعية يشير إلى أفكار "إتزيوني" عن نظريته في التنظيمات الحديثة حيث يـري أن الباحث الاجتماعي حين يقوم بدراسة التنظيم لابد أن يكيف سلوكه مع الظروف الموضوعية لوحدة البحث، وأن يكون أكثر رشداً في التعامل مع أعضاء التنظيم. ويحاول "بولت" أن يستفيد من هذه التوجيهات البحثية الهادفة فـي الوصول إلى نظرية معرفية، جاء ذلك واضحاً في نظريته عن الزواج والأسرة مشيراً بذلك إلى أن الباحـث لابد أن يتوقع حدوث فراغات في الأدوار ناجمة عن التفاعل بينها، وبسبب توفر قيم متباينة بين الأسر تحـت تأثير أوضاعها الطبقية أو بسبب وجود أجيال ثقافية متعددة، لكن لا يجب على الباحث في هـذه الحالـة أن يدخل طرفا في حلبة الصراع.

ويوضح "لينذبرج" خطوات البحث العلمي في اختيار المشكلة المطلوب دراستها ثم أسلوب دراسـة هـذه المشكلة (*) (قاعدة السبر والتقسيم عند ابن خلدون).

(*) مراجع مختارة :

(1)Gunner Boolt: The Sociology of Research, London 1969.

(2)John Harvy & others: New Direction in Attribution Research, New York 1978.

(3) Roacok: Contemporary Sociology, New York, 1958.

(4) Martin Blumer: Sociology Research Methods, London 1977.

من كل ما سبق يتبين لنا أن المعرفة العلمية للظواهر الاجتماعية تحتاج إلى توفر سياق علمـي لأسـلوب البحث من أجل الوصول إلى هذه المعرفة الحقيقية حتى يمكن أن ندرأ عن علم الاجتماع مواطن الشك وعدم الثقة في أساليب البحث فيـه أو في نتائجه.

وحول القضايا الخلافية حول الإستخدام المنهجي في علم الاجتماع، رأينا كيف أن ابن خلدون وضع علم العمران البشري وفق قواعد منهجية أرست دعائم هذا العلم منذ حوالي ستة قرون، إذا بنا نجد قضايا خلافية حول منهج علم الاجتمـاع خاصة من جانب العلوم الطبيعية، حيـث أشـار الرياضـي الفرنسـي "هنـري بوانكاريه" ذات يوم إلى علم الاجتماع قائلاً أنه علم ذو أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج، والواقـع أن هذا حكم قاس لا يبرر، وقد أثار جدلاً كثيراً حول المناهج المناسبة لعلم الاجتماع. بدأ هذا الجدل حين نظر البعض إلى علم الاجتماع ومناهجه في ضوء العلوم الطبيعية، ولقد كان "ديلثي" أول من فرق بين هذه العلوم وعلم الاجتماع حين وجد أن هناك فرقين رئيسيين بيـن العالم الطبيعي والعالـم الاجتمـاعي أو الثقـافي؛ أولهما أن العالم الطبيعي لا يمكن ملاحظته وتفسيره إلا من الخارج على عكس عالم النشاط الإنساني حيـث نفهمه من الداخل، والفارق الثاني أن العلاقات بين ظواهر العالم الطبيعي علاقات علية آلية، بينما العلاقـات الموجودة بيـن ظواهر العالم الإنساني علاقات تخضع للتغير وترتبط بالهدف، ويترتب على ذلك فـي رأي " ديلثي " أن الدراسات الإنسانية لا يجب أن تسعي إلى إيجاد صلات علمية أو صياغة قـوانين عامـة (مـع ملاحظة ابن خلدون يصل إلى القانون الاجتماعي بحذر). وتهتم هذه الدراسات الإنسانية بوضـع تصـنيفات تخطيطية للشخصية والثقافة تكون بمثابة إطار لفهم النشاط والأهداف الإنسـانية فـي الظـروف التاريخيـة المختلفة. وينبغي أن نضيف هنا أن "ديلثي" لم يهدف إلى خلق هوة بين العلوم الطبيعية والدراسات الإنسـانية (وليست علوم!) فهي جميعاً مرتبطة ببعضها ولكن (الدراسات) الإنسانية تستخدم مناهج أخري، وتنتهي إلـى نتائج مختلفة.

وواقع الأمر أن علم الاجتماع يختلف أساساً عن العلوم الطبيعية سواء في مجال الدراسة، أو مـن حيـث المناهج الطبيعية في الدراسات السوسيولوجية وذلك بهدف إرساء قواعد العلم على أسس ثابتة، ولكن بطبيعة الحال استخدمت هذه المناهج بأسلوب يتمشي مع الدراسة السوسيولوجية. وعلي سبيل المثال نجـد أن مكـان اجراء التجارب عند عالم الطبيعة هو المعمل، وهذا المعمل يقابله في الفهم السوسيولوجي المجتمع، والتجربة في علم الاجتماع إنما تأتي عن طريق الدراسة المقارنة للظاهرة في مراحـل تاريخيـة متباينـة للظـاهرة، ويستعين في هذا المجال بكافة المعطيات التاريخية كبدائل للتجربة العملية، وهناك محاولات كثيـرة مبكـرة وحديثة حول تأثير أهمية البناء المنهجي في علم الاجتماع، إنه بالرجوع للعلامة العربي ابن خلدون نجده منذ حوالي سته قرون مضت قد عالج هذه المسألة وأشار – كما سبق القول – إلى أن علم العمران البشري يعتمد على الملاحظة المباشرة وما تؤدي إليه التجربة، وأنه يجب تفسير الظواهر وتحليلها واستخدام منطق التعليل، كما يجب الاعتماد على منطق المقارنة أو منهج البحث المقارن. وقد أدرك ابن خلدون قيمة هذه الدراسـات عندما قام بأسفاره الطويلة ورحلاته الشاقة. ويجب قياس الأخبار على أصول العادة وطبائع العمران، ودراسة تطور الظواهر والنظم الاجتماعية. أي أن ابن خلدون قد وضع أسس التصميم المنهجي وهـو أحـد أركـان

علمية علم الاجتماع إلى جانب النظرية والقانون، ولا يخرج الاتجاه المنهجي عند دور كايم – الذي جاء بعد ابن خلدون بعدة قرون – عما جاء به ابن خلدون فقد طالب باستخدام المعطيات التاريخية المقارنة في علم الاجتماع، ذلك لان التاريخ هو التجربة المدونة للجنس البشري، ويعطي دوركايم أهمية للبيئة الاجتماعية عند دراسته للظواهر الاجتماعية.

ومن بين الطرق المنهجية التي استخدمها الباحثون الاجتماعيون لتأكيد فعالية البناء المنهجي في علم الاجتماع ما عرف بأسم طريقة الملاحظة بالمشاركة والتحليل التاريخي. أيضاً فإن علماء المنهج حاولوا بذل قصاري جهدهم لتأكيد هوية المنهج الاجتماعي، حينما قام بعضهم بدراسة الظواهر الاجتماعية دراسة قائمة على منطق الواقع، كما تبني بعضهم الأسلوب الراديكالي في البحث لوصف حقيقة ما هو قائم من أوضاع، ويعنون بذلك الوصول إلى جذور حقيقية للتغيرات الاجتماعية. ومن محاولات علماء المنهج تأكيد أهمية استخدام المفاهيم الإجرائية للوصول إلى عمومية الفهم، يحاول بعضهم التأكيد على أهمية التعرف على الوصول إلى إحساس عميق بمشكلة البحث وفهم الاتجاه الرشيد لعلاجها، وهناك من العلماء المحدثين من ارتكز على البحوث الإمبيريقية التي تعطي الضوء لسلامة المنهج، وأنه من خلال التطبيق يمكن أن يضع الباحث القواعد المنهجية المستخدمة في التحقيق الاجتماعي.

هذه كلها محاولات من جانب الباحثين المحدثين مشفوعة بآراء الرواد من علماء الاجتماع وعلي رأسهم ابن خلدون التي تؤكد منهجية علم الاجتماع، فكما أن لهذا العلم موضوعاً وهو دراسة الظواهر الاجتماعية فلابد لكي يصبح علما أن يكون له منهجاً، أي طريقة لدراسة موضوع هذا العلم، وبقدر أهميته وأسلوب الاستخدام المنهجي من جانب الباحثين بقدر وصولهم إلى قوانين اجتماعية، وإن كانت نسبية إذا قيست بالقوانين الطبيعية نظرا لغزارة تغيرات ميدان علم الاجتماع، وهذا ما يؤكده ابن خلدون حين حذر من التعميمات الاجتماعية إلا إذا بنيت على أسس يقينية. وهكذا نصل إلى أهمية أفكار ابن خلدون المنهجية رغم مضي قرون عليها لدرجة أننا عرضنا هذه الأفكار للرد بها على المعارضين من الطبيعيين على كون علم الاجتماع علماً، أو للرد على هذه القضايا الخلافية حول المنهج **(*)**.

(*) ١- محمد الجوهري وعبدالله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط٣، ١٩٨٢.

٢- عبد الباسط حسن. أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبه، ط٥، ١٩٧٦.

٣- عاطف غيث. علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤- بوتومور. تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط٦، ١٩٨٣.

5- Bertrand: Basic Sociology, U.S.A.1973.

6- Perrucci: Sociology, Basic Structure and Process. 1977.

7- Turner: The Structure of Social Theory, U.S.A. 1978.

8- Poyne: Sociology and Research, London, 1981.

والسؤال الذي يطرح نفسة في النهاية هو هل يمكن قيام مدرسة عربية في علم الاجتماع تتبني أفكار ابـن خلدون ونظرياته ومنهجه، وتقوم بتحديث آرائه وصوغها في ثوب جديد يتناسب مع الوضـعية الاجتماعيـة والثقافية لمجتمعنا العربي ونحن بصدد صياغة إطار فكري يحدد هويتنا الثقافية العربية، مـع إمكـان قيـام مدارس عربية أخري تتبني كافة المذاهب والتيارات والأيديولوجيات المتباينة. وهكذا يمكن أن نثري المعرفة الاجتماعية ونتقدم بعلم الاجتماع ونعيد صياغة حلول لمشكلات مجتمعاتنا في ضوء ما نصل إليه من نتـائج، إن الأمر يحتاج من رموز علم الاجتماع في الوطن العربي التفكير في هذه المسـألة دون أدنـي حساسـية وبصرف النظر عن كافه القضايا الخلافية في الرأي، وبهذا المنطق يمكن أن نصل الأصالة بالمعاصرة، مـع التنبيه إلى أن الدعوة لقيام المدرسة العربية لعلم الاجتماع قد يكون لها إرهاصات معاصرة من جمعيات علمية أو نشاطات ثقافية، لكنها في حاجة إلى لم الشمل وجمع القيادات المختلفة وغربلة التراث العلمي حتى يتسـني قيام هوية علمية معترف بها، كما أن هذه الدعوة ليست دعوة للتقوقع حول الذات العربيـة والابتعـاد عـن التيارات والمذاهب العالمية، بل هي دعوة لمناقشة هذه التيارات بـروح الجماعـة والتـأثير والتـأثر بهـذه التيارات في ظل ما تطرحه العولمة الثقافية من أفكار.

الفصل السادس

التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي

بحث في علم الاجتماع الصناعي(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور فاروق العادلي أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

مقدمة:

استأثرت موضوعات مثل التكنولوجيا والتكنولوجيا الحديثة والتغير أو التقدم التكنولوجي بعناية علماء الاجتماع الصناعي – في الغرب بصفة خاصة – الذين قاموا بدراسة جوانبها المختلفة وتأثيرها في جوانب الحياة المتعددة،وبصفة خاصة في مجال التغير الاجتماعي[(١)]. وانتقل هذا الاهتمام الدراسي المعاصر إلى مصر منذ منتصف القرن العشرين على يد الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي، حيث صدرت له عدة دراسات هامة في هذا الصدد نذكر منها ثلاثة بصفة خاصة وهي – على التوالي – تحمل عناوين: التصنيع والعمران ثم التكنولوجيا والمجتمع: بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجي، وأخيراً علم الاجتماع الصناعي[(٢)].

وفي هذه الإطلالة السريعة والدراسة الموجزة، نحاول أن نلقي الضوء على بعض الجوانب الاجتماعية الخاصة بالتقدم التكنولوجي المعاصر.

أولاً: مفاهيم أساسية:

حظي عدد من المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا باستخدام واسع، فقد أصبح يستخدمها الجميع العامة والمتخصصون بغير فهم عميق لمحتواها ومدلولها. وتشير كلمة **تكنولوجيا** Technology في مجال التصنيع إلى تقنية Technification وسائل الإنتاج أي جعلها فنية (تكنولوجية) سواء في مجال الزراعة ووسائل الاتصال والخدمات العامة أيضا، بالإضافة إلى الإنتاج المصنعي بطبيعة الحال[(٣)].

حاز مصطلح **التكنولوجيا الملائمة** Appropriate Technology على استخدام واسع النطاق في المجتمعات النامية، وهي تكنولوجيا مصممة في ضوء عدد من الاعتبارات المحلية، كان تكون مثلاً أكثر تكثيفاً في العمالة وأقل كثافة في رأس المال عن تلك التكنولوجيات التي يجري تصميمها للدول الصناعية المتقدمة. ويرتبط المفهوم السابق بمصطلح آخر وهو **التكنولوجيا البديلة** الذي يعني الاقتصاد في استخدام الموارد غير المتجددة، مع حد أدني من العبث بالبيئة وصولاً إلى أقصي حد من الكفاية الذاتية للوحدة المنتجة/ المستهلكة[(٤)].

وهناك أيضا مفهوم **التكنولوجيا الوسيطة** الذي أسسه شوماكر Schumacher عام **١٩٧٣**[(5)]. وهو مفهوم يشير إلى تكنولوجيا وسط بين النمط الغربي القائم على كثافة رأس المال والنمط التقليدي. ويسعي مجال التكنولوجبا الوسيطة إلى تطوير ونشر تكنولوجيا تحتل موقعاً وسطاً بين التكنولوجيا الغربية التي تعتمد على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المحلية.

وأخيراً هناك عدد من المصطلحات التي ارتبطت بخصائص العصر الجديد الذي يواكب التكنولوجيا المتطورة في مجالات تكنولوجيا الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الوراثية والبيولوجية.

التقدم التكنولوجي Technological Progress

من الواضح أنه يقصد بالتقدم التكنولوجي التقدم في طرق الصناعة ذاتها، وعلي وجه التحديد يقصـد بـه "تحول الوسائل الفنية للوصول إلى غايات تحدد طبيعة هذه الوسائل وتتحكم فيها"[٥].

وإذا افترضنا أننا نستطيع التحكم في هذه الغايات، فيمكننا أن نستعمل كلمة التقدم فـي معنـي أوضـح لا يساوره الشك. فإذا كنا نهدف مثلاً إلى أن ننتج الحد الأقصي من الطائرات، فيتحدد معني التقدم التكنولـوجي "بأي تغيير في الوسائل الفنية لكي يؤدي إلى زيادة في إنتاج عدد الطائرات بنفس القدر من العمـل"[٦]. فـإذا افترضنا أن كفايتنا أننا نعمل عشر ساعات وننتج فيها ثلاث طائرات، فإذا كنا نريد أن يكون هناك تطـور أو تقدم ننتج ست طائرات في نفس الزمن أي في عشر ساعات.

ولاشك أن كل اكتشاف جديد في ميدان الصناعة يساعد على تغيير القيم. والمشكلة كمـا يقـول جـورج فريدمانGeorge Friedman هي أنه لا يحق لنا أن نتكلم عن التقدم التكنولوجي حتى نحدد القـوانين التـي سنستخدمها والقيم التي ننوي تطبيقها، فلنا أن نتساءل مثلاً هل ننظر إلى التقدم التكنولوجي من ناحية الثـروة أو من ناحية القوة أو العاطفة. وتبعاً لوجهة النظر التي سيتم تبنيها ستتغير الإجابة على السؤال، لأن تعريـف التقدم التكنولوجي أو الفني سيكون مختلفاً هو الآخر. وهذه القيم التي يشير إليها علماء الاجتماع الصناعي لم يطورها فيلسوف أو مفكر بمفرده، وإنما هي حقائق اجتماعية، بل وأهداف يعمل من أجلها أفـراد المجتمـع، ومن أجلها أيضا يخترعون ويدخلون التحسينات على الوسائل الفنية.

ثانياً: المدخل السوسيولوجي: إطار التحليل والتفسير:

لقد انتشر النظام الصناعي في العالم الحديث، وامتدت آثاره إلى أكثر المناطـق انعزالاُ بشكل من الأشكال أو درجة من الدرجات. وقد نتج عن نظام التواصل وتنظيم الأسواق العالمي، والقوة السياسية التي تنشأ عـن نظام الإنتاج تساند بين الناس في كل مكان. ولم تكتمل العملية وتصبح ثمارها دانية القطـوف بعـد، وحتـي نتائجها - التي لها مثل هذا الأثر - ليست واضحة تمام الوضوح، وليس ما تتضمنه بمفهوم على العموم. وإن كان ثمة حقيقة أولية بارزة، وهي أن الجماعات البدائية أو جماعات المزارعين قد فقدت - في كل مكـان - بعض عزلتها وأصبحت الجماعة البدائية - حقيقة - نوعا نادراً في سبيله نحو الانقراض، وأصبح المـزارع المكتفي بذاته يواجه قوي فوق طاقة سيطرته، بل ربما أيضا فوق طاقة تفهمه.

ويكاد أثر النظام الصناعي على الثقافات البدائية والقديمة أن يكون ظاهرة عملية، فهو يجعل كثيـراً مـن الجدل الدائر حول التدخل في الثقافات الأخرى "هذرا أكاديميا" لا ارتباط له بالواقع. وتصبح المشكلة - فـي معظم المناطق - ليست مشكلة السماح بحدوث التغير في ظل التأثيرات الخارجية قدر ما هي شكل ودرجـة الفرصة المتاحة له والفوائد التي تؤخذ في الاعتبار والتكاليف الإنسانية والمادية التي يقتضيها هذا التحول.

وسيؤدي – بلا ريب – تصنيع المجتمعات التي لا تعتمد على الآلة إلى نمو أنماط اجتماعية جديدة. وهـذه الأنماط ستشبه بمرور الوقت بعض الأنماط المعينة السائدة في المجتمعات الغربية الصـناعية. فقـد كانـت المجتمعات التقليدية التي سبقت ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تقوم على مجموعة من التنظيمات تـتحكم في جوانب نشاطهما وتدير علاقاتها. فكانت الأسرة والدين والقرابة ثالوثا ينظم سلوك الأفراد، ويقـيم عليهـا الضبط الاجتماعي، ويرسم هدف المجتمع ووسيلته إلى ذلك الهدف.

ويعتبر بحثنا هذا ملائماً اليوم حيث تتطلع كثير من المجتمعات غير الصناعية إلى أن تتصنع. فمعرفتنا لما يجب أن يصاحب التصنيع توفر لنا مالاً ووقتاً وجهداً، كما تدرأ الالتباس. فأي محاولة يقوم بها المخططـون لوقف التغير الاجتماعي المحتوم المصاحب للتصنيع، في نفس الوقت الذي يشجع فيه التصنيع، سوف تزيـد من التفكك الاجتماعي وتجعل من المحال تحقيقهم أهدافهم. ومن جهة أخري، فإن المعرفة بما لا يلزم تغييره يمكن استخدامها لتخفيف وقع التصنيع وتهدئة المطامع المكتسبة والمزج بفطنة بين الجديد والقديم.

ولا جدال في أن دراسة التقدم التكنولوجي Le Progres Technique ونتائجه بالنسبة للإنسان والمجتمع والمؤسسات الصناعية وطرق المعيشة، قد أخذ مكانه المرموق في علم الاجتماع في وقتنا الحاضر، بـالنظر إلى أن مشكلة الوسائـل الفنية ليست في حد ذاتها مشكلة فنية، وإنما هي مشكلة اجتماعية ومشـكلة إنسـانية كذلك. وأية محاولة لتفهمها من وجهة النظر الفنية البحتة ستؤدي إلى إهمال جوانبها الأساسية.

وهذه النقطة جديرة بالتأكيد، لأن الحركة الفكرية كانت بطيئة في التعبير عن نفسها علميا، بينمـا تحققنـا سريعاً من أهمية التغيرات التي أدت إلى تصنيع المجتمع بعد نهاية القرن الثامن عشر وفـي أوائـل القـرن التاسع عشر(٩).

إن النظريات الحديثة تتبني وتثبت صحة الرأي القائل بأن مشكلة التقدم التكنولـوجي مشـكلة بشـرية أو اجتماعية. ويجدر بنا أن نتذكر تلك الحركة التي قامت في الولايات المتحد الأمريكيـة عـام ١٩٣٤-١٩٣٥ بقيادة هوارد سكوت Howard Scott ورجال الصناعة. وقد كانت تلك الحركة عبارة عن دعوة إلى التصنيع في طورها الأول. ولقد قيل أن فوضي الإنتاج والتوزيع وما يتبعهما مـن صـراعات اجتماعيـة Social Conflicts ما هي إلا مشكلة تكنولوجية لا نستطيع أن نجد لها حلاً إلا بالطرق الهندسـية Engineering Methods دون النظر إلى إصلاح الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية(١٠).

ولا حاجة بنا إلى إطالة تلك النقطة، لأن التاريخ نفسه قد حكم على تلك الحركة، وكـذا نظريـة برنهـام Burnham التي قامت واشتهرت بعد ذلك بسنوات قد عانت هي الأخرى من نفس التبسيط الكبير للأمور.

وفي هذه النظرية يعرف الفنيون في الصناعة Technicians لا على أنهـم مهندسـين يعتمـدون علـى معلوماتهم لعلم الكيمياء والطبيعة ولكن كمديرين Managers وصلوا إلى القمة بمقدرتهم الإدارية والماليـة، وهم يكونون طبقة دولية تمكنهم قوتهم ومعلوماتهم الفنية من أن يجدوا حلاً حاسماً لمشكلات عصرنا.

وإنا نتساءل هل من الضروري أن ننقد تلك الآراء التي أصبحت كلاسـيكية الآن؟ إن التحليـل والتفكيـر العميق يحكم على هذه الآراء وكذا إطار مجتمعنا وتكوينه بالفشل. وقد هاجم تايلور Taylor العنصر البشري Human Factor في نطاق التنظيم الفني للعمل في المصنع. أما في هذه الأيام فإننا نجد أن كثيراً من رجال الصناعة في المصنع يجدون أنفسهم مضطرين للاعتماد على العلوم البشـرية، ويـروا أن وسـائل الإنتـاج Production والإدارة Administration والتوزيع Distribution لا يمكن أن تنجح إلا إذا اعتمدنا كليـاً على العناصر البشرية التي طالما قلل من أهميتها الفنيون.

وما يمكن أن نطبقه على المصنع نجده صحيحاً على المجتمع عامة. وعلي ذلك فإننا يجب أن نقـول أن "الصناعة أو التكنولوجيا غير قادرة على حل المشكلات التي تخلقها"[1]. "Technology is incapable of solving the problems which create".

ويجب علينا أولا دراسة مشكلة التقدم التكنولوجي بكل حذافيرها. وفي الواقـع يجـب أن نصـحح مـن الأوضاع الاجتماعية، لأن التقدم التكنولوجي لابد وأن يؤثر في القيم التي يخدمها. وقـد أوضـح فرانكيـل Professor Frankel أن التقدم التكنولوجي ليس مجرد تعديل Modification في فرع من فروع المعرفة، ولكنه في نمط الحياة المتغير وفي البناء الاجتماعي عامة، وأن التغيرات في عمليات الإنتاج يتبعها تغييـرات في العلاقات الاجتماعية بين المهتمين بعلميات الإنتاج. وبهذه الطريقة فإن هذه التغييرات تؤثر في كل نواحي المجتمع.

علي ذلك، فإنه لا يمكننا أن نعزل العوامل التكنولوجية، كما لا يمكننا أن نعـزل القـيم الاجتماعيـة. أو بالأحري، فإن أي توقف مفاجئ في التطور الاجتماعـي الذي قد يجعلنا نعزل العوامل التكنولوجية أو القـيم الاجتماعية قد يـؤدي إلى إخفاء المنابع الرئيسية لذلك التطور. وإننا نتفق تماماً مع رأي فرانكيل القائل بـأن "الثورات الصناعية ليست صناعية بحتة، ولكنها جزء لا يتجزأ من تغيير شـامل فـي البنـاء الاجتمـاعي الكلـي"[12]. Industrial revolutions are not purely industrial but are part and parcel of change in the whole social structure. وهذه النظرة قد تمكننا من أن نمحو خطـأ آخـر هـو ذلـك التناقص المزعوم بين الصناعية والقيم، أو ذلك الرأي الذي يعتبر الصناعة عنصراً مستقلاً، فلا الصناعة ولا القيم غير متأثرة بالتطور الاجتماعي. وإن تقييم الصناعة في ضوء القيم يعتبر حقيقة اجتماعية وجـزءاً مـن جانب في التطور الاجتماعي[13]. The Assessment of the technology in the light of values is itself a social fact and a part of a place in social evolution.

إن مشكلة التقدم التكنولوجي هي مشكلة الحضارة التي ينتمي إليها، وهذه الحضارة أو المدنية هي بمنتهي البساطة مراكز النشاط. وإذا كان علينا أن نقيم التأثير الاجتماعي للتقدم التكنولوجي وأن نبين أهميته، فيجـب علينا أن نبحث عن طبيعة وجود الإنسان الحديث في عالم صناعي. إن المشكلة ليست مجرد تفضـيل شـيء على آخر، أو تكوين أحكام تقوم على وجهة نظر معينة، ولكنها تقوم على التحليل الموضوعي لحضارتنا لكي نبين أهميتها، ولكن كيف يمكننا أن نقوم بذلك؟

ينادي العلامة لاسول Laswell باستعمال كل الطرق المعروفة. فمن الضروري بمكان أن نفـرق بـين التفسيرات المختلفة التي تستعملها العلوم الإنسانية، فإن تفسير الظواهر الصـناعية وردهـا إلـى التـوترات السيكولوجية Psychological Tensions يختلف اختلافا، كبيراً عن تفسيرها في ضوء البناء الاجتمـاعي Social Structure، واستعمال مصطلحات علم أو آخر قد يؤدي إلى اضطراب كبير في التفسـير. وفـي بعض الحالات نجد أن الإطار الاجتماعي يصبح غامضاً عن طريق تفسير حالات فردية، ذلـك لأننـا فـي الإطار الاجتماعي نهتم أولاً وقبل كل شيء بالمجموع. وعليه فيجب دراسة التقدم التكنولوجي في ضوء البناء الاجتماعـي ذاته[14].

ثالثا: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

من أشهر النظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع نظرية وليام أوجبـورن Ogburn تلـك التـي تنـادي بالحتمية التكنولوجية في تفسير التغير الاجتماعي، بمعني أن الاختراعات التكنولوجية وتراكمها هي العامـل الحاسم في إحداث التغير الاجتماعي[١٥]. وبهذا تؤكد هذه النظرية على الدور التكنولوجي في إحداث التغيـر، وأن التغيرات التي تحدث في المجتمع سببها الرئيسي التطور التكنولوجي، حيث تعتبـر هـذه الاختراعـات والتطورات ميكانيزمات للتغير على مستوي المجتمع ككل.

ولاشك أن العلاقة وثيقة بين التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي، ورغم رفض علم الاجتمـاع بصـفة عامة لفكرة الحتميات إلا أنها انتشرت في كافة فروع العلم الاجتماعي والسياسي في المراحل المبكرة لنشـأة هذا العلم، وبنيت عليها النظريات التي وصفت بأنها نظريـات اختزاليـة Reductionists لأنهـا تختـزل عوامـل التغير في عامل وحيد حاسم مثل الحتمية الجغرافية أو الاقتصادية أو التكنولوجية.

ومن التغيرات التي صاحبت التطور التكنولوجي وأثرت على المجتمع، تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الصناعي والاجتماعي، كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، أي ظهور المصـنع كوحـدة اجتماعية للإنتاج، وأدي تجمع العمال في المصانع إلى ظهور أنماط من العلاقـات الاجتماعيـة لـم تألفهـا المجتمعات من قبل، وظهور مفهوم الإدارة الصناعية، والمهارات المتخصصة، وتغير أسس المكانة المهنيـة للأفراد.

ولم تؤثر المخترعات الحديثة في نوع الآلة المستخدمة فحسب، أو في نوع الإنتاج وكميته، وإنما كان لهـا رد فعل عميق الأثر في العلاقات الاجتماعية والإنسانية. ويري براون Brown فـي كتابـه علـم الـنفس الاجتماعي في الصناعة Social Psychology of Industry أن المجتمع لابد وأن يتوافق مع الاختراعات التي تحدث بين جوانبه،ومن ثم يجب أن تتلاءم الأنماط الثقافية الموجودة فيه مع تلك المخترعات. وعلي حـد تعبير براون إن لكل اختراع تكنولوجي تأثيراً على أولئك الذين يستخدمونه[١٦]. أو بعبارة أخري يصبح كـل اختراع مظهراً من البيئة المادية التي لابد وأن يتوافق معها المجتمع. وتحدث عملية توافـق المجتمـع مـع الاختراعات التكنولوجية الجديدة على ثلاث مراحل متتالية ومتتابعة.

١- يبتدع الاختراع أو الوسيلة الفنية.

٢- يستجيب الأفراد له.

٣- وأخيراً تتغير المنظمات والمعتقدات الثقافية لكي تتلاءم معه.

وتأخذ عملية توافق المجتمع مع الاختراعات التكنولوجية جانباً كبيراً من الأهمية حتى لا تتعثـر وتكبـو المجتمعات وهي بصدد ممارستها لطرق التنمية الاقتصادية "**لأن الاختراعات والإمكانيات التكنولوجية غيـر قادرة بمفردها بطريقة تلقائية على تحسين مستوي الحياة، ما لم تستجيب تلـك المجتمعـات لهـا وتـوفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة التي تعمل على استمرارها وبقائها وتقدمها**" **[١٧].**

ولقد كان هناك تأثير كبير لتكنولوجيا الصناعة الحديثة على المجتمع كتصدع العائلة بوصفها وحدة اجتماعية، كما أدي التقدم التكنولوجي إلى تركيز ضخم في المدينة، وأدي هذا بدوره إلى تحكم هذا التركيز في سلوك الفرد وواجباته. كما أن حركة العمل في المجتمع الصناعي – على عكس غيره من المجتمعات – تتطلب انفصال معظم روابط القرابة ما عدا روابط الأسرة، لاسيما روابط الأباء بالأبناء، وإن كانت هذه الروابط قد أصحابها بعض الوهن. ومن المعروف أن نظام الإنتاج الصناعي يتطلب بدرجة كبيرة أن تكون العلاقات بين الأفراد في عملية الإنتاج "**محددة**" بالمطالب التكنولوجية **و**"**عالمية**" أي مجردة من العواطف والنزعات الشخصية.

ولاشك في أن الثورة التكنولوجية الحديثة التي تفجرت في أواخر القرن العشرين وما صاحبها من اختراعات وإمكانيات تكنولوجية هائلة مثل الكمبيوتر وشبكة الإنترنت وثورة المعلومات والإنسان الآلي (الروبوت) وما صاحب هذه الاختراعات الهائلة وغيرها من خلق مهارات إدارية جديدة وتكنولوجيا هندسية جديدة، وتعميق قدرات التنظيم الذاتي، إضافة إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات ونظام البريد الإلكتروني والفاكس والفيديو... الخ وكل هذا له آثاره الإيجابية والسلبية وهو ما سنعرض له فيما بعد.

ويقدم سمير أمين تصوراً لعلاقة التكنولوجيا بالتغير الاجتماعي، إذ يرفض نظرية الحتمية التكنولوجية، ويقدم مفهوماً جدلياً للعلاقة بين التنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا قائلاً: أنا لست من هؤلاء الذين يعتقدون أن تقدم التكنولوجيا يحكم تطور المجتمع، وتبدو لي هذه السببية (الفنية التكنولوجية) أحادية الأبعاد، بل ساذجة. فأعتقد أن توجيه البحث العلمي وبالتالي تطبيقاته العلمية في اتجاهات معينة، واستبعاد اتجاهات أخري هو بدوره خبرات اجتماعية تخضع لاعتبارات صادرة عن السلطة، ومنها التأثير باستمرار على النمط الاجتماعي الذي يضمن حكمها. ليس معني ذلك أن السلطة تقف عقبة مطلقة تحول دون ظهور الجديد في ميدان التكنولوجيا، إذ أن هناك قدرة على استيعاب التقدم في فنون الإنتاج متوافرة هي الأخرى، علماً بأن عملية الاستيعاب نفسها تفرض على التكنولوجيا التكيف للشروط الاجتماعية السائدة، ومن ثم يصير انفصال الاجتماعي من أجل السيطرة على الجديد وتوجيه أشكال استخدامه بمثابة القوة المسببة للتطور، بدلاً من أن يكون تقدم التكنولوجيا هو السبب المباشر للتغير. ويقول: إن الثورة التكنولوجية الحديثة تتحول إلى نقطة تحول كيفي، ويتطلب أن يسيطر عليها اجتماعياً. فكل تقدم تكنولوجي يلازمه تقدم اجتماعي في حدود التناقضات الخاصة بالرأسمالية(١٨).

رابعا: العولمة والقدرة العلمية والتكنولوجية:

برزت العولمة بشكل واضح وجلي خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم، وأصبحت القوة الرئيسية التي تقود البشرية إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين، بل وأصبحت معظم التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي يشهدها العالم إما سبب من أسباب العولمة أو نتيجة من نتائجها المتعددة الآثار. وهذا ما دعا بعض العلماء - على حد قول ميك فذر ستون وآخرين Mike Feather Stone et al. "أصبحت العولمة الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية". **وبطبيعة الحال استمدت العولمة حيويتها وتسارعها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة.**

وأود في البداية أن أفرق بين مفهومين الكوزموبوليتانية وتعني العالمية Cosmopolitanism أو بالأحري الاتجاه نحو العالمية أو الانفتاح على العالم، أما المصطلح الآخر فهو العولمة وهي عملية تاريخية مستمرة لها تجلياتها وجوانبها المتعددة تكنولوجية وعلمية واقتصادية وسياسية وثقافية[٢٠]. وترتبط ولادة العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة والتي تكتسح العالم منذ بداية التسعينات. هذه الثورة هي أحد أهم معالم اللحظة الحضارية الراهنة وهي القوة السياسية.

لقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة التي أسست لعالم التسعينات من القرن العشرين، ولمعظم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة، والتي تميز اللحظة التاريخية الراهنة الثورة والقدرة العلمية والتكنولوجية وممارساتها الحديثة هي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً، وهي التي سهلت وتحملت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، وهي التي جعلت المسافات تتقلص، والزمان والمكان ينكمش، وهي التي جعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، وهي التي ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات، وهي التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية القدوة الاقتصادية والدولة المهيمنة، وهي التي جعلت العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية ممكنة، وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة، وربما لاحقاً إلى عصر ما بعد العولمة. كل ذلك أصبح ممكناً خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب المستجدات التكنولوجية والتطورات المعلوماتية.

إن موجة العولمة وحركة دمج العالم أخذت تزحف بقوة إلى كافة المجتمعات الإنسانية، وأخذت تلك الحركة تتسارع خلال تسعينات القرن العشرين بشكل خاص، مستمدة حيويتها من الثورة التكنولوجية العلمية الراهنة، ومن التطورات المدهشة في وسائل الاتصال والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل. كل ذلك أدي ويؤدي ليس إلى دمج العالم فحسب بل إلى انكماشه، فالعالم ينكمش على صعيد الزمان والمكان[٢١].

لقد تزامن الحديث عن العولمة مع بروز مجموعة من الظواهر الحياتية والتطورات والممارسات التكنولوجية والعلمية والمستجدات الفكرية، والتي تدفع في اتجاه زيادة ترابط العالم وتقاربه وانكماشه، الأمر الذي يعني إلغاء الحدود والفواصل بين الأفراد والمجتمعات والثقافات والدول، ويؤكد أن البشرية دخلت مرحلة جديدة أهم صفاتها المميزة قيام اقتصاد عالمي بلا حدود وقائم على الدور المحوري للشركات عابرة الجنسيات وعلي الحرية الكاملة لانتقال السلع والخدمات والمعلومات ورأس المال في ظل التنافس العالمي بغير قيود. ويفترض التنافس العالمي أن كافة الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة، ومن هنا ينبغي أن تلتفت الدول العربية لأهمية الارتقاء إلى مستوي المنافسة العالمية.

وقد اندلعت المظاهرات الصاخبة في سويسرا بجنيف في نوفمبر ١٩٩٩، ثم في مؤتمر دافوس في سويسرا أيضا الذي عقد في فبراير من القرن الحادي والعشرين ضد منظمة التجارة الدولية. كما اندلعت أيضاً في سياتل في أقصي شمال غرب الولايات المتحدة. وجاءت الشعارات والهتافات على السنة المتظاهرين تعكس العديد من المعاني لعل أهمها الناس والشعوب قبل الأرباح People Before Profit ولعل الشعار الذي رفعه المتظاهرون ضد مؤتمر سياتل "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة" Faire Trade not Free Trade يلخص جوهر المشكلة.

خامسا: الثورة التكنولوجية الحديثة:

(أ) الثورة في مجال المعلومات والاتصالات وآثارها الاجتماعية:

هذه الفقرة نخصصها للثورة في مجال المعلومات والاتصالات الحديثة كأثر هام من آثار التقدم التكنولوجي الهائل في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين. فقد سمي هذا العصر بعصر المعلومات، حيث أخذت المعرفة والمعلومات بعداً جديداً لم تشهده الإنسانية من قبل. ويتميز عصر المعلومات بالتراكم الهائل للمعلومات بمعدلات فلكية، مما يؤكد أننا نشهد تحولاً لا يقل عن التحول الذي أحدثته الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر(٢٢).

ولعل من أبرز تأثيرات الثورة التكنولوجية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات هو تأثيرها البارز على قوة العمل في البلدان الصناعية، إذ يري بعض المحللين أن تكنولوجيا المعلومات قد أنهت إلى غير رجعة العمل كما نعرفه اليوم، إذ يعتقدون أن نسبة كبيرة من العمال في مجتمعات ما بعد الصناعية سيحل محلهم أجهزة الروبوت (الإنسان الآلي) والحاسب الآلي. بينما يري البعض الآخر منهم أن هناك أعداداً كبيرة من الوظائف لا يمكن أن يحل فيها الروبوت محل الإنسان، وأن الوظائف في تكنولوجيا المعلومات آخذة في الازدياد بمعدل سريع، وكذلك الوظائف في قطاعات الخدمات الشخصية والقطاعات الإبداعية (كالأزياء والترفية والرياضة والموسيقي والفن والمتاحف). كما لا تزال توجد أي فكرة عن الوظائف التي ستتولد في صناعات الهندسة الجينية التي ستظهر خلال الجيل القادم(٢٣).

ومما تناقلته الصحف في شهر سبتمبر عام ٢٠٠١ ثورة في علم الجراحة ترسي الأساس لعولمة العمليات الجراحية. إذ قام فريق من الأطباء الأمريكيين والفرنسيين بتنفيذ جراحة ناجحة من البعد تم خلالها استئصال مرارة مريضة فرنسية في مدينة ستراسبورج شرق فرنسا، وقام بالجراحة ذراع روبوت – إنسان إلى – تحكم فيه الجراحون الأمريكيون من البعد وهم في موقعهم بالولايات المتحدة لتكون هذه الجراحة الأولي من نوعها في تاريخ الطب التي تجري من البعد بهذه الطريقة، وتفتح الباب نحو إجراء عمليات جراحية أخري أكثر صعوبة وتعقيداً من خلال الأذرع الآلية لمرضي منتشرين حول العالم دون الحاج لسفر الجراحين المهرة من مكانهم. وفي هذا الصدد وصف الدكتور جاك ماديسكو الذي قاد فريق العملية بأنها "ثورة في علم الجراحة ترسي الأساس لعولمة العمليات الجراحية"(٢٤).

وقد شارك الفريقان الطبيان: الفرنسي الذي ينتمي للمعهد الأوروبي للجراحة والأمريكي، في إجراء الجراحة على الرغم من أن المسافة الفاصلة بينهما تقدر بحوالي ١٤ألف كيلو متر، وذلك من خلال ربط المركزين الطبيين اللذين يعملان بهما بواسطة أجهزة فيديو تم توصيلها على خط اتصال سريع للغاية بالألياف الضوئية ومجموعة من الحاسبات والبرامج المتخصصة في تقنيات الطب عن بعد. وقال المتخصصون الذين راقبوا التجربة من الناحية التقنية أن الفارق الزمني بين حركة الجراحين وعودة صورة الفيديو المعروضة على الشاشة على الجانبين بلغ أقل من خُمس الثانية، وهو يقل عن الفارق الزمني المقبول في هذه الحالات والذي يقدر بثلث ثانية[٢٥].

(ب) مهارات إدارية جديدة:

إن النمط السريع في تغير التكنولوجيا الهندسية سيتطلب مهارات إدارية، وبالذات فيما يتعلق بإدارة حياة قصيرة للمنتجات، وفي العلاقة بتوقيت وحجم الابتكار التكنولوجي وفي إدارة التغيير. ويمكن استخدام التكنولوجيات الهندسية الجديدة في ترسيخ البيروقراطية بخط إدارة الأوامر، إلا أن إمكاناتها الحقيقية تكمن في تحقيق اللامركزية والأنماط الشبكية Network Patterns في الإدارة وتعميق قدرات التنظيم الذاتي Self-Organization، فالتكنولوجيا الهندسية الواعدة لها القدرة على فك السلسلة الهرمية Organizational Hierarchy، وخلق وحدات تنظيمية صغيرة مستقلة يتم التنسيق بينها الكترونيا (بمعني أنها مرتبطة ومنفصلة عن بعضها في آن واحد) وتهمل التكنولوجيات الهندسية الجديدة إعادة تصميم العمل بحيث يكون مرناً وذاتي التنظيم Flexible and Self Organizing. وهذه التغيرات سيكون لها أثرها على مدير المستقبل، كما أن السرعة في الاتصالات التي ستحققها تكنولوجيا الحاسب الآلي سيكون لها أثر رئيسي على منظومة اتخاذ القرار. وكل هذا يتطلب مهارات خاصة في مدير المستقبل[٢٦].

(ج) تأثير تكنولوجيا المعلومات:

سيكون لتكنولوجيا المعلومات (الحاسب والاتصال الإلكتروني والإنسان الآلي) القدرة على إعادة تشكيل طبيعة وهيكل المنظومات، وكذلك طبيعة دورة المنتجات والخدمات، وستقودنا هذه التكنولوجيا إلى عصر جديد، يتميز بأشكال تنظيمية جديدة، وكفاءات إدارية غير مسبوقة. ومن المتوقع أن يصاحب هذا التغير التكنولوجي الجديد تغير ثقافي يبدل من طبيعة علاقات ومعاملات الأفراد داخل منظومة العمل.

ويري محمود عبد الفضيل أن الثورة في مجال المعلومات والاتصال سيكون لها تأثير بالغ على كل شيء بما في ذلك العلاقة بين العمل ورأس المال. علاوة على أن هذه التطورات الفنية والاقتصادية تحتاج إلى أفق علمي أدق وفكر أكثر تخيلاً، مما دعاه إلى التأكيد على ضرورة الكشف عن أشكال جديدة للتغير الاجتماعي. ويطرح في هذا الصدد مجموعة من التساؤلات ما زالت في حاجة إلى إجابة مثل: ما هي أشكال التناقضات الجديدة؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وما هي أشكال التحالفات الاجتماعية التي تفرزها الأوضاع المستجدة؟[٢٧].

(د) تأثير تكنولوجيا المعلومات على الفرد والمجتمع[٢٨]:

إن تكنولوجيا المعلومات هي مورد قومي في هذا العصر، تتجلى أهميته كأداة للتنظيم والإدارة، ويمكن أن تكون عاملاً حاسماً في الجهود التي تبذل للتغلب على المشكلات القومية. والحاسبات والاتصالات البعيدة وتكنولوجيا المعلومات تنتشر الآن لتغطي جميع مجالات ونشاطات الحياة تقريباً. وقد كانت المعلومات في الماضي من الصعب الحصول عليها كما كانت مكلفة اقتصاديا، أما الآن فهي متوفرة بغزارة وذات تكلفة اقتصادية بسيطة. بل إن البشر يعيشون في العالم المتقدم الآن وهم يعانون من كثرة المعلومات بسبب ثورة الحاسبات وثورة الاتصالات.

وتكنولوجيا المعلومات هي تركيبة واتحاد لعدد من الوسائط التكنولوجية مثل الحسابات والاتصالات والوسائل السمعية والبصرية، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وأصبح متوفراً ومعترفا به الحصول على البيانات وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وبثها. كذلك نجد أن التطورات التي حدثت في ميدان الاتصالات البعيدة، قد جعلت من هذا الاتصال أمراً عادياً سواء تم نقل المعلومات صوتياً أو نصياً أو في شكل رسومات أو كان النقل طبق الأصل.

ويري المتخصصون أن تأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمع ذو شقين – سواء على مستوي الأفراد أو المؤسسات – شق ذو نتائج إيجابية، وشق آخر ذو نتائج سلبية. أما بالنسبة للنتائج الإيجابية لتأثير تكنولوجيا المعلومات فأهمها ما يأتي:

١- الزيادة في حجم المعلومات المتبادلة والاتصالات.

٢- دعم وتعزيز القدرة على الاتصال من أجل الحوار فيما بين الأفراد والجماعات، وفي المؤتمرات عن طريق الاتصالات البعيدة وتطبيقات وسائط التكنولوجيا.

٣- إمكانية استخدام المستفيدين بأدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة، وتقليل الصعوبات وتكلفة البحوث عن طريق طلب المعرفة وممارسة المهنة والسعي من أجل التنمية الشخصية.

وبالنسبة للنتائج السلبية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات فربما يستتبعه بعض المخاطر مثل الوفرة الكبيرة في المعلومات، أو انتهاك الحرية الشخصية للأفراد، والتلاعب في الوسائط والوسائل التكنولوجية عند محاول التحكم في المعلومات والتأثير في الرأي العام. إضافة إلى إمكانية استخدام التكنولوجيا لأغراض إجرامية (بث الفيروسات الضارة عبر الكمبيوتر مثلاً) إضافة إلى سرقة الأسرار العلمية والمعلومات التجارية والترويج للميول الإباحية وبث المعتقدات الضارة، مما يؤثر على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والإنساني.

كما تثير الجوانب الأخلاقية والدينية للبحوث التي يقوم بها العلماء في مجال الجينات البشرية جدلاً واسعاً، والبعض يعتبرها محاولة للعبث بالصفات الوراثية للإنسان التي أوزعها الخالق.

هذا التقدم والتطور الذي حدث وما زال يحدث في ميدان تكنولوجيا المعلومـات وخدماتها، جعل العديـد من العاملين في هذا المجال يطلق على هذه المرحلة من الزمن **(عصـر المعلومـات)** ويـرون أن **مجتمـع المعلومات** Information Society هو المجتمع البديل الذي سيأخذ مكان المجتمع الصناعـي الذي بدأ منذ حوالي ثلاثة قرون، وغطي معظم القرن العشرين. وتسود العالم الآن موجة عارمة من الاهتمام المتصـاعد **بالتجارة الإلكترونية** كأحد روافد ثورة المعلومات. ويري بعض العلماء أن من أهم عناصر ثورة المعلومـات والاتصالات هو الإنترنت.

(هـ) تأثير الإنترنت على الحياة الاجتماعية للإنسان[٣٩]:

اهتم بعض علماء الاجتماع خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة تأثير الإنترنت علـى حيـاة الناس. وأوضحت نتائج دراسة نشرتها جامعة Carneige Millon أن مستخدمي الإنترنت يصابون بالوحدة والانعزال عن المجتمع، وأنه كلما زاد استخدام الأشخاص للإنترنت كلما زادت العزلة بينهم وبين المجتمـع. وتم تطبيق أسئلة تلك الدراسة على مستخدمي الإنترنت لقياس درجة الاكتئـاب والضـغط العصـبي وقـوة العلاقات الاجتماعية.

بينما عارضت تلك الدراسة إحدي الشركات المتخصصة في خدمات الإنترنت، وأكدت أن الإنترنت يزيـد من التفاعل بين الناس، لأن الفرد يستطيع عن طريق الإنترنت أن يقابل نماذج مختلفة من حضارات وخلفيات عرقية متعددة، أكثر مما يستطيع مقابلتهم في الحياة بالطريقة التقليدية.

وصرح Robert Laurislon أحد علماء الكمبيوتر أن كثيراً من الناس ينكرون الآثار السلبية التي تـنجم عن قضاء وقت طويل على الإنترنت، كما صرح ريتشـارد جرين Richard Green بأننا نستبدل الخبرات الاجتماعية المختلفة التي تساعد على توحيدنا وتجميعنا كبشر بنشاطات مغرقة في الفردية، وتجعلنا مثل هـذه النشاطات أفراداً هامشيين وسطحيين. بينما يختلف معه في الرأي فيليب بيل Philip Bell الـذي يعتقـد أن التفاعلات والعلاقات الشخصية لن تتأثر، بل ليس مـن المفروض أن تتأثر من جراء تطبيقـات تكنولوجيـا الكمبيوتر. كما يري علماء آخريـن أن الإنترنت يقوي الشخصية، ويزيد من كفاءة وقدرة الفرد على التعلم، وأن الإنترنت هو مجموع حصيلة خبرات الناس مما يذيب الفروق بين الشعوب.

ولاشك أن للإنترنت مزاياه المتعددة وفوائده الكثيرة، لكنه كذلك يخلق مشكلات اجتماعية مثل زيادة تهميش المجتمعات النامية اقتصادياً واجتماعياً، علاوة على الوحدة والانعـزال الاجتمـاعي. كمـا يعتبـر تهديـداً للخصوصيات الثقافية، ويزيد أيضاً نتيجة تقليل العمالة عن طريق استخدامه إلى زيادة حدة مشكلة البطالة.

وقد ارتبط بالثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات ثورة أخري اجتماعية نفسية وهي **ثـورة التطلعات**، فالجميع يتطلع إلى مستويات معيشية وظروف حياة أفضل وأكثر تقدماً خصوصاً في المجتمعـات النامية.

سادساً: بعض الآثار السلبية للتكنولوجيا المعاصرة:

(أ) التلوث الصناعي:

يمثل الاتجاه نحو التصنيع والتكنولوجيا الحديثة إحدي المشكلات الرئيسية للبيئات الحضرية الصناعية بصفة خاصة من حيث التلوث. وقد أشار عالم الاجتماع الحضري الأمريكي لويس ممفورد Lewis Mumford منذ زمن إلى أن الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي قد أديا بدورهما إلى انحطاط البيئة الحضرية نتيجة للتلوث وعدم التخطيط خاصة في الطرق ووسائل المواصلات بأنواعها المختلفة(٣٠).

ويعني التلوث بصفة عامة أي تغيير في الصفات الطبيعية للعناصر التي تتحكم في البيئة التي يعيش فيها الإنسان، تغيراً يؤدي إلى الإضرار بحياة الإنسان من ناحية ورفاهيته من ناحية ثانية(٣١).

ويتصدر تلوث الهواء Air Pollution بصفة خاصة المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن الصناعية نتيجة للتقدم العلمي في الصناعة وكافة أنشطة ومجالات الحياة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل خطورة هذا النوع من التلوث في صعوبة مقاومته والسيطرة عليه نتيجة لسرعة انتشاره في أماكن واسعة غير محددة. ويتركز سبب انتشاره في سرعة نمو المدن وتضخمها من ناحية، والتقدم التقني من ناحية أخري. وعندما تحترق مصادر الطاقة الرئيسية المستخدمة في النشاط الصناعي كالفحم والبترول، فإنها تنتج غازات ملوثة بل ومسممة أحياناً بأول وثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكسيدات الزنك والرصاص وغير ذلك من المواد الكيماوية الضارة التي تتركز في الهواء وتؤدي إلى فساده، وتؤثر على دورة الحياة لكل من الإنسان والحيوان والنبات.

وقد زادت كميات الغازات المنبعثة من المدن الحضرية الكبري أضعافاً مضاعفة في القرن الماضي. وتمثل السيارة التي تعد من الظواهر الحضرية الحديثة مصدراً هاماً من مصادر التلوث نتيجة لازدياد أعدادها من ناحية، ولما يخرج منها من عوادم ملوثة من ناحية أخري.

كذلك تعتبر مشكلة تلوث المياه مشكلة عالمية. ويعتبر الماء ملوثاً بمادة أو أكثر إذا كان غير صالح للاستهلاك المنزلي أو الاستعمالات الصناعية أو كمورد للمياه الزراعية. وتعد عمليات التصنيع والمخلفات المنزلية المستهلكة في المدن هي أكبر مصادر تلوث المياه، وهي تتحرك إما عن طريق التدفق والصرف في مياه البحار والأنهار أو الحمل والانتشار أو الاختلاط. ويشمل تلوث المياه نوعين رئيسين هو تلوث المياه البحري، والثاني تلوث مياه الأنهار. وتتشابه أسباب ومصادر الملوثات في كل منهما لاسيما في المناطق الصناعية. ويعد البترول والمبيدات الحشرية وكذلك نفايات المدن والمجاري من أكبر مصادر هذا التلوث.

والتلوث من البترول وهو ما يسمي بالموت الأسود Black Death ينتج من خلال تصنيع البترول وتجارته عبر البحار والمحيطات، حيث تشير الأرقام إلى ضخامة حجم الإنتاج العالمي من البترول، بالإضافة إلى جملة ما ينقل عنه عبر البحار حيث يمثل ما يقرب من نصف حجم النقل البحري.

كما أن الملوثات من النفايات الصناعية، أصبحت بدورها مصدراً للتلوث النهري، وتؤثر بالتالي على الثروة المائية والحياة عن طريق مباشر أو غير مباشر، كما في ملوثات لب الخشب والصناعات الكيماوية ومعامل تكرير البترول.

وإذا ما أضفنا إلى تلوث الهواء والمياه نوع ثالث من أنواع التلوث وهو تلوث الضوضاء الذي يعد من أكثر أشكال تلوث البيئة في وقتنا الحاضر وخاصة في عالم المدن الصناعية الكبري تحت وطأة التقدم التكنولوجي السريع، وما يصاحب ذلك من استخدامات للمحركات والأجهزة والآلات بمختلف أنواعها، لاتضح لنا أن هذا الثالوث من التلوث يؤثر بلا ريب على الحالة الجسمية والعضوية والنفسية للإنسان، بل يمتد ليشمل تأثيره الطاقات الفكرية والعقلية والإنتاجية للإنسان – ويمثل كل هذا خطورة بالغة على الصحة العامة التي هي – على حد تعبير مارجريت ريد Margaret Read عبارة عن نشاط اجتماعي وثقافي يؤدي إلى إنجاز الأدوار الاجتماعية في سلم البنيان الاجتماعي. وبالتالي فليس هناك مفر من مواجهة وحل مشكلة المعادلة الثقافية Cultural Equation للصحة العامة والعلاج(٣٣).

إن تلويث الإنسان لبيئة هو تدمير للطبيعة وللكون، وهي دليل حي على أن هذا الإنسان – في عصر التقدم التكنولوجي الهائل الذي نعيشه – قد وصل إلى أقصي درجات السطوة والسيطرة والغرور، ووصل في نفس الوقت إلى أدني درجات الرقي الإنساني، لأنه باختصار يمارس عملية انتحار حقيقية لحضارته.

ومنذ سنوات نشاهد تدمير الطبيعة من حولنا بدءاً من تلوث المناخ الناتج عن انبعاث الغازات المدمرة، من مصانع الدول المتقدمة بشكل خاص، مما تسبب في تحول حتمي في الطبيعة تمثل في "**ثقب الأوزون**" و"**الاحتباس الحراري**"، مما أدي إلى احتضار جزء من الكون والطبيعة التي تؤثر بشكل غير مباشر في الإنسان.

وقد حذرنا انجلزEngles من التحيز والغرور وتملق أنفسنا، في مقال مركز له حول الدور الذي يلعبه البشر، وقدرتهم على قهر الطبيعة والذي يتزايد باستمرار على مر التاريخ، وقدم تفسيراً لما نسميه الآن بظاهرة "التدهور الإيكلوجي" Ecological Degradation، وفحوي هذا التفسير أن "كل قهر للطبيعة ينتقم لنفسه من الإنسان"(٣٤).

وللأسف تشارك المجتمعات الإنسانية جميعها ولا سيما المجتمعات الصناعية المتقدمة في العمل على تدمير البيئة وتلويثها. ولا شك أن مسئولية المجتمعات الصناعية المتقدمة في الحفاظ على البيئة مسئولية عظيمة وجليلة بحكم تقدمها التكنولوجي الهائل وارتفاع درجة الوعي والتعليم بين أفرادها. ومع ذلك نجد أن أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد وقائدة المجتمع الدولي – في الوقت الراهن – تعلن في صلف وغرور على لسان رئيسها جورج بوش، الذي وجه ضربة قاصمة إلى واحدة من أهم قضايا البيئة التي تثير قلق العالم وأجمع العلماء على أنها تهدد البشرية بكارثة محققة إذا لم تبادر دول العالم إلى التكاليف للعمل على الحد منها، وهي قضية الاحتباس الحراري الناجم عن تزايد نسبة ثاني أكسيد الكربون والغازات المنبعثة إلى الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية. يعلن جورج بوش، دون اكتراث

بمصالح الشعوب الأخرى، بما في ذلك شعوب صديقه للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا واليابان وآسيا، عدم الالتزام بمقررات وبنود اتفاقية "كيوتو" الخاصة بحماية البيئة من التلوث الموقعة عام ١٩٩٧، علماً بأن الولايات المتحدة هي أكبر دولة ملوثة للعالم في هذا الصدد نتيجة لانبعاثات الغازات المولدة لثاني أكسيد الكربون من مصانعها الضخمة، مما يعرض حياة الإنسان والكائنات الحية للخطر. وقد بررت انسحابها من الاتفاقية بحجة تعارضها مع المصالح الأمريكية، واتهمت الدول الأوربية بوش بأنه سيذهب في التاريخ باعتباره أكبر ملوث عرفته البشرية في تاريخها الحديث[٣٥]، وأن كل ما يهمه هو استرضاء أصدقائه وحلفائه في صناعة النفط الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة ستضطر في ضوء اتفاقية كيوتو إلى تحمل بعض الأعباء في استخدام تقنيات جديدة للحد من الانبعاثات الضارة.

(ب) تهديد خصوصية الإنسان وحريته:

كلما ازداد التقدم التكنولوجي في حياتنا، وكلما ازداد إيماننا بقدرات العلم ومزايا الاختراعات الصغيرة، كلما فقدنا شيئاً من خصوصيتنا، وهذه هي الحقيقة التي يجب أن يستوعبها الإنسان المعاصر، فهذه هي ضريبة تقدمه العلمي والتكنولوجي[٣٦].

ولقد أصبح كل شيء يستخدمه الإنسان أو أي تصرف يقوم به، لابد وأن توجد عين ما تراقبه وترصده. فإذا تحدث مثلاً في تليفونه المحمول، فمكالمته هي جزء من شبكة عالمية متصلة بأجهزة كمبيوتر عملاقة رصدت مدة مكالمته والرقم الذي طلبه وأحيانا نوع المكالمة. وإذا ذهب للتسوق ودفع باستخدام بطاقة الائتمان البنكية، فقد أصبحت مشترياته جزءاً من إحصائية كبيرة حول العالم، ترصد كم شخصاً استخدم هذا المنتج واسمه وطوله ونوعه ولون عينيه، فكلها معلومات تهم التكنولوجيا أن تعرفها لتحدد نوع المستهلك. وأما إذا أخطأ ودخل على شبكة الإنترنت، فهذه هي نهاية أي خصوصية يريدها وبالذات لو كان جهاز الكمبيوتر متصلاً بكاميراً تنقل للعالم ما يحدث من حوله. وعندما يرسل شخص ما رسالة عبر البريد الإلكتروني، فهناك من يعرفون كل حرف كتبه في هذه الرسالة!.

وتنتج الشركات العالمية في الوقت الحاضر أجهزة كمبيوتر وتروجها على اعتبار أن لها قدرات خارقة في التجسس. بل أن شركة ميكروسفت العملاقة لتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية [٣٧] أنتجت أخيرا جهاز أطلقت عليه "أنا أتجسس" يمكن مستخدمه من التجسس على كل ما يدور في محيط المكان الموجود به الجاسوس الإلكتروني. ويبدو أن الكذب أصبح مستحيلاً في ظل وجود كل هذه العيون التي تراقب الإنسان، فعندما وقع حادث تصادم صغير بين موتوسيكل تقوده "ميلاني اندرس" وبين سيارة في قلب الشارع بمدينة لندن، تبادل الاثنان الاتهامات حول المخطئ منهما، لكن الكاميرا التليفزيونية المرورية المركبة في الشارع حلت المشكلة، لأنها كانت تنقل كل شيء على الهواء مباشرة لقسم المراقبة المرورية. وهذه النقطة تحديدا هي التي تجعل البعض يدافعون عن حتمية المراقبة، على اعتبار أنها تساعد في القبض على المجرمين والخطرين.

لكن ماذا يحدث لو كانت كل هذه العيون التي تراقبنا تفعل ما يحاولها دون قيد أو رقيب؟ بالتأكيد سيتحول الأمر إلى فوضي كبيرة، وبالتأكيد هو شعور قاتل، هكذا عبر بعض رجال الأعمال الأوروبيين والأمـريكيين الذين أعلنوا أنهم "**الضحية الأولي للتقدم التكنولوجي**"(٣٨)، لأن التنصت على مكالماتهم وعلي أرصدتهم فـي البنوك، وحتي على حياتهم الخاصة أصبح أمراً مفزعاً بالنسبة لهم، وينال من قدسية حياتهم الخاصة وحريتهم الشخصية.

وتعاني الحكومات نفسها من مسائل التجسس التكنولوجية، فأمريكا مثلاً متهمة بأنها تتجسس علـى العـالم كله. وفي عام ٢٠٠٠ وقع خلاف شهير بين فرنسا وبريطانيا لاتهام الأولي للثانية بأنها سـاعدت الولايـات المتحدة الأمريكية في سرقة بعض الأسرار الصناعية منها، وبالتالي فوز أمريكا بصفقة كبيرة كانت تتنـافس فيها مع فرنسا.

ويقول روجر بنجهام Roger Bingham، وهو أحد النشطين في مجال حقوق الإنسان في بريطانيا: "لقد زاد الأمر عن حده وقتلت التكنولوجيا خصوصية الإنسان. وللأسف فأغلب الناس لا يستوعبون هذا، وكل يوم يظهر جيل جديد من أجهزة التليفون المحمول تخدم هذا الغرض وتجعل أسرارنا مشاعاً" (٣٩).

وتقدم مجلة "الصنداي تايمز" عدة نصائح لإنقاذ خصوصية الإنسان قدر الإمكان مثل عدم استخدام كـارت الائتمان في الشراء من الإنترنت، وعدم استخدام الاسم الحقيقي للشخص إذا أراد أن ينشيء لنفسه موقعاً على الشبكة أو حتى بريداً إلكترونيا. كما أن عليه إلا يدرج رقم تليفون منزله في الدليل، وألا يعطي رقم التـأمين الخاص به لأحد، كما أن عليه ألا يتطوع بإضافته في أية ورقة ضرورية، كمـا أن عليـه ألا يـرد علـى المخاطبات الإعلانية التي تصل إليه. وتردف المجلة قائلـة في سخرية بأن هذه النصائح السابقة لن تحمـي الشخص من الجواسيس، لكنها ستقلل عددهم(٤٠).

(ج) تنمية ثقافة الجشع المادي والقوة والعنف:

أما بالنسبة للجشع المادي الذي تشجع عليه التكنولوجيا المعاصرة مع ما يصاحبها من تراكم علمي وتقني، فهو نابع من طبيعة النظام الرأسمالي ذاته وأيديولوجية الطبقة الرأسمالية، والتراكم الرأسمالي الـذي يشـجع النزعة الفردية، والدور المتعاظم للمنافسة الحرة وللأسواق وقيم الربح والتمحور حول الأنا وتحقيـق دولـة الرفاهية. كل هذا يدفع الفرد إلى محاولة تحقيق أقصي ربح مادي، وهو بصدد قيامه بدوره في ظـل النظـام الرأسمالي. وقد أصبح الشغل الشاغل للفرد – رجلاً كـان أو امرأة – في المجتمع الصناعي هـو محـاول الحصول على أعلي كفاية في ظل ثورة الطموح والتطلعات التي خلقها التقدم التكنولوجي المعاصر(٤١).

ومن ناحية أخري، لا يمكن إنكار أثر التكنولوجيا على تحرر الإنسان من كل القيود المفروضة عليه سواء كانت طبيعية أو بيئية، وتحرره من العوز والخوف، كما فتحت أمامه باب الأمل والإبداع. كما لا يمكن إنكار دور التكنولوجيا في بناء الحضارة الإنسانية بصفة عامة، ولكن على الجانب الآخـر أدت هـذه التكنولوجيـا ذاتها، وأدي هذا التقدم الهائل في وسائلها وأدواتها الحديثة إلى تنمية ثقافة القوة والعنف عن طريق كثير مـن الحروب والمظالم، حيث أصبحت أداة للقهر والظلم والبؤس. ويذكر لنا التاريخ المعاصر كيـف أدت أدوات

التكنولوجيا الحديثة إلى حروب ومظالم عانت منها الشعوب خلال الحروب العالمية أو الإقليمية. كذلك فـإن أدوات التكنولوجيا نفسها والتي ساعدت على تحقيق أكبر مظاهر التقدم والثراء في الدول المتقدمة أدت فـي الوقت نفسه إلى الاستغلال والبؤس من خلال الاستعمار بأشكاله المختلفة ظاهراً وسافراً حينا،ومتخفياً مقنعـاً في أحيان أخري. وبالمثل فإن أدوات التكنولوجيا المعاصرة في ثورة المعلومات والاتصالات – التي جعلـت من المعمورة قرية كونية واحدة – رغم أنها تعمل على زيادة الوعي العام ونشر أفكار الديمقراطية وحقـوق الإنسان، فإنها في ظروف أخري تصبح أدوات للظلم والقهر وتأييد الحكم الديكتاتوري والتسلط. ومن أسـف فإن مجال هذا الاستخدام المنحرف لأدوات التكنولوجيا الحديثة يكون عادة في دولنا النامية أو المتخلفة[٤٢].

وإيماناً منا بأن معالجة قضية القوة التي تمنحها التكنولوجيا تفشل إذا استندت إلى فصل عشوائي بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، فالاقتصاد وما يمثله من عمليات وعلاقات اقتصادية، هي في جوهرهـا علاقـات قوة، وعليه فإنها تصبح بالضرورة سياسية ومكونة لأعظم جزء في النظام السياسي للمجتمع[٤٣]. ومن المذهل والمدهش في آن واحد أن هذا التقدم التكنولوجي والصناعي الغربي المتقدم الذي يفخر بأنه يستطيع أن ينقـل المواطن إلى أي مكان يريد، وأن ينقل له أحداث العالم لحظة بلحظة – كما شاهدنا أخيراً في واقعـة انهيـار برجي مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ - يعجز رغم ذلك عن أن يجعل المواطن يتواصل ويتفاهم مع جاره[٤٤]!.

إن هناك أخطاراً جمة تواجه التقدم التكنولوجي والصناعة الحديثة، فالمجتمعات الصناعية – على حد تعبير ولبرت مور Wilbert Moore - هي بصورة ملحوظـة أنظمة هشـة"[٤٥]. “Industrial societies are remarkably fragile systems”. وهذا الضعف واضح وجزء منه غير معلوم. فمثلاً هناك علاقة واضحة بين التخصص Specialization والتنسيق Coordination، حتى أن أي خطر على التنسيق يـؤدي إلـى تدهور وانحلال العمل في النظام كله. وعلي ذلك فإن أي خلل في وسائل النقل والمواصلات المعقدة يوقـف تماماً من عجلة النظام الصناعي كله.

وقد يحدث هذا الخلل نتيجة لما يحدث في أوقات الحروب كنشاط العدو أو نتيجـة للصـراع الصـناعي الداخلي Internal Indstrial Disputes. وهذا يبين الأخطـاء التي تصاحب مزايا التخصـص والاعتمـاد الكلي في العمل Interdependence. وعلي العكس من ذلك فإن النظام الاقتصادي في المجتمع القروي ينتج أدوات الحروب بكميات قليلة أو ضئيلة، لأن المجتمعات الزراعية التي تعتمد في اقتصادها على الزراعـة لا تنتج أدوات حربية كثيرة. وعلي ذلك فهي لا تتعرض لمخاطر أو إلى فوضي الاقتصاد – كمـا حـدث فـي الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر الماضي- التي تحدث نتيجة للإرهاب أو الحرب. وتنشيء ظـاهرة التغيـر التقني السريع مشاكل داخلية للتكيف الاجتماعي والتكامل ورد الفعل. ولكن الجوانب المجهولة لضعف هـذه المجتمعات كما يقول ولبرت مور تتلخص في الجوانب التي تهتم بالعلاقات الفنية التي تحدث نتيجة للتأثيرات التقنية وتأثير هذه التغيرات على هذه العلاقات[٤٦].

وبالرغم من القوة الظاهرة التي تبدو عليها المجتمعات الصناعية المتقدمة، فهي عرضة لكثير من الأخطار تحت تأثير الحرب أو العمليات الإرهابية كما حدث في نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١، والتي يمكـن تفسير أحداثها في ضوء ثقافة القوة والعنف، والعنف المضاد. إذ يري بعض المفكرين أن ثقافة القوة والعنف هي الثقافة الراسخة في العقل الأمريكي والضمير الأمريكي، وتعكسها بشكل واضح السينما الأمريكية وأفلام التليفزيون كذلك. وسياسة أمريكا قائمة على الإيمان بالقـوة واعتبارها المبدأ الأعلي الوحيـد فـي الحيـاة، والسينما الأمريكية تجسد هذا المبدأ في حرية. والحرية في السينما الأمريكية تعتمد على مبدأ أساسي هـو أن "المسدس هو الإنسان، والإنسان بلا مسدس حيوان أليف وضعيف ومصيره إلى الانقـراض"(٤٧). والمجتمـع الأمريكي يتيح لمواطنيه بكل سهولة حمل السلاح واستخدامه مما ينمي في الواقع من ثقافة القوة والعنف، وقد حدثت مآس من جراء إباحة حمل السلاح في المجتمع الأمريكي لاسيما بين تلاميذ المدارس صـغار السـن الذين يربون على العنف منذ سن مبكرة.

وإنا نتساءل في النهاية ألا تشكل سياسة أمريكا المتسلطة والعنيفة والتي تظهر تحت أسماء كثيرة ومنهـا العولمة أي التنميط البشري على هواها، والتحكم في مقدرات الأوطان لصالحها، سببا أو تفسيراً لما حدث من عنف أو إرهاب مضاد يوم الثلاثاء الحزين ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١. يتهم الإسلام بأنه يشجع على العنف، وهو من ذلك بريء، ولا تتهم أمريكا صلفها وتدخلها وانحيازها لإسرائيل وللظلم في مواقع أخري من العالم، ألا يشكل هذا سبباً لكراهيتها وألا يجعلها هذا تتبني أسلوب الإدارة الجماعية لشئون العالم، بدلاً من أسـلوب الإدارة المباشر!

ما حدث في أكبر دولة صناعية في العالم إنذار بأن البشرية في خطر، وأن حصونها هشة منهـارة، وأن البائسين يملكون اليأس ويملكون الجنون، وهما سلاحان أمضي في بعض الأحيان من سلاح العقـل وسـلاح الأمل، فباستطاعة المجانين أن يدمروا ما شادته العقول، وباستطاعة البائسين أن يهلكوا ما أحيته الآمال. مـا حدث من إعلان حالة الحرب قد تكون محاولة يائسة من القوة الأعظم في العالم لإنقاذ أوضاعها الداخلية من ضغوط ركود اقتصادي واضح. ويعد إعلان حالة الحرب الوضع الأيسر والأوفق لإعادة الانتعاش وإيقـاف التوجه الواضح نحو الركود عن طريق ضخ أموال ضخمة إلى شرايين الاقتصاد الراكـدة وبالتـالي تكـون الحرب طوق نجاة اقتصادي لا بديل عنه لتعزيز مصالح قوي عالمية نافذة ومؤثرة يقع في القلب منهـا رأس المال العالمي قوته اليهودية الضاربة.

ومع كل ما حدث، يجب ألا يدفعنا هذا إلى الوقوع في مشاعر التشفي، فتلك مشاعر سـلبية بطبيعتهـا ولا تليق بما ترسخ من قيم في مجتمعنا العربي الإسلامي، ويجب أن يدفعنا ما حدث إلى تطوير الأزمة(٤٨)، بحيث يصبح ما حدث عاملاً على عودة الولايات المتحدة إلى أسلوب التعقل والتشاور مع الآخـر، **والابتعـاد عـن ثقافة القوة والعنف**. بل العمل بجد على أن يكون النظام العالمي نظاماً أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية بحيـث تجد فيه كل شعوب العالم مصلحة مباشرة في الحفاظ عليه.

العالم في حاجة إلى العدل، وفي حاجة إلى التسامح، وفي حاجة إلى التضامـن، وفي حاجة إلى المحبة والسلام.

الهوامش والمراجع

١- فاروق محمد العادلي: علم الاجتماع الصناعي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩٩. وقد ظهرت الطبعة الأولي من هذا الكتاب عام ١٩٧٠، بينما ظهر كتاب الأستاذ الدكتور عبد العزيز عزت بعنوان الاجتماع الصناعي عام ١٩٦٠، ثم ظهر الكتاب الثالث للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي عام ١٩٧١ والذي أنجز طبعه في بيروت، وأهداه لكاتب هذه المقالة، منوهاً في إهدائه أنه إلى "الصديق والمريد"، حيث كنت واحداً من تلاميذه الذين ناقشهم في رسالته لدرجة الماجستير في مجال علم الاجتماع الصناعي عام ١٩٦٤.

٢- تراجع قائمة الإنتاج العلمي للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي الواردة في هذا الكتاب لمعرفة تواريخ نشر هذه المؤلفات، ومكانتها بين مؤلفاته التي تراوحت بين الجريمة الضبط الاجتماعي، علم الاجتماعي الصناعي، علم الاجتماع الخلدوني ومناهج البحث.

٣- حسن الساعاتي: التكنولوجيا والمجتمع، بحوث في النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٣٧.

٤- محمد الجوهري وآخرون: موسوعة علم الإنسان، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٨٤.

٥- المرجع السابق وأنظر أيضاً: ديدي فرهيف، الفجوة التكنولوجية ومتطلبات التطور التقني في العالم الغربي – تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي الأوروبي، المؤتمر الأول ١٩٩٣/١/٢٥، باريس طبعة ثانية، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ٣٩١-٣٩٢.

٦- فاروق العادلي، المرجع نفسه، ص ١٢٤.

٧- المرجع السابق، ص ١٢٥.

٨- المرجع السابق، ص ١٢٦.

٩- انظر في ذلك: فاروق العادلي، المرجع السابق، الفصلان السادس والسابع. وكذلك منشورات اليونسكو وبصفة خاصة:

- Unesce: Le Progres Technique et L'integration Sociale Etude Internationale par Jerome F. Scott et R. Lynton, Paris, 1993.
- Unesce: International Social Science Bulletin, Vol. IV, No. 2, 1992.

١٠- فاروق العادلي، المرجع نفسه، الفصل السادس.

١١- المرجع السابق، هامش صفحة ١٢٨.

١٢- المرجع السابق، وكذلك منشورات اليونسكو المشار إليها آنفاً.

١٣- المرجع السابق، هامش صفحة ١٢٩.

١٤- المرجع السابق، ص ١٣٠.

١٥- وعلي حد قول الأستاذ اجبورت نفسه

- "The Cause of social change is the making of inventions, mechanical or otherwise, and secondarily, the diffusion of inventions already made"
- W.F. Ogburn And M.F. Nimkoff, Sociology, Boston, Houghton, Mifflin Company, 1946.
- (16)"Each technical invention has an effect on those who use it, or say the same thing in another way, each invention to which the society must adjust itself.
- J.A.C. Brown, The Social Psychology of Industry Middlesex, Penguin انظـر Books, 1958, P. 56.

١٦- فاروق العادلي، المرجع نفسه، ص ١٤٤.

١٧- سمير أمين - مناخ العصر: رؤية نقدية - العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٥٩-٦٠.

18- Mike Feather Stone, et. al. , Global Modernities, Sage, London, 1995, P.L.

١٩- من أبرز الكتابات الجادة في هذا الصدد عن العولمة انظر: السيد ياسين، العالمية والعولمة، نهضـة مصر، القاهرة، ٢٠٠٠. انتوني جيدنز، الطريق الثالث:تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد وآخر، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٠- عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، المجلـد الثـامن والعشرون، العـدد الثـاني، أكتـوبر- ديسـمبر ١٩٩٩، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب،الكويت، ص ص ٣٩-٤٠.

٢١- علي صبري فرغلي، الهوية العربية في عصر المعلومات، مجلة الفكر العربـي، معهـد الإنمـاء العربي، العدد ٩٦، بيروت، ربيع ١٩٩٩، ص٢.

٢٢- سوزان أحمد أبو رية، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسات التكنولوجيا، بحث مقـدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للترقية، المجلس الأعلي للجامعات، جامعة القاهرة، فبرايـر ٢٠٠٠، ص ٧٢. وللوقوف على تفصيلات وافية انظر: أنطوان زحلان، التعرف على التحديات العلمية والتقانية والتجارب معها، المستقبل العربي، العدد ٢٤٤، أبريل ١٩٩٩، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت، ص ص ٥٨-٥٩.

انظر على سبيل المثال:

٢٣- جريدة الأهرام، عدد ٢٥ سبتمبر ٢٠٠١، ص٢٣.

٢٤- المصدر السابق، نفس الصفحة.

٢٥- شريف دولار، تكنولوجيا الإدارة، المؤتمر القومي الأول، مصر وتحديات القـرن القـادم، مركـز بحوث دراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان ١٠-١٢مـايو ١٩٩٩، ص ٢. وانظـر أيضـا سوزان أبو رية، المرجع نفسه، ص٧٤.

٢٦- محمود عبد الفضيل، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز البحوث العربيـة، منتـدي العـالم الثالث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١١٧.

٢٧- سوزان أبورية، المرجع نفسه، ص ص ٧٥-٧٦. وللوقوف على تفصـيلات وافيـة حـول هـذا الموضوع انظر: مفتاح محمود دياب، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفرد والمجتمع، المجلة العربية للمعلومات، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨،

٢٨- سوزان أبو رية، المرجع نفسه، ص ص ٧٨-٧٩.

29- Lewis Mumford, The City in History: It's Origins, Trasformations and Its Prospects, New york, 1961.

٣٠- للوقوف على تعريف التلوث وأنواعه انظر:

- محمود محفوظ، مشاكل البيئة والصرف الصحي، مجلس الشوري، القاهرة، ١٩٩٢.

- مني قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤.

- وجيه جميل البعيني، خالد محمد القاسمي:أمن وحماية البيئة، دار الثقافة العربية للنشـر والتوزيـع، الشارقة، الإمارات العربية، ١٩٩٧.

٣١- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفـة الجامعيـة، الجزء الثاني، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٤٧٢ وما بعدها.

32- Margaret Read: Culture, Health and Disease, Tavistock Publications, London, 1996.

33- Fredrich Engles: The Part Played by Labour in The Transition From ape to Man, in Engles, Dialectics of Nature, International Publications, N.y,1963, p.291.

٣٤- انظر مقال، سلامة أحمد سلامة بعنوان: أكبر ملوث في العالم، جريدة الأهـرام، عـدد ٤ أبريـل، ٢٠٠١.

٣٥- حول الفقرة الخاصة بتهديد خصوصية الإنسان وحريته راجع مجلة الصنداي تايمز، عـدد الأحـد الموافق ٢٠٠١/٨/٥.

٣٦- شركة ميكروسفت العملاقة لتكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية يرأسها بيل جيتس الذي تصدر قوائم أغني أغنياء العالم بثورة بنحو٤٦,٨ مليار دولار.

٣٧- انظر الهامش رقم (٣٦).

٣٨- انظر الهامش رقم (٣٦).

٣٩- انظر الهامش رقم (٣٦).

٤٠- فاروق العادلي، المرجع نفسه، ص٢٤.

٤١- راجع المقال القيم للأستاذ الدكتور حازم الببلاوي المنشور بجريدة الأهرام، عدد ٣٠سبتمبر ٢٠٠١، ص١٠.

42- C. Meillassoux, From Production to Production: Approach to Economic Anthropology, Economics and Society, Vol. 6.

وانظر أيضا: فاروق العادلي، الأنثروبولوجيا الاقتصادية والسياسية: قضايا نظرية ونماذج واقعية، الطبعة الثانية، دار الطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة ص ٤٢.

٤٣- راجع الفقرة الخاصة بتأثير الإنترنت على الحياة الاجتماعية للإنسان.

44- Unesco, International Social Science Bulletin, op. Cit., P 272.

٤٥- فاروق العادلي، علم الاجتماع الصناعي، ص ١٤٧.

٤٦- رجاء النقاش، مقال بجريدة الأهرام بعنوان "البركة في السينما الأمريكية"، عدد ١٦ سبتمبر ٢٠٠١، ص١٣.

٤٧- عبد الرؤوف الريدي، ترويض الأزمة، جريدة الأهرام، عدد ٢٠٠١/٩/٢٩.

الفصل السابع

الاتجاهات الحديثة

في الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة

في ظل الخصخصة(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور طلعت إبراهيم لطفي أستاذ علم الاجتماع، بكلية الآداب، بجامعة القاهرة، فرع بني سويف.

مقدمة

تعد قضية الخصخصة وعلاقتها بخدمات الرعاية الاجتماعية بوجه عام، إحدي قضايا العصر الحديث، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة بمركز الصدارة العالمية، وانتعاش الفكر الرأسمالي واقتصاديات السوق. وتشهد الآن كثير من الدول الاشتراكية إصلاحات اقتصادية جذرية. فقد أدي انهيار الاتحاد السوفيتي، واتجاه معظم دول أوروبا الشرقية – بعد عام ١٩٨٩ – نحو تطبيق سياسة الانفتاح إلى رؤية الخصخصة على اعتبار أنها وسيلة سريعة إلى السير نحو اقتصاد السوق وجذب رؤوس الأموال من الغرب.

وعلي الرغم من النمو السريع للقطاع الخاص في دول أوروبا الشرقية، إلا أن الشركات التي تمتلكها الدولة مازالت هي السائدة حتى الآن، بسبب البطء في اتباع سياسة الخصخصة. وفي الثمانينات من القرن الحالي، أصبحت برامج الخصخصة ونقل الملكيات العامة إلى الملكية الخاصة من الظواهر الشائعة في كثير من دول العالم. وقد سارعت كثير من الدول النامية إلى السير في طريق الخصخصة، لعدة أسباب منها: التخلص من المشروعات الخاسرة، ورغبتها في توفير نموذج اقتصادي يوفر الكفاءة والفعالية في الإدارة.

وقد كانت مصر من بين الدول النامية التي طبقت سياسة الخصخصة نتيجة تطبيقها برنامج الإصلاح الاقتصادي اعتباراً من عام ١٩٩١. ويتضح الاتجاه نحو الخصخصة في مصر من خلال تطبيقها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، والأسواق والمناطق الحرة، وقوانين الاستثمار. ونجد أن التحول من النظام الاشتراكي في ظل اقتصاد مخطط مركزياً إلى النظام الرأسمالي في ظل اقتصاد السوق، يؤدي إلى اختلاف اتجاهاتها الاجتماعية. إذ تختلف اتجاهات الرعاية تبعاً لاختلاف الإيديولوجيات بين الدول واختلاف بنائها الاجتماعي. فالرعاية الاجتماعية في دولة نامية، وفي ظل اقتصاد زراعي تقليدي تختلف عن الرعاية في دولة متقدمة، وفي ظل اقتصاد صناعي. كما يختلف معني ومجال الرعاية الاجتماعية من زمن إلى آخر، ومن دولة إلى أخري. إذ أن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كان يعتقد أنها من مسئولية الفرد أو الأسرة في وقت معين قد أصبحت جزءاً من المسئولية الاجتماعية التي يتحملها المجتمع في وقت آخر.

وتهدف هذه الدراسة إلى مسح التراث العلمي بهدف التعرف على خدمات الرعاية الاجتماعية الحديثة، التي تقدم لعمال الصناعة في كل من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمع المصري في ظل الخصخصة. بالإضافة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به كل من الدولة والنقابات العمالية والتنظيمات الصناعية (المشروعات الخاصة) فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات.

أولاً: المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة:

١- مفهوم الرعاية الاجتماعية:

بداية نشير إلى أن مفاهيم الرعاية أو الرفاهية Welfare والرفاه Well-Being ليست مفـاهيم حديثـة، ولكنها مجرد مصطلحات فنية حديثة نسبياً تشير إلى أفكار قديمة قدم النوع البشري ذاته، إذ يشير التاريخ إلى اهتمام المجتمعات برفاهية أفرادها الذين ينتمون إليها، وهو الاهتمام بنوعية الحياة الملائمة لهم. وتعرف الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية Social Welfare على أنها "ذلك النسق المنتظم مـن الهيئـات، والمؤسسـات، والبرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والصحية، والقدرات الشخصية المتبادلة لسكان مجتمع معين". ويشمل هذا التعريف الأنشطة المنظمة الموجهة لمساعدة الأفراد أو المجتمعات على إشباع احتياجاتهم الأساسية والارتقاء بهم بما يتفق مع اهتمامـات أسرهم ومجتمعاتهم.

ويعرف "ولبر كوهن" الرعاية الاجتماعية بأنها مختلف المؤسسات والخدمات التي تهدف أساساً إلى الدعم والمحافظة على الظروف الفيزيقية والاجتماعية والعقلية والعاطفية لأعضاء المجتمع. كما يري "كوهـن" أن مفهوم الرعاية الاجتماعية قد يشير أيضاً إلى البرامج الحكومية أو الأهلية (الخاصة) التي تقدم خدمات معينـة بهدف مساعدة بعض فئات المجتمع. ويتضح من تعريف "كوهن" لمفهوم الرعاية الاجتماعية أن هذا المفهـوم قد يقتصر على مساعدة بعض فئات المجتمع، وقد يمتد ليشمل جميع أعضاء المجتمع. ويتمشي هذا المفهـوم مع التطورات التي مرت بها الرعاية الاجتماعية من وظيفة مؤقتة أو احتياطية إلى وظيفة دائمة أو إنمائية أو مؤسسية.

ونجد أن مفهوم الرعاية الاجتماعية كوظيفة مؤقتة أو احتياطية يجعل الرعايـة تقتصـر علـى مسـاعدة المحتاجين بتوفير الحد الأدني اللازم لمعيشتهم. أما مفهوم الرعاية الاجتماعية كوظيفة دائمـة أو إنمائيـة أو مؤسسية، فيجعل الرعاية تتجاوز حدود مساعدة المحتاجين، لتؤكد حقيقة أن كل المـواطنين فـي المجتمـع الصناعي الحديث يحتاجون إلى خدمات اجتماعية مختلفة لتنمية قـدراتهم علـى أداء أدوارهـم الإنتاجيـة، وللوصول إلى مستوي معيشي مناسب، ومن ثم تصبح خدمات الرعاية الاجتماعية وظائف أساسية وضرورية في المجتمع الصناعي الحديث.

والواقع أن اهتمام الباحثين الذين درسوا الرعاية الاجتماعية في الدول الرأسمالية قد تركز على زاويتـين: **الأولي** محاولة التعرف على جذور انساق الرعاية الاجتماعية، ولماذا قامت بعض الدول بالاهتمام بالرعايـة في وقت بشكل يفوق اهتمام غيرهم من الدول. أما الزاوية **الثانية**، فتتمثل في اهتمامهم المتزايد بطريقة تأثير انساق الرعاية الاجتماعية على الجماعات التي تنتمي إلى الطبقة الدنيا. وتشمل الرعاية الاجتماعية العماليـة برامج الرعاية الاجتماعية، التي تقدم لعمال الصناعة، بهدف رفع مستوي هؤلاء العمال وتحسين نوعية الحياة في أسرهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعاونية، وتوفير أسباب الحماية للعمـال وإعانـة العامل على التكيف مع مجتمعه الجديد في المصنع، وإتاحة الفرصة له ليعيش بنجاح في المجتمع الخـارجي،

بالإضافة إلى العمل على بحث شكاوي ومشاكل العمال وحلها، ووقايتهم من أسباب القلـق وعـدم الشـعور بالأمن. كما يمكن القول بأن الرعاية الاجتماعية العمالية، هي تلك الخدمات التي تهدف إلى تنظـيم علاقـات العمال بعضهم ببعض وعلاقتهم بصاحب العمل، وعلاقتهم مع بقية أفراد المجتمع. وتسهم الرعاية الاجتماعية العمالية في علاج المشكلات الذاتية والبيئية للعمال الصناعيين، وخاصة المشكلات المهنية. كما تهتم بتقـديم الخدمات الاجتماعية المختلفة للعمال بهدف مساعدتهم على التوافق الشخصي والمهني والاجتماعي.

٢- المقصود بالعمل والعامل الصناعي:

يعد العمل مجهوداً عقلياً أو بدنياً يقوم به الإنسان، ويتضمن التأثير على الأشياء الماديـة وغيـر الماديـة لتحقيق هدف اقتصادي مفيد. ويتجاوز مفهوم العمل حدود العمل البشري إلى عمل الآلة أو القوي الطبيعيـة. ويعد العمل ونمط المهنة من بين أهم المؤشرات الموضوعية التي تحدد المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. كما أن العمل من أهم مصادر الدخل، ويؤثر في مكونات الهوية والوضع الطبقي للإنسان.

ويري "بايات" أن العمل نشاط يهدف إلى إشباع حاجات مادية وعقلية محـددة. ويعـد العمـل العنصـر الأساسي في الحياة الإنسانية، وهو مصدر كل بناء بشري، وكل أشكال الثروة المحيطة بنا، وكل عنصر من عناصر الحضارة والتقدم. ويعرف "واطسون" العمل بأنه "ممارسة الأعمال التي تمكن الناس الاستمرار فـي المعيشة داخل البيئة التي تحيط بهم". وهذا التعريف لمفهوم العمل لا يعد تعريفاً بسيطاً أو مباشراً، ونظراً لأن فكرة الاستمرار في المعيشة تتضمن أكثر من مجرد إنتاج السلع المادية الكافية اللازمة للمعيشة من الناحيـة الفيزيقية. ففي محاولتنا الاستمرار في المعيشة نتعامل مع كل من البيئة والمواقف المادية من جهة، والجوانب الثقافية التي ترتبط بوجود الإنسان من جهة أخري.

أما عن المقصود بالعامل الصناعي، فهو ذلك الإنسان الذي يعمل كي يكسب قوته في المجال الصـناعي، ويعد هذا العامل عصب الإنتاج الصناعي، ومن أهم مقومات نمو المجتمع وتقدمه. وحينما أبـرز المجتمـع أهمية العامل الصناعي كقوة إنتاجية وإنسانية، إنما حدد بذلك حقه ومسئولياته في هذا المجتمع، سواء كطاقـة إنتاجية تتطلبها طبيعة احتياجاته، أو كطاقة إنسانية متحركة لها أثرها في التأثير على المجتمـع، أو كطاقـة قيادية لها دورها في النهوض به. ويقصد بالعامل الصناعي في هذه الدراسة كل شخص طبيعـي – ذكـر أو أنثي – يعمل في التنظيمات الصناعية لقاء أجر لدي صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه.

٣- مفهوم الخصخصة:

ظهر مصطلح الخصخصة Privatization في الثمانينات من القرن العشرين، وذلك كرد فعـل عكسـي لمصطلح التأميم Nationalization. ويستخدم مصطلح الخصخصة بشكل متزايد للإشارة إلى أي تحول في الأصول المملوكة للدولة إلى شكل من أشكال الملكية الخاصة. كما يشير مصطلح الخصخصة في المجتمعات الغربية إلى انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد والخدمات العامة.

وفي التقرير الذي أعده البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية في العالم عام ١٩٩٦، تم تعريف الخصخصة بمعناها الضيق، على اعتبار أنها تشير إلى نقل ملكية منشآت أو أرض، أو غير ذلك من الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. كما أشار التقرير إلى أن الخصخصة بمعناها الواسع تشير إلى أي تصرف يدفع منشأة أو اقتصاداً في اتجاه الملكية الخاصة، أو يؤدي إلى جعل سلوك المنشآت الحكومية أقرب إلى سلوك المنشآت الخاصة. وعلي الرغم من تعدد المفهومات التي تحاول تحديد معنى الخصخصة، إلا أن هذه المفهومات تدو حول ثلاثة اتجاهات أساسية على النحو التالي:

أ- تعني الخصخصة توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً في الاقتصاد القومي. ويقصد بتوسيع الملكية الخاصة انخفاض نصيب الدولة نسبياً من النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة نصيب القطاع الخاص.

ب- كما تعني الخصخصة وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام، الأمر الذي يشير إلى أن تحول هذه الوحدات الخاسرة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى ارتفاع مستوي الإنتاجية في هذه الوحدات وبالتالي زيادة الربح. وقد كانت بريطانيا واستراليا من أوائل الدول التي طبقت هذا المفهوم بهدف تدعيم الاقتصاد القومي وزيادة فعالية الوحدات الإنتاجية.

ج- وأخيراً تعني الخصخصة الرغبة في التحرر من الاقتصاد الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق، ومواكبة النظام العالمي الجديد. وقد اتبعت دول أوروبا الشرقية هذا المفهوم نظراً لأنه يناسب ظروفها. كما أن الدول التي مازالت تتمسك بالنظام الاشتراكي مثل الصين وكوبا قد بدأت بالفعل، وبصورة بطيئة وغير معلنة تتبني هذا المفهوم.

وربما كان المفهوم الأول للخصخصة هو المفهوم الشائع في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث تزايدت معدلات الخصخصة باعتبارها إحدي سياسات التكيف الهيكلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدأ العمل به في مصر اعتباراً من عام ١٩٩١.

ثانياً: الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الاقتصاد الحر:

شهدت المجتمعات الرأسمالية المتقدمة متغيرات كبيرة، تتمثل في ظهور التكنولوجيا الجديدة والتقدم التقني، وانتقال هذه المجتمعات من مرحلة الصناعة إلى مرحلة ما بعد الصناعة حيث يتركز الاهتمام في هذه المرحلة حول المعرفة، وتؤدي المهن التي تعتمد على المعرفة دوراً متميزاً. ونجد أن كثيراً من الدول الصناعية الحديثة قد أصبحت تتجه نحو مجتمع ما بعد الصناعة. ومن أهم الملامح الأساسية لهذا المجتمع أن الاقتصاد يتحول من التركيز على صناعة السلع إلى صناعة الخدمات، ويتم الاعتماد على استخدام أنماط التكنولوجيا الجديدة التي تعتمد على العلم الحديث، بالإضافة إلى أن البناء الاجتماعي لمجتمع ما بعد الصناعة يسمح بظهور مبدأ جديد للتدرج الاجتماعي، كما تؤدي التكنولوجيا إلى ظهور الصفوة الجديدة التي تمارس المهن المتركزة حول المعرفة. وفي ظل مجتمع ما بعد الصناعة يتم تطوير نمط جديد للبناء المهني، حيث نجد أن العاملين من ذوي الياقات البيضاء يفوق عددهم العمال الصناعيين ذوي الياقات الزرقاء، وتصبح

المهن الفنية والعملية والتكنولوجية هي المهن السائدة. ويصبح العاملون الذين يمارسون المهن ذات المعرفة النظرية، هم الذين يمتلكون القوة والقادرون على القيام بعملية الضبط والتأثير على عملية اتخاذ القرارات داخل المجتمع.

ويري عالم الاجتماع الأمريكي "دانيل بل" أن الاتجاه نحو مجتمع ما بعد الصناعة يؤدي إلى تغيير العلاقات بين البناء الاجتماعي، والنظام السياسي، والنسق الثقافي. إذ لابد من وجود بناء اجتماعي اقتصادي لتوزيع الموارد النادرة والمصادر البشرية على أساس نظام سياسي يحرك ويوجه الموارد النادرة طبقاً لمعايير المنفعة بهدف تحسين المستوي المعيشي ونوعية الحياة لغالبية أفراد المجتمع. وأخيراً لابد من وجود إطار ثقافي يجعل من السهل توافر الظروف التي تؤدي إلى إشباع احتياجات الفرد وتنمية الذات.

كما يري "بل" أن هناك عدة أبعاد متداخلة يمكنها وصف تطور المجتمع الصناعي وانتقاله من مرحلة الصناعة إلى مرحلة ما بعد الصناعة، وهي: تغير المجتمع من نمط الاقتصاد المتركز حول إنتاج السلع إلى نمط الاقتصاد المتركز حول الخدمات، وزيادة السيطرة الاقتصادية والسياسية للفنيين من ذوي المهارات العالية، ومركزية المعرفة النظرية، والمعرفة بنظم المعلومات التي تخدم السياسات المتعلقة بعملية العمل، والتوجهات المستقبلية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات وتطوير تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التخطيط والضبط البعيد المدي، وأخيراً تطوير تكنولوجيا جديدة يمكنها توجيه وإدارة التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تركزت كثير من الدراسات الحديثة حول موضوع التكنولوجيا الجديدة والآثار الاجتماعية الناجمة عنها. وقد حاولت هذه الدراسات محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات الهامة على النحو التالي:

١- ما الأنماط الجديدة لمحتوي العمل؟

٢- كيف يمكن إعادة تنظيم العمل الذي تحتاجه من أجل الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الجديدة؟

٣- كيف يمكن تكوين المهارات التي تعد الأفراد للأدوار الجديدة في مواقع العمل التي تغلب عليها الآلية؟

٤- ما أنماط العلاقات مع العاملين التي يمكن أن تؤكد فعالية التصميم التكنولوجي واستخدامه الفعال في موقع العمل؟

5- كيف يقوم القادة بالتنسيق بين الإدارة والتكنولوجيا، واستراتيجيات القوي البشرية، بهدف مواجهة هذه التحديات**؟**

ونجد أن اعتماد مجتمع ما بعد الصناعة على التكنولوجيا الجديدة كان له تأثيره الواضح على الفئة العاملة سواء داخل مكان العمل (الورشة) أو خارج مكان العمل (المجتمع).. وقد أشار "ميتروبولس" عام ١٩٨٨ إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والآلية والإنسان الآلي (الروبوت) في عملية الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل. إلا أنه يؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في القطاع الصناعي. وفي الوقت الحالي، تشهد الدول الأوروبية الحديثة حوالي ٢٠ مليون حالة بطالة، ومن المتوقع أن تكون ثلث القوي العاملة – على الأقل – خارج قطاع الإنتاج والخدمات في نهاية القرن الحالي.

وقد أدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى توفير أعداد كبيرة من القوي العاملة في قطاع الأعمال الإدارية، وأصبحت الأعمال المتبقية من هذا القطاع – والتي لا تعتمد على الآلات في أدائها – هي الأعمال المتميزة التي تحتاج إلى مستوي مرتفع من الدقة والمهارة في أداء العمل. ولاشك أن هذه التغيرات في مستوي الآلية ومتطلبات العمل، سوف تمثل ضغوطاً على أصحاب المهارات بما تتطلبه من إتقان شديد للعمل، ودقة بالغة في أدائه، وقدرات عقلية خالصة، وتجعل بيئة العمل غير صحية، ولا يتوافر فيها الشعور بالأمان. كما تظهر أشكال جديدة من الصراع بين من يملكون المعرفة العلمية، وذوي المهارات والقدرات العقلية الخاصة، وبين غيرهم ممن لا تتوافر لديهم هذه الخصائص.

وفي مواجهة الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والتقدم التقني في المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة، بدأت العلوم السلوكية في ابتكار أساليب جديدة يمكن أن تستخدمها الإدارة الصناعية لتدعيم العلاقات الإنسانية في العمل. وتذكر "روز" أنه في العقود الأخيرة من القرن الحالي كان هناك ميل لإدماج كثير من الأفكار المرتبطة بإعادة تصميم العمل وعرضها كجزء من حركة اجتماعية تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العمل بالنسبة للعاملين في المجتمعات الصناعية. وتري "روز" أن هذه الحركة الجديدة تعد حركة بديلة لحركة الإدارة العلمية. وقد بدأت التنظيمات الصناعية تتولي إعداد برامج تحسين نوعية حياة العمل، بهدف إشباع الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية للعمال الصناعيين من خلال خبرة العمل. وقد تبين أن هذه البرامج لها تأثير كبير على إنتاجية العمال، كما أنها تؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلات العمل. وتعد برامج تحسين نوعية العمل من البرامج التي تعمل على توافر الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة، إذ أن اهتمام المجتمع الصناعي بنوعية الحياة الملائمة للعمال الصناعيين، يعد بمثابة اهتمام برفاهية أو رعاية العاملين الذين ينتمون إليه.

والواقع أن تحول المجتمعات الرأسمالية من (الفوردية) – نسبة إلى "هنري فورد" أحد أصحاب مصانع السيارات – حيث يتم تقسيم العمل وتجريده من المهارات، إلى (ما بعد الفوردية) في ظل تكنولوجيا المعلومات، حيث يتم الاعتماد على العمال المؤهلين ذوي المهارة العالية. هذا التحول قد صاحبة تغير في دور الدولة، تعد مسئولة تماماً عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة، وأصبح أصحاب العمل أو المشروعات الخاصة يتحملون مسئولية كبيرة في توفير هذه الخدمات، كما ظهرت الحاجة إلى مدخل مختلف أكثر مرونة لعلاقات العمل.

ومما يؤكد أهمية الحاجة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في المجتمعات الصناعية الحديثة، ما تشير إليه نتائج الدراسة التي قام بها الباحثان "جاكسون" و"ماركس" عام ١٩٩٤ بعنوان (قياس الرعاية الاقتصادية)، من أن الرعاية الاجتماعية في المجال الاقتصادي بوجه عام قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين. ويري الباحثان أن الرعاية الاجتماعية في المجال الاقتصادي مازالت تحتاج إلى التكيف مع التدهور البيئي، وعدم المساواة في الدخل، ونوعية حياة العمل. وقد أكد الباحثان على أن التقديرات التقليدية للنمو الاقتصادي لا تشير إلى تأثير هذا النمو على نوعية حياة أفراد المجتمع. واستنزاف المصادر الطبيعية، والصحية، ورفاهية الفرد، ونوعية البيئة، والضمان الشخصي والجمعي، بالإضافة إلى اتساع الفجوة أو الهوة بين الأغنياء والفقراء منذ منتصف السبعينات من القرن الحالي.

وسنحاول فيما يلي التعرف على الدور الذي تقوم به كل مـن الدولـة والنقابـات العماليـة والتنظيمـات الصناعية (المشروعات الخاصة) فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصـناعة فـي ظـل الاقتصاد الحر.

١- دور الدولة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة:

يتحدد دور الدولة بمجموعة من المتغيرات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تختلف بين الدول. وقد انتهي ذلك العهد الذي كانت تنحصر فيه وظائف الدولة في حدود ضيقة، مثل الأمن الداخلي والدفاع عن حدود الوطن، ضد العدوان الخارجي. فقد اتسعت وظائف الدولة وأصبحت تتعهد المـواطن، وتعمـل علـى تحقيق رفاهيته من خلال شبكة من الخدمات التي تستجيب للاحتياجـات المتغيـرة للمـواطنين وتطلعـاتهم المتزايدة، وتسهم في الارتفاع المطرد في المستوي المعيشي، ومن ثم اتجهت الدولة نحو إنشاء العديـد مـن المؤسسات التي تقدم من خلالها السلع والخدمات. وأصبحت الدولة المصدر الأساسي، لإشباع حاجات الناس في مختلف المجالات ومنها المجال الصناعي.

وفي مرحلة مبكرة من القرن العشرين ظهر نموذج دولة الرعاية أو دولة الرفاهية. وقد تبنت هذا النموذج بعض الدول، مثل السويد والنرويج ونيوزيلندا، الأمر الذي أدي إلى نمو خدمات الرعاية الاجتماعية، وخاصة في الستينات من هذا القرن. وقد ظهر مفهوم دولة الرعاية نتيجة التطورات التـي مـرت بهـا المجتمعـات المختلفة، والتي أدت إلى بدء تدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية. وكان ينظر إلى سياسة الرعاية الاجتماعية باعتبارها تشير إلى تدخل الدولة في المجتمع لتأمين ورفاهية المواطنين. ويشير مفهوم دولة الرعايـة إلـى الدور الذي تلعبه الدولة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وخاصة في مجال المحافظـة علـى الدخل والرعاية الصحية، والسكان، والتعليم والخدمة الاجتماعية. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، أخذت معظم الدول الصناعية على عاتقها – بدرجات متفاوتة – توفير مثل هذه الخدمات، التي اختلفت أشكالها وتأثيراتهـا من دولة إلى أخري. ويشير نموذج دولة الرعاية إلى مسئولية الدولة نحو توفير الحد الأدني مـن الخـدمات اللازمة لتحقيق مستوي معيشي مناسب للمواطنين. وفي هذا الإطار تصبح الأهداف الرئيسية لدولة الرعايـة على النحو التالي:

أ- توفير فرص العمل كضمان لحق الحياة.

ب- ضمان الحق في التعليم.

ج- ضمان حد أدني من الدخل في كل الأوقات.

د- حق الحماية والدعم من جانب المجتمع في حالات العجز الجسمي أو العقلي.

وقد تعرض نموذج دولة الرعاية للهجوم في الولايات المتحدة، وكثير مـن دول أوروبا الغربية. وقد تولي هذا الهجوم بعض المدافعين عن اقتصاد السوق الذين يرون أن خدمات الرعاية الاجتماعية يمكـن توفيرهـا بشكل أفضل عن طريق المشروع الخاص. وأن انتقال الرعاية إلى المشروع الخاص والسوق الحر، يـؤدي إلى الحصول على كثير من المزايا، من بينها انخفاض التكلفة، والمحافظة على نوعيـة خـدمات الرعايـة، وتوسيع فرص الاختيار أمام المستهلك، وتزايد فرص تكوين رأس المال.

وينتمي أصحاب الاتجاه نحو المشروع الخاص أو الخصخصة إلى تيار المدرسة النيوكلاسيكية وهي المدرسة التي زاد تأثيرها بشكل واضح مع اندلاع الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بداية السبعينات. وتري المدرسة النيوكلاسيكية أن أزمة الرأسمالية وانخفاض حوافز الادخار والاستثمار والعمل، ترجع إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسيع الإنفاق العام والقيود التي فرضت على حركة القطاع الخاص. ومن ثم ظهرت فكرة نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص لمواجهة أزمة النظام الرأسمالي. ونجد أن هذه الفكرة أخذت أصولها من أفكار "آدم سميث" في القرن الثامن عشر، الذي كان يري أن تتخلي الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم دونما أي تدخل من الدولة. وذلك على عكس آراء "جون مينارد كينز" الذي كان يقف موقف المعارضة من نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، ويؤمن بضرورة تدخل الحكومة في سبيل العمل على استقرار النظام الاقتصادي.

وقد كان هناك بعض العوامل الاقتصادية والأيديولوجية التي شجعت على الهجوم على نموذج دولة الرعاية. فقد تعرضت دولة الرعاية للهجوم بسبب ضخامة تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية التي تتحملها الدولة على الرغم من التضخم والركود الاقتصادي، الأمر الذي جعل الحكومات الغربية تقوم في عام ١٩٧٥ بتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة لميزانيات الرعاية الاجتماعية. وعلي المستوي الأيديولوجي يري بعض المدافعين عن اقتصاد السوق أن الدولة أو الحكومات الكبيرة قد اغتصبت الدور المناسب الذي يجب أن تقوم به الأسواق الحرة والذي يتمشي مع مقدرة الأفراد على إدارة شئونهم الخاصة. ومن أمثلة صور الهجوم على نموذج دولة الرعاية، ما حدث في بريطانيا حيث وصف البعض دولة الرعاية بأنها الطريق إلى العبودية والتدهور الاقتصادي. ويعزي انحسار نموذج دولة الرعاية في الدول الصناعية الأوروبية – وخاصة في بريطانيا – إلى المشكلات التي فرضت نفسها خلال الثمانينيات، ومنها المشكلات التالية:

أ- التضخم والركود الاقتصادي الذي أصبحت معه دولة الرعاية قيدا على النمو الاقتصادي.

ب- مشكلة البطالة التي انتشرت على نطاق واسع.

ج- الأزمة المالية نتيجة الركود الاقتصادي والفجوة بين الموارد والإنفاق العام.

د- تضاؤل الموارد اللازمة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية مع الاتجاه نحو تخفيض هذه الخدمات.

ه- فقد الثقة في نموذج دولة الرعاية.

ومع أن نموذج دولة الرعاية لم يجد له صدي في الولايات المتحدة، إلا أن السياسة الاجتماعية الأمريكية قد تعرضت لهجوم شديد في الثمانينيات من القرن العشرين. وقد أدي الهجوم إلى لفت الانتباه نحو المحافظة على الأساليب التقليدية القديمة وضرورة تنميتها في مواجهة المشكلات، أي لا بد من تنمية دور الأسرة والجماعات العرقية والمجتمعات المحلية والهيئات الدينية، وإحياء أساليب الحياة والضوابط التقليدية، لا في صورة عودة إلى الماضي بقدر ما هو اهتداء بتجربة الماضي في وضع سياسات اجتماعية تستفيد من النظم التقليدية.

كما لم تسلم دولة الرعاية في استراليا من هجوم مماثل لهذا الهجوم الذي حدث في الولايات المتحدة، فقد وصفت إحدي الدراسات تجربة استراليا لدولة الرعاية بأنها ذات نجاح محدود، حيث زاد الإنفاق الحكومي خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين وتراجعت السياسة الاجتماعية في استراليا عن الأهداف المثالية في القضاء على الفقر وزيادة الرفاهية، وتراجعت عن مطالبة الدولة بخدمات الرعاية الاجتماعية، وتحولت إلى مطالبة الأسرة والجماعات القرابية وأصحاب الأعمال والمجتمعات المحلية بتحمل مسئولية تقديم هذه الخدمات.

وعموماً، يمكن القول بأن الخصخصة تؤدي إلى تخفيض الأنشطة التي تقوم بها الدولة في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية. ويري "لوجراند" و"ربنسون" في مؤلفهما بعنوان (الخصخصة ودولة الرعاية) أنه يمكن القيام بعملية الخصخصة وتخفيض أنشطة الدولة بثلاث طرق على النحو التالي:

أ- تخفيض الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة.

ب- تخفيض الإعانات المالية الحكومية المقررة للخدمات الاجتماعية.

ج- تخفيض عدد الوحدات التنظيمية التابعة للدولة.

كما حدد "أوين" في مؤلفه بعنوان (مقارنة دول الرعاية ومستقبلهم) بين عدة طرق لتخفيض مسئولية الدولة في تحمل خدمات الرعاية الاجتماعية منها:

أ- استخدام الخدمات التي يقدمها أصحاب المشروعات (الملاك).

ب- تقديم الإعانات للهيئات التطوعية لتقديم الخدمات.

ج- تشجيع وتقديم الخدمات بطرق غير رسمية عن طريق الأسرة والمجتمع المحلي.

د- تقييد دور الإدارة الاقتصادية المركزية وتقديم برامج الخدمات عن طريق الإدارة المحلية.

ونلاحظ أن مثل هذه الاستراتيجيات السالفة الذكر لتخفيض أنشطة الدولة فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية قد واجهت قبولاً عاماً من دول أوروبا الغربية – بدرجات متفاوتة – خلال الثمانينات من القرن العشرين.

ويتضح مما سبق أن هناك اتجاهاً نحو تقييد حدود دولة الرعاية وانحسار دورها في كثير من المجتمعات الصناعية الحديثة. كما أن الخصخصة تؤدي إلى ضعف مسئولية الدولة فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة وغيرهم من المواطنين. ولم تعد الدولة وحدها تتحمل المسئولية التامة فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين نظراً لضخامة تكلفة هذه الخدمات، بل أصبح يشاركها في هذه المسئولية الجهود التطوعية والمشروعات أو التنظيمات الصناعية الخاصة، كما يجب على الأسرة والجماعات القرابية، والمجتمعات المحلية، تحمل المسئولية أيضاً فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات.

٢- دور النقابات العمالية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة:

منذ أن حدثت الثورة الصناعية، كان العمال – وخاصة في الدول الرأسمالية – يعملون في ظروف صعبة قاسية، ويتعرضون للبطالة والأزمات الدورية. ويعيشون في مستوي لا يتفـق وكرامـة الإنسـان، وكـانوا يشعرون بـالعجز والضعف أمام أصحاب الأعمال الذين يتمتعون بالقوة والسلطان، فوجدوا أنفسهم في حاجة إلى التضامن والاشتراك في تنظيمات قوية ترعي مصالحهم، وتدافع عن حقوقهم، وتحقق لكل فرد منهم مـا يعجز عن تحقيقيه بمفرده، ومن ثم نشأت النقابـات العمالية، على اعتبار أنها وسيلة تمكن العمال الصناعيين من الحصول على الأجر العادل، وحل النزاعات العمالية حول مسائل العمل وتسوية شكاوي العمال.

وقبل تطبيق سياسات الخصخصة كانت المساومات الجمعية بين النقابات العمالية والإدارة، هي التي تحدد الأجور ومزايا العمل وشروط التوظف في الولايات المتحدة، وغالبية الدول الأوروبية واستراليا. وعلي سبيل المثال، كانت المساومات الجمعية في الولايات المتحدة هي التي تحدد خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقـدم في كثير من الصناعات المرتبطة بالصلب وإطارات السيارات، والفحم، والنقل، حيث كانت النقابات العماليـة تعد القوة المحركة التي تدفع إلى القيام بالتحسينات في الأجور، ومزايا العمل، بينما كانـت الإدارة تتصـرف كرد فعل للمبادرات الصادرة من النقابات العمالية بشأن ضرورة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

وبتطبيق برامج الخصخصة، أصبح التنظيم الصناعي أو المشروع الصناعي الفردي يتحمل العبء الأكبر في عملية اتخاذ القرارات داخل المصنع. وعرض كثير من أصحاب العمل – وخاصة في أمريكا الشمالية – مبدأ المفاوضات الجمعية حول شروط التوظف وظروف العمل، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يتسـاءلون عن مدي قدرة العلاقات الصناعية – أي العلاقات الجمعية التي تقوم بين صاحب العمل والنقابات العماليـة – على الاستمرار في الوجود. وقد تغيرت صورة العلاقات الصناعية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تطبيـق سياسة الخصخصة، ففي استراليا تدهورت المساومة الجمعية على مستوي الصناعة، وتم تـدعيم المسـاومة على مستوي المشروع. وفي الولايات المتحدة، بدأ الأخذ بسياسة اللامركزية خلال الثمانينـات مـن القـرن العشرين، وقلت المساومات الجمعية على مستوي الصناعة.

وقد واجهت النقابات العمالية كثيراً من الصعوبات في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، الأمـر الـذي أدي إلى ضعف تأثيرها وانخفاض عدد أعضائها في العقد الماضي كما أن الشواهد تشير إلى انخفاض عـدد أعضاء النقابات العمالية أيضاً في استراليا وإيطاليا واليابان وكندا.

كما أدت مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل التنظيمات الصناعية إلى تناقص الدور الذي تقـوم بـه النقابات العمالية التقليدية فيما يتعلق بتقديم أوجه الرعاية والخدمات النقابية. وقد تلجأ الإدارة الصـناعية فـي بعض الدول إلى محاولة مشاركـة العمال في الإدارة - كما هو الحال في بولندا – كوسـيلة لتقييـد نشـاط النقابات العمالية. وفي هذا الصدد، يذكر "لوك" وزملاؤه أن المشاركة قد أدت إلى ضعف تأثير وقلـة عـدد أعضاء النقابات العمالية. وفي ألمانيا – على سبيل المثال – يجبر القانون المنشآت الصـناعية علـى إنشـاء مجالس العمال ونظم الإدارة، الأمر الذي أدي إلى تناقص دور النقابات العمالية، التي أصبحت حالياً تحـاول

الدفاع عن هذا الدور. كما أن برامج المشاركة داخل المشروعات الصناعية، أدت إلى ضعف عملية المفاوضات الجمعية على مستوي الصناعة، وضعف عملية التفاعل بين النقابات العمالية والإدارة الصناعية في بعض الدول الصناعية المتقدمة. كما يشير "بايات" في كتابه بعنوان (العمل والسياسة والقوة) إلى أن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل المصنع في بعض الدول النامية قد أدت إلى ضعف تأثير التنظيمات التقليدية للعمال، مثل النقابات العمالية.

ويتضح مما سبق أن هناك اتجاهاً للإدارة الصناعية نحو تقييد الدور الذي تقوم به النقابات العمالية فيما يتعلق بالمفاوضات الجمعية حول مسائل العمل بوجه عام، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الدور الذي تؤديه النقابات العمالية فيما يتعلق بتقديم أوجه الرعاية والخدمات النقابية، وخاصة في حالة مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل المصنع.

٣- دور التنظيمات الصناعية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة:

يشير مسح التراث البحثي الحديث في مجال العلاقات الصناعية إلى أن التنظيم الصناعي أو المشروع الخاص الفردي قد أصبح يتحمل العبء الأكبر في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للعمال الصناعيين في ظل الخصخصة. وقد تغيرت صور العلاقات الصناعية في السنوات الأخيرة، حيث بذل أصحاب العمل جهوداً ضخمة لتخفيف حدة المساومات الجمعية بين الإدارة والنقابات العمالية، والعمل على أن يسمح للمشروع الصناعي الفردي بالتفاوض على مستوي الوحدة الإنتاجية، بهدف إقرار ظروف العمل والخدمات الاجتماعية المناسبة لظروف العمل في الوحدة الإنتاجية. كما أدت مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل التنظيمات الصناعية إلى تقييد الدور النقابي فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية. ومن جهة أخري، أدي تعرض نموذج دولة الرعاية للهجوم من قبل المدافعين عن اقتصاد السوق، إلى تحمل المشروع الخاص لكثير من خدمات الرعاية الاجتماعية. ونظراً لحاجة العمال الصناعيين في التنظيمات الصناعية الحديثة إلى خدمات الرعاية الاجتماعية، نجد أن هناك اهتماماً متزايداً وخاصة في العقود الأخيرة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية العمالية داخل المصنع، وحماية حقوق العمال الخاصة، ووضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الحقوق.

ويشير التقرير الذي قدمه "بلا رود ريجوز" أستاذ قانون العمل في (اورجواي) إلى المؤتمر الإقليمي الثالث لقانون العمل والضمان الاجتماعي الذي عقد بمدينة (مونتريال) في مايو عام ١٩٩٥، إلى كثير من خدمات الرعاية الاجتماعية، التي تقدم للعاملين في عشر دول، هي: الولايات المتحدة، والأرجنتين، والبرازيل، وكندا، وتشيلي، وجمهورية الدومينكان، وإكوادور، وهندوراس، وبيرو، وأورجواي. وقد أشار هذا التقرير إلى أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية العمالية من دولة إلى أخري، إلا أن هناك خدمات عامة ومقبولة من قبل كافة الدول، ويجب العمل على توفيرها لجميع العاملين دون تمييز أو تعصب على أساس الدين أو العنصر أو المكانة الاجتماعية.

وفي الولايات المتحد وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة تواجه الإدارة الصناعية والعمال ومتخذو القرارات مشكلتين أساسيتين، هما: فهم طبيعة التغيرات الحديثة التي حدثت في مجال العمل، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها. ويري كثير من الباحثين أنه يمكن حل كثير من مشكلات العمل الصناعي، عن طريق توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للعاملين داخل وخارج المنشأة الصناعية التي يعملون بها.

قد أدي اهتمام المجتمع الصناعي برفاهية ورعاية العاملين الذين ينتمون إليه إلى الاهتمام بتحسين نوعية حياة العمل، وذلك عن طريق تقديم البرامج التي تدور حول بعض الموضوعات مثل: المشاركة الصناعية (المشاركة في اتخاذ القرارات)، والأجور المناسبة والمزايا الإضافية، وتدعيم عملية الاتصالات داخل المصنع، وزيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب وتنمية المهارات، وضمان واستقرار العمل، وإعادة تصميم العمل (إثراء العمل)، والمرونة في أداء وتنظيم العمل، وتوافر الأمان وبيئة العمل الصحية، وتدعيم الجوانب الاجتماعية من حياة العمل، والتقدير على الإنجاز من خلال الترقية والأجر، وغير ذلك من المكافآت، والعدالة في تسوية شكاوي العاملين، وقد اعتمدت كثير من الدراسات الإمبيريقية الحديثة على مثل هذه البرامج السابقة، واعتبرت أنها بمثابة ملامح أو مؤشرات موضوعية أو ذاتية، تشير إلى نوعية حياة العمل، ومدي توافر خدمات الرعاية الاجتماعية للعاملين داخل المصنع. وقد أشارت نتائج دراسة حديثة أجريت في الولايات المتحدة إلى أن هناك شركة من كل سبع شركات يعمل بها مائة عامل فأكثر، يوجد بها برنامج أو أكثر من برامج تحسين نوعية حياة العمل السالفة الذكر. لذلك نعرض لهذه البرامج فيما يلي:

(أ)المشاركة الصناعية:

يشير مفهوم المشاركة الصناعية إلى الديمقراطية داخل التنظيم الصناعي أو إلى الحكم الذاتي للعمال. وقد يشير هذا المفهوم إلى وجود تنظيمات خاصة ومعينة لمشاركة العمال في الإدارة داخل المصنع، كما يشير إلى مشاركة جميع العاملين في عملية صنع القرارات، وفي تحديد ظروف حياتهم المهنية، وتحسين ظروف العمل التي يعملون في ظلها داخل المصنع. وتتضمن عملية المشاركة العمالية، قيام العمال بعملية الضبط أو الإدارة الذاتية، وذلك بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية، وتدريب العمال على الممارسات الديمقراطية. وذلك بالإضافة إلى تأثير مشاركة العمال في عملية صنع القرارات على تحسين نوعية حياة العمل نظراً لأنها تؤدي إلى شعور بضبط عملية العمل.

وقد ظهرت برامج المشاركة العمالية في الولايات المتحدة بشكل متزايد خلال الثمانينيات من القرن العشرين بهدف تحسين نوعية حياة العمل، وتدعيم الكفاية الإنتاجية في التنظيمات الصناعية. وقد أشار "بلاك" و"آكرز". إلى أن الصناعة الأمريكية كانت معزولة عن المنافسة العالمية لمدة طويلة. ومنذ الثمانينات من القرن الحالي بدأ الاهتمام بتحسين نوعية حياة العمل عن طريق تدعيم عملية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع مستوي الإنتاجية، وحل كثير من مشكلات العمل. يري "جالنسون" أن الحاجة إلى المشاركة الصناعية ظهرت نتيجة توافر الفرص أمام العاملين نحو المشاركة، والتأثير في القرارات التي ترتبط بحياتهم داخل وخارج المؤسسات التي يعملون بها. وقد ظهرت المشاركة الصناعية نتيجة للقيم الغربية التي تدعم الديمقراطية السياسية بوجه عام، والديمقراطية الصناعية بوجه خاص.

وفيما يتعلق بمدي فاعلية المشاركة العمالية، ينقسم الباحثين إلى قسمين: قسم يؤيد عملية المشاركة ويؤكد أنها تؤدي إلى تقليل تكلفة المراقبة، وزيادة جهود العمل، وبالتالي زيادة الكفاية الإنتاجية. كما أن هناك قسم يري أن الأشكال المختلفة من المشاركة تقلل من قوة الإدارة وفعاليتها في اتخاذ القرارات، وتزيد من كمية التالف في الموارد النادرة، وتؤدي إلى زيادة المشكلات.

وقد قام "دوجو لياجوس بتحليل ٤٣ دراسة من الدراسات الإمبيريقية المنشورة حول المشاركة الصناعية، للتعرف على العلاقة بين الإنتاجية ومختلف أشكال المشاركة العمالية (مثل مشاركة العمال في اتخاذ القرارات، والمشاركة في الإدارة، والمشاركة في الأرباح، والمشاركة في ملكية المشروع، والملكية الجمعية للمشروع). وقد وجد "دجولياجوس" أن هناك علاقة سلبية بين قوانين الإدارة المشتركة والإنتاجية بينما وجد أن هناك علاقة إيجابية بين الإنتاجية، وبين بعض أشكال المشاركة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات، والمشاركة في الأرباح، والمشارك في ملكية المشروع.

وقد أشار "بن نير" و"جونز" في دراستهما النظرية عن (مشاركة العاملين، والملكية الإنتاجية) إلى أن ملكية العاملين للمشروع تؤثر في الإنتاجية نظراً لأن هذا الشكل من أشكال المشاركة، يتضمن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤكد حقوق العمال في ضبط عملية العمل، بالإضافة إلى المشاركة المالية، التي تتضمن حقوق العمال في الحصول على الأجور والأرباح. ومن المشاهد داخل التنظيمات الصناعية، أن المشاركة تدعم التعاون بين الإدارة والعمال، وتؤدي إلى تحسين الإنتاجية وظروف العمل، كما تؤدي إلى زيادة الخبرة وتشجيع عملية الابتكار. وفي الدراسة التي قام بها "باترسون" و"تراسي" عن فعالية اللجان المشتركة في برنامج للتعاون بين العمال والإدارة، تبين نجاح هذه اللجان المشتركة في تحسين الإنتاجية، وزيادة الربح، ورضا المتعاملين مع المصنع عن الخدمة ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، ورضا العاملين عن ظروف العمل، بالإضافة إلى نجاح هذه اللجان في حل مشكلات العمل.

وفي الدراسة التي قامت بها "سوزان كوهن" و"جيرالد لدفورد" عن فاعلية جماعات الإدارة الذاتية داخل إحدي شركات الاتصالات التليفونية، تبين أن هذه الجماعات كانت أكثر فاعلية بالمقارنة بجماعات الإدارة التقليدية. وكشفت نتائج الدراسة عن أن تشكيل هذه الجماعات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة داخل الشركة، بالإضافة إلى تحسين مستوي الإنتاجية. كما تشير نتائج بعض الدراسات الإمبيريقية إلى أن مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات تؤدي إلى التخفيف من حدة مشكلات العمل، وانخفاض معدلات التغيب والشكاوي، ودوران العمل.

وبالإضافة إلى ما سبق، يوضح "جون الدردج" وزملاؤه – في مؤلفهم الحديث بعنوان (علم الاجتماع الصناعي والأزمة الاقتصادية) الذي نشر عام ١٩٩١ – أهمية المشاركة أو الديمقراطية الصناعية في التخفيف من حدة الصراع الصناعي والأزمة الاقتصادية.

(ب)الأجور المناسبة والمزايا الإضافية:

تعد الأجور والمزايا الإضافية التي يوفرها العمل من أهم العوامل التي تؤدي إلى إشباع حاجـة العامـل المادية وتخفيف حدة التوترات والقلق، التي ترتبط بالضغوط المالية، والالتزامات المادية التي يتحملها العامل. وعلي الرغم من أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن الأجر ليس هو الحافز المثالي والوحيد لأداء العمـل، إلا أن الأجر ما زال يشغل أهمية كبيرة في تفكير العامل الصناعي وتقييمه لأهمية العمل، ولا شـك أن الأجـر الكافي يمكن الشخص من تحسين نوعية حياته داخل وخارج مكان العمل. ويعد الأجر والمزايا الإضافية من بين المؤشرات الهامة التي يعتمد عليها الباحثون في قياس نوعية حياة العمل داخل التنظيمـات الصـناعية. وعلي سبيل المثال، قام "كوران" و"ديفي" بدراسة الاختلافات في نوعية حياة العمل في المصانع المحلية وغير المحلية في (كارولينا) الشمالية بالولايات المتحدة. وفي هذه الدراسة تم قياس نوعية العمل عن طريق قيـاس كل من الدخل السنوي من العمل والتعرف على الفوائد أو المزايا المرتبطة بالعمل، مثل الإجازات المرضـية والتأمين ضد المرض وحوادث العمل، وخطة التقاعد، والإجازات المدفوعة الأجر.

وفي الثمانينات من القرن العشرين تركز اهتمام الباحثين حول مستوي الأجر علـى اعتبـار أنـه يمثـل المقياس الشائع لنوعية حياة العمل داخل التنظيمات الصناعية. إلا أن بعض الدراسات الحديثة – مثل دراسـة "تشامبلين" – تقلل من أهمية الأجر، وتؤكد أن المشكلة الأساسية تتمثل في الفرص المتاحة في العمـل. إذ أن الأعمال المنخفضة الأجر تعد مشكلة بالنسبة للعمال غير القادرين على الانتقال من هذه الأعمال إلى الأعمال الأخرى المرتفعة الأجر، بسبب نقص الفرص المتاحة للانتقال إلى هذه الأعمـال. كما أن هناك بعض العمال الذين يحصلون على الأجور، المرتفعة. ولكنهم يشعرون بالقلق بسبب عدم شـعورهم بالاسـتقرار، وعـدم وضوح المستقبل المهني. ويري "دورينجر" أن المشكلة الحديثة تتمثل في قلة الفرص المتاحة أمـام العامـل للانتقال إلى المهن ذات الأجر الأعلي، إذ أن تنظيم العمل في كثير من الصناعات الحديثة قد لا يسمح بإتاحة الفرصة أمام بعض العاملين للترقي إلى المهن ذات الأجر الأعلي. وقد تتمثل المشكلة الأساسية في احتياجات السوق من العمالة. وقد يحصل العمال على أجور منخفضة لعدة أسباب، منها عدم امـتلاكهم لـرأس المـال الكافي لاستثماره في اكتساب المهارة، أو عدم قدرتهم على تحمل تكلفة الهجرة للحصول على العمل المرتفـع الأجر. بالإضافة إلى أن العمال قد يتعرضـون للتمييز أو التعصب نحوهم علـى أسـاس بعـض سـماتهم الشخصية، مثل الدين أو العنصر أو النوع.

وقد تطورت نظم دفع الأجور بما يتناسب مع الاهتمام بالاستثمار في برامج التـدريب والتعلـيم وتنميـة المهارات. ففي استراليا، تم ربط الأجر بالإنتاج في ٣٩% من الوحدات الإنتاجية التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر. وفي المسح الاجتماعي الذي أجري في المملكة المتحدة عام ١٩٩٢ عن العلاقات الصناعية في أماكن العمل، تبين أن ٢٠% من كل من العمال اليدويين وغير اليدويين يحصلون على بعض أشكال الحوافز المادية للمهارة في العمل. وفي مسح اجتماعي حديث عن المفاوضات الجمعية التي تحدث داخل الشركات في إيطاليا منذ عام ١٩٨٤ وحتي عام ١٩٨٩، تبين أن هناك نظماً لربط الأجر بالإنتاج يتم تطبيقهـا علـى ٧٠٠,٠٠٠ عامل داخل هذه الشركات. ونجد أن مثل هذه النظم توجد في كل من الولايات المتحدة واليابان.

وعلي الرغم من أهمية الأجور والمزايا التي قد يوفرها العمل، إلا أن الأجر لم يعد الحافز المثالي الوحيد على أداء العمل. وقد كشفت مدرسة العلاقات الإنسانية عن أهمية العوامل الاجتماعية وأن الحاجة إلى التقدير والأمن والشعور بالانتماء لها أهمية كبيرة في تحديد الروح المعنوية للعمال وإنتاجهم من الظروف الفيزيقية التي يعملون في ظلها.

(ج) تدعيم عملية الاتصالات داخل المصنع:

تشير عملية الاتصالات إلى العملية التي عن طريقها تنتقل المعلومات، والأفكار، والاتجاهات من شخص إلى آخر. وتتضمن هذه العملية نقل المعلومات شفوياً أو تحريرياً من مرسل إلى مرسل إليه. وتعد عملية الاتصالات أساس الحياة الاجتماعية، ووسيلة لتدعيم العلاقات الإنسانية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية. وتعمل الإدارة الصناعية الحديث على تدعيم عملية الاتصال بينها وبين العمال الصناعيين كوسيلة لتحسين نوعية حياة العمل داخل المصنع. ونجد أن الاتصالات المفتوحة تعد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لجماعات العمل غير الرسمية. وتؤدي الاتصالات المفتوحة بين طرفي الإنتاج (الإدارة والعمال) إلى زيادة معدلات الإنتاج، واكتساب القوة وشعور العمال بالرضا عن العمل. كما أن الاتصالات المفتوحة تقلل من احتمالات ظهور الإشاعات داخل المصنع، وشعور بعض العمال بالاضطهاد، وتؤدي إلى بناء الثقة اللازمة لتدعيم الكفاية الإنتاجية داخل المصنع، وتتأثر عملية الاتصالات بنطاق الإشراف أو الضبط داخل المصنع، أي بعدد الأفراد الذين يشرف عليهم الرئيس المباشر إشرافاً مباشراً. وكلما اتسع نطاق الإشراف، كلما قل عدد المستويات الإشرافية داخل المصنع،الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكلفة، وسهولة عملية الاتصالات وارتفاع الروح المعنوية للعاملين داخل التنظيم الصناعي. وقد كانت مدرسة العلاقات الإنسانية تنظر إلى مشكلات العمل – مثل ضعف الإنتاجية والتغيب ودوران العمل – باعتبارها مشكلات في الاتصال. ومن ثم يمكن علاج هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها، عن طريق تدعيم عملية الاتصالات داخل المصنع. إلا أن هذه النظرة قد تعرضت لبعض أوجه النقد على أساس أنها أغفلت العوامل الأخرى، التي تؤدي إلى ظهور مشكلات العمل، وتجاهلها لمشكلة القوة، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخارجية بالنسق للنسق الاجتماعي للمصنع.

(د) زيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب وتنمية المهارات:

لا شك أن ضعف مقدرة العامل على أداء العمل يتطلب مزيداً من برامج التعليم والتدريب. كما أن استخدام التكنولوجيا الجديدة التي تعتمد على الحاسب الآلي، وخاصة تكنولوجيا المعلومات سوف يؤدي إلى التخلص من الأعمال الروتينية، والقيام بالأعمال التي تتطلب مهارة عقلية كبيرة. وتعد برامج التعليم والتدريب التي تقدم للعمال الصناعيين سواء داخل أو خارج مكان العمل، من بين أهم البرامج التي تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العمل داخل المصنع، بالإضافة إلى النمو الشخصي وتدعيم المستقبل المهني. ونظراً لتزايد الاعتماد على العمال المهرة في السنوات الأخيرة نتيجة استخدام التكنولوجيا الجديدة التي تتطلب مهارات عالية، نجد أن أصحاب العمل في كثير من الدول الصناعية المتقدمة يعملون على زيادة الاستثمار في برامج التعليم

والتدريب وتنمية المهارات. وفي بعض الدول التي لم تطبق سياسات الخصخصة، تقـوم الحكومـة بفـرض الضرائب على الشركات لتمويل برامج التدريب المتزايدة. كما قامت هذه الحكومات بتطوير برامج أساسـية للإصلاح تهدف إلى تدعيم نوعية التدريب المهني. وتشغل برامج إصلاح التدريب المهني حيزاً كبيـراً مـن المناقشات في كل من الولايات المتحدة وإيطاليا.

وقد تؤدي زيادة الاستثمار في برامج التدريب وتنمية المهارات إلى التخفيف من حدة مشـكلات العمـل، وخاصة مشكلة الحوادث وإصابات العمل. ومـن الأمثلة التي تؤكد ذلك، ما حدث في الولايات المتحدة عندما أراد المسئولون في الصناعات البتروكيميائية تخفيض نفقات العمل، وإحلال العمال غير المهرة محل العمـال المهرة، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع معدلات الحوادث وإصابات العمل بين العمال غير المهـرة والحاصـلين على قدر بسيط من التدريب. ونجد أن السياسات التي تتخذ لتدعيم التدريب سواء في القطاع العام أو الخاص تحتاج إلى إدراك أن جميع الأعمال تعد جزءاً من البناء الكلي للمصنع، وأن توفير برامج التـدريب لمهنـة معينة دون إدراك محتوي هذه المهنة، ومدي دافعية العامل على أداء العمل، من شأنه أن يؤدي إلى ضـعف فعالية التدريب، وعدم قدرته على زيادة الإنتاجية. إذ أن التدريب لا يحقق فعاليته فـي حالـة عـدم وجـود الأعمال التي تتطلب مهارة، وفي حالة نقص دافعية العامل على أداء العمل، وحاجته إلى برامج للحوافز بدلاً من برامج التدريب، وفي حالة عدم مناسبة نوع التدريب لطبيعة العمل.

(هـ) ضمان واستقرار العمل:

يمثل العمل مصدر الدخل الوحيد لأعداد كبيرة من العمال الصناعيين، بحيث إذا انقطع العامل عن عملـه لأي سبب من الأسباب، فإن الدخل ينعدم تماماً. وبذلك يصبح ضمان واستقرار العمل عنصراً أساسـياً مـن العناصر التي تحفز العمال على بذل مزيد من الجهد. كما يعد ضمان واستقرار العمل من العناصر الأساسية، التي تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العامل داخل وخارج مكان العمل، وبالإضافة إلى أن العمـل يعـد أحـد المكافآت الاجتماعية التي يحصل عليها العامل مقابل أدائه للعمل.

وقد كشفت نتائج المسح الاجتماعي الذي قام به "باركر" عام ١٩٨٣ عن أسباب عدم الرضا عن العمل، أن الشعور بعدم ضمان واستقرار العمل، يعد من العوامل الهامة التي تؤدي إلى عدم الرضا عن العمل. ولاشك أن اطمئنان العامل إلى استمراره في العمل يلعب دوراً أساسياً في تشكيل حالته المعنوية بإزالة أسباب القلـق والتوتر والخوف من البطالة، لذلك نجد أن بعض الدول تعمل على توفير بعض خدمات الرعاية الاجتماعيـة للعاطلين عن العمل. وعلي سبيل المثال، نجد أن برامج الرعاية، أو المساعدات العامة التي تقدم في الولايات المتحدة، تتضمن تقديم برامج التأمينات الاجتماعية (مثل الضمان الاجتماعي، والتأمين ضد البطالة). ونجد أن هذه البرامج في متناول كل فرد، سواء من كبار السن، أو غير القادرين عن العمل، أو الذين يعـانون مـن البطالة إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن نسق الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة قد يساعد الفقـراء، إلا أنه لا يشجع على أداء العمل.

(و) إعادة تصميم العمل (إثراء العمل):

ظهرت عدة دراسات إمبيريقية حديثة عن الحاجة إلى إعادة تصميم العمل بهدف تحسـين نوعيـة حيـاة العمل. وقد أكدت هذه الدراسات على أن مدخل إثراء العمل يعد من أهم المداخل التي تستخدم لتحسين نوعية العمل من خلال إعادة تصميم العمل. ويهدف هذا المدخل إلى خلق الأعمال التي تشـبع احتياجـات العامـل النفسية والاجتماعية، والتي تؤدي إلى تحسين دوافعه وزيادة إنتاجيته. وتقوم برامج إعادة تصميم العمل أساساً على إعطاء العمال مسئولية أكبر من التصرف أثناء العمل. ومن أمثلة الباحثين الذين اهتموا بدراسة موضوع إعادة تصميم العمل "ليتاـر" و"سلامان"، و"نايتس"، و"كولينسون" و"ولموت"، و"لينكولن" و"كالينبرج".

وقد عرض "ليتار" و"سلامان" في كتابهما (الطبقة والعمل) عام ١٩٨٤، خمسـة مباديء لإعادة تصميم العمل، يتطلبها العمل الجيد الذي يؤدي إلى الشعور بالرضا والإشباع في العمل، وهي المبادئ التالية:

- مبدأ الإغلاق، الذي يشير إلى أن مجال العمل يجب أن يتضمن جميع الأعمال الضرورية لإنجـاز المنتج، الأمر الذي يحقق للفرد الشعور بإنجاز العمل.
- تنظيم عملية الضبط ومراقبة العمل على أساس أن يتحمل الأفراد أو الجماعة المسئولية نحو نوعية العمل، والشعور بأنهم محل ثقة الإدارة ويمكن الاعتماد عليهم.
- التنوع في العمل بحيث يفهم العامل سلسلة من الأعمال، بحيث يكون قادراً على تغيير خبرة العمـل اليومي.
- التنظيم الذاتي لسرعة العمل، والإقرار بحق العامل في القيام بعملية الاختيار فيمـا يتعلـق بطـرق العمل وتسلسل خطواته.
- بناء العمل الذي يسمح ببعض أنماط التفاعل الاجتماعي، وإمكانية التعاون بين العمال.

وقد كشفت التحليلات الحديثة التي قام بها الباحثان "لينكولن" و"كالينبرج" لعمليـة العمل عن أهمية بـرامج إصلاح العمل لتحسين نوعية الحياة داخل التنظيمات. كما كشفت هذه التحليلات لعملية العمل أهميـة تنظـيم العمال في جماعات إنتاجية صغيرة، وجعل تصميمات العمل أكثر إنسانية، بحيث تؤدي إلى شعور العـاملين بالولاء واندماجهم في شبكات الاتصال الواسعة داخل المصنع. وقد ميز الباحثان "لينكولن" و "كالينبرج" بـين ثلاثة أبنية في تنظيمات العمل الجديدة، تجعل تصميمات العمل أكثر إنسانية، وهذه الأبنية على النحو التالي:

- بناء تنظيم العمل، الذي يجعل من السهل القيام بعملية المشاركة.
- بناء تنظيم العمل، الذي يجل من السهل القيام بعملية التكامل.
- بناء تنظيم العمل، الذي يجعل من السهل تحقيق الحراك الفردي ويوضح الخط أو المستقبل المهني.

(ز) المرونة في أداء وتنظيم العمل:

ظهرت عدة دراسات حديثة تدور حول موضوع المرونة في أداء وتنظيم العمل، ومنها بعض الدراسـات التي قام بها بعض الباحثين أمثال "دوبرين" عام ١٩٨٤، و"هيومان" و"ستريك" عام ١٩٨٨. ويعـد موضـوع المرونة أحد الموضوعات الرئيسية في البرامج التي تهتم بها الإدارة الصناعية في الدول الصناعية الحديثـة. ونجد أن هناك عدة معان لمفهوم المرونة، فقد يشير هذا المفهوم إلى حرية التعيين والفصل من العمل، أو إلى زيادة أو نقص عدد ساعات العمل استجابة للتغييرات في العرض والطلب. كما قد يشير إلى تنوع الأعمـال التي يجب أن يتم تدريب العمال على أدائها، أو إلى قدرة المصنع على استخدام أساليب إنتـاج متنوعـة، أو التنوع في خطوط الإنتاج استجابة لظروف العرض والطلب المتغيرة.

ونجد أن الاتجاه نحو اللامركزية يصاحبه البحث عن المرونة المتزايدة في تنظيم وأداء العمل. وفي كثير من الدول الصناعية نجد أن هناك قواعد ومعايير مختلفة تحكم مسائل العمل، مثل تعيين العمـال الجـدد أو فصلهم، وعدد ساعات العمل، والترقية، والتدريب. ونجد أن هذه القواعد والمعايير قد استقرت أو يتم تعديلها بمرونة متزايدة حتى تتاح لأصحاب العمل حرية التصرف أو الاختيار. ولا شك أن المرونة في تنظـيم وأداء العمل تجعل من السهل تفويض السلطة ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وتشجيع فريق العمل، وتدعيم الهوية، وإعادة حل المشكلات، وتدعيم التنسيق بين وحدات العمل.

وفي مسح اجتماعي قومي قام به "أوسترمان" عام ١٩٩٤، على مجموعة من المؤسسات الصـناعية فـي الولايات المتحدة، تبين أن المرونة المتزايدة في أداء وتنظيم العمل، جعلت ٦٤% من المؤسسات التـي تـم دراستها تقدم بعض التجديدات التي تخدم مصالح العمل والعاملين في نفس الوقت، ومن هذه التجديدات تكوين جماعات العمل المختلفة، التي تهتم بحل مشكلات العاملين من جهة، وحل مشكلات العمل وتحسـين نوعيـة الأداء من جهة أخري.

(ح) توافر الأمان وبيئة العمل الصحية:

تعمل الإدارة الصناعية في كثير من التنظيمات الصناعية الحديثة على إعداد البرامج التي تؤدي إلى توافر الأمان، وتكوين بيئة العمل الصحية. إذ أن البرامج تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العمل، نظراً لأنهـا تـؤدي إلى تحسين الصحة البدنية والعقلية للعمال الصناعيين. وتعد صحة العامل الصناعي ثروة قومية يجب الحفاظ عليها، كما أن صحة العامل هي رأس ماله الذي يعتمد عليه طوال حياته، فإذا اعتراه المرض ضعفت كفاءته المهنية وانخفض دخله أو انعدام تماماً، وتدهور مستوي معيشته ونوعية حياته. لذلك كانت بـرامج الأمـان والخدمات الصحية من بين أهم الخدمات التي تقدم للعمال الصناعيين.

وتشمل الرعاية الاجتماعية الصحية كافة الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الضرورية، التي تقدم للعمال الصناعيين، وليست الخدمات الصحية مجرد العلاج الطبي والأدوية المختلفة، ولكن يضـاف إليهـا مراعـاة الشروط الصحية للمنشأة الصناعية، فيجب أن تقوم على أسس هندسية سليمة، تراعي فيها كـل الاحتياطـات الصحية، من إضاءة وتهوية، بما يناسب نوعية الصناعة وعدد العمال، كما يجب الاهتمـام بتغذيـة العمـال

بصورة صحية تساعد على زيادة مقدرتهم الطبيعية، والعمـل على وقايتهم من أمراض سوء التغذية. وتهدف الخدمات الصحية إلى حماية العمال من المرض ووقايتهم من الأمراض المهنية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الصحة البدنية والعقلية للعاملين، وزيادة شعورهم بالولاء والانتماء للمنشأة الصناعية. بالإضافة إلى أن توافر الأمان في مكان العمل يؤدي إلى انخفاض معدلات الحوادث، وإصابات العمل، وإقبـال العامـل علـى أداء العمل، نتيجة عدم تخوفه من التعرض للإصابات، وشعوره بالرضا عن العمل. وقد أشار "نيكـولز" إلـى أن حوادث العمل قد تكون انعكاساً لشعور العاملين بعدم الرضا عن العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات الصحية قد تقدم عن طريق العيادات الطبية التي توجد داخـل المنشـآت الصناعية، أو عن طريق العيادات الخاصة للأطباء خـارج المنشأة الصناعية التي يتم التعاقد بينهـا وبـين المنشآت الصناعية على تقديم الخدمات الصحية للعمال. كما قد تقدم الخدمات الصحية عن طريـق التـأمين الصحي الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة وفي بعض الدول النامية. ووفقاً لما يذكره البنك الدولي بناء على دراسة شملت مجموعة واسعة من الدول النامية، تعد أغلب نفقات الرعاية الصحية ذات طابع خاص، وحتـي إذا كانت المرافق مملوكة لهيئة عامة، والخدمات بلا مقابل، فإن الناس يذهبون إلى العيادات الخاصة، نظـراً لأن المستشفيات العامة قد تعاني من نقص الإمكانيات البشرية والمادية.

(ط) تدعيم الجوانب الاجتماعية داخل وخارج مكان العمل:

تهتم برامج تحسين نوعية حياة العمل بتدعيم العلاقات الإنسانية بين العمال والإدارة، وبين العمال وبعضهم بعضاً. كما تهتم هذه البرامج بإتاحة الفرص لتكويـن علاقات الصداقة بين العمال، ومن جهة أخري، تعمـل هذه البرامج على تحقيق التوازن بين متطلبات العمل والاحتياجات الاجتماعية للعاملين خارج العمـل، التـي تتعلق بالأسرة والمجتمع المحلي، ووقت الفراغ. ولا شـك أن قيـام الإدارة الصـناعية بتـدعيم الجوانـب الاجتماعية من حياة العمل يؤدي إلى ولاء العاملين للتنظيم الصناعي الذي ينتمون إليه، وينعكس على ارتفاع مستوي إنتاجيتهم، والتخفيف من حدة مشكلات العمل. وتري "جاهودا" أن عمل الإنسان يؤدي عدة وظـائف، من بينها اتساع مجال العلاقات الاجتماعية خارج نطاق الأسرة وجماعة الجوار، وأنه يعطي الإنسان الشعور بالإنجاز من خلال الاندماج في جماعة العمـل، بالإضافة إلى أنه يحدد المكانة الاجتماعية للشخص، ويوضح هويته الشخصية.

كما يجب على الإدارة الاهتمام بوقت الفراغ أو الوقت الحر الذي يقضيه العامل خـارج مكـان العمـل. ويتوقع كثير من العلماء والباحثين أن تزداد أنشطة وقت الفراغ في المستقبل وتقل عدد ساعات العمل. ونجد أن العامل الذي يتعرض للإحباط وعدم الإشباع في العمل يتركز اهتمامـه فـي الحصـول علـى الإشـباع والراحـة في أوقات الفراغ مع أفراد الأسرة.

ونظراً لأهمية تحقيق التوازن بين احتياجات العمل، واحتياجات العاملين خـارج مكان العمـل، نجـد أن التنظيمات الصناعية تقدم بعض المساعدات الاجتماعية لأسر العمال التي تحتاج هذه المساعدات. كما نجد أن بعض الدول تقدم المساعدات المادية للأسر الفقيرة. وعلي سبيل المثال، تستفيد كثير من الأسر في الولايـات المتحدة من برنامج مساعدة الأسر التي تعول الأطفال.

(ي) التقدير على الإنجاز:

إن أي برنامج منظم لدوافع العمل، يجب أن يساعد عمال الصناعة في الحصول على التقدير في حالة إنجاز أو أداء العمل، وذلك عن طريق عدة وسائل مثل الترقية، وزيادة الأجر أو أية صورة من صور المكافآت. ويهدف التقدير على الإنجاز إلى تحسين نوعية حياة العمل، وخاصة أن هناك شكوي من كثير من العمال على أساس أن الرؤساء المباشرين يتركز اهتمامهم حول ملاحظة أخطائهم فقط، التي تستحق العقاب، دون ملاحظة الأعمال التي يقومون بها وتستحق المكافأة أو التقدير على إنجازها. وقد كشفت دراسات "مايو" في مصانع "هاوثورن" بالولايات المتحدة عن أن الحاجة إلى التقدير والأمن والشعور بالانتماء لها أهمية كبيرة في تحديد الروح المعنوية للعمال وإنتاجيتهم في الظروف الفيزيقية التي يعملون في ظلها.

(ك) العدالة في تسوية شكاوي العاملين:

يهتم كثير من العاملين بمدي تحقيق العدالة عند النظر في الشكاوي المقدمة منهم داخل مكان العمل. وعندما يتم تمثيل العاملين في الاتحادات النقابية، يتم الاهتمام بتسوية شكاوي العاملين بشكل مباشر. ويعد ارتفاع معدلات الشكاوي مؤشر على انخفاض الروح المعنوية للعاملين وسوء نوعية حياة العمل. وتشير الدراسات الإمبيريقية المختلفة إلى أن هناك ارتباطاً بين نوعية حياة العمل ومعدل شكاوي العاملين. وعلي سبيل المثال، قام "هافلوفيك" بدراسة العلاقة بين نوعية حياة العمل، والحوادث، والشكاوي. وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن أن تطبيق برامج تحسين نوعية حياة العمل، قد أدي إلى انخفاض معدلات الشكاوي، بالإضافة إلى انخفاض معدلات التغيب، وحوادث العمل.

ثالثا: الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في المجتمع المصري في ظل الخصخصة:

من الصعب تقييم مدي نجاح أو فشل سياسة الخصخصة، التي تجري حالياً بمعدلات متزايدة في المجتمع المصري. وفي هذا الصدد، يذكر "تروتر" أنه من الصعب تقييم أو الحكم على مدي نجاح أو فشل سياسة الخصخصة في دولة معينة، وذلك نظراً لصعوبة تمييز النتائج المترتبة على التغير في ملكية المشروعات عن نتائج التغيرات الناجمة عن مستوي المنافسة، أو استخدام الأنماط المختلفة من التكنولوجيا. وذلك بالإضافة إلى أن برامج الرعاية الاجتماعية لها سمات تجعل من الصعب تطبيق أساليب التقييم الدقيقة عليها. وعلي الرغم من صعوبة تقييم مدي فعالية سياسة الخصخصة، إلا أننا سنحاول التعرف على الآثار الايجابية والسلبية المترتبة على تطبيق هذه السياسة.

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية الإيجابية لسياسة الخصخصة، فيري بعض المدافعين عن هذه السياسة، بأنها ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل. كما تؤدي الخصخصة إلى القضاء على بعض المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، والرشوة، والمحسوبية، والإهمال، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع مستوي الإنتاجية.

وفي الدراسة التي قام بها شفيق أحمد شفيق عام ١٩٩٥ عن الآثار الاجتماعية للخصخصة، تبين أن أهـم الآثار الإيجابية لعمليات الخصخصة تتمثل في إحساس المستفيدين من عمليات الخصخصة بالولاء والانتمـاء للمجتمع. وقد اتضح أن أهم صور استفادة العاملين من برنامج الخصخصة تتمثل في زيادة العائـد المـادي لديهم نتيجة الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وما يؤدي إليه ذلك من تحسن في مستوي المعيشة. وذلك بالإضـافة إلى تحول الفرد من عامل إلى صاحب عمل، والمشاركة في الإنتاج المحلي والقومي، ومضاعفة الإنتاج.

ومن جهة أخري، نجد أن تزايد سرعة معدلات الخصخصة، قد أدي إلـى ظهـور بعـض المشـكلات الاجتماعية، أو بعض الآثار الاجتماعية السلبية والتي تتضح في تقرير للبنك الـدولي عـأم ١٩٩١ عـن "تخفيف الفقر والتكيف في مصر"، حيث أشار هذا التقرير إلى أنه" من المهم إدراك أن الفقراء قد يحتـاجون إلى مساعدة أولية لإشباع حاجاتهم الأساسية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالغذاء والصحة والتعليم، والحصـول على مستوي معيشي يكفل المأوي والمسكن، والحصول أيضاً على فرص عمل منتجة، قبل أن يكـون فـي مقدرهم الاستجابة والتعاطف لحوافز السياسات المقدمة في برنامج الإصلاح الاقتصادي... وأن إتاحة وظائف منتجة للعمال سوف تقلل من الانخفاض في دخولهم ومن مقاومتهم للتكيف الهيكلي. وبدون ذلك يحتاج العمال المستغني عنهم إلى حماية من المصاعب الاقتصادية، ويمكن توقع مقاومة العمال للتكيف ما لـم تقـدم هـذه الحماية".

ويتضح مما ورد في التقرير السابق، أن البنك الدولي يتوقع بعض الآثار الاجتماعيـة السـلبية لبرنـامج التكيف الهيكلي، كما يتوقع مقاومة العمال لهذا البرنامـج ما لم تتوفر لهم الحماية من آثاره السـلبية علـيهم، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف حماية العمال من المصاعب الاقتصادية المتوقعة نتيجة تطبيق سياسة الخصخصة. أما عن رد فعل العمال والنقابات العمالية تجاه برنـامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فيبدو من خلال المحاولات العديدة من جانب اتحاد نقابـات العمـال لتهدئة مخاوف العمال من تصفية بعض الشـركات وقيـام العمـال بـبعض الإضـرابات والاعتصـامات والمظاهـرات نتيجة تخوفهم من الفصل وتصفية الشركات.

كما كشفت الدراسة التي قام بها شفيق أحمد شفيق - السالف الإشارة إليها - عن بعض الآثار الاجتماعية السلبية لعمليات الخصخصة، منها المساواة في توزيع الثروة والدخل وتخلي الدولة عن ضمان حد أدني مـن الدخل لكل مواطـن، وتزايد مشكلات الفقر، وانتشار البطالة، وترك فرص العمل للعرض والطلب.

وقد قامت مجموعة من الاقتصاديين الأمريكيين بتقييم شامل لعملية الإصلاح الاقتصادي التي تمـت فـي مصر منذ عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦. وفي هذا التقييم تم تقسيم السياسات التي يتضمنها برنامج الإصـلاح الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع من السياسات: وهي سياسات التثبيت، وسياسـات التكيـف الهيكلـي، وأخيـراً السياسات الاجتماعية. وقد تبين من هذا التقييم أن سياسات التثبيت تحتل المركز الأول من حيـث الفعاليـة، وتتضمن هذه السياسات: سياسة سعر الصرف، والسياسة النقدية، وسعر الفائدة، والسياسة المالية الكلية. أمـا سياسات التكيف الهيكلي، فقد احتلت المركز الثاني من حيث الفعالية، وتتضمن هذه السياسات سياسة التسعير،

وسياسة القطاع المالي، وسياسة الخصخصة، وسياسة القطاع الخاص، والسياسة التجارية. وأخيراً تحتل السياسات الاجتماعية المركز الأخير، من حيث الفعالية، حيث ينعدم تأثير هذه السياسات، وتشمل سياسة إصلاح البيروقراطية، وسياسة تخفيض نسب التلوث، وسياسة الضمان الاجتماعي، وسياسة الخدمات الصحية والتعليمية.

وتكشف نتائج التقييم الشامل لعملية الإصلاح الاقتصادي الذكر عن الحاجة إلى تدعيم السياسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي في عملية التحول الرأسمالي الجديدة التي يشهدها المجتمع المصري.

وسنحاول فيما يلي التعرف على الدور الذي تؤديه الهيئات المختلفة في المجتمع المصري فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الخصخصة، ثم التعرف على برامج الرعاية الاجتماعية الحديثة التي تقدم لعمال الصناعة في مصر.

١- دور الهيئات المختلفة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في ظل الخصخصة:

هناك عدة هيئات تتحمل مسئولية تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة في مصر وهي: الدولة والنقابات العمالية والمنشأة الصناعية. ونجد أن الأجهزة المركزية التابعة للدولة تقوم بتقديم بعض خدمات الرعاية الاجتماعية التي يستفيد منها عمال الصناعة، مثل توفير المدارس لأبناء العمال، ووسائل المواصلات، والمستشفيات، والإسكان، وغير ذلك من الخدمات التي يتم تمويلها عن طريق الميزانية العامة للدولة. كما تقدم النقابات العمالية بعض الخدمات مثل علاج أسر العمال، والمعنويات والرحلات، ومراكز التدريب، وتوفير بعض السلع، وغير ذلك من الخدمات التي يتم تمويلها من النسب المخصصة لهذه الخدمات من إيرادات النقابة. وقد حدد القانون طريقة تصرف النقابة العامة في إيراداتها، كما حدد نصيب الخدمات من حصة الإيرادات.

وتقوم المنشأة الصناعية بتقديم بعض خدمات الرعاية الاجتماعية، مثل توفير العلاج الصحي للعمال، والملابس، وخدمات الأمن الصناعي. وذلك بالإضافة إلى توفير السكن والتغذية المناسبة والمواصلات في حالة بعد مكان العمل عن وسائل المواصلات العادية. ويتم تمويل خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من المنشأة أو الشركة من نسبة الأرباح المخصصة للتوزيع على هذه الخدمات. إذ ينص قانون شركات الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على توزيع ما يزيد على مجموع الأجور السنوية للعمال من الأرباح على الخدمات التي تعود بالنفع على العاملين بالشركة. ونجد أن بعض خدمات الرعاية الاجتماعية قد يتم تقديمها عن طريق هيئة واحدة، مثل الدولة أو النقابات العمالية أو المنشأة الصناعية. وقد تشترك أكثر من هيئة في تقديم وتمويل بعض هذه الخدمات. وعلي سبيل المثال، نجد أن التأمينات الاجتماعية تعد من الخدمات الإجبارية التي يتم تمويلها على أساس اشتراكات العامل وصاحب العمل والدولة.

ومنذ منتصف السبعينات من القرن الحالي، شهد المجتمع المصري تغيرات جذرية نتيجـة تبنـي الدولـة لسياسات تختلف جذرياً عن السياسات التي كانت تضبط حركة المجتمع من قبل، ولقد بدأت هـذه السياسـات بقوانين الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى السوق الحر، الأمر الذي أدي إلى حدوث بعض التغيرات الهيكليـة في الاقتصاد المصري، والتي أصبحت تعرف بسياسات التكيف الهيكلي. واشتملت هذه السياسات على الحـد من ملكية الدولة للمشروعـات الاقتصادية، والعمل على تصفية المشروعات التي تمتلكها الدولة تحـت مـا عرف بالقطاع العام وتحويله بشكل تدريجي إلى ملكية خاصة، وإطلاق الحرية للمشروعات الخاصة وللتجارة الحرة، ومن ثم العمل على خلق قطاع خاص قوي يمكن أن يقود حركة التغير والتنميـة. وقـد كـان لهـذه التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري بعض الآثار الاجتماعية، فالتحول إلى المشروع الخاص يؤثر بشكل أو بآخر على الطبقة العاملة، وخاصة إذا ارتبط بتقليل حجم الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الأساسية.

وقد انحصر دور الدولة، وتراجعت النفقات العامة في تمويل خدمات الرعاية الاجتماعية عقب اتباع مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١. وقد أصبح للقطاع الخاص وقـوي السـوق الدور الرائد في تحريك الاقتصاد المصري، أملا في تحقيق معدلات أعلي للنمو والإنتاجية. وقد كـان لهـذه السياسات تأثير شديد على الطبقة العاملة ومحدودي الدخل.

وقد كشفت نتائج الدراسة التي قامت بها هناء محمد الجوهري بعنوان (رجال الأعمال في مصر: الـدور والمسئولية)، عن أن الدور الأمثل للدولة من وجهة نظر رجال الأعمال ينحصر في بعض وظـائف الإنتـاج والخدمات ورعاية المحتاجين والفقراء وليس كل أفراد الشعب، وهو الدور الذي يتيح مساحة أكبـر للقطـاع الخـاص في مجال الإنتاج وتوفير فرص العمل والخدمات والرعاية للقطاع العريض من الشعب. وقد ترتب على سياسة الخصخصة انتقال مسئولية الدولة أو جزء منها إلى القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية، وتخلي الدولة عن مسئولياتها في توفير خدمات معينة، ورفع الـدعم عـن خدمات أخري، وما يترتب على ذلك من تحمل الطبقة العاملة ومحدودي الدخل لنفقات هذه الخدمات. ويستدل مما سبق، على انحسار الدور الذي تقوم به الدولة في تقديم خدمـات الرعاية الاجتماعية لعمـال الصـناعة، وتعاظم الدور الذي يقوم به القطاع الخاص وأصحاب الأعمال أو المنشآت الصناعية في تقديم هذه الخدمات.

ومن المتوقع أن تؤدي الخصخصة أيضاً إلى ضعف عملية المساومات الجمعية بـين النقابـات العماليـة والإدارة، وضعف الدور الذي تقوم به النقابات العمالية فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وخاصة بعد مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل المنشآت الصناعية. فقد أصبحت المشاركة الصناعية تتم بقـوة التشريع داخل المنشآت الصناعية في مصر، وهناك صور مختلفة من هذه المشاركة، حيث يشـارك بعـض العاملين في مجالس الإدارة. كما يشارك العمال في الأرباح التي يتقرر توزيعها. وذلك بالإضافة إلـى حـق العمال في المشاركة في ملكية الشركة عندما تكون أسهم الشركة قابلة للتداول. كمـا نـص قـانون العمـل المعمول به حالياً، على أن تشكل لجان استشارية مشتركة في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر من ست أعضاء نصفهم يمثلون المنشآت والنصف الآخر يمثلون العمال، على أن تختص هذه اللجان بالنظر فـي إصدار التوجيهات اللازمة في عدة مسائل منها تحسين ظروف العمل، والإشراف على خطط التدريب المهني في حدود المستويات العامة الموضوعة، والعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية بـين العمـال وأصـحاب الأعمال وتهيئة فرص التعاون بينهم بما يحقق مصالحهم المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق أن تبين أن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل التنظيمات الصناعية – في ظل الاقتصاد الحر- قد أدت إلى ضعف عملية المفاوضات الجمعية على مستوي الصناعة، وضعف التفاعل بين النقابات العمالية والإدارة الصناعية في بعض الدول الصناعية المتقدمة. كما أشار "بايات" إلى أن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل المصنع في بعض الدول النامية قد أدت إلى ضعف تأثير النقابات العمالية، وتناقص دورها فيما يتعلق بتقديم أوجه الرعاية والخدمات النقابية.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن مسئولية تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية تقع أساساً على عاتق الدولة والنقابات العمالية وأصحاب العمل. إلا أن سياسة الخصخصة قد أدت إلى انحسار دول كل من الدولة والنقابات العمالية فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وعلي عكس ما سبق، أدت الخصخصة إلى تعاظم الدور الذي يقوم به أصحاب العمل والمنشآت الصناعية، فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، وخاصة بعد أن تبين أن هذه الخدمات تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العمل، وبالتالي ارتفاع مستوي الإنتاجية.

٢- برامج الرعاية الاجتماعية الحديثة لعمال الصناعة في المجتمع المصري:

أصبحت خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم لعمال الصناعة ضرورة حتمية، ولم تعد من وسائل الترف أو الإحسان. إذ أن الطبقة تمثل قطاعاً كبيراً من المواطنين، بالإضافة إلى أن عمال الصناعة يمثلون عصب الإنتاج، ويؤثرون تأثيراً مباشراً على العملية الإنتاجية أكثر من تأثير غيرهم من فئات العاملين.

وهناك برامج متعددة تقدم لعمال الصناعة في المجتمع المصري. وتهدف هذه البرامج إلى رفع مستوي العمال وأسرهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية وتوفير أسباب الحماية للعمال، وإعانة العامل على التكيف مع مجتمعه الجديد، وإتاحة الفرص له ليعيش بنجاح في المجتمع الخارجي، والعمل على بحث مشاكل العمال وعلاجها، ووقايتهم من أسباب القلق والشعور بعدم الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين علاقات العمل، ورفع مستوي الإنتاجية.

ونجد أن بعض هذه البرامج تقدم بقوة التشريع، وهي التي تقدمها الدولة كضمان لحد أدني من الرعاية يمكن تحسينه عن طريق الاتفاق المشترك بين الإدارة والعمال أو النقابة، وهناك برامج أخري تقدم بموجب الاتفاق المباشر، وليس نتيجة للتشريع. وقد تقدم برامج الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة داخل أماكن العمل، وقد تكون في حدود المنشأة الصناعية، وقد تمتد، فتشمل أسرة العامل، وأحياناً تشمل البيئة التي تحيط بالمصنع. وفيما يلي بعض برامج الرعاية الاجتماعية التي تقدم حاليا لعمال الصناعة في المجتمع المصري.

(أ) التشغيل وتوظيف القدرات البشرية:

يعد ضمان واستقرار العمل من العناصر الأساسية التي تؤدي إلى تحسين نوعية حياة العمل، والشعور بالرضا عن العمل، وخاصة أن العمل يمثل مصدر الدخل الوحيد، بالنسبة لأعداد كبيرة من عمال الصناعة في مصر. إلا أن الشواهد تشير إلى أن الخصخصة قد أدت إلى ظهور مشكلة العمالة الزائدة، وارتفاع معدلات البطالة السافرة. ولاشك أن مشكلة البطالة كانت تتبلور قبل البدء في تطبيق سياسة الخصخصة، إلا أنها قد تفاقمت بعد تطبيق هذه السياسة. إذ يعد ارتفاع معدلات البطالة السافرة من أهم الآثار السلبية

المصاحبة لسياسة الخصخصة. ويرجع ارتفاع معدلات البطالة في ظل الخصخصة إلى التقليل من التوظيف الجديد في الحكومة والقطاع العام، تمشياً مع سياسة خفض النفقات الحكومية، وتقليل تدخل الحكومة في سوق العمل، والذي يترتب عليه سحب ضمان العمل الذي كانت تقدمه الحكومة خاصة بالنسبة لخريجي المراحل التعليمية المتوسطة والعليا، لذلك نجد أن من أهم خصائص البطالة في مصر، أن غالبية المتعطلين من بين الشباب خريجي النظام التعليمي، الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

وقد كان من بين النتائج المتوقعة من تحول القطاع العام إلى الملكية الخاصة، التخاص من العمالة الزائدة التي تحملتها وحدات القطاع العام في سنوات تدخل الدولة بهدف ترشيد التكلفة وزيادة الربحية. وقد أدت برامج التصحيح والتكيف الهيكلي إلى ظهور مشكلة فائض العمالة في القطاع العام، بسبب الرغبة في الاستغناء عن بعض قطاعات العمالة في إطار أهداف ترشيد استخدام العمالة، وفقاً لمعدلات الأداء الاقتصادية. وقد كان من المتوقع أن يتم انتقال ١٠% من العاملين في المشروعات العامة للعمل في القطاع الخاص، أو أن تكون لهم أنشطتهم الإنتاجية الخاصة بهم خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٥. والواقع أن سوق العمل المصري شهد منذ منتصف السبعينات وحتي نهاية الثمانينات تغيرات كمية وكيفية ملحوظة في معدلات مشكلة البطالة، فقد تزايدت هذه المعدلات بوجه عام، كما ظهرت البطالة السافرة كظاهرة جديدة تميزت بها سوق العمل المصرية بعد أن كانت البطالة المقنعة هي السمة السائدة فيه، وتؤكد ذلك البيانات التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، حيث تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة من ٢,٣% عام ١٩٧٤ إلى ٥,٤% عام ١٩٨١، إلى ١٤,٦% عام ١٩٨٦.

وقد جاء في ندوة "الخصخصة والعمالة الزائدة" التي نظمها مركز علاقات العمل بكلية الحقوق جامعة القاهرة، أنه على الرغم من التأييد العام للخصخصة، إلا أن الخوف قد يتملك بعض العاملين من عدم الأخذ في الاعتبار للأبعاد الاجتماعية لعملية الإصلاح الاقتصادي. فمن بين نتائج إعادة الهيكلة، قيام بعض الوحدات الإنتاجية بالتخاص من جزء من العمالة. وعلي سبيل المثال، انخفض عدد العاملين في قطاع الغزل والنسيج من ٢٧٥٠٠٠ عامل إلى ٢٠٥٠٠٠ عامل خلال الخمس سنوات السابقة، وانخفض عدد العمال في شركة النصر لصباغة المحلة من ٢٤٠٠٠ عامل إلى ٨٠٠٠ عامل، وانخفض عدد العمال في شركة كفر الدوار من ٢٦٠٠٠ عامل إلى ٢١٠٠٠عامل.

وعلي الرغم من أن بعض الشركات قد طبقت نظام المعاش المبكر، الأمر الذي جعل بعض العاملين يحصلون على مبالغ نقدية ضخمة في حالة اختيارهم وقبولهم للمعاش المبكر، إلا أن بعض النقابيين يؤكدون أن مصر لم تشهد حالة طرد واحدة لأي عامل من العاملين في الوحدات الإنتاجية المختلفة. ويعترض بعض النقابيين على نظام المعاش المبكر، نظراً لأنه يتيح الفرصة أمام العامل لترك العمل، الأمر الذي يؤدي إلى كبر حجم مشكلة البطالة. وقد تتحول البطالة من بطالة مقنعة في ظل النظام الاشتراكي إلى بطالة سافرة في ظل الخصخصة في حالة قبول العامل لنظام المعاش المبكر.

وقد ورد في تقرير التنمية الشاملة في مصر عام ١٩٩٦ أن قضايا التشغيل تعد من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في الوقت الراهن، وأن مشكلة البطالة تأتي على رأس الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل. ويخلص التقرير إلى أن السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتضافر جميعها لتؤثر إيجابياً على سوق العمل المصري، مما يحتم ضرورة صياغة مجموعة متكاملة من السياسات تستهدف رفع مستوي التشغيل في الاقتصاد المصري بصفة عامة، ومواجهة الانعكاسات السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بصفة خاصة. كما أن علاج مشكلة البطالة يتطلب تطوير التعليم ونظم التشغيل وتشجيع الاستثمارات وتحقيق التنمية في كثير من المجالات.

(ب) التأمينات الاجتماعية:

إن ظروف الصناعة في المجتمع الحديث، وما يصاحبها من ضغوط كثيرة - نفسية واقتصادية واجتماعية - تفقد العامل الشعور بالأمن والطمأنينة كما أن المنشأة الصناعية تصبح ضغطاً آخر يضاف إلى تلك الضغوط، تجعل العامل دائم الخوف على نفسه من أمراض المهنة، ومن حوادث العمل وإصاباته، وما قد يؤدي إليه من عجز، أو تشوهات، أو وفاة، وما يترتب على ذلك من توتر وقلق ومخاوف وعدم الشعور بالأمن. ومن ثم ظهرت فكرة التأمين الاجتماعي التي تشير إلى الإدراك العام، لما يقع على الدولة وأصحاب الأعمال من التزامات اجتماعية قبل العمال.

ويعد عام ١٩٧٥ بداية الطفرة الحقيقية لنظام التأمين الاجتماعي في مصر. فقد سبق أن نص الدستور في المادة (١٧) على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وفقًا للقانون. وتمشياً مع ذلك صدر القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ والخاص بالتأمين الاجتماعي على العاملين. وهذا القانون يعد الأصل العام أو القاعدة العامة في التأمين الاجتماعي، حيث يؤمن طائفة العاملين، سواء أكانوا خاضعين لقانون العمل، أو من موظفي الدولة والقطاع العام. فقد وحد المشرع بين العاملين في القطاع الحكومي وغير الحكومي. ويوفر هذا القانون التأمين من الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والمرض والبطالة، بالإضافة إلى تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

إلا أن المشرع كان حريصاً على أن يغطي التأمين كافة طبقات الشعب. فكثير من أفراد المجتمع ليسوا من فئة العمال والموظفين، ومن ثم لا ينطبق عليهم قانون التأمين الاجتماعي السابق لذلك صدرت عدة قوانين متتالية لتشمل باقي القطاعات من قوي الشعب. ومن ثم صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ مقرراً التأمين الاجتماعي للقوي العاملة غير المشمولة بالقانون السابق. أي أن هذا القانون يعد تكملة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ونجد أن قانون التأمين الاجتماعي المطبق حاليا على عمال الصناعة قد جعل التأمين إجبارياً، ويتم تمويله على أساس اشتراكات العامل وصاحب العمل والدولة. كما أن هذا القانون يوفر حماية أكثر من القوانين الأخرى للتأمينات الاجتماعية، لأنه يغطي أنواعا من المخاطر التي لا تشملها تلك القوانين، نظراً لأنه يشمل التأمين من الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والمرض والبطالة والرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات. أما الأنواع الأخرى من التأمين فتقتصر – كقاعدة عامة – على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وبعض الحقوق الإضافية.

ويهدف التأمين الاجتماعي إلى الاحتياط من نتائج المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها العمال الذين لا يمكنهم مواجهة هذه المخاطر بمفردهم وبإمكانياتهم المادية الضعيفة. إذ لابد من تدخل الدولة لتقديم العون لهم عند حدوث هذه المخاطر. وتحقق خدمات التأمينات الاجتماعية لعمال الصناعة الفوائد التالية:

- تؤمن العمال على مستقبلهم وتوفر لهم الشعور بالأمن والطمأنينة.
- توفر للعمال ما كانوا سيتعرضون له من خسارة مادية في حالة عدم التأمين عليهم.
- توفر للدولة أموالاً كثيرة مقابل الاشتراك في التأمين، الأمر الذي قد يؤدي إلى توفير فرص العمل في حالة استثمار الدولة لهذه الأموال.
- تؤدي نظم التأمينات الاجتماعية إلى حماية العمال ووقايتهم من أخطار العمل.
- توفر خدمات العلاج والتأهيل عند إصابة العامل بالعجز أثناء العمل.
- تقدم المعاش المناسب لأسر العمال المؤمن عليهم وتعرضوا للأخطار أو العجز أو الوفاة.
- توفر الجو المناسب للعمل، بما تحققه من علاج لجو التوتر والقلق، مما يساعد العمال على التوافق المهني والاجتماعي.
- تؤدي إلى شعور العامل بالانتماء للمصنع والمجتمع.

(ج) شبكة الضمان الاجتماعي:

كان نظام الضمان الاجتماعي هو النظام الذي كان سارياً بمصر قبل نظام التأمين الاجتماعي الحالي. والاختلاف بين النظامين يرتكز أساساً في فكرة الاشتراكات. فنظام التأمين الاجتماعي يتم تمويله عن طريق اشتراكات يدفعها العامل أو صاحب العمل، ويهدف إلى تغطية المخاطر الاجتماعية السابق ذكرها، أما عن الضمان الاجتماعي أو المساعدات العامة فتمول عن طريق ميزانية الدولة.

ونجد أن القانون رقم لسنة ١٩٧٧ والخاص بنظام الضمان الاجتماعي، يضم المساعدات التي تقدمها الدولة للمحتاجين والمحرومين، والذين يقل دخلهم عن الحد الأدني الذي حدده المشرع على أن يكونوا من غير المستفيدين من قوانين التأمين الاجتماعي السابقة. ومن الناحية العملية، فإن مجال تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بات ضيقاً نظراً لتغطية قوانين التأمين الاجتماعي كافة القوي المنتجة في المجتمع. ولتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن الخصخصة في المجتمع المصري، تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١، وذلك بهدف توفير الضمان الاجتماعي، ومعاونة الفئات الاجتماعية الضعيفة التي يتوقع أن تعاني من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي، ومن أول هذه الفئات فائض العمالة في القطاع العام.

وقد ورد في تقرير التنمية الشاملة في مصر عام ١٩٩٦، أنه على رأس المهام التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وخلق فرص عمل جديدة، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً. وتتكون موارد الصندوق من المنح والقروض المقدمة من المؤسسات والأفراد. وقد عرض التقرير لبرامج الصندوق الأساسية مثل برنامج تنمية المجتمع، وبرنامج الأشغال العامة والخدمات

البديلة، وبرنامج التشغيل، وبرنامج التنمية المؤسسية. ويخلص التقرير من ذلك إلى تواضع الفـرص التـي خلقها الصندوق الاجتماعي والبالغ ١٦٧ ألف فرصة دائمة، و٧٠ ألف مؤقتة، وكذلك تواضع عدد المستفيدين من مشروعـات البنية الأساسية حتى الآن.

(د)الاستثمار في برامج التدريب:

يزداد الاهتمام ببرامج تدريب العمال الصناعيين في مصر نظراً للاهتمام بالتنمية البشرية التي تعد من أهم القضايا الحيوية المعاصرة على المستويين القومي والدولي. **فعلـي المسـتوي القـومي** يتعـاظم الاهتمـام بالتدريب، باعتباره أحد المحاور الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية خاصـة فـي ظـل بـرامج الإصـلاح الاقتصادي نظـراً لدوره الرئيسي في زيادة معدلات الأداء، والارتقاء بمستوي المهارة، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والقومي. أما على **المستوي الدولي**، فقد تأكد أن الصمود أمام المنافسـة العالميـة وزيـادة التبـادل التجاري لن يتحقق إلا في إطار الجودة الشاملة، التي ترتكز أساساً على التدريب الجيد، والتي تعتبر إحـدي الدعائم الرئيسية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات).

تعتبر فعالية وكفاءة الأداء التدريبي عنصراً بالغ الأهمية عند رسم وتنفيذ الخطط وسياسات تنمية المـوارد البشرية مهنياً وإدارياً، ضمانا لإعداد العمالة الماهرة التي تحقق الإنتاج الجيد القادر على المنافسة فـي ظـل السياسات الدولية الجديدة لحرية التجارة وفتح الأسواق من جهة، وضمان كفـاءة وفعاليـة عمليـة الهجـرة الخارجية للعمالة المصرية من جهة أخري.

وقد حرصت وزارة القوي العاملة والهجرة في مصر على تطوير وتكثيف جهودها في مجالات تخطـيط وتنمية ورعاية القوي العاملة بما يكفل تحقيق الاستفادة المثلي للموارد البشرية الهائلة، سـواء مـن خـلال أجهزتها المركزية أو المحلية المتمثلة في مديريات ومكاتب القوي العاملة المنتشرة فـي كافـة المحافظـات، وبالتعاون مع غيرها من الجهات الحكومية وغير الحكومية كالمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال. كما اهتمت وزارة القوي العاملة والهجرة بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية في مجال التدريب المهني لإعداد العمالة المدربة اللازمة لسوق العمل، مثل برامج التدريب الأساسي وبرامج التنشئة المهنيـة، وذلـك لفـتح مجالات العمل أمام الآلاف من المتخلفين والمتسربين من مراحل التعليم المختلفة، بالإضـافة إلـى بـرامج التدريب التحويلي للشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

وتتولي وزارة القوي العاملة والهجرة أيضا تنفيذ مشروع قومي لقياس مستوي المهارة منذ عـام ١٩٧٩، لتوفير المزيد من الثقة والحماية للعمالة غير المدربة في الداخل والخارج. ويعد هذا المشروع خطـوة علـى طريق المشروع القومي لتراخيص مزاولة المهنة، والذي تتولي الإعداد له حالياً مجموعة العمل المنبثقة عـن لجنة تخطيط القوي العاملة والتدريب المهني، لتنظيم سوق العمل وتطوير أدائه في ظل المتغيـرات الفعليـة وبما يدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي. كما تتعاون وزارة القوي العاملة والهجـرة حاليـاً مـع الصـندوق الاجتماعي للتنمية، للعمل على تطوير عدد مـن مراكز التدريب المهني التابعة لها لتقديم التـدريب الفعـال والمشورة الفنية لشباب المستثمرين بهدف دعم الصناعات الصغيرة.

ونظراً لأهمية الاستثمار في برامج التدريب، وضخامة العبء الملقي على كافة الجهات المعنية بالموارد البشرية، لابد أن تمتد الجهود المبذولة في مجالات التنمية البشرية لإعداد خطط التدريب، التي تشارك فيها الدولة والمنظمات النقابية ومنظمات أصحاب الأعمال، وذلك للترابط بين المخرجات التعليمية والتدريبية، ومتطلبات سوق العمل، وذلك لتحقيق الاستفادة المثلي من الموارد البشرية، خاصة وأن إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة يتطلب مزيداً من العمالة الفنية المدربة من كافة المهن والتخصصات.

(هـ) الخدمات التعليمية والصحية:

من الناحية الاجتماعية تقترن التنمية بارتفاع مستويات التعليم والصحة عموماً بين المواطنين. قد أشار تقرير التنمية الشاملة في مصر عام ١٩٩٦ الذي قام بإعداده مركز دراسات وبحوث الدول النامية إلى أن قطاع الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة لم يحظ سوي بنسبة ضئيلة من الاستثمارات العامة، الأمر الذي ينعكس بدوره على نوعية العمالة المتوافرة في الاقتصاد القومي. وينطلق التقرير من أن البشر هم الغاية من أي إصلاح، وأن غاية التنمية، هي توسيع الخيارات المتاحة أمام البشر وأن هذه الخيارات يمكن الاسترشاد بشأنها بتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهي "أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوي معيشة كريمة". ومن هذا المنطلق يحدد التقرير أن أهم سبل إنجاح التنمية وأهم غاياتها هي حصول البشر على التعليم والصحة.

وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، تبين زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ١١٤% بين السنوات ٩١/٩٠ - ٩٥/ ١٩٩٦. ورغم الزيادة في نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام، تبين انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٢% إلى ٤,١% في نفس الفترة. كما أن تلك الزيادة ونتيجة اختلالات التوزيع قد اقترنت بانخفاض الإنفاق على الطالب في التعليم قبل الجامعي بالأسعار الثابتة من ٩٥،٢ جنيهاً إلى ٦٥,٧ جنيهاً. ولا شك أن خدمات التعليم تحتل أهمية خاصة في تكوين القدرات اللازمة للتنمية البشرية. نجد أن التعليم - حتى الأساسي منه - غير معمم حتى الآن، وذلك على الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر عام ١٩٥٩ ينص - في المادة رقم (٧) - على أنه "من حق الطفل أن يتلقي تعليما مجانياً إجبارياً في المراحل الأولي على الأقل" وبناء على ذلك يجب أن تتحمل الدولة عبء هذا التعليم الإلزامي، وهو في مصر بين سن ٦-١٥ سنة. بالإضافة إلى أن التعليم بشكله الحالي يسهم في تعميق الفوارق الاجتماعية نظراً لمعاناة محدودي الدخل، ومنهم عمال الصناعة لمعدلات أعلي من الحرمان من التعليم.

ومن المتوقع أن يترتب على الخصخصة تدهور في التعليم، نتيجة لتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة بوجه عام، ونتيجة لسياسة استعادة التكلفة التي تنص على اقتضاء الحكومة رسوما مقابل الخدمات التي تستمر في تقديمها بوجه خاص. وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التعليم نتيجة للغلاء العام وانتشار الدروس الخصوصية وغيرها، يتضح أن محدودي الدخل سيعانون حرمانا أشد من التعليم، الأمر الذي ينعكس في النهاية على مقدرة عمال الصناعة على العمل، واكتساب المهارات الأساسية. وفي ضوء ما

سبق يتضح أن الخصخصة قد تنطوي في هذه المرحلة من مراحل التكيف على بعض الآثار السلبية على التعليم، الأمر الذي قد ينعكس في النهاية على ضعف مقدرة عمال الصناعة على أداء العمل، واكتسابهم المهارات الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج.

أما بالنسبة للخدمات الصحية، فقد نص قانون العمل المعمول به حالياً في مصر على أن تلتزم المنشأة بأن توفر للعاملين بها وسائل الإسعاف الطبية، وإذا زاد عدد العاملين في مكان واحد، أو بلد واحد، أو في دائرة نصف قطرها خمسة عشر كيلو متراً على خمسين عاملاً تلتزم المنشأة بأن تستخدم ممرضا ملما بوسائل الإسعاف الطبية يخصص للقيام بها، وأن تعهد إلى طبيب بعيادتهم في المكان الذي تعده لهذا الغرض، وأن تقدم لهم الأدوية اللازمة، وذلك كله دون مقابل. أما إذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة ولو في فروع متعددة لها على ثلاثمائة عامل وجب عليها فضلاً عن ذلك أن توفر لهم جميعاً وسائل العلاج الأخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء أخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة، وذلك كله بالمجان. وإذا عولج العامل في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين في مستشفي حكومي أو خيري، وجب على المنشأة أن تؤدي لإدارة المستشفي مقابل العلاج والأدوية والإقامة. كما نص قانون العمل على أن تلتزم المنشأة بإجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية للمحافظة على لياقتهم الصحية بصفة مستمرة ولاكتشاف ما قد يظهر من أمراض في مراحلها الأولي. ويجري هذا الفحص بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحي مقابل تحصيلها الرسم المقرر بقانون التأمين الذي تتحمله المنشأة.

يشير تقرير التنمية الشاملة في مصر عام ١٩٩٦، إلى زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية بنسبة ٧٧,٨% بين السنوات ٩١/٩٠ - ١٩٩٦/٩٥. وعلي الرغم من تحقيق نتائج ملموسة في مجال خدمات الصحة الأولية أو الخدمات الوقائية، إلا أنه قد ثبت أن استخدام الأفراد للخدمات الصحية الأولية، أو للمستشفيات العامة منخفض للغاية، حيث إن معدل الزيادة السنوية للمستفيدين من الخدمة لم يتجاوز ١,٦%. ويشير التقرير إلى معاناة وزارة الصحة من الاختلالات المتعددة، منها مثلاً، ارتفاع النسبة المخصصة للمستشفيات إلى ٦١% مقابل ٢٢% فقط لخدمات الرعاية الأولية و ١٥% فقط للرعاية الوقائية. وكذلك الاختلال بين عدد الأطباء وعدد الممرضات.

ويستدل مما ورد في تقرير التنمية الشاملة في مصر عام ١٩٩٦، على أن هناك حاجة إلى زيادة المخصصات المالية للتعليم والصحة، حتى يمكن ضمان كفاءة الخدمات التعليمية والصحية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع مقدرة العمال الصناعيين على العمل، وارتفاع مستوي الإنتاجية.

(و) تأمين بيئة العمل:

نص قانون العمل المعمول به حالياً في المجتمع المصري على أن تقوم المنشأة بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره، وعلى الأخص المخاطر الميكانيكية والطبيعية والكيماوية. كما نص القانون على أن تقوم المنشأة بإجراء الفحص الطبي الابتدائي على العامل قبل التحاقه بالعمل للتأكد من سلامته ولياقته الصحية، تبعاً لنوع العمل الذي يسند إليه. ويجري هذا الفحص الطبي بواسطة الهيئة العامة للتأمين الصحي. وعلي العامل أن يستعمل وسائل الوقاية وأن ينفذ التعليمات الموضوعة للمحافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل. ولا يجوز للمنشأة أن تحمل العامل أي نفقات أو تقتطع من أجره أي مبلغ لقاء توفير وسائل الحماية اللازمة له.

(ز) مدي إشباع الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية لعمال الصناعة:

تشير الشواهد إلى أن كثيراً من المنشآت الصناعية لا تعمل على إشباع الاحتياجات المختلفة للعاملين في ظل ظروف العمل الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى سوء نوعية حياة العمل داخل هذه المنشآت. وعلي الرغم من أن قانون شركات قطاع الأعمال العام ينص على التزام نظام الأجور بالحد الأدني المقرر قانوناً. وربط الأجر ونظام الحوافز والبدلات والمكافآت وسائر التعويضات والمزايا المالية للعاملين في ضوء ما تحققه الشركة من إنتاج أو أرباح. إلا أننا نلاحظ انخفاض الأجور عن المعدلات المطلوبة لتوفير متطلبات المعيشة، مما يضطر العاملين في كثير من الأحيان إلى العمل في أعمال إضافية بجانب العمل الرسمي، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الأجور. كما أن الإدارة الصناعية لا تعمل دائما على توافر فرص الترقي والتقدم على أساس الكفاءة والاجتهاد في العمل، وإنما تتبني عادة الأساليب التقليدية للترقية في العمل على أساس مدة الخدمة، أو أحيانا تستند الإدارة إلى اعتبارات شخصية كما يلاحظ اختلال التوازن بين نظم الثواب ونظم العقاب.

وبالإضافة إلى ما سبق، نجد عدم اهتمام الإدارة باتباع الأساليب السلوكية التي تساعد على التخفيف من ضغوط العمل و مشكلاته، ومن أهمها أساليب المشاركة والاتصال، والقدرة على التصرف، وإتاحة الفرص للعامل لتحمل جانب من المسئولية في عمله، وغير ذلك من الأساليب التي تهدف إلى تحقيق اندماج العامل في عمله وشعوره بالانتماء والرضا عن العمل وذلك بالإضافة إلى سوء ظروف العمل الطبيعية (الفيزيقية) في الصناعة، وعدم توافر اشتراطات الصحة المهنية بشكل عام. ويرجع كثير من المشكلات إلى مساوئ نظم وقوانين العمل وعدم قيامها على الأسس السليمة التي تحقق كل من مصلحة العمل والعاملين.

ويتطلب إشباع احتياجات العاملين توافر القيادات التي تهتم بالعنصر الإنساني ودوره في عملية الإنتاج، والاهتمام بحل مشكلات العاملين بالإضافة إلى حل مشكلات الإنتاج. إذ إن عدم اهتمام الإدارة بالعوامل النفسية والاجتماعية في بيئة العمل يسهم بدرجة كبيرة في انخفاض مستوي الإنتاجية داخل المصنع.

(ح) الخدمات الترفيهية وشغل وقت الفراغ:

تعد الخدمات الترفيهية من بين أهم خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدم لعمال الصناعة، حيث أنها تساعد العمال على استعادة حيويتهم ونشاطهم، وتخلصهم من جو التعب والرتابة في العمل، بالإضافة إلى أن هـذه الخدمات تتيح الفرص للعمال للاتصال بالآخرين، والتفاعل معهم، الأمر الذي يدعم العلاقات الإنسـانية فـي مجتمع المصنع. وترتبط الخدمات الترفيهية ارتباطاً وثيقاً بوقت الفراغ الذي يشعر فيه العمال بالحرية، وعدم وجود ضوابط خارجية مثل ضوابط العمل.

ونظراً لأن تحديد ساعات العمل يعد أمراً ضرورياً لتجديد نشاط العامل، وحفظ صـحته، وقدرتـه علـى الإنتاج، فقد نص قانون العمل في مصر على أنه لا يجوز تشغيل العامل تشغلاً فعلياً أكثر من ثمان سـاعات في اليوم أو ٤٨ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصص لتناول الطعام والراحة. كما نص قانون العمل على أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عـن سـاعة، ويراعي في تحديد هذه الفترة ألا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متصلة.

ومن الخدمات الترفيهية التي تقدمها المنشآت الصناعية في وقت الفراغ، تلك الخدمات المتصلة بـالنوادي الاجتماعية داخل المنشآت الصناعية وخارجها،والرحلات، والبرامج الثقافية وغير ذلك من الخدمات.

خـاتمة

أدي اتجاه الدول الصناعية الحديثة نحو اقتصاد السوق إلى انحسار دور الدولة وضعف مسـئوليتها فيمـا يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة وغيرهم من المواطنين. ولم تعد الدولة وحدها تتحمل المسئولية التامة فيما يتعلق بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية نظراً لضخامة تكلفة هذه الخدمات، بل أصـبح يشاركها في هذه المسئولية الجهود التطوعية والمشروعات الخاصة، وأصبح لزاماً على الأسرة والجماعـات القرابية والمجتمعات المحلية وأصحاب العمل تحمل المسئولية أيضا فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات.

وفي المجتمع المصري، نجد أن سياسة الخصخصة قد أدت إلى انحسار دور الدولة وانتقال مسئولياتها أو جزء منها إلى القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية، وتخلي الدولـة عن مسئولياتها في توفير خدمات معينة، ورفع الدعم عن خدمات أخري، وما يترتب على ذلك مـن تحمـل عمال الصناعة وغيرهم من محدودي الدخل لنفقات هذه الخدمات.

وقد أدي تعاظم الدور الذي يقوم به أصحاب الأعمال في ظل الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تزايد مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل التنظيمات الصناعية إلى تناقص الدور الذي تقوم به النقابات العماليـة فيمـا يتعلق بتقديم أوجه الرعاية والخدمات النقابية لعمال الصناعة. وقد تلجأ الإدارة الصناعية في بعـض الـدول الصناعية المتقدمة إلى محاولة مشاركة العمال في الإدارة كوسيلة لتقييد نشاط النقابات العمالية. ومن المتوقع انحسار دور النقابات العمالية في مصر وتقييد نشاطها فيما يتعلق بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعيـة نتيجـة لتعاظم دور أصحاب العمل من جهة، وتعدد صور المشاركة الصناعية من جهة أخري، مثل مشـاركة فـي عضوية مجلس الإدارة، والمشاركة في الأرباح، والمشاركة في ملكية المشروع أو الشركة عندما تكون أسهم الشركة قابلة للتداول.

وقد شهدت المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تغيرات هائلة كبيرة تتمثل في ظهور التكنولوجيا الجديدة والتقدم التقني، وانتقال هذه المجتمعات من مرحلة الصناعة إلى مرحلة ما بعد الصناعة، حيث يتركز الاهتمام حـول المعرفة، والمهارة في أداء العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوي الإنتاجية. إلا أن التكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى ظهور بعض المشكلات والآثار الاجتماعية السلبية. فقد أدي استخدام التكنولوجيا الجديدة إلى توفير أعداد كبيرة من القوي العاملة، وأصبحت بيئة العمل غير صحية، ولا يتوفر فيها الشعور بالأمان وظهـرت أشكال جديدة من الصراع بين من يملكون المعرفة العلمية وذوي المهارات والقدرات العقلية الخالصة، وبـين غيرهم ممن لا تتوافر لديهم هذه الخصائص.

وفي مواجهة الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة والتقدم التقني في المجتمعات التـي انتقلت إلى مرحلة ما بعد الصناعة، بدأت العلوم السلوكيـة في ابتكار أساليب جديـدة يمكـن أن تسـتخدمها الإدارة الصناعية لتدعيم العلاقات الإنسانية في العمل. وبدأت المنشآت الصناعية تهـتم برفاهيـة ورعايـة العاملين الذين ينتمون إلى هذه المنشآت وزيادة الاهتمام بتحسين نوعية حياة العمل، عن طريق تقديم البرامج

التي تدور حول بعض الموضوعات، مثل المشاركة الصناعية، والأجور المناسبة والمزايا الإضافية، وتدعيم عملية الاتصالات داخل المصنع، وزيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب وتنمية المهـارات، وضـمان واستقرار العمل، وإعادة تصميم العمل(إثراء العمل)، والمرونة في أداء وتنظيم العمل، وتوافر الأمان وبيئـة العمل الصحية، وتدعيم الجوانب الاجتماعية من حياة العمل، والتقدير على الإنجاز من خلال الترقية والأجر، وغير ذلك من المكافآت، والعدالة في تسوية شكاوي العاملين.

وعلي الرغم من تقديم كثير من خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة فـي المجتمعـات الصـناعية الرأسمالية المتقدمة، التي كانت تهدف أساساً إلى تحسين نوعية حياة العمـل، وزيـادة مسـتوي الإنتاجيـة والتخفيف من حدة مشكلات العمـل، إلا أن المجتمع الصناعي مازال في حاجة إلى المزيـد مـن خـدمات الرعاية الاجتماعية التي يمكنها مواجهة التدهور البيئي، والتلوث الصناعي، واستنزاف المصادر الطبيعيـة، وعدم المساواة في الدخل، ومشكلة البطالة، وسوء نوعية حياة العمل.

ومن الطبيعي أن يعاني المجتمع المصري في ظل التزايد السريع لسياسـات الخصخصـة مـن بعـض المشكلات الاجتماعية أو الآثار الاجتماعية السلبية. وتعد قضايا التشغيل من أهـم التحـديات التـي تواجـه الاقتصاد المصري في الوقت الراهـن، وتأتي مشكلة البطالة على رأس الاختلالات التي تعاني منها سـوق العمل. لذلك فقد تم تدعيم شبكة الضمان الاجتماعي في مصر وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنميـة، الـذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية وخلق فرص عمـل جديـدة ومسـاعدة الفئـات الأكثر احتياجاً، إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من خدمات الرعاية الاجتماعيـة لعمـال الصـناعة، والاهتمام بالبعد الاجتماعي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتدعيم السياسات الاجتماعية التـي اتبعـت فـي المجتمع المصري في ظل الخصخصة، وخاصة ما يتعلق منها بالتطوير الإداري وإصـلاح البيروقراطيـة، وتوفير الخدمات الصحية، وتخفيض نسبة التلوث الصناعي. كما أن علاج مشكلة البطالة والعمالـة الزائـدة يتطلب تطوير التعليم ونظم التشغيل وزيادة الاستثمار في برامج التدريب وتنمية المهارات، بالإضـافة إلـى تدعيم شبكة الضمان الاجتماعي.

الفصل الثامن

الأسرة والتصنيع

رؤى جديدة لقضايا قديمة(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتورة علياء شكري، أستاذ علم الاجتماع، الدكتورة آمال عبدالحميد، أستاذ علم الاجتماع المساعد، الدكتورة فاتن الحناوي، أستاذ علم الاجتماع المساعد، الدكتورة عالية حبيب، مدرس علم الاجتماع. **كلية البنات، جامعة عين شمس.**

تقديم

طالعني بشكل لافت ومشرف اسم حسن الساعاتي بين الموضوعات المشـروحة بالقائمـة الببليوجرافيـة للإنتاج العربي في علم الاجتماع، التي صدرت مؤخراً عن مركز البحوث والدراسـات الاجتماعيـة بكليـة الآداب، جامعة القاهرة. وكم كانت دهشتي عندما وجدت أن لحسن الساعاتي مؤلفاً متكاملاً عن علم الاجتماع الصناعي. فلم يسبق لي أن سمعت بهذا العمل، ولم يقع بين يدي من قبل، بالرغم من متابعتي الدقيقة لكل مـا يكتب. وكان العمل الأشهر لحسن الساعاتي في هذا كتابه: التصنيع والعمران.

رجعت إلى الببليوجرافية مرة أخري، حيث تصورت أنني ربما أخطأت النظر، فقرأت ما نصـه: "حسـن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي: تناول تعريف علم الاجتماع الصناعي، ونشـأته، وأهدافـه، والصـناعة اليدوية في مصر وفي المجتمعات التقليدية، ملامح الحياة الصناعية في المجتمع التقليدي، ونظـام الطوائـف الحرفية، والصناعة الآلية في المجتمع الحديث، ومعالم التغير التي طرأت على المجتمـع التقليـدي، وتغيـر الأسرة والتصنيع والمرأة العاملة...".

لقد كانت مشكلات وقضايا العلاقة بين الأسرة والتصنيع، وكذلك قضايا ومشكلات المـرأة العاملـة هـي الموضوعات التي أثارت شجوني واهتمامي منذ عهد بعيد، وفتشت – دون جدوي – عن هذا الكتـاب فـي مكتبتي وفي مكتبة كلية البنات، حيث تضم مكتبة كليتنا باعتزاز معظم مؤلفات حسن الساعاتي. ولم أجد سبيلاً للحصول على ضالتي المنشودة سوي مكتبة الصديقة والزميلة سامية حسن الساعاتي، التي حفظـت بعنايـة ثروة أبيها القيمة في علم الاجتماع.

وكم كانت فرحتي عندما لمست في ثنايا الكتاب اهتماماً خاصاً بمظـاهر تغيـر الأسـرة فـي المجتمـع الصناعي. فوجدته يشير إلى ملامح التغير في وظائف الأسرة والعلاقة بين الزوجين. ونجده يبشر بنمط جديد من العلاقات القائمة على التعاون والمحبة بين الزوجين، حيث يقول: "كثيراً ما يتردد في كتب علم الاجتمـاع أن الأدوات المنزلية الحديثة قد خففت من شغل البيت وجعلته أقل إرهاقاً للمرأة التي تخرج للعمل. وفي الواقع أن هذه المخترعات قد جعلت من شغل البيت عمليات فنية ونظيفة وسريعة ومستساغة لـدي الرجـل. كمـا شجعت الزوجة، خاصة إذا كان الوليد صغيراً، على أن تطالب زوجها بمقاسمتها العمل في البيت...".

ونلمس في ثنايا الكتاب حنواً على المرأة العاملة وكيف تعيش تحت وطأة العلاقات الرسمية الصـارمة فـي التنظيم الاجتماعي الحديث. كما نجده يبرز أهمية العلاقات الحميمة غير الرسمية التي يظللها الحب والتفاهم بين الزوجين. هكذا استقبل الساعاتي تغير الأسرة من الشكل التقليدي إلى الشكل الحديث، حيث ناقش العديـد مـن التغيرات البنائية التي شملت الأسرة المصرية. وبدا وكأنه يشير إلى شكل من أشكال الأسرة التي تعتمـد فـي اختيارها على أسس شخصية تعتمد على العلاقات الحميمة الخاصة. ولعله كان يقصد بذلك تطور الأسـرة مـن الأسرة التقليدية إلى الأسرة الزواجية بالمفهوم الدوركايمي الذي كثيراً ما أسهم في التمييز بينه وبـين الأسـرة النووية. والدليل على ذلك أن الساعاتي أكد مراراً على تحول الأسرة إلى الشكل الذي يتميز بالعلاقات الخاصـة القائمة على الحب والمودة والتعاون بين الزوجين، دون أن يذكر صراحة أنه يعني بذلك "الأسرة الزواجية".

ومن وحي هذه التحليلات العميقة التي تناولها حسن الساعاتي في كتابه علم الاجتماع الصناعي أهدي إليه بعض الإضافات الخاصة التي تركز على معالجة العلاقات بين الأسرة والتصنيع، وذلك من واقع بعض الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المتعمقة التي أجريت في كلية البنات جامعة عين شمس على امتداد العقدين الماضيين.

فقد انقضي الآن ما يزيد عن خمسة وعشرين عاماً منذ أن نشرت لأول مرة دراستي المعنونة: "مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع"، والتي طرحت فيها للبحث قضية علاقة الأشكال الأسرية الكبيرة بالأشكال الأسرية الأصغر، أو علاقة الأسرة الممتدة بالأسرة النووية. كما تطرقت في تلك الدراسة إلى تأمل علاقة الأشكال الصغيرة من الأسرة بالتصنيع، خاصة وأن الأرقام توضح زيادة نسبة الأسرة النووية في ظل المجتمع الصناعي.

وتحولت تلك الدراسة التي اجتهدت في البحث عن إطار مرجعي جديد لدراسات الأسرة، تحولت إلى برنامج عمل لي شخصياً، وبالتالي لعديد من أخوتي وأخواتي وبناتي ممن عملوا معي في الأنشطة البحثية العديدة التي تلاحقت منذ ذلك التاريخ البعيد، أو ممن اجتهدوا في إبداع أعمال بحثية علمية في رسائل تقدموا بها لنيل الماجستير أو الدكتوراه في علم الاجتماع.

وتحول قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس إلى خلية نشطة يعمل أغلب أفرادها في بحوث الأسرة. وإن كان بعض هذا النشاط لابد أن يرجع بطبيعة الحال إلى كون أغلب طلاب الدراسات العليا وهيئة التدريس من الآنسات والسيدات، فكان أمر الاهتمام بالأسرة والمرأة أمراً طبيعياً. ولكن أي عمل يحتاج بالقطع إلى إطار وتوجيه ومناخ معين، يرجع بعضه ولاشك إلى المحاولات السابقة لإجلاء الغموض عن اتجاهات تطور الأسرة ومشكلاتها في المجتمع العربي المعاصر. وخرجت من هذا القسم مجموعة كبيرة من الرسائل العلمية الممتازة التي تناولت جوانب شتي من حياة الأسرة ومشكلاتها.

ثم بدأ العمل في مشروع بحث المرأة الكبير الذي أجري بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية بجنيف ومركز التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة تحت إشراف علياء شكري. واستطاع هذا البحث أن يحشد ضمن فريق عمل واحد أكبر عدد من المهتمين بدراسات الأسرة والمرأة. وظهرت بعض الدراسات والتقارير التي تشرح سير العمل، ومشكلة البحث، وتقدم أبرز النتائج، ربما كان أهمها الكتاب الضخم الذي صدر عن: المرأة في الريف والحضر. دراسة لحياتها في البيت والعمل، من تأليف علياء شكري وأحمد زايد وحسن الخولي. (طبع لأول مرة، ١٩٨٨).

وأثمرت هذه الخبرة العريضة التي امتدت أكثر من خمس سنوات انتفاع بعض الباحثين والزملاء من الشباب باختيار موضوعات لبحوثهم للماجستير والدكتوراه من بعض النقاط البحثية التي مسها البحث مساً خفيفاً ولم يتوقف عندها، أو لفت النظر إلى أهميتها ومر بها، أو درسها دراسة مونوجرافية، ثم احتاجت إلى دراسات مقارنة أشمل... الخ.

وخلاصة الأمر أن بحوث الأسرة والمرأة شهدت نوعاً من الازدهار والنشاط – الكمي على الأقل – طوال ربع القرن الماضي. وقد تتابعت جهود نشر متواضعة للتعريف بالجهود العلمية المبذولة، وربما نذكر في هذا الصدد دراسات علياء شكري المنشورة في كتب دراسات في التغير الاجتماعي، وعلـم الاجتمـاع الريفـي والحضري، وبعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي، والاتجاهات المعاصرة في دراسـة الأسرة، وعادات الطعام ودليل دراستها... الخ. ونشير كذلك إلى مؤلفات الدكتورة سناء الخولي في جامعـة الإسكندرية، والدكتورة سامية الخشاب في جامعة القاهرة، والدكتور محمد سلامة آدم بجامعة القاهرة (فـرع الفيوم)، وغيرها مما لا يتسع له هذا الحيز المحدود.

وكان عدد الرسائل الجامعية التي أولت اهتمامها لدراسة الأسرة وبحوث المـرأة أكبـر مـن المؤلفـات المنشورة في صورة كتب أو تقارير بحوث، وهذا أمر طبيعي. وطبيعي أيضـاً – للأسـف فـي الظـروف المصرية – ألا تجدد أغلب تلك الرسائل طريقاً إلى النشر ليعرفها جمهور الباحثين ودوائر المسـئولين عـن التخطيط الاجتماعي ورسم السياسة الاجتماعية.

ويحاول المقال الذي نقدمه اليوم بين يدي القارئ الكريم أن يسد هذه الفجوة ويقوم هذا النقص، فيستعرض جانباً من بعض البحوث التي احتوتها بعض الرسائل الجامعية، التي وضعت مشكلات تطور الأسرة العربية، والمصرية على وجه الخصوص، من حيث الحجم والشكل والوظائف... الخ، في المحل الأول من اهتمامها.

والحقيقة أن موضوع تطور أشكال الأسرة وتقلصها بنائياً ووظيفياً قد استحوذ على اهتمام أغلـب علمـاء الاجتماع المتخصصين بدراسة الأسرة. وكان من أبرز هؤلاء العالم الفرنسي الكبير إميل دوركايم الذي اعتقد أن الأسرة تتطور من أشكالها الكبيرة الممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار. أي أنها تتقلص تـدريجياً من دوائر قرابية أوسع إلى دوائر أضيق فأضيق، بحيث نصل في نهاية المطاف إلى الأسرة الزواجية. كمـا اعتقد البعض أن هذا التقلص نتيجة تأثير عاملي التحضر والتصنيع.

وقد أوضحت في دراستي عن الأسرة والتصنيع أن هذا الاعتقاد لا يصمد أمام الشواهد الميدانية، فمازالت الأسرة الممتدة موجودة جنباً إلى جنب مع الأسرة النووية. لذا لا يمكن القول بحدوث تطور خطي مستقيم من أشكال أسرية كبيرة إلى أشكال أسرية صغيرة. ولعل من الصواب القول بأن هذا التطور اتخذ شكلاً إيقاعيـاً معيناً، بل ودائرياً في بعض الأحيان، يخضع لظروف معينة خاصة بكل مجتمع، وهي ظروف يجب الوقوف عليها وتحديدها في كل حالة.

وقد اتجهت طائفة من الزميلات في قسم الاجتماع بكلية البنات إلى تحقيق هذه القضية في عدد من رسائل الماجستير، حيث اختصت كل واحدة منهن بإلقاء الضوء على زاوية معينة مـن زوايـا الموضـوع. فنجـد تحليلات عميقة في رسالة الدكتورة آمال عبدالحميد محمد المعنونة: "بعض أشكال الأسرة الممتدة في الحضر، محدداتها ومصاحبتها الاجتماعية، دراسة ميدانية على بعض الأسر المصرية". وواضح من العنوان أن البحث يستهدف الكشف عن مدي انتشار الأسرة الممتدة في الحضر (علي عكس اتجاه التطور الذي تفترضه نظرية التقلص)، والكشف عن عوامل النشأة، ودراسة الوظائف التي تضطلع بها. كما تسعي الدراسة إلـى الكشـف

عن محددات ومصاحبات هذا النمط من أنماط الأسرة من حيث تنظيمه الداخلي، مثل بناء القـوة، والإنفـاق، وتقسيم العمل، وكذلك فهم دينامية العلاقات بين أفرادها من الأجيال المختلفة سواء كانت علاقـة إيجابيـة أو سلبية. وفي نظرة مستقبلية، تستند إلى حقائق البحث، تحاول الباحثة الكشف عن مدي استمرار الأسرة الممتدة في المستقبل.

ونشير بعد ذلك إلى رسالة الدكتورة عالية حلمي عبدالعزيز حبيب بعنوان: "بعض ملامح التغير في شـكل الأسرة الممتدة في الريف المصري"، التي تقدمت بها لنيل درجة الماجستير من قسم الاجتماع بكلية البنـات. فكما سعت الدراسة السابقة إلى التنقيب عن الأسرة الممتدة في الحضر، تسعي هذه الدراسة إلى البحث عـن الأسرة النووية في الريف، من خلال الكشف عن العوامل والأسباب الأخرى البعيدة عن التصنيع والتحضـر التي أدت إلى انقسام الأسرة الممتدة التقليدية في الريف، وظهور نمط جديد هو الأسرة النووية. ولقد أسهم هذا البحث في تحديد أنماط وملامح هذا الشكل الجديد وخصائصه والوظائف التي يؤديها.

واعتقادي أن هاتين الدراستين تقدمان إسهاماً أصيلاً في النظرية الاجتماعية في ميدان الأسرة، وذلك مـن خلال إثبات وجود أنماط من الأسرة الممتدة في بيئة حضرية، وأنماط من الأسرة النووية في بيئـة ريفيـة. ووجه الأهمية في هذا الكشف هو إثبات وإبراز الملامح المميزة لكل نمط من هذه الأنماط الأسرية في البيئـة المصرية المعاصرة. وهو تميز راجع إلى خصوصية المجتمع المصري، وخصوصية المرحلة التطورية التي يمر بها.

وحول نفس الموضوع وداخل نفس الدائرة يدور البحث الذي تقدمت به الدكتورة فاتن أحمد علـى لنيـل درجة الماجستير في الاجتماع في كلية البنات بجامعة عين شمس وعنوانها: "التصنيع والقيم الأسرية. دراسة ميدانية في أبوقير بمحافظة الإسكندرية". فهذه الدراسة تنطلق من آراء بعض المفكرين الاجتماعيين لتفسـير التغييرات التي لحقت بالأسرة في المجتمع الصناعي الحديث. وتذهب تلك الآراء إلى أن التصنيع يصاحبه في العادة تغير في القيم والعرف والعادات التي تؤثر على بناء الأسرة ووظائفها.

وتكمن أهمية هذه الرسالة وخطورتها في مخالفتها لتيار الفكر الأجنبي في علم الاجتماع حول هذه النقطة. فعلي الرغم مما انتهت إليه نتائج البحوث التي اهتمت بالأسرة والتصنيع من حدوث تغيرات شاملة في أنساق القيم التقليدية تحت وطأة التصنيع والتحضر، وانعكاس هذه التغيرات على بناء الأسرة ووظائفها مما أدي إلى تقلص هذا البناء شكلاً وحجماً، فضلاً عن اتجاه الأسرة نحو العزلة عن الجماعات الأولية كالجماعات القرابية وجماعات الجوار، فضلاً عن تغيرات التي طرأت على بناء العلاقات الداخلية. على الرغم مـن رواج تلـك النتائج والآراء، فقد انتهت رسالة الدكتورة فاتن إلى تأكيد خصوصية المجتمع المصري، التي جعلـت تلـك النتائج تتم على نطاق محدود، متأثرة في حدوثها ببعض الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المميزة للأسرة كالانتماء الريفي أو الحضري والانتماء الطبقي. ونتيجة لهذا التغير البطيء – تؤكد فاتن – أن نسـق القيم التقليدية يظل محتفظاً ببعض خصائصه ومقوماته الأساسية، ومن ثم تظهر الأنماط المتغيـرة، وتسـتمر جنباً إلى جنب مع الأنماط التقليدية.

تلك لمحة سريعة عن هذا الإسهام العلمي المتواضع الذي يسعدني أن أقدم أبرز نتائجه في الفقرات التاليـة من هذا المقال.

أولا: دراسة بعض أشكال الأسرة الممتدة في الحضر(*):

أبرزت هذه الدراسة - كما ألمحنا - بعض أهم العوامل المسئولة من نشأة الأسرة الممتدة في الحضر في مصر. وأبرزت من بينها: دور العوامل الاقتصادية من ناحية، ودور العوامل الاجتماعية والثقافية من ناحيـة أخري.

١- دور العوامل الاقتصادية:

كان للعوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في نمو وتكاثر هذا الشكل من أشكال الأسرة الممتدة في الحضر. فقد لعبت مشكلة الإسكان - بصفة خاصة - الدور الأبرز في هذا التطور. وكان البحث عن المسكن الملائـم يمثل أحد العوامل المرتبطة بالطبقة العليا، حيث إمكانية الإقامة في منزل والـد الزوجـة، إلـى أن يتسـني للزوجين الجديدين الحصول على المسكن المناسب. وغني عن البيان أن الإقامة قد تطول لأسباب عديدة، من أهمها: تلاعب الملاك في تعاملهم مع المستأجرين الجدد، واضطرار الأخيرين إلى الانتظار والصبر. ومـن أساليب هذا التلاعب: المماطلة في بناء المسكن، أو في إعداده للسكني (تشـطيبه) رغـم الحصـول علـى "مقدمات" مرتفعة، وعدم تحرير عقد إيجار.. إلخ. ومن هنا تضيع على المستأجرين فرصة الحصـول علـى مسكن خاص نتيجة الارتفاع المستمر في الإيجارات والخلوات. وهنا تصبح الحياة في كنف أسرة ممتدة هـي الحل.

وقد اتضح ذلك بجلاء في الطبقتين الوسطي والدنيا، فقد كان لارتفاع المقدمـات والخلوات الأثر الكبيـر في ظهور نمط الأسرة الممتدة. ويعود ذلك إلى قلة الموارد المالية التي تيسر الحصول على مسكن خـاص. وفي هذا يقول زوج من الطبقة الوسطي: "اللي محوشه من يوم ما اشتغلت ما يجيبش حق أوضـة. ده غيـر الإيجار شوفي ها أدفع كام!".

ولذلك لم يجد البعض من سبيل سوي تكوين أسرة ممتدة. وربمـا يـرتبط ذلـك بخصوصـية الوضـع الاقتصادي في مصر، وعدم انتعاش المجال الصناعي، مما أدي-علي عكس المتوقع - إلى تعطـل الأفـراد العاملين، وانخفاض الدخل في نفس الوقت الذي استمر فيه الغلاء. ومن ثم لم يجد هؤلاء حلا لمواجهة هـذه الأزمات غير اللجوء إلى تكوين الأسرة الممتدة.

(*) آمال عبد الحميد، بعض أشكال الأسرة الممتدة في الحضر. محدداتها ومصاحباتها الاجتماعية. دارسة ميدانية علـى بعـض الأسر المصرية. رسالة ماجستير أجيزت من قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس، بإشـراف عليـاء شـكري، القاهرة ١٩٨٦.

ومن العرض السابق يتضح أن التغيرات المصاحبة للتحضر والتصنيع لا تؤدي بالضرورة إلـى تكـوين الأسرة النووية، وأن هناك من الظروف ما يغير وجهة التغيرات المصاحبة. كذلك لعب تجانس المهنة (بـين الجيلين) والقرب من مكان العمل، بالإضافة إلى المساعدة في نفقات المعيشة لمواجهة التغيرات التي طـرأت على النسق الاقتصادي، لعبت جميعها دوراً في ذلك التحول. فنلاحظ مثلا أن تراجع وانحسار بعض الحرف التقليدية قد أدي إلى تراجع الدخل. وهنا مرة أخري لا تصدق نبوءة النظرية القائلة بـأن انحسـار الحـرف التقليدية سوف يؤدي إلى ظهور الأسرة النووية. فقد أدت تلك الظاهرة عندنا إلى العكس.

٢- دور العوامل الاجتماعية والثقافية:

كشفت الدراسة الميدانية أن هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تكوين الأسرة الممتدة. وهي تتجلـي علـى وجه الخصوص في تزويج الأبناء في سن مبكرة، وفي قيمة الترابط الأسري. فبالنسبة لقيمة الزواج المبكـر أظهرت الدراسة لدي الطبقة الدنيا ميلاً إلى الزواج المبكر. وأكدت الدراسة المتعمقة أن الريفيين المقيمين في المدينة ينقلون معهم قيمهم الثقافية التي تحث على زواج الأبناء مبكراً، خاصة أن بساطة هذه الطبقـة (مـن حيث متطلبات الزواج) تيسر هذا الزواج بدون تكاليف باهظة. كما أن معظم الأسر تري في الزواج حصـناً يؤمن الابن أو البنت من الانحراف ويحميه. وفي هذا تقول والدة الزوج (في إحدي الحالات): "العيال إن مـا كنتش تتلم وهي صغيرة تفسد..."

أما عن قيمة الترابط الأسري فقد دلت الدراسة على وجود تماسك في وحدة الأسرة، حيث يحرص الآبـاء على إقامة أبنائهم معهم، كما أوضحت تحمل الأبناء – خاصة الابن الأكبر – مسئولية الوالدين، سـواء مـن حيث الإعالة أو الرعاية، مادامت الإقامة المشتركة تيسر ذلك. هذا إلى جانب تحمـل الآبـاء العديـد مـن المسئوليات في المقابل.

وهكذا يمكن القول أن عوامل تكوين الأسرة الممتدة هي انعكاس واضح للظروف والمتغيرات التي يشهدها المجتمع المصري، ولا يمكن القول بأن تطورها يسير في اتجاه واحد أحادي أو دائـري، بـل إن الظـروف والعوامل المحيطة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية هي التي تؤدي إلى تكوينهـا، مـا دامـت الأسـرة الممتدة قادرة على الوفاء بالوظائف المطلوبة. وقد أوضح البحث الميداني أن الأسرة الممتدة تضطلع بمجموعة من تلك الوظائف الجوهرية، التي تمثل الجانب الإيجابي الهام الذي يساعد على بقائها واستمرارها.

ومع ذلك فالإقامة المشتركة - في كنف الأسرة الممتدة - لا تخلو من بعض أشكال الصراع، التي رصدت الدراسة عدة نماذج منها. ومع ذلك تستمر الإقامة المشتركة، ويترسخ هذا الشكل الجديد من الأسرة لأنه يؤدي وظيفة أساسية، ليس على مستوي الأسرة وحدها، وإنما على المستوي الاجتماعي العـام (القـومي) أيضـاً. فالأسرة الممتدة في الحضر تسهم في حل مشكلة الإسكان، حتى وإن كان هذا الحـل مؤقتاً أحيانا أو مرحليا. ثم هي – فوق ذلك – تكفل وتؤمن حياة المسنين والأرامل والمطلقات، كما تقدم العون للأبنـاء المتـزوجين الملتحقين بالخدمة العسكرية. وهي أيضا تقدم العون في الظروف القهرية والأزمات الشخصـية كـالمرض، والبطالة، والعجز. فهي باختصار تؤدي وظائف حيوية وتمثـل اسـتكمالاً لأشـكال الرعايـة الاقتصـادية

والاجتماعية التي تعجز الدولة عن تقديمها. وطبيعي أن هذه الأسرة تقوم في ظل جميع الظروف، بداهة في الظروف العادية، بمهمة المساعدة في رعاية الأطفال (الجيل الثالث داخل الأسرة الممتدة)، ففيها تجد الزوجة العاملة حلاً لمشكلة حضانة أطفالها أثناء غيابها في ساعات العمل، إذ تتركهم مع الأجداد. كذلك يشارك هؤلاء الأجداد بنقل خبراتهم الثقافية والاجتماعية إلى الأبوين الجديدين، فضلا عن رعاية الصغير غذائيا وصحياً. كل ذلك معناه دعم أداء الأسرة المصرية لأدوارها، وأحيانا رفع كفاءة هذا الأداء، أو تقديم بعض الخدمات بشكل أكفأ مما تستطيعه بعض المؤسسات الحديثة المتخصصة.

ولعل هذه النقطة المتصلة بمساعدة المرأة العاملة الأم على أداء عملها خارج المنزل بشكل أفضل، لعلها تناقض الافتراضات النظرية التي تزعم تقلص وظائف الأسرة. إذ لا يسع المتأمل المدقق إلا أن يري استمرار العديد من وظائف الأسرة التقليدية، إلى جانب بعض الوظائف الجديدة التي فرضتها ظروف المجتمع المصري المتغيرة. فالأسرة باتت – بفضل هذا الشكل الممتد المعدل – قادرة على تحمل أدوار بعض مؤسسات الرعاية والخدمات وربما أداءها بشكل أكفأ وأفضل.

وإلي جانب كل تلك الإيجابيات ظهرت بعض المقومات الوظيفية الجديدة. فقد أصبح الفرد أكثر شعوراً بذاتيته وحرصاً على خصوصيته، ولا يقبل تدخلا فيها من جانب أي طرف، الأمر الذي أدي إلى ظهور العديد من الصراعات والمشاحنات.. إلخ. ولكن حتمية التعايش وضرورة الاستمرار أدت إلى استحداث حلول ذاتية وتنظيم داخلي جديد يتلاءم مع بناء الأسرة الممتدة التي تضم ثلاثة أجيال يعيشون في الحضر بمفاهيم عصر جديد، وداخل جدران شقة واحدة. فأصبح لزاماً على أفرادها أن يتوصلوا معا إلى قواسم مشتركة تضمن استمرارية الحياة وتسمح بإقامة علاقات تجمع بين الاحترام، والمشورة، والمزاح، والتجنب (التحاشي)، والصراع. فالأسرة الممتدة بناء مرن يكيف نفسه مع التغيرات التي تطرأ على المجتمع وعلى الأسرة.

ولعل تلك الحقائق والملاحظات تقودنا في النهاية إلى القول بأن الأسرة الممتدة تحمل في طياتها عوامل الاستمرار، وقوي الحفاظ على كيانها، والقدرة على دعم أدائها لوظائفها وأدوارها. كل ذلك في إطار علاقات حية لا تخلو من الصراعات اليومية، المستترة والمعلنة، التي لا تقف - مع ذلك - في سبيل تحقيق قدر من الإشباع لأفرادها. وهي في هذا السياق، شأنها شأن أي نسق، تتخذ من صور التباين ووجوه الاختلاف القائمة بين أولئك الأفراد عوامل استمرارها وتجددها.

ثانيا: دراسة التغير في شكل الأسرة الممتدة في الريف:

تتبلور **مشكلة هذا البحث** في محاولة الكشف عن العوامل والأسباب الأخرى البعيدة عن التصنيع والتحضر التي أدت إلى انقسام الأسرة الممتدة في الريف، وظهور نمط جديد هو الأسرة النووية، وما هي أنماط هذا الشكل الجديد وخصائصه والوظائف التي يؤديها.

وقد أثمرت الدراسة العديد من النتائج نجمل أهمها في النقاط التالية:

أولا: تحققت الدراسة من الفرض الأساسي الخاص بأن الأسرة الممتدة في ريفنا المصري تشهد تغيرات من حيث الشكل والحجم والوظائف. فقد شهدت الأسرة الممتدة في مجتمع البحث – وهو مجتمع تقليدي خال من التصنيع – تغيرات جذرية بدءاً من شكلها وانتهاء بالوظائف التي تؤديها، مروراً بحجمها وشكل السكني بها، ونوع النشاط الاقتصادي الذي يعمل به أعضاؤها. كما أصاب هذا التغير شكل السلطة والعلاقات والأدوار داخلها.

فبالنسبة **لشكل** الأسرة الممتدة فقد بدأ يتقلص ليأخذ شكلاً من أشكال الأسر النووية وفي أحيان أخري اتخذت شكل الأسرة الزواجية، حيث انتشرت الزيجات القائمة على الحب والاختيار الذاتي.

أما بالنسبة **لحجم** الأسرة الممتدة فقد توصلت الدراسة إلى نتيجة تؤكد على صغر حجم الأسرة الممتدة في مجتمع البحث، وذلك لأن الأسرة الممتدة لم تعد تضم من الأبناء للإقامة معها سوي ابن متزوج واحد على الأكثر، هو في الغالب الابن الذي يشارك والده في نفس مهنته، وبالتالي تظل المعيشة مشتركة بينه وبين والده. أما باقي الاخوة فنتيجة لانتشار التعليم بالقرية والتحاق معظم الأبناء بالوظائف المختلفة بعد انتهاء المرحلة التعليمية، يتجه الأبناء نتيجة لهذا الاستقلال الاقتصادي للإقامة في أسر نووية قد يكون بعض منها خارج القرية. فتجانس المهنة يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تكوين أسرة ممتدة، وأن حجم الأسرة الممتدة يتحدد بمن يعملون في نفس مهنة الأب رئيس العائلة.

أما عن **المسكن** وشكل الإقامة بالنسبة لأعضاء الأسرة الممتدة في مجتمع البحث فقد كان من المألوف أن يقيم جميع أعضاء الأسرة الممتدة في وحدة معيشية واحدة، حيث كان يضم الجميع منزل واحد كبير له مدخل واحد يشترك في استخدامه جميع أعضاء الأسرة الممتدة. وكانت تخصص حجرة أو حجرتان لكل ابن متزوج مع زوجته وأولاده، حسب مساحة المنزل. وقد يزداد عدد الحجرات التي تخصص للأبناء المتزوجين داخل الأسرة الممتدة أو تقل تبعاً للطبقة التي تنتمي إليها الأسرة، حيث أن اتساع منزل الأسرة الممتدة يرتبط إلى حد بعيد بالحالة الاقتصادية والوضع الاجتماعي للأسرة. وقد تغير شكل المسكن حيث اتجه بعض الآباء سواء في الطبقة العليا وبعض من الوسطي إلى إقامة وحدات سكنية منفصلة للأبناء تكون مجاورة للأسرة الممتدة أي متخذة شكلاً أفقياً بعد أن كان الاتساع يتم بشكل رأسي، أي بإضافة حجرة أو حجرتين في الطابق العلوي من نفس المنزل.

ولقد كان هذا الاستقلال المكاني الذي أكدته الأسرة الممتدة بإقامتها للأبناء المتزوجين وحدات سكنية منفصلة عن وحد المعيشة الكبري نواة لاستقلال هؤلاء الأبناء معيشياً فيما بعد. ولعل ذلك يرجع إلى العديد من العوامل الخارجية والداخلية التي سوف نحاول الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

أصبح هناك تنوعاً في النشاط الاقتصادي داخل الأسرة ولم يعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد الذي يعمل به كافة أفراد الأسرة، بل تنوعت الأعمال والوظائف نتيجة لتعليم الأبناء فأصبحت الأسرة الممتدة تضم إلى جانب المزارع، المدرس، والحرفي. وأصبحت مهنة كل واحد تخالف مهنة والده واخوته، وبالتالي اتجه

كل واحد منهم للبحث عن رزقه من مصادر مختلفة. وهكذا قلت الأيدي العاملة داخل الأسرة وظهر الاستقلال الاقتصادي للأبناء الذي مثل الشق الثاني الذي يؤكد على بداية التفكك بعد أن سبقه استقلال مكاني كان بمثابة الشق الأول في هذا التفكك.

تقلصت **سلطة الأب** حيث أصبحت معظم القرارات تتم بمشاركة بين الأب وأبنائه، وخاصة العاملين منهم بالزراعة يناقشون والدهم في نوعية المحاصيل التي اعتاد أن يقوم بزراعتها محاولين إدخال نوعيات أخرى من المحاصيل الجديدة التي تستلزم جهداً أقل وتحقق ربحاً أكثر كزراعة الفاكهة والخضروات، وغالباً ما يذعن الأب لآراء أبنائه وخاصة إذا كان قد طعن في السن وترك العمل الزراعي لأبنائه.

وعن **الوظائف** التي كانت تؤديها الأسرة الممتدة لأعضائها فقد تقلصت أيضاً نتيجة ظهور وانتشار المؤسسات الخدمية التي تولت القيام بأداء هذه الوظائف كبديل للأسرة الممتدة. ومن هذه المؤسسات المدرسة التي أدي انتشارها كمؤسسات تعليمية إلى تقلص الوظيفة التعليمية التي كان يتم معظمها داخل الأسرة.

- فثمة بعض **العوامل الأسرية الداخلية** التي كانت مؤثرة وفعالة في تغير شكل الأسرة في طبقة دون الأخرى. فعلي سبيل المثال اتضح أن عامل تفتيت الملكية الزراعية ووفاة أحد الوالدين ظهر كمؤثرين فعالين على تغير شكل الأسرة في الطبقة العليا أكثر من الطبقة الوسطي والدنيا، نتيجة لما تتمتع به هذه الطبقة من ملكية مساحات كبيرة من الأرض بجانب أن حفاظ الأم أو الأب على شكل الأسرة الممتدة يعتمد إلى حد كبير على القدرة المادية. ومادام الأب أو الأم بعد وفاة زوجها تكون قادرة مادياً فهي تستطيع المحافظة على بقاء الأسرة الممتدة واستمرارها.
- أما **العوامل الخارجية** والتي تمثلت في **عامل التقليد والمحاكاة** والهجرة والتعليم فقد كان لها تأثير كبير في الطبقة الوسطي والدنيا أكثر من العليا. والتقليد يتم على مستويين: **تقليد القرية للمدينة** نتيجة سهولة الاتصال بين مجتمع القرية والمدينة عن طريق وسائل المواصلات ووسائل الإعلام مما أدي لنقل العديد من مظاهر حياة المدينة إلى القرية عن طريق أبناء القرية أنفسهم الذين كانوا على اتصال دائم بالمدينة حيث الانتقال إليها لتلقي العلم أو شغل وظائف عامة. ثم هناك **التقليد على مستوي مجتمع القرية**. وهو تقليد أشد وأقوي من النوع الأول حيث أن التقليد في مجتمع القرية منتشر حتى في الحالات التي يعد فيها التقليد ضاراً بالنسبة لمن يقلد. كتقليد زوجة لأخري في عدد مرات الإنجاب، رغم تفاوت الظروف واختلافها بين كل منهما. فقد كان تقليد الأخت لأختها والسلفة لسلفتها في العزلة لما تتمتع به الزوجة في هذا الموضع من إحساس بالحرية، وتتمتع باستقلالها وممارستها لدور ربة الأسرة وسيادتها المطلقة. وتقول إحدي الزوجات من الطبقة الوسطي تصف حياتها وهي في الأسرة الممتدة: "أنا كنت زي الخدامة أجيب لده يأكل، وده يشرب وده يغسل أيده. لكن أنا دلوقتي كفاية عليا ولادي".

- أما عامل **الهجرة** بشقيها الداخلية والخارجية فكان لها تأثيرها على تغير شكل الأسرة النووية. فقد ساعدت الهجرة على استقلال الأفراد اقتصادياً عن الأسرة الممتدة وأصبح كل مهاجر يسعي إلى الاحتفاظ بمدخراته، وما جمعه من مال ليستأثر به لنفسه دون غيره، وبالتالي هداه تفكيره الأناني إلى الانفصال عن الأسرة الممتدة والاستقلال بحياته، بدلاً من أن تشاركه أسرته الانتفاع بهذا المال.
- وعن **التعليم كمتغير** كان له أثره الواضح على تقاص حجم الأسرة وخاصة تعليم المرأة، حيث كان الأزواج ينظرون إلى زوجاتهم بأنهم في مكانة أعلي يستحقون فيها الاستقلال والمعيشة في منازل مستقلة وحياة خاصة وفي ذلك يقول أحد الأزواج: "أصل الست بتاعتي متعلمة، وأمي ست كبيرة من بتوع زمان وتفكيرها على قدها. وأكيد كانت هاتحصل بينهم مشاكل علشان كده العزلة أحسن".
- ويرتبط متغير **الحراك المهني** بمتغير التعليم، حيث أن التعليم هو الذي يحدد اتجاه هذا الحراك سواء كان اتجاهاً صاعداً أو اتجاهاً نازلاً، أفقياً أم رأسياً. فهناك علاقة طردية بين التعليم وشدة الحراك المهني.

ثانياً: تحققت الدراسة من قضية أخري كان مؤداها أن التغيرات التي تحدث في الأسرة يمكن أن تؤدي إلى اختلال توازنها، ولكن الأسرة تسرع لطرح البدائل الوظيفية كميكانيزمات تعمل على إعادة توازنها واستمرارها. فقد تبين خلال الدراسة الميدانية أن الأسرة الممتدة كانت تقوم بالتصدي لأبنائها عند اتخاذهم لقرار الانفصال، وذلك بفرض بعض الشروط مقابل السماح لهم بالاستقلال. وتقول إحدي الزوجات في ذلك: "حمايا مرضيش يسبنا نطلع من الدار كده بالساهل آل إيه من نقصه قال انه عاوز اللي صرفه عليه وأحمد في الجيش. وكنت يومها عايزه أطلع بأي شكل فأديت لأحمد شبكتي باعها ودفعنا له اللي طلبه". وقد يكون هذا التعنت في التعامل من قبل الأسرة الممتدة كوسيلة أو معوق تحاول من خلاله أن تثني هذه الأسرة عزمها على الانفصال.

وعندما تخفق الأسرة الممتدة في الطريقة الأولي وهي وضع الشروط، تحاول أحياناً الاحتفاظ بالأبناء عن طريق وهب أبنائها الراغبين في الانفصال منازل خاصة بهم تكون ملكاً للأب مثلاً كمحاولة لامتصاص التوتر والخلاف الذي نشأ بينهما كي يعود بعد ذلك الابن إلى والده.

وهناك أسلوب آخر تتبعه الأسرة الممتدة للمحافظة على بناء الأسرة الممتدة وهو تزويج أحد الأبناء كي تعوض به الابن الآخر الذي ترك المنزل تحافظ على شكلها الممتد.

وقد كانت الأسرة النووية حتى في اتخاذها لقرار "العزلة" والانتقال لمنزل آخر لا تستطيع أن تجهر بذلك، أو أن يتم ذلك بصورة علنية. ولكن ذلك كان يتم في الخفاء مراعاة لشعور الآباء ومراعاة لنظرة أهل القرية. فقد كان تنفيذ النقل يتم في أوقات متأخرة من الليل بعد أن ينام الجميع. وتقول إحدي الزوجات في ذلك: "إحنا نقلنا العزال الساعة واحدة بالليل، وكانت أمه مسافرة. علشان لو كانت هنا كانت صوتت ولمت علينا الناس".

وتقول زوجة أخري: "بعد ما أبوه نام جبنا عربيتين كارو وكانت الساعة واحدة، بعد نص الليل ونقلنا العزال. أصله خاف على زعل أبوه لو شفنا واحنا بنخرج من الدار".

وفي هذه الأقوال ما يؤكد محافظة الأسرة النووية على الرغم من حالة التوتر والخلافات بينها وبين الأسرة الممتدة على تقاليد القرية وأعرافها ومراعاة شعور الآباء والأمهات.

ثالثاً: وإذا انتقلنا من الحديث عن **أهم النتائج** لنجيب عن أحد التساؤلات الهامة في الدراسة عن الطبقة التي ينتشر فيها نمط الأسرة النووية أكثر من سواها من الطبقات؟

نجد أن الدراسة قد أكدت على انتشار الأسرة النووية في الطبقة الوسطي أكثر من الطبقة العليا والطبقة الدنيا، نظراً لأن هذه الطبقة من أكثر الطبقات التي يظهر عليها التغير بصورة سريعة. وقد وقفت الدراسة موقفاً متعارضاً مع آراء الذين ربطوا بين انتشار شكل الأسرة النووية في الطبقة الدنيا، وانتشار خط الأسرة الممتدة في الطبقة العليا. فهناك مؤشرات تدل على بداية تحول شكل الأسرة في الطبقة العليا من ممتدة إلى نووية أوضحتها الدراسة الميدانية ومنها:

أ- انتشار ظاهرة تفتيت الملكية الزراعية بين الأبناء في الطبقة العليا حيث كانت المحافظة على ملكية الأرض من أهم دعائم وجود الأسرة الممتدة في المجتمع الريفي.

ب- شدة الحراك المهني نتيجة ارتفاع مستوي التعليم بين أبناء هذه الطبقة مما ساعد على هجرة الأبناء من القرية إلى المدن للسكن والعمل بها.

ج- تحول الأبناء من العمل في مهنة الزراعة إلى العمل في الوظائف الحكومية مما يسر لهم الاستقلال الاقتصادي والاستغناء عن الأسرة الممتدة.

د- إلى جانب هذا وذاك ظاهرة بناء الوحدات المستقلة للأبناء المتزوجين في هذه الطبقة تشجع الأبناء على سهولة اتخاذ قرار الانفصال وتكوين أسر نووية.

وكما كانت هناك مؤشرات تدل على بداية تحول شكل الأسرة في الطبقة العليا في مجتمع البحث من ممتدة إلى نووية، فقد كانت هناك مؤشرات أيضاً تدل على بداية تحول شكل الأسرة في الطبقة الدنيا من نووية إلى ممتدة. وتمثلت هذه المؤشرات في:

أ- العزلة التي يعيشها أبناء هذه الطبقة، ويفرضها عليهم المجتمع تملي عليهم التفكير في تكوين أسرة ممتدة لمواجهة هذه العزلة.

ب- ارتفاع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسر المنتمية إلى هذه الطبقة نتيجة ارتفاع الأجر اليومي للعامل الزراعي، علاوة على حرص الآباء في هذه الطبقة على تعليم أبنائهم. وهذا الارتفاع العام في مستوي المعيشة في الطبقات الدنيا شجع الآباء على الاحتفاظ بأبنائهم بعد الزواج مكونين بذلك أسراً ممتدة.

ج- محاولات الأسر في الطبقة الدنيا لتحقيق مكانة ومركزاً داخل المجتمع، وذلك من خلال الحرص على تكوين عزوة وعصبة من الأبناء كمؤشر لقوتهم ومكانتهم.

ونخلص من هذا إلى أن الآراء التي تذهب إلى التأكيد على ارتباط نمط الأسـرة النووية بالطبقة الـدنيا، والأسرة الممتدة بالطبقة العليا يجانبها – إلى حد ما – الصواب حيث نجد إغفالاً للتغيرات التي تطرأ على كل طبقة منهما، مما يولد أيديولوجيات جديدة وأسلوب حياة متغير لكل منهما بما يلائم ظروف المجتمع المصري عموماً والمجتمع الريفي على وجه الخصوص.

وأخيراً وعلي أية حال فالأسرة النووية في مجتمع البحث على الرغم من كل ما ذكرنا أسرة نووية غيـر منعزلة، فما زالت هناك علاقات قائمة بينها وبين الأسرة الممتدة، وهناك بعض المؤشرات التي دلـت علـى استمرارية هذه العلاقة القائمة بينهما وذلك من خلال المساعدات التي ما زال بعض منها مستمراً بين الآبـاء والأبناء سواء كانت مساعدات مادية أو عينية، وكذلك ما زال الأبناء وزوجاتهم يقدمون الخـدمات للأسـرة الممتدة وخاصة في ظروف المرض والحاجة إليهم.

ومما جدير بالذكر أن العلاقات بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة لم تظهر بهذا الشكل منذ الانفصـال، ولكن كانت هناك فترة بعد الانفصال تقطعت فيها العلاقات تماماً. ويرجع ذلك إلى التـوتر النفسـي وشـدة الخلافات في هذه الفترة، وإن كانت تلك الفترة لا تتجاوز في الغالب عاماً واحداً تعود بعدها العلاقـات شـيئاً فشيئاً إلى ما كانت عليه.

ولعل في نمط الأسرة النووية بمجتمع البحث ما يخالف نمط الأسرة النووية الكلاسيكية التي أظهرها معظم الدارسين الأجانب عند تناولهم لموضوع الأسرة تلك التي تتميز بالفردية والانفرادية. وهذا النمط من الأسـر النووية المعدلة كان نتاجاً لخصوصية المجتمع المصري، حيث أن هناك بعض القيم والمبادئ التي ما زالـت تسيطر على عقول الأفراد ويتمسك بها أبناء المجتمع، ومنها تلك المرتبطة بصلة الرحم، والتآلف والعطـف على الصغير واحترام الكبير.

ثالثاً: التصنيع والقيم الأسرية(*):

علي الرغم مما ذهبت إليه نتائج البحوث والدراسات - التي اهتمت بالأسرة والتصـنيع - مـن حـدوث تغيرات شاملة في أنساق القيم التقليدية تحت وطأة التصنيع والتحضر، وانعكاس هذه التغيـرات علـى بنـاء الأسرة ووظائفها مما أدي إلى تقلص هذا البناء شكلاً وحجماً، فضلا عن اتجاه الأسـرة نحـو العزلـة عـن الجماعات الأولية كجماعات الأقارب والجوار، بالإضافة إلى التغيرات الشاملة التي طرأت على بناء العلاقات الداخلية والأدوار.. على الرغم من هذا جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن الخصوصية المميزة للمجتمع المصري تجعل هذه التغيرات تحدث في نطاق محدود، وتتأثر في حدوثها ببعض الخصـائص الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية المميزة للأسرة كالانتماء الثقافي (ريفي - حضري) والانتماء الطبقي. ونتيجـة لهـذا التغيـر البطيء يستمر نسق القيم التقليدية محتفظاً ببعض خصائصه ومقوماته الأساسية، ومن ثـم تظهـر الأنمـاط

(*) فاتن أحمد علي، التصنيع والقيم الأسرية. دراسة ميدانية في أبو قير،محافظة الإسكندرية. رسالة ماجستير أجيزت من قسـم علم الاجتماع من كلية البنات، جامعة عين شمس، تحت إشراف علياء شكري، القاهرة ١٩٨٧.

المتغيرة وتستمر جنباً إلى جنب مع الأنماط التقليدية، ويتأكد هذا المعني من خلال ما طالعتنا به الدراسة مـن نتائج نوجزها فيمـا يلي:

أولاً: شكل الأسرة: أكدت النتائج تعدد أشكال الأسرة بمجتمع الدراسة، حيث توجد الأسرة الممتدة إلى جانـب الأسرة النووية، فضلاً عن بعض الأشكال الفرعية التي تندرج تحت هذين الشكلين.ويختلف ظهـور أي من هذه الأشكال باختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية للأسرة كالانتمـاء الثقـافي (ريفـي حضري) والانتمـاء الطبقي. وذلك على النحو التالي:

- أظهرت جميع الأسر الريفية (الطبقة الدنيا) اتجاهاً واضحاً نحو تكوين الأسرة الممتدة التلقائية. ظهر هذا ملموساً في الأسر التي بها أبناء متزوجون، كما انعكس في الاتجاهات المستقبلية للأسر التي لم يتزوج أبناؤها بعد.
- في الحالات التي رفضت فيها الأسرة تكوين هذا النمط التقليدي (الأسرة الممتدة التلقائية الأبوية) فإن هذا الرفض رجع أساساً إلى تخلي الأبناء عن قيم الأسرة التقليدية، وبشكل خـاص قـيم الـزواج القرابي.
- تنتشر الأسرة النووية المعدلة (التي تضم الأقارب) بين الأسر الريفية وإن كان هذا نتيجـة حتميـة للبعد المكاني بين الأسرة الريفية وموطن العائلة الأم، إلا أنه مؤشر دال على استمرار قيم القرابـة والتماسك الأسري التقليدي، تلك القيم التي تجعل الأسرة تقبل مشاركة آخرين معها في المسكن على الرغم من وجود البدائل المتاحة لإقامتهم خارجها.
- تتجه الأسرة الريفية نحو تكوين أسر ممتدة أبوية دعماً لقيم العصبية التقليدية، بينما تتجـه الأسـرة الحضرية نحو تبني قيم متغيرة مما أدي إلى ظهور الأسر الممتدة الأمومية بينها.
- تظهر الأنماط المتأثرة بالقيم المتغير بين الأسر الحضرية دون الريفية ومنها علـى سـبيل المثـال الأسرة الممتدة (نمط إعادة التكوين الأمومي) التي اقتصر ظهورها علـى الأسـر الحضـرية دون الريفية.

كما أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين المستوي الطبقي للأسرة والاتجاه نحو التغير. وقد ظهـر هذا من خلال اتجاه الطبقة الدنيا نحو تكوين الأنماط التقليدية كالأسرة الممتدة التلقائية (أبوية الإقامة). بينمـا اتجهت الطبقة الوسطي نحو الجمع بين التقليدية والتغير. وقد اتضح ذلك من خلالها نحو تكوين أنماط تقليدية كإعادة التكوين الأبوي فضلا عن الأنماط المستحدثة كإعادة التكوين الأمومي، بالإضافة إلـى ظهـور أسـر نووية مستقلة في هذه الطبقة أكدت حرصها على الحفاظ على هذا الشكل وعدم الاتجاه نحو تكـوين الأنمـاط التقليدية مستقبلاً. وتتجه الطبقة العليا نحو تبني قيم الاستقلال والفردية وقد ظهر هذا كما أوضحنا في انتشـار الأسرة النووية المستقلة بينها بنسبة ١٠٠%.

ثانياً: حجم الأسرة: تؤكد الدراسة أن استمرار تأثير القيم التقليدية على بناء الأسرة لم يقتصر علـى شـكلها فحسب بل انعكس على حجمها أيضا. إذ تبين أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في حجـم الأسـرة بمجتمـع الدراسة على الرغم من انتماء هذه الأسر إلى التصنيع، واستقرارها بمنطقة حضرية منذ فترة زمنية طويلة. فليس هناك اتجاه نحو معدل ثابت أو متقارب للإنجاب بين هذه الأسر بشكل عـام، وإنمـا يتأثر هذا الحجم تأثراً مباشراً بما بين هذه الأسر من اختلافات ثقافية (ريفية - حضـرية) وأخـري طبقية. فقد أكدت الدراسة أن نمط الثقافة الأصلية للأسرة (ريفية - حضرية) ينعكس بوضوح على حجمها في كافة المستويات الطبقية. فالأسرة الريفية بما تعتنقه من قيم وعادات وتقاليد تعطي أهمية كبري للإنجاب، وإنجاب الذكور بشكل خاص، وبالتالي فهي تظهر معدلات عالية للإنجـاب تفـوق مثيلتها من الأسر الحضرية.فقد بلغ متوسط الإنجاب في الأسرة الريفية ٥،١ طفلاً، في حين انخفض هذا المتوسط في الأسرة الحضرية إلى ٣،٢ طفلاً.

وتتقارب اتجاهات الأسرة الحضرية في الطبقة الدنيا نحو الإنجاب مع الأسرة الريفية بشـكل عـام. فقـد أظهرت هذه الأسر (الدنيا الحضرية) معدلات عالية للإنجـاب بلغت ٤،٢ طفلاً، في حـين انخفضـت هـذه النسبة بين الطبقتين العليا والوسطي الحضرية إلى ٢،٥ طفلاً.

وتؤكد نتائج الدراسة صدق العلاقة الطردية بين حجم الأسرة والمستوي الطبقي لها. فقد وصـل متوسـط الإنجاب في الطبقة الدنيا (ريفية وحضرية) ٥،٢ طفلاً، في حين انخفض هذا المتوسط في الطبقـة الوسـطي إلى ٣،٤ طفلاً، بينما لم يتعد هذا المتوسط في الطبقة العليا أكثر من ثلاثة أطفال.

وتشير النتائج إلى أن ارتفاع حجم الأسرة في الطبقة الدنيا يرجع إلى عدة عوامـل مـن أهمهـا: القيمـة الاقتصادية للطفل، ومدي إمكانية مساهمته في اقتصاديات الأسرة منذ سن مبكرة، ومدي ما تنفقه الأسرة فـي تربية هؤلاء الأبناء. فضـلاً عـن تأثير بعض القيم الثقافية والدينية الخاطئة، والخوف من وفيات الأطفـال. وفضلاً عن هذا يتأثر حجم الأسرة في الطبقة الدنيا بقيم العصبية والإنجاب التقليديـة، تلك القيم التـي ظهـر تأثيرها واضحاً في كافة المستويات الطبقية.إذ تبيـن أن سيطرة واستمرار القيم التقليدية التي تشـجع علـى الإنجاب، وإنجاب الذكور بشكل خاص، وتضفي على المرأة الولود مكانة اجتماعية أعلي لها تأثير في كافـة المستويات الطبقية.وقد تأكد ذلك من خلال ظهور أسر كبيرة الحجم في الطبقتين العليـا والوسـطي خاصـة الريفية فضلاً عن الطبقة الدنيا (ريفية وحضرية).

نستخلص من النتائج السابقة أن تأثير القيم التقليدية على حجم الأسرة يسير جنباً إلـى جنـب مـع القـيم المتغيرة، فهناك اتجاهات واضحة نحو التغير ظهرت في احتفاظ بعض الأسر بمعـدل مـنخفض للإنجـاب. فضلاً عما أشرنا إليه من اتجاه البعض الآخر نحو إنجاب عدد كبير، وفي كل الحالات كانت التأثيرات الثقافية والطبقية على حجم الآسرة واضحة.

ثالثاً: العلاقات الداخلية والأدوار: دلت الشواهد الميدانية على أن توزيع الأدوار والعلاقات الداخلية للأسـرة تتشكل من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أكـدت الدراسـة أن تأثير هذه العوامل يتباين بتباين الانتماءات الثقافية للأسرة (ريفية - حضرية) والانتماءات الطبقيـة لها. فضلاً عن الخبرات الخاصة التي اكتسبتها الأسرة والتي تنعكس بوضوح على بناء العلاقـات وتوزيع الأدوار داخل الأسرة.

وتتمثل العوامل الاقتصادية في أربعة عوامل أساسية كشفت عنها الدراسة الميدانية وهي ترتبط ارتباطـاً مباشراً بالتصنيع. أول هذه العوامل هو: **نظام نوبات العمل** (الورديات). فقد صاحب هذا النظام التغيب غيـر المنتظم لرب الأسرة مما أدي إلى حدوث تباعد بين الأب والأبناء من ناحية، والزوجة والزوج مـن ناحيـة أخري، وبذلك تناقصت فرص التفاعل بينهم. ومما ساعد على تفاقم هذه المشكلة أن الغالبيـة العظمـي مـن أرباب الأسر اتجهت نحو الجمع بين عملها بالمصنع وأعمال إضافية أخري غير منتظمة. وبذلك أصبح تغيب الأب عن الأسرة شبه دائم، مما أدي إلى تركز العلاقات بين الام والأبناء وتحملت الزوجـة القيـام بالـدور القيادي كاملاً تجاه الأسرة. بينما أصبح دور الزوج قاصراً على أدواره الوسيلية التي اكتفـي مـن خلالهـا بتحقيق المتطلبات المادية للأسرة.

وثاني هذه العوامل هو **الأمراض المهنية** التي تنتشر بشكل واضح في الطبقة الدنيا، حيث كشفت النتـائج عن انتشار الأمراض الصدرية كالحساسية الصدرية، وضيق التنفس، والسل الرئوي بين معظم أرباب الأسر الذين يعملون بصناعة الغزل والنسيج. وقد صاحب انتشار هذه الأمراض بين أرباب الأسر حدوث تغيـرات في توزيع الأدوار والعلاقات الداخلية الأسرة تماثل تلك التغيرات التي صاحبت نظام نوبات العمل. حيث أدي مرض رب الأسرة إلى استغلال معظم أوقات الراحة من العمل في النوم. كما لجأت الزوجة في بعض الأسر إلى ممارسة بعض الأنشطة المنزلية لتعويض بعض الفاقد نتيجة لمرض الزوج الذي صـاحبه فـي معظـم الحالات استغناء رب الأسرة عن العمل الإضافي حيث لا تتيح الحالة الصحية المتدهورة للعامل ممارسة أكثر من عمل. وقد أدي ذلك إلى تركز الأدوار القيادية أيضاً في يدي الزوجة، وانحسر الدور القيادي للزوج بشكل شبه عام.

وتؤكد النتائج أن **الحراك المهني والاجتمـاعي** الذي حققته الصناعة للأسرة أدي إلـى تحسـن الأحـوال المعيشية للأسرة. كما حرر هذا الحراك الأسرة من بعض المؤثرات السلبية (سكني الشـرك) التـي كانـت تنعكس على العلاقات الداخلية للأسـرة في المرحلة السابقة. ومن ثم بدأت العلاقة بين الزوجين تأخذ طابعـاً إيجابياً، فأصبحت الزوجة تمنح فرصة المشاركة في اتخاذ الرأي والقرارات الهامة التي تخص الأسرة.

كما أوضحت النتائج أن انتشار ظاهرة **خروج المرأة للعمل** أدت إلى حدوث تغيرات مصاحبة في توزيـع الأدوار داخل الأسرة. وقد أنعكس هذا التغير على أدوار الزوجة، ففي بعض الحالات ازدادت هـذه الأدوار وتعددت حيث أضيف إلى دور الزوجة التقليدي كأم وربة منزل دورها في العمل خارج المنزل. وفي بعـض الحالات تناقصت هذه الأدوار حيث لجأت الأسرة إلى الاستعانة ببعض المؤسسات أو الجماعـات (الأقـارب والجيران)، التي تشارك الزوج بعضاً من أدوارها التقليدية.

وإلي جانب العوامل الاقتصادية السابقة أكدت الدراسة أن **نمط الثقافة الأصلية للأسرة** (ريفية - حضرية) وأساليب التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الزوجان في أسرة التوجيه قبل الزواج، بالإضافة إلى الخبرات الخاصة التي يكتسبها الأفـراد من خلال حياتهم. هذه العوامل الاجتماعية والثقافية تمارس تـأثيرا واضـحاً أيضاً على أسلوب توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة فأما أن تدفعها نحو التغيـر أو تتجـه بهـا نحـو الاحتفاظ بطابعها التقليدي.

ونتيجة لتعدد هذه المؤثرات فضلاً عن اختلاف تأثيرها باختلاف الطبقة والثقافة الأصلية للأسرة ظهـرت ثلاثة نماذج لتوزيع الأدوار والعلاقات بين الزوجين في الأسرة.

فهناك بعض الأسر التي اتسمت أدوار الزوجين فيها بطابـع تقليـدي، فاقتصر أداء الزوجة على الأدوار التعبيرية التقليدية كأم وربه منزل، واستمر الزوج يمارس أدواره بأسلوب نمطي تقليدي. فهو يقوم بـالأدوار الوسيلية لتوفير الاحتياجات المادية للأسرة ويحتفظ بجانب من الأدوار القيادية تجاه الأسرة. وفي بعض الأسر يتجه الزوج إلى ممارسة دوره القيادي بتحكم وشدة وقد لا تمنح الزوجة حق اتخاذ القرار. وقد ظهـر هـذا بشكل خاص في معظم الأسر الريفية المهاجرة من صعيد مصر بكافة مستوياتها الطبقية.

كما كشفت الدراسة عن نموذج آخر أكثر تغيرا اتسم توزيع الأدوار فيه بطابع ديمقراطي حيـث تشـارك الزوجة في بعض الأدوار الوسيلية من خلال التحاقها بالعمل ومساهمتها في توفير بعض الاحتياجات الماديـة للأسرة. وفي هذا النموذج أيضا لم تتخل الزوجة عن أدوارها التقليدية وإن كانت هناك بعض الحالات التـي لجأت للاستعانة ببعض المؤسسات والجماعات في أداء بعض من هذه الأدوار. وإلي جانـب هـذا يتقاسـم الزوجان الأدوار القيادية تجاه الأبناء، وتشارك الزوجة بقدر واضح في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.

أما النموذج الثالث والأخير الذي أبرزته الدراسة فيكشف عن اتجاه ملحوظ نحو التغير.فقـد اقتصـر دور الزوج على أدواره الوسيلية، وانحصر دوره القيادي، وتركزت هذه الأدوار على الزوجة.وهناك أسر نجحت فيها الزوجة تماماً في أداء هذه الأدوار، وأخري أخفقت فيها الزوجة بشكل تام. وفي كلتا الحـالتين انعكـس تأثيـر هذا على الأسرة سلباً أو إيجاباً.

نستخلص مما سبق أن توزيع الأدوار في الأسرة سواء كان يتسم بطابع تقليدي محـافظ، أو يتجـه نحـو التغير والتحرر، ففي الحالتين لا يمكن أن نرجع هذا التغير إلى التصنيع وما ترتب عليه من تغيرات. فالأسرة بمجتمع الدراسة تنتمي إلى القطاع الصناعي، وتشترك في كثير من الخصائص الاقتصادية، ومع ذلك فهـي تعكس تبايناً واختلافاً واضحاً في بناء العلاقات الداخلية والأدوار. مما يؤكد أن هـذه الادوارلا تتشـكل مـن خلال العوامل الاقتصادية وحدها بل أنها تتأثر في تشكيلها بالخصائص الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة للأسرة، لذلك يصعب تغييرها بشكل تام حيث تهيئ المؤثرات الاجتماعية والثقافية اسـتمرار تـأثير بعـض العناصر التقليدية على بناء العلاقات والأدوار الداخلية رغم ما يطرأ عليها من تغيرات.

رابعاً: العلاقات الخارجية للأسرة (علاقات الجوار):

أكدت الشواهد الميدانية على استمرار جماعات الجوار بمجتمع الدراسة، كما أكدت النتائج أن هذه الجماعات ليست مستمرة كبناء فحسب، بل إنها تؤدي العديد من الوظائف على الرغم من ظهور بعض التغيرات التي طرأت على العوامل المؤثرة على أبنية هذه الجماعات، فضلا عن ظهور بعض الوظائف الجديدة التي حدثت بتأثير التغيرات الاجتماعية للمجتمع بشكل عام.

وقد كشفت الدراسة عن عدة عوامل تتشكل من خلالها هذه الجماعات ورد الحديث عنها تفصيلاً في متن الرسالة.

وأخيراً تؤكد هذه النتائج في مجموعها الخصوصية المميزة للثقافة المصرية. كما تتفق هذه النتائج وطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي للمجتمع، وهي على نحو ما أسلفنا مرحلة انتقالية لم يصل فيها المجتمع المصري بعد إلى ما حققته المجتمعات الصناعية المتقدمة. ومن ثم تختلط فيه الأنماط التقليدية بالأنماط المتغيرة، ويستمر البناء الاجتماعي محتفظاً ببعض خصائصه التقليدية ومقوماته الأساسية، رغم تغير بعض النظم وأنماط السلوك وأشكال العلاقات.

الفصل التاسع

الطبقات الاجتماعية بين المتغيرات العالمية والمحلية

نظرة اجتماعية - تاريخية (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور جمال مجدي حسنين، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة حلوان.

كانت الاختلافات بين الناس، موضعاً رئيسياً للاختلاف بين الناس. ولقد تعرض التحليل السوسيولوجي منذ نشأته الأولي من خلال الفلسفة الإغريقية وحتي ظهور علم الاجتماع في القرن التاسع عشر، لهذه الاختلافات بين الناس وذلك في إطار مفاهيم التدرج الاجتماعي والطبقة الاجتماعية وما إلى ذلك.

كان الاختلاف حول هذه المفاهيم أبرز ما ميز المدارس والاتجاهات الاجتماعية المتباينة، ولم يمنع هـذا الاختلاف بين الاتجاهات النظرية المختلفة، من اتفاقهم جميعاً على أن غالبية المجتمعات قد تميزت بظاهرة الطبقات، وأن دراسة هذه الطبقات لا بد أن تتم من خلال محاور ثلاث:

الأول: تحديد معايير التقسيم والتصنيف الطبقي.

الثاني: أهمية هذا التصنيف في فهم المجتمع ومشكلاته.

الثالث: التنبؤ بمستقبل الطبقات والبنية الطبقية بصفة عامة.

وحول المحور الأول: تباينت الاتجاهات حول معايير التقسيم الطبقي، فالبعض لجأ إلى التصـنيف علـى أساس الخصائص الفيزيقية (كالجنس والعمر والعنصر). والبعض الآخر رجع إلى تصنيف قائم على أسـاس الاختلافات العقلية والنفسية. وذهب بعض ثالث إلى التركيز علـى الأوضـاع الاقتصـادية أو المسـتويات التعليميـة أو أساليب المعيشة.

والحقيقية أن كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي قد اهتمت بمعيار أو أكثر من معـايير التصـنيف الطبقي، فبينما شهدت المراحل الأولي للحياة الاجتماعية التركيز على الخصائص الفيزيقية كأساس لاخـتلاف المكانة في المجتمع (مثل القوة البدنية للمحاربين والقوة الإيحائية للكهان)، شهدت المراحل التاليـة الاهتمـام بأوضاع الملكية الخاصة والثروة الاقتصادية كمحدد أساسي لتصنيف الناس إلى فئات وطبقات مختلفة. ولقـد تبلور التصنيف الطبقي خلال المائة عام الأخيرة حول تيارين رئيسين: التيار الماركسي، والتيار الـوظيفي، تبني أولهما المفهوم الأحادي للطبقة الاجتماعية في ضوء التعريف "اللينيني"، وتبني ثانيهما المفهوم التعـددي للطبقة الاجتماعية.

وحول المحور الثـاني: تصور الاتجاه الماركسي أن حل مشكلات المجتمع يبدأ بالقضاء علـى الطبقـات المالكة وسيطرة البروليتاريا على المجتمع كمرحلة انتقالية لإقامة المجتمع غير الطبقي. كما تصور الاتجـاه الوظيفي أن اختلاف الأوضاع الطبقية مرتبط باختلاف الأدوار والمكانات، وأن التنوع الطبقي له دور رئيسي في قيام المجتمع بوظائفه.

وأظهرت التجربة التاريخية للنظام الاشتراكي، وجود علاقة طردية بين مستوي إنتاجية المجتمع ودرجـة العدالة الاجتماعية فيه، كما كشفت عن أن القضاء على النخبة المالكة لم يؤد إلـى القضـاء علـى النخـب الاجتماعية الأخرى.

وبالمقابل فإن النظام الرأسمالي كشف عن إمكانياته المتجددة في طرح حلول لمشكلاته الاجتماعيـة، وأن احتكار القلة للثروة لم يمنع من قيام أكبر طبقة وسطي عرفها تاريخ المجتمعات. كما أن العدالة الاجتماعيـة ليست مرتبطة بسيطرة البروليتاريا على الثروة والسلطة.

وبالنسبة للمحور الثالث: تتعدد الشواهد والمؤشرات العامة للتطور الاجتماعـي في نهاية القرن العشرين، على أن إشكالية التدرج الاجتماعي قد حسمت بشكل أو بآخر لصالح استمرار الطبقات الاجتماعية بأشـكالها الاجتماعية الحديثة، بل ولصالح التفاوت الشاسع بينهما تحت تأثير جملة من العوامل الاجتماعيـة المركبـة، أهمها ثورة العلم والتكنولوجيا ونشأة مجتمع ما بعد الصناعة أو ما أطلق عليه "الموجه الثالثة".

وحدثت نقطة التحول الطبقي عندما ارتفع العاملون في قطاع الخدمات (ذوو الياقات البيضاء) عن العاملين في قطاع الإنتاج (ذوو الياقـات الزرقاء) وتحول اعتماد الإنتاج الرأسمالي من قوة العمل المأجور إلى نظـم المعلومات (الكمبيوتر / الإنترنت) والإنسان الآلي(١١).

لقد قضي تطور التكنولوجيا على الدور التاريخي للطبقة العاملة، كما أدي تطور العلم إلى أشكال جديـدة من الاستغلال الطبقي الذي يمكن تلخيصه في الصراع ما بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون. وعلي مستوي الواقع فإن انهيار التكوين الاجتماعي – الاقتصادي للاشتراكية مع سيادة التكـوين الاجتمـاعي للرأسـمالية مرحلياً (سيطرته على ٧٠% من الناتج الإجمالي العالمي) قد أدي إلى تمركز مفهوم الطبقة علـى المسـتوي العالمي ما بين مجتمعات الشمال المتقدم ومجتمعات الجنوب المتخلف.

لكنه وفي المقابل ومع انتقال مركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي إلى ملكية المعرفة والابتكار، فإنه يمكن للفوارق الطبقية الجامدة أن تذوب من خلال الحراك الاجتماعي بين الذين يملكون المعرفة والذين لا يملكـون هذه المعرفة. ومن هنا تظهر إمكانية تحدد العدالة الاجتماعية، وتحقق الثورة المعرفية الجديدة في القرن القادم ما عجزت عن تحقيقه الثورة الاشتراكية في قرننا الحالي.

أولا: البنية الطبقية بين الاستمرار والانقطاع في مصر:

لم يعرف المجتمع المصري طوال تاريخه الطبقات الاجتماعية بمفاهيمها العلمية المتعارف عليها في تراث علم الاجتماع الغربي، وذلك تعبيراً وانعكاساً للواقع المجتمعي المصري.

(أ) عنصر الاستمرار:

كشف الواقع المجتمعي عن تباينات فئوية وشرائحية ونخبوية حادة، إلا أنها لم تؤد إلـى تشـكل طبقـات اجتماعية مكتملة، كما عرفت ذلك المجتمعات الأوروبية سواء في الماضي أو الحاضر. فماضـي المجتمـع المصري لم يعرف نظاماً إقطاعياً خالصاً، كما أن حاضره لا يعرف نظاماً رأسمالياً نقياً. بل إن مجتمعنا كان وما زال يجمع بين خصائص وسمات النظامين السابقين إلى جانب خصائص هامشية مـن نظـم اجتماعيـة أخري.

---

(١١) ألفن توفلر، بناء حضارة جديدة، ترجمة سعد زهران، مركز المحروسة للبحوث، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢١.

ومن هنا تنطبق على مجتمعنا فكرة تعود إلى "أرسطو" وهي "أن المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة، وصفوة صغيرة غنية"[١٢]. أو بمعني آخر يكشف الواقع المجتمعي عن كتل جماهيرية عريضة غير محددة الهوية والهوي، ونخب اجتماعية متميزة محدودة وضيقة وغير محددة أيضاً الهوية والهوي!! وبالتالي فإن المجتمع ينقسم إلى كتل ونخب غير متميزة، لا تنضوي تحت مفهوم الطبقة الاجتماعية سواء من حيث الوجود المادي أو الوعي الفكري أي الطبقة "في ذاتها" أو الطبقة "لذاتها".

من هنا لم يعرف مجتمعنا صراعاً طبقياً بالمعني الدقيق للكلمة، وإنما الذي عرفه هو مجرد صراعات فئوية - مهنية بين الطوائف والفئات المختلفة. كما كان من أبرز ملامح الصراع الاجتماعي في مصر، هو الصراع مع " الآخر"، أو بالتحديد مع "الوافد الغربي"، وهو صراعاً "ثقافي" بالأساس، على الرغم من امتداده في بعض الفترات التاريخية إلى الجوانب المادية "للآخر" ممثلة في رموز الحضارة الغربية في مجتمعنا[١٣]. وامتدت ظاهرة الصراع مع "الآخر" إلى ظاهرة نشأة الطبقات الاجتماعية وتطورها، فلقد تبلورت طبقة "كبار ملاك الأراضي الزراعية" من خلال عملية التعايش مع "الآخر" ممثلا في مجيء الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢. كذلك فلقد ارتبطت نشأة "البرجوازية المصرية" بالصدام مع "الآخر" أثناء العصيان المدني عام ١٩١٩.

وأخيراً فإن الرافد الأخير للبراجوزية المصرية ممثلاً في البرجوازية – البيروقراطية قد نشأ من خلال الصدام مع "الآخر" عقب تأميم قناة السويس وتمصير المصالح الأجنبية للرأسمالية العالمية. وفي المرحلة الراهنة، حيث تتم برامج الإصلاح المالي والاقتصادي (التكيف الهيكلي) تحت ضغوط "الآخر" ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن ذلك يحدث ما يشبه الانقلاب الصامت في البنية الطبقية[١٤]. وهكذا فإن علاقة البنية الطبقية "بالآخر" تنطبق عليها مقولة "جمال حمدان" حينما كتب "أن مصر قلما تتغير بإرادتها"!!

(ب) عنصر الانقطاع:

لم يعرف المجتمع المصري التكوين الاجتماعي – الاقتصادي للإقطاع الكلاسيكي الذي ساد في المجتمع الأوروبي في العصور الوسطي. ولكن على الرغم من ذلك، فلقد تبلورت فيه الأشكال الثقافية للمجتمع الإقطاعي مثل طرق التفكير وأساليب المعيشة ونمط القيم والمعايير السائدة واستمرت حتى اللحظة الراهنة. بل إن محدودية البعد الاقتصادي للإقطاع قد قابله اتساع البعد الثقافي له حتى شمل بعض أجزاء من الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالتكوين الاجتماعي الرأسمالي.

---

(١٢) اليكس إنكلز، مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٦٦.

(١٣) أقرب الأمثلة على ذلك أن خسائر حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ تركزت في القطاع الأوروبي الحديث للمدينة، كذلك أثناء اضطرابات يناير ١٩٧٧، وعصيان الأمن المركزي في ١٩٨٦، وكانت أنماط الحياة الأوربية الحديثة ورموزها هي محاور التدمير.

(١٤) رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢٩.

وإذا كان التكوين الاجتماعي – الاقتصادي للرأسمالية قد بدا في الظهور منذ منتصف القرن التاسع عشر (تكون طبقة ملاك الأراضي الزراعية وانتشار الأقليـات الأجنبية في النشاط التجاري والمالي)، فإنـه قـد تعرض للإجهاض عقب الانقلاب الثوري في عام ١٩٥٢[١٥]، من خلال محورين أساسين:

المحور الأول: الصدام مع الرأسمالية العالمية نتيجة لتأميم شركة قناة السويس، والاعتداء على حقوق الملكية الخاصة للأقليات الأجنبية والمتمصرة.

المحور الثاني: الصدام مع الرأسمالية المحلية، نتيجة لقرارات التأميم خلال النصف الأول مـن السـتينات، والتي بمقتضاها تمت مصادرة الأنشطة الاقتصادية للرأسمالية المصرية.

وأدي الانقطاع في طريق التطور الرأسمالي إلى تبلور شكل من أشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية، التـي غيرت طبيعة البنية الحقيقية من خلال دورين مزدوجين هما إضعاف الطبقة المالكة القديمة وتدعيم الطبقـات المالكة الجديدة. وفي النهاية فإن استمرار العداء "للآخر"، وانقطاع تطور التكوين الرأسمالي، شكلاً وجهـين لعملة واحدة هي رفض التواصل الثقافي والعجز عن التقدم الحضاري.

ثانياً: مشكلات البنية الطبقية في مصر:

إن أبرز مشكلات البنية الطبقية هي نتاج لاستمرار نمو الفئات الاجتماعية الهامشية (التي لا تنتمي لطبقـة بعينها)، وانقطاع تطور التكوين الاجتماعي للرأسمالية (بحكم ضعفه)، في الوقت الذي ظهـرت فيـه نتـائج الثورة العلمية والتكنولوجية وآثارها على نهاية عصر العمل بمفهومه التقليدي[١٦].

وبالتوازي مع هذا النمو الهامشي، فإن ضخامة فئة الشباب (٤٠% من جملة السـكان) نتيجـة لارتفـاع معدلات الزيادة السكانية، وتكدسهم على ٤% من مساحة الأراضي المصرية (بحكم الظروف الجغرافية لندرة المياه)، يشكلان معاً (الهامشيون/ الشباب) بنية طبقية بلا هوية، أو بمعني آخر لا تنتمي إلى تكوين اجتماعي – اقتصادي معين، بل ولا تساعد على تشكله.

أضف إلى ذلك أن اغلب طبقات المجتمع سواء العليا أو الدنيا أو الوسطي غير مرتبطة بالإنتاج، بقدر مـا هـي مرتبطة بأوضاع الاقتصاد "الريعي" القائم على موارد البترول وتحويلات العاملين بالخارج وما إلى ذلـك. وهكـذا تكتمل صورة عدم التبلور الاجتماعي للبناء الطبقي مما يعوق أي محاولة لاستقراء تطور المجتمع أو التنبؤ بمستقبله.

وتنعكس هذه الأوضاع الانتقالية لهذه الكتل الاجتماعية الضخمة من الهامشيين والشباب علـى اتجاهـاتهم الفكرية والثقافية، من اتساع حجم الفجوة بين إمكانيتهم المادية (عدم قدرتهم على الإنتاج/ وفقدانهم للمهـارات والكفاءات) وتطلعاتهم نحو أساليب المعيشة الغربية (بحكم ثورة الاتصال والمعلومات). ونتيجة لعدم توافـق إمكانيتهم مع تطلعاتهم، فإنهم ينخرطون في القوي المعارضة المنظمة، الرسمية وغير الرسمية، وتظهر مـن داخلهم أنواع مختلفة من الإرهاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري.

---

(١٥) إن الإجهاض لم يكن نتيجة لموقف إيديولوجي أو خيار اجتماعي مسبق للتخلص من الطبقة الرأسمالية بـل نـاتج عـن الرغبة في التخفيف من ضعف هذه الطبقة. ارجع في ذلك إلى المرجع السابق، ص ١١٧.

(6) J. Rifkin: The End of Work, G. P. Putnam's Sons, New York, 1995, P.181.

أما الملمح الثالث فهو استمرار ضخامة المكون الأساسي للمجتمع، الممثل في طبقة الفلاحين، وهي طبقة بتركيبها الثقافي ونشاطها الاقتصادي تنتمي إلى التكوينات الاجتماعية السابقة للتكوين الرأسمالي. وبالتالي فهي تمثل عقبة ضخمة في طريق التقدم الاجتماعي، خاصة مع اجتياحها للحضر، وحصارها للمدن في شكل تجمعات عشوائية متنامية.

وتشكل فئة الموظفين المتضخمة(١٧) الملمح الرابع للبنية الطبقية، كما تمثل مشكلة من أهم مشكلات التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية من جهة وسياسات النخبة الحاكمة (التي تنتمي لهذه الفئة أساساً) في التوسع في فرص التوظف ونمو الأجهزة الأمنية والإدارية من جهة أخري.

ويجيء الملمح الخامس للبنية الطبقية متمثلاً في محدودية وضعف فئة "المنظمين" والتي تشكلت من العناصر الأجنبية قبل الاستقلال، ثم تشكلت من البرجوازية – البيروقراطية بعد الانفتاح الاقتصادي.

أما الملمح السادس فهو محدودية وتخلف مهارات الطبقة العاملة الصناعية، وتحولها إلى عبء اجتماعي على النشاط الاقتصادي ككل بقطاعيه العام والخاص، وذلك لضعف إنتاجيتها ونمط ثقافتها.

والملمح السابع والأخير يتمثل في اتساع الطبقة الوسطي المصرية، بما لا يتناسب مع القاعدة الاقتصادية للمجتمع، نتيجة لنموها بقرارات سياسية واجتماعية خلال الخمسينيات والستينيات، ولظروف العمل والهجرة المؤقتة لدول النفط العربي خلال السبعينيات والثمانينيات.

وفي ضوء التركيبة الطبقية السابقة، تحققت حالة من "السيولة الاجتماعية " نتيجة لعمليات الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي، التي ساعدت بدورها على تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي النسبي، والتي لم تمنع في نفس الوقت من ازدياد حدة الانقسام الطبقي إلى قطاعين اجتماعيين رئيسيين:

أ- قطاع اجتماعي – اقتصادي حديث، ممثل في المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة، وعمالة ماهرة، وتهدف إلى التصدير إلى السوق العالمي. ويعمل به حوالي ١٠% من القوي العاملة السكانية (١,٦ مليون نسمة).

ب- قطاع اجتماعي – اقتصادي تقليدي، لا يستخدم تكنولوجيا متقدمة، أو عمالة ماهرة، ويعتمد على السوق المحلي. ويعمل به حوالي ٩٠% من القوي العاملة السكانية (١٤,٤ مليون نسمة).

وكلا القطاعين يفرز فئات وطبقات اجتماعية بينها فوارق شاسعة من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشكلان نوعاً من الازدواجية المجتمعية. وهذه الازدواجية المجتمعية ستزداد حدة مع عملية دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق اتفاقية التجارة الدولية (الجات) مما سيعرض البنية الطبقية لضغوط شديدة خاصة على الطبقات والفئات الاجتماعية غير القادرة على المنافسة الدولية، أو التي نمت نتيجة ظروف سياسية أو تاريخية استثنائية. أما الطبقات والفئات التي سترتبط بالسوق الدولي وتخضع لمعايير الكفاءة العلمية والاقتصادية العالمية، فإنها ستتمكن من تحقيق حراك اجتماعي رأسي وأفقي من خلال عمليات المشاركة مع الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات للرأسمالية العالمية.

---

(١٧) يصل عدد الموظفين في مصر إلى ٥ مليون، بينما بريطانيا التي تتساوي معنا في عدد السكان لا يتجاوز عدد الموظفين نصف مليون موظف.

من هنا فإن الآفاق المستقبلية للبنية الطبقية يمكن أن تكون بالصورة التالية:

١- نمو اتجاهات التهميش الاجتماعي لغالبية طبقات وفئات المجتمع نتيجـة للتنـاقض المتفـاقم بـين تطورات التكنولوجيا، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية بمـا لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

٢- ازدياد حدة الفوارق الطبقية والانقسام الاجتماعي بين قلة غنية وكثرة فقيرة، وذلك نتيجـة لظهـور فئات اجتماعية متميزة مرتبطة بالتكنولوجيا الراقية والمتقدمة، وانهيار الأوضاع الاقتصادية لفئـات اجتماعية أخري غير مرتبطة بالسوق العالمي نتيجة لضعف المهارات وحدة المنافسة الاقتصـادية، وخاصة الفلاحين والعمال غير المهرة.

٣- تقلص الطبقة الوسطي بما يتناسب مع ضعف القاعدة الاقتصادية للمجتمع، وارتباط نموها المستقبلي بمعدلات نمو الناتج الإجمالي القومي.

٤- الانتقال التدريجي من علاقات إنتاج شبه رأسمالية إلى علاقات إنتاج رأسمالية فـي إطـار النظـام الرأسمالي العالمي.

٥- تفاقم أزمة الازدواجية الثقافية انعكاساً لازدياد حدة الازدواجية الطبقيـة، وذلـك مـا بـين ثقافـة موضوعية وعقلانية ومتسامحة، وثقافة قومية ودينية تعصبية وذاتية ذات طابع ديماجوجي.

القسم الثالث

في علم الاجتماع التطبيقي

الفصل العاشر: التنمية الاجتماعية بين العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية.

الفصل الحادي عشر: خصوصية التجربة العربية في التنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني عشر: التنمية البشرية واستراتيجيات التعليم في مصر.

الفصل الثالث عشر: ثقافة الشباب: مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية.

الفصل الرابع عشر: صنع القانون: دراسة في سوسيولوجيا القانون بالتطبيق على قانون الخصخصة.

الفصل الخامس عشر: علم الإجرام النسوي.

الفصل السادس عشر: جرائم السرقة بالإكراه.

الفصل السابع عشر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية للصراع العربي – الإسرائيلي.

الفصل العاشر

التنمية الاجتماعية بين العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمود عودة، أستاذ علم الاجتماع ونائب رئيس جامعة عين شمس.

تمهيد:

ثمة دعاوي يتردد صداها في مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والتكيف مع التطورات العالمية والمحلية الراهنة نحو اعتماد قوي السوق بوصفها الأساس الحاكم للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دعاوي تزعم أن هذا العصر سوف يشهد أفول دور الدولة الذي أدته على طول حقب تاريخية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنسحب تلك الدعاوي في بعض الأحيان أيضاً على الدور الرمزي للدولة، بوصفها تجسيداً للسيادة الوطنية.

ويروج لهذه الدعاوي بصفة خاصة في العالم الثالث، وفي مصر بوصفها تنتمي إليه أيضاً من خلال جبهات متعددة، من بينها المؤسسات المالية الدولية، بوصفاتها المعهودة للإصلاح الاقتصادي، والقوي الرأسمالية الصاعدة في هذه البلدان، وهي القوي التي لم تدرك بعد وربما لا تستطيع أن تدرك أن ليبرالية القرن التاسع عشر الطبيعية الساذجة، التي رفعت شعار دعه يعمل دعه يمر، والتي فهمت دور الدولة بوصفه دور ساعي بريد، قد أفلت بأفول القرن التاسع عشر وأضحت مجرد ذكري تاريخية. ولعنا جميعاً نلاحظ نتائج تلك الدعاوي، ونسمع صوتها العالي الذي ينادي بانسحاب الدولة من مجال الخدمات الأساسية، والتراجع عن مسئولياتها إزاء التعليم والصحة والإسكان وغير ذاك.

وعلي ضوء ذلك، وعلي ضوء ما أكده الرئيس مبارك في خطابه السابق على الاستفتاء الأخير وهو الخطاب السياسي المختلف، الذي انطوي على قضيتين أساسيتين، تمثلان في تصوري فلسفة جديدة متكاملة للتنمية الاجتماعية في سياق التحول الرأسمالي، **القضية الأولي** تتمثل في طرحه لضرورة عقد اجتماعي جديد يحدد المسئوليات والحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطنين المنتمين إلى كافة القري الاجتماعية، وبين الدولة، أما **القضية الثانية** فتتمثل فيما أشار إليه من أن "**شرعية الدولة تتحدد بقدرتها على إشباع ومواجهة الاحتياجات الأساسية للمواطنين**" هذه الشرعية الاجتماعية تمثل في تصوري جوهر ما يدعو إليه من فلسفة جديدة للتنمية الاجتماعية كما تمثل أيضاً " **الشرعية** " الأولي بالرعاية والاهتمام من أي شرعية أخري، قانونية أو دستورية، مع أهميتها البالغة، في مجتمع، ما زالت جماهيره الواسعة تتطلع إلى الكفاية والعدالة في إشباع حاجاتها الأساسية.

علي ضوء ذلك كله تتحدد أهداف هذه الورقة، وهي الأهداف التي يمكن أن نضعها في صورة مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

١- ما هي الأبعاد الممكنة لفلسفة جديدة للتنمية الاجتماعية في سياق التحول الرأسمالي؟

٢- ما هي أهداف هذه التنمية، وكيف تتوزع ثمارها؟ **(قضية العدل الاجتماعي)**.

٣- ما الآليات الممكنة لصيانة البعد الاجتماعي في التنمية في إطار قوي السوق التي لا قلب لها **(بين العمل الاجتماعي الجزئي والسياسة الاجتماعية)**.

٤- دور الدولة في السياسة الاجتماعية **(العقد الاجتماعي والتوازن الاجتماعي والسلام الاجتماع)**.

يمكننا أن نميز رؤيتين أو تصورين للتنمية، أولهما ذلك التصور الشمولي، الذي يفهـم التنميـة بوصـفها عملية شاملة، تستهدف تغير المجتمع بكافة قطاعاته وتحسين ظروف الحياة لكافة قواه الاجتماعيـة، وفئاتـه وشرائحه وطبقاته، من خلال استراتيجية شاملة للتخطيط القومي المركزي غالباً، على الأقل عند مستوي رسم الخطط ووضعها، حيث تلعب الدولة في هذا المجال دوراً أساسياً، من خلال التعرف على الموارد القوميـة، والاحتياجات القومية، وتحديد أهداف التنمية. وقد ارتبط هذا التصور بمفهوم مركزي للتخطيط والتنمية ينطلق غالباً من فلسفة تبرر سلطة الدولة أو المجتمع وسيطرتهما على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وجدير بالذكر أن هذا التصور هو الذي ساد معظم دول العالم الثالث إبان حقبة التحـرر الـوطني التـي سيطرت فيها أفكار متصلة بجدوي وأهمية الطرق " **اللارأسمالية** " للتنمية، والتي وصلت أوجهاً فـي عقـد السبعينات الذي عرف بعقد التنمية وقد مثلت " الناصرية " في مصر هذا التصور العام للتنمية أصدق تمثيل، إذ فهمتها بوصفها تطويراً للقوي المنتجة من ناحية، والعلاقات الاجتماعية وبخاصة علاقات التملك والتوزيع من ناحية أخري. ورغم الخلافات الأيديولوجية في مجال تقييم الحقبة الناصرية في مصر، فثمة إجماع علـى إنجازاتها، وبخاصة في مجـال تحسين ظروف الحياة لقطاعات واسعة، وتبني خطط اجتماعيـة اقتصـادية طموحة، وربما أخفق بعضها في تحقيق أهدافه أو بعضها، لكن التحسن الملحوظ في مواجهـة الاحتياجـات الأساسية للناس، العمل والتعليم والمسكن والصحة وغير ذلك، لا يمكن إنكاره، رغم الكثير مـن الاخفاقـات أيضاً التي تمثلت في مشكلة عدم كفاءة الخدمات واستمرار ارتفاع نسبة الأمية وغير ذلك.

أما التصور الثاني للتنمية فهو أقل شمولاً، وينطوي على معني ضيق ومحدود تعتمده غالبـاً المنظمـات الدولية ويبرز في سياق المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للنمو الاجتماعي، الذي يركـز علـى الـدور الأعظـم للمشروعات الخاصة، والمبادرات الفردية، وقوي السوق، والمشاركة الشعبية، أو بمعني أدق مشاركة النـاس في حل مشكلاتهم، واستنارة وعيهم بهذه المشكلات، والجهود الذاتية، ويفترض دوراً محدوداً للدولة يناسـب دورها " **النظري** " في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامـة فـي الحقبـة الليبراليـة، وفـي إطـار الأيديولوجية الليبرالية التي تكرس الطرق الرأسمالية للنمو.

لقد شهدت نهاية السبعينيات، إخفاق العديد من المشروعات التنموية الطموحة، التي قادتها وتبنتهـا دولـة التحرر الوطني وسقطت فكرة "**الطرق اللارأسمالية للنمو**" في مختلف أنحاء العالم الثالـث. ووصـل هـذا الإخفاق إلى ذروته في أواخر الثمانينيات بسقوط المنظومة الاشتراكية وفلسفتها، والتحول إلى " **نظام عـالمي جديد** " تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة. وينعكس ذلك كله على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حقبة " **عولمة** " الاقتصاد والثقافة والقيم، من خـلال آليـات متعـددة مـن بينهـا المؤسسات المالية الدولية وتوصياتها المعروفة بإعادة الهيكلة الاقتصادية، والخصخصة، وانسحاب الدولة، أو على الأقل، اختزال دورها عند حده الأدني في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق العنان لقوي السوق، ورفع الدعم، وتحرير السياسات الاقتصادية في المجال الزراعي وغيره، والإلحاح على تقليص دور الدولة ووظائفها في مجال السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والاتفاقيات الاقتصادية والتجاريـة

الدولية، وغير ذلك من الآليات الاقتصادية. ويواكب ذلك آليات ثقافية تؤدي إلـى عولمـة القـيم والعـادات الاجتماعية كثورة الاتصالات والمعلومات والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والإنترنت، وغير ذلك ممـا يروج لأنماط ثقافية بعينها ويطرحها بوصفها أنماط عالمية وكونية.

لقد جرت وتجري مياه غزيرة في نهر التطورات العالمية منذ نهاية السبعينيات، بعثت من جديد مفهومـاً ليبرالياً للتنمية غير المرتبطة بخطة قومية شاملة لتعبئة الموارد وتنميتهـا وتوجيههـا لإشـباع الاحتياجـات المتعاظمة للناس، والتي تستهدف تحسين ظروف الحياة وترقيتها في المجتمع بصفة عامة بما يعود على كافة فئاته وشرائحه وطبقاته.

ورغم الاختلاف البين، بين هذين التصورين للتنمية بصفة عامة، والذي ينطوي على اختلافـات فكريـة وفلسفية كبري، فإن ثمة أبعاداً لأي مفهوم للتنمية، وبصفة خاصة في العالم الثالث، لا يمكن الاختلاف حولها. منها أن هدف التنمية، ينبغي أن يكون الإنسان، حياته وطموحاته، وحاجاته الأساسية، سواء تحقق هذا الهدف بجهود حكومية، أو خاصة، أو مشتركة. أي أن التنمية ينبغي أن تتجـاوز الآن، الاختلافـات الأيديولوجيـة، لتصبح "**أيديولوجيا**" في حد ذاتها وبصفة خاصة في العالم الثالث، الذي ما تزال قطاعات واسـعة فيـه دون الحدود المرغوبة من إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وأن هدف التنمية ينبغي أن يفهم بوصفه "**هجومـاً انتقائيا على أكثر أشكال الفقر سوءاً**"(١) و"**الخفض المستمر والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة** "(٢).

أن هذا التصور للتنمية بوصفها تحسيناً لنوعية الحياة، إنتاجـا وتوزيعـاً، وتعظيمـاً لمواجهـة وإشـباع الاحتياجات الأساسية للناس عند الحدود المقبولة إنسانياً هو الذي يوجهنا في المناقشة والتحليل.

* * *

وانطلاقاً من هذا التصور للتنمية، فإن مبدأ العدل الاجتماعي يقف بوصفه شرطاً ضـرورياً لمـا يمكـن أن نسميه " **بالسلام الاجتماعي** " الذي يتجسد في حالة من التوازن الدينامي بين كافة القوي والفئات والمجموعـات والطبقات الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة، ومن ثم فإن غياب استراتيجية للعدالـة الاجتماعيـة بـالمفهوم الشامل، يترتب عليه بالضرورة الخلل البنائي والاجتماعي الذي يتجسد في أشكال من التـوتر والصـراع بـين القوي الاجتماعية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. لذلك كان مبدأ العدالة الاجتماعيـة، وعلـي اسـتمرار تاريخ الفكر الاجتماعي واحدا من القضايا الأساسية، التي أثارت هذا الفكر بتياراته المختلفة، سواء كانت مغرقة في الثورية والراديكالية أو جانحة إلى المحافظة والرجعية، وحاول كل منها أن يرسم فـي مخططـه النظـري استراتيجية معينة لتحقيق السلام الاجتماعي والتوازن والاستقرار في إطار فلسفته الخاصة التي ينطلـق منهـا. فعلي الصعيد الفكري ذهبت التيارات الفكرية اليسارية الماركسية إلى استحالة تحقيق العدالة الاجتماعية بمعنـي "**المساواة في فرص الحياة الاجتماعية المختلفة** " في مجتمعات ذات طبيعة طبقية، ومنقسمة إلى فئـات تملـك ولا تعمل وتتمتع وحدها بكافة الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأخري تعمل ولا تملك، ولا تتمتـع إلا باستمرار بقائها وحياتها في ظروف بالغة الصعوبة، وذلك دون القضاء على مثل هذه التركيبة الاجتماعيـة، ومن ثم توزيع الفائض الاقتصادي والاجتماعي على أساس العمل في مرحلة معنية، والحاجة في مرحلة أخري.

وكلنا نعلم ما آلت إليه التطبيقات الاشتراكية القائمة على الرؤية الماركسية من أفول وصل إلى درجة السقوط بانهيار المنظومة الاشتراكية.

وفي مقابل ذلك تذهب التيارات الليبرالية الكلاسيكية والإصلاحية، التي تستند إليها من حيث النشأة المذاهب والنظم الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية المتنوعة إلى أن الملكية مبدأ طبيعي وهي بالتالي ليست مسئولة عن الشرور والآثام والمظالم الاجتماعية، وذلك بحكم كونها تمثل الدافع الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يذهب التيار "**الليبرالي الطبيعي**" إلى أن الطبيعة أذكي من الإنسان، وأن ثمة قوانين طبيعية تعمل بصورة تلقائية ودون تدخل إنساني أو سياسي، على تحقيق السعادة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية في نهاية المطاف، شريطة ترسيخ مبادئ عدم التدخل من قبل المجتمع أو الدولة في نشاط الأفراد وتركهم يعملون بحرية تامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وسوف يكون من شأن هذه الحرية المطلقة أن تؤدي إلى أن يجري كل فرد وراء مصلحته الخاصة، لكن المصلحة الاجتماعية العامة هي في نهاية الأمر مجموع المصالح الفردية. فليس ثمة تناقض إذن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. ربما يسقط البعض في مرحلة معينة من مراحل المعركة الاجتماعية التنافسية، وربما نال البعض حظاً أوفر من غيرهم لكن التنافس والتفاوت والسقوط، وغير ذلك من مظاهر الألم والمعاناة سوف يجري تجاوزها وفقاً لضرورة طبيعية، ودون تدخل من الإرادة الإنسانية والسياسية، لكي يتحقق بشكل تلقائي في النهاية حد معقول من العدل الاجتماعي والتكافؤ في فرص الحياة.

وجدير بالذكر أن هذا المبدأ الليبرالي الطبيعي قد أفل قبل أفول القرن التاسع عشر، وذلك لأن معركة التطور الرأسمالي في ذلك القرن، والطابع التنافسي للرأسمالية في القرن التاسع عشر، وما شهدته المجتمعات الرأسمالية آنئذ من أشكال التوتر والصراع الاجتماعي والقلاقل والاضطرابات والثورات، قد برهنت على سذاجة الفلسفة الليبرالية الطبيعية، وأكدت أيضاً ضرورة التدخل الاجتماعي والإنساني لإصلاح مجري الحياة الاجتماعية، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وذلك من خلال وضع خطة عامة لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في إطار المجتمعات الرأسمالية ذاتها. وكان ذلك إيذاناً بميلاد تيارات فكرية إصلاحية تسعي إلى تحقيق معادلة التوازن الصعبة بين المصلحة الفردية الخاصة والمصلحة الاجتماعية العامة. وقد طورت هذه التيارات "**الإصلاحية**" بعض الأفكار التي تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الاجتماعي والسلام في إطار المجتمع الرأسمالي الذي يستند إلى مبدأ الملكية الخاصة والمشروع الخاص، وذلك مثل الضرائب التصاعدية ووضع سياسة اجتماعية تنفذها الدولة، وعقد اجتماعي تصونه الدولة وتشرف عليه لتحقيق التوازن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مثل التوازن بين الأجور والأسعار، والرعاية الاجتماعية بمعناها الواسع للطبقات العاملة والفقيرة، والتوازن بين إنتاج وسائل الإنتاج، وإنتاج سلع الاستهلاك الجماهيري، والتربية الثقافية والإعلامية للطبقات المختلفة التي تنهض على تأكيد مبدأ المصلحة المشتركة بينها وعلي ضرورة تعايشها تعايشاً عضوياً بصورة سليمة. وقد أفرزت هذه التيارات الإصلاحية، على صعيد النظم السياسية، ما يعرف الآن بالنظم والفلسفات الاشتراكية الديمقراطية، أو الاجتماعية الديمقراطية.

ويذهب بعض المفكرين الإسلاميين إلى أن العدالة الاجتماعية ركن أساسي في الاقتصاد الإسلامي، ومبدأ جسده الإسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات تكفل لهذا التوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية. وتنطوي الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية، على مبدأين عامين لكل منها خطوطه العامة وتفصيلاته، أحدهما مبدأ التكافل العام والآخر مبدأ التوازن الاجتماعي.

وقد فرض الإسلام على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضماناً كاملا، ويجري ذلك على مرحلتين، ففي **المرحلة الأولي** تهيئ الدولة للفرد وسائل العمل وفرصة المساهمة الكريمة في النشاط الاقتصادي ليعيش من كده وجهده، فإذا كان عاجزاً عن كسب عيشه من ممارسة العمل كسباً كاملاً، أو كانت الدولة عاجزة عن تهيئة ذلك له في ظروف معينه، جاء دور **المرحلة الثانية** التي تمارس فيها الدولة تطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد، وتوفير مستوي معين من المعيشة له. ويرتكز مبدأ الضمان الاجتماعي هذا على أساسين، أحدهما "التكافل العام" والآخر "حق الجماعة في موارد الدولة العامة". ويعني التكافل العام أن على المسلمين كفالة بعضهم بعضاً، وهي كفالة تمثل فريضة على كل مسلم في حدود ظروفه وإمكاناته " **الزكاة وغيرها** " وعلي الدولة الإسلامية إلزام رعاياها بطاعة وتنفيذ ما يتكفلون به شرعاً، وإكراه كل فرد على القيام بواجباته الشرعية في كفالة العاجزين إذا امتنع عنها. وقد ربط الإسلام بين هذه الكفالة ومبدأ الأخوة العامة بين المسلمين، فهي ليست إذن ضريبة التفوق في الدخل فحسب، وإنما هي التعبير العملي عن الأخوة العامة. الضمان الاجتماعي يقوم على أساس التكافل إذن، هو وفقاً لذلك يتحدد بحدود الحاجات الحياتية للأفراد التي يعسر عليهم الحياة دون إشباعها.

لكن الدولة لا تستمد مبررات الضمان الاجتماعي الذي تمارسه من مبدأ التكافل العام فحسب، بل من أساس آخر يتمثل في حق الجماعة في مصادر الثورة، وعلي أساس هذا الحق تكون الدولة مسئولة بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين بغض النظر عن الكفالة الواجبة على المسلمين أنفسهم كأفراد.

ويعد تأكيد الإسلام على حق الجماعة كلها في موارد الثروة، بحكم أنها خلقت للجماعة كافة، وليست لفئة أو فرد، الأساسي النظري الذي تستند إليه فكرة الضمان (**خلق لكم ما في الأرض جميعا**) فالمسئولية المباشرة للدولة في الضمان ترتكز على أساس الحق العام للجماعة في الاستفادة من ثروات الطبيعة، وثبوت هذا الحق للعاجزين عن العمل من أفراد الجماعة، والوسيلة إلى ذلك تتمثل في إيجاد بعض القطاعات العامة في الاقتصاد الإسلامي، التي تتكون من موارد الملكية العامة وملكية الدولة، لكي تكون بجانب فريضة الزكاة ضماناً لحق الضعفاء من أفراد الجماعة وحائلا دون احتكار الأقوياء للثروة، ورصيداً للدولة في ممارستها للضمان الاجتماعي، ولا يختص ضمان الدولة بالمسلم فقط بل بكل من يعيش في كنف الدولة الإسلامية.

ويرتبط بمبدأ العدالة الاجتماعية، مبدأ التوازن الاجتماعي حيث عالج الإسلام هذه القضية استناداً إلى أساسين، الأول في حقيقة الاختلافات والفروق الفردية بين البشر (**وليس الفروق الاجتماعية**) أما الأساس الثاني فيتمثل في القاعدة المذهبية للتوزيع القائلة بأن العمل هو أساس الملكية ومالها من حقوق. ويترتب على هذين المبدأين السماح بظهور التفاوت بين الأفراد في الثروة بما لا يؤدي إلى فروق اجتماعية، أو حواجز اجتماعية طبقية قائمة على أساس الثروة. فالتوازن الاجتماعي في الإسلام هو التوازن في مستوي المعيشة، لا في مستوي الدخل، والتوازن في مستوي المعيشة، يعني أن يكون المال موجوداً لدي أفراد المجتمع، ومتداولاً بينهم، إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوي العام، أي أن يحيا جميع الأفراد مستوي واحد من المعيشة مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوي الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، لكنه تفاوت في الدرجة وليس تناقضاً كلياً في المستوي، كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمعات الطبقية.

ويتحقق ذلك الهدف في الإطار الإسلامي بضغط مستوي المعيشة من أعلي بتحريم الإسراف، ومن أسفل بالارتفاع بالأفراد إلى مستوي أفضل حتى تتقارب المستويات، وتندمج أخيراً في مستوي واحد قد يضم درجات متفاوتة، لكنه لاينطوي على التناقضات الطبقية الصارخة.

وحتي تتمكن الدولة الإسلامية بأدائها لوظائفها تلك في مجال الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي فمن حقها القيام بالمهام التالية حتى توفر رصيداً للوظائف المشار إليها.

١- فرض ضرائب ثابتة ودائمة للإنفاق على التوازن العام **(الزكاة والخمس وغيرها).**

٢- إيجاد قطاعات لملكية الدولة، والاستثمار في هذه القطاعات لأغراض التوازن.

٣- تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال التشريع الإسلامي مثل أحكام الميراث، وتحريم اكتناز الأموال واحتكارها والربا، وإلغاء الاستثمار الرأسمالي للثروات الطبيعية الخام، فضلاً عن تأكيد صلاحيات الدولة. ضمن منطقة الفراغ المتروكة لها في التشريع الإسلامي[٣].

لقد أضحي مفهوم العدالة الاجتماعية شعاراً ترفعه كافة التيارات الفكرية، كما كان يمثل قيمة جوهرية ليس في الدين الإسلامي فحسب، بل في كافة الديانات السماوية، إضافة إلى أن كافة النظم الاجتماعية والسياسية تدعي العمل من أجل تحقيق هذا الهدف وتلك القيمة، بغض النظر عن وضع مفهوم العدالة هذا موضع التطبيق العملي، بل أن النظم الرأسمالية، وبخاصة المتقدمة منها، تعتمد العدالة الاجتماعية كآلية أساسية لتسييس الصراع الاجتماعي، ومدخلاً لتحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال وضع سياسة اجتماعية، وتكريس عقد اجتماعي تشرف الدولة على استمراره وصيانته.

وإذا تصورنا بشكل أولي أن العدالة الاجتماعية تعني التكافؤ والإنصاف في الإفادة من فرص الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك يستوجب أن يعمل المجتمع بكل طاقاته على توفير فرص الحياة الملائمة والكافية لإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراده.

* * *

لقد تطلب تحقيق العدل الاجتماعي دائماً آليات ووسائل، تراوحت بين العمل الاجتماعي الجزئي في جبهة محددة، أو إزاء مشكلة معينة، وهو العمل الذي يستند غالباً إلى جهود فردية، أو تطوعية، وبين ضرورة تبني استراتيجية شاملة لمواجهة المشكلات الاجتماعية من خلال ما يسمي بالسياسة الاجتماعية Social Policy.

فقد فرضت التطورات الجارية في الأنساق الاجتماعية والسياسية في مختلف أنحاء العالم تصوراً جديداً للعمل الاجتماعي ووسائله وأهدافه، حيث أضحي يتحول من نموذج قائم على الخدمة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية، إلى تدبير إداري وفني لادارة الرعاية الاجتماعية أو السياسية الاجتماعية، التي أضحت جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة سواء كانت رأسمالية أم غير ذلك.

وليس ثمة شك في أن أي تصور للسياسة الاجتماعية لابد أن ينطلق من رؤية شاملة للتنسيق الاجتماعي والسياسي، ذلك لأن أي مفهوم للسياسة الاجتماعية إنما يرتبط بسياق اجتماعي وسياسي، ومن ثم فإن تصورات السياسة الاجتماعية يمكن أن تختلف باختلاف هذا السياق.

فإذا ضربنا مثلاً للعلاقة بين الدولة والسياسة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فإننا سوف نلاحظ أن الجدل النظري حول الدولة والطبقات الاجتماعية في تلك البلدان أصبح يستند إلى اتفاق عريض حول الاستقلال النسبي "**للدولة**" والنظام السياسي. إذ فرضت التطورات والأزمات الرأسمالية ضرورة أن تكون الدولة مؤسسة مستقلة، لا تخضع مباشرة لقوانين إنتاج القيمة، وذلك من أجل تأمين الشروط العامة الضرورية للإنتاج الرأسمالي.

ومنذ أن كشفت الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ م عن أن نسب التوزيع القديمة للثروة الاجتماعية قد انهارت بظهور طبقة عاملة قوية، أصبح من الواضح ضرورة التخلي عن أي علاقة عضوية بين الطبقة المسيطرة والدولة بوصفها ممثلاً جماعياً للطبقة الرأسمالية.

وإذا كانت الدولة الحديثة للمراكز الرأسمالية تتغير تحت شروط الحفاظ على طابعها بوصفها دولة قومية، فإنه يمكنها القيام بهذا الدور فقط حتى تتخلي عن كونها الأداة أو الوسيلة العاملة في خدمة الطبقات المسيطرة اقتصادياً.

وقد كان لهذا التحول نتائج حاسمة فيما يتصل بتغير الوظائف التي تنهض بها الدولة، إذ تطورت وظائف جديدة تلبي الاحتياجات والمطالب المتغيرة، والمنبثقة عن التغيرات التي طرأت على العملية الرأسمالية لاعادة الإنتاج في أشكالها العدائية والصراعية التي تتجلي في صور أزمات وصراعات اجتماعية تتطلب حلولا جديدة.

ويحدد بعض المحللين الوظائف المتغيرة للدولة في مجالات تأمين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمحافظة على قواعد التبادل الحر للسلع، وفرض قواعد رسمية للمنافسة، والحماية والتأمين في مواجهة أشكال النفوذ الأجنبي، وضمان سوق حرة للعمل، وتنظيم حر لقوة العمل تحت شروط مجزية لرأس المال، وخلق وصيانة الشروط الأساسية للإنتاج مثل الطرق والمواصلات ومؤسسات تأهيل قوة العمل حيث لا تستطيع رؤوس الأموال الخاصة تقديم مؤسسات موازنة، وتنظيم الصراعات والتوترات بين العمل ورأس المال وحلها، والقمع السياسي في حالات الضرورة وضمان توسع رأس المال القومي الشامل على الساحة العالمية.

ويميز " **بولانزاس** " بين الدور القمعي للدولة **(كما هو الحال في النظرية الماركسية التقليدية للدولة)** كالحكومة والجيش والشرطة والجهاز القانوني والإداري، وبين الدور الأيديولوجيالذي يتمثل في رأيه في المؤسسة الدينية والأحزاب السياسية، والنقابات والمؤسسات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيري والأسرة وغير ذلك.

ويذهب فريق ثالث إلى تصنيف الوظائف الأساسية للدولة الرأسمالية إلى الوظائف القمعية والوظائف التكاملية أو الاندماجية، والوظائف الفنية أو التكنيكية.

ويؤخذ على هذه التحليلات خلطها بين الوظائف المتغيرة للدولة ووسائل أدائها، وافتقارها إلى الخصوصية والتجديد التاريخي والصياغة الإجرائية الملموسة.

كما أن تلك التحليلات تتجاهل الحقيقة التي مؤداها أن السياسة الاجتماعية قد أضحت أبرز الوظائف المستجدة للدولة الرأسمالية بوصفها وسيلتها الأساسية في عملية " **إعادة الإنتاج الاجتماعي** ".

ويمكننا أن نعرف مجالات السياسة الاجتماعية من منظور واسع بأنها تنطوي على التعليم، في علاقته القوية بمتطلبات قوة العمل، من حيث نماذج التعليم المرغوبة، والمؤهلات المطلوبة، والصحة من خدمات صحية وطبية وبحوث علمية في هذا الميدان، والرعاية الاجتماعية مثل نظم التأمين الاجتماعي، ونظم الرعاية الاجتماعية وغيرها.

وإضافة إلى ذلك التعريف الواسع، تنطوي مؤلفات السياسة الاجتماعية الكلاسيكية، على توصيف لمحددات تلك السياسة مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلي سلسلة أدوات وآليات السياسة الاجتماعية مثل التشريع والإدارة والتخطيط القومي (٤).

ومن الواضح أن إحصاء مثل هذه المجالات والمحددات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية، قد يعوق تطوير تصور يشير إلى الدور الخاص للنظام أو المؤسسة التي تدير الخطط والعمل في هذه المجالات، أي الدولة، والي السياق الاجتماعي الذي تمارس فيه هذه السياسة الاجتماعية.

لقد تمثل الدور الكلاسيكي للسياسة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية في " **تكييف** " النمو غير المتوازن، والتباينات التي تطرأ على القطاعات المختلفة، الأسرة والاقتصاد والدولة، فخروج المرأة إلى العمل، على سبيل المثال، ورسملة دورها في مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية قد أفقد الأسرة وظيفتها بوصفها الأساس الوحيد المستقر لإعادة الإنتاج الاجتماعي، لقد أدي هذا التحول الاقتصادي لدور المرأة إلى ظهور مجموعة كاملة من المشكلات كرعاية الأطفال والمسنين ورعاية الإنسان ذاته، وهي المشكلات التي أضحت تتطلب حلولا عامة، تتطلب في التحليل الأخير تدخل الدولة وسياستها الاجتماعية.

هذا عن السياسة الاجتماعية بوصفها وظيفة أساسية جديدة من وظائف الدولة في الرأسمالية المتقدمة، أما عن هذه السياسة في المجتمعات النامية، في علاقتها بوظائف الدولة، فما يزال ثمة طابع تناقض فما تزال الدولة في تلك المجتمعات تؤدي وظائفها الموروثة من تاريخها قبل الرأسمالي، وعليها في الوقت ذاته أن تمهد الطريق للتطور الرأسمالي، وينعكس هذا الطابع بالضرورة على السياسة الاجتماعية، إذ ربما نجد في

الكثير من تلك المجتمعات برامج للسياسة الاجتماعية قد تكون معادلة ومناظرة من حيث أهدافها وتشـريعاتها وقوانينها لنظائرها في الدول الرأسمالية المتقدمة لكنها محدودة الفاعلية على الصعيد العملي الـواقعي بفعـل العديد من التناقضات والضغوط الداخلية والخارجية[(٥)].

لقد أضحت السياسة الاجتماعية إذن من أبرز الوظائف المستجدة للدولة على الصعيد العـالمي، وبغـض النظر عن المرحلة المحددة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، طالما أن العالم الآن يشهد صيرورة حثيثة نحـو نظام عالمي جديد يتمحور حول قوي السوق، وما تؤدي إليه من تباينات وتوترات ومشكلات، تتعـاظم فـي الدول والمجتمعات الأقل تطوراً على هذا الطريق نتيجة لضغوط داخلية وخارجية أشرنا إلـى بعضـها فـي موضع سابق.

وتتعاظم أهمية هذا الدور المنوط بالدولة في مجال السياسة الاجتماعية في مصر لتجاوز الآثـار الجانبيـة لسياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة، وليس ثمة شك في أن القيادة السياسية تعي تماماً هذا الدور وأهميته، وتؤكد عليه باستمرار في حدثيها عن البعد الاجتماعي لعمليـة الإصـلاح الاقتصـادي وضرورة البدء في سياسة موازنة للإصلاح الاجتماعي يؤكد وظيفة الدولة ودورهـا فـي مجـال السياسـة الاجتماعية. وفي هذا الإطار ينبغي أن نؤكد على العناصر التالية:

١- إن " الدولة " في مصر عليها أن تؤكد ذاتها بوصفها مستقلة استقلالاً ذاتيـاً عن المصالح الطبقيـة المسيطرة، وعليها أن تؤكد دورها التاريخي بوصفها حكماً بين الطبقات، ومشرفاً على صيانة عقـد اجتماعي يحدد الحقوق والواجبات ليس فقط لأطراف العملية الاقتصادية والإنتاجية، بل لكافة الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية.

٢- إن الطريق إلى العدل الاجتماعي في مصر لابد أن يبدأ من فلسـفة جديـدة بالتنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية تستهدف الهجوم المباشر على فقر الجماهير، وضمان عدالة توزيـع ثمـار التنميـة، والوصول إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية الأكثر عوزاً، وهنا من الضروري أن تتغيـر فلسـفة العمل الاجتماعي شكلاً ومضموناً من المعالجات الجزئية والفردية والتطوعية إلى سياسـة شـاملة للرعاية الاجتماعية تتبناها الدولة وتنظمها وتخطط لها، وتشرف على تنفيذها، وتتيح في الوقت ذاته الفرصة للقطاعات الأهلية والخاصة للمشاركة، وتشجيع المنافسة والمبادأة في تلك الاتجاهات.

٣- التأكيد على حق الدولة في التدخل في تنظيم الحياة الاقتصادية. إنتاجاً وتوزيعاً وتداولاً، انطلاقا من وظيفتها الأساسية في تحقيق التوازن الاجتماعي بين الفئات والمستويات الاجتماعية المختلفة.

٤- وضع سياسة للضرائب التصاعدية تسهم في تقريب الفوارق في المستويات الاجتماعيـة والاقتصـادية وتنفيذ هذه السياسة بالحرية اللازمة لتأكيد الثقة في الدولة وأجهزتها بوصفها معبرة عن مصالح المجتمع ككل بحيث يساير الوعاء الضريبي مستويات الدخول وحتي يتم ترسـيخ البعـد الاجتمـاعي للـدخل والضريبة التي تمثل حق المجتمع ككل في النشاط اقتصادي أي الفردي، وبما يكفل تعظيم قدرة الدولـة على تنفيذ سياستها الاجتماعية وأداء أدوارها في تحقيق التوازن الاجتماعي والسلام الاجتماعي.

٥- تبني سياسة اجتماعية للأجور توازن بينها وبين الأسعار باستمرار وفقاً لخطة اجتماعية اقتصادية.

٦- الموازنة الدائمة بين إنتاج سلع الاستهلاك الجماهيري وانتاج وسائل الإنتاج.

٧- العمل على خلق توازن مستمر بين الريف والحضر وبين المستويات الحضرية المختلفة من خلال إتاحة فرص الحياة الملائمة بشكل متكافئ بينها سواء في مجالات الإنتاج أو الخدمات.

٨- توجيه وظائف الاقتصاد القومي لخدمة الحاجات الأساسية للجماهير العريضة من إسكان وتعليم وصحة وخدمات اجتماعية مختلفة، كبديل عن الهدر في الاستهلاك الترفي والمظهري والتفاخري.

٩- التأكيد على دور الجماهير في التنمية من خلال تعميق المشاركة السياسية والتعبير السياسي والممارسة السياسية، وترسيخ قيم الديمقراطية والحوار بما يمكن المجتمع ككل من الاستمرار في سياسة المكاشفة والشفافية، ومحاربة الفساد في كل صوره ومعاقله.

تلك بعض المبادئ التي نراها ضرورية ولازمة لوضع سياسة اجتماعية تستهدف في نهاية الأمر تحقيق العدل الاجتماعي الذي يتجاوز كل نتيجة سلبية "**للإصلاح الاقتصادي**".

هـوامـش

١- محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٦١.

٢- المكان نفسه.

٣- يراجع في هذا الصدد، محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبنـاني، بيـروت، دار الكتـاب المصري، القاهرة، ١٩٧٧. وأنظر كذلك، سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام.

4- Arthur Livingtone , Social Policy in Developing Countries, London , N.Y. 1969.

٥- راجع تحليلات موسعة في:

- Mahmoud Auda F. Georg Stauth , ‘Social Policy in Rural Areas: The Case Of Egypt.

- بحث مقدم إلى مؤتمر الجماعة العربية الأوربية لعلم الاجتماع، مالطة، ديسمبر ١٩٧٦.

الفصل الحادي عشر

خصوصية التجربة العربية

في التنمية الاجتماعية (*)

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة هناء الجوهري، أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

مُقَدِّمَة

منذ تفتح وعي الإنسان وبدأ يتعقل تجربة حياته الاجتماعية، وهو دائم الرغبة شديد الحرص على تحسين ظروف حياته المادية والروحية.

كما تسعي كل الدول على اختلافها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والتي يعد التقدم الاقتصادي مكوناً أساسياً من مكوناتها، ولكنه ليس الوحيد، وذلك باعتبار أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية محضة، ولكنها عملية متعددة الأبعاد لابد أن تتجاوز الجوانب المادية أو الاقتصادية لحياة الأفراد لتشمل إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية على المستوي المؤسسي والإداري والثقافي والاجتماعي والسلوكي. كما تشمل في نفس الوقت استيعاب مجموعة أساسية من التغيرات المرتبطة بالسياق العالمي سواء في جوانبه الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولم يستطع البشر اختيار طريق واحد أو قبول "وصفة" واحدة لتحقيق هذا التقدم، فتباينت الاتجاهات والسبل، وبالتالي اختلفت استراتيجيات التقدم. وربما نعزو هذا التباعد إلى أن كثيراً من هذه الاجتهادات قد ارتكزت على مجموعة من الأفكار والنظريات والنماذج الفلسفية التي صيغت في إطار نظام اجتماعي معين.

وكان لابد أن يتوصل العقل البشري إلى حقيقة بسيطة، وهي أن التفكير في شئون المجتمع لا يصح أن يسير منطلقاً من كل قيد أو خاضعاً لكل هوي. وإنما يجب أن يستند إلى خصوصية كل بناء أو نظام اجتماعي في إطار حقائق العلم وتطبيق المنهج العلمي القويم، بما يضمن فهم حركة المجتمع الإنساني الذي نعيش فيه من أجل أن نكتسب في نهاية الأمر القدرة على التحكم في هذه الحركة وتحديد أكثر السبل ملاءمة للانتفاع بالمعرفة – بكافة أنواعها – في تعديل أو توجيه حركة المجتمع.

وتحاول هذه الورقة التأكيد على خصوصية التجربة العربية في التنمية الاجتماعية من خلال الاستعراض الملخص لأهم نظريات التنمية ونقدها في ضوء مدي ملاءمتها كإطار نظري وتحليلي لخصوصية الأوضاع المجتمعية في دول العالم الثالث عامة وفي الوطن العربي خاصة. كما تحاول أيضاً التأكيد على ضرورة طرح تصور لإحداث التنمية الاجتماعية بما يلائم طبيعة وخصوصية هذه المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والواقع أن موضوع أو هدف هذه الورقة لا يفيه الحيز الضيق المخصص لها، ولذلك فسوف نحاول طرح الأفكار الأساسية باختصار محاولين عدم الإخلال على أمل تناول هذه الأفكار بمزيد من التفصيل والإيضاح في عمل لاحق موسع.

أولاً: النظريات الأساسية في التنمية:

١- نظريات التطور الخطي Linear Stages Theories:

ظلت نظريات التنمية حتى سنوات متقدمة من هذا القرن حبيسة مفهوم أو فكرة مراحل النمو الاقتصادي، بمعني أن عملية التنمية هي سلسلة من المراحل الناجحة التي لابد أن تمر بها المجتمعات. وقد كانت أغلب هذه النظريات تتبني مفاهيم اقتصادية تركز على تعظيم معدلات الادخار والاستثمار، بحيث صارت التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي المضطرد والمتكامل.

وقد انطلقت أفكار هذا الاتجاه من خلال الإيمان المطلق بالتقدم، وهي فكرة مكتسبة من الإمكانية الهائلة التي اكتسبها الإنسان للسيطرة على البيئة الطبيعية وإخضاعها باعتبار أن هذا التقدم في العالم المادي هو ثمرة المنهج العلمي المطبق في دراسته. ثم أن العالم الإنساني يتقدم هو الآخر من خلال نشوء دول قومية حديثة، ونمو نظم ومؤسسات ومنظمات حديثة وظهور آليات متطورة تخدم الحياة الإنسانية وتدعم رفاهية الإنسان وتقدمه.

وأخذ الفلاسفة الاجتماعيون والاقتصاديون يروجون لفكرة التقدم الاجتماعي ويدللون عليها ويقسمون مراحل التطور الاجتماعي إلى مراحل مختلفة يمر بها كل مجتمع إنساني، بحيث تسلم كل مرحلة إلى الأخرى، وبحيث تكون التالية أكثر تقدماً من سابقتها وصولاً إلى الهدف الأسمي بشكل طوباوي.

وهكذا أصبح الإيمان بالتقدم والتصور أيديولوجية أو عقيدة يلتزم بها الإنسان دونما برهان عقلي أو اقتناع رشيد، وبالتالي لم تقدم أغلب هذه النظريات التطورية برهاناً أكيداً على إمكانية إحداث التقدم المضطرد المندفع إلى غاية مطلقة بعيدة بصرف النظر عن خصوصية المكان أو الزمان أو الإنسان الذي يعيش في إطار ثقافة تختلف بلا شك باختلاف المكان والزمان.

وسوف أمثل لهذا الاتجاه بثلاثة نماذج كلاسيكية هي أفكار ماركس Marx، وروستو Rostow، وهارود و دومار Harrod-Domar مع عرض أهم أوجه النقد التي وجهت إلى كل منها.

أ- نموذج ماركس:

ويقوم هذا النموذج على فكرة رؤية الحياة الاجتماعية كانعكاس للواقع المادي الموجود. حيث يؤكد ماركس أن الناس يقيمون علاقات محدودة ومحتمة، أي مستقلة عن إرادتهم الفردية خلال الإنتاج الاجتماعي الذي يمارسونه. ويشكل مجموع هذه العلاقات الإنتاجية البناء الاقتصادي في المجتمع كأساس حقيقي يقوم عليه بناء فوقي يتألف من النظم القانونية والسياسية، وتطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعي الاجتماعي، وهكذا يميز ماركس بين البناء التحتي كنظام للإنتاج يشتمل على قوي الإنتاج (التفاعل بين وسائل الإنتاج كالأدوات والمباني والآلات، وبين الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي)، وعلاقات الإنتاج (العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج والعلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الإنتاج)، والبناء الفوقي كنظام يضم كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع والنظم المقابلة لها مثل الدولة والقانون والمذاهب

والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والأخلاقية. وإذا كان أسلوب الإنتاج هو الذي يحـدد الطـابع العـام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجـودهم، بـل إن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم.

واستناداً إلى تحديد ماركس للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية فقد رصد خمس مراحـل لتطور النظام الاجتماعي والحياة الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية للإنسان، المرحلة الأولي هي مرحلة الإنتاج البدائي، والثانية مرحلة العبودية أو الرق، والثالثة هي الإقطاع، والرابعة حلت فيها الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية محل طبقة الإقطاعيين والفلاحين. وباشتعال الصراع وانفجار الثورة تنهزم البرجوازيـة ويسيطر العمال لتظهر المرحلة الخامسة والأخيرة وهي المرحلة الاشتراكية التي يصبح فيها المجتمع مالكـاً لوسائل الإنتاج، خالياً من الطبقات المتصارعة. وبحلول هذه المرحلة يفترض ماركس أن الصراع الاجتماعي سوف ينتهي وتنمو وسائل الإنتاج نمواً حراً [١].

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية والتحديث، إلا أنها بـلا شك تتضمن بعض عناصر هذه النظرية، فمعالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي الحديث مـن خـلال النظـام الإقطاعي التقليدي يمثل نموذجاً لعملية التنمية. وطبقاً لهذا النموذج فإن التنمية تتمثل في ظهور المشـروعات الرأسمالية وما ينتج عنها من نتائج وآثار على كل مظاهر المجتمع والوعي الإنساني. ولقد حـاول مـاركس تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه التراكم الأولي لرأس المال، حيث أوضح كيف أدت هـذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط سلسلة التطورات التي تمثلت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسـطي وظهور النظام الرأسمالي الصناعي.

ومعني هذا أن المجتمع الإقطاعي الزراعي الذي كان سائداً في العالم الغربي خلال العصـور الوسـطي يمثل عند ماركس النموذج العام للمجتمع التقليدي في شكله السابق على التحديث. وبذلك تصبح عملية التنمية أو التحديث هي التحول الاجتماعي الذي تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالي في الإنتاج من خلال الطبقة البرجوازية، بينما ظل الفلاحون والعمال ضحايا هذه الطبقة. ويعتقد ماركس أن التقدم التكنولوجي والتوسـع الصناعي التجاري هما دعامة النظام الرأسمالي التي دفعت البرجوازية إلى تبني نمـط الإنتـاج الرأسـمالي وتوسيع نطاقه. وبالتالي ظهرت السوق الدولية والمجتمع الحضري، وخضعت المنـاطق الريفيـة لسـيطرة المدن، وتركزت وسائل الإنتاج والملكية في يد فئة قليلة من الناس، واتخذت الدولة طابعـاً مركزيـاً يحقـق مصالح طبقية قومية من خلال نصوص وقواعد قانونية.

ورغم أن الثورة الرأسمالية وما أدت إليه من تنمية قد بدأت في أوروبا، إلا أنها اتسعت بعـد ذلـك فـي نطاقها وآثارها. ومع ذلك فإن معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية قد فشلت في توضيح إمكانية تنـوع وتبـاين عملية التحديث نفسها، والنظرية الحقيقية أو الصادقة لابد أن تعكس أنماط التحديث المتنوعة. بمعني أنها يجب أن تستند إلى أساس مقارن، وهذا ما أغفله ماركس. فقد تصور ماركس أن العمليات التاريخية لها نمط واحد

وأن ثمة بناء اجتماعي اقتصادي يلائم كل حقبة مقبلة. وبذلك فقد فسر عملية التحديث في ضوء فكرة واحـدة هي نمو الطبقة البرجوازية وسيطرتها. وقد أثبت تنوع تجارب التصنيع على مدي التاريخ إخفاق ماركس في هذه التصورات والتفسيرات. كما أثبتت خبرات الحاضر بنفس الدرجة في أواخر الثمانينـات أن المجتمعـات الصناعية التي سارت على منهج وطريق ماركس وتحولت إلى الاشتراكية العلمية، قد انهارت كـل الـنظم الاشتراكية فيها، فتخلت عن العقيدة الماركسية اتخذت خطوات سريعة لتطبيق اقتصاديات السوق والتكامل مع الاقتصاديات الغربية تحت قيادة أمريكية.

ب- نموذج روستو:

عندما فكر الاقتصاديون في الدول الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية في دراسة أحوال الدول الفقيرة، لم تكن لديهم الأطر أو القوالب المعرفية التي يحللون في ضوئها عملية النمو الاقتصـادي فـي المجتمعـات الزراعية التي تغيب فيها الأبنية الاقتصادية الحديثة، خاصة وأن كل الـدول الصـناعية الحديثـة لـم تكـن بالضرورة يوماً ما دولاً زراعية متخلفة تعتمد على الاقتصاد الزراعي المعيشي.

وفي هذا المناخ العام ظهرت أفكار روستو، والذي كان يري أن الانتقال من التخلف إلى التقدم يـتم عـن طريق سلسلة من الخطوات والمراحل التي لابد أن تمر بها كل المجتمعات. وقد حدد روستو خمس مراحـل للتطور، المرحلة الأولي هي المرحلة التقليدية، وفيها تعمل الغالبية العظمي من السكان بالزراعـة، وتتركـز السلطة في أيدي ملاّك الأرض، ونظراً لنقص فهم الظروف الطبيعية والبيئية فإن الإنتاجية تكون منخفضـة. كما تسيطر على المجتمع التقاليد الجامدة التي تحول دون حدوث التغيرات والتحولات الاجتماعية. والمرحلة الثانية هي مرحلة التهيؤ للانطلاق، وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات كبيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، إضافة إلى ظهور العديد من الأفكار والاتجاهات الجديدة المصاحبة للتغيـرات الاقتصـادية. أمـا المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، وتعتمد هذه المرحلة على القضاء على معوقـات النمـو الاقتصـادي وإحداث التغيرات الجذرية في طرق ووسائل الإنتاج من خلال ظهور التكنولوجيا الحديثة وتعبئـة مـدخرات الأفراد وتشجيع التجديد والابتكار. وعندما يأخذ المجتمع بمنتجات العلم الحديث كالتكنولوجيا، ترتفع معـدلات الإنتاجية والاستثمار والعمالة في القطاع الصناعي ويكون المجتمع قد دخل في مرحلة الاتجاه نحو النضـج. يلي ذلك المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الزائد بمعني ارتفاع متوسـط دخـول الأفـراد وبالتالي زيادة معدلات الاستهلاك إيذاناً بتحقق الرفاهية لأفراد المجتمع(٢).

وقد افترض روستو أن كل المجتمعات المتقدمة لابد وأن تكون قد مرت بهذه المراحل. كما ربـط أيضـاً ببعض الظروف الاقتصادية مثل الحراك الاستثماري للمدخرات الداخلية والخارجية لضمان قيام مشـروعات استثمارية كافية لتحقيق النمو الاقتصادي، حتى يستطيع المجتمع أن يتطور من المرحلة التقليدية إلى مرحلـة التهيؤ للانطلاق(٣). ورغم أن روستو قد أكد على أهمية دور الأفراد في إحداث التنمية الاجتماعية من خـلال التأكيد على دور التجديد والابتكار والتنظيم كمحركات داخليـة للتنمية، ورغم أنه قد أكد على أهمية إحـداث تغيير بعض مكونات البناء الاجتماعي والقيمي والسياسي والثقافي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيـة

لكل أفراد المجتمع، إلا أنه بالرغم من ذلك كان يصيغ مفاهيمه ونظرياته ونماذجه التنموية من خلال التجربة الغربية، وهو ما لا يصلح بالضرورة كإطـار تحليلي أو معرفي لرسم سياسات التنمية فـي بلـدان العـالم الثالث، وخاصة البلدان العربية. وذلك لأن التحولات التي أشار إليها روستو – من حيث مفهومها وتتابعها – قد تحدث في مجتمعات ولا تحدث في غيرها، وإذا حدثت فهي تأخذ درجات وأشكال متفاوتة. يضـاف إلـى ذلك اختلاف طبيعة المعوقات البنائية التي تواجه هذه التحولات واختلاف الظروف المجتمعية التـي تمكـن المجتمع من التغلب على تحدياته لدفع عملية التنمية.

ج- نموذج هارود و دومار:

ويركز هارود و دومار في رؤيتهم للتطور على أن اقتصاد المجتمع لابد أن يقوم بادخار جزء معين مـن دخله لتعويض أي نقص في أصول رأس المال كالمباني والمعدات والآلات. فقد اشترطا تـوافر اسـتثمارات إضافية حقيقية لتمويل المخزون من رأس المال لحدوث النمو. كما افترضا أن هناك علاقة اقتصادية مباشرة بين حجم إجمالي مخزون رأس المال وإجمالي الدخل القومي. وبالتالي فـإن كل إضافة لهذا المخـزون فـي شكل استثمارات لابد وأن تؤدي لزيادة تدفق إجمالي الدخل القومي(٤).

وقد أشارت الخبرات التاريخية المختلفة أن إحداث التنمية باستخدام المفاهيـم والأطر التحليلية لهـارود و دومار لم ينجح في كل الحالات. ولم يرجع هذا الفشل لأن المزيد من الادخار والاستثمار لـم تكـن ظروفـاً ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها فشلت لأن هذه الظروف رغم أهميتها فهي ليست كافية.

وهنا نعود فنؤكد أن فرضيات النظريات الغربية لا تنطبق بالضرورة على واقع الـدول الناميـة بـنفس الدرجة. ويرجع ذلك في كثير من الأحوال إلى اختلاف كثير من الظروف البنائية والمؤسسية الداخلية مثـل أسواق المال ونظم النقل والمواصلات وتدريب العمالة ونظم الإدارة الحكومية والقدرة على تخطـيط وإدارة المشروعات التنموية والقيم الحافزة للنجاح والإنجاز. وهي في مجملها ظروف هامة يساعد توفرهـا علـى زيادة رأس المال لأعلي مستوياته، ولكنها لا تتوفر بالضرورة في دول العالم الثالث، وإن تـوفرت فسـوف تختلف من حيث طبيعتها ودرجة توفرها وكفاءتها.

إضافة إلى ذلك فقد أغفلت نماذج التطور الخطي في مجملها أن دول العالم الثالث هي جزء مـن النظـام العالمي، وهو نظام شديد التعقيد والتكامل. بل الأبعد من ذلك أن استراتيجيات التنمية التي وضعت لتطبق في دول العالم الثالث تخضع في الواقع لهيمنة القوي الخارجية دونما تحكم أو رقابة من دول العالم الثالث نفسـها في كثير من الأحوال (٥).

٢- نماذج التغير البنائي الكلاسيكية الجديدة:

Neoclassical Structural Change Models

ظهر هذا الاتجاه كرد فعل لنظريات أو نماذج التطور الخطي. وتقوم أفكار هذا الاتجاه على استخدام المفاهيم والتحليلات الإحصائية والأطر التحليلية للنظريات الاقتصادية الحديثة في محاولة لوصف العملية الداخلية للتغيرات البنائية التي لابد وأن تمر بها الدول الآخذة في النمو حتى تنجح في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. كما تركز أيضاً على الآليات التي من خلالها تتحول الأبنية الاقتصادية الداخلية من اقتصاد يعتمد على الزراعة التقليدية البسيطة إلى اقتصاد صناعي خدمي أكثر حداثة وتحضراً. وهي تستخدم المفاهيم الكلاسيكية الجديدة مثل السعر وتوزيع الموارد وغيرها لوصف كيفية حدوث هذا التحول.

وسوف أمثل لهذا الاتجاه بنموذجين هما النموذج النظري الذي صاغه لويس Lewis، والتحليل الواقعي الذي قام به تشينري Chenery مع عرض أبرز الانتقادات التي وجهت لكل منهما.

أ- نموذج فائض العمالة في قطاعي الإنتاج The Two – Sector Surplus Labor:

تنطلق أفكار لويس من أن الاقتصاد النامي يتكون من قطاعين، القطاع الأول وهو قطاع تقليدي مزدحم بالسكان ويقوم على الاقتصاد الريفي الإعاشي. ويتميز هذا القطاع بإنتاجية حدية صفرية للعمال Zero marginal labor productivity، مما جعل لويس يصنف هذه العمالة بأنها فائضة ويمكن الاستغناء عنها دون خسارة في المخرجات النهائية لهذا القطاع. أما القطاع الثاني فهو قطاع صناعي حضري عالي الإنتاجية. وأهم ما يميز هذا القطاع أنه يجتذب العمالة الفائضة من القطاع الإعاشي، حيث تنتقل هذه العمالة إلى داخله بشكل تدريجي.

ويربط لويس بين تحويل العمالة إلى القطاع الحديث وبين زيادة المخرج النهائي في هذا القطاع. ويتحدد في رأيه سرعة حدوث هذه الزيادة أو التوسع في المخرج النهائي بواسطة معدل الاستثمار من خلال زيادة أرباح القطاع الحديث الناتجة عن فرق مستويات أجور العمال ما بين القطاعين، بزعم أن الأجور في الحضر تكون أعلي من متوسطها في الريف على الأقل بثلاثين في المائة. ويشكل هذا الفرق الإغراء الأساسي الذي يساعد على نقل أو تحويل العمالة من القطاع الأول إلى الثاني. كما يؤدي أيضاً في نفس الوقت إلى فتح سوق العمل في القطاع الحديث أمام العمالة الفائضة دون أن تؤثر زيادة حجم التشغيل على رفع أجورهم.

أما تراكم رأس المال فيمكن أن يتحقق من خلال إعادة استثمار الأرباح في القطاع الصناعي. ويؤدي هذا النمو في مخزون إجمالي رأس المال إلى زيادة الناتج الإجمالي في القطاع الحديث. وتدور الحلقة مرة أخري ليؤدي ذلك إلى رفع حجم الطلب على العمالة، وارتفاع أجورهم لتزداد أرباح هذا القطاع من خلال فرق الأجور، ومرة أخري يعاد استثمار هذه الأرباح.

ويفترض لويس أن تستمر عملية نمو القطاع الصناعي الحديث وتوسيع تشغيل العمالة الفائضة إلى أن يتم استيعاب كل فائض العمالة الريفية الفائضة في القطاع الصناعي الحديث. ويمكن فقط استرجاع هذه العمالة إلى القطاع الزراعي التقليدي عندما ترتفع تكلفة الفاقد في الإنتاج الزراعي، طالما يدل انخفاض معدل العمالة للأرض على أن الإنتاج الحدي لعمالة القطاع الريفي لم يعد صفراً أو منعدماً. وهكذا فإن المعروض من العمالة يزداد إذا استمرت أجور وعمالة القطاع الحديث في النمو. وبذلك تكون عملية التحول البنائي في الاقتصاد قد تحققت يصاحبها توازن في تحول النشاط الاقتصادي من القطاع الزراعي الريفي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحضري الحديث (٦).

ورغم أن نموذج لويس في التغير البنائي يطابق التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في الغرب بشكل عام، إلا أنه قد لا يطابق الحقائق البنائية والاقتصادية في أغلب دول العالم الثالث المعاصرة.

فإذا كان النموذج بشكله المطلق يفترض أن معدل تحول العمالة إلى القطاع الحديث يتناسب مع تراكم رأس المال في نفس القطاع، فإن التقدم التكنولوجي الحادث قد يؤدي إلى إعادة استثمار الأرباح الرأسمالية من خلال الأصول الثابتة (كالآلات والأجهزة) بشكل يؤدي إلى توفير العمالة، بدلاً من مجرد مضاعفة رأس المال الموجود. وبالتالي فإن زيادة الدخل المتحققة سوف تقتصر على القلة من ملاّك رأس المال وليس على الجماهير من العمال مهما ارتفع إجمالي الناتج القومي، إضافة إلى ذلك فإن الواقع في أغلب دول العالم الثالث يشير إلى وجود بطالة حقيقية في المناطق الحضرية وفائض بسيط في العمالة في الريف، على عكس ما يفترضه لويس، إلا في بعض الحالات الاستثنائية مثل بعض المناطق بجنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية، حيث تتفاوت ملكية الأراضي بشكل ضخم.

كما تشير بعض الدراسات أن متوسطات الأجور في الحضر تميل إلى الزيادة عبر الوقت حتى لو ارتفعت معدلات البطالة في القطاع الحديث وانخفضت الإنتاجية الحدية في القطاع الزراعي، على خلاف ما أشار إليه لويس بأن مستويات الأجور في القطاع الحديث تظل متوازنة طالما أنه يستنزف العمالة الريفية الفائضة (٧).

ب- نموذج التغير البنائي وأنماط التنمية:

Structural Change and Patterns of Development Model

ويركز هذا النموذج التحليلي على العملية التي تتحول من خلالها الأبنية الاقتصادية والصناعية والمؤسسية للاقتصاد النامي عن طريق إحلال صناعات جديدة محل الزراعة التقليدية بما يحقق النمو الاقتصادي.

وعلي عكس نظريات التطور الخطي ونموذج لويس فإن زيادة المدخرات والاستثمارات في هذا التحليل تدرك بوصفها ظروفاً ضرورية للنمو الاقتصادي ولكنها ليست كافية. وبالإضافة لتراكم رأس المال فإنه من الضروري حدوث مجموعة من التغيرات الفيزيقية والإنسانية المترابطة في البناء الاقتصادي للدولة، حتى يتم التحول من النظام الاقتصادي التقليدي إلى الحديث. وتتضمن هذه التغيرات البنائية كل الوظائف الاقتصادية

بما فيها تحول الإنتاج وتغير تركيبة المطالب الاستهلاكية والتجارة العالمية وتوزيع الموارد وحدوث بعض التغيرات في الجوانب الاقتصادية الاجتماعية مثل التحضر ونمو السكان وتغير توزيعهم.

ويعظم هذا النموذج من أهمية المعوقات الداخلية والخارجية للتنمية، مثل توزيع الموارد في ضوء حجم السكان والقيود المؤسسية والأهداف الحكومية المباشرة داخلياً أو توفر رأس المال والتكنولوجيا وحركة التجارة الخارجية على المستوي الخارجي. وينسب الفارق في مستويات التنمية بين الدول المختلفة إلى هذه القيود الداخلية والخارجية. كما تؤثر المعوقات الخارجية بشكل خاص على سرعة حدوث النمو الاقتصادي، خاصة وأن هذا الاتجاه يسلم بأن الدول النامية هي جزء من النظام العالمي على خلاف نظريات التطور الخطي.

وقد أثبتت الدراسات المقارنة التي قام بها تشينري أنه كلما حدث تحول من الإنتاج الزراعي للإنتاج الصناعي كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويصاحب ذلك ارتفاع نصيب الإنتاج الصناعي من إجمالي الإنتاج المحلي في مقابل تراجع نصيب الإنتاج الزراعي. ورغم ذلك فإن انخفاض نصيب الإنتاج الزراعي لا يعني بالضرورة انخفاضاً مطلقاً للإنتاج الزراعي.

وهناك حقيقة هامة أشار تشينري إلى أنها تميز نمط التنمية في الدول الآخذة في النمو، وهي اعتماد هذه الدول على الإنتاج الزراعي كمصدر أساسي للدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، بينما تعتمد الدول التي نمت على الإنتاج الصناعي بشكل أكبر. ويشابه هذا النمط إلى حد كبير النموذج الذي صاغه لويس.

وأضاف تشينري أن ارتفاع نصيب الإنتاج الصناعي من إجمالي الناتج المحلي يصاحبه تراكم في رأس المال الفيزيقي والبشري ممثلاً في معدلات الادخار والاستثمار والتعليم. غير أن ذلك التراكم الفيزيقي والبشري يستتبع تغيرات أخري خاصة بتركيب الطلب المحلي مثل انخفاض استهلاك الغذاء بالنسبة لإجمالي الاستهلاك المحلي، وبالتالي يرتفع الطلب على مكونات أخري غير غذائية.

ومثلما أشار لويس، فقد أكد تشينري على حدوث بعض التغيرات في العمليات الاقتصادية – الاجتماعية خلال مرحلة التحول مثل ارتفاع معدلات التحضر والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر والتعليم في مقابل خفض معدلات النمو السكاني والخصوبة والوفيات ومظاهر الثنائية الاقتصادية، خاصة في ضوء ارتفاع الدخل القومي. وبرغم تأكيد تشينري أن التنمية عملية واضحة تشير إلى حدوث نمو وتغير، وأن سماتها العامة تتشابه فيما بين دول العالم الثالث، فإنه يؤكد في نفس الوقت على وجود تنوع حقيقي يمكن من خلاله التعرف على أنماط محددة للتنمية. ويرد ذلك إلى اختلاف الظروف الخاصة بكل دولة على الصعيد الداخلي والخارجي، مثل السياسات التنموية التي تطبقها الحكومة في ضوء أهدافها أو حجم توفر رأس المال والتكنولوجيا أو سياسات التجارة الخارجية والمعونة الأجنبية[٨].

ورغم أن تشينري حاول خلال تحليله أن يؤمن نفسه من الانتقادات التي وجهـت للنمـاذج النظريـة أو التحليلية السابقة عليه، ورغم تحفظه وتأكيده على وجود أنماط متنوعة للتنمية رغم تشكل نمط عام يشير إلى حدوث التغير والنمو كعملية تنموية، ورغم تأكيده على حقيقة اختلاف المجتمعات تبعـاً لاخـتلاف ظروفهـا الداخلية والخارجية، فقد اختزل عملية التنمية إلى مجموعة من التغيرات البنائية. ورغم تنوع مجـالات هـذه التغيرات من حيث طبيعتها كإشارته إلى حدوث تغيرات فيزيقيـة واقتصادية وبشرية، فإنه لا يزال يعتبر أن هذه التغيرات بما تحويه من خصائص قادرة على تحويل المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم.

يضاف إلى ذلك أنه قد أغفل تماماً النسبية الثقافية ما بين دول العالم الثالث بما تحمله من خصوصية وبما لها من تأثير على تشكيل قيم الأفراد كعنصر أساسي في التنمية وهدف لها في نفس الوقت. على أية حال فإن التحليل الدقيق والوافي الذي قدمه تشينري توقف عند المقارنة على المستوي الأفقي دونما محاولة لتتبع آثـار هذه التغيرات البنائية في اتجاهاتها الرأسية عقب حدوث التحول كما حدده.

٣- نماذج التبعية الدولية International Dependence Models:

ظهرت أهمية أفكار هذا الاتجاه كرد فعل لكل من نظريات التطور الخطي والتغير البنائي. وهـي أفكـار ذات توجهات سياسية، لأنها تنظر للتخلف في ضوء علاقات القوي الداخلية والخارجية أو المحلية والعالميـة التي تحكم كل العلاقات الاقتصادية البنائية والمؤسسية. وقد ركزت هذه النظريات أيضاً على العقبات والقيود المؤسسية والسياسية الداخلية والخارجية التي تجعل دول العالم الثالث أسيرة علاقات التبعية والهيمنة للـدول المتقدمة. وبالتالي فإن التنمية لا تتحقق في هذه النماذج من خلال النمو الاقتصادي وحد باعتبار أن التخلـف والتنمية وجهي عملة واحدة. وسوف أمثل لهذا النموذج باتجاهين، الأول هو نمـوذج التبعيـة الاسـتعماري الجديد، والثاني هو نموذج المحتوي الزائف مع عرض نقد وجيز لكل منهما.

أ- نموذج التبعية الاستعماري الجديدThe Neocolonial Dependence Model:

وهو نتاج غير مباشر للأفكار الماركسية وينسب حدوث واستمرار تخلف دول العالم الثالث بشكل أساسي إلى التطور التاريخي للعلاقات اللامتكافئة بين النظام الرأسمالي العالمي للدول الغنية وبين الـدول الفقيـرة. وسواء كانت هذه الدول الغنية تستغل أو تُستغل داخل النظام العالمي، فإن تعايش الدول الغنية والفقيرة داخـل هذا النظام تهيمن عليه علاقات القوة اللامتكافئة بين المراكز والهوامش. وعلي ضوء ذلك تظـل محـاولات الخروج من هذه الدائرة صعبة بل مستحيلة في بعض الأحوال.

ويحلل هذا النموذج بعض العلاقات السياسية الداخلية والخارجية في دول العالم الثالث التي من شـانها تكـريس هيمنة المراكز على الهوامش. حيث يحدد النموذج وجود بعض الفئات الاجتماعية في الدول النامية أمثال كبار ملاّك الأراضي وكبار ضباط الجيش ورجال التجارة والمقاولين وكبار موظفي الدولة الذين يحصلون على دخول مرتفعة ومراكز اجتماعية متميزة وقوة سياسية مؤثرة. وقد أصبحت هذه الفئات الاجتماعية تشـكل جماعـات ضـغط أو صفوات صغيرة ترتبط مصالحها بترسيخ النظام العالمي اللامتكافئ الذي يكافأون في إطاره. وتخدم هـذه الطبقـات بشكل مباشر وغير مباشر المصالح الخاصة لجماعات الضغط العالمية مثل الشركات متعددة الجنسـيات وهيئـات المعونة المختلفة كالبنك الدولي، والتي تدين بولائها السياسي والاقتصادي للدول الرأسمالية الغنية.

ويشكك أصحاب هذا النموذج في أنشطة وتوجهات هذه الفئات إلى حد أنها قد تتجه في بعض الأحوال إلى حجب أي جهود إصلاحية قد تفيد الغالبية العظمي من السكان لتحقيق مصالحها الخاصة. وينتج عن ذلك فـي أغلب الأحوال ترسيخ حالة التخلف في دول العالم الثالث والذي ينعكس في خفض مستويات معيشة أفرادهـا. ويتم تكريس هذا الوضع من خلال توغل سياسات الدول الرأسمالية وتوسعها بواسطة جماعـات الضـغط أو الصفوات المحلية، والتي يصفها هذا النموذج بأنها وإن كانت صغيرة فهي قوية لأن استمرار وجودها يتحـدد من خلال خدمتها لمصالح جماعات الضغط الدولية في دول العالم الثالث(٩).

ب- نموذج المحتوي الزائف The False Paradigm Model:

ويعزو هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث إلى انسياقها وراء الاستشـارات الخادعة وغير الملائمة التي يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون من هيئات المعونة الدولية متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة إلـى حكومات دول العالم الثالث.

وتعتبر من وجهة نظر هذا النموذج هذه الاستشارات خادعة لأن الخبراء يقدمون مفاهيم ونماذج اقتصادية معقدة للتنمية تؤدي عادة إلى تبني سياسات غير ملائمة لخصوصية أوضاع دول العالم الثالث. إضـافة إلـى ذلك فإن المثقفين والأكاديميين وخبراء الحكومة الاقتصاديين في هذه الدول يتلقون التدريب فـي مؤسسـات الدول المتقدمة، حيث يتلقون جرعة كبيرة من المفاهيم والنظريات والنماذج الغريبـة عـن واقـع وطبيعـة المشكلات التنموية الخاصة بتلك البلاد.

وفي ضوء ذلك تتم صياغة سياسات تنموية مستندة إلى أطر معرفية ونظرية وتحليلية غريبة عـن هـذه المجتمعات يراعي فيها أن تخدم جماعات الضغط المحلية والعالمية بصرف النظر عن مدي ملاءمتها للواقـع الموجود أو الهدف المنشود.

ومن أهم التعليقات التي تثار حول هذا الاتجاه، أنه بصرف النظر عن الاختلافات الإيديولوجية بين تياراته المختلفة، فإن الخط العريض لهذا الاتجاه هو الميل لرفض النماذج الغربية التقليدية التي وضعت لتعجل بنمو إجمالي الناتج القومي كمؤشر رئيسي للتنمية، استناداً إلى عدم الإيمان بأهميـة النمـو الاقتصـادي والتغيـر البنائي، وكذلك التشكيك في أفكار ونماذج لويس للتحديث والتنمية، وفي تحليل تشينري لأنماط التاريخ الحديث لتجارب التنمية في دول العالم الثالث.

وبرغم ذلك الاختلاف الإيديولوجي فقد رأي أصحاب هذا الاتجاه أن أكثر الطـرق كفـاءة لتنـاول هـذه المشكلات الاجتماعية المتنوعة هو تعجيل خطي النمو الاقتصادي، ولكن من خـلال الإصـلاحات المحليـة والعملية التي تجمع بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة والعامة بشكل عادل. وذلك إيماناً بأن وضع السياسـات الأساسية للإصلاح الاقتصادي والسياسي والمؤسسي لا يحقق فقط النمو الاقتصادي السريـع، ولكـن يبـدل أيضاً خصائصه بما يضمن لكل قطاعات السكان في العالم الثالث الاستفادة والمشاركة في تحقيق ذلـك. أمـا أكثر الوسائل كفاءة للقضاء على الفقر المطلق وتقديم فرص عمل أكثر وتخفيـف تفـاوت الـدخول ورفـع مستويات المعيشة بشكل عام، فهي نزع الأصول ذات الملكية الخاصة بشكل كامل بزعم أن الملكيـة العامـة للأصول تتيح قدراً أكبر من التحكم(١٠).

ثانياً: تنوع تجارب التنمية في ضوء خصوصية التجارب الاجتماعية:

وبعد استعراض طرف من بعض أهم الاتجاهات الفكرية والنظرية الغربية للتنمية على عجالـة شـديدة، حيث لا يتسع مجال الورقة للاستفاضة في عرض إحداها أو حصرها كلها بشكل تفصيلي، لنا أن نتسـاءل... هل من الممكن أن نقر بهذه النظريات الغربية في التنمية أو أن نتخذها منهجـاً لعملنـا ومرشـداً لسياسـاتنا التنموية وموجهاً لآمالنا الاجتماعية الوطنية؟ الجواب طبعاً بالنفي. فحسبما يذهب سعد الدين إبـراهيم أن أول ما يؤخذ على الفروض الأساسية لتلك الاتجاهات أو النظريات هو أن مفهوم التقدم أو النمو الـذي تسـتخدمه مفهوم لا تاريخي، بمعني أنه مخالف لحكم التاريخ ومنطقه، ولا يعدو أن يكون تجريداً إيديولوجياً يطمس عنا حقيقة الأشياء كما حدثت وكما تحدث في الواقع الذي نعرفه كمعاصرين من خلال التاريخ. ولذلك فإن بعض الصفات أو السمات التي تحدثت عنها تلك النظريات تنطبق فقط على بعض المجتمعات وليس عليهـا كلهـا. فكل مجتمع له تجربته التاريخية الفريدة ولم يكرر أي منهم تجربة من سبقه. فالولايات المتحـدة لـم تكـرر تجربة بريطانيا، والاتحاد السوفيتي لم يكرر تجربة الولايات المتحدة، واليابان لم تكرر تجربة فرنسا. ومـع ذلك فإن كل نظريات التنمية الغربية تذهب ضمنياً أو صراحةً إلى أن مجتمعات العالم الثالث لابد أن تكـرر تجربة المجتمعات الغربية. وحتي إذا كانت مجتمعات العالم الثالث راغبة أو مستعدة لذلك، فإن هنـاك شـبه استحالة تاريخية في تكرار تجربة التراكم الرأسمالي أو الاشتراكي(١١).

هناك جملة من الاعتراضات والانتقادات التي يمكن أن توجه لهذه النظريات في تفسير التخلف والتنميـة. فهي تنكر جميعاً أو على الأقل تتجاهل عوامل التغير الداخلية. إذ تعتبر تلك المجتمعات التقليدية أنساقاً مغلقة لا أمل لخروجها من محنتها إلا بالنقل عن المجتمعات الغربية المتقدمة. وبذلك فإن هذه النظريات تبطل فكرة التبادل بين البشر وتحل محلها تصور مجتمع أقوي وآخر أضعف، والأقوي قوي دائماً والضـعيف ضـعيف دائماً، وهذا بالطبع مخالف لمنطق التاريخ.

والأخطر من ذلك أن أغلب هذه النظريات شأنها شأن نظريات التطور الأحادي تتصور مساراً واحداً موحـداً لحركة المجتمعات في التاريخ. فالمراحل محددة ومرسومة سلفاً، أو على الأقل الاتجاه محدد من قبل. وكـل مـا علينا هو أن نعجل المرور بهذه "المراحل" الصعبة حتى نتجاوزها ونصل إلى المراحل الأكثر تقدماً. ومعني ذلك أن أصحاب هذه النظريات يتجاهلون ببساطة خصوصية تجربة التطور الاجتماعي. وهي الحقيقة التي تدفعنا إلى الاهتمام بدراسة خصوصيات تجربة مجتمعاتنـا العربية على وجه الخصوص، لكي نستفيد أولاً من دروس تلك التجربة، ولكي نرسم سياساتنا في ضوء أوضاعنا وظروفنا وليس في ضوء ظروف الغير أو توقعاته.

وهنا لابد أن نؤكد أن هذا الرفض ليس إفلاساً ولا امتناعاً عن اتخاذ المواقف الملزمة الصريحة أو عجزاً عن تبين حقيقة أمر تلك النظريات وحقائق الواقع الاجتماعي لبلاد العالم الثالث. وإنما ملخص هذا الرفض هو الزعم بأن التجربة الاجتماعية لبلاد العالم الثالث عامة وللدول العربية خاصة، تجربة فريـدة متميـزة لهـا خصوصيتها. ومن ثم فهي غير قابلة للفهم بمسطرة الماركسية أو التبعية أو غيرها، وإنما يجب أن تفهم مـن داخلها بعد اختبار معالمها في ضوء مقولات مميزة غير مستعارة من أي إطار نظري "جاهز". ونري في هذا الصدد أن التعمق في هذه التجربة الاجتماعية سوف يزودنا بإطار نظري جديد له أصالته وله طرافته.

ويرجع التنوع في كل تجربة اجتماعية إلى أنها تتم في كل مجتمع انطلاقاً مـن ظروف مختلفة متميـزة وتتعرض مسيرتها بالتالي لحتميات وملابسات لها خصوصيتها وتفردها. وتؤدي هذه الاختلافات حتماً إلـى تنوع أنماط التنمية واختلافها من مجتمع لآخر. ويمكن أن نلقي فيما يلي بعض الضوء علـى أبعـاد هـذا التميز واحتمالاته، حيث يمكن أن تتباين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشكل التالي:

١- تتنوع الأوضاع الموجودة قبل ظهور الصناعة في المجتمع. فقد يكـون نسـق القـيم متجانسـاً أو متنافراً، وقد يكون المجتمع متماسكاً أو مفككاً، كما أنه قد يكون غنياً أو فقيراً، وقد تكـون ثروتـه موزعة بالعدل أو على نحو يشوبه الظلم. ومن الناحية السكانية قد يعاني المجتمع من خلخلة سكانية ويكون بناء هرمه السكاني غير متوازن نظراً لغلبة كبار السن عليه (مثل اسـتراليا علـى سـبيل المثال)، أو قد يعاني من كثافة سكانية عالية ويكون معظم سكانه من صغار السن (مثل الهند). ومن الناحية السياسية قد يكون المجتمع تابعاً لغيره، أو قد يكون مستقلاً تماماً، أو لا يمارس سوي حكـم ذاتي في ظل سيطرة استعمارية. وتشكل هذه الظروف الموجودة سلفاً طبيعة التأثير الذي تمارسـه عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي ذلك إلى تنوع خبرات تلك المجتمعات من عملية التنمية ذاتها.

٢- تنوع الحافز الكامن وراء عملية التنمية، حيث يمكن أن تؤدي الأنساق القيمية فـي المجتمـع إلـى التعجيل بعملية التنمية. ويعتبر النموذج الذي قدمه ماكـس فيبـر Max Weber عـن الأخـلاق البروتستانتية (١٢) خير شاهد على ذلك.

وقد يكون الدافع هو تحقيق الأمن القومي والعزة الوطنية أو الرغبة في تحقيق الازدهار المادي والرفاهية. وقد يستخدم القهر السياسي كأداة لحشد القوي العاملة المطلوبة. كما يمكن أن تؤدي بعض العوامل الاقتصادية مثل ضغط السكان على الرقعة المحدودة من الأرض الزراعية إلى إحداث نفس الأثر.

وفي بعض الأحيان يعمل مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية في الإسراع بمعدل التنمية الاقتصـادية مثل حالات فرض الضرائب على الفلاحين وعدم تحصيلها في صورة أخري عدا النقود. يضاف إلـى ذلـك الضغوط الاجتماعية التي تلعب دوراً هاماً عندما يندفع أفراد المجتمع طلبـاً للتغييـر لا لشـيء إلا لمجـرد التخلص من الأعباء التي يفرضها النظام القديم. وتؤثر هذه الصور المتباينة على عملية التكيف للتحديث.

٣- التنوع في المسارات التي تتخذها التنمية. فقد تبدأ عملية التنمية الاقتصـادية بإدخـال الصـناعات الاستهلاكية الخفيفة أو قد تكون نقطة البداية متمثلة في إدخال برامج للصناعة الثقيلة أولاً. كمـا أن الحكومة قد تتدخل إن سلباً أو إيجاباً في التأثير على معدلات التنمية الاقتصـادية وتشـكيل أنمـاط الاستثمار. وقد يكون إيقاع التصنيع سريعاً أو بطيئاً. وتؤثر كل هذه العوامل على طبيعـة التغيـر البنائي ومدي التوتر الذي ينجم عن هذا التغير.

٤- التباين في درجة التقدم التي تحرزها عمليات التحديث. فقد تختلف المجتمعات فيما بينها في توزيـع الصناعات الناشئة بالنسبة لاقتصادياتها المتقدمـة، كما قد تتباين فيها طبيعة العلاقات الجديدة بـين الدولة والنظام الاقتصادي العالمي، أو بين الدولة وبين الاقتصاد أو الدين على المستوي الـداخلي. وإذا كنا نتفق على أن الاقتصاد متمثلاً في نسق علاقات الإنتاج يمثل العامل الأساسي فـي تحديـد البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات، فلابد أن يترتب على ذلك أن تتعدد أنمـاط النشـاط الاقتصادي وتتعدد نظم علاقات الإنتاج، وبالتالي يتنوع البناء الاجتماعي تبعاً لمدي تنـوع وتعقـد خريطة علاقات الإنتاج في ذلك المجتمع.

٥- التباين في الهياكل الاجتماعية لكل مجتمع. فقد أوضحت كثير من الدراسات المعاصـرة أن البنـاء الطبقي للدول النامية بشكل عام يضم بعض فئات المجتمـع الرأسـمالي العصـري كالبرجوازيـة والبروليتاريا الصناعية، وبعض الفئات المتوسطة التي ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية أو كعامـل مساعد على تطورها كالمشتغلين بالإدارة أو المثقفين أو الضباط على سبيل المثال. كما يضم البناء الطبقي لهذه الدول بعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي ترجع أصولها إلى نظم ما قبل الرأسمالية مثل الملاّك الإقطاعيين والفلاحين المعدمين، أو بعض التكوينات القبلية المنتميـة إلـى الاقتصـاد البدائي. وتعرف الدول النامية فضلاً عن هذه الفئات الطبقية الواضحة الانتمـاء فئـات اجتماعيـة أخري من نتاج مرحلة انتقال النشاط الاقتصادي من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية، ويكمن أساس هذه الطبقات في الإنتاج الصغير والبرجوازي الصغير، حيث تتميز هذه الفئـات بحكـم وضـعها بالطابـع الوسيط (١٣).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الدول النامية بشكل عام تنتظم على هيئة متصل يبدأ من أكثر الـدول تخلفاً وهي الأقرب إلى الأشكال الاقتصادية القديمة، حتى أكثرها تقدماً وهي الأقرب إلى الأشكال الاقتصادية الرأسمالية. ومن الطبيعي أن تقع غالبية الدول وسط هذا المتصل، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنـا إلـى أحـد القطبين. وبالتالي فإن الدولة التي تصنف على أنها شديدة التخلف وتقع على نهاية المتصل من ناحية تكـون أقرب إلى الدول المتخلفة منها إلى الدول النامية. ويصدق نفس الكلام بالنسبة للدول شديدة التقدم – نسـبياً – والتي تقع على نهاية المتصل من الناحية الأخرى تكون أقرب إلى الدول الصناعية منها إلى الدول النامية.

والمتأمل لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ يتبين بالفعل أن الدول العربية تقع فيما بين الرتبة ٥١ و١٥٦ من مجموع ١٧٣ دولة. كما يمكن إضافة إلى ذلك ترتيب الدول العربية فيما بينها طبقاً لمؤشـرات التنميـة البشرية على متصل عربي له ٢١ رتبة (١٤)، هي مجموع الدول العربية، مع مراعاة أن ترتيب الدولة الواحدة قد يختلف من رتبة لرتبة فيما بين السنوات طبقاً لاختلاف ظروفه الداخلية خلال هذه السنوات. ويلاحـظ أن هذا الفرق لا يتجاوز الأربع رتب سلباً أو إيجاباً. ففي حين تشير البيانات إلى أن رتبة دولة الكويت قد تأخرت من الرتبة الأولي إلى الرابعة فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥، نجد أن البحرين أو الجزائر قد تقدمت كـل منهما ثلاث درجات خلال نفس الفترة، وهناك دول أخـري لم تتغير رتبتها مثل الصومال (١٥).

٦- التباين في توقيت ونوعية الأحداث الدرامية التي تقع في أثناء عملية التنمية، فاندلاع الحروب وقيام الثورات فضلاً عن حدوث الكوارث الطبيعية وكذلك الهجرات السكانية الضخمة، كلها أحداث تؤثر على مجري التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- التباين في الأنساق الثقافية والسياسية وكذلك في العلاقات التبادلية بينها مثل اختلاف أوضاع المرأة في الثقافات العربية المختلفة، أو اختلاف الممارسات الديمقراطية وطبيعتها في الدول العربية المختلفة، وما ينتج عن ذلك من ظروف مساعدة أو معوقة للتعجيل بعملية التنمية في المسار الصحيح. فمما لاشك فيه أن تمكين المرأة ودعم الممارسات الديمقراطية في المجتمع يمهد للتنمية ويعجل من حدوثها. يضاف إلى ذلك عوامل أخري مثل دعم شراكة القطاعات والأطراف المختلفة في العمل من أجل التنمية، وأقصد هنا شراكة الحكومة والقطاع العام والخاص والأهالي والشعب والهيئات المانحة وكافة مؤسسات المجتمع المدني في العمل من أجل تنمية المجتمع. وهي شراكة تتوقف كثيراً على الأطر الثقافية والسياسية في المجتمع ومدي المساحة التي تسمح بها لمثل هذه الممارسات سواء في مجال تمكين المرأة أو ممارسة الديمقراطية أو إتاحة آليات الشراكة.

ومن استعراض الأبعاد المختلفة يبدو لنا بوضوح أنه من العسير إذن التوصل إلى تعميمات إمبيريقية صلبة حول التطور الذي يطرأ على البناء الاجتماعي إبان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب تعدد مصادر التباين وعوامل الاختلاف المتعددة، والتي تؤكد خصوصية التجربة الاجتماعية لكل مجتمع.

وليس هدف هذه الورقة هو قول كلمة نهائية حول ملامح الاستراتيجية الملائمة للتنمية في المجتمعات الغربية، لأنها وضعت جميعاً على "مقاسات" مجتمعات مغايرة، وتعبر عن تجربة اجتماعية مخالفة لتجاربنا العربية.

كما تؤكد أيضاً على أن حجر الزاوية في هذه الاستراتيجيات هو التعرف على ملامح الأبنية الاجتماعية للمجتمعات العربية واكتشاف خصوصية هذه الأبنية. والانطلاق من واقع ذلك إلى رسم استراتيجيات عربية خالصة للتنمية الاجتماعية سوف تتميز في تلك الحالة بالكفاءة العلمية الراجحة والبصيرة السياسية النافذة والملاءمة الاجتماعية الكاملة.

ثالثاً: نحو رؤية حديثة للتنمية الاجتماعية المتواصلة:

لقد أثبتت التجارب التنموية في دول العالم الثالث على مدي خمسينات وستينات هذا القرن أن بعض هذه الدول قد حقق بالفعل النمو الاقتصادي المنعكس في رفع إجمالي الناتج القومي، بينما ظلت مستويات معيشة هذه الشعوب دونما تحسن ملحوظ. وقد أثبت ذلك فشل تبني المفاهيم الضيقة للتنمية والتي تقتصر على رفع إجمالي الناتج القومي كأحد مؤشرات النمو الاقتصادي.

وبذلك تحول الاهتمام خلال السبعينات من هذه القضية إلى محاولة السيطرة بشكل مباشر على انتشار الفقر المطلق وزيادة التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات البطالة. وأصبح التأكيد على ضرورة السيطرة على هذه الجوانب مجتمعة وليس على إحداها فقط، بحيث لا يمكن الحديث عن تحقق التنمية في دول العالم الثالث حتى إذا تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي طالما أن معدلات البطالة أو الفقر لم تتغير.

وفي بداية الثمانينيات ازدادت الأحوال سوءاً بانخفاض معدلات نمو إجمالـي الناتج القومي في كثير مـن دول العالم الثالث. وقد صار مؤكداً أن التنمية ليست مجرد مقاييس اقتصادية وكمية للدخل والبطالة والتفاوت الاجتماعي. وأن التخلف أمر واقع يصيب حياة الأفراد. وهكذا تتشكل ثقافة الفقر في هذه المجتمعات يصاحبها إحساس هؤلاء الأفراد بأن حياتهم غير آدمية وأنهم غير قادرين على تغيير هذا الواقع، ويصـبح الحرمـان واليأس حالة ملازمة للتخلف(١٦).

وقد أكدت كثير من الدراسات أن عقدين من جهود التنمية وخططها في الوطـن العربي لم تحدث تغيـراً حاسماً في أوضاع الإنسان العربي والمؤسسات المجتمعية. بل أنها جاءت في حالات متعددة مخيبـة للآمـال والطموحات. وتعزي هذه الدراسات ذلك إلى اقتصار التنمية واقعياً على أهداف النمو الاقتصـادي ومفـاهيم الاستثمارات المالية كعامل رئيسي أو وحيد في عملية التنمية، وإغفـال دور المـوارد البشـرية والطاقـات المعنوية والروحية في التعبئة الاجتماعية، ودور التفاعل والتأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية والمعنوية. وكذلك الاقتصار على اتخاذ القيم المالية والموارد الاقتصادية معياراً للنمو والتقدم والرخاء، وفقـدان عامـل الاقتداء بين الراعي والرعية نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمي وتجسيده في الواقع المعاش(١٧).

وقد أفاض محبوب الحق في آخر كتاباته(١٨) في التأكيد على هذه الفكرة، حيث أكـد أن التنميـة معناهـا الضيق الذي يقتصر على إحداث النمو في الجوانب المادية والاقتصادية أثبت فشله في إحداث التنمية البشرية الحقيقية لأفراد المجتمع. وهو مـا أشارت إليه التجارب التنموية في دول العالم الثالث في الفترة الأخيرة، من حيث فشلها في تحسين نوعية حياة البشر.

وفي ضوء ذلك فإن التنمية لابد وأن تكون عملية متعددة الأبعاد تتضمن إحداث تغيرات أساسية في الأبنية والمؤسسات الاجتماعية والسلوك البشري لأفراد المجتمع، وكذلك إحداث النمو الاقتصادي. والحد من التفاوت الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر. ومعني ذلك أن جوهر التنمية لابد وأن يركز على تحقيق الحاجات الأساسـية للأفراد والجماعات الاجتماعية المتباينة في إطار النظام الاجتماعي الموجود بشكل يحقق الإشـباع والرضـا لكل البشر سواء بالمعني الاقتصادي أو المعنوي.

وفي دراسة تحليلية نقدية يشير نادر فرجاني إلى أن لمفهوم التنمية البشرية ثلاثة عناصـر جوهريـة يؤكدها على النحو التالي:

الأول: أن الحياة الصحية لا تعني مجرد أجساد سليمة، فالصحة هي حالة موجبة من غياب الاعتلال الجسدي والمعنوي.

الثاني: أن المعرفة مجال متجدد ولا نهائي يمكن الاغتراف منه عن طريق قنوات متعددة مثل التعليم والتنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام وكافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمعات الحديثة.

الثالث: أن الموارد اللازمة لمستوي معيشي لائق أو ملائم لا تقتصر على الموارد المالية فحسب، حيث يجب التأكيد على أن الدخل والثروة لا يمكن أن يكون نهاية المطاف.

ويؤكد الكاتب في ضوء ما سبق أن التنمية البشرية تتعدي هذا الحد إلى خيارات إضافية أخـري تشـمل الحرية السياسية والاقتصادية وتوفر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الـذات وضـمان حقـوق الإنسان.

وبذلك يفرق المفهوم بين جانبين، الأول وهو تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، والثاني وهو استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع أو الإنتاج أو المشـاركة فـي مختلـف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية. ويحقق التوازن بين هذين الجانبين تفادي الإحباط الذي يـنجم عـن اختلالهما [(١٩)].

وبهذا المفهوم فإن التنمية البشرية ليست مجرد تنمية للموارد البشرية ولكنها توجه إنساني للتنمية بمعناهـا الشامل والمتكامل. وهو ما أكدت عليه الأجندة ٢١، بأن التنمية المتواصلة هي برنامج لتغيير عملية التنميـة الاقتصادية بحيث تضمن نوعية حياة ملائمة لكل البشر وتراعي حماية البيئة الطبيعية والمجتمعية بما يجعـل الحياة محتملة وجديرة بأن تعاش[(٢٠)].

وفي ضوء ما سبق يجب تحديد ثلاثة قيم جوهرية للتنمية هي:

١- **القدرة على إشباع الحاجات الأساسية:** وهي الحاجات التي تضمن استمرار الحيـاة مثـل الغـذاء والمسكن والصحة والحماية، بحيث يؤدي غياب أحد هذه الجوانب إلى حدوث حالة مـن التخلـف المطلق. وتتمثل وظيفة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في توفير هذه الجوانب لأكبر قدر ممكن مـن البشر. ومعني ذلك أن التنميـة الاقتصادية هي ظرف ضروري لإحداث التحسن في نوعية حيـاة الأفراد، ولكنها ليست كافية وحدها.

٢- **القدرة على تحقيق الـذات:** وهو إحساس الفرد بأنه إنسان له هوية وكرامة واحترام وشرف. ورغم أن هذه القيم قد تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخري، إلا أنها لابد وأن تتحقق في إطار حـد أدني من الإشباع المادي.

٣- **القدرة على الاختيار:** وهي إحساس الفرد بالتحرر من الضغوط المادية للحياة، وكـذلك الضـغوط الاجتماعية والطبيعية. وتتضمن إحساسه بالعضوية والأمان الاجتماعي[(٢١)].

ويمكن الربط بين هذا المفهوم للتنمية البشرية وبين فكرة تدرج الحاجات الإنسانية الذي وضـعه ماسـلو Maslow. حيث يطرح تصنيفاً متدرجاً للحاجات الإنسانية يضم خمسة مستويات هي الحاجات الفسـيولوجية إلى الغذاء والماء والمأوي والجنس، والحاجات الأمنية بالنسبة للفرد والأسرة كالطمأنينـة، والحاجـات إلـى الانتماء والعضوية الاجتماعية والحب، والحاجات إلى الاستقلال والحرية واحترام الذات، وأخيراً الحاجـات الثقافية إلى المعرفة والجمال الفني باعتبارها غايات تحقق الذات في حد ذاتها.

ويري ماسلو أن الفرد يشبع حاجاته وفق نظام صاعد من الحاجات الأدني إلى الأعلي. وبإشباع الحاجـات الأعلي يعود من جديد ليجود الإشباع من أدني إلى أعلي وهكذا. كما يؤكد أن إشـباع الحاجـات الإنسـانية بالنسبة للفرد قد يتعرض للتعويق أو التيسير بسبب طبيعة المجتمع والبيئة المحيطة بالفرد [(٢٢)].

وقد أكد لويس في دراساته على العلاقة بين النمو الاقتصادي واتساع قدرة الفرد على الاختيار، حينما أكد أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط أن الثروة تؤدي إلى السعادة، ولكنه يعني أن الثروة أو الوفرة الاقتصادية تعني توسيع مساحة القدرة على الاختيار، أي تمكين الأفراد من زيادة تحكمهم وسيطرتهم على الطبيعة والبيئة الفيزيقية من خلال إنتاج الغذاء والملابس والمساكن، كما تمكنهم من توسيع قدرتهم على اختيار السلع والخدمات التي تحقق لهم أكبر قدر من الإحساس بالرفاه [٢٣].

والمتأمل لفكرة لويس يلاحظ أنه قد عبر عن جانب روحي هو القدرة على الاختيار، بأفعال اقتصادية مثل الإنتاج والاستهلاك. وهو الأمر الذي يرجع إلى أن لويس كعالم اقتصاد تغلب عليه المفاهيم الاقتصادية في الأول والآخر. ومع ذلك فإن مجرد ذكره للعلاقة بين النمو الاقتصادي والقدرة على الاختيار يعبر عن خروجه من دائرة الإغراق في الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الأخرى غير الاقتصادية.

وقد أكد حامد عمار هذه الفكرة في كتابه "في بناء الإنسان العربي" تحت مسمي بناء البشر بدلاً من بناء الحجر. حيث أشار إلى أن نمط التنمية الذي تصطنعه الدول العربية في محاكاتها لأسلوب التنمية في الدول الغربية الصناعية، وما يتضمنه من مفاهيم وقيم وافتراضات في حاجة أساسية للمراجعة. فلابد أن تتكامل التنمية لتجمع بين احتياجات الفرد والمواطن والإنسان، لينتقل مركز الثِقل فيها من الاقتصار على حسابات السعر والثمن إلى تقدير القيم والمعاني، ومن الافتتان بالأجهزة والمعدات إلى التفكير بشكل منظم ومبرمج ومبدِع، ومن النمو الاقتصادي إلى تنمية متوازنة يتزايد فيها العدل الاجتماعي ويقل فيها تلوث البيئة وتضخم المدن.

وقد أكد أن ما تصنعه عوامل التنمية في الإنسان العربي وما يمكن أن يحدثه هو فيها يظل المعيار الحاكم لتصورنا لأهداف التنمية والنهضة الحضارية وموقع الإنسان فاعلاً فيها متفاعلاً معها. ويظل المعيار أيضاً لا مجرد نمو الثروة والدخول، وإنما ثراء النفس الإنسانية بمعاني الانتماء والعطاء والحب للذات وللغير وللوطن والخير لكل الناس. فإلي جانب الحاجة إلى الغذاء والكساء والمسكن والصحة والتعليم يظل البشر في حاجة أيضاً إلى التقدير المتبادل وإلي العمل المنتج والممتع، وأن يحِبوا ويحبوا، وإلي الانتماء إلى الجماعة، وإلي وجود هدف ومعني للحياة يحفز على السعي والمشاركة والتفاعل. وتمثل هذه الحاجات غير المادية الوجه الآخر لجملة الحاجات الإنسانية التي تؤثر وتتأثر بالحاجات المادية[٢٤].

واستخلاصاً مما سبق فإن مراجعة أنماط التنمية العربية تستلزم السعي إلى تطوير معايير القيم الإنمائية من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق الغايات الاجتماعية واستثمار الموارد المعنوية والروحية جنباً إلى جنب القيم الاقتصادية التي تحاول تعظيم العائد المادي الذي توفره اقتصاديات السوق. ويرتبط بذلك السعي إلى أن تتحول السيطرة على السياسات والأنشطة المجتمعية من متخذي القرار وأصحاب سلطة المال وإدارة المؤسسات والمشروعات والتحكم في حركة النقد والأسعار إلى المواطنين أنفسهم سواء كانوا مستهلكين أم منتجين، من خلال تدعيم الممارسات الديمقراطية في المؤسسات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية[٢٥].

ويضاف إلى ذلك أقصي استغلال للموارد المختلفة المتاحة مهما بدت معوقة لعملية التنمية. وهو ما أسماه ماوتس تونج "مزايا التخاف" وأطلق عليه عبدالمجيد فراج "استثمار التخاف". ولعل أفضل مثـال علـى هـذه الفكرة هو استثمار الثروة البشرية المتزايدة مهما بدت معوقة للتنمية الاجتماعية، مثلما حدث فـي التجـارب الأسيوية. وبدلاً من السعي نحو خفض معدلات هذه الزيادة السكانية يمكن استغلالها كأيدي عاملـة تسـتخدم التكنولوجيا التقليدية والخبرات الشعبية، عملاً بالمثل الصيني القديم "بدلاً من أن تلعن الظلام، حاول أن تضئ شمعة". وإذا تمت هذه المراجعة في ضوء مثل هذه المعايير وغيرها وفي ضـوء خصوصـية المجتمعـات العربية، فسـوف نصل إلى البديل المنهجي الملائم الذي يضمن للدول العربية تحقيق تنمية عربية متواصـلة تعتمد على الذات لتتجاوز مراحل التخاف الاجتماعي.

قائمة المراجع

١- لمزيد من التفاصيل انظر:

محمد الجوهري وآخرون. دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص: ٣٢ وما بعدها. وكذلك انظر:

Karl Marx, Pre-Capitalist Economic Formation, Translated by J.Cohen and E. Hobsbaum, Lawence and Wishart, London, 1964.

2- Michael Todaro, Economic Development in The Third World, Overseas Development Council, New York, 1985, PP 63, 64.

- W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto, Cambridge University Press, London, 1960, PP 1-12.

- P. Baran and E.Hobsbaum, The Stages of Economic Growth, Kyklos 14, 1961, PP 234-242.

3- Michael Todaro, 1985, Op.Cit. P. 66.

4- Ibid, PP. 64, 65.

5- Ibid, PP. 66.

6- Ibid, PP. 67-69.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

- W.A. Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labor, Manchester School, Manchester, 1954.
- J.C.H. Fei and G. Ranis, Development of Labor Surplus Economy, Theory and Policy, Homewood, Irwin, 1964.

7- Michael Todaro, 1985, Op. Cit. PP. 69-71.

8- Ibid, PP. 71-78.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

- Hollis Chenery, Structural Change and Development Policy, John Hopkins University Press, Baltimore, 1979.
- Hollis Chenery and Moises Syrquin, Patterns of Development, 1950-1970, Oxford University Press, London, 1975.

9- Michael Todaro, 1985, Op. Cit. PP. 78-79.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

- Paul Baran, The Political Economy of Neo-Colonialism, Heinemann, London, 1975.

10- Michael Todaro, 1985, Op, Cit. PP. 79, 80.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

- Benjamin J. Cohen, The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence, Basic Books, New York, 1973.

١١- سعد الدين إبراهيم. نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، ورقة مقدمـة للمـؤتمر الثـاني للاقتصاديين المصريين ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص: ٥٣ وما بعدها، خاصة ص: ٦٣.

١٢- لمزيد من التفاصيل انظر:

- Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by Talcott Parsons, Charles Scriber' Sons, New York, 1928.

١٣- محمد الجوهري. علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالـث، دار المعـارف، القـاهرة، ١٩٨٢، الفصل الثالث عشر.

١٤- انظر الجدول رقم (١) بالملحق.

١٥- انظر الجدول رقم (٢) بالملحق.

16- Michael Todaro, 1985, Op, Cit. PP. 84, 85.

١٧- حامد عمار. في بناء الإنسان العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص: ٤٤.

١٨- لمزيد من التفاصيل انظر:

- Mahbub UI Haq, Reflections on Human Development, Oxford University Press, Oxford, 1995.

١٩- نادر فرجاني. التنمية البشرية في مصر، رؤية بديلة، المشكاة، القاهرة، ١٩٩٤، ص: ٣، ٤.

20- The Local Agenda 21 Planning Guide, An Introduction to Sustainable Development Planning, National Library of Canada, Canada, 1996, P.3.

٢١- لمزيد من التفاصيل انظر: Michael Todaro, 1985, Op, Cit. PP. 87.

٢٢- لمزيد من التفاصيل انظر:

- Joseph Sirgy, A Quality of Life Theory Derived from Maslow's Developmental Perspective. Quality is Related to Progressive Satisfaction of Hierarchy of Needs, Lower Order and Higher, American Journal of Economics and Sociology, vol 45, 1986, PP. 329-341.

وكذلك انظر:

- Lynda Gratton, Analysis of Maslow's Need Hierarchy with Three Social Class Groups, Social Indicators Research, vol.7, 1980, PP. 463-476.

23- Michael Todaro, 1985, Op, Cit. PP. 87.

٢٤- حامد عمار، ١٩٩٢، مرجع سابق ص: ٣٧، ٣٨.

٢٥- المرجع السابق، ص: ٤٥.

جدول رقم (١) يوضح مستوي التنمية البشرية في الوطن العربي

في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
تنمية بشرية عالية		
الكويت	٥١	١
تنمية بشرية متوسطة		
قطر	٥٦	٢
البحرين	٥٨	٣
الإمارات	٦٢	٤
السعودية	٦٧	٥
سوريا	٧٣	٦
ليبيا	٧٩	٧
تونس	٨١	٨
عمان	٩٢	٩
الأردن	٩٨	١٠
العراق	١٠٠	١١
لبنان	١٠٣	١٢
الجزائر	١٠٩	١٣
مصر	١١٠	١٤
المغرب	١١١	١٥
تنمية بشرية ضعيفة		
جزر القمر	١٤١	١٦
اليمن	١٤٢	١٧
السودان	١٥١	١٨
موريتانيا	١٥٨	١٩
جيبوتي	١٦٣	٢٠
الصومال	١٦٥	٢١
مجموع الدول	**١٧٣**	**٢١**

جدول رقم (٢) يوضح ترتيب الدول العربية وفق مؤشرات التنمية البشرية

في تقرير التنمية البشرية من سنة ١٩٩١ - ١٩٩٥

الدولة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الكويت	١	١	١	١	٤
قطر	٢	٢	٢	٢	٣
البحرين	٣	٣	٣	٣	١
الإمارات	٤	٤	٤	٤	٢
السعودية	٥	٥	٦	٥	٧
سوريا	٦	٦	٥	٦	٨
ليبيا	٧	٧	٧	٧	٥
تونس	١١	١١	٨	٨	٦
عمان	٩	٨	٩	٩	١١
الأردن	٨	١٠	١١	١٠	٩
العراق	١٢	٩	١٠	١١	١٣
لبنان	١٠	١٢	١٢	١٢	١٢
الجزائر	١٣	١٣	١٣	١٣	١٠
المغرب	١٤	١٤	١٤	١٥	١٥
مصر	١٥	١٥	١٥	١٤	١٤
جزر القمر	١٦	١٦	١٦	١٦	١٧
اليمن	١٧	١٧	١٧	١٧	١٦
السودان	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
موريتانيا	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
جيبوتي	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢٠
الصومال	٢٠	٢٠	٢١	٢١	٢١

الفصل الثاني عشر

التنمية البشرية

واستراتيجيات التعليم في مصر[*]

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد مجدي حجازي، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع، آداب القاهرة، وعميد كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة (فرع الفيوم)، والدكتور عبدالعزيز عبدالله مختار، أستاذ التخطيط الاجتماعي، كليـة الخدمـة الاجتماعيـة، جامعة القاهرة (فرع الفيوم).

إطلالة:

"**بفضل التقدم العلمي وثورة الاتصالات والمعلوماتية المحدثة تحول العالم إلى قرية كوكبية صغيرة**" تعلن إلغاء الأسوار وكافة الحواجز وتدعو إلى فتح الأبواب والمنافذ على مصرعيها، وتدفع إلى الانطلاق نحو الانفتاح والخصخصة وتدعم من الديمقراطية وتفتح المجال لتبادل المعلومات والمعرفة. وبرغم تلك الدعوات إلا أن الواقع يسير في كثير من الأحيان على عكس ما هو متوقع حيث عدم التكافؤ بين الدول هو القانون السائد على مستوي العالم، وثبت بالدليل العلمي أن القادر على البقاء هو الإنسان الذي يمتلك المعرفة ووسائلها التكنولوجية، وهو القادر كذلك على توظيف هذه المعرفة ضد تيارات المنافسة والضغوط الاقتصادية من القوي الأخرى، أي ضد العولمة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. لذا أصبح الإنسان وحده هو القوة الوحيدة، التي إذا استثمرت أفضل استثمار تصبح هي القادرة على صنع التنمية، ذلك الإنسان الذي يملك من معارف وجهد عقلاني وبتوجهات سياسية وطنية عالمية، يملك فرض الإرادة في أركان القرية والغاية ومن هذا تصبح التربية والتعليم هما الإطاران الحاكمان للبقاء والتنمية المتواصلة.

أولاً: التنمية البشرية والاهتمام العالمي بمؤشراتها:

جرت عدة محاولات لوصف مستويات واتجاهات التنمية البشرية في مختلف دول العالم. وبالرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر بوجه عام أفضل المؤشرات الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يمنع من عدم وجود اتفاق واسع في الرأي بشأن المؤشرات التي ينبغي إدراكها في الرقم القياسي للتنمية البشري، فكثير من وكالات الأمم المتحدة تصدر جداول تتضمن أسماء الدول مرتبة في قوائم تبعاً لأنواع مختلفة من المؤشرات مثل اليونيسيف والبنك الدولي وتقارير برنامج الأمم المتحدة على مدي السنوات منذ عام ١٩٨٤ وحتي اليوم. وعلى الرغم من الاختلافات القائمة في حساب الرقم القياسي للتنمية البشرية إلا أنه من الثابت أن جوهر القياس يرتكز على أن الإنسان هو جوهر التنمية البشرية بالإضافة، إلى أن قياس التنمية البشرية في الدول المختلفة لابد أن يراعي ظروف هذه الدول وقضاياها الخاصة أو المحيطة بها. وفي هذا الإطار ارتكز قياس التنمية البشرية منذ بداية الأخذ به عام ١٩٩٠ على الاستخدام الأمثل لثلاثة مؤشرات نري أنها مرتبطة بعضها بالبعض وهي:

١- التعليم.

٢- متوسط العمر المتوقع.

٣- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وهكذا يصبح هناك رقم قياسي مركب واحد يجمع بين الثلاثة مؤشرات سابقة الذكر، بالإضافة إلى نوع الجنس الذي أضيف إلى تلك المؤشرات الثلاثة عام ١٩٩٥. وعلي الرغم من أن حساب الرقم القياسي المجمع من التعليم والعمر المتوقع، ونصيب الفرد من الناتج المحلي ونوع الجنس يجمع بين ما هو معنوي وما هو مادي إلا إننا نستخلص من ذلك أن النظرة المادية لقياس التنمية تراجعت وحلت محلها النظرة المعنوية أي رؤية جوهر التنمية المتركزة في البشر بما يملكون من خبرات ومهارات وإمكانيات قابله للتطوير في مجال التربية والتعليم، ومن هذا كان شعار تنمية البشر هو المعبر عن جوهر التنمية البشرية المتواصلة.

يمر العالم اليوم بمتغيرات متسارعة في ظل نظام عالمي جديد اتفق على أنه عولمة وما بعد حداثي، وما بعد مادي، ونظام تحكمه المعرفة والتبادل المعلوماتي. نظام غير العديد من المفهومات التي كانت راسخة في الفكر. وكان على الباحثين والمفكرين والمهمومين بقضايا الواقع أن يغيروا من هذه الثوابت، ويبحثون عن مخرج جديد لأزمة النظام الأعلي ليس على المستوي المحلي فقط وإنما على المستوي العالمي الذي فرض ذاته وأدي إلى تجليات ناتجة عن العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية. لقد تغيرت رؤي العالم واستشعر الباحثون قواعد جديدة وملامح محدثة للتنمية، وأصبح مضمون التنمية هو الأساس بدلاً من مظاهر التنمية البشرية أو تنمية البشر، فأصبح الإنسان هو مركز التنمية ومحورها وتحددت محكات هذه التنمية فيما يلي:

١- كيف يمكن بناء قدرات بشرية قادرة على العمل المبدع.

٢- إلى أي مدي يمكن أن تكون عملية التنمية موجهة نحو بناء البشر ومحور اهتمامها تحقيق إنسانية الإنسان.

٣- كيف نصل إلى التنمية المعززة التي تضمن استخدام القدرات البشرية في العملية الإنتاجية واستمراريتها لصالح الإنسان.

ولأن التنمية البشرية بالإنسان ومن أجله فلابد من تضافر الجهود المبذولة من أجل تحقيق **"ثلاثية التنمية".**

١- بناء القدرة البشرية وتطويرها.

٢- الاستخدام "الاجتماعي" الأمثل لهذه القدرة.

٣- دعم الدفع "الذاتي" للانتماء السياسي والقومي (أو دعم مشاركة الإنسان في اتخاذ القرار وتنمية مجتمعه).

والتنمية البشرية بهذا المعني ليست مجرد تطوير إمكانات البشر الاقتصادية، فقد بات واضحا أن المنظور الاجتماعي يمثل العامل المساعد أو المعوق للتنمية الاقتصادية. ولذلك اهتم الباحثون والأمم المتحدة في العصر الحديث بالتنمية البشرية المعززة أو المتواصلة التي أخذت في اعتبارها حاله البشر وأوضاعهم واختياراتهم وفرص الحياة. بعبارة أخري أصبح التركيز على أن بناء الشخصية وتكوينها هو المحرك الأساسي لعملية التنمية واستمراريتها في الوجود. وفي ضوء هذا التوجه تبني مفهوم التنمية البشرية الجمع بين الدخل والصحة والتعليم من أجل تحقيق مستوي حياتي مستمر لكل الفئات الاجتماعية، وأصبح الهدف هو القضاء على المشكلات التي يعاني منها البشر مثل اقتلاع الفقر من جذوره بإتاحة فرص العمل المنتج والملائم لكافة الفئات الاجتماعية واختياراتهم ولتحقيق رفاهيتهم بجهدهم وفقاً لتفضيلاتهم. أما من الناحية الصحية فقد اهتم المفهوم الخاص بالتنمية البشرية برفع معدلات الوقاية من المرض، وتوفير سبل العلاج وحل المشكلات الصحية، ووضع معايير جديدة وعالمية للمستويات الصحية والغذائية، والاهتمام بالوعي الصحي والمرأة وما يتعلق بذلك من قضايا السكان والتعليم والوعي الخ ذلك.

أما من الجانب التعليمي فقد ركزت التنمية البشرية على تكوين وبناء قدرات الإنسان ليصبح مفكراً ومبدعاً وواعياً، من خلال تنمية طاقاته الاستيعابية وتطوير قدراته بما يتلاءم مع اختياراته ومعطيات الواقع المعيشي. لقد أصبح بناء البشر هو المفهوم الأكثر انتشاراً الذي يعني بناء إنسان قادر على توظيف المعرفـة والـدمج بيـن المعارف والخبرات الحياتية، وإنتاج التكنولوجيا الملائمة لتحقيق التنميـة. لقـد أخـذت التنميـة فـي اعتبارها: المستفيد من التنمية من ناحية والعدد المتوقع من المستفيدين في المستقبل من الأنشـطة المختلفـة، ومن هنا كان السكان بطاقاتهم المنتجة، وإمكانات المجتمع الاقتصادية، واحتياجاتهم وقدراتهم التعليمية في بناء وتكوين شخصياتهم من أهم الأمور التي تسهم في دفع عملية التنمية البشرية.

ثانياً: معوقات التنمية البشرية في مصر:

يمكن رصد أهم معوقات التنمية البشرية في المجتمع المصري في التالي:

١- اختلال التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية مما أثر على قلة الدخل.

٢- اختلال التوازن بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية حيث حرمان بعض المناطق من الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التنمية البشرية (الصحة - التعليم - الدخل).

٣- زيادة الهوة بين الفئات الاجتماعية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة لمعالجة المشكلات المزمنة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٤- التسرب من التعليم الذي إلى يؤدي وجود العديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في ظل عولمـة المعرفة ودورها في الصراع الحضاري السائد.

٥- غياب مفهوم المجتمع المدني ودوره في خدمة قضايا التنمية.

٦- غياب المشاركة السياسية لدي الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة.

٧- تدني الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق المتخلفة وفي بعض المناطق الريفية.

٨- برغم زيادة الاهتمام بالمرأة إلا أن دورها ما زال غير محدد في المشاركة في الأنشـطة المختلفـة وفي كافة القطاعات الإنتاجية.

٩- غياب التخطيط الاستراتيجي للبرامج التعليمية برغم اهتمام الدولة في المرحلـة المعاصـرة بـدعم العملية التعليمية.

١٠- قلة مشاركة الشباب في مجالات وميادين العمل الاجتماعي.

١١- عدم الوعي بأهمية العمل الاجتماعي ودور الجمعيات المحلية في تنمية المجتمع.

ومن استعراض هذه المعوقات وغيرها من المشكلات التي تواجه التنمية يمكن استنتاج الفرض التـالي: كلما زادت المعوقات الاجتماعية للتنمية زادت بالتالي فرص التخاف على المستويين المادي والسياسي. ولذلك يهتم رجال الفكر الاجتماعي بمفهوم التنمية البشرية من منظور اجتماعي شامل أو متكامل. ومن هنـا وضع خبراء البحوث الاجتماعية مجموعة من الأهداف لتجنب معوقات التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف التنمية الاجتماعية للحد من معوقاتها:

لاشك أن الأهداف السابقة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق عدة خدمات أهمها:-

١- خدمات تعالج التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية (تنظيم الأسرة – التدريب المهني – التكوين المهني – الأسر المنتجة – القوي الإنتاجية).

٢- خدمات تعالج تخلف الأفراد عن متطلبات الحياة العصرية (جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، الرائدات الريفيات، الأندية النسائية، أندية ومكتبات الأطفال).

٣- خدمات تعالج معوقات فردية مثل المعوقات البدنية أو العقلية أو الاجتماعية (خدمات التأهيل الاجتماعي، خدمات الدفاع الاجتماعي لرعاية المسجونين وأسرهم، محاربة الإدمان وعلاج المدمنين، رعاية الأحداث المنحرفين، مساعدات الضمان الاجتماعي).

ومن أجل ذلك كله لابد من وضع تصور مناسب في مجال هذا النوع من الخدمات وذلك بضرورة:

١- أن يكون هدف التنمية الاجتماعية النهوض بالقطاع الريفي في كافة النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية، ووضع برامج محددة واضحة الأهداف في المجالات الخدمة المختلفة، وصياغة تلك الأهداف بطريقة إجرائية، وتحديد الأساليب التي سوف تستخدم لتحقيق تلك الأهداف، والعمل على تنمية القيادات الريفية المنوط بها تقديم الخدمات في القطاع الريفي على العمل الاجتماعي الشعبي وإمكانية جذب الريفيين إلى المشاركة الفعالة في عمليات التنمية الشاملة في المجتمعات المحلية.

٢- الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية للمرأة، والتوسع في قوافل تنظيم الأسرة بحيث يمكن الوصول إلى أعماق الريف والأحياء الشعبية بالمدن وهي الفئات الأكثر استهدافاً لبرامج تنظيم الأسرة وإتاحة أنواع متعددة من وسائل تنظيم الأسرة يمكن الفئات المستهدفة أن تختار من بينها تلك التي تتفق مع ظروفها وعاداتها وتقاليدها، وأن تأخذ كل المحافظات نصيبها من الخطة القومية لإعادة توزيع السكان بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة في المناطق الصحراوية المتاخمة للعاصمة، وإتاحة فرص العمل، وفرص حياة أفضل في تلك المجتمعات بحيث يمكن أن تجذب الزيادة السكانية إليها.

٣- تنفيذ توصيات منظمة الصحة العالمية بزيادة النسبة المخصصة من الاستثمارات الموجهة للخدمات الصحية، والتوسع في إنشاء الوحدات الريفية أي إعطاء أولوية في إنشاء الوحدات الصحية الريفية لأنها الأكثر قرباً ووصولاً إلى القري الريفية مع تعزيز الجهاز الوظيفي بجهاز متابعة وتوجيه فني يساعد على الارتفاع بمستوي أداء الخدمات الصحية والمستوي المهني للعاملين في كل فروع الخدمات الصحية حتى يمكن أيضاً اكتشاف أوجه القصور في الخدمة المقدمة ومعالجتها.

٤- اعتبار جمعيات تنمية المجتمع المحلي بما يتوافر فيها من جهود حكومية وجهود شعبية المحرك الأساسي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات المحلية على وجه الخصوص المجتمعات الريفية، ويتطلب التوسع في إنشائها في القري والمناطق المحرومة من الخدمات الاجتماعية وتعزيزها بالخبرات القادرة على جذب المواطنين من أنشطة إنتاجية محلية تساعد على النهوض بمستوي الأسرة وحل مشكلات المجتمع المحلي. كذلك إعطاء مزيد من المرونة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي في حل مشاكلهم المختلفة في اختلاف نوعيتها، والتوسع في مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الإنتاجية الصغيرة، وجذب قطاعات المرأة والشباب للمشاركة في هذه المشروعات وإنشاء مراكز التدريب التحويلي للتدريب على تنفيذ هذه المشروعات، وتطوير الوحدات الاجتماعية القائمة بما يؤدي إلى زيادة فاعليتها في التنمية الاجتماعية، وتدريب القيادات المتعاونة مع هذه الوحدات لمزيد من فاعلية الخدمات المتقدمة مع العمل على زيادة أعداد المتطوعات في مجال الريادة الريفية والتعرف عليها ومنحها دوراً رائداً في القرية.

رابعاً: معايير العمل في مجال التنمية البشرية:

لابد أن تشمل أي إستراتيجية يمكن تصورها من أجل تحقيق درجة مناسبة من التكامل في البرامج التي تهدف إلى التنمية البشرية ووضع الاستراتيجية المناسبة لذلك والتي يمكن توظيفها والمشروعات الممكن تنفيذها عند تحقيق أهداف التنمية البشرية على المستوي القومي وفقاً للأسس والمعايير التالية:

١- المحافظة على المال العام.

٢- اتخاذ قرارات تستهدف الصالح العام للمجتمع ككل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والبشرية.

٣- التصدي للفاقد والهدر المادي والبشري والزمني ومنعه أو تقليله ما أمكن.

٤- زيادة كفاءة الأجهزة والهيئات التي تعمل بالمحافظات، أي رفع معدلات الأداء وزيادة الإنتاجية كماً وكيفاً.

٥- زيادة فعالية الخدمات والجهود والأنشطة المتاحة، أي أن تكون هذه الخدمات والجهود والأنشطة أكثر قدرة على تلبية حاجات الناس وأكثر قدرة على مواجهة وحل مشكلات المجتمع.

٦- أن يأخذ كل مواطن بقدر ما يعطي بل يجب أن يكون عطائه أكثر.

٧- الاهتمام بالكيف والنوع أكثر من الاهتمام بالكم.

٨- تنمية الاتجاه نحو الاستقلالية السلوكية بدلاً من سلوك الاتكال، وتشجيع وتدعيم مشاركة الناس أنفسهم في مواجهة وحل مشاكلهم بأنفسهم.

خامساً: التنمية البشرية والعملية التعليمية في مصر

المشكلات والمعوقات:

ويعد التعليم من أهم ركائز التنمية البشرية في أي مجتمع وذلك لما يؤديه من وظائف هامة في حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل، هذا بالإضافة إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قوياً بكثير من مؤشرات التنمية الأخرى. وهكذا فإن الاستثمار في التعليم يحتاج خاصة في منطقة الشرق الأوسط إلى رؤية استراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية البشر اجتماعياً.

ويساهم التعليم بفاعلية في تنمية مهارات البشر وبالتالي تنمية الثروة البشرية المنتجة أو القابلة للتطوير والإبداع وذلك عن طريق إكساب الفرد وتزويده بالمهارات والخبرات والقيم والمفاهيم والرؤي التي تمكنه من تفجير طاقته وتكوين شخصيته الذاتية والجمعية، وبالتالي يصبح قادراً ليس فقط على مزاولة النشاطات الإنتاجية أو توليد الدخل القومي بل مساهماً بفاعلية في صنع مستقبل مجتمع ودفعه نحو التنمية المتواصلة أو المعززة. إن تكوين شخصية الفرد هي نتاج عملية التعلم والتعليم، أي التربية واكتساب المهارات والخبرات المتراكمة عبر مراحل الحياة، والتي بها يستطيع الفرد إقامة موازنات جادة بين ما هو عام وما هو خاص، وبين احتياجاته الفعلية وإمكانات المجتمع الذي ينتمي إليه.

لقد بات واضحاً أن التعليم عملية استثمارية الهدف منها تحقيق أعلي عائد عن طريق خفض التكلفة في التحكم في الفاقد منها، ورفع كفاءة المنتج النهائي للعملية التعليمية (الخريج). لقد اهتمت الدولة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بالتوسع في التعليم العام وتحقيق الاستيعاب فيه. واعتبر ذلك إنجازاً كبيراً مقارنة بما كان عليه التعليم في الفترات السابقة. لقد كان التعليم في مصر منذ بداية القرن التاسع عشر يشير إلى تمايز واضح بين الذكور والإناث، حيث كان التركيز والاهتمام منصباً على تعليم الذكور دون الإناث.

ومع بداية القرن العشرين ظهرت تحولات كبري أدت إلى تغيير النظرة إلى تعليم الفتاة، حيث دخلت إلى بعض أنماط التعليم الحديث حتى كان ١٩٣٠ التي شهد التحاق الفتاة بالتعليم العالي، ثم مشاركتها في المهام التدريسية بمدارس الدولة ثم تبع ذلك الانخراط في سلك التدريس بالجامعة والمؤسسات البحثية ثم في المجالس النيابية ووزارات الدولة. وعلي الرغم من التقدم الهائل في مجال التعليم ودرجة الاستيعاب وهو ما نلاحظه اليوم من قبل الدولة والمجتمع المدني، إلا أن هناك الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الاستيعاب المنشود أو القدرة على توفير المؤسسات التعليمية المطلوبة، ولعله من الواضح أن أكثر هذه المعوقات يرجع إلى ظاهرة التسرب الدراسي وهي من مظاهر الفقد في التعليم.

سادساً: التسرب الدراسي كمعوق أساسي للتنمية البشرية:

(١) أنماط التسرب:

- تسرب التلاميذ الناتج عن عدم الالتحاق بالمدرسة الإلزامية وهذا النوع يقاس على ضوء مدي قدرة التعليم على مواجهة مطالب المجتمع.
- تسرب التلاميذ من المدرسة قبل وصولهم إلى نهاية المرحلة. ويشكل هذا النمط من التسرب "النوع السائد" والمألوف عند تعريف مفهوم التسرب وهو المنتشر في جميع النظم التعليمية. وينطبق على هذا النوع التعريف الدولي الذي تقرره اليونسكو والذي يعني انقطاع التلميذ عن المدرسة في مرحلة معينة قبل إتمام الدراسة.
- التسرب بين مراحل التعليم المتتالية وهو النوع الذي يبدو واضحاً في نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية سواء الابتدائية أو الإعدادية، حيث ينهي التلميذ المرحلة ويكتفي بهذا القدر من التعليم ولا يكمل تعليمه بعد ذلك.

هذا ويعد ارتفاع معدل التسرب عاملاً أساسياً يؤثر في كفاءة التعليم، وتتمثل خطورة المشكلة في ترك أعداد كبيرة ممن تلقوا قدراً من التعليم دون أن يستكملوا تعليمهم ودون متابعة مما قد يجعلهم يرتدون إلى الأمية مرة أخري مما يشكل إضافة جديدة للحجم الكلي إلى الأمية في مصر. والمتتبع لنسب التسرب الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي والحلقة الأولي منه نلاحظ أن أعلي نسبة كانت عام ٦٢/٦١ وصلت إلى ١٠%، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض التدريجي حتى وصلت عام ٧٦/٧٥ إلى حوالي ٣،٨%، وما لبثت أن بدأت في الارتفاع مرة أخري حتى وصلت إلى ١٥،٢% عام ٩٩/٩٨، وفي عام ١٩٨١ بلغت هذه النسبة ٢٠%، أما في التسعينيات فقد وصلت إلى ٢٥،١%. وهذا يعني أن ثلاثة أرباع التلاميذ تقريباً هم الذين يبدأون الدراسة في المرحلة الإبتدائية ويكملونها إلى نهايتها. ويلاحظ ارتفاع هذه النسبة بين الإناث عنها بين البنين، وكذلك في الصفوف الدراسية الأخيرة (الصف الخامس والسادس). وأن أعلي نسبة تسرب كانت في الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى خمسة أفراد فأكثر، وأن أعلي المحافظات في ظاهرة التسرب محافظات مطروح والوادي الجديد وكفر الشيخ والفيوم. هذا **وتوجد بعض الأسباب والعوامل التي إلى تسرب التلاميذ من المدارس منها**:

(٢) عوامل التسرب الدراسي:

(أ) عوامل اجتماعية:

- عدم اهتمام أولياء الأمور بالتعليم.
- كثرة عدد الأبناء في الأسرة مع انخفاض المستوي الاقتصادي للأسرة تجعل الوالدين يهملون في تربية البنات.
- غياب أحد الوالدين للوفاة أو للسفر إلى الخارج مما ينتج عنه عدم وجود الرعاية اللازمة للأبناء.

- العادات والتقاليد السائدة في الأسرة.
- انخفاض المستوي الثقافي للأسرة.
- الزواج المبكر وخصوصاً بين البنات.

(ب) عوامل اقتصادية:

- حاجة الأم لمعاونة ابنتها في الأعمال المنزلية، وحاجة الأب للمعاونة له في الحقل أو في أي مهنة بدلاً من الاستعانة بأشخاص يدفعون لهم أجراً.
- وجود مواسم زراعية تدفع التلاميذ إلى الانقطاع عن المدرسة.
- ضعف الإمكانيات الاقتصادية وكثرة عدد الأبناء فيها.
- إغراق سوق العمل وزيادة الطلب على العمال غير المهرة بأجور مرتفعة.

(ج) عوامل تعليمية منها:

- عوامل تتصل بالمعلم مثل انخفاض إعداد المعلم قبل التخرج،ونقص الدورات التدريبية وكثرة غياب المدرس، شعور بعض المعلمين بعدم الرضا عن حالتهم نتيجة لضعف رواتبهم، وكذا اتباع المدرس العقاب المستمر مما قد يدفع التلاميذ للتسرب من المدرسة.
- عوامل تتصل بالمناهج الدراسية وطرق تدرسيها منها: ضعف ارتباط المناهج بحياة التلاميذ، عدم توفر جزء من المناهج للأنشطة، صعوبة المناهج مما قد يدفع التلاميذ إلى ترك المدرسة خوفاً من الرسوب أو بعد الرسوب فعلاً، عدم مراعاة الفروق الفردية بين التلميذ أثناء شرح المدرس للمنهج، كما تفتقر طرق التدريس إلى استخدام الوسائل التعليمية وأسلوب التشويق.

(د) عوامل تتصل بالخدمات والأنشطة التربوية منها:

قلة الأنشطة المحببة للتلاميذ وقلة الرحلات والزيارات الميدانية، عدم توفر نظام التغذية في المدارس الابتدائية، نقص الرعاية الاجتماعية للتلاميذ داخل المدارسة، فمدارسنا تفتقر إلى مشرفات اجتماعات وزائرات صحيات للاهتمام بمشاكل التلاميذ ورعايتهم.

(هـ) عوامل تتصل بالإدارة التعليمية والمدرسية منها:

التهاون في تطبيق قوانين الالتزام، المتابعة الواهية من جانب المدرسة للتلميذ الغائب أو المنقطع عن الدراسة وبحث حالته، وتذليل العقبات التي تعترض استمراره في التعليم، ضعف سبل الاتصال بين المدرسة والمنزل.

(و) عوامل تتصل بالتوجيه والإشراف التربوي.

(ز) عوامل تتصل بموقع المدرسة ومدي كفاءة المبني والتجهيزات منها:

نقص المباني المدرسية يؤدي إلى وجود نظام الفترتين وثلاث فترات وخاصة في المناطق المزدحمة، سوء المباني وعدم ملاءمتها للأغراض التعليمية وضيق الحجرات الدراسية وسوء تهويتها والنقص في الأثاث وبعد المدرسة عن مناطق سكن التلاميذ.

(ح) عوامل تتصل بزيادة كثافة الفصل.

(ط) عوامل تتصل بنظام الامتحانات الذي يهتم بقياس قدرة الطفل على الحفظ أكثر من الفهم.

(٣) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتسرب:

(أ) الآثار الاقتصادية:

١- يساعد التسرب على ظهور قيم غير مرغوبة ولها تأثيرها على الإنتاج مثل عدم تقدير الوقت، قلة الاهتمام بإتقان العمل، عدم الرغبة في التعاون والعمل مع الزملاء، ضعف روح الولاء والانتماء على الابتكار.

٢- يساعد التسرب على تكوين طبقة من المحرومين من المهارات الأساسية وبالتالي يفتقرون إلى القدرة على المساهمة في مجال التطور الاقتصادي.

٣- أن التطورات الاقتصادية الحديثة وزيادة الاهتمام بإحداث أقصي معدلات التنمية يتطلب وجود مواطنين تلقوا حداً أدني من التعليم.

(ب) الآثار الاجتماعية:

١- المتسرب يكون أقل قدرة على التكيف الاجتماعي.

٢- قد يكون التسرب عاملاً من عوامل ارتفاع معدلات الأحداث والجانحين.

٣- عدم قدرة المتسرب على الاشتراك بفاعلية في نشاط مجتمعه.

٤- لن يتوفر في من تسربوا في التعليم شروط وسمات المواطنة الصالحة، كما لن تتوافر لديهم القدرة على القيادة أو المشاركة في اتخاذ القرار.

سابعا: تعظيم مردود في من تسربوا في مجال التنمية البشرية:

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن بناء أو وضع استراتيجية في التعليم تأخذ في اعتبارها الإنسان ومحيطه الاجتماعي لابد من وضع مقترحات استراتيجية عملية تسهم في دفع التنمية البشرية في المجتمع المصري. ومن المعروف أن تصورات استراتيجية تأخذ في اعتبارها الدراسات الواقعية والأجهزة المعنية على أعلي مستوي في الدولة وخاصة المتعلقة بمجال الاستثمار في التعليم كأحد المدخلات الرئيسية للرعاية الاجتماعية. ولما كانت وزارة التربية والتعليم والشئون الاجتماعية على رأس الجهاز التنفيذي لمثل هذه الاستراتيجيات فهناك اهتمام عالمي بوضع مقترحات وبرامج مخططة تستهدف تعظيم مردود العملية التعليمية في مجال التنمية البشرية المتواصلة بصفة عامة والرعاية الاجتماعية المتكاملة بصفة خاصة. وفيما يلي نعرض لثلاثة أنماط من البرامج الرامية إلى تطوير وتحسين العملية التعليمية ودورها في التنمية البشرية.

البرنامج الأول: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة نسبة القيد للفتيات والبنين وفقاً لمتطلبات التغيير وحاجات المجتمع. ولتحقيق هذا الهدف لابد من توفير البنية الأساسية للعملية التعليمية مثل بناء المدارس وتوزيعها بشكل عادل على مستوي الجمهورية، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، والارتقاء بالمناهج والمقررات الدراسية على المستويين النظري والعملي، بالإضافة إلى تنفيذ حملات التوعية، وتعيين المدرسين الأكفاء ورفع مستوي الأداء الدراسي، ودعم العملية التعليمية للطلاب ذو الاحتياجات الخاصة، وتوفير مساعدات للجذب واستبقاء الأطفال المحرومين بالمدارس.

ويهدف هذا البرنامج كذلك إلى توفير فرص أخري لتعليم الأطفال حتى الرابعة عشر مع التركيز على الفتيات.ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من تأسيس مدارس أو فصول خاصة بالتعليم بما يتفق مع حاجات المجتمع المحلي وأولويته متضمناً مدارس الفصل الواحد، وكذلك تحديد الوسائل اللازمة لزيادة الطلب على القيد في المناطق ذات الأعداد الكبيرة للأطفال خارج المدرسة، مع توفير الموارد والوسائل التعليمية وتطويرها بصفة مستمرة.

أما الهدف الثالث لهذا البرنامج فيتعلق بدعم الإدارة المركزية والمحلية لبرنامج تحسين التعليم المقترح بإنشاء وحدة تخطيط ومتابعة مزودة بعاملين مهرة وممولة ولها صلاحيات كاملة لتنفيذ البرنامج على مستوي المحافظات. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تقوية وحدات تنفيذ البرنامج على المستوي المركزي والمحلي لتحقيق المهام المدرجة في خطة العمل السنوي وذلك بتأكيد تكامل الممارسات التخطيطية التي تقوم بها وحدة التخطيط والمتابعة بالوزارة والهيئات الأخرى المعنية، مع إنشاء آلية للتقويم المستمر من أجل تحسين مجالات التدريب والدراسات المساعدة الفنية والمحلية والأجنبية.

أما الهدف الرابع لهذا البرنامج فهو اشتراك الهيئات العاملة في المحافظات في إشراك التخطيط والتنفيذ لضمان استمرار البرنامج في ظل الظروف المعوقة، والمساندة من السلطة المحلية. لتحقيق هذا الهدف لابد من التنفيذ المرحلي لأنشطة البرنامج في المحافظات المختلفة، وإنشاء هيئات استشارية مركزية ومحلية تضم في عضويتها متخصصين تربويين ومنظمات أهلية ورجال أعمال وذوي حيثية، وتنظيم حملات توعية على المستويين القومي والمحلي لدعم أنشطة البرنامج.

أما الهدف الخامس فيتلخص في إقرار آليات للتغذية المرجعية والتقييم المستمر مع ضرورة العمل على التغييرات الحادثة في مؤشرات العملية التعليمية والأداء، مع وضع آليات مناسبة لهذه المتابعة والتقويم.

البرنامج الثاني: ويختص هذا البرنامج أساساً بتحسين نوعية التلاميذ، فهو يهدف إلى تقليل الفقد في النظام سواء بالإعادة أو بالتسرب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من القضاء على نظام الفترات بهدف زيادة وقت التدريس وأنشطة المدرسة، وتخفيض حجم الفصل بمعدل لا يزيد عن ثلاثين تلميذاً في المتوسط، مع تطوير أسس التحليل اللازمة لاختيار سياسات خفض الفقد كما يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق توفير مرشدي الطلاب وأخصائيين اجتماعيين وإعداد كوادر من المدرسين المعاونين للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تطوير نوعية التدريس والتعليم من أجل التأكيد على تحصيل التلاميذ للمهارات الأساسية إلى مستويات محددة حتى الصف التاسع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من تحسين استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية من السبورة حتى الحاسب الإلكتروني، مع إدخال نظام دائم للتعليم عن بعد لخدمة المعلمين أو مديري المدارس عن طريق المركز القومي للتدريب التربوي، كما يصبح من الضروري إدخال حقائق التعلم عن بعد للمهارات الأساسية لاستخدامها في الفصول الدراسية، وإدخال الاستراتيجيات التربوية الجديدة في نظام التدريب أثناء الخدمة لرفع مستوي التفكير حتى الصف التاسع، مع قياس تحصيل التلاميذ في المهارات الأساسية وفي مهارات التفكير العليا من أجل وضع نظام للمساءلة، كذلك بإيجاد طرق لمعاونة المدرسين على التقويم المستمر لتعليم الطلاب، والتفتيش على المدارس لمتابعة تطبيق المعايير الموضوعية اللازمة لذلك مع وضع أسس تقدير الكفاية لتربية المعلمين.

أما الهدف الثالث لهذا البرنامج فيتلخص في الارتقاء بنوعية برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة. ومن أجل تحقيقه لابد من إنشاء صندوق للتمويل وينفق منه على مؤسسات المعلم قبل الخدمة. وذلك لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتحسين برامجها اعتماداً على التقويم الخارجي لهذه المؤسسات بما يعكس المعايير الكمية والنوعية لقياس الأداء، ويتحقق هذا الهدف أيضاً عن طريق تحسين نوعية الطلاب الملتحقين بمعاهد وكليات إعداد المعلمين قبل الخدمة، وإيجاد نظام لتصنيف معاهد وكليات إعداد المعلمين وفقاً لجودة ونوعية برامجها. أما الهدف الرابع لهذا البرنامج فهو تحسين الإمكانات البشرية في الهيئات المشاركة في برنامج تحسين التعليم الأساسي الذي يتبناه خبراء التعليم في مصر بالتعاون مع المجموعة الأوروبية والبنك الدولي، ويتحقق هذا الهدف بتحسين الإمكانات البشرية للهيئات القومية، وتحسين القدرة المحلية للمحافظات في تدريب كافة العناصر البشرية المتصلة بالعملية أثناء الخدمة من خلال الرقابة والإدارة المدرسية والتوجيه الاجتماعي.

البرنامج الثالث: يرتبط بكفاءة النظام ويهدف إلى تطوير كفاءة استخدام المصادر البشرية المادية التي تركز عليها العملية التعليمية، ومن أجل ذلك لابد من توفير قاعدة بيانات أساسية ووضع استراتيجيات تربوية وتعليمية تعمل من أجل إنشاء ورعاية نظام قومي مجمع للبيانات التربوية وتحليلها وتطويرها، وربط قواعد البيانات الموجودة في هيئة الأبنية التعليمية بالنظام الجديد. بالإضافة إلى ضرورة التخطيط لتقييم آليات تحسين أسلوب التشجيع والمساءلة للمعلمين والإداريين على جميع المستويات وإعادة النظر في نظام الحوافز وإدخال نظام لتقويم أداء المعلم اعتماداً على قاعدة الثواب والعقاب منفصلاً عن نظام الرواتب، وزيادة المشاركة الفعلية للمجتمع المحلي والآباء في إدارة المدرسة وتوفير التدريب أثناء الخدمة للمديرين التربويين من خلال الوسائل المناسبة التي تتضمن الدراسة بالخارج.

ولا جدال في أن هذه البرامج الثلاثة يمكن أن تسهم في تطوير العملية التعليمية في مصـر إلا أن ذلـك يتطلب:

أولاً: تكامل النظام التعليمي مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى في الدولة، وعلي سبيل المثال يجـب مراعـاة العلاقة الارتباطية العضوية بين النظام التعليمي وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ثانياً: يتوقف تحقيق أي برنامج في التربية والتعليم على مدي التعاون القائم بين المؤسسات التعليميـة وبـين نظام الأسرة حيث أن التنشئة الاجتماعية تعتبر هدفاً مشتركاً لكل منها.

لذا نحن بحاجة إلى إعادة النظر في سياسات وخطط وبرامج التعليم في مصـر بصفة عامـة وسياسـات التعليم الأساسي بصفة خاصة.

بعض المراجع
التي اعتمدت عليها الدراسة

١- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، القاهرة، سينا، ١٩٩٢.

٢- حامد عمار، دراسة في بناء الإنسان العربي، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢.

٣- عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٩.

٤- محمد عابد الجابري، التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٥- محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٠.

٦- معهد التخطيط القومي، مصر، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٥- ١٩٩٦.

٧- معهد التخطيط القومي، مصر، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٧- ١٩٩٨.

٨- ياسين صالح، تنمية القوي البشرية على ضوء سياسة الاستثمار في التعليم مع دراسة تطبيقية في مجتمع عاصمة السعودية (الرياض). رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.

الفصل الثالث عشر

ثقافة الشباب

مظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور على أبو ليلة، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس.

أولاً: مقدمة حول المفاهيم:

يفرض الاهتمام بالثقافة العربية للشباب ضرورة تناول مجموعة من المفاهيم الأساسية كمفهوم الشباب والثقافة، وثقافة الشباب. وفيما يتعلق بالمفهوم الأول نجد أن الشباب في تحديدهم الأساسي يشكلون شريحة عمرية متميزة بحالة من الفاعلية والدينامية في حياة الإنسان. وقد جذبت هذه الفئة انتباه العلوم الإنسانية، وعلم الاجتماع في النصف الثاني من القرن العشرين حيث برزت فاعلية هذه الشريحة لثلاثة اعتبارات، ويتمثل **الاعتبار الأول** في الدور النضالي الذي قام به الشباب في فترات التحرير والاستقلال والمد الاشتراكي، حيث تبني الشباب رؤية راديكالية تخطت الحدود الوطنية والقومية إلى حيث يوجد تجسيد للمبادئ والمثل. فقد تظاهر الشباب عبر العالم جمعية لدعم وتأييد حرب التحرير الفيتنامية، وساندوا ثوار الجزائر في نضالهم من أجل الاستقلال، وأيدوا جماعات التحرير الفدائية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأثارت خيالاتهم رايات "هو شئ منه" و"ناصر" و"لومومبا" و"تشي جيفارا" حيث لاقت مضامين مواقفهم هوي في نفوسهم، فطهارتها تعكس نقاءهم وطهارتهم. ومن ثم فقد فتنوا بها وحاكوا الأساطير حول أحداثها.

ويتمثل **الاعتبار الثاني** في مكانتهم ودورهم في إطار عملية التنمية والتحديث التي تمر بها مجتمعاتهم "مجتمعات العالم الثالث" وإذا كانت عملية التحديث قد أدت إلى انهيار الثقافة التقليدية التي لا تضع تمييزاً لشريحة الشباب، فإنه حينما شرعت المجتمعات النامية في تحديث أبنيتها فإنها واجهت ضرورة إعداد وتأهيل الكوادر البشرية، الأمر الذي ساعد على بلورة شريحة الشباب كشريحة عمرية وجماعة اجتماعية وثقافية متميزة يتم تأهيلها لتتحمل العبء الأساسي في عملية تحديث المجتمع، فهم أصحاب السواعد القوية، وهم القوي العقلية التي تستطيع استيعاب ما يساعد على التجديد والتحديث. وإذا كانت عملية التحديث قد أكدت على أهمية تقسيم العمل الحديث كأساس للتقدم، فإنها قد أكدت في ذات الوقت على تصنيف البشر من حيث نوع ومستوي فاعليتهم، وفي إطار هذا التصنيف كان للشباب مكانة خاصة.

ويشير **الاعتبار الثالث** إلى الدور الذي لعبته الظروف المتنوعة في بلورة هذه الشريحة العمرية. من هذه الظروف حالة الانكسار التي طرأت على عالمنا في العقود الثلاثة الأخيرة للقرن العشرين فقد اكتمل ظهور دولة الرفاهية، وتحققت في إطارها إنجازات مادية كبيرة، لكنها حققت في نفس الوقت تراجعاً على المستوي الروحي أو المعنوي، الأمر الذي ربط بين الرفاهية والترف من ناحية وحالة من الأسي أو اليأس العام من ناحية أخري. حيث أصبحت آلة النظام قوية وقهرية ومخادعة، قتلت روح التحرر والتمرد والفاعلية عند الشباب، الأمر الذي أدي إلى نشأة الجماعات الخارجة على النظام كالهيبيز وجماعات الثقافة المخدرة، حيث رأي فيهم هربرت ماركيوز الفاعل الثوري الجديد الذي سوف يحل محل البروليتاريا، وسماهم جيرجون هابيرماس أطفال الثورة الصغار.

الأمر لم يختلف كثيراً في مجتمعات العالم الثالث، فقد دفعت انهيارات عملية التنمية في هذه المجتمعات إلى خلق مصاعب عديدة بالنسبة للشباب، فلا وظائف، ومن ثم فلا دخل، ولا أمل في الزواج وتشكيل أسرة. ظروف هذه المجتمعات فرضت توقف دورة الحياة بالنسبة للشباب. وفي مواجهة هذا التناقض بين مجتمع توقف نموه أو تآكلت تنميته في مواجهة شريحة تعد الحركة والدينامية جوهر وجودها، انقطع الشباب عن المشاركة ومارسوا حالة من الانسحاب، فالأهداف ضاعت ولم تتحقق ولا أمل. حتى التمرد والرفض لم يعد متاحاً فآلة النظام قوية وباطشة. ووسائل القهر أصبحت متنوعة وعاتية ومخادعة. وطال الانسحاب فأصبح غياباً عن الساحة. ولم تحرك الأنظمة السياسية ساكناً يدعوهم إلى المشاركة، فقد استراحوا وأراحوا.

وقبل عقد واحد من بداية الألفية الثالثة ظهر نظام عالمي جديد بقوة عالمية واحدة، حاكمة ومتسلطة، تسعى إلى فرض نمطها على مجتمعات العالم وثقافاته. فإلي جانب ترسانة السلاح العاتية التي امتلكتها، امتلكت كذلك ترسانة من التكنولوجيا الناعمة المتمثلة في الإعلام والإعلان وتكنولوجيا المعلومات كآليات لنشر نمط الحياة الغربية والأمريكية بالتحديد.

ولنشر هذا النمط فلا مانع أن يصاحب ذلك قدر من التبشير بالجنس وتوسيع مساحة الغرائز في الذات الشابة بالاستعانة بذات الوسائل. والدولة القومية عاجزة أمام هذا الاختراق عن حماية شبابها. وأمام هذا الطوفان الجديد يؤسس الشاب مخارج للهروب إما إلى جماعات الدين والجهاد، فراراً من الدنس وبحثاً عن الطهارة والنقاء، وإما الغياب من خلال تعاطي المخدرات حيث عالم بلا مشكلات ولا آلة قمع قوية ولا جنس يؤرق الضمير، فإن لم يكن فالاندفاع في الجنس حيث الاستمتاع للحظات تطول أو تقصر، تتكرر لتهبط بالإنسان إلى مستوي أدني من الإنسان.

تحديد مفهوم الشباب يتطلب إلقاء الضوء على زوايا عديدة. هل نحددهم من الخارج مثلما يفعل علماء السكان استناداً إلى متغير العمر الذي يقضيه الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي، حيث نجد من يؤكد أن الشباب من هم دون سن العشرين، أو من يحدد هذه الشريحة بصورة أكثر دقة، فيذهب إلى أنهم من يقعون بين الخامسة عشر والخامسة والعشرون، وأحياناً يمتد الحد الأخير حتى الثلاثين[١]. وتستند هذه الاختلافات بطبيعة الحال إلى اختلافات في طبيعة السياق الاجتماعي. على عكس علماء السكان يسعي علماء النفس إلى تحديد شريحة الشباب أو الشخصية الشابة من الداخل. حيث يحددونها استناداً إلى اكتمال البناء النفسي، وهو البناء الذي يحقق مواءمة بين العنصر البيولوجي في بناء الشخصية بما يحتويه من حاجات ودوافع وغرائز وبين التوجيهات القيمية التي يستوعبها الشاب من ثقافة السياق الاجتماعي؛ خلال عملية التنشئة الاجتماعية، بحيث يؤدي اكتمال البناء الدافعي إلى تمكين الشخصية الشابة من التفاعل السوي في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي [٢].

علي خلاف ذلك يحدد علماء الاجتماع شريحة الشباب استناداً إلى المجتمع كإطار مرجعي. حيث يؤكدون أن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يشغل مكانة اجتماعية، ويؤدي دوراً أو أدواراً اجتماعية وتنتهي هذه المرحلة حينما يستقر الشخص في شغل مكانته ويؤدي الأدوار التي أُهل لها. وهو ما يعني أنه أصبح جزءاً من النظام المستقر والثابت. ومن ثم فهم يذهبون إلى أن الشخصية تظل شابة طالما أن صياغتها النظامية لم تكتمل بعد[٣]. ويكشف تأمل هذه التحديدات الثلاثة عن وجود حدين بارزين لتعيين حدود الشخصية الشابة، الأول حد بيولوجي فسيولوجي يحدد بداية مرحلة الشباب ويتميز بوقوع مجموعة من التغيرات البيولوجية والفسيولوجية في بناء الكائن البشري بين سن الرابعة عشر والسادسة عشر، حيث تحدث تغيرات في بنائه الفيزيقي تجعله يكتسب الملامح الخارجية للبالغين، وهو ما نعتبره سن البداية لمرحلة الشباب، بينما يعتبر الحد الثاني ذو طبيعة اجتماعية يتمثل في اكتمال شغل الشاب لمجموعة الأدوار الاجتماعية التي يعينها المجتمع للبالغين كالحصول على فرصة عمل، ومن ثم امتلاك الدخل والمسكن المستقل، والزواج لتشكيل أسرة. وهو الاكتمال الذي يتحقق بين الخامسة والعشرين والثلاثين. وهو ما يعني أن بداية الشباب ذات طبيعة فسيولوجية، بذلك نجد أن نقطة النهاية ذات طبيعة اجتماعية، ومن الطبيعي أن تختلف سن البداية والنهاية بحسب طبيعة السياق الاجتماعي، إذ تختلف السياقات الاجتماعية عن بعضها البعض من حيث قدرتها على تحقيق النضج الفسيولوجي والاكتمال الاجتماعي لأبنائها من الشباب.

بذلك نجد أن الشباب شريحة عمرية لها بنيتها البيولوجية والسيكولوجية الخاصة التي تتضمن دوافع وحاجات محددة، ولذلك فهي لها موقعها في بناء المجتمع، بالنظر إلى الشرائح العمرية الأخرى. إضافة إلى كونها شريحة رأسية تقطع البناء الاجتماعي بطبقاته الاجتماعية وتجمعاته وسياقاته المتباينة. بيد أنهم كشريحة عمرية مثلما أن لهم انتماءاتهم إلى سياقاتهم الاجتماعية والطبقية، فإن لهم انتماءاتهم إلى ذات الشريحة وبنيتها، حيث نجدهم يبرزون ذات الخصائص تقريباً.

واستناداً إلى ذلك يتأكد وجود نوع من التجانس داخل الشريحة الشبابية بغض النظر عن انتماءاتها الاجتماعية المتنوعة، ذلك يتحقق إذا تعرفنا على طبيعة مكونات الشخصية الشابة. إذ يكشف تأمل بناء الشخصية الشابة عن تضمنها لأربعة مكونات أساسية.

ويعد المكون البيولوجي هو المكون الأول في بناء الشخصية الشابة. وهو عنصر قاعدي لا يختلف فيه الإنسان عن الحيوان [٤]. ويتضمن هذا المكون البيولوجي مجموعة الدوافع والحاجات والغرائز، وهي جوانب لها وجودها القوي في شخصية الشاب، ومن ثم فإن عدم إشباع احتياجات البعد البيولوجي يولد توتراً واضطراباً في بناء الشخصية. ويشكل المكون الاجتماعي العنصر الثاني في بناء الشخصية الشابة، حيث يسعى الشاب إلى التفاعل مع الأخرى ن، وإذا كانت الشخصية الشابة هي الحالة الأكثر اقتراباً من البالغين، إلا أنها شخصية لم يكتمل بناؤها بعد، وهو الاكتمال الذي يتحقق بشغلها لمختلف أدوارها، فإذا لم يتحقق ذلك فإن الاعتراف الاجتماعي بانتمائها لعالم البالغين قد يتأخر، وهو بالنسبة لها وضع قلق ومتوتر. ويعد المكون السيكولوجي هو المكون الثالث في بناء الشخصية الشابة، ولأن الشخصية الشابة لم تستقر بعد، فإننا نجد أن

التفاعل في إطارها يكون في أقصى ذروته بين دوافع وغرائز المكون البيولوجي وبين ضوابط المكون الثقافي والاجتماعي. ولأن الجوانب البيولوجية تكون في أقصى ذروتها حينئذ، فإن الضوابط الثقافية والاجتماعية تكون هي الأخرى الأكثر فعالية في هذه المرحلة لكبح انفجارات الدوافع والغرائز. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التفاعل إلى تخلق توترات هائلة، لأن هذا التفاعل يقع على ساحة الشخصية الشابة. ويشكل المكون الثقافي المكون الرابع حيث تستوعب الشخصية الشابة مضامين هذا البعد (الدين والقيم والأخلاق) من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ولأن الثقافة تلعب دورها في توجيه السلوكيات التي تتبع لإشباع الحاجات والغرائز، أو في تحديد حقوق والتزامات الأدوار التي تشغلها الشخصية الشابة أو عليها أن تشغلها. فإن هذا الدور الضابط للثقافة يصبح مولداً لتوتر جديد يضاف إلى التوترات السابقة، الأمر الذي يسلم في النهاية إلى عدم استقرار بناء الشخصية الشابة.

ويعد مفهوم الثقافة هو المفهوم الثاني الذي نتعرض له. بداية نقصد بالثقافة مجموعة القيم والأفكار التي تشكل نسقاً رمزياً يوجه التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر، ويستوعبها الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ومؤسسة العمل، فإذا استوعبت الشخصية قيم الثقافة فإنها تشكل بعداً أو عنصراً أساسياً في بنائها، وبذلك فهي تلعب دورها باعتبارها ضميراً فردياً يتولى كبح القاعدة الغريزية في الإنسان، حتى لا تتسع مساحتها فتهبط به إلى ما دون المستوى الإنساني. إلى جانب ذلك تعمل الثقافة على ضبط سلوكيات الإنسان بما يحافظ عليها في نطاق السواء، وربما يجعل الإنسان قادراً على التفاعل الاجتماعي السوي في المجتمع. وتلعب الثقافة دوراً تواصلياً وتكاملياً حينما تشكل مجموعة التوجهات المتبادلة بين البشر في المجتمع، وبهذا الدور تنتقل بالقيم من حالتها كموجهات للسلوك الفردي إلى دورها كضابط لتفاعل مجموعة من البشر في إطار المجتمع.

ويكشف تشريح بناء الثقافة في المجتمع عن تضمنه لثلاثة أنماط من القيم التي تيسر للإنسان التفاعل السوي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. وتعد القيم الوجدانية هي العنصر الأول في منظومة القيم. وهي القيم التي ترتبط بموضوعات ذات أهمية عاطفية ومشاعرية. كتلك القيم المرتبطة بالوطن والأم. حيث البعد العاطفي حاضر دائماً في هذه المنظومة الفرعية. يستوعبها الإنسان منذ طفولته من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وهي قيم غير قابلة للتغير، ويعني تكثف وجودها من حيث الاتساع والعمق مزيد من استقرار المجتمع وتماسكه وقوة الانتماء له. بينما تعد القيم التفضيلية هي المنظومة الفرعية الثانية في نسق الثقافة والقيم، وهي تلعب دورها بصفتها معايير للاختيار بين الموضوعات التي علينا أن نختار من بينها في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية، وهي وإن تضمنت بعض الجوانب العاطفية إلا أن بها جوانب أخري رشيدة. فالمفاضلة بين الموضوعات تتم بالنظر إلى مدي قبول الذات لها وهذا البعد العاطفي، بيد أن المفاضلة تتم أيضاً بناء على قدر من المعرفة الموضوعية لتحديد أكثر الموضوعات ملاءمة لإشباع الذات، وتلعب هذه القيم دوراً محورياً للمفاضلة والاختيار بين الموضوعات في مختلف مجالات الحياة كالاختيار الزواجي (داخل مجال النظام العائلي) والإشباع الفوري أو المؤجل (داخل النظام الاقتصادي) والانسحاب أو المشاركة الفعالة (داخل النظام السياسي). وتعد القيم الإدراكية هي المنظومة الفرعية الثالثة، والتي تشكل عنصراً في

بناء الثقافة والقيم وهي تتشكل أساساً من المعرفة الموضوعية الرشيدة التي يحصل الإنسان عليها من خـلال التعليم – أياً كانت صوره – وهي بطبيعتها أكثر منظومات القيم قابلية للتغير. ومن السـهل علـى الإنسـان التخلي عن بعض مفردات هذا النمط من القيم لاكتساب أخري محلها أكثر كفاءة تحل محلها، وهو ما يعني أن المعرفة الإنسانية تتجدد على الدوام، لأن العلم والتفكير في حركة دائمة ومتجددة(٥).

وارتباطاً بذلك تتشكل الثقافة في الغالب من خلال أربعة مصادر تتفاعل مع بعضها لتخلق بنية ثقافية فـي المجتمع. ويتمثل المصدر **الأول** في التراث الثقافي المتطور تاريخياً والذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر، في نوع من التراكم التاريخي المنقح والمتنامي، والذي يعبر عن خبرة المجتمع وثراء ماضيه الحضاري. حيـث يتضمن هذا المصدر استمراراً انتقائياً لمنظومة القيم، تسقط في إطاره القيم المرتبطة بحقـب سـابقة، بينمـا تستمر القيم التي تلائم التفاعل في حقب عديدة (٦). ويشكل التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع المصـدر **الثاني** لقيم الثقافة، حيث تتخلق بعض القيم نتيجة لتفاعل البشر مع بعضهم البعض، وبمجـرد تخلقهـا فإنهـا تكتسب استقلالاً يؤهلها لضبط التفاعل الاجتماعي في المجتمع خاصة إذا تدعمت هذه القـيم بقـيم التـراث. وسواء كانت هذه القيم ناتجة عن التفاعل الاجتماعي أو أُعيد إنتاجها من خلاله، فإنها بمجرد تبلورها تشـكل قوة ضبطية لما يحدث في المجتمع(٧). ويعد العالم المحيط المصدر **الثالث** لثقافة المجتمع. وإذا كانت المدرسة الانتشارية قديماً قد أشارت إلى إمكانية هجرة السمات الثقافية بين مجتمعات منعزلة نسبياً في نظـام عـالمي سابق وقديم. فإن ثقافة القوي العالمية المسيطرة بدأت – في عالم تحكمه إيديولوجيا العولمة – تنساب لتخترق الدفاعات الثقافية للمجتمعات النامية. ونتيجة لذلك تفرض ثقافة الغالب وطرائقه في العيش عبر آليـة التقليـد والمحاكاة في البداية على ما يذهب عبدالرحمن ابن خلدون. وهي الثقافة التي يتم استيعابها في النهاية لتصبح عناصر في منظومة القيم القومية التي تنظم التفاعل الاجتماعي. فقد أصبح من الصعب الحفاظ على الهويـة الثقافية في مواجهة ثورة الاتصالات والضخ الإعلامي المتواصل (٨). وهو الأمر الذي جعل القـيم الغربيـة حاضرة في ثقافتنا وتؤدي دورها في توجيه سلوكيات البشر وبخاصة شريحة الشباب.

وتشكل حاجات الشريحة الشبابية المصدر **الرابع** لظهور عناصر قيمية جديدة لها فاعليتهـا فـي نطـاق الشباب. فالشباب هم فئة من البشر لهم تكوينهم البيولوجي والسيكولوجي المختلف عن تكوين الشرائح العمرية الأخرى، ولهم أوضاعهم الاجتماعية ومواقفهم المختلفة عن نظائرها عند الشرائح العمرية الأخـرى. الأمـر الذي يدفع إلى ظهور مجموعة من القيم أو المعايير التي تتوافق مع احتياجات هذه الشريحة إضافة إلى قدرتها على توجيه سلوكيات الشباب في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي.

ذلك يعني أن الثقافة الشبابية هي امتزاج عناصر قيمية جاءت من التاريخ أو نتجت عن التفاعل الاجتماعي المعاصر، بحيث تزاوجت هذه المنظومات القيمية المحلية مع قيم عالمية انتقلت إلى مجتمعنا عبر تكنولوجيـا الاتصال والإعلام، إضافة إلى عنصر يتصل بخصوصية الشريحة العمرية. بيد أن لنا ملاحظتين حول هـذه المنظومة القيمية. وتتمثل الملاحظة الأولي في عدم التآزر أو التكامل التام بين عناصر المنظومـة القيميـة، الأمر الذي يجعلها غير متماسكة عضوياً، بل أننا نتوقع أن تفرض هذه العناصر تأكيدات متناقضة فيما يتعلق

بموضوعات محددة. والثانية تتحدد بأنه نظراً لأن العنصر العالمي في المنظومة، هو العنصر الذي أصبحت له الغلبة في نطاق الشباب، فإن ذلك قد تحقق نظراً لأن الشباب هم الأكثـر تعرضـاً وارتباطـاً بـالإعلام وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى كونها ثقافة متجددة ومتسارعـة التغير، وهي في ذلك تعكس الخصـائص الشبابية.

ذلك يعني أن الثقافة تشكل عقل المجتمع، أو حسبما يؤكد إميل دوركايم جوهر الضمير أو العقل الجمعي. فإذا كان هذا العقل قوياً ومتماسكاً كان قادراً على ضبط إيقاع التفاعل الاجتماعي بما يسـاعد علـى تحقيـق أهداف المجتمع. بيد أنه إذا تعرضت ثقافة المجتمع للانهيار أو الاختراق فإن ذلك سوف يعنـي أن المجتمـع يصبح عشوائياً في حركته مفتقداً لبوصلة التوجيه، إضافة إلى أنه يطلق عقـال الغرائـز – وهـي القاعـدة الحيوانية في الإنسان – من غير ضابط يتولي السيطرة عليها، بحيث تصبح سلوكيات الإنسان موجهة بمنطق غريزي، عارية من أية قيم أو معايير، مثلما هي خالية من أي رشد أو منطق.

ثانياً: متغيرات بناء ثقافة الشباب:

الحالة الطبيعة أن تكون ثقافة الشباب ثقافة فرعية من ثقافة المجتمع في حالـة امـتلاك الأخيـرة لبنـاء متماسك. غير أن تأمل حالة ثقافة المجتمع المصري في العقـود الأخيرة يكشف عن تعرض ثقافة المجتمـع لمجموعة من المتغيرات التي أدت إلى انهيارها، بحيث أصبح التفاعل الاجتماعي في مجالات عديـدة غيـر موجه بتوجهات ثقافية فعالة وقوية. ومن شأن هذه الحالة أن تكون غير مواتية لتأسيس ثقافة شـبابية تتـولي ربط الشريحة الشبابية بحركة المجتمع، الأمر الذي دفع إلى تشكل عشوائي لثقافة شابة تـؤثر علـى انتمـاء الشباب بالمجتمع وارتباطهم به. وتوجد مجموعة من المتغيرات المسئولة عن انهيار ثقافة المجتمـع وتشـكل ثقافة الشباب بطبيعتها، وهو ما نعرض له.

١- تعتبر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضع لهما بناء المجتمع المصري أحد متغيرات انهيـار ثقافة المجتمع وتشكل ثقافة المجتمع بالنحو التي هي عليه الآن. ويكشف تتبع التاريخ القريب للمجتمـع المصري خضوعه لعدة تحولات كان لها تأثيرها على بنائه الاجتماعي والثقافي. ويتمثل التحول الأول في التغيرات الشاملة التي حدثت في الفترة المصاحبة لقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث استمرت هذه الفترة حتى ١٩٦٠. وفي عام ١٩٦١ بدأ التحول الثاني الذي اتخذ طابعاً اشتراكياً حينما رفضت البرجوازيـة المصرية التعاون مع النظام السياسي في تنمية المجتمع. متسقة في ذلك مع موقف البرجوازية العالميـة التي ضغطت لإسقاط المنجزات التنموية للنظام السياسي، وقد تباطأ التحول الاشتراكي في الثلث الأخير من الستينيات، وانتهي كلية بوفاة الزعيم "ناصر" في عام ١٩٧٠. في ظل هذا التحول حدثت تغيـرات كثيرة أبرزها صدور قوانين الإصلاح الزراعي في الريف، وقوانين الإسكان في المدينة بالإضافة إلـى بناء الصناعات الثقيلة وصناعات إحلال الواردات، إلى جانب مجانية التعليم وتشغيل الخريجين، حيـث كانت هذه التحولات لصالح الطبقة المتوسطة الظهير الاجتماعي للصفوة الثورية، إضافة إلى بناء بعض مشروعات البنية الأساسية العملاقة لمشروع السد العالي.

وقد بدأ التحول الثاني مع تولي الرئيس السادات في مايو ١٩٧١ وحتي أكتوبـر١٩٨٠، حيث دفع التنمية وفقاً للنموذج الليبرالي. ولقد صدرت مجموعة من القوانين التي أسست هذا التحول أبرزها القانون رقـم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والقانون رقم ٤٣ لسـنة ١٩٧٢ رد الاعتبار للبرجوازية العليا من خلال إجراءات فك الحراسة، ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم استثمار رأس المال العربي والأجنبي وتعديلاته بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قـدم تسـهيلات عديـدة لرأس المال العربي والأجنبي. ويعتبر التحول الرابع استكمالاً لمسيرة التحول الثالث، وهو وإن بدأ بوفـاة الرئيس السادات إلا أن السلطة القائمة عمدت إلى دفع التنمية في اتجاه الاعتماد على القطاع الخـاص كمـا تجلي ذلك في الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢، حيث بلغ نصيب القطاع الخاص ربع الاستثمارات المخصصة في الخطة. وقد ارتفع نصيب القطاع الخاص في الخطة التالية ليصل إلى النصف، وإن كانت التغيرات الحاسـمة لإجراء التكيفات الهيكلية الشاملة قد بدأت مع مطلع ١٩٩١ وحتي الآن [٩].

وإذا تأملنا هذه التحولات الأربعة فسوف نجد أن التحول الأول كان لصالح الطبقـة المتوسـطة والـدنيا بامتياز، وكذلك التحول الثاني. وإن بدا التحول الثالث لصالح البرجوازية العليا ساحباً البساط على اسـتحياء من تحت أقدام الطبقة المتوسطة، فقد انتهي في التحول الأخير إلى أن أصبحت البرجوازية العليا هي الطبقـة الأولي بالرعاية.

وقد لعبت هذه التحولات دوراً بارزاً في اهتزاز بناء الثقافة والقيم للمجتمع ويرجع ذلك إلى عدة عوامـل. الأول تعدد ومحدودية الخطاب الإيديولوجي عبر هذه التحولات. فمن الخطاب الليبرالي إلى الخطاب القـومي في التحول الأول إلى الخطاب الاشتراكي في التحول الثاني، الذي تغير ليصبح خطاباً ليبرالياً في التحـول الثالث، ليستمر ليبرالياً صريحاً في التحول الرابع. وإذا كانت الإيديولوجيا هي مجموعة المبادئ التي توجـه أداء المجتمع والمؤسسات والبشر، فإن تعدد الخطابات الإيديولوجية وعدم تراكمها من شأنه أن يؤدي إلى بقاء مبادئها وقيمها عند مستوي سطحي دون أن تتعمق في داخل البشر. هذا إلى جانب محدوديـة فاعليـة هـذه الخطابات، فقد كانت قاصرة على الصفوة التي لم تكن في الحقيقة على قناعة جادة بها. وظلت الجماهير بعيدة عن هذه الأطروحات الإيديولوجية، يضاف إلى ذلك عجز الأنظمة السياسية عن تربية الجماهير وفـق قـيم ومبادئ الإيديولوجيات التي طرحتها النظم السياسية، ومن ثم فقد ظلت منحسرة غير قادرة على تعبئة البشـر ودفعهم لتحقيق إنجازات معينة.

ويتمثل العامل الثاني في تعدد الخطاب الثقافي، حيث تشكل الخطاب الثقافـي للمجتمع من عناصر عديـدة بعضها جاء من الفرعونية القديمة بحيث تجلي ذلك في الاحتفال ببعض الأعياد والتأكيـد علـى المركزيـة، والرضاء بالأداء المتلكئ للجهاز البيروقراطي، والميل إلى تأليه الحكم أو الرئيس. ولقد شكلت الثقافة القبطية العنصر الثاني في بناء الثقافة المصرية حيث استمرت هذه الثقافة قوية حتى الفتح الإسـلامي لمصـر، ثـم تحولت إلى ثقافة شريحة من السكان، وظلت رافداً لكثير من الممارسات. بينما ينتمي العنصـر الرابـع فـي الثقافة إلى القبيلة العربية القديمة التي هاجرت مع الفتح الإسلامي لمصر، حيث القيم التي تؤكد علـى نظـرة

خاصة للمرأة، وحيث التأكيد على النزعة الأبوية، وهو التأكيد الذي تدعم بموروث ديني. ويعد الدين الإسلامي عنصراً خامساً في البنية الثقافية فهو يشكل قاعدة الثقافة والقيم في المجتمع، بل وأساس الشرعية في أحيان كثيرة، ألم يستخدم عبدالناصر الدين في تبرير الاشتراكية، وألم يستخدم السادات شعاري العلم والإيمان. بالإضافة إلى ذلك هناك العنصر السادس الذي يتصل بالموروث الثقافي الذي نتج عن التفاعل بين البشر في وجودهم الواقعي، ثم انتقل من جيل إلى آخر حتى الحاضر، اختلط بالدين حيناً وبالثقافة العربية أو القبطية حيناً آخر، وبالتفاعل الحادث في الواقع حيناً ثالثة. ويرتبط العنصر السابع بالثقافة الغربية التي بدأت تتغلغل في الواقع المصري منذ عصر محمد على وأبنائه ثم تأكد بصورة واضحة خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر. حيث اتسعت مساحة القيم والثقافة العربية، بحيث شكلت هذه الثقافة أساساً لحركة تحرير المرأة وتعليمها وعملها، وكذلك أساساً لفاعلية النظام السياسي الحديث، إضافة إلى بعض الإصلاحات والتغيرات الاقتصادية الحديثة. ويتصل العنصر الثامن بالتوجهات الاستهلاكية التي بدأت تنتشر في المجتمع في الحقبة الليبرالية الثالثة والرابعة. وإذا كانت المرحلة الاشتراكية قد أكدت على قيم الإنتاج وشد الأحزمة فإن حرمانات العقود الاشتراكية شكلت الدافع القوي لعقود الاستهلاك في المراحل الليبرالية.

ونتيجة لذلك تخلقت بنية ثقافية متنوعة وهشة، فهي متنوعة لأنها تضم عناصر غير منصهرة. الفرعونية إلى جانب القبطية إلى جانب العربية والإسلامية، إضافة إلى العلمانية الغربية ومنظومة القيم الاستهلاكية التي بدأت تنضم أخيراً إلى بنية الثقافة والقيم. وهي هشة لأنها في فضاء المجتمع دون أن تشكل معايير موجهة للسلوك، ثم هي ضعيفة يمكن أن تزاح بواسطة أي منظومة قيمية أخري، باستثناء الثقافة الدينية، ثم هي إلى جانب ذلك متصارعة لكل منها جماعتها الواقعية التي تحملها، الأقباط في مواجهة المسلمين، والإخوان في مواجهة الماركسيين. والاشتراكيون في مواجهة الليبراليين. الأمر الذي يشير إلى منظومات قيمية متوازية وليس إلى منظومة قيمية واحدة ومتماسكة.

٢- وتشكل الهجرة الداخلية والخارجية المتغير الثاني المؤثر على بنية الثقافة والقيم. وإذا كانت الفترة من ١٩٥٢ وحتي ١٩٧٠ قد شهدت معدلات عالية من الهجرة الداخلية التي تنطلق من القرية إلى المدينة. حيث كان المهاجرون بالأساس من الشباب الذين يبحثون عن فرص الحياة الأفضل في المدينة أو الحضر. وإذا كانت إحصاءات ١٩٥٢ تشهد بتفوق الريف على الحضر من حيث عدد السكان. فإن الواقع الآن يشهد بغير ذلك، الأمر الذي يعني أن قطاعاً سكانياً كبيراً انتقل من القرية إلى المدينة. وخلال هذه الرحلة سقطت المنظومة القيمية التقليدية والقديمة، ولم يكمل المهاجر استيعاب المنظومة القيمية الحضرية الجديدة. فعاش حياته على هامش ثقافتين الأمر الذي جعل سلوكه مجرداً نسبياً من الضبط الثقافي أو القيمي، تأكيداً لذلك ارتفاع معدلات السلوك المنحرف لدي المهاجرين الجدد وبخاصة ساكني المناطق العشوائية منهم.

ومع بداية السبعينات ولظروف تنموية في المجتمع المصري ومجتمعات الخليج، هاجرت أعداداً كبيرة من المصريين من كل الشرائح الاجتماعية على امتداد خريطة المجتمع. وإذا افترضنا أن حجـم الهجـرة بلـغ مليونين تقريباً، ويقال أربعة ملايين بمتوسط ثلاثة ملايين، وإذا افترضنا أن دورة الإحلال بمتوسـط أربـع سنوات، وإذا كانت عدد سنوات الهجرة الكثيفة حوالي ٢٧ سنة (١٩٧٣-٢٠٠١) أي حوالي ثمانيـة دورات وهو ما يعني أن حجم الهجرة التي قام بها السكان تعادل ٩٦ مليون إذا افترضنا أن السفرة لمرة واحدة ولمدة أربع سنوات (٣×٤×٨). وإذا افترضنا أن لكل مهاجر تأثيره في ثلاثة من الأصدقاء والأقارب، فمعني ذلـك أن تأثير ثقافة الهجرة الذي حدث لنحو ٦٥ مليون هم سكان المجتمع المصري يعادل التأثير الذي يحدث لنحو ٢٨٨ مليون بصورة فردية. وهو ما يعني أن غالبية المجتمع المصري قد شاركوا وتأثروا بفاعلية في ظاهرة الهجرة، ومن ثم التأثر بثقافتها. حيث لعبت هذه الظاهرة دورها في إضعاف قيم الارتباط بالوطن من ناحيـة، لأن مجتمعاً آخر هو الذي تولي إشباع حاجات غالبية البشر. ثم هي ساعدت كذلك على نشر ثقافة الاستهلاك، إما لامتلاك التراكم المالي، وإما لتهجير أنماط الاستهلاك من مجتمعات الخليج إلى المجتمع المصري. وينظر أحد الكتاب إلى الهجرة إلى مجتمعات الخليج بصفتها مسئولة عن شيوع الاستهلاك المظهري والترفي، كمـا أنها مسئولة عن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج إضافة إلى أن الهجرة المصرية ساهمت بقدر كبير في تمزيق روابط الأسرة المصرية أو تشيء علاقاتها وعواطفها. هذا إلى جانب تحويل القرية من الإنتـاج إلـى الاستهلاك، وكذلك دفعت إلى الانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسب المادي [9]. وهو الأمر الذي يعني أن الهجرة إلى مجتمعات الخليج كان لها تأثيراً شاملاً وسلبياً على ثقافة المجتمع المصري وكذلك علـى ثقافة الشباب. فقد أصبح الشباب أقل انتماء لوطنه، لأنه قد أدرك أو سمع عن مجتمع يقـدم إشـباعاً أفضـل وأكمل مما يقدم له. هذا إلى جانب تأكيد القيم الاستهلاكية في بناء الشخصية الشابة، فالآباء يمتلكـون المـال الذي جلبوه من الخليج، وهو يكفي لاستهلاك فترة من الزمن نركن فيها إلى المتعة والراحة، إلى جانب ذلـك تأثرت روابط الشباب بأسرهم، فالعواطف والعلاقات تشيأت وأصبحت ذات طبيعة مادية. وما لم نقله أن ثراء الإعارة حوله بعض الأبناء إلى وجهات انحرافية كتعاطي المخدرات على سبيل المثال.

٣- ويعد الحراك الاجتماعي المتغير الثالث الذي كان له تأثيره السلبي على ثقافة وقيم الجميـع. ولقـد بدأت موجات الحراك بفعل ظروف عديدة وفرتها ثورة يوليو ١٩٥٢، منها التوسع الكبير في التعليم ومد مجانية التعليم إلى التعليم الجامعي، والإسراع في التنمية الصناعية، ونمو المؤسسة العسـكرية وتزايد امتيازاتها، كذلك نمو البيروقراطية المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والسياسية والتزام الدولة بتعيين الخريجين [10]. يضاف إلى ذلك الحراك الرأسـي، حيـث ينتهـي الشخص من خلال الحراك الاجتماعي إلى طبقة اجتماعية غير تلك التي بدأ منها. وأثنـاء عمليـة الحراك الاجتماعي يتخلي الشخص عن قيم قديمة لسياق اجتماعي سابق، ليكتسب قيم سياق جديـد، غير أن المعاني لا تسقط فجأة ولا تكتسب فجأة كذلك، حيث يظل الإنسان المتحرك هامشياً بالنسـبة لمنظومات القيم في السياقات التي يتحرك من خلالها، الأمر الذي يجعله في النهاية ذو التزام قيمـي ضعيف ومحدود، الأمر الذي يبقي على قيمه الخاصة والأنانية قوتها وفعاليتها في توجيه سلوكياته.

يضاف إلى ذلك أن غالبية الذين تحركوا وبخاصة في الفترة القومية والاشتراكية كانوا من أبناء الطبقة المتوسطة الذين تحيز لهم النظام السياسي في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠. حيث منحهم حقوقاً وامتيازات كثيرة على مختلف الأصعدة، وحيث أجزلت الدولة لهم العطاء بكرم دون أن يقدموا المقابل إخلاصاً وولاء وعملاً. ومن ثم فقد تعاملوا بقيم أنانية وانتهازية، وقد تجلت هذه الأنانية في تعاملهم مع الوظائف العامة وكأنها ملكية خاصة لهم فنشروا الفساد والرشوة في البيروقراطية. واستخدموا وظائفهم العامة في الكسب وتكديس الثروات. وحينما تولوا القيادة والإشراف على القطاع العام حولوا أرباحه لصالحهم. وحينما تولوا وظائف التعليم والوظائف الجامعية لم يتصرفوا بشفافية، فهم الذين أبدعوا الدروس الخصوصية على حساب انحدار مستوي أدائهم في التعليم الرسمي. وفي الجامعة هم الذين قدموا صناعة المذكرات والكتب الجامعية، ناهيك عن السرقات العلمية والانحرافات الأخلاقية التي أصبحت وقائع ملموسة ومستمرة. وهي قيم انتهازية لأنهم اعتادوا التعامل مع كل دولة ورجال، كانوا أعضاء بارزين في الاتحاد القومي، ثم رواداً ذوي توجهات اشتراكية في الاتحاد الاشتراكي، ثم أصبحوا أكثر القيادات ليبرالية في الحزب الوطني الديمقراطي، فهم على استعداد لبيع ولائهم لأي سيد أو سلطان.

ومن الثابت علمياً أن الحراك الاجتماعي من شأنه أن يؤسس حالة من المرونة الأخلاقية، والإنسان المتحرك يتعامل بقيم السياق الذي يعايشه. ليست لديه قيماً مطلقة، برغم أن الأخلاق مطلقة بطبيعتها، ليست لديه التزامات بقيم أو موضوعات أساسية، سوي تلك التي تيسر حركته. هو "إنسان فندقي" على ما يؤكد بيترم سوروكين، ليس لديه سوي الالتزام بمصالحه، لا تربطه بالسياق أو المكان روابط عاطفية، كما لا يكون لديه التزام بأخلاق السياق، الأمر الذي يساعد على إضعاف بنية الثقافة والقيم في المجتمع.

ومن الطبيعي أن تنتقل هذه الثقافة إلى الشباب، من الآباء الذين يشكلون أصبحوا نماذج لهم، فثقافتهم لا تؤكد على روابط قوية بالوطن. والآباء قد استطاعوا تكوين الثروة التي يمكن أن تشكل رصيداً للاستهلاك، وإذا كان الآباء قد انتقلوا من خلال الحراك إلى طبقة أعلي، فليعبث الشباب استهلاكاً بأموال حصلوا عليها الآباء من كل اتجاه. ولا قداسة لقيم كثيرة فالآباء لم يقدسوا قيماً وهم يجمعون الثروة.

٤- ويعد الإعلام من المتغيرات التي ضخت قيماً متناقضة ومنحرفة فأشاعت الفوضي في ثقافة المجتمع، وإذا تناولنا دور الإعلام على المستوي القومي فسوف نجد أنه يبث في أحيان كثيرة مضامين إعلامية تتناقض مع احتياجات الواقع. فقد يعمل الإعلام بوسائله المختلفة على نقل تيارات وأفكار وصور لنماذج لا تتلاءم ونظائرها في الثقافة القومية. ومن ثم يتخلق تناقض أو عدم تكامل في بنية هذه الثقافة. أو قد تعمل وسائل الإعلام بطريقة عشوائية غير ملتزمة بأي توجيه إيديولوجي ذو صلة بالسياق القومي، ومن ثم تكون غير قادرة على تحديد المضمون الإعلامي الذي ينبغي نشره، أو عجزها عن تحديد الأطر والسياقات التي ينبغي التوجه إليها ولأي هدف [١١]. ونتيجة لذلك قد تحدث ظواهر كثيرة، أولها استيراد قيم استهلاكية تتناقض مع متطلبات عملية التنمية التي يقودها المجتمع. إضافة إلى الاستيراد غير الواعي لأفلام وتمثيليات قد لا تطرح المثال الواجب

احتذاؤه. فمثلاً هناك اعتقاد بأن أفلام العنف الأمريكية كانت وراء أحداث العنف التي انتشرت عبر العالم (١٢). أو قد يحدث تناقض إعلامي واضح وصارخ بسبب الحيرة والإرباك للشباب، ذلك يحدث حينما يقطع إرسال بث مادة هزلية لكي نسمع الآذان وأحاديث الرسول (١٣). هنا يثور تساؤل حـول أي قيم نعتقد، وأي ثقافة نستوعب، وأي مثال أو نموذج نحتذي.

ولقد بدأ الإعلام في عصر العولمة يلعب دوراً مفككاً للثقافة القومية لصالح الثقافة الأمريكيـة التـي هـي الثقافة المراد عولمتها. في هذا الإطار فإن القول بالقرية الكونية يحتوي على مضامين خفية، منها ما يؤكـد على أن كل شئ في العالم بات مفتوحاً على الأثير اللامتناهي، والهيمنة الفعلية لمن يمتلك وسـائل الإعـلام الأكثر قوة والأكثر فعالية. وهذا ما أعلنه "جوزيف ناي" الأمين العام لوزارة الدفاع الأمريكية، حيث أكد على أن "الدولة الأقوي هي التي تتبوأ عرش ثورة المعلومـات"، ولم يخف "ديفيد روشكوف" المدير الحالي لمعهد كيسنجر فهمه لمضمون القرية الكونية عندما قال "إن الهدف الأساسـي للسياسـة الخارجيـة فـي عصـر المعلومات، هو الفوز بالسيطرة على موجات البث مثلما كانت بريطانيا تسـيطر علـى البحـار". ويضـيف موضحاً "أن من مصلحة الولايات المتحدة إذا تواصلت أطراف العالم عبر الراديو والتليفزيون والموسيقي أن تكون القيم الأمريكية هي قيم العالم المشتركة"(١٤). يضاف إلى ذلك شبكة الإنترنت واستخدام الشباب لها، قـد تستخدم في جوانب نافعة غير أن لها جوانب واستخدامات منحرفة كذلك، حيث تؤكد شهادات شجاعة لبعض الشباب أنهم يتبادلون مع الأصدقاء مشاعر الحب ومواعيد اللقاء على شبكة الإنترنت، في حضور الآباء الذين لا يعرفون شيئاً عن هذه التكنولوجيا(١٥).

ذلك يعني أن الإعلام لم يعد آلية لتأكيد الثقافة القومية، ولكنه أضحي سلاحاً لتنحيتها لصالح ثقافـات غربيـة. وفي هذا الإطار فإن الإعلام يؤدي دوره في تفكيك الثقافة القومية على عدة مستويات. المستوي الأول ويتمثل في تأسيس تناقض داخل الثقافة القومية، حيث يبث ذات الجهاز المسلسلات والإعلانات التي تمجد الخيانة وسلوكيات الانحراف، وفي ذات الوقت يعرض لبعض المادة الدينية التي تبشر بقيم النقاء والطهارة، الأمر الذي يخلق لـدي المشاهد – كما أشرنا – حالة من الحيرة والإرباك، أو حالة تساوي فيها بين كل القيم، منحرفة كانـت أم سـوية، وهو ما يجعل المشاهد يقبل القيم المنحرفة كما قبل القيم السوية. ويسعي الإعلان من خلال المستوي الثاني إلـى استبدال الثقافة الغربية والأمريكية بالتحديد بالثقافة القومية. ولنشاهد مثلاً عروض الأزياء التي يذيعها التليفزيـون المصري كدولة عربية وإسلامية، حيث الصدور والسيقان العارية ويكاد يكون الجسم كله، ألا يتناقض ذلك مع قيم عربية تحض على النقاء والطهارة، أليس هناك تناقض بين الحركة القومية الغيورة للمرأة من أجل المشاركة في تحمل أعباء التنمية والإنتاج وبين الإعلام الرسمي الذي يقدمها كسلعة أو كآلية تساعد على تتجير السلع والملابس. وعلي المستوي الثالث تعمل تكنولوجيا المعلومات والإعلام على تخريب الثقافة، بنشر أفلام الخلاعـة والرمـوز الجنسية. حيث توسيع مساحة الجنس والغرائز في دائرة اهتمام ووعي البشر وبخاصة الشـباب. كأنمـا يلعـب الإعلام دوراً مرسوماً له لاغتصاب الثقافة القومية، تارة بخلق التناقض بداخلها، وتارة ثانيـة باسـتبدالها بثقافـة غربية أو غريبة، وتارة ثالثة بتوسيع مساحة الغريزة على حساب انكماش مساحة المعاني السامية. إن كان ذلـك الأداء الإعلامي مرسوم وعن وعي فهو بلية، وإن كان أداء عشوائياً عن غير وعي فالبلية أعظم!!

٥- وتضرب أيديولوجيا العولمة الثقافة ضمن ما تضرب. وبغض النظر عن دفاعات العولمـة، فممـا لاشك فيه أن العولمة الحالية متميزة وتهيمن عليها الولايات المتحدة كقوة مسـيطرة فـي عالمنـا. يشخص ذلك الباحث الفرنسي "مارك أوجيه" مشيراً إلى غزو الصور الذي صـار يغطـي الأرض كلها بأنه "غزو يشنه نمط جديد من الخيال الذي يعصف بالحياة الاجتماعيـة، يصـيبها بالعـدوي ويخترقها إلى حد أنه يجعلنا نشك فيها، في واقعها، وفي معناها، وفي المقولات الخاصـة بالـذات والآخر التي تتولي تكوينها وتعريفها "وينبه وزير الخارجية الكندي السابق "فولكنر" إلى أحد أبعـاد الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة على العالم بقوله "إذا كان الاحتكـار أمـراً سـيئاً فـي صـناعة استهلاكية، فإنه أسوأ إلى أقصي درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصـر الأمـر علـى تثبيـت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً"(١٥).

ولا يتوقف الأمر عند إدراك الباحثين لخطورة العولمة على بنية الثقافة القومية، ولكنه يتعداه إلى سياسات الدول المتقدمة التي أدركت خطورة الاستقرار والهيمنة على مقدرات العالم وثقافاته. ففي فرنسا هناك إجماع على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية اللغة والثقافة الفرنسية من التأثير الأمريكي، ومنها إصـدار قـانون يلزم محطات البث التليفزيونية ألا تزيد نسبة البرامج الأجنبية من إجمال البث عن ٣٠%. وفي اتفاق التبادل التجاري الحر بين أمريكا وكندا، فرضت الحكومة الكندية على الإدارة الأمريكية اسـتثناء كـل الصـناعات الثقافية والإعلامية من الاتفاق المذكور. ولم تكن دول عدم الانحياز أقل تخوفاً من مفاعيل العولمة وآثارهـا. فقد ورد في البيان الختامي لمنظمة دول عدم الانحياز "إن العولمة تشكل تهديداً خطيراً للحريات التي اكتسبت حديثاً ما لم تتم حماية مصالح دول الجنوب بصورة فعالة... إن العولمة يجب أن لا تجتاح الجميـع أمامهـا، ويجب أن لا تتسم بالشمولية، بل ينبغي أن تتم بشكل تدريجي، وبأسلوب يكون معه للغالبية التي تمثل البشرية رأي فيه، وألا يقتصر الأمر على قبول الغالبية لم تراه الدول المتقدمة فقط"(١٦). ولعل أبرز تشخيص لماهيـة العولمة وأهدافها ما يذكره البيان الختامي لندوة القاهرة حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟ بقوله "إن الفكر الأمريكي يقود الحضارة اليوم وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور. وأن الغرب يحاول إرساء نفسـه بصفته الحضارة الوحيدة، وهو يختزل التنوع الثقافي وينظر إلى تجاربه باعتبارها تجارب كونية"(١٧).

وتسعي العولمة بأساليب عديدة لتجاوز الثقافات القومية من جوانب وأبعاد مختلفة. فهي تشكل اغتصـاب وعدوان رمزي على الثقافة. وهي بذلك فعل رديف للاختراق الذي يجري بالعنف المسلح فيهدر سيادة الثقافة القومية في سائر المجتمعات التي تفرض عليها العولمة. بذلك تصبح العولمة نوعاً من السيطرة على سـائر الثقافات بواسطة مكتسبات العلوم والتكنولوجيا في ميدان الاتصال(١٨). الأمر الذي دفـع أوربـا إلـى إدراك خطورة العولمة الأمريكية فرفعت شعارات "الاستثناء الثقافي".

وتعد اللغة هي المدخل بامتياز تقويض بنية الثقافة. فمثلاً يلاحظ أن اللغة المستخدمة والسائدة في الإنترنت هي اللغة الإنجليزية، إضافة إلى أن أغلب المعلومات الواردة على الشبكة واردة من الولايات المتحدة. الأمر الذي يخلق حالة من الاعتماد على استخدام اللغة الأجنبية محل اللغة الوطنية من قبل أجيال الشباب، حتى تصبح اللغة الوطنية غريبة على أجيال عديدة في وطنها(١٩). يضاف إلى ذلك أن العولمة تعتمد على الشركات المتعددة الجنسية ذات الرواتب العالية والتي تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للتعامل، الأمر الذي يدفع الآباء إلى إلحاق أبنائهم بالتعليم الأجنبي، ذلك بطبيعة الحال على حساب اللغة الوطنية، وقد بلغ الشعور بتدني باللغة الوطنية مقارنة باللغة الأجنبية، تأكيداً لذلك أن أغلبية رجال الأعمال يطلقون على شركاتهم أسماء أجنبية مثل "سيدكو" و "أمانكو" وغير ذلك من الأسماء التي تتداخل فيها أجزاء وطنية مع كلمات أجنبية، وتكون النتيجة الإضرار باللغة الوطنية الأمر الذي دفع وزير التموين المصري في ١٩٩٩ إلى إصدار قرار بفرض تسمية الشركات العاملة في مصر والعلامات التجارية بأسماء عربية إلى جانب الأسماء الأجنبية. وهو القرار الذي لقي معارضة من رجال الأعمال المصريين والغرفة التجارية.

وعلي صعيد الثقافة تسعي العولمة إلى تحقيق حالة من الشمولية الثقافية، لأنها تسعي إلى فرض ثقافة واحدة ونمط وحيد للحياة على الأمم، وحينما تبشر العولمة بانتهاء عصر الأيديولوجيات، فإنها تفسح الطريق لأيديولوجيا وحيدة مهيمنة لا تعترف إلا بثقافة واحدة، بما تنطوي عليه من أنماط إنتاج واستهلاك وحياة واحدة. ولا يرجع انتشار ثقافة العولمة إلى كونها أكثر إنسانية من غيرها، ولكنها ثقافة "الغالب" وانتشارها يرجع إلى أن المغلوب (حسبما يذهب ابن خلدون) مولع أبداً بثقافة الغالب في زيه ونحله وسائر عوائده(٢٠). وكذلك لأن ثقافة العولمة قد جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث وهي في أسوأ ظروفها وفي أقل الحالات استعداداً للاستفادة منها(٢١).

وإذا كانت المتغيرات السابقة قد لعبت دورها في إضعاف بنية الثقافة والقيم في المجتمع العربي، فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتولي الحفاظ على الثقافة كانت منهارة ومن ثم كان أداؤها سلبياً، بحيث ساعدت بدورها على تفكيك الثقافة ولم تحافظ عليها "فبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي تعرض له نسق الثقافة ونظام إنتاج الرموز في المجتمع العربي، فإن مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية وهي الأسرة والمدرسة لم تعودا قادرتين وفق صيغ أدائهما الحالية على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والوفاء بحاجات الأفراد من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات، التي أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية" (٢٢). وهو ما نعرضه له فيما يلي.

٦- وفيما يتعلق بالأسرة بصفتها متغيراً لعب دوراً في إضعاف منظومة الثقافة والقيم، فإننا نجد أن الأسرة في المجتمعات الحديثة تنتابها مجموعة من المتغيرات التي تعجزها عن دعم ثقافة المجتمع. وربما تعجزها كذلك عن القيام بتنشئة اجتماعية سوية للأبناء. ولتوضيح ذلك نجد أن بناء الأسرة قد أصابه الضمور واقتصر على الزوج والزوجة والأبناء. وتحولت الأسرة من أسرة ممتدة تحيط بها هالة من العلاقات القرابية القوية إلى أسرة نووية، تعيش كذرة عاجزة في فضاء المجتمع. خرج

منها الأجداد، حاملي التراث والقيم والتقاليد، وابتعد عنها الأقارب الـذين كـانوا يشـكلون إطـاراً ضابطياً وعاطفياً في ذات الوقت. ويصبح هزال الأسرة أعظم حينما تعمل المرأة، تنفق شطراً مـن وقتها واهتمامها في العمل، وليس هناك من يرعي الأبناء في حالة غيابها، فإذا هي عادت من العمل إلى الأسرة، فهي إما منهكة جسدياً يضاف عليها عبء الأسرة، فيكون أداؤها ضعيفاً في التنشئة، أو أنها شاعرة بالذنب للتقصير في حق الأبناء فيصبح الإنهاك سيكولوجياً. ويتأثر دورها في التنشـئة بطريقة أو بأخري. وتستمر هذه الأسرة في أدائها الضعيف حتى النضج الفسيولوجي أو الاجتماعي للأبناء، وعندها يحدث الخروج على نظام الأسرة، ومـن الخروج على الأسرة إلى الخروج علـى نظام المجتمع، وينشأ الأولاد ذوي انتماءات أو ولاءات ضعيفة سواء بالنسبة للأسرة أو المجتمع.

وبسبب الظروف الاقتصادية قد يقضي الأب غالب وقته في العمل أو الأعمال سـعياً وراء دخـل ملائـم لإشباع احتياجات الأسرة، أو قد يهاجر إلى مجتمعات الخليج ليحقق هذا الإشباع من أوسع الأبواب وأكثرهـا ملاءمة. وهنا يغيب نموذج الأب عـن الأسرة ويحدث تأنيث للأسرة، وبغياب نموذج الأب تحـدث تنشـئة اجتماعية غير مكتملة. عنصر الذكورة غائب عنها، وإذا كانت الأم عاملة كذلك، فـإن التنشـئة الاجتماعيـة تصبح إلى جانب كونها مشوهة ناقصة كذلك. ومن ثم تصبح تنشئة الأبناء معرضة لفاعليـة آليـات أخـري للتنشئة غير الأسرة. وقد يلعب الإعلان والإعلام دوره في التنشئة، حيث ينشأ الأبناء وفق إعلام لا يؤكد على قيم المواطنة قدر ما يؤكد على قيم الإعجاب بنماذج عالمية. وقد يزداد الأمر سوءاً حينما يتم تنشئة الأبناء من خلال الإعلام على الجنس المعاب في أفلام الفيديو، أو المنساب والمرسل من خلال الفضائيات، لتحل محـل الأسرة في غرس قيم غير سوية من خلال تنشئة اجتماعية منحرفة. وإذا ضعفت الأسرة ولم تعد مركز جذب فجماعة الأصدقاء لها جاذبيتها الآن. ولأن الأسرة لم تغرس قيم السـواء بفاعليـة، فينطلـق الأبنـاء مـن خلال المخدرات إلى عالم الجنس والمتعة، وأثناء ذلك تسقط قيماً كثيرة، أولها قيمة الأسرة ذاتهـا، وتصـبح نماذج الأب والأم نماذج ضعيفة غير رادعة. وتبدو الأسرة التي كانت مقدسة ضعيفة سقطت عنها كل تجلـه وتقديس. إذا حدث ذلك فلا مانع من أن يخرج الأبناء على الآباء، فهم نماذج ضعيفة ومرفوضة وباليـة مـن ناحية، ثم أن الوجدان لم يحمل لهم قيماً أو قداسة من ناحية أخري. وفي هذا الإطـار يتآكـل دور الأسـرة كمصدر من مصادر ثقافة الشباب لأنها لم تكن إحدي الآليات القوية للتنشئة الاجتماعية.

٧- وما أصاب الأسرة أصاب التعليم كذلك، وإذا كانت الأسرة تتولي غرس القيم ذات الطبيعة الوجدانية فإن المدرسة تعمل على غرس القيم ذات الطبيعة التفضيلية والإدراكية والوجدانية كذلك. غيـر أن تأمل أوضاع التعليم يكشف أنه لم يعد هو الآخر قادراً على غرس القيم. بداية سقطت التربية عـن التعليم فأصبح تعليماً فقط. فالمدرسة لم تعد إطاراً لغرس الأخلاق. فاليوم المدرسي قد انكمش إلـى عدة ساعات محدودة الغرض منها أن يتم تعليم مضامين المقررات المدرسية. ولذلك، فـإذا كانـت الأسرة قد غرست نذراً يسيراً من القيم، فالمدرسة لم تعد قادرة على متابعة ما تم غرسه. يضـاف إلى ذلك أن التعليم يتم في المدرسة بلا قدوة ولا نموذج. فحينما يتكاسل المدرس ولا يشرح الدرس للتلاميذ، ويدخر جهده للدروس الخصوصية، يدرك الطلاب أن التعليم أصبح سـلعة ككـل السـلع

تخضع لآليات السوق، ولا دخل للعلاقات الإنسانية والتربوية في هذا الإطـار. وحينمـا يصـرح مسئول كبير أن هناك "كومبيوتر لكل تلميذ" أو "أن المباني المدرسية جاهزة وعلي أحسن حال" ثـم تتساقط المدارس لتزهق الأرواح، يدرك الطلاب أن الكذب يملأ الفضاء من حوله. وحينمـا يـدخل الكسالـي أبناء الأثرياء كليات القمة في الجامعات الأهلية، أو يلتحقون بأقسام اللغات في الجامعـات الحكومية، فإن هذا الوضع يعمق الإحساس بالظلم الاجتماعي والغضب من الـوطن، الـذي يؤكـد التعليم فيه على دونيـة ما هو عربي وما هو قومي، ومن بينها اللغة والثقافة في نظر الشباب.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدروس الخصوصية أثقلت كاهل الأسر، وأضاعت المعلم كنموذجاً يقتدي، وجعلت الشباب على عداء مع المجتمع وثقافته. وحسب دراسة أجريت حول هذا الموضوع أوضحت أن ٩٩,٦% من أبناء الفقراء يأخـذون دروساً خصوصية في مقابل ٩٨% من أبناء الطبقة المتوسطة في مقابل ٨٦% مــن أبناء الشرائح الغنية. وأن إجمالي ما يحصل على دروس خصوصية حوالي ٩٥,٢% من الطلاب في مختلف الشرائح الاجتماعية. فإذا تأملنا هذه الظاهرة في نطاق التعليم الجامعي بين الشباب لوجدنا ٥١,٣% من طلاب الجامعة من أبناء الطبقات الفقيرة يأخذون دروساً خصوصية في مقابل ٦٤,١% من أبناء الطبقة المتوسـطة في مقابل ٦٠,٥% من أبناء الأغنياء [٢٣]. وفيما يتعلق بالمنفق على الدروس الخصوصية من ميزانية الأسـر نجد أنه ينفق على الدروس الخصوصية نسبة ٥٩,٩٦% من إنفاق الفقراء على التعليم. ونحو ٥٣,٤% مـن إنفاق الطبقة المتوسطة على التعليم، ونحو ٥٥,٩% من إنفاق الأغنياء. ويرتفـع الإنفـاق علـى الـدروس الخصوصية في الحضر إلى ٥٩,٧% من إنفاق الأسر الحضرية مقارنة بنحو ٤٨% من إنفاق الأسـر فـي الريف [٢٤].

وهو ما يعني أن المدرسة لم تعد آلية للتنشئة الثقافية، ولم تنجح حتى في تزويـد التلاميذ بالمعارف التـي توسع مداركهم وتعمق نظرتهم للحياة. وبطبيعة الحال فإن هذا القصور في الأداء التعليمـي يشـمل النظـام التعليمي بكافة مستوياته وحتي التعليم الجامعي. بالإضافة إلى أن تحويل التعليم إلى سلعة بين الأستاذ والطالب أو التلميذ من شأنه أن يسقط عنه كل المثل والقيم النبيلة.

ذلك يعني أن الأسرة والمدرسة كآليات تقليدية للتنشئة الاجتماعية قد أصابها الإنهاك، ولم تعد تؤدي دورهـا بالمستوي الملائم، الأمر الذي أفسح المجال أمام فاعلية الآليات الأخرى ذات التـأثير السـلبي علـى الثقافـة، فأصبحت ثقافة عاجزة عن ضبط سلوكيات البشر في المجتمع، وبخاصة الشباب. ذلك يعني أن الثقافة القوميـة التي من المفترض أن تشتق منها ثقافة الشباب تتعرض لبعض المتغيرات والظروف التي أضـعفت فاعليتهـا. فمن ناحية نجد أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية قد ساعدت على هز بنية الثقافة والقـيم وإضـعافها دون أن تؤكد على منظومة قيمية محددة لها استمرارها، لكونها تشكل الأساس القاعدي للمجتمع، ومن ثم وجدنا التفاعـل الاجتماعي يتحقق عشوائياً دون قيم توجهه، إن لم يوجه بقيم منحرفة أو مشوهة. ومن ناحية ثانية لاحظنا عجز الوسائل التقليدية كالأسـرة والمدرسة عن إعادة إنتاج الثقافة من خلال عملية التنشئة الأمر الذي جفف ينـابيع الثقافة عموماً، وثقافة الشباب بخاصة، الأمر الذي أدي إلى تفريغ الساحة لآليات ثقافة العولمة المخترقة والثقافة الاستهلاكية التي تصفها وسائل الإعلام والإعلان وهو ما سوف نعرض له من خلال الفقرة التالية.

ثالثاً: ثقافات الشباب، أنماطها الأساسية:

علي نحو ما أشرنا تعرضت ثقافة المجتمع المصري لفاعلية متغيرات عديـدة أضـعفتها. فقـد عملـت التحولات الاجتماعية الاقتصادية على هز استقرار منظومة القيم، واستبدال عناصر فيها لتحل محل عناصـر أخري، ألغيت باستمرار قيم واستبدلت بتوجهات قيمية تغيرت قبل أن تستقر. كما ساعد الحراك الاجتمـاعي بكل أنواعه على هجر البشر لقيم كانت لها فاعليتها، وتبنيهم قيماً جديدة لم تستقر بعد، وربما غير قادرة على الضبط. ومؤسسات التنشئة الثقافية ضعيفة، تشوه الثقافة أكثر مما تُعيد إنتاجها. بحيث وجدنا أنفسنا في النهاية أمام انهيار الثقافة وغياب القواعد وانتشار حالة "الأنومي"، وهي الحالة التي تعني أن ثمة واقعاً اجتماعيـاً لا يسير فيه التفاعل الاجتماعي بحسب قاعدة (٢٥). وإذا تأكد لنا أن ثقافة المجتمع تشكل المحور أو المركز الذي ينجذب إليه الأفراد، فإن انهيار الثقافة يضعف روابط الأفراد بالمجتمع، بحيث يدفعهم ذلك إلى الارتباط بأطر منحرفة، أو استهلاكية أو تنزع الفرد عن أمته، المهم أن بها جاذبية تفوق جاذبية الثقافة الأم ذاتها. مثل هـذه الأطر تشكل ثقافات وممارسات منعزلة – ولا أقول فرعية – يعيش في إطارها الشباب ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه الثقافات.

١- تعد ثقافة العولمة هي أول الأطر جاذبية للشباب وتعني العولمة بتحديد صريح سيطرة ثقافة أجنبيـة على الثقافة القومية أو أنها تسعي لتحل محلها. فليس صحيحاً أن العولمة الثقافية هي الانتقـال مـن حقبة، أو ظاهرة، الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافات العالميـة أو الكونيـة على ما يدعي المرجون لثقافة العولمة، ولكن العولمة تسعي للقضاء على الثقافة واللغة القومية على السواء. وإذا كانت اللغة العربية هي لغة الحوار والتفاعل بين الشباب، فإن هذه اللغة أصبحت الآن تتعرض لهجوم شامل ومن اتجاهات عديدة. حيث يعد الهجوم على اللغة الطلقة الأولي في الهجـوم على الثقافة. وأول أساليب الهجوم يتمثل في أن اللغة الإنجليزية هـي لغـة تكنولوجيـا الاتصـال والإعلام والمعلومات. فاللغة المستخدمة في الإنترنت هي اللغة الإنجليزية، إضافة إلـى أن أغلـب المعلومات الواردة على الشبكة واردة من الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل لها وضع الأفضلية في مجتمع المعلومات العالمي (٢٧). ومن شأن ذلك أن يجذب شريحة من الشباب، لتنفصل عن بقية القاعدة الشبابية. حيث تنجذب هذه الشريحة إلى كل ما هو أجنبي، لأن فيه إشباعاً لحاجاتهـا إلـى الاستطلاع، وبذلك يتخلق وضع يبدو في إطاره ما هو أجنبي بصفته أرفع مستوي، وما هو محلـي أقل، ومن ثم يتحقق الانسلاخ عن الثقافة القومية والمجتمع.

يضاف إلى ذلك أن العولمة أتاحت الفرصة الأوسع للاستثمار الأجنبي، وطبيعي أن تسـتخدم الشـركات الأجنبية اللغة الأجنبية كلغة أساسية للتعامل في داخلها. وعلي الذين يلتحقون بها أن يتقنوا هذه اللغات. ومـن ثم حدث انقسام في سوق العمل، الوظائف ذات الرواتب العالية هي في الغالب لمن يتقنوا اللغات الأجنبيـة أو الذين تعلموا تعليماً أجنبياً، بينما الفرص النادرة والرواتب الضعيفة من نصيب الناطقين بالعربية فقط. بحيـث ساعدت سوق العمل على توسيع نطاق التعليم باللغات الأجنبية أو التخلي عن اللغة العربيـة. فـإلي جانـب

الجامعة الأمريكية والجامعات الأهلية الخاصة اتجهت الجامعات الحكومية إلى استحداث أقسام للتدريس باللغات الأجنبية في العلوم الإنسانية والطبيعة على السواء، باعتبار أن هذا النمط التعليمي يتيح فرصاً أفضل للعمل والدخل. وإلي جانب أن هذا التطور يؤسس نوعاً من الطبقية داخل النظام التعليمي، من شأنه كذلك أن يضعف الارتباط باللغة العربية أو يضعف الرغبة في الدراسة بها. ومن الطبيعي أن يؤدي هجر اللغة إلى هجر الثقافة والقيم المرتبطة بها، وبذلك يتأسس فراغ لغوي وثقافي تتدفق اللغات والثقافات الأجنبية إلى ملئه.

وإذا كانت الحالة الطبيعية لأي مجتمع أن تكون ثقافته مرتبطة عضوياً ببنائه، لكون أن هذه الثقافة إما منحدرة من التراث الذي تراكم تاريخياً، وإما أنها نتاج للتفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع، فإن ثقافة العولمة ثقافة واردة من الخارج، ولذلك فهي لا تكون مرتبطة عضوياً ببناء المجتمع القومي، وذلك لكونها ليست تعبيراً عن تفاعل البشر وسياقهم الاجتماعي. وعلي هذا النحو يتشكل وعي الشباب وفق ثقافة وقيم لا صلة بينها وبين النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه. وحين يتفاعل البشر وفق منظومات من الأفكار والقيم التي لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي الطبيعي لا يبقي ثمة ما يدعو إلى استصغار الأمر. إذ من رحم هذا الانفكاك والتجافي والخلل في البني الاجتماعية، ستتناسخ أنواع أخري من التجافي والخلل في البني الاجتماعية، مما يعرضها لتشويه مضاعف يضاف إلى التشوه الخلقي الأصلي الذي نشأ عن تحديث رث شهدته هذه البني دون الاستناد إلى أية مقدمات أو أصول [٢٨].

ولذلك نتائج عديدة ومؤلمة، منها تأثر انتماء الشباب لمجتمعهم وثقافتهم. وإذا كانت المقولة الأولي للعولمة أنها تشكل تجاوزاً للحدود القومية، فإنها في ذات الوقت نفسه تشكل مقدمة للقرية الكونية التي توحدها وسائل الاتصال والمعلومات، حيث يتحول الإنسان الذي يستوعب مفرداتها إلى إنسان جديد يأخذ ملامحه من عصر جديد، ولغته من لغة المسيطر، وبالتالي يغدو انتماؤه للقرية الكونية أقوي من الانتماء لأمته أو قوميته [٢٩]. واستناداً إلى ذلك يتحول الشباب الذي يستوعب هذه القيم إلى إنسان عالمي متحرر من الانتماءات اللغوية والقومية والثقافية والدينية وحتي الجغرافية. فبالإضافة إلى الحديث عن عولمة السوق والمدينة والسياسة ثمة من يتحدث عن "عولمة الأنا"، حيث تتحول الهوية إلى أسطورة في عالم يستطيع أي إنسان فيه وعبر الشبكات الإلكترونية أن يصبح سائحاً جوالاً عبر الأمكنة دون أن يبرح مكانه، فالعولمة تخترق اليوم جدران "الهويات المغلقة" وتجعل الحديث عن "الإنسان العالمي" أمر ممكناً [٣٠].

وإذا كان المجتمع – وبخاصة مجتمعات العالم الثالث – يسعي إلى تعبئة شبابه وفق توجهات ثقافية محددة، وهو ما يعني أن ينظروا إلى تنمية الوطن، وصراعاته على الصعيد العالمي من وجهة نظر وطنية، وهي بطبيعتها متميزة لأن الوطن مرجعيتها، فإن العولمة تهدد بحرمان الوطن من هذه القدرة على التعبئة لأنها تعرض على الشباب النظر إلى أحداث الوطن ومشكلاته من زاوية موضوعية، الأمر الذي ينهي إلى غير رجعة قدرة المجتمع على تعبئة شبابه في اتجاهات محددة. مؤشر ذلك، هل كنا نتوقع وما زال الصراع العربي الإسرائيلي مستمراً أن يتزوج بالمئات شباب مصريون من إسرائيليات، وهل كنا نتصور إسقاط بعض المستثمرين العرب لقيم النخوة العربية مقابل الاستثمار في صناعة الإلكترونيات في إسرائيل؟

٢- وبعد انتشار ثقافة الصورة بين الشباب من الظواهر المعاصرة للعولمة. فنظراً للأهمية التي تتبوأها ثقافة الصورة والبث التليفزيوني الذي أضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبـر الكتـب والصحف والمجلات وصولاً إلى المدارس والجامعات، فإن المشروع الثقافي الغربي فـي عصـر العولمة قد أصبح في عهدة الإمبراطوريات السمعية البصرية بما تملكه من نفوذ وإمكانات وسـلطة تمكنها من تقديم مادتها الإعلامية للمتلقي في قالب مشوق يجذب الانتباه عبر "تكنولوجيـا الإثـارة والتشويق" ويقارب عتبة المتعة. ومعها يبلغ خطابه الإيديولوجي أهدافه الاستهلاكية، ويسهم في وأد حاسة النقد لدي الملتقي، الذي يجد نفسه في نهاية المطاف قابلاً لتمرير وتقبل جميع القيم والمواقف السلوكية دون اعتراض عقلي أو ممانعة نفسية، في وضعية شديدة الشبه بوضع السم في الدسم [٣١].

في هذا الإطار تصبح ثقافة الصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، الذي ينتج وعي الإنسـان بالعالم، وهي تلعب في إطار العولمة الثقافية نفس الدور الذي لعبته الكلمة في التـواريخ الثقافيـة السـالفة. الصورة بحد ذاتها أصبحت خطاباً ناجزاً مكتملاً يمتلك سائر مقدمات التأثير الفعال في مسـتقبله. والصـورة على عكس الكلمة باتت قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي لكي تصل إلى أي إنسان في عقر داره.

وتعد ثقافة الصورة برغم سرعة انتشارها أو قدرتها على الاختراق ثقافة هزيلة وفقيرة وسطحية، تعمـل بواسطتها الشركات الإعلامية وتتنافس لتقديم سلعها إلى المستهلك. تثير فيه الغرائـز وتهنـدس تكنولوجيـا صناعة الإغراء والجاذبية. وإذا أخذنا في الحسبان أن هجوم ثقافة الصورة على الوعي يجري على تـوازي مع امتداد التراجع لمعدلات القراءة في العالم الثالث، فسوف تتضح لنا معالم النفق المظلم الذي سوف تـدخل إليه الثقافات والوعي في عصر الصورة والإعلام السمعي البصري. حيث الضمور المتزايد لجسم المعرفـة، والتفتيت الشديد لنظام القيم، وتكريس منظومة جديدة من الثقافة التي تؤكد على القيم النفعية والفردية والأنانية والنزعة المادية الغريزية المجردة من أي محتوي إنساني، والتي سوف تغدق على الجسد ما سوف يفيض عن حاجته من الإشباع، غير أنها ستقتل الروح وتذهب بالمحتوي الأخلاقي والإنساني للبشر [٣٢].

يساعد الإعلام والإعلان وتكنولوجيا المعلومات من خلال الصورة على تشكيل وعي الشـباب بضـرورة التكيف مع ما هو قائم دون محاولة الخروج عليه، سواء استند هذا التكيف إلى الاستهلاك المـادي للسـلع أو اكتفي بالاستهلاك المعنوي للصور والمعاني، وهو ما يعني تأسيس نوع من الوعي الزائف الذي يقـف فـي مواجهة نمو الوعي الموضوعي الذي جفت مصادره وينابيعه [٣٣].

٣- تعد ثقافة الاستهلاك هي الظاهرة الثقافية الثالثة في محيط الشباب. ويشير انتشار هذه الثقافـة إلـى خلل في منظومة الثقافة في المجتمع. حيث نلاحظ تأكيداً مـن الشباب على التوجه الاستهلاكي[٣٤]. وحيث يعتبر الإغراق في ثقافة الاستهلاك محاولة لتبديد ما تملكه الذات في الحاضر دون التطـرق إلى المستقبل. إذ يؤدي افتقاد الأمل في مستقبل مشرق إلى إفناء كل شئ في الحاضر. ومثلما يغيب الشباب في مواجهة حالة الأنومي والانهيار الثقافي في عالم ديني يبحث عن النقاء والطهارة بعيـداً عن هذا العالم، أو مثلما يغيب عن واقعه في عالم المخدرات والجنس المحرر من أيـة قيـود قـد

تفرضها تعقيدات الواقع، فإن الشباب يتجه إلى إفناء ذاته في الاستهلاك. وإذا كان خلق الإنسـان ذو البعد الواحد هو خلق الإنسان العاجز عن النقد، فإن إبداع الإنسان المستهلك يعني إنساناً يرضي أن يعيش يومه لإشباع حاجاته في مستواها الحيواني (٣٥).

ويعد التحول الليبرالي الذي رفع شعار الانفتاح الاقتصادي هو المسئول عن فتح الباب علـى مصـراعيه لشيوع ثقافة الاستهلاك في المجتمع. ولقد شكل الحرمـان وسياسات الأحزمة في مرحلة التحول الاشـتراكي الطاقة الدافعة للتحول الجديد. وبدأ رأس المال المحلي الذي لم يجد قنوات للاستثمار في المرحلة السابقة يتجه بقوة إلى سوق الاستهلاك الذي شاركت فيه غالبية الشرائح الاجتماعية. حيث تحول المجتمع بأكمله إلى سوق كبيرة للاستهلاك. وحيث تدعمت هذه السوق من ناحية بواسطة السلع التي تدفقت على المجتمع من كل مكان، وهي السلع التي روج لها الوكلاء المحليون بواسطة الإعلان الذي أصبح مصدراً رئيسـياً لميزانيـة جهـاز الإعلام (٣٦). الذي جد واجتهد – باعتباره صاحـب مصلحة – في نشر روح الاستهلاك وقيمه في المجتمع.

ولقد لعبت الهجرة إلى مجتمعات الخليج دورها في دفع الشباب إلى المشاركة في ثقافة الاستهلاك. حيـث هاجر إلى مجتمعات الخليج أعداداً كبيرة من المصريين من كل الشرائح الاجتماعية. وإذا كان المهاجرون قد عاشوا بأسرهم في مجتمعات الخليج، فقد تولدت لديهم ثقافة وعادات الاستهلاك. فمدن الخليج ليسـت سـوي أسواق كبيرة، تأتيها السلع للاستهلاك من كل حدب وصوب. والدخول عالية كافية لإشباع حاجات الاستهلاك مهما كان ترفها، أو مهما كانت كثافتها. وإذا هاجر الآباء للعمل في الخليج مخلفين الأسر والأبناء وراءهـم، فإن إغداق المال عليهم اقتطاعاً من الأجر المرتفع كفيل بأن يعالج الإحساس بالذنب – التوترات والقلق عنـد الآباء لهجرهم أسرهم وتركها وراءهم – ثم هو كفيل في ذات الوقت بأن يجعل الأبناء أعضاء نشـطين فـي نادي الاستهلاك.

ومن الطبيعي أن تدفع هذه الظروف إلى شيوع قيم الثقافة الاستهلاكية ومن ثم دفـع البشـر إلـى تبنـي سلوكيات مادية سلعية. فإذا لم تساعدهم دخولهم على تحقيق احتياجاتهم التي اتسعت بفضل المشاركة في ثقافة الاستهلاك، فإن أبواب الانحـراف تصبح هي الأبواب التي تطرق من أجل الحصول على مزيد من الدخـل الذي يغطي الحاجة إلى الاستهلاك (٣٧). وليس هناك استثناء لشباب طبقة على أخري في هذا الصدد، فسـلع الاستهلاك معروضة تفجر الأشواق، والميل إلى المغامرة من طبيعة الشباب. لتكن المخاطرة، فإذا نجحت ذقنا حلاوتها واستمتعنا بلذة الاستهلاك والمخاطرة، وإذا لم تنجح فالآباء يشغلون مراكز كبيرة وحتماً سوف يخفون لإنقاذ أبناءهم الأبرياء!!

ويترتب على ذلك أيضاً مظاهر تشير إلى عدم الانتماء حيث نجد أن الميل المتطـرف إلـى الاسـتهلاك مسئول عن تدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج. مسئول كذلك عن تفكـك الأسـرة الـذي يـؤدي سـعي أعضاؤها المحموم من أجل الدخل الأكبر إلى مزيد من الانصراف عن الأسرة، وتمزيق نسـيجها. مسـئول أيضاً عن تحول القرية من الإنتاج إلى الاستهلاك، وعن الانصراف عن القضايا القومية والانشغال بالكسـب المادي (٣٨). بالإضافة إلى ذلك يؤدي شيوع ثقافة الاستهلاك في مجتمع يعيش ٤٠% من سكانه تحـت خـط

الفقر إلى تعميق الشعور بالإحباط. فإذا اتسعت مساحة الإحباط فإنها سوف تكون مولدة للتـوتر، وإذا تـراكم التوتر فله مخارج انحرافية عديدة. قد يكون المخرج من خلال البلطجة اعتداء على الآخـر الـذي يمـارس الاستهلاك. وقد يكون من خلال الاغتصاب لأن الإحباط تكثف حتى لم يعد سوي الغريـزة والجـنس هـي المخرج الملائم التي تتولي تصريفه. أو قد ينسحب المحبطون داخل ذواتهم بعيداً عن العالم، حيث عالم خيالي جديد تفتحه أبواب المخدرات.

يقود انتشار الثقافة الاستهلاكية كذلك إلى تمجيد ما هو أجنبي والسعي إلى استهلاكه – مادياً كان أو معنوياً – باعتباره رمزاً من رموز المكانة الاجتماعية[٣٩]. ونتيجة تلاشي المشـاعر المرتبطـة بالهويـة القوميـة والوطنية، يندفع البشر – رغماً عنهم – نحو الارتباط بما هو أجنبي وخارجي على حساب مـا هـو محلـي وقومي، وإعلان أورجواي واتفاقيات الجات يتكفلان بفتح أسواق العالم أمام هذا النمط المادي والثقافي الجديد. وتتداخل جوانب مادية ومعنوية في استهلاك السـلع، فالغـذاء أفضـل مـن خـلال منتجـات "كنتـاكي" و"الهامبورجر" و"الفرايتشكن" وما يقدمه الإعلان من سلع الاستهلاك، بخاصة إذا كانت أجنبية، فلا شـك أن مذاقها موثوق به. الشباب هنا لا يهتم بمضمون الإعلان بقدر ما يهتم بشكل الإعلان الذي يقـدم لـه سـلع الاستهلاك أو إلى الطعام في حالة من التشكل الدائم أو السيرورة المستمرة. تولد لديه استعداد للسعي الـدائم وراء الجديد، بغض النظر عن الذوق والمذاق والفاعلية، أليس هذا طعام السادة!!؟

٤- تعد ثقافة التكيف الفائض ظاهرة ثقافية شبابية يعيشها شباب مشارف الألفية الثالثة، بديلاً لثقافة النضال التي قادها الشباب في الأربعينيات والخمسينيات سعياً وراء استقلال الوطن، أو بـديلاً كـذلك لثقافـة التمرد في الستينيات وأوائل السبعينيات مطالبة بالديمقراطية والتنمية الصحيحة والعـدل الاجتمـاعي. وإذا كان الشعور بالحرمان مع توقع الإشباع هو الافتراض الكامن وراء التمرد أو الثورة، فإننا نجـد أن الشعور بالحرمان غير متحقق لأسباب عديدة. أولها أن استهلاك الصورة قد يكون بديلاً لاستهلاك السلعة. واستهلاك الصورة – برغم طابعه المعنوي – يحقق نوعاً مـن الإشـباع علـى المسـتوي الغريزي. يضاف إلى ذلك طـرح بعض السلع التي قد تلعب دورها في تصريف التوتر الناتج عـن الحرمان حتى لا يتحول إلى حالة من الإحباط. ويدخل في هذا الإطار كل السلع ذات الصلة بـالجنس والمخدرات، إضافة إلى أن سوق العولمة يتيح كثيراً من الآليات التي تخفف الشعور بالحرمان، كآليـة تقسيط الثمن بعد الحصول على السلعة التي طرحت في الأسواق وأصبحت متاحة، الأمر الـذي قـد يحقق قدراً من الإشباع بحيث لا نواجه بحالة لا يتحقق فيها الإشباع بصورة مطلقة.

بالإضافة إلى ذلك تعمل بعض المضامين التي يقدمها الإعلام والإعلان وتكنولوجيا المعلومات على توسيع مساحة الإشباع الغريزي من خلال الجنس مثلاً. الذي يبث ويعلن عنه بأساليب عديدة ومتنوعة، وهو الأمـر الذي يساعد على توسيع نطاق القاعدة الغريزية للإنسان، والاهتمامات التي تتأسس مستندة إليها، الأمر الـذي يكون عادة على نقيض الإيمان بالمثل والمبادئ والوعي بها، وهي التي تشكل الطاقة الدافعة للرفض والتمرد، بالإضافة إلى ذلك فقد لا تساعـد هذه الظروف على تشكيل الوعي بطبيعة الحرمان وجذوره، وتساعد علـى عدم إدراك مدي تحقق الإشباع.

إلي جانب ذلك هناك استبدال لثقافة الكلمة بثقافة الصورة. الأولي تساعد على الخيال والتأمل وتعمل علـى تطوير الجوانب الروحية والمعنوية في البشر وترتفع بهم إلى مستوي إنساني رفيع، والثانية تدعم توجهـات الاستهلاك، وتستنفر الغرائز وتهبط بالإنسان إلى مستوي غريزي وحيواني، تحجب عن الشباب القدرة علـى رؤية المعاني المثالية للرفض أو الثورة. هل يمكن أن نتوقع من شباب "الكنتاكي" و "الفرايتشكن" أن يقومـوا برفض أو ثورة!!؟

لقد عملت الصورة من خلال الإعلان والإعلام على استنساخ إنسان لديه الطاقة غيـر المحـدودة علـى التكيف، إنسان يمتلك إمكانية هائلة للخضوع لعملية إعادة التشكيل، حتى يصبح ملائماً لكل حالة. ولصـياغة هذا الإنسان لابد من تطوير بعض أبعاده الخاصة به. فهو إنسان تتسع مساحة الطاقة الغريزية لديـه، وهـي الطاقة التي تحتاج إلى إشباع متوسع باستمرار، ومتجدد على الدوام. إنسان يهتم بالثقافة الشـفاهية أو ثقافـة الصورة وليست ثقافة الكلمة المقروءة أو المسموعة. إنسان يشارك بفاعلية في عملية الاستهلاك، وان لم يكن فليشارك في ثقافة الاستهلاك وقيمه. إنسان يتابع الإعلان في شكله ومرتآه أكثـر مـن متابعتـه لمضـمون الإعلان. إنسان سقطت عنه مفاهيم المواطنة والوطنية واستبدلها بمفاهيم السوق والتسوق. لم يعد لهذا الإنسان روابطه التي تربطه بماض أو تراث، ولكنه إنسان يبحث عن الكامن والجديد كأنما هو قـاطرة تنـدفع مـن المحلية إلى العالمية، من الماضي والآن إلى المستقبل. إنسان لا ملامح ثابته له. ملامحه في حالة دائمة مـن التشكل والسيرورة، تتجدد ملامحه بنفس سرعة تجدد السلع واتساع نطاق الأسواق(٤٠).

٥- لقد أصبحت ثقافة الجنس والمخدرات لها سطوتها في عالم الشباب من كل الطبقات. أبناء الأغنيـاء أو حسبما يسمونهم اصطلاحياً "حديثي النعمة" يقودون سياراتهم السريعة في شوارع المدن الضـيقة – متخمة بالجنس والمخدرات – أحياناً وهم مخمورون أو في أوضاع الجـنس والعربـدة. إعـلان عـن ثراء مفاجئ بلا عراقة. وتقع الحوادث وقد يسقط القتلي، لا بأس!! فالآباء الأغنياء قـادرون على دفع الديات. نهارهم في مطاعم الهامبورجر ويشهد ليلهم سياراتهم المسرعة، ولا مانع من قدر من المخدرات، فالمخدرات والسرعة تثير الخيال وتطلق عقال الأحلام.

إلي جانب ذلك الشباب أبناء الطبقة المتوسطة على عكس الشريحة الأولي نجدهم يعيشون في سياق مشـكل. لا عمل ولا دخل ولا زواج. الحياة متوقفة بهم، وأحلي سنوات العمر تضيع من بـين الأصـابع. إذا حـاولوا الاستعانة بأسرهم – أسر الطبقة المتوسطة – فأسرهم تعاني كذلك، تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة ونفقـات الدروس الخصوصية. فأسرهم عاجزة عن إشباع كل حاجاتهم. وتطرح حلول تلقائية لهـذا الموقـف المشـكل. فمسكن الأسرة ينبغي أن يأويه إذا تزوج، حتى ولو كان غير متسع لذلك. وأحياناً تتحمل الأسرة بعـض نفقاتـه حتى ولو كان دخلها محدوداً. وإذا استحال الزواج، فالزواج العرفي متاح حيث ممارسة الجنس تحت غطاء من الشرعية، وفي ذات الوقت فهو جنس بلا تكلفة. وقد يهرب الشباب من هـذا الموقـف الصـعب إلـى عـالم المخدرات، حيث لحظات من السعادة يحققها "البانجـو" رخيص الثمن، أو يذهب إلى المسـجد طالبـاً مباركـة العناية الإلهية لحياته، ويعرض نفسه لأن تتلقفه جماعات التيار الإسلامي، قد تغريه بإشباع بعض حاجاتـه غير أنها تدفعه في النهاية على طريق العنف والرفض، فإذا كان جهاز الدولة عاتياً فلتكن التقية والانسحاب.

يضاف إلى ذلك شباب الشرائح الطبقية الدنيا القانعين بقدرهم في قاع الحيـاة تحت خط الفقر. يدركون أن إشباع الحاجات غير ممكن وغير محتمل كذلك. إذا فلنشبع حاجاتنا بما هو متـاح. يبـدعون مـا يخـدرهم، ويشمون عادم السيارات والبنزين ورماد احتراق النمل والصراصير، أو حتى "كله" لصق الأحذية. فكائنـات القاع تهرب من واقعها المتأزم بآليات القاع، وإذا كان المجتمع قد اعتدي عليهم وفـرض علـيهم مكـانتهم، فلنقابل اعتداء باعتداء، ولو من خلال الانحراف، كالاغتصاب حيث إشباع الغريزة تحت وطأة المخدر ولـو بالعنف. وقد يسلم ذلك إلى جرائم كالقتل مثلاً، إخفاءاً لجريمة أقل بجريمة أكبر، أو التعامـل الجنسـي مـع الصغار غير آبهين بقدسية البراءة والطهارة. وإذا تعذرت الأبواب وسدت فالغريزة والمخدرات ضاغطة حتى اختراق درع غشيان المحارم وتمزيق قدس الأقداس، ونشر الحرام في فضاء المجتمع.

والمخدرات ترافق الجنس وتشعل جذوته. فالحاجة إلى الجنس أصبحت كذلك عنصراً في ثقافة الشـباب، ليس الجنس الطبيعي، حيث يتحقق الإشباع من المعاشـرة، ولكنه جنس التكنولوجيا الحديثة، حيـث الجـنس المقدم على أطباق الفضائيات الشهية أو حتى ممغنطاً على أشرطة الفيديو، أو الجنس الذي تقدمـه شـبكات الإنترنت بكل تنوعاته على خريطة العالم، نوع من التجديد يقدم الغريزة بإخلاص وربما بحماس أعلـي، ولا مانع من جنس اللغة من خلال "بغي" التليفون، والمحمول أكثر نجاحاً في ذلك على ما يـذهب الإعـلان. ولا مانع من قدر من أقراص الفياجرا، التي ضاعفت مساحة المشاركة في سوق الجنس، وجعلته اصـطناعياً أو تكنولوجياً بدرجة أكثر، ولاشك أن هناك أرباحاً تتخم الجيوب، وتشكل طاقة دافعة لاتساع السـوق واتسـاع مساحة الإشباع.

نضالات الشباب أصبحت متلائمة وهذه الأحوال كذلك. وإذا كان شباب الخمسينيات والستينيات قد ناضلوا من أجل مثل رفيعة وطاهرة كالمطالبة بالاستقلال أو الوقوف مع فيتنام في حرب الاستقلال والتحرير، كانت قدوتهم ومثلهم إنسانية ورائعة "هو شئ منه" و"ناصر" و"تشي جيفارا" و"جياب" و"كاسترو" و"جميلة بوحريـد". والآن فقد أسدل المجتمع التكنولوجي وعولمة الاستهلاك الستار على مرحلة من الطهارة والنضـال، وبـدأت مرحلة جديدة ونضال جديد مختلف من حيث النوع، حيث النضال والتظاهر تارة لقضايا تتصـل بـالغريزة كتظاهرات شباب الجنس الثالث، أو نضالات بعض فئات المرأة من أجل إعلان عـالمي يؤكـد حقهـا فـي التصرف بجسدها دون تدخل أو قيود من المجتمع، ولتسقط الأديان والمثل، ولنضع بديلاً مـثلاً جديـدة. أو نضالات لتبادل الشباب من الإناث والذكور المواقع، وفوضي الهرمونات كفيلة بتحقيق ذلك. أو نضالات مـن أجل ديانات جديدة يمارسها "عبدة الشيطان" ينتظرون في عتبات المخدرات، يحسبون الزمن لمجيء "المسـيح المنتظر". أو الذين يستغرقون في الجنس، ويطلون من خلال نوافذه على كل جديد يستمتع فيه الجسد بعد عالم مات، كانت المتعة فيه للروح والمبادئ. وإذا كان نيتشه قد أعلن عن زيف بأن "الله قد مات" فإننا نؤكد بحـق بأن موت الإنسان قد تحقق.

٦- جماعة أخري من الشباب تختار الثقافة الدينية قيماً توجه سلوكياتها في قالب عـالم مشـبع بحالـة الأنومي. ويرتبط الشباب بالدين لاعتبارات عديدة منها أن الشباب هم الشريحة العمرية التي تميـل عادة إلى التجديد حتى ولو كان ذلك اقتحاماً للمجهول، لأن روابطها بالواقع واهيـة علـى عكـس الكبار، ولأن الشباب هم الأكثر خصومة مع الواقع لكونهم الأكثر معاناة من عدم إشباع حاجاتهم في إطاره. وإذا كان الهروب من هذا الواقع ضرورياً فليكن إلى الدين. الشباب يخضعون كذلك لعمليـة تشكل الهوية، وإذا كانت العولمة تكتسح الهويات الثقافية الأخرى فلنحتمي بالدين فهو الهوية والدرع القوي. وإذا كانت نماذج التنمية العربية قد فرضت عليهم الحرمان من إشباع حاجاتهم، فإن الحـل يكمن في رفض هذه النماذج والاستعانة بالتراث (٤١) كإطار يمكن أن يقود التنمية التي تيسـر هـذا الإشباع. وإذا كانت قيم الدين تبدو نقية وطاهرة فإنها تكون ذات جاذبية خاصة للشـباب، فأنفسـهم مرآة لها لكونهم أنقياء وأطهاراً كذلك.

وإذا كانت المجتمعات النامية تشكل مجتمعات إنتقالية، وإذا كانت الشخصية الشابة إنتقالية بطبيعتها، فـإن عدم الاستقرار يبدو مضاعفاً، ومن ثم يترسخ لدي هذه الشريحة شوق دائم من أجل الاستقرار والثبات، وهي حالة تتحقق إذا استندت إلى يقين ثابت بإيمان أو معتقد. ويتأمل الشباب متسائلين إذا كانت معتقدات الدين قـد لعبت دورها في الماضي في تأكيد مجد المجتمع وقوته، فلماذا رفض العودة إليها لوقـف انهيـار الحاضـر وإعادة تنظيمه (٤٢).

يقود هذه الدعوة شباب السياقات الحضرية بالأساس، لأنهم الأول الذين يعانـون من مشاعر الحرمان في قلب أطر اجتماعية تبشر باستهلاك السلع صباح مساء. ثم هم أيضاً أبناء الطبقة المتوسطة التي تكالبت عليها المصائب كما تتكالب الأكلة إلى قصعتها. النظام السياسي يسحب الامتيازات من تحت أقدامها، امتيـازاً تلـو الآخر. والدروس الخصوصية والسعي لنوعية حياة ملائمة تعصرها بين سندان ظروفها الاقتصادية المنهكـة ومطرقة الطموحات التي فجرتها المرحلة الاشتراكية. وفي قلب هذه الأوضاع المؤلمة يبحـث فصـيل مـن الشباب عن يقين في قلب عالم يملؤه الكذب والفساد. عن ثقافة تبرر التقشف وإشباع الحاجات في مسـتوياتها الدنيا في مواجهة استشراء الاستهلاك حتى التخمة ثقافة وسلعاً وصوراً. يحتمي بعفة الدين من عالم أصـبح الدنس فيه وحلاً تغوص فيه الأقدام. ويصبح كبرياء الدين والتدين قيمة تجعلنا أقويـاء فـي مواجهـة قـوي العولمة، وأجهزة القمع العاتية ولا خوف. وبساطة الدين لها جاذبيتها في مواجهة تعقيد الحضارة وعبثيتها. ألم تشيد هذه القيم خلافات ودول وممالك دانت الدنيا؟ فلماذا لا نجرب؟ وإذا كان البعض يرفض فلأنهـم كبـاراً تكيفوا مع الحاضر، ولأنهم أصحاب مصلحة فيه. ولأن الدين دين الله، وهو الذي أمرنا بذلك فلندعو إلى سبيل ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، وإن لم نجد استجابة ففي طلقات الرصاص ملجأ أخير.

ويختلط الغياب في الدين بمشاعر العداء نحو المجتمع، ويتولد العنف والتطرف ليس في الأفكـار والقـيم فقط، ولكن في المظهر الخارجي كذلك. فالثوب لابد أن يكون قصيراً، ولا ينبغـي أن تكـون رأس الرجـل عارية، كما أن الذقن لابد تترك طويلة على سجيتها، برغم أنف أبي الطيـب المتنبـي الـذي قـال شـعراً "يا أمة ضحكت من جهلها الأمم"!!.

٧- وإذا كان الهروب إلى الدين واستلهام قيمه لتشكل ثقافة توجه سلوكيات شريحة من الشباب، قد تطرف ليصبح الدين لديها نظاماً يفرض بالعنف وطلقات الرصاص، فإن هناك فئة من الشباب استدعت انعكاس حالة الأنومي على لا وعيها الفردي، واغترفت من اللاوعي وعياً يصنع ثقافتها. أدركت هذه الفئة بلا وعيها أنه لا فائدة. فقوي العولمة عاتية وآلياتها نافذة، وجهاز الدولة الرادع والمحيط مؤيد بها، وحاجاتنا تشبع الآن من خلال سعي الآباء في نطاق الأسر، والمستقبل مخيف لكنه قاتم وقادم. البطالة ضاربة حولنا، والحصول على مسكن مستقل لشاب أصبح حلماً، والزواج أصبح من الوقائع النادرة في المدينة، والدخول أصبحت ضعيفة ومرهقة لا تستطيع مواجهة الأسعار المتصاعدة، تؤمن بالكاد احتياجات الأسر. وإذا كان البعض من حولنا قد امتلك إمكانية الاستهلاك فانصرف إليها، بينما البعض الآخر استغرق في الجنس والمخدرات، على حين ذهب البعض الثالث إلى الدين بحثاً عن النقاء والطهارة. فلنبق نحن هنا، ولن نهرب ولنمارس الاستمتاع بالحاضر، برغم خصومتنا معه، لنشكل مجتمعاً منفصلاً عن المجتمع الأم، وثقافة منفصلة عن الثقافة، ولغة ليس فيها من العربية سوي أبجديتها. لغة لها شفرات لا يدرك الكبار رموزها.

ويبتكر اللاوعي الشبابي مفردات عديدة وغريبة منها "نفّض له = أتركه" "خنيق = ثقيل الظل" "بيئة = طبقة عليا" "بيئة طحن = طبقة دنيا" "إحلق له = ابعده" "روش = معتدل المزاج" "سيس = شخصية واطية" "طحن جداً = سئ جداً" "أشفور = فقير ليس معه مال" "دوس = لا تتوقف" "طنشني = لم يهتم بي" "كبر الجمجمة = لتكن عاقلاً معتدل المزاج" "بخ = مستريح أو مسترخي أو نائم" "حلو موت = رائع جداً".

وإذا كانت الثقافة واللغة تُهاجم من كل اتجاه – فإن لسان حال الشباب يشاهد بأسي الكبار الذين أهملوا النضال من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية حفاظاً على الثقافة واللغة، فلسان حالهم يقول لا بأس فلنشارك في غرق السفينة، ولنؤسس لغة جديدة نتحدث بها همساً دون أن يدرك الكبار أي مضامين لها، حتى ولو كانت لغة عبثية تغذيها أغنيات مطرب شعبي يساهم بدوره في القتل العبثي للحس الثقافي، دون أن يستيقظ حراس الثقافة، حينما تنطلق أشرطة الكاسيت قائلة "حبطل السجاير وأكون إنسان جديد – من أول يناير خلاص حشيل حديد" "طول عمري طبعي حامي ومحبش س و ج – وبأحب ألعب رياضة وأسمع عبدالحليم".

المراجع

1- Nilson F., Youth Changing Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1978. P. 12.

2- Flaks, R., Youth and Social Change, Markhaw Publishing Company, Chicago, 1971, p. 37.

3- Ibid., p. 32.

٤- على ليله: الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٢، ص: ٣٦.

٥- على ليله وآخرون: قضايا ومشكلات التخلف في العالم العربي، دار الحريري للطباعة، ٢٠٠٠، ص: ٢٩٨.

٦- على ليله: الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، مرجع سابق، ص: ٧٠.

٧- المرجع السابق، ص: ٧٢.

٨- المرجع السابق، ص: ٧٥.

٩- على ليله: تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية على الأمن القومي المصري، ندوة "التحولات الاجتماعية والأمن القومي" أبريل ٢٠٠٠، ص: ٧١.

١٠- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين، تطور المجتمع المصري في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ٢١.

11- Erikson E. Identity and the Life Cycle, New York, International University Press, 1959, p. 32.

١٢- على ليله: الشباب المصري وقضاياه من وجهة نظر المثقفين المصريين، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠، ص: ٧٦.

١٣- محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر السادات، ص١٩.

١٤- توفيق شومان: الإعلام العربي وتحديات العولمة، الشاهد، العدد ١٥٨، تشرين أول، ١٩٩٨، ص: ٧٥.

١٥- كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة، خطوط الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة، ص ص: ١٧١ – ٢٠٢ في عالم الفكر، المجلد ٢٩، العدد ٣ يناير / مارس، ص: ١٨٤.

١٦- المرجع السابق، ص: ١٨٤.

١٧- المرجع السابق، ص: ١٨٦.

١٨- على ليله وآخرون: قضايا ومشكلات التخلف في العالم العربي، مرجع سابق، ص: ٢٩٨.

١٩- المرجع السابق، ص: ٢٩٩.

٢٠- محمد إبراهيم منصور "تعقيب": في: العرب والعولمة، تحرير أسامة الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو، ١٩٩٨.

٢١- ليلي شرف "تعقيب": في: العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص: ٣٥٧-٣٥٨.

٢٢- كريم أبو حلاوة: مرجع سابق، ص: ١٨٧.

٢٣- سهير لطفي وآخرون: الأسرة المعيشية والإنفاق الاجتماعي الواقع والتطلعات، دراسة مسحية بالعينـة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص: ٣٥.
٢٤- المرجع السابق، ص: ٣٣.
25- Durkheim, E. The Division of Labor in Society, The Free Press of Glencoe, London, 1964, p. 112.
٢٦- على ليله: الشباب في مجتمع مغير، مرجع سابق، ص: ٨٦.
٢٧- الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، سلسلة دراسات متخصصة (٣) مقدم ظاهرة العولمـة فـي العالم المعاصر، بدون تاريخ، القاهرة، ص: ٨١.
٢٨- على ليله: تآكل الرفض الشبابي، تأملات مع بداية الألفية الثالثة، الندوة السنوية السابعة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠، ص: ١٦.
٢٩- كريم أبو حلاوة: مرجع سابق، ص: ١٨٨.
٣٠- المرجع السابق، ص: ١٧٧.
٣١- عبد الإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص: ١٢١.
٣٢- على ليله: تآكل الرفض الشبابي، مرجع سابق، ص: ١٦.
٣٣- المرجع السابق، ص: ٢١.
34- Eisenstadt, S. N., From Generation to Generation, Age Groups and Social Structure, The Free Press, New York, 1956, p. xxiv.
٣٥- على ليله: الشباب في مجتمع متغير، مرجع سابق، ص: ٨٦.
٣٦- على ليله: تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية على الأمن القومي المصري، مرجع سابق، ص: ٨.
٣٧- المرجع السابق، ص: ١٩.
٣٨- المرجع السابق، ص: ١٧.
٣٩- محمد محمود الإمام: الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للـوطن العربـي فـي: العولمـة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير/ عبدالباسط عبدالمعطي، مركـز البحـوث العربيـة بالاشتراك مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ص: ٧٣ – ١٠٩، بخاصة ص: ١٠٧.
٤٠- على ليله: تآكل الرفض الشبابي، مرجع سابق، ص: ٧.
٤١- على ليله: الشباب في مجتمع متغير، مرجع سابق، ص: ٣٧٠.
٤٢- المرجع السابق، ص: ٣٧٦.

الفصل الرابع عشر

صنع القانون

دراسة في سوسيولوجيا القانون

بالتطبيق على قانون الخصخصة (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور البسيوني عبدالله جاد البسيوني، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

منذ عقود أربع وفي إطار توقع لمستقبل أبحاث علم الاجتماع القانوني، ذهبت جالنتر M.Galanter في مؤلف حديث نسبياً[١] إلى أن المشكلة الأساسية التي واجهت معظم بحوث سوسيولوجيا القانون سابقاً كانت "فقراً في المفاهيم والنظريات، ولم تعد هذه مشكلة خطيرة اليوم كما كانت في الماضي، بالرغم من أنه لا يزال هناك دائماً تطورات وتعديلات، والمطلوب اليوم أبحاث أكثر تفصيلاً في مجالات معينة بناء على المحاولات النظرية والمفهومية التي ولدتها العقود الثلاث الماضية. فمثلاً في حين أننا نعرف الكثير عن المحامين والمحاكم، فإننا نعرف القليل نسبياً عن عملية التقاضي. وبالمثل فإننا نحتاج أن يكون لدينا دراسات أكثر تفصيلاً عن القانون [٢]، وتنفيذ القواعد القانونية في كل من السياقات الإدارية والتنظيمية. ولكن هذه الأنواع من الدراسات يجب أن تتفادي السماح لموضوع البحث بتحديد أنواع الأطر أو النظريات التي يعتمد عليها بشكل أضيق من اللازم، لأن هذا التناول كان يميل إلى إنتاج وتنظير تبسيطي ومحدود في مرحلة محددة".

ومن جهة أخري تخرج التنظيمات التشريعية والإدارية والقضائية العديد من اللوائح والقوانين كل سنة، وكل قانون فريد في حد ذاته، وله مجموعته الخاصة من العوامل والسياقات التي أدت إليه، وتاريخه وملابساته، إلا أنه يمكن تقديم بعض التعميمات حول كيفية تكوين القوانين والمتغيرات الاجتماعية التي تلعب دوراً في صنع القوانين [*]، والقوي الاجتماعية التي تشكل فاعلية صنع أو تغيير القوانين.

في ضوء ذلك فإن محاولة فهم كيف تتم صناعة القانون؟ والأساليب التي تصنع بها الهيئات التشريعات والهيئات الإدارية والمحاكم والقوانين، وكذلك أدوار المصالح المرعية، ومصادر القوي الداخلة بالنسبة للقوانين، يعتقد الباحث أن مثل هذه المحاولة لو تم فهمها وربط متغيراتها معاً ثم تطبيق ذلك على مجلس الشعب المصري، وخاصة في واحدة من دوراته التشريعية القريبة لأمكن تحقيق مساهمة ولو متواضعة في فهم منطقه بينيه بين علم الاجتماع والقانون وهو حلم طالما راود علماء الاجتماع الأوائل. بل ويرتبط نجاح علم الاجتماع القانوني بقدرته على وصف وتفسير وتحليل واستشراف جملة من الظواهر الاجتماعية ومن بينها مسألة صناعة القانون [٣]، وخاصة في مجال صنع التشريعات وكيف أنها لا تعدم تأثرها بالبناء الاجتماعي بطريق مباشر وغير مباشر، ومعلوم أن علم اجتماع التشريع هو جزء من علم الاجتماع القانوني.

والواقع أن موضوع "صنع القانون" قد حظي بدراسات متعددة، بعضها تناول الموضوع من زاوية التشريع الذي يتم صياغته وإصداره لاحتواء الصراعات الاجتماعية وحسمها، على حد قول شامبليس W.J. Chamblis [٤]. وبعضها تناوله من زاوية أهمية صنع القانون كمسألة أبستمولوجية ترشد القانون كما تقوي دوره في الحياة العامة كما يذهب بودجورتسكي A.Podgorecki في مقالته المنشورة ضمن أعمال الملتقي السنوي للمنظمة الدولية لعلم الاجتماع لعام ١٩٧٦ في موضوع: علم الاجتماع القانوني والمنعقدة في المجر [٥]. وربما يعكس القانون بناء القوة في الدولة، ومقاصدها، وأيديولوجيتها، وتوجهاتها في المرحلة التالية لصدور القانون على ما يذهب سيدمان R.B. Seidman [٦]. وعلي ذلك فهناك من يري موضوع صنع القانون هو المبحث الاساسي في علم اجتماع التشريع Sociology of legislation [٧]، وفي إطار ذلك

يمكن فهم صنع القانون كعملية اجتماعية دينامية تتأثر بالقوي الاجتماعية الذاتية والموضوعية ثـم لا تعـدم تأثيرها فيما عداها من ظواهر [٨]، أو بعبارة أخري فإن صنع القانون كموضوع إنما هو مؤشر ودالة لإحداث الهندسة الاجتماعية [٩]. هذا على المستوي العام أما على المستوي الخـاص حيـث صـنع القـانون لـدي جماعات محددة أو في إطار حالات معينة فإن هذه العملية تتسم بأنه رد فعل لأفعال فرديـة محـددة يقـوم بإصدارها رجال القضاء [١٠] وهو ما حدا بالبعض [١١] إلى نفي مقولة أن القضاة هم الذين يصنعون القـانون، فالمجرمون هم الذين يحددون العقوبة التي تترتب على انتهاكهم لقانون محدد. ومن جهة أخري وفي مجـال صنع القانون إدارياً يذهب ويست West إلى أن هناك خصوصية لدي كل أمر إداري أو قرار إداري يرتبط بظروف معينة [١٢]، ثم أن المسألة سواء كانت هذا أو ذاك لا تعدو أن تكون أكثر من الوجه الآخر لعلاقـات السيطرة والخضوع، والقوة والضعف في جماعة محددة أو مجتمع محلي ما أو حتى مجتمع دولي على حـد تعبير ديفيد برايس D.Price [١٣].

مشكلة الدراسة:

وفقاً لنص المادة رقم ٨٦ من الدستور المصري فإن مجلس الشعب يمارس سلطة تشريعية، كمـا أن لـه وظيفة رقابية على التنفيذيين، وكذلك الموافقة على السياسية العامة للدولـة، وخطـط التنميـة الاجتماعيـة والاقتصادية، والموازنة العامة للدولة. أما المادة رقم ١٥١ من ذات الدستور فإنها تنص على أن معاهـدات معينة واتفاقيات لكي تصبح نافذة لابد أن تحصل على مصادقة من قبل مجلس الشعب.

وفي عام ١٩٩١ باشرت الحكومة المصرية إصلاحاً اقتصادياً كاملاً وبرنامجـاً للتكيف الهيكلـي، وهـذا الإصلاح تركز في معظمه حول تحرر Liberalization وخصخصة Privatization الاقتصاد المصـري. وتعتبر الدراسة الراهنة هذه المسائل بمثابة دراسة في صنع القانون Law making وذلك من خلال تحليـل موقف الحكومة ثم تحليل موقف أعضاء مجلس الشعب، وطبيعة المناقشات والقضايا التي أثيرت ومبـررات وجهات النظر، وذلك لفهم كيفية تمرير القانون.

أهداف البحث ومنهجه وخطته:

تستهدف الدراسة تحليل بعض مناقشات مجلس الشعب فيما يتعلق بسياسات الخصخصة أثناء الفتـرة قيـد الدراسة، وهي الدورة التشريعية السادسة والتي تبدأ من ١٩٩٠ وحتي ١٩٩٦. وكان مفترضاً أن تبدأ الدراسة منذ ١٩٨٤ لتشمل الدورات التشريعية الرابعة والخامسة والسادسة، إلا أن الفترتين الرابعة والخامسة كلتاهما غير مكتمل بسبب مناقشات المجلس، حيث انتهت الفترتان قبل أن تباشر الحكومـة الإصـلاح الاقتصـادي وبرنامج التكيف الهيكلي، بينما تزامن بدء الدورة السادسة مع بداية البرنامج المذكور. ومن أجل تحقيق ذلـك –وفي إطار تحقيق الدراسة لأهدافها – استند الباحث إلى تحليل المضمون، وذلك لمناقشة بعض وقائع جلسات مجلس الشعب أثناء الدورة المذكورة، لتتبع موضوعات مثل الليبرالية والخصخصة، والمواقف المرتبطة بهم سواء من خلال مناقشة مشروعات القوانين المرتبطة بذلك، أو مراقبة عمل السلطة التنفيذية، أو ما إذا كان قد تم تناولها في مناقشة سياسة الحكومة، أو رسم ميزانية الدولة وذلك في كل جلسة.

وفي حدود ذلك حرصت الدراسة على تتبع هذه الموضوعات والبيانات المختلفة من مصادرها الأساسية سواء كانت خطباً أو كلمات أو تصريحات السيد رئيس الجمهورية، أو من قبل ممثلي الحكومة، أو عبر تعليقات الحكومة إلى آراء السادة أعضاء مجلس الشعب أثناء المناقشات البرلمانية.

مفهومات الدراسة:

ستنطلق الدراسة من تحليلها للخصخصة من زاويتين:

الزاوية الضيقة: أي خصخصة المشروعات التي تمتلكها الحكومة.

الزاوية الواسعة: ويقصد بها تشجيع الاقتصاد المؤدي للقطاع الخاص.

أما الليبرالية الاقتصادية فيقصد بها هنا: التحكم في تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية باعتماد أكثر على آليات السوق في مناطق مختلفة وتصبح المبادرة الفردية والمنافسة هي القوة الدافعة للاقتصاد.

تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء ذلك فإن مشكلة البحث تجيب عن التساؤلات التالية:

١- إلي أي مدي تعتمد هذه النقلة (في الاقتصاد الحر والخصخصة في مصر) على نظام قانون معين؟

٢- ما هو مضمون القوانين المختلفة التي تشكل هذا النظام القانوني؟

٣- ما هي وجهات نظر السادة أعضاء مجلس الشعب في الدورة التشريعية السادسة من ١٩٩٠ – ١٩٩٦ فيما يتعلق بمفهوم وسياسيات الخصخصة والاقتصاد الحر؟

٤- كيف سارت المناقشات داخل المجلس وما هي العوامل الحاكمة للكلمات والاستجوابات والردود والتصريحات، فيما يتعلق بالخصخصة والاقتصاد الحر؟

٥- ما هي اتجاهات السادة الأعضاء فيما يتعلق بذلك، وما هو موقف الحكومة وموقف السادة أعضاء مجلس الشعب، وطبيعة القضايا التي أثيرت؟

٦- كيف يتأتي تفسير ذلك في ضوء صنع القانون وسوسيولوجيا التشريع؟

تقسيم الدراسة:

ينقسم البحث إلى جزئين، الأول نظري: يستعرض فيه الباحث الاتجاهات النظرية المفسرة لصنع القانون في ضوء سوسيولوجيا القانون، والثاني: يسعي إلى اكتشاف كيفية صنع القانون في الفترة قيد الدراسة، ويضمان الفقرات التالية:

أولاً: النماذج النظرية عن صنع القانون في الأدبيات السوسيولوجية.

ثانياً: طبيعة وملامح مفهوم الخصخصة كما قدم لمجلس الشعب، وذلك في إطار تحليل:

١- تصريحات الحكومة في المجلس.

٢- تقارير اللجنة كرد على تصريحات الحكومة.

ثالثاً: أهم القضايا المتعلقة بالبعد الاجتماعي للخصخصة كما تمت مناقشتها في مجلس الشعب(١٤) من خلال:

١- وجهات نظر السادة أعضاء مجلس الشعب حول أهم القضايا المتعلقة بالخصخصة من وجهة النظر الاجتماعية.

٢- القوانين المرتبطة مباشرة بالبعد الاجتماعي للخصخصة.

رابعاً: مناقشة وتحليل لمواقف السادة أعضاء مجلس الشعب في الدورة التشريعية السادسة ١٩٩٠ – ١٩٩٦.

خامساً: تحليل سوسيولوجي لصنع القانون.

سادساً: نتائج وتوصيات الدراسة.

أولاً: النماذج النظرية عن صنع القانون في الأدبيات السوسيولوجية:

ليس هناك عجز في النماذج النظرية عن صنع القانون في الأدبيات الاجتماعية على حد قول شامبليس وتوماسيك Chambliss, Tomasic (١٥). وهناك من يحدد هذه النماذج النظرية في أربع نماذج (مثل ستيفن فاجو Steven Vago) وهي النموذج العقلاني (المنطقي) The rationalistic model، والرؤية الوظيفية The functional view، فنظرية الصراع Conflict theory (١٦)، ثم قضايا المنظم الأخلاقي A moral entrepreneur thesis.

كما أن هناك من يحدد الاتجاهات النظرية لصنع القانون في عدد من الأدوات المفهومية الأساسية في محاولة لتفسير هذه العملية، وأبرز ممثلي هذا الاتجاه رومان توماسيك(١٧) ونستعرض فيما يلي هذه النماذج بشكل عام، وكيف تفسر كل منها مسألة صنع القانون:

١- **النموذج العقلاني:** يعد إريك جود Erich Goode أبرز ممثلي هذا النموذج، ووفقاً لجود فإن القوانين تستخدم لحماية أفراد المجتمع مما يعتوره من مشكلات وأضرار، ومن هنا فإن الجرائم هي ضارة باستقرار المجتمع، وعليه فإن صنع قانون معين، إنما هو بغرض درء الخطر عن المجتمع في مجال عمل هذا القانون، فهو عقلاني منطقي أي يتحدد الخطر أولاً ثم يحاول صناع القانون صياغة القانون الذي يحمي المجتمع وأفراده وتنظيماته في حدود ذلك (١٨).

٢- **الرؤية الوظيفية:** ووفقاً للرؤية الوظيفية ينطلق بول بوهانان Pull Bohanan من أن القوانين إن هي إلا نوع خاص من "الأعراف المعاد تنظيمها"(١٩). كما تهتم هذه الرؤية الوظيفية لصنع القانون بكيفية ظهور القانون وانبثاقه عن الأعراف، بهدف استقرار واستمرار وحدات وأنساق البناء الاجتماعي، إذ أن هذه الأعراف بمثابة معايير أو قواعد بشأن الأسلوب الذي يجب أن يتصرف به الناس إذا أريد للتنظيمات الاجتماعية – الرسمية وغير الرسمية – أن تؤدي وظائفها، وإذا أريد للمجتمع أن يدوم. ليس هذا فحسب بل أن القوانين التي تمرر، تلقى قبولاً من المجتمع لأنها تمثل ضمير الشعب وصوته، ووفقاً لذلك فقد تظهر بعض صور المنافسة والصراعات البسيطة إلا أنها

هامشية بل وفي أغلب الأحيان فإن ظهورها بين المجموعات في مجتمع ما إنما يخدم ويساهم فـي إعادة ترابط هذا المجتمع وتقويته وتضامنه ضد ما يعتوره من خلل.

٣- **منظور الصراع:** من غير المدهش أن الكثير من علماء الاجتماع المهتمين بالقانون – وبشكل خاص القانون الجنائي – قد تبنوا رؤية الصراع للقانون الجنائـي. ويبدو ذلك أوضح ما يكون في الكتابات الحديثة لعلماء الجريمة الماركسيين[٢٠]، فعلي سبيل المثال يحتج كويني Quinney بأن القانون فـي المجتمع الرأسمالي يعطي الاعتراف السياسي للمصالح الاجتماعية والاقتصادية القوية، كمـا يقـدم النظام الاجتماعي آلية للسيطرة الجبرية على الغالبية في المجتمع. وفي كتاب "نقد النظام القـانوني" يذهب كويني إلى أنه عندما يتهدد المجتمع الرأسمالي أكثر، يستخدم القانون الجنائي بشكل متزايد في محاولة الحفاظ على النظام الداخلي. وسوف تستمر الطبقة الدنيا في أن تكون هدف القانون الجنائي حيث تسعي الطبقة المهيمنة إلى إعادة إنتاج نفسها ودعم أوضاعها [٢١]. وبالمثل فإن وليام شامبليس وروبرت سيدمان ينحوان نحواً صراعياً في تحليلهما للقانون. وفي حـين انهمـا يركـزان علـى المصالح المتصارعة في المجتمع فإنهما يحتجان بأن الدولة تصبح سلاحاً لطبقة معينـة، فالقـانون يصدر من الدولة، والقانون في مجتمع ما يجب أن يمثل ويحابي مصالح طبقة أو أخري [٢٢]. ليس هذا فقط ولكن يمكن استشفاف ذلك من معالجة أوستين تورك Austin Turk الذي يري أن القانون هو سلاح في الصراع الاجتماعي، وأداة للنظام الاجتماعي تخدم من يملكون السلطة، والتحكم فـي العملية القانونية تعني أيضاً السيطرة على تنظيم القرارات الحكومية وأعمال القانـون والتي تحـول الانتباه عن المشاكل الأكثر عمقاً من توزيع السلطة والحفـاظ على المصلحة[٢٣].

ويتضح مما سبق أن منظور الصراع يذكر الانقسامات البنائية للمجتمع علـى أنهـا المحـدد الأساسـي للقوانين، وبشكل خاص فإن أصل القانون يمكن تتبعه إلى ظهور طبقة من الصفوة، وهؤلاء الصفوة – كمـا هو مقترح – يستخدمون آليات السيطرة الاجتماعية مثل القوانين للاحتفاظ بمواقعهم فـي المجتمـع. ثـم أن أصحاب نظريات الصراع يحتجون بأن مجموعة المصالح المرتبطة بشكل أوثق بمصالح مجموعة الصـفوة يحتمل أن تفوز هي في الصراع. ولتعريف مفاهيم الصفوة أو المجموعات القوية في المجتمع، فإن أصـحاب نظريات الصراع يستخدمون غالباً المؤشرات البنائية للقوة [٢٤].

٤- **نموذج المنظم الأخلاقي:** ينطلق هذا النموذج من كونه يعزو الأحداث الرئيسية إلى وجود فـرد أو مجموعة من المنظمين، ويمكن تسمية أنشطتهم بـ المنظم الأخلاقـي Moral enterprise لأن مـا يديرونه هو إيجاد جزء جديد من البناء الأخلاقي للمجتمع، والمتعارف عليه من الصواب أو الخطأ.

ومن جهة أخري فإنه يجب ملاحظة أن تمرير قانون ما قد يرمز إلى تفوق الجماعات التي تؤيده، وعندما تختلف الجماعات بشكل ملحوظ في نفوذها أو مكانتها أو عندما تتنافس جماعتان على المكان. فإن كلاً منهما تتخذ القانون كغطاء للشرعية تغطي به تصرفاتها، وستسعي إلى اسـتخدامه لتأكيـد إحكـام طريقتهـا فـي الحياة[٢٥].

ومن المفيد أن نشير إلى مراجعة "هاجان" Hagan في كتابه عن تشريع الجريمة والانحـراف، مراجعـة للنظرية والمنهج والبحث لأكثر من ٤٠ دراسة مستقاة من أدبيات تشريع الجريمـة والانحرافـات، إذ نجـده يقارن بين اتجاهين نظريين واسعين في أدبياته، اللذين يصفهما على أنهمـا الوظيفيـة الأخلاقيـة Moral Functionalism والماركسية الأخلاقية Moral Marxism(٢٦). من جهة أخري أشـار آبـل Abel إلـى الطبيعة "غير القابلة للحل" لهذا الجدل بين هذين الاتجاهين النظريين(٢٧). وفي سياق صنع القـانون الجنـائي استنتج هوبكنز Hobkins أن الكثير من الجهود الحديثة للتوفيق بين النمـوذجين أو الاتجـاهين النظـريين السابقين تفهم خطأ، فلم يحظ أي من النموذجين بقبول واضح بين أنصاره (٢٨). كما أنه يضيف أن الجدل بين الاتجاهين (الصراع والإجماع) إن هو إلا جدل مصطلحي (٢٩).

ونظراً للمزيد من التشعب في هذا الموقف سعي بعض الباحثين إلى البحث في موضع آخر عـن نمـاذج نظرية أدق لصنع القانون، وكان من هذه النماذج محاولة شامبليس لتطوير نموذج لصنع القانون يفتـرض أن التغيرات التشريعية الهامة تنشأ من التناقضات والمعضلات في داخل الرأسمالية التي تتطلب دوريـاً إعـادة ترتيب القواعد القانونية لمنع هذه التناقضات والمعضلات من تهديد النظام الرأسمالي نفسه(٣٠). وفي ضـوء ذلك فإنه من الضروري أن تتجنب دراسات صنع القانون التفسيرات أحادية السبب وأن تسعي إلى الاعتمـاد على مدي أوسع من الاستراتيجيات التفسيرية النظرية.

وبشكل عام فهذه النظريات السائدة البارزة في صنع القانون في أدبيات القانـون والمجتمع، ولا تسـتطيع أي من هذه النظريات أن تفسر صنع كل القوانين، ولكن، على أساس الأدلة البحثية، فإن بعض النماذج تقترب من توفير تفسير عام بشكل أقرب من البعض الآخر. ولكن مدي اقترابها يعتمد على المنظور النظري، فقـد يحتج البعض أن النموذج الأكثر توافقاً مع الحقائق هو ذلك الذي يعترف بالدور الهام الذي يلعبـه الصـراع الاجتماعي في توليد القانون. كما أن هناك آخرون سيحتجون بطريقة مشابهة لمصلحة القوة التفسيرية لموقفهم النظري. وحيث أن عدداً كبيراً من القوانين تصنعه الهيئات التشريعية والإدارية والقضائية كل يـوم، فمـن الممكن دائماً اختيار أمثلة قليلة توضح أي موقف نظري يمكن تخيله تقريباً. وعلي أفضل تقدير فإن النظريات التي استعرضها الباحث تفسر جزئياً كيف تصنع القوانين، وربما يكون كل من هذه النظريات صحيحاً جزئياً على الأقل، ولكن من المشكوك فيه أن تستطيع أي نظرية وحدها أن تفسر بشكل كامل عملية صنع القـانون، بالرغم من أن واحدة أو غيرها قد تفسر تكوين أي قانون أو نوع معين مـن القوانين.

ثانياً: طبيعة وملامح مفهوم الخصخصة كما هو مقدم لمجلس الشعب في الدورة التشريعية السادسة ١٩٩٠ – ١٩٩٦:

١- الخصخصة في تصريحات الحكومة:

في أول جلسة من الدورة التشريعية السادسة (١٩٩٠-١٩٩٦) أشارت الحكومة أنه في سياق سياسة الدولة لتحرير الاقتصاد القومي قررت أن تحول أغلب الشركات التي تمتلكها هيئات حكومية للملكية الخاصة (٣١). وعند نهاية عام ١٩٩٢ بدأت تصريحات الحكومة في المجلس تعكس اهتمامها بالأبعاد الاجتماعية للخصخصة، ولقد كان هذا واضحاً في تصريحاتها في بداية الجلسة الثالثة للمجلس عندما أشير إلى أنه لن يضار أي عامل في الشركات المعروضة للبيع للقطاع الخاص. وأكدت على أن مثل هذا الإجراء يهدف إلى تأكيد وحماية مصلحة العاملين أنفسهم. كما تعرض التصريح في أجزاء أخري إلى نية الحكومة لتشجيع الملكية الخاصة في مجال استصلاح الأراضي وزراعة الأراضي الجديدة (٣٢).

كما أشارت تصريحات الحكومة في بداية الجلسة عام ١٩٩٣ للإصلاحات الخاصة بالشركات المتعثرة في القطاع العام، وتعاملت مع الجوانب المختلفة لهذه الإصلاحات وكيف أن الخصخصة تمثل عبئاً اجتماعياً، كما أبرز التصريح أيضاً جهود الحكومة لحماية محدودي الدخل ورفع أعباء التحرر الاقتصادي عنهم. ويبين من خلال التصريح كيف سمحت الحكومة بإنشاء النقابات العمالية في شركات القطاع العام لشراء وبين الأسهم المالية المعروضة في السوق لصالح الأعضاء، وفيما يتعلق بهذا الشأن أكدت على أن هذه النقابات هي وسيلة لتوسيع ملكية الأفراد. كما أكد التصريح على مشاركة الموظفين في عملية الإنتاج وأكدت حقهم في المساهمة والاشتراك في تحقيق المكاسب (٣٣).

أما الجلسة الخامسة فكانت امتداداً للجلسة السابقة إذ أشارت للبرنامج المستخدم لتوسيع الملكية الخاصة لقاعدة رأس المال للشركات المدمجة، كما دعت لمصادر جديدة تساعد في تمويل الإصلاحات وتقييم أداء الشركات المتعثرة وتحديث الآلات والمعدات، كما أشارت بالتفصيل لإعادة تقييم أصول بعض شركات القطاع العام، كما تضمن التصريح جزء خاصاً عن العدالة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي مع التركيز على مصادر الدولة الموجهة لحماية محدودي الدخل.

٢- الخصخصة كما تتجلي في تقارير الرد على تصريحات الحكومة:

كان من الطبيعي أن يعرض موقف الحكومة من موضوع الخصخصة في تصريحاتها أمام مجلس الشعب في بداية كل جلسة. وفي عام ١٩٨٩ طلبت لجنة الرد أن تتم أية تعديلات في القطاع العام بناء على مبدئين أساسيين: الملكية الكاملة للدولة للقطاع العام، ثم عدم المساس بحقوق العاملين بالدولة (٣٤). كما تضمن تقرير اللجنة لعام ١٩٩١ طلباً صريحاً للتدرج في عملية تحول بعض المشروعات القائمة للملكية الخاصة وإصلاح المشروعات الخاسرة وتصحيح أوضاعها قبل تخصيصها.

وأكد تقري اللجنة عام ١٩٩٢ موافقته على خطوات الحكومة لتشجيع القطاع الخاص بمنحه بعض المزايا واستخدام بعض إمكانات القطاع الخاص لإدارة بعض المشروعات المقامة والتي تملكها الحكومة أو القطـاع العام [٣٥].

وأشار التقرير في عام ١٩٩٣ للبعد الاجتماعي للخصخصة عندما أكد على تصـريحات السـيد الـرئيس والسيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب (يجب ألا يخـاف عمال مصر من جـراء سياسـات الإصـلاح الاقتصادي، ولن يتم أذية أي عامل واحد في الشركات المتعددة في إطار القطاع العام). وهذا سيتطلب في كل الأحوال إصلاح وتدريب بعض العاملين في هذه الشركات والمساواة بـين العمـال فـي القطـاعين العـام والخاص[٣٦].

كما احتل البعد الاجتماعي للخصخصة مكان الصدارة في تقرير اللجنة في الجلسة الخامسـة والأخيـرة، حيث أكدت بعض الحقائق الرئيسية مثل تمكين العاملين من أن يتملكوا جـزءاً مـن برنـامج الخصخصـة، وخاصة في حالة صغار المستثمرين. كما ناقش التقرير أيضاً الأبعاد المختلفة للخصخصة، وأولـي التقريـر اهتماماً خاصاً لبرنامج التدريب التحويلي لقوة العمل. كما أعادت اللجنة تأكيدها في الجزء الثاني من التقريـر على سياسات الخصخصة وعلي أهمية النظر عن قرب للأبعاد الاجتماعية للخصخصة، مع الإشـادة بـدور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ برامج التدريب التحويلي. كذلك ناقش العملية التي من خلالهـا يمتلـك الموظفون أسهم الشركات التي يعملون بها، ووصفوها بأنها أكثر الطرق المناسبة لتنمية الدولة، وطلبت دعـم موقف الدولة من تعاملها مع البنك الدولي، وخصخصة الخدمات الاجتماعية.

ثالثاً: أهم القضايا المتعلقة بالبعد الاجتماعي للخصخصة كما تمت مناقشتها في مجلس الشعب.

١- وجهات نظر أعضاء مجلس الشعب حول أهم القضايا المتصلة بالخصخصة مـن وجهـة النظـر الاجتماعية

وفي إطار ذلك نحاول أن نتعرف – من خلال مضمون مناقشات السادة أعضاء مجلس الشـعب – علـى الآثار الاجتماعية التي ستترتب على الخصخصة مـن وجهة نظر الأعضاء. وفضلاً عن أن ذلـك يعكـس الوعي الاجتماعي لديهم، فإنه يبين قدرتهم على الدفع والاستجواب والتعبير عـن توجهـاتهم فـي السياسـة الاجتماعية في مرحلتها الأولي وهي مرحلة صناعة القانون. وربما كانت هذه المسـألة هـي جـوهر أدوار ممثلي الشعب في المجلس.

وحتي لا تختلط الخيوط فالباحث أمام قضايا محددة، ترتبط معاً لتشكل البعد الاجتماعي للخصخصة، وذلك مثل: ظروف العمال في ظل الخصخصة، تكوين مجلس الإدارة وتمثيل العمـال، ووصـف الموقـف فـي الشركات الاستثمارية للقطاع العام، يضاف لذلك رؤية السادة الأعضاء لحل المشاكل الاجتماعية التي قد تنجم عن الخصخصة وهي ذات القضايا التي ستبحثها الدراسة فيما يلي:

أ- **ظروف العمال في ظل الخصخصة:** تدل الرؤية العامة على أن هناك جملة من القضـايا المرتبطـة بذلك أثارها الأعضاء على النحو التالي:

- قد تؤدي عملية بيع جزء من شركات القطاع العام إلى إفراز بطالة [٣٧]، وتمت الإشارة لتسريح ٥٠٠ عامل في مصنع فارسكور على الرغم من تأكيدات الحكومة أنه لن يضار أي عامل.
- تقييم وضع شركات القطاع العام والشركات المباعة فعلياً في ضوء ظروف العمال والآثار الناتجة عن ذلك البيع.
- كما تمت الإشارة لقانون قطاع الأعمال العام "قانون رقم ٢٠٣" الذي أشار إلى مشاركة القطاع الخاص في أسهم شركات القطاع العام لتوسيع خطوط الإنتاج ولحل أو المساعدة في حل مشكلات العمال، كما تم التأكيد على أن شركات القطاع العام أصبحت قوة طاردة للموظفين مما يضيف لمشكلة البطالة.
- ما إذا كانت المشروعات التي أنشأها القطاع الخاص والحكومة وشركات القطاع العام ستوفر ٣٥٠,٠٠٠ فرصة عمل أم لا؟
- كما تعلقت التساؤلات أيضاً بمعيار الحكومة في تحديد ما إذا كانت تبيع بعض المشروعات أم لا، كذلك ارتبطت التساؤلات بالعمال المنتفعين من هذه المشروعات ولم يحصلوا على دخلهم.

ب- **تشكيل مجالس الإدارة وتمثيل العمال:** في إطار ذلك لم يتم اعتبار القانون رقم ٢٠٣ كخطوة أمامية نحو طريق الإصلاح الاقتصادي بل أنه عصا في يد أعضاء مجلس الإدارة. وفي ضوء ذلك يضم هذا التشكيل مجالس الإدارات للشركات المندمجة، والذين كانوا مسئولين عن خسارة شركات القطاع العام، كما يضم أيضاً شئون العاملين من الشئون القانونية، بغير تمثيل حقيقي للعمال.

ج- **ملامح الصورة في الشركات الاستثمارية للقطاع العام:** وأبرز هذه الملامح تشير إلى ما يلي:

١- تم تقديم بعض الأمثلة مثل: كيف توقفت بعض الوحدات المنتجة عن العمل، وكيف تم بيعها في مزادات بأسعار صورية قد لا تغطي تكلفة الاستيراد.

٢- كما أن تنظيم الخصخصة ينطوي على عدة إجراءات حيث لن يسمح لأي شركة واحدة "غير قادرة على تعويض خسارتها" أن تلقي العبء على الأفراد، ولن تستغل أي شركة الخصخصة كحجة لزيادة الأسعار.

٣- كما تم الإشارة للجوانب السلبية للخصخصة واقتصاد السوق، الأمر الذي دعي الحكومة للتدخل في عدد من التشريعات ضد الاحتكار.

٤- يضاف لذلك أن إرادة الدولة لن يتم قمعها للخصخصة، وأن القطاع الخاص لن يستغل الموقف ويحتكر زيادة الأسعار.

٥- وأشير أيضاً إلى بعض شركات القطاع العام التي تهدف لتحقيق مكاسب على حساب الخدمات (مثل شركتي أتوبيس شرق الدلتا – توزيع الكهرباء).

٢- القوانين المرتبطة مباشرة بالبعد الاجتماعي للخصخصة:

وفي هذا الصدد صدر قانون قطاع الأعمال العام، وكان لهذا القانون مؤيدوه ومعارضوه من السادة أعضاء مجلس الشعب، ولكلٍ رؤيته سواء بقناعة شخصية أو كتمثيل لحزب معين. وفيما يلي مناقشة وتحليل لذلك.

مميزات هذا القانون كما أثارها الأعضاء:

١- هدف مشروع القانون لمشاركة ١,٣٠٠,٠٠٠ موظف ممثلين لـ ٧,٥ مليون أسرة في ترتيبات الاتحاد مع الوضع جانباً التنظيمات والقواعد الداخلية وخاصة المتعلقة بالأجور والرواتب وهو موقف لم يحدث من قبل. ويحرص مشروع القانون على تخصيص ١٠% من الربح الصافي ليوزع بين الموظفين بحد أقصي مساو لمرتب عام. أما باقي الفائض سيتم توزيعه على خدمات.

٢- يوفر مشروع هذا القانون الحماية لحقوق الموظفين كما أنه ينزع القوة الدافعة من الدولة. ويتم هذا وفقاً لطبيعة وظروف كل شركة وفي نفس الوقت يحمي القانون ١٣٧ ويعطي كافة الضمانات لهذه الحقوق.

٣- وجود دور متزايد للقطاع الخاص واتجاه متزايد لتكامل التخطيط مع اقتصاديات السوق. فتمثيل العاملين في مجلس الإدارة بالقطاع العام أو وحداته يجب أن يكون ٥٠% من أعضاء هذا المجلس. أما موضوع الأرباح كما ورد في مشروع القانون مناقض لما كسبه العمال، ولما هو وارد في الوثائق المشابهة عموماً.

٤- رأي واحد طالب بفترة انتقالية لمدة عام واحد لهذا القانون ليتم فهمه بصورة كلية كاملة، ثم يتم تصفية قوة العمل بعد ذلك.

٥- كما يعكس مشروع القانون مطالب قدمها العاملون منذ أربع سنوات والذي يشترط ربط الأجور بالإنتاج وإدارة التنمية.

وجهات نظر المعترضين على هذا القانون:

١- بنيت فلسفة هذا المشروع بقانون على وجود الشركات القابضة دون أي دور في التحكم أو توجيه أو توفير أي سياسات مناقشة لما كان سائداً من ممارسات في القطاع العام وشركاته التي تمتعت بالتخطيط والتوجيه والمتابعة، حيث يرفض مشروع القانون أي فصل بين الإدارة والملكية.

٢- معارضة سياسة الحكومة وتصريحاتها أمام مجلس الشعب.

٣- يكمن الخطر في إعطاء الأولوية للشركات القابضة في أن تبيع شركات في أي وقت للقطاع الخاص.

٤- كما وجهت تساؤلات خاصة بوضع الشركات الناجحة مثل هيئة قناة السويس و شركات القطاع العام المشابهة في سياق هذه الوثيقة.

٥- أما مشروع القانون كما هو مقدم غير كاف لتنفيذ التطوير المتوقع وعلي العكس سيكون عقبة أمام أي تقدم. ويجب أن يتم إزالة كافة العقبات ويجب أن يحصل كل العاملين على حقوقهم بما أنهم العنصر الاساسي في عملية التنمية.

٦- كما يحوي مشروع القانون بعض المخالفات الدستورية، فتمثيل العاملين في مجلس الإدارة بالقطاع العام ووحداته يجب أن يكون ٥٠% من أعضاء هذا المجلس. أما موضوع الأرباح كما ورد في مشروع القانون فهو مناقض لما كسبه العمال ومناقض لما هو وارد في الوثائق المشابهة عموماً.

وفي إطار ذلك جاء رد السيد رئيس مجلس الوزراء حول استجوابات الأعضاء – وخاصة من جانب المعارضة – كما يلي:

١- لا تتعارض أي مادة واحدة من مشروع القانون مع الدستور، كما أن هذه المواد لا تدعو لتصفية القطاع العام، أو تحويله لقطاع خاص، إذ أن الهدف الرئيسي هو تنمية القطاع العام وإدارته.

٢- ليست مصر الاستثناء في رغبتها أن تطور قطاعها العام، فهو أمر معمول به في العديد من الدول مثل فرنسا واستراليا وبلجيكا وأسبانيا وإنجلترا، حيث يوجد قطاع عام يدار بنفس كفاءة القطاع الخاص.

٣- ثم أنه "لو كان هدفنا هو الحفاظ على العمال وخدمتهم فلابد أن نوفر لهم قطاعاً عاماً قوياً، ولو أردنا أن نرفع مستوي معيشتهم فيتم ذلك عن طريق تدعيم وتقوية القطاع العام".

٤- يتوقف تحقيق دور القطاع العام في قيادة عملية التنمية على قدرته في حل مشكلاته، وهدف مشروع القانون هو أن يعالج القطاع العام بإعطائه القوة الكافية ليؤدي دوره الفعال كما عبر عنها الدستور.

٥- لا يذكر مشروع القانون تصفية القطاع العام، وعندما قرر أن الشركة المدمجة حرة في شراء وبيع الأسهم فإن هذا لا يعني أن هذه الأسهم هي أسهم قطاع عام، بل كانت تعني أن لهذه الشركة السلطة مثل أي شركة أخري لشراء وبيع الأسهم في السوق.

أما المشاورات التي تمت في المجلس حول مشروع القانون فقد انتهت بعد جلستين، وتمت الموافقة على مشروع القانون. وهكذا تحققت خطوة هامة في التحرر الاقتصادي على الرغم من بعض الجوانب السلبية.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- لم يتم التعبير عن الظروف الاجتماعية التي كانت مطروحة للمناقشة كجزء من الأعباء الاجتماعية للخصخصة بواسطة المعارضة فقط، بل تم التعبير عنها أيضاً بواسطة الحزب الوطني. أي أن هذه الموضوعات قد ضيقت الخلافات بين الأغلبية والمعارضة دون إنكار تعددية الآراء.
- كما اقتصر استخدام الأعضاء للإجراءات البرلمانية في التعامل مع الأعباء الاجتماعية للخصخصة على الأسئلة وطلبات لمزيد من المعلومات، وكان يعقبها العودة لجدول الأعمال، أما العودة للاستجواب فإنها كانت محدودة جداً تبعاً لعدم استعداد الأعضاء في أغلب الأحيان أن يصوتوا للوزير من باب الثقة فيه. حتى في حالة طلب المعارضة استخدام حقها في طلب تحقيق واستجواب

كان يتم إجهاض هذه المحاولة سريعاً ويعقبها عودة سريعة لجدول الأعمال بعد استخدام رأي الأغلبية في ذلك (٣٨).

وهكذا يكشف هذا التحليل عن عدم قدرة بعض الأعضاء على تقديم حلول أو مقترحات للعديد من القضايا الخاصة بالأعباء الاجتماعية التي ناقشوها. ويمكن هنا الإشارة لموضوع الأرباح ونوع الخدمات المقدمة العامة (مثل شركات الكهرباء) التي تحتكر فرض الأسعار. ولم يعبر الأعضاء عن آرائهم فيما يتعلق بخصخصة الخدمات في مصر، وعن القواعد التي يجب أن تحكمها في ضوء تجارب الدول الأخرى مثل تجربة "بريطانيا" حيث أن الخصخصة عندها اقتصرت على بعض الخدمات مثل السنترالات، كما أن ذلك كان قد تم وفقاً لظروف خاصة.

رابعاً: مناقشة وتحليل لمواقف السادة أعضاء مجلس الشعب في الدورة التشريعية السادسة ١٩٩٠-١٩٩٦:

ونحو فهم أكثر عمقاً ناقش الباحث فيما سبق وجهة نظر السادة أعضاء مجلس الشعب حول أهم القضايا المتعلقة بالخصخصة من وجهة النظر الاجتماعية. وفي الفقرات التالية تحاول الدراسة أن تبحث مدي اتساق رأي السادة الأعضاء مع انتماءاتهم الحزبية، وبمعني آخر كيف عكست الأيديولوجية الفكرية والحزبية هذه الآراء، وهل كانت تلك الآراء المطروحة مجرد شعارات واستجوابات أم أنها ارتبطت بمنظومة استهدفت تحقيق وجود فكري واجتماعي معين؟ وهل يعمل ممثلو الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها والدفاع عن مبادئها، أم أن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد استجوابات وطلب كلمات؟ ولتحقيق ذلك تحاول الدراسة فيما يلي أن تربط بين الأعضاء والانتماء الحزبي في إطار تحليل مضمون المناقشات المذكورة لذات الفترة التشريعية السادسة.

بدأت الفترة التشريعية السادسة جلساتها من ١٣/ ١٢/ ١٩٩٠، وكان تكوين مجلس الشعب عندئذ عبارة عن ٤٥٤ عضواً، يتوزعون على الحزب الوطني الديموقراطي بعدد ٣٦١ بنسبة ٧٩,٥%، وحزب التجمع ٥ أعضاء وصلوا إلى ٦ أعضاء خلال الجلسة الأولي بنسبة ١،١%، أما المستقلون فكان عددهم ٨٨ عضواً بنسبة ١٩,٤%.

وتحاول الفقرات التالية أن تحلل مواقف السادة أعضاء مجلس الشعب في الدورة التشريعية السادسة (١٩٩٠-١٩٩٦) (٣٩)، للتعرف على اثر التوجه الحزبي في إدارة الحوار، وفي صنع القانون، وإلي أي مدي لعب الانتماء الحزبي دوراً أساسياً في الموافقة أو الرفض على الموضوعات المعروضة على المجلس وذلك وفقاً للجلسات.

١- الجلسة الأولي: ١٣/١٢/١٩٩٠م – ٢٢/٩/١٩٩١ (٤٠):

يشير التحليل الكلي لهذه المناقشات إلى ظهور بعض الموضوعات الجديدة، مثل "برنامج ألف يوم". فمعظم أعضاء الحزب الوطني مع بعض المستقلين رحبوا بالبرنامج، بالرغم من أن بعض المستقلين قد انتقد الحكومة لعدم تقديم أي خطط للتحرر مفصلة وذلك لكي يتم المصادقة عليها بواسطة مجلس الشعب. كما أشار بعض أعضاء مجلس الشعب وكذلك بعض المستقلين إلى ضرورة التطبيق التدريجي لسياسات التحرر، واتخاذ مثل هذه السياسات في شتي المجالات، وتغير مفاهيم معينة لتتوافق معهم.

ومن جهة أخري أعلن أعضاء التجمع والمستقلون رفضهم لسياسات التحرر بسبب آثارهـا الاجتماعيـة، وذلك بادعائهم أن التحرر والخصخصة ستزيد من تهميش الفقراء، كما ورد ذكر للآثار الاجتماعية لسياسات التحرر الاقتصادي، والنظرة التحليلية للمناقشات التي جرت تشير إلى كيفية تعامل أعضاء الحزب الوطني مع هذا الموضوع بنظرة واسعة رحبة، تشتمل هذه النظرة بالإضافة إلى مقاومة زيادات الأسعار، طرقاً أخـري لتخفيف العبء على الطبقات الفقيرة محدودة الدخل (الإعفاء من الضـرائب، الأجـور والمرتبـات، إعانـة الصناعات الصغيرة وكذلك حقوق العمال).

ثم أن بعض أعضاء الحزب الوطني تساءلوا عن الاحتياطات الضرورية والتدابير التـي يجـب اتخاذهـا لمقاومة ومواجهة ضغوط التضخم المالي، خاصة في المراحل الأولي من التحرر الاقتصادي والخصخصة.

يضاف لذلك أن أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين نقضوا ادعاء الحكومة عـن العنايـة بالطبقـات الفقيرة، وزيادة حساب الأعباء في ميزانية الدولة ومعدل التضخم المالي الذي أعلنتـه، حيـث طالـب كـل الأعضاء المشاركين برفع حد الإعفاء من الضريبة المقررة على الدخل، وتأسيس نظام أجـور مـرن فـي مواجهة تزايد الأسعار، أو كما وصفه بعض أعضاء المجلس بأنه "تحرير الأجور مثل تحرير الأسعار". كمـا كانت هناك أيضاً طلبات من أعضاء المجلس بخصوص عدم التنازل عن دعم السلع الأساسية والخدمات.

يضاف للموضوعين السابقين موضوع ثالث: وهو خصخصة المؤسسات التي تمتلكها الدولـة، ويمكـن مناقشة ذلك من خلال ما يلي:

١- **القطاع العام:** بدأ أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين في دفاع قوي عن هذا القطاع ورفضـوا تصفيته أو بيعه للقطاع الخاص، وشدد بعضهم على أن التحرر والخصخصـة مخالفـة واضـحة للدستور.

كما استجاب معظم أعضاء الحزب الوطني للموقف الجديد الذي اتخذته الحكومة تجاه هذا الموضوع ومن ثم قصروا ملاحظاتهم على نقد الحكومة لعدم وفائها بوعدها في حل مشكلات الشركات الخاسـرة، ونقـدوا بعض إجراءات بيع المؤسسات. كما أشار آخرون إلى بعض أعمال الحكومة التي تعتبر متعارضة مع بعضها البعض، حيث أنها كانت تبيع مشروعات صغري، ولكن في نفس الوقت تؤسس أخري جديدة.

٢- **القطاع الخاص:** لا توجد تغيرات ملحوظة منذ آخر جلسة باستثناء موقف التجمع والمستقلين الـذين يطالبون الحكومة بأن تميز أو تفرق بين المؤسسات الخاصة عندما تمنح حوافز متنوعة وإعفـاءات من الضريبة، لبعض المؤسسات التي تنتج منتجات رئيسية أو ضرورية.

٣- **معدل التبادل الخارجي:** يشتكي أعضاء البرلمان من انخفاض قيمة الجنيه المصري كنتيجة لسياسات التبادل الخارجي. ظهر ذلك في صورة هجوم عنيف على هذه السياسات، سواء من أعضاء حـزب التجمع أو المستقلين، مشيرين إلى فشل هذه التجربة حيث أن البنوك كانت تشتري العملات الأجنبية فقط دون أن تبيعها وذلك في ذات الفترة.

٤- **القطاع الزراعي:** لا يوجد تغير ملحوظ بين ما جري في هذه الجلسة وما سبقها، حيث أن معظم أعضاء المجالس ما زالوا يطالبون بإصلاح القانون الذي يحكم العلاقة بين الملاك والمستأجرين في الأراضي الزراعية، مع إعلان حزب التجمع انهم سيصلحوا القانون فقط لو حقق منافع متوازنة بين الفريقين (الملاك والمستأجرين). كما حث أعضاء المجالس الحكومة على تحرير الزراع من نظام تسعير المحاصيل الزراعية.

٥- **الهوية الاقتصادية والبعد الخارجي لسياسات الخصخصة والتحرر:** بينما يدعي أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين أن برنامج ألف يوم، لم يكن سوي خضوع الحكومة للمنظمات الدولية، حث أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي الحكومة على تحديد هوية الاقتصاد المصري، خاصة بعد انهيار النظم الاشتراكية في أجزاء عديدة من العالم.

الوظيفة التشريعية لمجلس الشعب (٤١):

دفعت المداولات المرتبطة بقانون القطاع العام وأعطت فرصة أخري لأحزاب سياسية مختلفة لكي تشترك في تأكيد مواقفها بشأن القطاع العام، إذ دافع بعض المستقلين وأعضاء الحزب الديموقراطي عن اللائحة حيث أنها استجابت للحاجة إلى تحرير وإصلاح القطاع العام. ومن جهة أخري رفض بعض المستقلين وأعضاء حزب التجمع اللائحة حيث كانت معتمدة على مبدأ عدم التمسك بملكية الدولة الكاملة لوحدات القطاع العام باستثناء مؤسسات قليلة، والتي اعتبروها مخالفة دستورية. وأضاف أعضاء حزب التجمع أن اللائحة تعكس خضوع الحكومة لشروط المنظمات الدولية.

كما تمت مناقشة ثلاثة قوانين أثناء هذه الجلسة تخفف العبء عن الطبقات محدودة الدخل. قرر قانونان منها زيادة في المعاشات، بينما منح القانون الثالث علاوة خاصة لموظفي الحكومة وعمال القطاع العام. وأيدت أحزاب مختلفة القوانين، واستثمر أعضاء حزب التجمع الفرصة للتنديد بسياسة الحكومة في ترك الشعب المصري تحت رحمة آليات السوق. كما وجد المستقلون فرصة أخري لمهاجمة سياسات التحرر أثناء مناقشات قانون ضريبة المبيعات. وفي هذه المرة تبادل المستقلون مواقفهم مع حزب التجمع، إذ ادعوا أن هذه الضريبة كانت أيضا تطبيقاً موجهاً وفقاً لشروط المنظمات الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين). وشارك بعض أعضاء الحزب الوطني مع حزب التجمع والمستقلين في التنديد بما ستضيفه هذه الضريبة على السواد الأعظم من الشعب المصري.

٢- الجلسة الثانية ١٩٩١/١١/١٣ – ١٩٩٢/١٢/٢٠:

كان من الطبيعي أن يركز خطاب الرئيس في افتتاح الدورة البرلمانية على إنجازات الإصلاح الاقتصادي، إلا أن خطاب الرئيس هنا لم يشر إلى سياسات الخصخصة أو برنامج ألف يوم. صحيح أنه تطرق إلى منجزات الإصلاح الاقتصادي في مجتمعات مختلفة من العالم، ثم عقب السيد رئيس الوزراء على ذلك وقال إن سبب نجاح سياسات الحكومة بخصوص معدل التبادل الخارجي، كما ذُكر في بيان الحكومة أن القوانين الجديدة التي تم إصدارها تخفض القوائم التي تمنع استيراد بعض البضائع. وهكذا فإن خطاب الرئيس أو بيان الحكومة لم يشتملا على أية إشارات للاتفاقية التي وقعتها مصر مع البنك الدولي في الربع الثاني من عام ١٩٩١.

ركز تقرير اللجنة المختصة بالرد على بيان الحكومة، على أن عملية التحرر والخصخصة لابد أن تكـون متدرجة، وأن تحقيق توازن بين الأجور والأسعار أصبح من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة. أما بالنسبة للمناقشات والتعقيبات التي دارت حول بيان الحكومة وخطـة التنميـة [٤٢]، فإنهـا تعكـس بعـض ملامـح الاستمرارية والتغيير في مواقف بعض الأحزاب يمكن رصد معظمها كما يلي:

- **برنامج ألف يوم:** تقلصت المناقشات المرتبطة بهذا الموضوع، باستثناء أصوات قليلة جـداً علـت تنادي بمصيره وما آل إليه.
- **البعد الاجتماعي:** لم تكن هناك تغيرات ذات بال باستثناء بعض طلبات من أحزاب مختلفـة تنـادي بتأجيل المرحلة الثانية من تطبيق ضريبة المبيعات، كما طالـب البعض بإلغائها بسبب ما سـيترتب عليها من آثار على محدودي الدخل. كما طالب بعض أعضاء الحكومة بعدم فـرض أي ضـرائب جديدة قبل دراسة ما قد يترتب عليها من آثار اجتماعية. في حين أشار أعضاء التجمع إلى حقيقة أن الضرائب غير المباشرة أكثر أنواع الضرائب ظلماً، إذ أنها تمثل ٦٥% من الإيرادات في مصـر، كما وجهوا النظر إلى الانخفاض في الدعم في ضوء ميزانية الدولة للعـام المـالي ١٩٩٢/١٩٩٣، وركزوا أيضاً على أهمية الاستقرار على معايير محددة لتقييم سياسات التحرر والخصخصة. وأبرز هذه المعايير يجب أن يكون مدي نجاح هذه السياسات في تحسين مستوي معيشة النـاس. ويمكـن رصد أبرز مواقف الثبات والتغير في هذه الجلسة كما يلي:

١- **القطاع العام:** في حين نادي ممثلوا الحزب الوطني بتعجيل الحكومـة للـتخلص مـن الشـركات الخاسرة، حذر المستقلون من بيع وحدات القطاع العام للأجانب، كما استفسر أعضاء حزب التجمع عن مصير عمال القطاع العام كنتيجة لسياسات الخصخصة.

٢- **القطاع الخاص:** وباستثناء شكوك أعضاء حزب التجمع والمستقلين في قدرة القطاع الخاص علـى تحقيق استثماراته المستهدفة في خطة التطوير الجديدة، فلا توجد أية تغييرات تذكر. كمـا اشـتكي بعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين من القوانين والتشريعات التي تعرقل سير المستثمرين أو رجال الأعمال.

٣- **القطاع الزراعي:** وباستثناء عدد كبير من الأصوات الصادرة عن أحزاب متباينة تشكو من ارتفـاع أسعار مدخلات العملية الزراعية، لا توجد تغييرات ذات بال في هذا الصدد. يضاف لذلك مطالبـة بعض الأعضاء بخصخصة وتحرير تجـارة القطن.

٤- **التبادل الخارجي:** لقد أثار بعض الأعضاء هذا الموضوع، ثم أن بعض رموز الحزب الوطني قـد أشاروا إلى الزيادة في مدخلات العملة الأجنبية ومدخـرات العملة المحلية وتحسين ميزان التجارة.

٥- **التجارة الخارجية:** وكنتيجة لسياسات الدولة الحديثة فيما يتعلق بخصخصة هـذا القطـاع، خاصـة تجارة الاستيراد، أصبحت التجارة الخارجية موضوعاً مرتبطـاً بالخصخصـة، فطالبـت بعـض الأحزاب الحكومة أن تزيد من صادراتها كما طالبت في ذات الوقت بحماية الصناعات والمنتجـات المحلية بالمقارنة بالمنتجات المستوردة.

الوظيفية التشريعية للمجالس في إطار هذه الجلسة:

تم في أثناء هذه الجلسة مناقشة قضية من أبرز قضايا تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية، ووفقاً لمنظومة الخصخصة، وتمشياً معها تم حسم العلاقة لصالح ملاك الأراضي الزراعية، إذ سمح القانون الجديد بتسليم الأراضي لأصحابها بعد أن ترك لهم مرحلة انتقالية خمس سنوات. ولقد دافع المستقلون وأعضاء الحزب الوطني عن الملاك، بينما رفض ذلك أعضاء التجمع بدعوي أن القانون الجديد كان منحازاً للملاك على حساب المستأجرين [٤٣].

كما تم مناقشة قوانين أخري في هذه الجلسة مثل قانون زيادة المعاشات وإعطاء علاوة خاصة لموظفي الحكومة [٤٤]، وهو ما أثار حماس الأحزاب المختلفة لتوضيح أهمية الاهتمام بالبعد الاجتماعي لسياسات الخصخصة.

وركز بعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين – في مداولاتهم على اللائحة بخصوص تنمية الصادرات [٤٥] – على أهمية زيادة تمثيل القطاع الخاص بطريقة تتوافق مع رفع دور هذا القطاع في زيادة الصادرات. ومما يستحق الذكر أن هذه الجلسة شهدت نشاطاً في تقديم اقتراحات بواسطة أعضاء المجالس مرتبطة بموضوعات الخصخصة. فمن أهم المقترحات كان اقتراحين: إعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية التي قدمها أحد أعضاء الحزب الوطني والمستقلين، ومقترحات للقوانين التي قدمها أعضاء الحزب الوطني والمستقلين بخصوص موضوع البعد الاجتماعي مثل منح علاوة خاصة لموظفي الحكومة مع الإصلاح الوظيفي والإصلاح الإداري.

الاتفاقيات والمعاهدات التي ناقشها أعضاء المجالس:

ناقش السادة أعضاء المجالس أثناء هذه الجلسة اتفاقية تنظيم القروض الموقعة بين مصر والبنك الدولي [٤٦]. ومما يلاحظ هنا هو موقف بعض أعضاء الحزب الوطني الذين توحدوا مع المستقلين في مطالبة الحكومة بعرض البرنامج – الذي قدمته مصر للبنك الدولي – على مجلس الشعب وطبقاً له منح هذا القرض. واشتكي كل من المستقلين وأعضاء الحزب الوطني من عدم عرض الحكومة على أعضاء مجلس الشعب الشروط العامة التي تحكم قروض البنك الدولي، الذي يمثل جزء من الاتفاقية قيد المناقشة. من جهة أخري بني أعضاء حزب التجمع رفضهم للاتفاقية على أساس أنها تعطي البنك الدولي الفرصة لممارسة الوصاية على الاقتصاد المصري ومن ثم على مصر.

٣- الجلسة الثالثة ١٩٩٢/١٠/١١م – ١٩٩٣/٧/٢٥م:

أكد السيد رئيس الجمهورية في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية أنه لن يكون هناك ضرر على العمال نتيجة للإصلاح الاقتصادي وسياسات التحرر والخصخصة. كما ردد بيان الحكومة نفس المبدأ في سياق تفسير خطط الحكومة لخصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، فذكروا أن هذه الخطط يجب أن تُطبق تدريجياً في فترة خمس سنوات أو ربما أكثر، عندما يتعامل مع سياسات الخصخصة في قطاع الزراعة. ولقد ردد رئيس الوزراء بان تجارة القطن سيتم تحريرها تماماً قبل العام القادم (كان ذلك في عام ١٩٩٢)، وبالتالي فإن المزارعين والقطاع الخاص سيكملون تحرير سوق كل المحاصيل – باستثناء قصب السكر – بينما ستستمر الحكومة في وضع أقل الأسعار لبعض المحاصيل.

ومن جهة أخري تدلنا مطالعة تقرير اللجنة المختصة بهذه الجلسة على أن تقريرها اشتمل على النقـاط التالية:

أ- مجموعة الطلبات التي عبرت عنها الأحزاب بخصوص الاهتمام بالبعد الاجتماعي، وكذلك مطالبـة الحكومة بالحد من زيادة الأسعار بدون إعلان سابق، والوقوف في وجه احتكار السلع والأسعار.

ب- وجه التقرير النظر لحقيقة ضرورة تجنب أثر سياسات الخصخصة وانعكاساتها على العمال.

ج- عدم الارتكان إلى القطاع الخاص نظراً لعدم قدرته على قيادة عملية التطوير.

د- ضرورة تحرير الواردات وحماية المنتجات الوطنية.

ه- كما استعرض التقرير جملة من المقترحات للتخفيف من آثار سياسات التحرر والخصخصة خاصة في المجال الزراعي.

تحليل لبيان الحكومة وخطة التنمية للدولة (٤٧):

يمكن ملاحظة الاستمرارية والتغير في مواقف الأحزاب والأعضاء الذين يمثلونها من خـلال التعـرض لبعض الأبعاد كما يلي:

١- **البعد الاجتماعي لسياسات التحرر والخصخصة:** ظهرت طلبات واضـحة ومقترحـات مـن كـل الأحزاب بخصوص حماية حقوق العمال مما سيترتب على الخصخصة وإجراءاتها. كمـا ظهـرت طلبات تنادي بالامتناع عن رفع أسعار الخدمات ومرافق البنية الأساسية (مياه – كهرباء – صرف صحي)،فضلاً عن الطلبات الخاصة ببناء الوحدات السكنية منخفضة التكاليف وزيادة مخصصـات الصحة والتعليم والدعم الخاصة بها. في حين اتهم أعضاء حزب التجمـع والمسـتقلون الحكومـة بإعطاء أولويات الإصلاحات المالية على حساب مستوي معيشة الشعب.

٢- **القطاع العام:** ثمة تغييرات حدثت ولكنها طفيفة، حيث ظهرت في هذه الجلسة بعض الاستفسـارات المتزايدة عن برنامج الخصخصة، وكيف سيتم استخدام مكاسب الحكومة، كما انتقدت كل الأحزاب قانون قطاع الأعمال الجديد لأنه لم يحقق هدفه الاساسي في إصلاح هذه الوحدات من أجل إعطـاء السوق الرأسمالي فرصة للتطور والاستقرار. يضاف لذلك كلاً من المستقلين والحزب الوطني انتقد تعيينات مجلس إدارة الشركات القابضة. كما تحالف كل من حزب التجمع والمستقلون في تحذيراتهم ضد بيع وحدات القطاع العام للأجانب.

٣- **القطاع الخاص:** لا توجد تغييرات ملحوظة باستثناء مطالبة كل الأحزاب بمراجعة الدور الذي تلعبه "هيئة الاستثمار"، والتي كانت تعوق الأداء بإجراءاتها المتعددة.

٤- **التجارة الخارجية:** التغييرات الوحيدة التي حدثت هنا هي المرتبطة بطلب بعض الأحـزاب حمايـة المنتجات التي تطالب الحكومة بتأجيل خصخصتها ضمن منطقة التجارة الخارجية.

٥- **القطاع الزراعي:** ظهرت هنا بوادر ما يمكن تسميته بـ"آلام ما بعد الخصخصـة"، إذ شـددت كـل الأحزاب على أن سياسات الخصخصة لا تعني منع الحكومة من دعم القطاع الزراعـي. واشـتكت بعض الأحزاب من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، وكيف أن ذلـك يضـر بأسـعار المحاصيل المنتجة محلياً. كما نادي معظم الأعضاء بنفس توصيات تقرير اللجنة المختصة بذلك فعلي سبيل المثال: خفض معدل إسهام قروض بنك الائتمان الزراعي وإعادة اكتشاف ديون المزارعين بهذا البنك، مع تخفيض رسوم الجمارك والرسوم الداخلية على الآلات الزراعية المستوردة، بالإضافة إلـى مراجعة تكاليف المخصبات والإيرادات الزراعية الأخرى المنتجة في مصر، ورفع أسعار المنتجـات الزراعية التي تقررها الحكومة، وخفض سعر الطاقة التي تستخدم في الأغراض الزراعية.

٦- **الهوية الاقتصادية والبعد الخارجي لسياسات الخصخصة:** يمكن فهم ذلك في إطار مطالبات السادة أعضاء مجلس الشعب المتعددة للحكومة بأن تعامل البنك الدولي كهيئة استثمارية فقط (علي نحو ما ذهب أعضاء الحزب الوطني) حيث ظهرت اتجاهات نحو تحديد الهوية الاقتصادية لمصر تزكـي عدم التأثر بأطراف خارجية.

وظيفة مجلس الشعب في الضبط:

هناك استجواب هام تم تقديمه لأعضاء الحكومة من قبل المستقلين [٤٩] بخصوص الإساءة فـي التعيينـات وفي تحديد مكافآت أعضاء مجالس إدارات الشركات القابضة الخاصة بالقطاع العام. كما تـم تقـديم ثلاثـة طلبات أخري مناظرة لذلك. وقد سنحت هنا الفرصة ليرد كل من حزب التجمع والمستقلين رؤيتهم بخصوص القانون ٢٠٣ الذي صدر أثناء مداولاتهم.

كما ظهر استجواب آخر مرتبط بموضوعات الخصخصة تم تقديمه بواسطة عضو من المستقلين لـرئيس الوزراء ووزير التموين بخصوص رفض وزارته إعطاء تصاريح بفتح مخابز جديدة فـي القـري. وقـدم للمجلس أحد عشر طلباً من بينها ثمانية من الحزب الوطني وثلاثة من المستقلين، مع سؤالين مـن الحـزب الوطني تم تقديمهم جميعاً بخصوص نفس الموضوع. وأثناء المناقشة شددت كل الأحزاب على أهمية تـدعيم السلع الأساسية خاصة الخبز، وسألوا عن دور وزارة التموين بعد اتخاذ سياسات الخصخصة والتأثير المضاد لاحتكار الحكومة للواردات من الدقيق.

معاهدات واتفاقيات ناقشها مجلس الشعب:

أثناء مناقشة اتفاق الديون بين مصر ووكالة التنمية الدولية علـى مشـروعات الخصخصـة[٥٠] رفـض مجموعة من الأعضاء المصادقة على الاتفاقية إذا لم يسمعوا بيان من رئيس الوزراء عن سياسة الحكومة في الخصخصة، ولماذا يجب تمويلها بقروض. كما أعلن حزب التجمع والمستقلون رفضهم الاقتـراض بهـدف شراء خدمات استشارية وبرامج تدريب لتطبيق سياسات الخصخصة. وأشار المستقلون إلـى صـراع بـين الخصخصة وهوية الاقتصاد المصري كما قررها الدستور. وشـرح رئيس الوزراء أن الخصخصـة كانـت مكوناً أساسياً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى توسيع ملكية القطاع الخاص من خلال بيع جزء مـن أسهم القطاع العام له، كما كرروا مطلبهم أن برنامج الخصخصة يجب تطبيقه تدريجياً.

٤-الجلسة الرابعة: ١٩٩٣/١١/٩ – ١٩٩٤/٦/١٥:

في خطابه لافتتاح الدورة البرلمانية ذكر رئيس الجمهورية أن اتخاذ بعض مفاهيم السوق التي يعتمد عليها الاقتصاد لا تعني إلغاء دور الدولة ولكن تغيير طبيعته فقط، وأن الاقتصاد المعتمد على السوق لا يعني إلغاء دور القطاع العام، وأن الخصخصة التدريجية لبعض أنشطة هذا القطاع يجب أن تعتمد على اختيـار دقيـق للشركات التي سيتم بيعها للقطاع الخاص، مع تقييم سليم لأملاكهم، وتوسيع ملكية هذه المشروعات من خلال بيع أسهم أكثر للمواطنين العاديين.

وبنظرة عامة لسياسة الحكومة فيما يتعلق بهذه الجلسة، فهناك نقطتان تستحقان الـذكر، تـرتبط أولاهمـا بالتعامل مع الاستيراد في إطار التحرر، حيث أشارت سياسة الحكومة إلى بعض الإجراءات التـي سـتتخذ لحماية المنتجات القومية من سياسات التوزيع غير الرسمية. وترتبط الثانية بالتعامل مـع موضـوع العدالـة الاجتماعية، إذ أعلنت سياسة الحكومة أنه تم السماح بتأسيس جمعيات عمال في قطاع المؤسسـات العامـة، لتمكين العمال من شراء أجزاء من الأسهم المعروضة للبيع.

ويكشف استقراء تقرير اللجنة المختصة بهذه الجلسة عن الملامح التالية:

١- الأهمية الكبري طبقاً لعملية خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، حيث أنها تعتبر حجر الزاوية للمرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي تم مناقشتها – لأول مرة – وذلك بشكل مستقل.

٢- ركز التقرير على إصدار قانون يسمح بامتلاك العملة الأجنبية للتكيف مع سياسات تحريـر سـعر الصرف.

٣- تم تناول البعد الاجتماعي لسياسات الخصخصة والتحرر والنظر للخصخصة باعتبارها آلية لإعـادة توزيع الثروة.

٤- إعطاء أهمية لمسألة حماية المنتجات المحلية (صنع في مصر) ذلك بعد تحرير الواردات.

مناقشات حول سياسة الحكومة وخطة التنمية [(٥١)]:

ومن خلال هذه المناقشات يمكن رصد بعض مواقف الاستمرار والتغير فـي مواقـف الأعضـاء وكـذا الأحزاب كما يلي:

- لا توجد ثمة تغييرات ملحوظة فيما يتعلق بموضوعات البعد الاجتماعي أو القطاع العـام والقطـاع الزراعي وسعر الصرف، باستثناء أن الحزب الوطني والمستقلين – فيما يتعلق بالقطاع الخـاص – بدأوا يشتكون من التأثيرات السلبية لقوانين الخزانة ومعدلات الأسهم العالمية علـى الاسـتثمارات الخاصة. كما أشار حزب التجمع إلى أن الإعفاء من الضرائب لم يعد أكبر حافز لمستثمري القطاع الخاص، ومن ثم كان ضرورياً مراجعة ذلك. كما أضاف أعضاء حزب التجمع أنه بسبب العقبـات التي واجهها القطاع الخاص، لم يتم تعديلها لتقود عملية التنمية، باستثناء ذلك لا يوجـد تغييـرات ملحوظة فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

- كما لم تظهر تغييرات ملحوظة بالنسبة للتجارة الخارجية، إذ شددت كل الأحزاب على أهمية حماية المنتجات الوطنية خاصة في مواجهة التطبيق القريب لاتفاقيات "الجات".
- وفيما يتعلق بالهوية الاقتصادية والبعد الخارجي لسياسات التحرر والخصخصة فإنه لا توجد أية تغيرات تذكر سوي بعض أعضاء الحزب الوطني الذين دافعوا عن الاتفاقية المنعقدة بين مصر والبنك الدولي باعتبارها (الاتفاقية) مؤشر ثقة في الاقتصاد المصري.

الوظيفة التشريعية لمجلس الشعب:

الواقع أن هذه الجلسة شهدت مصادقة على عدد كبير من القوانين المرتبطة بسياسات الخصخصة، فمثلاً قوانين تحرير تجارة القطن التي تم تقديمها للمجلس (سواء ما تعلق منها بتأسيس جمعية لمصدري القطن، أو ما تعلق بتأسيس موقع سوق القطن، أو تنظيم تجارة القطن الداخلية). وافقت كل الأحزاب على اتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة مشكلة القطن وتجارته وأسعاره في المرحلة الانتقالية.

يضاف لذلك تأييد كل من الحزب الوطني والمستقلين لصدور قانون ينظم تداول وامتلاك العملات الأجنبية، كما رفض حزب التجمع وبعض المستقلين هذا القانون بسبب تأثيره السلبي على الاقتصاد القومي وخاصة على قيمة الجنيه المصري. كذلك عارض أعضاء حزب التجمع إصلاح القانون الخاص بالضرائب الداخلية. شاركهم في ذلك بعض المستقلين الذين ذهبوا إلى أن هذا القانون لا يحقق العدل في توزيع عبء الضرائب. في حين أعلن أعضاء حزب التجمع أن الإعفاءات الضريبية التي ينص عليها القانون تتنافي مع ما وعدت به الحكومة من رفع العبء الضروري عن كاهل الطبقات محدودة الدخل.

يتبقي بعد ذلك ذكر الاقتراح (٥٢) بقانون الخاص بنقل ملكية ٢٥% من مجموع الأسهم الخاصة بكل شركة قطاع عام لعمالها، ولقد رفض المجلس واللجنة المختصة هذا الاقتراح باعتباره غير دستوري.

وظيفة الضبط والرقابة لمجلس الشعب:

باستعراض ما جري في هذه الجلسة يمكن رصد استجوابين تم تقديمهما لوزير الصحة من عضوين مستقلين بشأن ارتفاع أسعار الأدوية، وتدني مستوي الخدمة في مستشفيات الحكومة. كما أن هناك ثمانية وثلاثون طلباً للإحاطة (انبثق عن الحزب الوطني منها ثلاث وثلاثون طلباً، أربع طلبات من المستقلين، وطلب واحد عن حزب التجمع) وكذلك سبع عشرة سؤالاً (من بينها ثماني أسئلة من الحزب الوطني، سبعة أسئلة من المستقلين وكذلك سؤالان من الجمع) وكلها تعكس تلمس آثار البعد الاجتماعي لسياسات الخصخصة والتحرر.

كما عكست المناقشات بهذه الجلسة تركيز كل الأحزاب على أن الاقتصاد المعتمد على السوق يتطلب زيادة اهتمام الدولة برعاية مواطنيها رعاية صحية، وكذلك رفع مخصصات ميزانية الدولة فيما يتعلق بالخدمات الصحية، مع زيادة دعم الأدوية نظراً لما سيترتب على الخصخصة من آثار سيئة.

كما جاء موضوع استجواب تقدم به عضو برلماني مستقل يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص من خلال حماية الأفراد والمستثمرين من الزيادة المفرطة في فرض الضرائب، وبلغ عدد الأسئلة المرتبطة بذلك ثلاثة عشر سؤالاً، من الحزب الوطني، وعشر أسئلة ومن المستقلين ثلاثة.

وبخصوص الشفافية والمصارحة وعرض الاتفاقيات الدولية بين مصر المؤسسات الدولية، تم تقديم استجوابين [٥٣] لرئيس الوزراء بخصوص الاتفاقيات التي تم توقيعها مع صندوق النقد الدولي والتي لم تعرض على المجلس، وهو ما يعكس مناقشة البعد الخارجي للسياسات الاقتصادية. وربما كانت الشروط المجحفة التي فرضت على الاقتصاد المصري هي التي بدأ يشعر الشعب المصري بآثارها في مستوي دخله ومستوي معيشته.

٥- الجلسة الخامسة: ١٩٩٤/١١/٩ – ١٩٩٩/٦/١٠:

برز في خطاب افتتاح الدورة البرلمانية لرئيس الجمهورية تأكيداً على زيادة معدل النمو مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، حيث تطرق لسياسة الحكومة مبيناً إنجازات برنامج خصخصة المؤسسات وما آلت إليه الأمور.

ومن جهة أخري فإن اللجنة المختصة بالرد على سياسة الحكومة، ركز تقريرها على الطابع الاجتماعي لبرنامج خصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، فضلاً عن مناقشة التقرير لدور الدولة في الاقتصاد المعتمد على السوق وطبيعة هذا الدور في مصر. يضاف لذلك تأييد التقرير للقرار الذي اتخذته الحكومة برفض خفض قيمة الجنيه المصري، كما أوصي صندوق النقد الدولي.

مناقشات سياسة الحكومة وخطة الدولة [٥٤]:

فيما يتعلق بالاستمرار والتغير في المواقف فإنه لا توجد تغييرات ذات بال عدا تدعيم أحزاب مختلفة لموقف الحكومة الرافض لطلبات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بخفض قيمة الجنيه المصري.

الوظيفية التشريعية للمجلس:

وفي إطار هذه الجلسة ناقش مجلس الشعب قانونين: يتعلق الأول بتشجيع الاستثمار الخاص، كما يرتبط الثاني بتنشيط السوق الرأسمالي [٥٥]. وفي حين تساءل أعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين عن أثر تخفيض بعض الضرائب والأجور كحافز للاستثمار الخاص، أيد الحزب الوطني وبعض المستقلين القانونين.

وظيفة الضبط الخاصة بمجلس الشعب:

انطلاقاً من الاهتمام بالبعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، قدم الأعضاء ستة أسئلة (من الحزب الوطني خمسة أسئلة ومن المستقلين سؤال واحد)، وثماني طلبات إحاطة (من الحزب الوطني ست طلبات، ومن المستقلين طلبين) بالإضافة لمناقشات عامة حول دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مساعدة صغار المنتجين، والمشروعات الصغيرة وما إلى ذلك.

معاهدات واتفاقيات ناقشها مجلس الشعب:

لعل أبرز ما تم مناقشته أثناء هذه الجلسة هو اتفاقية "الجات GATT" [٥٦]، إذ تضمنت المناقشة الآثار السلبية والإيجابية لهذه الاتفاقية، وآثارها المختلفة على المجتمع المصري، وأفضل الطرق لمواجهة العقبات التي ستترتب عليها. كما أعلن معظم أعضاء الحزب الوطني، وبعض المستقلين وكذا التجمع، أنه يتعين اتخاذ كل التدابير والإجراءات الهادفة إلى حماية المنتجات المصرية من منافسة المنتجات الأجنبية. كما عبر بعض المستقلين عن عدم استحسانهم لذلك، ومن وجهة نظرهم أن الحكومة هرولت للدخول في هذه الاتفاقية بدون تروٍ ولا استيعاب لما سيترتب على الدخول تحت عباءة هذه الاتفاقية.

وعند هذا المستوي من التحليل تحاول الدراسة أن تتعرف على طبيعة المنتج القانوني الذي ساهمت الرؤي السابقة في صناعته وصياغته. وتمدنا التشريعات الاقتصادية منذ منتصف الثمانينات وخاصة منذ إصدار قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ببناء قانوني صلب لتحرر وخصخصة مصر، وهذا التشريع لم يفتح فقط مجالات عديدة ومتزايدة أمام مشاركة مستثمري القطاع الخاص ولكنه أتاح أيضاً مزيداً من التسهيلات والإعفاءات والضمانات للشركات والمشروعات التي قد يشيدها مستثمرو القطاع العام، وفوق ذلك صاحب صدور هذه التشريعات نظام واضح لتسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمرين أنفسهم أو بين المستثمرين والهيئات والسلطات المصرية.

وسنحاول فيما يلي الإطلال على دلالة قانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بتعديلاته مثل القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، ١٢٩٣ لسنة ١٩٩٢، وقوانين ٢ لسنة ١٩٩٢، ٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن تمكين استخدام رؤوس أموال القطاع الخاص في قطاعات عديدة وذلك على النحو التالي:

أولاً: استعراض أبرز المجالات المفتوحة لمشاركة مستثمري القطاع الخاص وفقاً للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تعديلاته:

نصت المادة الأولي من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أنه "سيكون الاستثمار وفقاً لشروط القانون الحالي، وضمن السياسة العامة للدولة، ووفقاً لأهداف وأولويات الاقتصاد القومي وخطة النمو الاجتماعي، من خلال نظام الاستثمار المحلي في مجالات استصلاح الأراضي البور، والأراضي الصحراوية، الصناعة، السياحة، الإسكان، التعمير، أو مجالات غير ذلك حسب حاجة الدولة.

وبذلك فإنه طبقاً للقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بتعديلاته ورقم ٢ لسنة ١٩٩٢، ورقم ٩ لسنة ١٩٩٥ يمكن استخدام رؤوس أموال القطاع الخاص في قطاعات عديدة. ويضاف لذلك أنشطة أخري وفقاً لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١م كما يلي:

١- أنشطة الخدمات والصيانة للعربات والشاحنات الثقيلة ومحطات ضخ المياه.

٢- أنشطة خدمات التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج النفط. ووفقاً لقرار السيد رئيس الوزراء رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٩١ فهناك مجالات مرتبطة بأنشطة الشركات الاستثمارية. وأنشطة النقل.

ووفقاً للقرار رقم ١٢٩٣ لسنة ١٩٩٢م تشمل القائمة الخدمات الطبية ونظام الاستثمار في المناطق الحرة. كما لم يحدد القانون بقية المشروعات التي سيتم إنشاؤها حسب المادة رقم ٢. أما رؤوس الأموال المستثمرة في واحد أو أكثر من المواد السابقة فإنها تشمل المصادر المصرية أو العربية أو الأجنبية، وقد عبرت المادة الثالثة عن ذلك (٥٧). إذ لا يفرق القانون بين رؤوس الأموال المصرية وغير المصرية التي قد تستثمر فيها هذه الأموال. وعند تطبيق المادة الخامسة يكون لدي مستثمري القطاع العام – بغض النظر عن جنسياتهم – أن يتصرفوا بشكل منفصل أو بشكل جماعي في أي من مجالات الاستثمار المشار إليها في المادة الأولي من القانون. وسيكون لرئيس الوزراء الحق في تحديد مجالات معينة يكون من غير المسموح به الاستثمار فيها وذلك لاعتبارات تتعلق بالصالح العام.

ثانياً: التسهيلات والإعفاءات والضمانات التي يتمتع بها مستثمرو القطاع الخاص وفقاً للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وتعديلاته:

١- الضمانات القانونية العامة وتشمل الضمانات التالية:

أ- ضمانات ضد التأميم.

ب- ضمانات ضد مصادرة الممتلكات.

ج- ضمانات ضد المصادرة إلا بأمر قضائي.

كما حدد القانون "مادة رقم ٨" منع مصادرة المشروعات كلياً أو جزئياً إلا إذا كان مثل هذا التصرف ضرورياً لحماية الصالح العام طبقاً للقانون، وفي مقابل تعويض عادل على أساس قيمة السوق للملكية الحقيقية الأصلية.

وفي الفقرة الثانية من المادة ٨ وفي حالات أخري غير الحالات التي تملك هيئة الاستثمار العام أن تلغيها وتلغي موافقتها عليها، سيكون من غير المسموح به لأي هيئة إدارية أن تلغي التصريح بحق الانتفاع للممتلكات الحقيقية المرتبطة بالمشروع إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة. ويجب أن تعبر الهيئة عن وضعها في هذا الشأن في حدود سبعة أيام كحد أقصي للطلب المقدم إليها.

٢- المزايا والضمانات الخاصة بذات الاستثمار ومن أبرزها:

أ- تستثني المادة رقم (١٠) من القانون أنشطة اقتصادية معينة من النظام الثابت للأسعار.

ب- بالنظر لنظام الضرائب الذي يجب تطبيقه، تتمتع مشروعات القطاع الخاص بمزايا وإعفاءات عديدة. فمثلاً المادة رقم ١١ تعاملت مع هذا الأمر بالتركيز على الحقيقة أنه دون الإضرار بأي إعفاءات ضريبية أكثر محددة أو ستحدد سيتم استثناء أرباح المشروع من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على الشركة المساهمة.

ج- السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص بمشروعاته لا تخضع للنظام الذي يحكم الأسعار والأرباح.

د- وفقاً للمادة رقم ٩ من نفس القانون يكون غير مسموح به فرض أية رسوم أو التزامات مالية أو ما يشبه ذلك على المشروع مما يخل بمبدأ المساواة بينهم من جهة وبينهم وبين مشروعات القطاع الخاص المقامة خارج نطاق هذا القانون.

ه- أما العقود المرتبطة بمشروع استثمار يتم إعفاؤها من أتعاب التسجيل والتوثيق ورسوم الطوابع.

و- المشروعات الأخرى وخاصة المتعلقة بالإسكان للطبقات المحدودة والمتوسطة الدخل يتم استثناؤها من كافة الضرائب المذكورة في المادة رقم ١١.

ز- وبإمكان مجلس الوزراء بناء على طلب الهيئة العامة للاستثمار أن يقيم طلب مد أجل الإعفاء الضريبي. لو استخدم المستثمرون رؤوس أموالهم لتمويل المشروعات المقامة في المناطق الصناعية الجديدة وفي المجتمعات الجديدة والمناطق النائية سيتم مد أجل الاستثناء الخاص بالإعفاء الضريبي لمدة عشرة سنوات. وفي حالة رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات استصلاح الأراضي والتعمير وإنشاء مدن جديدة وما شابه ذلك يتم منح استثناء لمدة من عشرة إلى خمسة عشرة عاماً.

٣- المزايا الخاصة بإجراءات تطبيق القانون ومنها:

أ- وفقاً للمادة ١٦ من قانون ٢٣٠ فإن الأرباح التي يتم تحقيقها وتوزيعها يتم إعفاؤها من الضريبة العامة للدخل بمعدل ١٠% من القيمة الأصلية لسهم وحصة المستثمر في رأس مال المشروع بعد انتهاء فترة الإعفاء الوارد ذكرها في المواد (٥، ١٢، ١١) من نفس القانون. وسيعادل الإعفاء نسبة ٢٠% من القيمة الطبيعية لنسبة حامل الأسهم في رأس مال المشروع ولو أخذ هذا المشروع شكل الشركة المساهمة التي تعرض أسهمها للاشتراك العام بشرط ألا يقل هذا الاشتراك عن ٤٠% من رأس المال الكلي.

ب- المزايا الخاصة بأنشطة التصدير والاستيراد، تعطي المادة رقم ١٨ المشاريع الاستثمارية الحق في فتح حساب بالعملة الأجنبية في البنوك المسجلة بالبنك المركزي بشرط أن يقدم كل مشروع في نهاية السنة المالية تصريحاً خاصاً بحالة هذا الحساب.

كما أعطي لهذه المشروعات الحق أن تستورد إما عن طريق وكيل أو بأنفسهم. ووفقاً لهذا الحق لا تحتاج هذه المشروعات أن يتم إدراجها في سجل المستوردين. أما بالنسبة للعملة الأجنبية فيجب على المشروع المعني أن يوفر بنفسه المبالغ التي يحتاجها. هذه القاعدة معمول بها بصورة كبيرة فيما يتعلق بحق المستثمرين في تصدير منتجاتهم. ووفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القانون يكون لمشاريع الاستثمار الحق في تصدير منتجاتها بأنفسها أو من خلال وكيل بدون تصريح.

ج- المزايا الخاصة بتشريع العمل: تمنح الفقرة الثانية من المـادة ٢٦ للقـانون ٢٣٠ المشـاريع الاستثمارية بعض المزايا، مثلاً التنظيمات التي يقرها تشريع العمل ومـا يتعلـق بالرواتـب والوظائف لا تطبق على هذه المشروعات. وتعطي المادة ٢٧ من نفس القانون الخبراء غيـر المصريين والعاملين الحق للتحويل للخارج لحد يصـل إلى ٥٠% من الرواتـب والأجـور والتعويضات التي تلقوها في مصر. وقد تزيد هذه النسبة في بعض الحالات بموافقة مجلـس الإدارة. ويجب أن نلاحظ أنه طبقاً للمادة ٤٣ سيشكل المصريون ما لا يقل عن ٧٥% مـن العاملين في أي مشروع في المنطقة الحرة (٥٩).

د- نظام تسوية النزاعات: يعتبر وجود نظام كفء لتسوية النزاعات من أحـد أهـم الضـمانات لتشجيع مستثمري القطاع الخاص. ذلك أن مفهوم اقتصاد السوق الحر يعتمـد أساسـاً علـى العقود التجارية. وهذا النظام الجديد يمكن أن يتضرر من الافتقار إلـى المقاضـاة السـريعة والحاسمة وضرورة الرجوع للمحاكم في كل حالة. ومن أهم الخطوات لتحسين هذا النظام هو تحديث مؤسسات التحكيم في مصر على اعتبار أنها بديل سريع نسبياً لحل النزاعات.

كما توجد طريقة أخري في القانون نراها طريقة تشجع الاستثمار في مصر، فالقانون الجديـد الخـاص بالتحكيم به شرط ينص على أن القضايا ليـس بالضـرورة أن تتم باللغة العربية. فالأطراف المعنية لها حق اختيار لغة أخري أو لغات تستخدم في التصريحات المكتوبة وخلافه. وقد حدد القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ هيكلاً جديداً وشاملاً لحل المشكلات التجارية، إذ يتكون القانون من سبعة أجزاء تتعامل مع البنود التاليـة: شـروط عامة، اتفاقيات تحكيم، إجراءات التحكيم، جوائز تحكيمية، عدم مشروعية جوائز التحكـيم، نهائيـة جـوائز التحكيم وتنفيذها.

كما أن استخدام التحكيم لتسوية النزاع المدني والتجاري لا يقتصر علـى النزاعـات التـي تنشـأ بـين المصريين. وفقاً لإحدي مواد هذا القانون. فإن شروط القانون الحالي تنطبق على التحكيمات بين الأطـراف الخاضعة للقانون العام أو الخاص وفقاً للخصائص القانونية للنزاع. سواء كان التحكيم فـي مصـر أو فـي الخارج طالما أن الأطراف المعنية وافقت على تنفيذ شروط هذا القانون.

والمادة ٢ من القانون في غاية الأهمية لأنها تعرف ما المقصود بالتحكيم التجاري والاقتصـادي. ووفقـاً لهذه المادة يكون التحكيم تجاري لو أن النزاع القائم خاص بعلاقة قانونية ذو طبيعة اقتصادية سـواء كانـت عقدية أو غير عقدية. وهذا يشمل توفير الخدمات أو السلع، وكحالات التجارة، وعقـود البنـاء والتعميـر، والمعرفة الهندسية أو التقنية، ومنح رخص صناعية وسياحية، ونقل التكنولوجيـا، والاسـتثمار، والبنـوك، واستصلاح الأراضي الزراعية. ولتشجيع أطراف النزاع على إنهائه من خلال التحكيم، جعل القـانون مـن الممكن التعامل مع النزاع بتطبيق القانون المختار بواسطة الأطراف وعبرت المادة ٦٥ عن هذا المعني.

ويشير تحليل مضمون القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وكذلك القرارات الوزارية المرتبطة به وما تلاه من تشريعات في هذا الصدد أنها كانت في جملتها تعكس إزالة العقبات أمام رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية مع تقديم التسهيلات والضمانات وفتح المجالات المختلفة، وكلها تهيئ المناخ للتحرر والخصخصة. وعلي الرغم من أن الحكومة بإمكانها التعامل بنجاح مع العوائق المختلفة التي تقف في وجه الأنشطة الاستثمارية من خلال تقديم بعض الضمانات والإعفاءات، إلا أنه لا يزال يوجد مشكلات عديدة. يمكن حل بعضها من خلال تبسيط أكثر لإجراءات الموافقة على الاستثمار عبر المستويات العديدة للحكومة، ومن خلال تحرير سوق التأمين، ومن خلال توحيد القوانين المشتركة. فضلاً عن الاستفادة من تجارب الدول التي سبقت في هذا المجال.

خامساً: تحليل سوسيولوجي لصنع القانون في ضوء دراسة تحليل المضمون:

تستهدف المناقشة هنا ضمن ما تستهدف – ربط المتغيرات ببعضها، وتحليل موضوع الدراسة – صنع القانون في ضوء السياق الاجتماعي الذي ظهر فيه، وكذلك الأسباب والمقترحات التي أدت إلى السياق الذي دفع بدوره إلى أن تسير الأمور على نحو ما سارت عليه.

ويتضح من المناقشات السابقة أن هناك جملة من المؤشرات. فعلي المستوي الاقتصادي تم تبني مجموعة من السياسات العامة منذ فترة الثمانينات ابتداء من سياسة الباب المفتوح في السبعينات حتى برنامج "الألف يوم" في بداية التسعينات، وقانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، كما أن هناك مجموعة من المتغيرات في القطاع الاقتصادي من أجل مواكبة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن هذه التغيرات إنشاء اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وفي إطار ذلك ظهرت – إبان تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر – العديد من المناقشات داخل مجلس الشعب وخارجه، صحيح أن البعض رأي في هذه السياسات أعراضاً جانبية عملت على خفض المستويات المعيشية للفقراء، كما أنها عملت على زيادة الشكوك والمخاوف المتعلقة بالجماعات السياسية المعارضة مثل المؤيدين للتخطيط المركزي أو الاشتراكيين، إلا أنه يمكن وصف الاتجاه العام لمعارضة سياسات الإصلاح الاقتصادي بأن هناك علاقة بين هذه السياسات وبين الضغوط والتأثيرات التي تمارسها القوي الدولية والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي روما.

وسوسيولوجياً لا يمكن فهم المداولات ولا المجادلات ولا المناقشات التي دارت في قاعات المجلس – والتي أسمتها الدراسة الراهنة بصنع القانون – بمعزل عن النظام الاقتصادي العالمي، أو دور المؤسسات الدولية. والواقع أن المناقشات البرلمانية الخاصة بتأثير سياسات المؤسستين الكبيرتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تعتبر أكثر بساطة ووضوحاً من تلك الخاصة باتفاقية الجات وغيرها من التأثيرات الاقتصادية الخارجية، فلقد كان هناك اتجاهان أساسيان متعلقان بانضمام مصر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [٦٠]. كما كان التصديق على عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية محوراً لمداولات ومناقشات الأعضاء في الجلستين اللتين عقدهما مجلس الشعب المصر في شهر أبريل عام ١٩٩٥، أي بعد

سنة من توقيع الحكومة المصرية على وثيقة المغرب النهائية في الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤، وقـد كانت مداخلات الأعضاء متركزة بصفة عامة حول التأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة لمنظمـة التجـارة العالمية على الاقتصاد المصري.

وبنظرة تحليلية لمناقشات الدورة السادسة من مجلس الشعب يمكن أن نرصد الملامح التالية:

١- في خلال الدورة السادسة للبرلمان احتلت القضايا الاقتصادية جزء كبيراً من المناقشات التي أجراها مجلس الشعب. فعلي سبيل المثال نجد أن اتفاقية الجات قد استحوذت على عدد كبير من الجلسـات (حوالي ٢٧) خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٥، وكذلك المنحة الأمريكيـة المقدمـة للحكومـة المصرية لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي (حوالي ١٤ جلسة).

٢- كما يؤكد محتوي هذه المناقشات على أن الاتجاه العام لأعضاء البرلمان وبصفة خاصة المسـتقلين والمعارضين ينصب حول التحذير من التأثيرات السلبية لاعتماد مصر المتزايـد علـى الولايـات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك من خلال حجم المساعدات التي تقدمها هذه الجهات. واتهموا الولايات المتحدة بأنها تستفيد من المساعدات المالية التـي تقـدمها لمصـر بصورة أكبر من استفادة مصر من هذه المساعدات، عن طريق تصدير المنتجات الأمريكية لمصر وإغراق الأسواق المصرية.

٣- كان هناك نوع من الاستقطاب في اتجاهات الأعضاء في المناقشات البرلمانيـة الخاصـة بالأبعـاد الخارجية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتأثير سياسة الخصخصة على التنمية الاجتماعية.

٤- يربط الاتجاه الأول بين تأثير هذه الاتجاهات والأعراض الجانبية الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، في حين أن الاتجاه الثاني حاول إثبات المبالغة في النقد الموجه إلى هذه السياسة، وأرجع الأعراض الجانبية إلى أنها مجرد فترة انتقالية سوف تنتهي بمجرد اكتمال برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذه بنجاح.

وغني عن البيان أن ما سبق يمكن تصنيفه إلى اتجاهات ثلاث تعكس مناقشات الأعضاء فـي مجلـس الشعب فيما يتعلق بهذا الموضوع:

- يمكن وصف **الاتجاه الأول** بأنه الموافقة المطلقة على سياسة الحكومة، حيث عبـر أعضـاء هـذا الاتجاه عن موافقتهم على سلوك الحكومة خلال المفاوضات الخاصة باتفاقيـة الجـات وأوضـحوا الفوائد التي ستعود من الانضمام لهذه الاتفاقية وكان هؤلاء الأعضاء ينتمون لحزب الأغلبية الحزب الوطني الديموقراطي.
- ومثل **الاتجاه الثاني** التقويم الواقعي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد ذهب أصحاب هذا الاتجـاه بأن هناك أعراضاً جانبية لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصري والسياسات الاجتماعية ولكنـه فـي الوقت نفسه أقر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وأكد أعضاء هذا الاتجاه على أن مصر يجـب أن تقلل من الأعراض الجانبية للتطورات الاقتصادية العالمية الجديدة وأن تحاول إحباط تلك التطـورات. وكان معظم أعضاء هذا الاتجاه من أنصار الحزب الوطني الديموقراطي وبعض المستقلين.

- أما **الاتجاه الثالث** فإنه يجسد المعارضة القصوى لتأثير النظام الاقتصادي الجديد. ووفقاً للتقـديرات الخاصة لهذا الاتجاه فإن مصر سوف تخسر كل ما تبقى لها من سـيادة اقتصـادية عـن طريـق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وبدلاً من ذلك فإنهم يرون أن مصر يجب أن تركز على تفعيـل دورها في بناء جبهة اقتصادية من خلال التنسيق والتعاون مع الدول النامية من أجل العمـل علـى تقليل السيطرة الأمريكية / الغربية على الاقتصاد العالمي. وقد ظهر هـذا الاتجـاه فـي كلمـات وتعليقات المستقلين بصورة أكبر من المعارضين.

ويمكن شرح هذه الاتجاهات الأساسية بصورة أوضح من خلال استعراض تعليقـات الأعضـاء علـى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية بصفة عامة. فقد تم تدعيم الاتجاه الأول بالأقوال التالية:

١- إن مجلس الشعب يجب أن يساند الحكومة وذلك لأن الوحدة ضـرورية لتهيئـة المنـاخ المناسـب للاستثمار وجذب المزيد من رؤوس الأموال سواء من الداخل أو من الخارج.

٢- إن الحكومة واعية بالجوانب الفنية لاتفاقية الجات ويجب عليها أن تعد وكالاتها وخططهـا للوفـاء بشروط ومتطلبات منظمة التجارة العالمية والاستفادة من التسهيلات التي تمنحها للدول النامية.

٣- إن مصر لا يجب أن تصبح منعزلة عن العالم بمنظماتـه الدوليـة وبصـفة خاصـة المنظمـات الاقتصادية.

٤- إن مصر غنية بالموارد البشرية والطبيعية وأنها مؤهلة للتنافس مع القوى الاقتصادية فـي النظـام العالمي الجديد.

وتم تدعيم الاتجاه الثاني بالأقوال التالية:

١- إن مصر مؤهلة لقيادة تجمعاً اقتصادياً إقليمياً يشمل دول العالم العربي والدول الأفريقية، علـى أن يصبح هذا التجمع أداة إضافية لتقوية موقفنا في المفاوضات الاقتصادية الدولية.

٢- يجب أن تكون هناك لجنة عليا تضم الوزارات والوكالات الحكومية المعنية بـالأمر والمسـتثمرين والأحزاب السياسية، على أن تكون وظيفة هذه اللجنة هي توجيه وتقويم كل خطـوة يـتم اتخاذهـا للوفاء بمتطلبات اتفاقية الجات.

٣- إن هذه الاتفاقية عالمية وإذا رفضنا الانضمام إليها فإننا سوف نخسر الكثير ونحقق القليل. كمـا أن العالم قد أصبح قرية واحدة وأن مصر ليس لديها أي اختيار لأن تبقى بعيـدة عـن هـذا التجمـع العالمي.

٤- يجب ألا نضيع الكثير من الوقت في الجدال حول انضمامنا أو عدم انضمامنا ولكننا يجب أن نشجع المصدرين ونزيد من جودة وكفاءة الصادرات المصرية حتى تكون قادرة على التنافس في الأسواق العالمية كما أن الطريق الصحيح للأسواق الاقتصادية العالمية الجديدة يبدأ من السوق المحلية، لذلك فإننا يجب أن نعمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بصورة أسرع من قبل.

وزعم الاتجاه الثالث أن خسائر مصر سوف تفوق مكاسبها من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتم تدعيم هذا الاتجاه بالأقوال الآتية:

١- إن الحكومة لم تخطط للنتائج المستقبلية لاتفاقية الجات وبصفة خاصة فيما يتعلـق بـإدارة الجـودة الشاملة لصادراتها الاستراتيجية مثل القطن والمنسوجات.

٢- إن القطاع الزراعي سوف يكون الأكثر تأثراً بهذه الاتفاقية وسوف يصبح الفلاحون غيـر قـادرين على العيش وسيتركون للتنافس مع الواردات الأجنبية.

سادساً: نتائج وتوصيات الدراسة:

عند هذا المستوي من التحليل تطرح الدراسة سؤالاً، ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر على عمليات صنع القانون؟ وللإجابة عن هذا السؤال نستعرض رؤي عامة ثم نطبقها على موضوع الدراسة.

والواقع أن صناعة القانون هي عملية معقدة وديناميكية، كما أنها موجودة كاستجابة لعدد مـن المـؤثرات الاجتماعية، والقوي التي تؤثر على صنع القانون لا يمكن دائماً تحديدها أو قياسها أو تقييمهـا بدقـة، وفـي بعض الأحيان تعمل قوي متعددة في نفس الوقت، ويمكن الزعم بأن هنـاك جملـة مـن المتغيـرات، إلا أن أبرزهـا هنا: جماعات المصالح، ودور العلوم الاجتماعية [٦٢].

تؤثر جماعات المصالح Interest group على صنع القانون بابتداء قضايا اختيارية، وتوفير معلومـات إضافية للمسئولين من الاتصال بصناع القانون، وكذلك وضع المعلومات في الدوريات القانونيـة والعامـة، والتفاعلات بين جماعات المصالـح وصناع القانون التشريعيين والإداريين سياسة بشكل أوضـح، كمـا أن فكرة أن القوانين تعكس الرأي العام يمكن أن تكون مضللة، فبعض الجماعات أكثر تأُثيراً من غيرها، والتأثير التفاضلي للرأي العام على عمليات صنع القانون ظاهـرة مشهورة، ولكن الرأي العام يـؤثر علـى صـناع القانون من خلال المكافآت والعقوبات، ومن خلال جماعات المصالح، ومن خلال استخدام استطلاعات الرأي العام [٦٣]. وصناع القانون على وعي بمساهمات علماء الاجتماع في عملية صنع القانون، وهذه المسـاهمات مبنية على أبحاث علماء الاجتماع ويعبر عنها لصناع القانون إما مباشرة في صورة شهادة الخبراء أو بشكل غير مباشر من خلال استخدام نتائج الأبحاث حيث تؤثر على جزء معين من التشريع أو القرار القضائـي أو الإداري [٦٤]، إلا أن مساهمة العلماء في عمليات صنع القانون ليست خاليـة مـن الانتقـادات [٦٥]. فهنـاك تساؤلات عن استخدام نتائج الأبحاث وصلاحيتها واعتماديتها ومدي الانحياز السياسي لعلماء الاجتمـاع [٦٦]، ومن الواضح أنه عندما تخرج العلوم الاجتماعية نتائج غير أكيدة، فإن الأسباب الجذرية للمشاكل الكبيرة تبقي غامضة وعندما يتنازع علماء الاجتماع ذوي النوايا الحسنة حول البدائل، فمن غير المدهش أن صناع القانون يكونون أحياناً متشككين بشأن العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع. وبالرغم من المجادلات هذه، فقد لوحظ أن أدلة علم الاجتماع واستنتاجات علماء الاجتماع لا يمكن أن تبقي خارج عملية صنع القانون.

والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه هنا: ما هي مصادر القوة الدافعة لصنع القانون؟ والواقع أن الطلب على صنع القانون يأتي من مصادر متعددة [٦٧]، فأفكار التغيير قد تكون محمولة في عقول عدد قليل من الناس المستعدين والراغبين في صياغة قوانين، وهم يمثلون مصالح مختلفة، كما يوصلون إنزعاجاتهم من خلال وسائل متباينة. فقد يولد أحد الأبحاث العلمية قلقاً بشأن حالة أو ممارسة اجتماعية، ثم يشير إلى حل قانوني بموجبه يصدر قانون، وكنماذج لذلك: دراستي مارتين س. فيلد شتاين Martin S. Feldstein، واهتمامها بالتغيرات في تأمين البطالة وقوانين التأمين الاجتماعي كما تشير عناوين مقالاتهم: "تأمين البطالة في فترة الإصلاح" و"نحو إصلاح للأمان الاجتماعي" [٦٨]. كما يناقش أنتوني داونز Anthony Downs "المشاكل والتوقعات الحضرية" مقترحاً سلسلة من الحلول الخاصة لعقبات الإسكان ومدارس المجتمع والنقل في دائرة اهتمام صناع القانون [٦٩].

وبالإضافة للجامعات ومراكز البحوث العلمية والعلوم الاجتماعية كمصادر دافعة لصناعة القانون نجد هناك أيضاً العديد من الأعمال الأدبية النشطة التي لعبت دوراً فاعلاً في صناعة القانون بل وحدوث تغييرات فيه، وعلي سبيل المثال في ميدان قوانين حماية البيئة، نشر راشيل كارسون Rachel Carson كتابه عن الربيع الصامت عام ١٩٦٢، إذ أعلن فيه عن الخطر البيئي الذي يترتب على المبيدات التي تُرش بها الآفات [٧٠].

ورجوعاً لجماعات المصالح فإنه لكي تدعم جماعة ما مصالحها بشكل فعال وتقدم قوة دافعة لصنع القانون، فمن الطبيعي أن تكون لها القدرة على الوصول إلى صناع القانون، ولكن الوصول إلى صناع القانون يعتمد – على الأقل جزئياً – على المكانة الاقتصادية الاجتماعية للجماعة، والجماعات التي لديها أكبر الموارد المالية وأكثر الأعضاء نفوذاً، وأفضلهم تنظيماً يرجح أن يكون لديها قدرة أفضل على الوصول إلى المشرعين، وبصفة عامة فإن الجماعات ذات الآراء المعتادة، التي لا تسعي إلا إلى تغييرات صغيرة في الوضع القائم قد تمنح استماعاً أكثر تعاطفاً من تلك التي تنادي بتغييرات جذرية راديكالية. ولربما كان ذلك هو ما دعي لازاروس Lazarus إلى القول بأن صناع القانون يعرفون جيداً أن المصالح الخاصة تمثل بشكل أفضل من المصالح العامة. كما أن هناك مكان في المنظمات والأفراد في شتي عواصم الولايات المتحدة تمثل واحدة أو أكثر من المصالح الخاصة بصورة متفرغة أو غير متفرغة على حسب ما يذهب جودوين Godwin، تتراوح من منظمات ممولة جيداً للغاية (مثل معهد البترول الأمريكي المشترك في شئون عالمية ويدعمه آلاف من المهندسين وخبراء العلاقات العامة) إلى مجموعات صغيرة تختص بأمر واحد مثل رابطة مالكي بيوت جنة الرياضيين، وبعضها مثل شركات الزيت تنظم الإنتاج من المصافي للحفاظ على الأسعار وتضغط على مندوبي الحكومة من أجل سياسات ضريبية معقولة، وعلي النقيض فإن عدد الجماعات التي تدعي تمثيل المصالح العامة صغير نسبياً، ومن أهمها نادي سيبيرا [٧١]، وجماعات أبحاث الصالح العام، وقد كانت هذه الجماعات ذات أهمية في ابتداء سلسلة من التغيرات في القانون تستهدف إفادة وحماية للمصالح العامة [٧٢]. وقد تأتي القوة الدافعة لصنع القانون أيضاً من جماعات المصالح المتخصصة شبه العامة، وربما

تكون مصالح اقتصادية معينة مثل جماعات المستهلكين والعمالة المنظمة أو ربما تستطيع تمثيل مصالح مهنية معينة مثل الجمعية الطبية الأمريكية التي لا تمارس فقط سيطرة قوية على ممارسة الطب ولكنها تتخذ أيضـاً مواقف بشكل فاعل، وتجمع النقود وتضغط لصالح مواقف معينة في أمور مثل الإجهاض والختان والعقـاقير والمخدرات، والنقطة العامة التي يجب أن نتذكرها هنا هي أن كل هذه المنظمات قد تحث على تغييرات فـي القانون وتوفر القوة الدافعة له.

ويرتبط بذلك وسائل الإعلام، فمن خلال وسائل الإعلام يمكن نشر وتوصيل أفكار وآراء معينة قد تمهـد وتهيئ لقبول قواعد تشكل فيما بعد أساساً للمناداة بقانون معين، وربما قد تصـل هـذه الأفكـار إلـى آذان المشرعين والمديرين بكشف المشاكل والاقتراحات للعامة الذين قد لا يستمعون إليها من طريق آخر، أو فـي بعض الحالات الذين قد لا يريدون أن يستمعوا إليها. كما أن وسائل الإعلام خاصة الإخبارية قـادرة علـى توليد وعي واسع الانتشار واهتمام بالأحداث والظروف بأن تجلب المواد أمام العامة بحيث تصبح موضوعات مثيرة للمشاكل [٧٣]، وطالما كـان الرأي العام بادرة هامة للتغيير، فإن وسائل الإعلام يمكن أن تعد المسرح يجعل الظروف غير المرغوبة مرئية لدي قطاع كبير من العامة بسرعة لا تباري، وتعميم آراء الأفراد الذين يعد نفوذهم وتأثيرهم راسخ تحمل ثقلاً أكبر من آراء الأخرى ن ينطبق على الرأي العام، ونتيجة لذلك، فـإن التأثيرات النابعة من وسائل الإعلام تصل أولاً إلى "قادة الرأي" حيث يمررون بدورهم ما يقرأونه أو يسمعونه إلى زملائهم اليوميين الذين يؤثرون عليهم، ويرتبط بذلك أحد وسائل الإعلام التي يمكنها أن تضغط علـى – أو تتحدي – صناع القانون لاتخاذ إجراء ما في أحد الموضوعات أو تغيير موقفهم من قضية محددة، كما أن المشرعين على وعي كـاف بسلطة الصحافة. ثم أن هناك طريقة غير مباشرة تعد بها وسائل الإعلام قـوة دافعة لصنع القانون وهي توفير منتدي لاهتمامات المواطنين على سبيل المثال صفحة "رسائل إلى المحـرر" في الصحف، هي منفذ تقليدي لنشر الظروف غير المرغوبة، كما أنها تنبه المجتمع إلى أن هناك مشكلة ما أو مشكلات متعددة أمام هيئة صانعة للقانون، وخلاصة ذلك أن وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئيـة تعمل كجماعات مصالح، ولربما كانت كل منها تعكس مصالح سياسية أو اقتصـادية أو اجتماعيـة محـددة، وبالتالي فإنها تكافح بشكل مباشر أو غير مباشر في نشر أفكار وآراء تعمل على وتساعد في صنع القـانون وتشكيل السياسة العامة، كما أنها ليست محايدة بالنسبة لأولئك الذين يشكلون السياسة.

ومن خلال ذلك يمكن التعرف على مجموعة المتغيرات التي تدفع إلى إعمـال القانون بعد أن تكون قـد ساهمت بشكل أو بآخر في صنعه أو حتى بتحريكه لدي المشرعين، أو بعبارة أخري تنجح هذه المتغيرات في جذب الاهتمام العام إلى مشكلة أو ظاهرة اجتماعية معينة، وهو ما يدفع صناع القانون إلى الاسـتجابة لهـذه الاهتمامات وذلك في صورة تطوير أو تعديل أو حتى إنتاج وإصدار قانون جديد يتوافق مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي الجديد.

وفي ضوء هذا التحليل، كيف سارت الأمور بالنسبة لصنع قانون الخصخصة في ضـوء التصـريحات وطلبات الإحاطة والمناقشات التي دارت في مجلس الشعب في الفترة قيد الدراسة؟

الواقع أنه من خلال تحليل المداولات البرلمانية بمجلس الشعب خلال الدورة التشـريعية السادسـة فيمـا يتعلق بصنع القانون المرتبط بالخصخصة يمكن استنتاج أن هناك حالة من عدم الوضوح وعدم الـتحكم فـي التعميمات المرتبطة بمناقشات الأعضاء لتلك الفترة، إذ تجلي ذلك في الموجة التي سيطرت على المناقشـات البرلمانية المتعلقة بالأبعاد الخارجية سواء في تعليقات المعارضة أو الحكومة (٧٤). كما أن بعض المناقشـات تم تقديمها في صورة مخاوف حماسية من آثار الخصخصة والتكيف الهيكلي، وظهرت محـاولات دفاعيـة حماسية عن هذه السياسة تعمل على تبديد تلك المخاوف.

ومن جهة أخري فإن سياسة الخصخصة وأبعادها الخارجية المتمثلة في تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أوضحت وجود شرخ كبير وانقسام واضح في المناقشات والمداولات البرلمانية، وهو الأمر الذي لم يحدث منذ مناقشة مبادرة السلام مع إسرائيل، ويعكس ذلك وعي أعضاء مجلس الشعب بتأثير هذه السياسـة وأهميتها بالنسبة للمجتمع بصفة عامة، بغض النظر عن كون معظم المناقشات أخذت الطابع السياسي بفضـل سياسات الأحزاب والحكم المسبق على سياسة الخصخصة.

وفي ضوء ذلك يمكن توصيف صنع القانون في إطار سوسيولوجيا القانون، ومن خلال دراسة وتحليـل الدورة التشريعية لمجلس الشعب المصري من عام ١٩٩٠-١٩٩٦، بأن ما حدث ارتبط بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية الذاتية والموضوعية، كما ارتبط تنفيذ ذلك بمجموعة من الآليات التي أدت إلـى وصـول المسألة إلى المرحلة الراهنة، وهو ما يشكل خطوة في إطار التحول الاجتمـاعي إلـى مسـتقبل ليبرالـي، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، حيث على المستوي الاقتصادي يصبح النظر إلى المبادرة الفردية باعتبارها القوة الدافعة للاقتصاد، واعتبار أن ازدهار الاقتصاد مرهون بالحد الأدني من التدخل الحكومي، وتدعو إلى إعطاء كل الفرص للرأسماليين، الذين يؤدي تنافسهم إلى مصلحة الاقتصاد ككل، وفي غضون ذلـك تظهـر علـى المستوي الثقافي جملة من القيم كموجهات للأفعال الاجتماعية تتركز أغلبها حول القيم التي ترتبط بالعقلانيـة والرشد، وفي ظل هذين المستويين يسود مناخ سياسي يتركز في استقلالية السلطة القضائية، وضمان حقـوق التنظيم والتعبير السياسي للمواطنين، مع تداول السلطة بين القوي السياسية المتنافسة وفقاً لما يقرره الناخبون، فضلاً عن الحكم الديموقراطي القائم على الانتخاب العام للسلطة التشريعية، ورقابة السلطة التشـريعية علـى السلطة التنفيذية (٧٥).

يعني ذلك وفقاً للدراسة الراهنة أن دعوات المناداة بتشجيع الاستثمار الخاص وترشـيد الـدعم، وتـرك الأسعار تتحدد بظروف العرض والطب وإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين هي مسائل لم تتم بشكل كامـل في المجتمع المصري إلا أن بوادر هذه المبادرات قد ظهرت، وإن كانت تتسم بسمة محلية وفقاً لخصوصـية المجتمع المصري حيث لا تزال تواجه دعوات لتوسيع القطاع العام والإبقاء على الدعم وكذلك الاستمرار في سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين.

وأخيراً يرتبط كل ذلك بفاعلية العلوم الاجتماعية بدراسة هذه الظواهر – الاجتماعية الطابع – دراسة وفقاً لنظرية ومنهج علم الاجتماع من أجل تقديم رؤي وخطوط عامة لفهم كيفية التعامل مع ما يستجد من ظواهر، بغرض سد الفجوة بيـن المسار التحرري للاقتصاد وبين المفاهيم السائدة لدي الرأي العام. إذ لاشك أن التقدم على طريق الانتعاش الاقتصادي، وما سوف يصاحبه بالضرورة من توفير لمزيد من فرص العمل، ومن رفع لمستوي المعيشة، سوف يكون هو العامـل الحاسم في توجيه نظرات المواطنين ووعـيهم حـول التحـرر الاقتصادي، وجدواه، وهو ما يرسخ أهمية علم الاجتماع في دراسة وفهم وتحليل ظاهرة صنع القـانون فـي إطار معطيات سوسيولوجيا القانون، خاصة في ظل ظروف التحول الاقتصادي السريع، حيث يصـبح مـن المهم بذل جهد مقصود ومخطط للتوعية بمفاهيم التحرر الاقتصادي وماهيته وفلسفته وضـرورته وأهدافـه، وتقييم تجارب مجتمعات أخري في هذا الصدد، سابقة في التنمية ومماثلة للمجتمع المصري، وتلك مهمة يمكن أن تتكامل معاً في تحقيقها، وتنسق فيما بينها تنظيمات المجتمع المختلفة، إعلامية وثقافية وتعليمية وتربويـة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات باعتبارها الأكثر فهماً ووعياً بحتمية وجدوي التحرر الاقتصادي الاجتماعي.

المراجع والحواشي

1- Galanter, M., 1974. “The future of law and social sciences research” North Carolina Law Review, 52, p. 1060.

2- Roman Tomasic, 1985. The sociology of law. London, Sage Publications, p. 128.

- (*) ومن الأعمال الحديثة التي صدرت أخيراً في هذا الصدد وإن كانت بالتطبيق على صنع القانون الخاص بالأسرة (الأحوال الشخصية) يرجي مراجعة المصدر التالي:

Mauis Maclean, 2000 (ed.) Making Law for Families, Hart publishing (Onati International series in law & society, Vol. 3).

٣- على نحو ما يذهب جان جينتز وبول كنكمان في دراستهما القيمة عن: استعمال المعلومات الاجتماعية في عملية اتخذا قرار البرلمانات: الآراء والاستعمالات، رؤي مقارنة. لمزيد مـن التفصـيل يرجـي مراجعة المصدر التالي:

Ginter et Jaan Gimter, Aare Kasemets, Paul Kenkmann, 1998. Use of social information in the law-making process of parliaments: Analusis of resulrs of a comparative study. Tallinn-Tartu: Chancellery of the Estonian Riigikogu Economic and social information department, University of Tartu; Tartu Society of Legal Psychologists and Sociologists.

وكذلك:

- ثريا عبدالجواد، العملية التشريعية في مصر: مدي فعالية التشريع كأداة للضبط الاجتماعي، مجلـة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية، العدد ٩ (١٩٩٢)، ص ص ١٢٧-١٦٥.
- سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلـى فهـم التـوازن فـي المجتمع، ط١، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤م.
- علي فهمي، التشريع والسياسة الاجتماعية: دراسة في الأدوار والمحددات، ص ص ١٨٥-٢٠٣ في المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحاسبات العلمية (٢٧ مارس– ا أبريل ١٩٨٢)، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٢.
- محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية: العمالية والأسرية، الإسكندرية، المكتب الجـامعي الحـديث، ١٩٨٦.

4- Chambliss, W.J., 1979. “On lawmaking”, (in) British Journal of law Society, No. 6 (2), pp. 149-171.

5- Podgorecki, A., 1977. “Law creation” (in) Kulcsar, K. (ed.), Sociology of law and legal sciences Budapest, Institute of Sociology, Hungarian Academy of Sciences, pp. 163-170.

6- Seidman, R.B., 1978. The State, Law and Development, New York, St. Martin's Press.

7- Tomasic, R.A., 1980. "The Sociology of Legislation" (in) Tomasic, R.A., (ed.), Legislation and Society in Australia, Sydney, George Allen and Unwin, pp. 19-49.

8- Zander, M., 1980. The Law-Making Process, London, Weidenfeld and Nicolson, p. 8.

9- Allott, A., 1980. The Limits of Law, London, Butterworths.

١٠- وهو ما يجر إلى انتقادات متعددة للأحكام القضائية التي يصدرها القضاة، في ذلك تراجـع مجموعـة مقالات أشرف على تحريرها ماكانا وهاوسمان في:

McCann, M.W., & G.L. Houseman (eds.) 1989. Judging the Constitution: Critical Essays in Judical Lawmakinkg. Glenview, IL: Scott, Foresman / little, Brown.

11- Stone, Marvin. 1979. "Should Judges Make Law?," (in) U.S. News & World Report (Sune 4).

12- West, W.F. 1985. Administraive Rulemaling: Politics and Process. Westport, CT, Greeneood Press.

13- Price, D.E. 1972. Who Makes the Law? Creativity and power in senate committees. Camliridge, MA: Schenkman.

١٤- توضح نظرة شاملة لهذه المناقشات أن المواقف المرتبطة بالتحرر والخصخصة للاقتصـاد المصـري تتركز حول الموضوعات التالية: القطاع العام – القطاع الخاص – الأسعار – المـنح أو الإعانـات – التجارة الداخلية – التجارة الخارجية – القطاع الزراعي. وهذا التقسيم هو ما سيلتزم به الباحث أثنـاء مناقشته وتحليله لمضمون مضبطة مجلس الشعب في الفترة المختارة.

١٥- يمكن الإحالة لمجموعة المقالات التي تحدد الموقف النظري خاصة في مجال صنع القانون خاصة في استراليا، لمزيد من التفصيل يراجع الكتاب الذي أشرف على تحريره رومان توماسيك عن: التشـريع والمجتمع في استراليا.

Roman A. Tomasic (ed.) 1980. Legislation and Society in Australia, Study: Allen and Unwin.

16- Steven Vago. 1991. Law and Society. 3rd ed. Prentic-Hall, Inc, pp. 103-105.

17- Roman Tomasic 1985, The ociology of law, Op. Cit., pp. 101-118.

١٨- نحو مزيد من الفهم يراجع:

Erich Goode 1978. Deviant Behavior, An Interactionist Approach. Englewood cliffs, NJ: Prentice Hall. P. 142.

19- Pull Bohman 1973. "The Differing Realms of the law", pp. 306-317. (in) Donald Black and Maureen Mileski (eds.) The social Organization of the law. New Rork Seminar Press.

20- Richard Quinney 1974. Criminal Justice in America. Boston: Little, Brown.

21- Richard Quinney 1974. The Critique of Legal Order. Boston: Little, Brown. P. 16.

22- Chambliss,& R. Seidman, 1982. Law, order and power, 2nd ed. Reading, MA: Addison-wesley publishing Company, pp. 72-73.
23- Austin. T. Turk, 1978. "Law as a weapon in social conflict". Pp. 213-232 (in): Charles E. Reasons and Robert M. Rich (eds.): The sociology of law: A conflict perspective. Toronto: Butter worths.
٢٤- مثال ذلك أن وليام ج. شامبليس يدعي أن الجماعات التي لها أكبر قوة لإيجاد قوانين التشرد في إنجلترا كانت تلك التي تمثل المصالح الاقتصادية المهيمنة في ذلك الوقت، نحو مزيد من التفضيل يراجع:
Williams J. Chambliss, 1964. "A Sociological Analysis of the Law of Vagrancy, (in) Social Problems 12 (1) (Summer) pp. 67-77.
٢٥- يراجع في هذا الصدد كتفصيل لصنع القانون في إطار الفكرة المحورية الخاصة بالمتربحين الأخلاقيين المصدرين التاليين:
- Howards. Becker 1963. Outsiders. New York: Free Press. P. 146.
- Joseph R. Gusfield. 1967. "Moral Passage": The Symbolic Process in Public Designations of Deviance, (in) Social Problems 15 (2) (faal): pp. 175-188.
26- J. Hagan, 1980. "The Legislation of Crime and Deliquency: A Review of Theory, Method and Research" (in) Law and society Review, 14 (3).
27- Roman Tomasic. The Sociology of Law, Op. Cit., pp. 102-103.
28- W. J. Chamliss, 1979, "on Lawmaking", pp. 149-171 (in) British Journal of Law and Society, 6 (2). P. 149.
29- A. Hopkins. 1978, Crime, Law and Business: The Sociological Sources of Australian Monopoly Law, Acnbera, Australian Institute of Criminology. P. 6.
30- Ibid., p. 8.
٣١- يمكن في هذا الصدد مراجعة تصريحات السيد رئيس الوزراء في الدورة التشـريعية السادسـة، دورة الانعقاد العادي الأولي، رقم ١٣، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨، ص ٦.
٣٢- لمزيد من الاستزادة يمكن مراجعة تصريحات السيد رئيس الوزراء في الفصل التشـريعي السـادس، دورة الانعقاد العادي الثانية، رقم ١٧، بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠، ص ٢٥.
٣٣- يمكن الاستدلال على ذلك من تصريحات السيد رئيس الوزراء وخاصة في الفصل التشريعي السـادس دورة الانعقاد العادي الثالث، رقم ١٦ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨م، ص ٥٧.
٣٤- راجع تقرير اللجنة الخاصة للرد على بيان الحكومة في الفصل التشـريعي الخـامس، دورة الانعقـاد العادي الثالثة، رقم ٧، بتاريخ ١٩٩٠/١/١٣م، ص ٢٥.
٣٥- يمكن مراجعة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة في الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٩١/٣/٩م، ص ٥١.
٣٦- يراجع في هذا الصدد التعليق الخاص الذي تضمنه الرد على بيانا الحكومة فـي الفصـل التشـريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الثانية، رقم ٥ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦م، ص ٨٥.

٣٧- يرجي مراجعة التعليق الخاص للرد على بيان الحكومة في الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقـاد العادي الخامسة، صفحات ٧، ٢٣.

٣٨- تقرير إنجازات وأنشطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد الرابعة، مرجع سبق ذكره، ص ٩، وكذلك دورة الانعقاد الخامسة، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

39- Delates on Government Policy Statement, PA Minutes 6th term, 1st Session, No. 28 to 30 and 33 to 43.

Delates on Draft State Budget and Developmental Plan, People's Assembly Minutes 6th term 1st Session, No, 67 to 75.

٤٠- ناقش سياسة الحكومة عدد ٢٠٣ عضواً في هذه الجلسة من بيـنهم ١٦٥ حـزب وطنـي، ٤ لحـزب التجمع، ٣٤ للمستقلين، كما ناقش خطة التنمية عدد ٨٤ عضواً من بيـنهم ٥٨ للحـزب الـوطني، ٤ للتجمع، ٢٢ للمستقلين.

(*،**) وفقاً لهذه الدراسة فإن الباحث تسهيلاً يقصد ببعض (حوالي ربع المجموعـة المقصـودة)، كمـا يقصد بمعظم (حوالي ثلاثة أرباع المقصودة).

٤١- يمكن أن نجد مداولات ومجادلات وتعليقات على اللائحة بخصوص شركات القطاع العام وذلك في القانون رقم ٢٠٣، وذلك من واقع مضبطة مجل الشعب الفصل التشريعي السادس، الدورة الأولي، رقم ٨١.

٤٢- يمكن القول بأن هذه المرحلة شملت ٢٥٤ من الأعضاء الذين طرحوا مناقشات وكلمات يمكن تصنيفهم وفقاً لانتماءاتهم كما يلي: كان نصيب الحزب الوطني منهم ٢١٨ والتجمع ٥ والمستقلين ٣١ وذلك ممن ناقشوا سياسة الحكومة، في حين ناقش ٧١ من جملة الأعضاء في خطة التنمية تم توزيعهم كالتالي ٥٢ للحزب الوطني، ٥ للتجمع، ١٤ للمستقلين.

٤٣- مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الثانية رقم ٩٤، ٩٥.

٤٤- المرجع نفسه رقم ٨٢.

٤٥- مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الثانية، رقم ٦٤.

٤٦- المرجع نفسه رقم ٢٨.

٤٧- في أثناء هذه الجلسة تناقش ٢٦٦ عضواً من أعضاء مجلس الشعب في بيان الحكومة توزعوا كالتالي: الحزب الوطني تناقش منه ٩٥ عضواً، ٦ أعضاء من حزب التجمع، ٢٦ عضواً من المسـتقلين، فـي حين تناقش في خطة الدولة حوالي ١٢١ عضواً من أعضاء المجلس توزعوا على الحزب الوطني عدد ٩٥ عضواً، من حزب التجمع تناقش ٥ أعضاء، ومن المستقلين تناقـش ٢١. يمكن مطالعة ذلك فـي مناقشات خطة التنمية للدولة في مجلس الشعب، مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشـريعي السـادس، الجلسة الثالثة، رقم ٧٨ وحتي ٨٤.

٤٨- مناقشات بيان الحكومة في مجلس الشعب، مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة السادسة، أرقام ٢٥-٣٣.

٤٩- مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الثالثة، رقم ١٧.

٥٠- مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الثالثة، رقم ٨٦.

٥١- الواقع أن جملة الأعضاء الذين ناقشوا سياسة الحكومة بلغت ٢١٤ عضواً، من بينهم ١٨٨ عضواً بالحزب الوطني، ٥ أعضاء بالتجمع، كما بلغ المستقلون ١٥ عضواً، في حين اشترك في مناقشة خطة الدولة من أعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني ٩٢ عضواً ومن التجمع ٣ أعضاء ومن المستقلين ١٥ عضواً، بجملة ١١٠ عضواً. حول معلومات من هذا القبيل وخلافه انظر: مناقشات سياسة الحكومة (في) مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، الجلسة الرابعة رقم ٥٨-٨٤. مناقشات خطة التنمية للدولة (في) مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي الخامس، الجلسة الرابعة رقم ٨٧-٩٣.

٥٢- تقدم به أحد أعضاء حزب التجمع، انظر: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الرابعة، رقم ٩٠.

٥٣- أحدهما من حزب التجمع والآخر من المستقلين، انظر: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الرابعة، رقم ٤٢.

٥٤- ناقش ٢٤٧ عضواً للمجلس سياسة الحكومة كان من بينهم ٢٢١ عن الحزب الوطني، ٤ عن التجمع، ٢٢ مستقلاً. كما ناقش خطة التنمية ١٠٢ عضواً من بينهم ٨٣ حزب وطني، ٣ تجمع، ١٦ مستقلاً، انظر: في مناقشة المجلس لسياسة الحكومة: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الخامسة، رقم ٤٧-٥٢.

٥٥- لمزيد من التفاصيل، انظر: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الخامسة، رقم ٥٤. في مناقشة خطة التنمية للدولة: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الخامسة، رقم ٦٧-٨٠.

٥٦- مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي السادس، الجلسة الخامسة، أرقام ٥٤-٥٥.

٥٧- لمزيد من التفصيل تراجع بنود المادة الثالثة من القانون المذكور.

٥٨- يمكن الرجوع في هذا الصدد لنص القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩م باللغتين العربية والإنجليزية وذلك في: The Middle East Library for Economic Servies.

٥٩- يمكن مراجعة الجزء ٣ من القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ خاصة في تركيزها على نظام الاستثمار في المناطق الحرة، المواد من ٢٨ إلى ٤٥.

٦٠- تبني الاتجاه الأول الدفاع عن انضمام مصر هذا وحاول تكذيب الادعاءات الخاصة بخضـوع مصـر التام لهاتين المؤسستين الدوليتين. في حين قام الاتجاه الثاني بتوجيه اللوم والنقد للحكومة. نحـو تفنيـد حجج ادعاءات كل اتجاه يمكن الرجوع للمصدر الثاني:

Nazli M. Ahmed, 1996, "Parliamentary Delates over the extrnal dimenstion of privatization" (in): Wadauda Badrom & Assa Wahby (Editors) 1996: Privatization in Egypt: The Delate in the people's Assembly-center for political research & studies-faculty of economics & political science. Cairo University-Egypt.

٦١- لا يعد هناك خلطاً بين صنع القانون بالتنظيمات الإدارية والقضائية وصنع القانون بمجلس الشعب كما بينته الدراسة، فالفارق بينهما في المجال فقط ولكن المؤثرات تقريباً واحدة كما سيتضح من المناقشـة هنا.

62- Steven Vago, 1991, Law and society, Op. Cit., pp. 114-121.

63- Lipset, Seymour Martin, 1976. "The manering polls," (in) The public interest (43) spring. pp. 70-89.

64- Berk, Richard A., and Jerrold Oppenheim, 1979. "Doing Gool well: The use of Quantitative social data in adversary proceedings," (in) Law and policy quanterly 1 (2) April. Pp. 123-146.

٦٥- خذ مثلاً الجدل الذي ثار في أواخر الستينيات حول إعادة تفسير تقرير الفـرص التعليميـة المتسـاوية والمعروف بتقرير كولمان: إذ كانت بيانات كلومان عن تحصيل التلاميذ هي أساس عدد من القرارات الكبري للمحكمة التي تدعو إلى توفير أتوبيسات للمدرسة، ومع استخـدام الأتوبيسات الجماعية الكبيرة لتحقيق التوازن العنصري في المدارس العامة المتعلقة بتأثيرات التكامل على الأطفال السـود – إلـى انتقادات حادة، ولمزيد من الانتقادات التي تعرضت لها استنتاجات كولمان راجع:

- Coleman, James S. 1966. "Equality schools or equal students," (in) the public interest (7) summer. pp. 70-75.
- Howard, A.E. Dick. 1979. "The road from 'Brown'" (in) the Wilson Ruarterly 3 (2) sprong. pp. 96-107.

٦٦- يراجع في هذا الصدد التحليل الذي قدمه دانيـل باتريـك موينيهـان Daniel Patrick Moynihan للأسباب والانتقادات التي على أساسها ينتقد علماء الاجتماع لمشاركتهم فـي عمليات صـنع القـانون خاصة أن القانون ينظم واقع، أما علم الاجتماع فيحل مشكلات مستقبلية، كما أن علماء الاجتماع دوماً يتأثرون بذواتهم وذلك أثناء تحدياتهم لأن يكونوا موضوعيون في بحوثهم، وإن كان الباحث لا يوافـق على ذلك نظراً لموضوع وميدان دراسة علماء الاجتماع وهـو الإنسان في علاقاته واتجاهاته ووعيه وخلافه، لمزيد من رؤي موينيهان يرجي مراجعة:

Moynihan, Daniel Patrick, 1979. "Social science and the courts" (in) The public interest (54) Winter. Pp. 12-13.

67- Lon L. Fuller, 1968. Anatomy of the law. New York, Freserick A. praeger, publishers, see in particnlar part two, "the sources of law".

٦٨- يراجع في ذلك:

- Feldstin, Martin S. 1975. “Toward a reform of social secuirty,” (in) The public interest (40) (summer) pp. 75-95. 1975. “Unepolyment insurance: Time of reform (in) Harvard Business Review (53) March-April. pp. 51-61.

69- Downs, Anthony, 1976. Urban problems and prospects, 2nd ed. Chicago: Markham Publishing Company.

70- Carson, Rachel L. 1962. Silent spring. Boston. Houghton-Mifflin.

ويضاف لذلك كتاب هذا الكوكب المهدد This Endangered planel لرياشارد فولك Richard Falks، وكوكبنا المنهوب Our plundered planet لفير فيلد أوسبورون Fair field osborn ولحظة في الشـمس Moment in the sun من تأليف ر. و. ل. ت. راينا و R.& L.T. Reinow.

٧١- ينزعج أعضاء هذا النادي من اعتقاد أن العالم يواجه كارثة بيئية حتمية ما لم تتخذ إجـراءات فوريـة لإيقاف تدمير وتدهور البيئة، حيث ترتب على أنشطتهم صدور بعض القوانين لحماية البيئة بل ولعبوا دوراً أساسياً في صنعها منها: قانون السيطرة على تلوث الهواء لعام ١٩٦٧م، قانون الهواء النظيـف لعام ١٩٧٠، وقانون الماء النظيف لعام ١٩٧٢م، لمزيد من التفصيل انظر كتاب ستيفن فاجو ص ص ١٢٦-١٢٨.

72- Vago, S. 1991., Law and society, Op. Cit., pp. 129-130.

٧٣- ومن الأمثلة البارزة لتأثير وسائل الإعلام على الأحداث الجارية، فضيحة وترجيت Watergate فهي تمثل كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم نتيجة للتقارير الإخبارية والتحقيقات –قـوة دافعـة مباشـرة للتشريع، وكانت الاستجابة التشريعية لهذه الصرخة هي تمرير لائحة في أبريل ١٩٧٤م غيرت بشـكل كبير طريقة تمويل الحملات الرئاسية وحملات الكونجرس الأمريكي.

٧٤- قارن تحليل مماثل للدراسة التاليـة: -Riplay, R.B. 1978. Congress, Process and Policy, 2nd edition. New York, W.W Norton & Co., inc. pp. 62-80.

٧٥- لمزيد من التحليل يراجع في ذلك: أسامة الغزالي حرب، مصر تراجع نفسها، طبعـة خاصـة ضـمن مشروع مكتبة الأسرة بالتعاون مع دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

الفصل الخامس عشر

علم الإجرام النسوي(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عدلي السمري، أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

مقدمة

برزت خلال القرن الأخير حركة نسوية [18] متميزة في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وقد مارست هذه الحركة تأثيراً هاماً على العلوم الاجتماعية، بما في ذلك علم الاجتماع وعلم الإجرام. واليوم يعتبر الكثير من علماء الاجتماع، وأعداد متزايدة من علماء الجريمة أنفسهم من أنصار الحركة النسوية. ويستخدم مصطلح "**نسوي** **Feminist**" بصورة عامة وشائعة للإشارة إلى هؤلاء الذين يصرون على وجود تفرقة موجهة ضد النساء بسبب كونهن كذلك، ويسعون إلى القضاء على تبعية وخضوع المرأة للرجل من خلال التغير الاجتماعي.

وعلي الرغم من أن المنظور النسوي – وبالتالي علم الإجرام النسوي – يتخذان أشكالاً متعددة ومختلفة (وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد) فقد حددت دالي وتشسني ليند (– Kathleen Daly and Meda Cheseny Lind, 1988: 108) خمس عناصر أساسية في نظرية الحركة النسوية تميزها عن الأشكال الأخرى من النظرية الاجتماعية هي:

١- لا يعد **النوع** **Gender** [19] حقيقة طبيعية فقط، ولكنه نتاجاً اجتماعياً وتاريخياً وثقافياً معقداً. وبالرغم من ارتباطه بالتباين البيولوجي للجنس فإنه لا يستند عليه ببساطة.

---

(١٨) المذهب النسوي Feminism هو مذهب الانتصار للمرأة. ويختلف هذا المذهب عن مذهب تحرر المرأة Woman's lib (ويشير الاختصار إلى كلمة liberation)، الذي من أهم دعائمه حق المرأة في حياة جنسية مستقلة عن اختيارات الرجل. ويختلف مصطلح النسوي أيضاً عن كلمة empowerment التي تعني "منح السلطة للمرأة" بمعني تمكينها من حق تقرير إنجاب الأطفال أو الإجهاض أو الطلاق، وما إلى ذلك من علاقات الأسرة (محمد عناني، ١٩٩٧: ١٨٠-١٨٣).

وتتميز الحركة النسائية بثلاث مواقف رئيسية هي:

أن تطالب المرأة بفرصة مساوية للرجل في "النظام الرمزي Symbolic Order" أي في الآداب والفنون وشتي النظم من أجل المساواة في الحقوق.

أن ترفض المرأة "النظام الرمزي للرجل باسم الاختلاف" أي أن تؤكد على تفرد طبيعتها الأنثوية.

أن ترفض المرأة "الفصل بين الذكر والأنثي" بمعني إقامة حاجز بينهما باعتباره ذا أساس ميتافيزيقي. (محمد عناني، ١٩٩٧: ١٩١).

(١٩) الجنس Sex هو "الفئة البيولوجية". أي الأساس الجسدي للتقسيم، في حين أن النوع Gender هو "التعبير الثقافي" عن الاختلاف الجنسي، أي أنماط السلوك الذكرية Masculinity التي يتبعها الرجال، وأنماط السلوك الأنثوية Femininity التي ينبغي أن تلتزم بها المرأة. (محمد عناني، ١٩٩٧: ١٨٣). وقد اشتق من Sex صفة Sexist أي الشخص المتحيز لجنسه (عادة ما يكون رجلاً)، وصفة Sexy وهي صفة مطلقة من حيث أنها نسبة إلى الجنس، وكان معناها مقصوراً في الماضي على الشخص ذي الجاذبية الجنسية Sex Appeal (عادة من النساء) أو الشخص المولع بالجنس الآخر (عادة من الرجال) ثم أصبحت تعني التحيز الجنسي أيضاً مثل Sexist (محمد عناني، ١٩٩٧: ١٨٥). وقد نجحت الحركة النسائية في ربط النوع Gender بالمجتمع أو الثقافة أو بكليهما، وقصر الجنس Sex على الجانب البيولوجي. ويشير تعبير Genderlect إلى الصفات اللغوية التي تقتصر على ثقافة الرجل أو ثقافة المرأة في مجتمع ما. (محمد عناني، ١٩٩٧: ٣٧).

٢- يلعب النوع وعلاقات النوع دوراً أساسياً وحيوياً فـي تنظـيم الحيـاة الاجتماعيـة والتنظيمـات والمؤسسات الاجتماعية.
٣- على الرغم من تباين علاقات النوع وأبنية الرجولة (الذكورة) والأنوثة، فإنها ترتكز على تدعيم مبدأ أساسي هو تفوق الرجل على المرأة وسيطرته عليها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.
٤- تذهب أنساق المعرفة – التي تعكس وجهات نظر الرجل عن العالم الطبيعي والاجتماعي – إلى أن إنتاج المعرفة أمر مرتبط بالنوع.
٥- يجب أن تكون النساء محور البحث الفكري، وألا يكون وضعهن هامشياً وغير منظور بالنسبة للرجال.

أولاً: الانتقادات النسوية لنظرية علم الإجرام:

يذهب علماء علم الإجرام النسوي إلى أنه على الرغم من أن نظرية علم الإجرام تعد بمثابـة تفسـيرات شاملة وعامة للجريمة والسلوك الإجرامي، فإنها إما قد أهملت جرائم المرأة على أساس النوع، أو أنها – في أفضل الأحوال – قد أساءت طرح وتفسير سلوك المرأة الإجرامي عند تأصيله نظرياً. (Heidensohn,1985: 164; Morris, 1987: 1-18). ولا يعد ذلك أمراً بسيطاً هيناً، ولكنه خللاً أساسياً في نظرية علم الإجرام.

وقد أوضحت ذلك كل من لورين جلستورب واليسون مـوريس (Gelsthorpe and Morris, 1988: 103.) قائلتين:

"تعد النظريات ضعيفة إذا لم تتضمن نصف عدد المجرمين الموجودين... يجب أن تكون نظريات الجريمة قادرة على أن تضع في الاعتبار كلا من سلوك الرجال والنساء، وأن تلقي الضوء على العوامل التي تـؤثر بصورة متباينة على الرجال والنساء. ومن الأفضل والمهم لعلم الإجرام أن تكون هناك نظرية مـا تسـاعدنا على فهم سلوك النساء الإجرامي، على ألا تكون هذه النظرية نظرية هامشية".

وسوف نتناول فيما يلي مظاهر الانحياز للرجل الواردة في بعض نظريـات علم الإجرام الهامـة التـي تعرضنا لها في هذا الفصل. وسوف نبدأ بنظريات علم الإجرام العامة التي تجاهلت أو أغفلت النساء والنـوع في تفسيراتهـا للسلوك الإجرامي.

يذهب روبرت ميرتون إلى أن ثقافة المجتمع الأمريكي تحث جميع أفرادها – من خلال القنوات المختلفة للتنشئة الاجتماعية – على السعي لتحقيق ما تطرحه من أهداف مثـل تحقيـق النجـاح المـادي والمكانـة الاجتماعية المرتفعة، ولكنها في نفس الوقت لا تتيح الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف بصورة عادلـة أمـام جميع أفراد المجتمع. والنتيجة المتوقعة عندما يستدمج الأفراد الأهداف الثقافية وتحجب عنهم الوسـائل الاجتماعية هي الانحراف أو الأنومي كما يقول ميرتون، حينما تدفع الضغوط الخاضع لها الأفـراد لتحقيـق الأهداف إلى انتهاج سلوك غير اجتماعي. ومن الواضح أن نظرية ميرتون تحاول فهـم وتفسـير معـدلات الجرائم التقليدية بين الطبقات الدنيا، باعتبارها أكثر الطبقات حرماناً من الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف. وهنا يبدو واضحاً أن ميرتون لم يقم بأي محاولة لتحديد ما إذا كانت نظريته تصلح للتطبيق عندما نضع فـي الاعتبار التباينات القائمة على أساس النوع (رجل – امرأة) عند دراسة السلوك الإجرامي.

تذهب ايلين ليونارد (Leonard, 1982: 57) – على سبيل المثال – إلى أن تجاهل نظرية ميرتون لنصف أفراد المجتمع (النساء) على الأقل يجعلها نظرية قاصرة وناقصة، لأنها تعجز – حينئذ – عن تفسير انخفاض معدلات الجريمة بين النساء اللائي يعانين أيضاً من الضغوط المؤدية لحالة الأنومي. وإذا كانت ليونارد تتقبل مقولة ميرتون بأن الطموحات الاجتماعية يتم اكتسابها خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإنها تري – على أية حال – أنه بسبب عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع الأمريكي، فإن الأهداف التي يجب على الرجال تحقيقها تختلف عن تلك المناطة بالنساء، وهذا بدوره يؤدي إلى تباين في معدلات ونوعيات السلوك الإجرامي بينهما، وفي هذا الشأن تقرر ليونارد (Ibid.: 58):

"إن الهدف التقليدي الأساسي الذي تضعه التنشئة الاجتماعية أمام المرأة وتدفعها لتحقيقه هو الزواج وتكوين الأسرة، والوسائل المشروعة لتحقيق ذلك هي إقامة علاقة عاطفية مع الرجل. وعلي الرغم من المناقشات المتعددة عن تحرر المرأة، فإن الغالبية العظمي منهن مازلن يتعلمن أن الإنجاز الأساسي لديهن هو الزواج وإنجاب الأطفال، وبالتالي تنحصر اهتمامات المرأة في الأسرة والزوج والأبناء والمنزل. وبالتالي فإن تحقيق النجاح المادي يصبح – ببساطة – أمراً غير ذي قيمة لدي المرأة. ويتعارض ذلك – بالطبع – مع تحليل ميرتون للنجاح المادي باعتباره محور الاهتمام الأساسي والأعظم قيمة. مما لاشك فيه أن تحقيق مكانة اقتصادية مرتفعة أمر يحظي باهتمام النساء، ولكنهن يعتبرن ذلك من مسئوليات الزوج إلى حد كبير".

وتذهب ليونارد أنه إذا ما تناولنا نظرية ميرتون في ضوء التباين الناشئ بين الأهداف والوسائل تبعاً للفروق النوعية، فإن النساء لا يعانين من نفس درجة الإحباط التي يعانيها الرجال، لأن النساء يستطعن بسهولة تحقيق الأهداف الثقافية المحددة لهن سلفاً من خلال وسيلة مشروعة (وهي الزواج وإنجاب الأبناء) وبالتالي لا يخضعن للضغوط التي يعاني منها الرجال، ومن ثم لا يتعرض للصراعات المؤدية إلى ارتكاب الجريمة.

وفي المقابل تتبني اليسون موريس (Morris, 1987: 6) وجهة نظر معارضة لما طرحته ليونارد، حيث تذهب إلى أن ليونارد قد اعتمدت في تحليلها على نمط جامد من المعتقدات أكثر من كونها استندت على مجموعة من الأدلة والبراهين الواقعية. وتري موريس (Ibid.: 7) أنه عند استعراض الدراسات التي تتناول الفروق والاختلافات بين الرجال والنساء من حيث الدافعية نحو الإنجاز، يتبين أن النساء في واقع الأمر يكافحن ويناضلن من أجل تحقيق أهدافهن بصورة تقل عما يقوم به الرجال في هذا الشأن. وعلي أية حال، يرجع استمرار وجود هذه الأنماط الجامدة للتباين على أساس النوع إلى أن عدداً قليلاً من النساء يشغلن بالفعل مراكزاً وأوضاعاً ذات سلطة ونفوذ في المجتمعات الغربية الرأسمالية بسبب التمييز بين الجنسين. وهكذا، فلو كانت النساء تسعي إلى تحقيق آمال وطموحات وأهداف تماثل تلك التي يسعي الرجال إلى تحقيقها لكانت معاناتهن من الضغوط لتحقيق هذه الطموحات والأهداف أشد قسوة وحدة. وسوف يظل هناك تساؤل أساسي تتعرض له نظرية الأنومي وهو "لماذا تسجل النساء معدلات جريمة أقل من الرجال"؟ (Ibid.: 8). لقد فشلت نظرية الأنومي حتى اليوم في الإجابة على هذا السؤال بالرغم من سعيها لطرح تفسيراً عاماً شاملاً للسلوك الإجرامي.

وبالمثل، فلم تتعرض نظرية والتر ميللر (Miller, 1958) عن العصابات الجانحة لقضية النـوع. وكمـا أوضحت ليونارد بجلاء (Leonard, 1982: 134): "تنهار نظرية ميللر عند تطبيقها على النساء". وعلي الرغم من زعم ميللر بأن مقولات نظريته الأساسية تطبق وتتعلق بكل من الرجال والنساء، يذهب بعض علماء علم الجريمة أنها ليست كذلك (Ibid)، في حين يري البعض الآخر أنها حققت ذلـك بالفعـل (Morris, 1987: 5). وهناك فريق ثالث يري أن ميللر فشل في أن يضع في اعتباره التباينات النوعية في الانضـمام للعصـابات، وارتكاب الجريمة.

وحيث أن نظريات علم الإجرام أسسها رجال، فإنها تتحدث عن الرجال، وبالتالي فإنها – وعلي عكس ما تدعي – لا تطرح تفسيرات شاملة وعامة عن السلوك الإنساني (Leonard, 1982: 1-2)، وهـذا مـا أكدتـه دراسات مسحية ممتـازة في التراث النظري لعلم الإجرام قام بهـا عـدد مـن أنصـار الاتجـاه النسـوي (Hiedensohn, 1985; Morris, 1987).

ولما كان من المستحيل أن نستعرض هنا كل نظريات علم الإجرام، فسوف نتناول مثالاً إضـافياً آخـراً وهو علم الإجرام الماركسي والراديكالي. لم يذكر ماركس وإنجلز سوي القليل عن المرأة أو الجريمـة. فقـد انصبت اهتماماتهما النظرية الأساسية على الظروف الاقتصادية والأوضاع الطبقية. وبالتالي، حينمـا تعرضا للجريمة كانت المناقشة تعكس بالدرجة الأولي آراء نظرية. ويذهب ماركس وإنجلز بصفة خاصـة إلـى أن ظروف الرأسمالية الصناعية أفسدت الطبقة العاملة، وخلقت الفساد الأخلاقي والجريمة. فقـد ذكـر، إنجلـز (Engles, 1854: 130) في كتابه "ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا":

"ترعرع الفساد وازدهر بكل الطرق والسبل الممكنة في حياة الطبقة العاملة. فالعامل فقير، لا تقدم الحياة إليه أي شئ، فهو واقعياً محروم من كل مباهج الحياة. وبالتالي فهو لم يعد يخشي عقاب القانون. فلماذا يترك الرجل الغني يتمتع دون إزعاج بثروته؟ لماذا لا يأخذ على الأقل جزءاً من هذه الثروة له؟ وما هـو السـبب المنطقي الذي يحول بين العامل وبين ألا يسرق؟".

أدي اهتمام وتركيز ماركس وإنجلز على مقولة الفساد الأخلاقي بين الطبقة العاملة إلى إغفـال الجـرائم التي ترتكبها المرأة. وعلي الرغم من أنه قد يبدو حقيقياً أن ماركس وإنجلز قد أدركا أن نساء الطبقة العاملـة قد عانين من الفساد الأخلاقي والمعاملة الوحشية في ظل الرأسمالية الصناعية، فإنهما في الواقع قـد تجـاهلا تعرض النساء لظروف سيئة بعينها بسبب كونهن نساء، وكيف أن ذلك ربما يكون قد أسهم في ارتكاب النساء الجريمة (Messerschmidt, 1988: 384). علاوة على ذلك، ففي أواخر القرن التاسع عشـر وأوائـل القـرن العشرين، أغفل علماء الاجتماع الذين كتبوا عن الجريمة في المجتمعات الغربية الحديث عن التباين النـوعي والمرأة (Ibid.: 386-391).

ولم يكن من المثير للدهشة أن يتجاهل أيضاً علماء علم الإجـرام الراديكالـ ـي المعاصـرون المـرأة والجريمة. فعلي سبيل المثال أشارت موريس (Morris, 1987: 11) إلى أن تايلور والتون ويونج في كتـابهم علم الإجرام الجديد:

"قد ذهبوا إلى أن الأخذ بالمناهج الماركسية هو السبيل الوحيد لمواجهة جوانب القصور التي شابت محاولات تأسيس نظريات اجتماعية عن الانحراف. فقد تجاهل تايلور، والتون، ويونج المرأة، حيث لا توجد أي إشارة أو كلمة واحدة عن المرأة في كتابهم، وعلي الرغم من انتقاداتهم الحادة لعلم الإجرام، فإنهم لم يدركوا مدي الصلة الوثيقة، ومدي قابلية النظريات التي استعرضوها للتطبيق على المرأة".

وعلي الرغم من تبني علماء الجريمة الراديكاليون طريقة مختلفة في تحليل الجريمة، فإنهم يميلون إلى المشاركة في الالتزام بتفسير الجريمة فقط في ضوء الطبقة. إن أكثر الأعمال النظرية شهرة في علم الإجرام الراديكالي تتجاهل تماماً النوع والنساء، ومعظم الكتب التي تنضوي تحت هذا المنظور نادراً ما تضع في اعتبارها المرأة والجريمة على الإطلاق. (Messerschmidt, 1986: 7-10). وبالتالي، فإن كل نظريات علم الإجرام الهامة – سواء كانت تنتمي إلى التيار الرئيسي أو الراديكالي – تجاهلت التباين النوعي والمرأة. فعلي مر تاريخ علم الإجرام – على أية حال – كان يشار إلى المرأة من خلال نمط جامد مشوه بصورة خطيرة. (Heidensohn, 1985: 153).

تذهب دوري كلين (Klein, 1973) إلى نتائج أعمال سيزار لمبروز – التي تعد اليوم محل شك كبير – كانت هي الخطوة الأولي نحو صياغة نظرية عن المرأة والجريمة. ففي دراسة لمبروزو عن "الأنثي المجرمة" (١٩٠٣) يصف المرأة بأنها ذات سمات بدنية ونفسية متدنية، وأنها تدخل ضمن المخلوقات الباردة اللاأخلاقية. ويري لمبروزو أن المرأة ذات قدرات عقلية محدودة. وعلي حين تنتمي النساء الطبيعيات إلى عالم الإناث، فإن المرأة المجرمة تنتمي إلى عالم الذكور. وتذكر كلين (Ibid.: 10):

"إن شذوذ حجم الجمجمة، وملامح الوجه، والقدرة العقلية للإناث المجرمات – تبعاً لمقولة لمبروزو – تعد أكثر قرباً لملامح الرجال – الأسوياء أو المجرمين – منها من ملامح النساء الطبيعيات. غالباً ما تتميز الأنثي المجرمة بجمجمة ذكورية، وجسد مغطي بالشعر بصورة ملحوظة. إن وجود سمات ذكورية في المرأة يعد شذوذاً في حد ذاته، أكثر من كونه علامة على النمو على أية حال."

إن جرائم النساء – مثلها في ذلك مثل جرائم الرجال – استعداد بيولوجي، ويمكن إدراك ذلك من خلال الخصائص والسمات الفيزيقية. فعلي سبيل المثال، فإن اتسام العاهرات – اللائي يعتبرن من أحط النساء المجرمات قدراً – بأكبر قدر من الوصمات الفيزيقية المتدنية لا يعد أمراً مثيراً للدهشة. لقد كانت دراسة لمبروزو المبكرة "الأنثي المجرمة" هي الأساس عند وضع نظرية عن المرأة والجريمة وذلك عن طريقين: **أولهما**: أن ارتكاب النساء الجريمة يعد نتاجاً لشهوتهن الجنسية، **وثانيهما**: ترتكب النساء الجريمة لأنهن يشبهن الرجال وبالتالي أقرب إلى الذكورة منهن إلى الأنوثة.

قامت كلين (Klein, 1973: 7) فيما بعد بتحليل كتابات تناولت جرائم النساء مثل كتابات ويليام توماس، كنجزلي ديفيز، أوتو بولاك. وبالرغم من وجود اختلافات بين هذه الكتابات فإنها لا تأخذ بالحتمية البيولوجية المطلقة التي تبناها لمبروزو. وتذهب كلين إلى أن هذه الدراسات:

"قد اعتمدت على التوجهات أو الإيديولوجيات الجنسية التي تقوم على مسلمات ضـمنية بشـأن طبيعـة المرأة الفسيولوجية والنفسية التي كانت واضحة وصريحة في عمل لمبروزو. إن قراءة العمل تسـاعد علـى تحقيق فهماً أفضل للخرافات التي نشأت حول المرأة بصفة عامة، وجرائم الإناث وانحرافهن بصفة خاصة".

تطرح دراسة ألبرت كوهن (Cohen, 1955) مثالاً آخراً لاهتمام علم الإجرام بالسلوك الجنسـي للنسـاء. يذهب كوهن إلى أن معايير الطبقة الوسطي عن النجاح والإنجاز هي بالضـرورة معـايير تـرتبط بمقولـة الذكورة والرجولة، وبالتالي فهي تتعلق بالرجال فقط دون النساء. فالأولاد في صراع دائم مع أولاد آخـرين بغية تحقيق النجاح المادي الاقتصادي، وقد يلجأ الأولاد في سبيل تحقيق ذلك إلى استخدام قدراً من العنـف، بينما ينحصر اهتمام البنات في إقامة علاقـات عاطفية جنسية مع الأولاد. وفي ذلك يذكر كـوهن (Cohen, 1955: 147):

"تسعي الفتاة المراهقة – شأنها في ذلك شأن المرأة البالغة – إلى إقامة علاقات مع الجنس الآخر، وبالتالي تصبح القدرات والمهارات الشخصية التي تؤثر على مقدرة الفتيات في إقامة مثل هذه العلاقات محور اهتمام الفتيات، وبالتالي تصبح مواعدة الأولاد، ونيل إعجابهم، والملابس الفاتنة والرقص هي الشغل الشاغل للفتيات بصورة واضحة".

وفي الواقع يذهب كوهن إلى أن وضع الفتيات في المجتمع يتوقف على نمط العلاقة التي تقيمها الفتاة مـع الجنس الآخر.

يؤدي وجود تلك التمايزات القائمة على أساس النوع إلى وجود تفرقة أيضاً في الانحراف علـى أسـاس النوع، فيميل فتيان الطبقة الدنيا إلى الانضمام إلى العصابات الجانحة امتثـالاً لمـا تطرحـه ثقافـة الطبقـة الوسطي، لأن العصابة تنتمي من حيث خصائصها إلى عالم الذكور. وعلي الرغم من أن كوهن يسلم بوجود اختلافات جوهرية بين أنماط سلوك الطبقة الوسطي وبين العصابات الجانحة، فإنهما متماثلان من حيـث أن معني الرجولة لديهما يركز على أهمية الإنجاز والعدوانية، والجرأة، والاستقلالية، والسيادة، المثابرة (Ibid.: 139). وهكذا لا تصلح العصابة الجانحة للفتيات لأنها لا تتناسب مع تعزيز مكانة الفتاة كفتاة، بل تهددها لأنها – أي العصابة الجانحة – تعكس وبقوة رمز الذكورة. (Ibid.: 144). وتبعاً لرأي كوهن، فإنه بالنسبة للفتيات، تعد إقامة علاقات جنسية مع العديد مـن الفتيان من أكثر أشكال الانحراف شيوعاً بينهن، حيث يعكس ذلـك رغبتهن في إقامة علاقات مع الذكور. وعندما تفشل الفتيات في إقامة ما يعتبره المجتمع علاقـات مرضـية بطريقة ملائمة (مثل المواعدة والزواج). يعانين من الضغوط، ويكون رد فعلهن – للتغلب على هذه الضغوط – إقامة علاقات جنسية عديدة كحل قصير المدي. ويذهب كوهن إلى أن إقامة الفتاة علاقات جنسية متعـددة (Ibid: 145):

"تعد أسرع الطرق المباشرة لجذب انتباه الذكور إليها، وملاحقتهم ومصاحبتهم لها، وإنفاقهم عليها، كل هذه الأشياء تعد من أبرز الدلائل على نجاح الفتاة في لعب دورها كأنثي".

وهكذا يصبح الانحراف الجنسي حلاً لمشكلة إقامة علاقات مع الذكور. وهنا يتعرض كوهن لنقد أساسي نابع من تأكيده على أن هوية المرأة لا تتحقق إلا من خلال محور الجنس. وفي هذا الشأن تقول ليونارد (Leonard,1982: 133):

"يرجع استيائي أساساً إلى أن كوهن تعامل مع المرأة بصورة نمطية جامدة. ففي مواضع كثيرة فسر كوهن سلوك الأنثي باعتباره سلوكاً جنسياً، ورفض دراسة أي افتراضات عن المرأة. لقد كان تحليله قاصراً بصورة حادة، وكان يبدو واضحاً أنه نتاج لتقبله المطلق والضمني للوضع القائم وهو أبيض، ذكر يفسر طبقياً أنشطة المرأة الجنسية. ونوع المعاملة التي تلقاها. إن تحليل كوهن يتسم بأنه "أبيض" لأنه تجاهل احتمالات تنوع السلوك بين جماعات الأقلية، ويتسم بأنه "ذكر" لأنه لم يضع أبداً في اعتباره اتجاهات المرأة، ولم يحاول فهم تصرفاتها، ويتسم بأنه متحيز طبقياً لأن المعايير التي وضعها ليس من الضروري أن تكون مشتركة بين جميع الطبقات".

لقد تجاهل كوهن عدم المساواة بسبب النوع، ولماذا يقل عدد النساء المجرمات عن الرجال المجرمين؟ ومتي تتهم المرأة؟ وكيف أن ذلك السلوك يرتبط بالعلاقات مع الرجل (Ibid).

ربما نلتمس العذر لكوهن في مقولته لأنها – مثل كل تلك التي تم استعراضها – تعكس بدون شك تحكم إيديولوجية النوع في ذلك الوقت (فترة الخمسينيات). ولكن هؤلاء الذين جاءوا بعد كوهن لا نستطيع تلمس العذر لهم. وفي الحقيقة، يبدو أن مقولة كوهن لم يتم التحقق منها أو تصويبها على الإطلاق من قبل علماء الإجرام الأكثر معاصرة. فقد أوضحت نجاير نافيني (Naffine, 1987: 24) بعد استعراضها للتراث فيما يتعلق باختبار ودراسة مقولة كوهن:

"لقد كان هناك قصوراً فيما يتعلق بالمفهومات في مجال دراسة الضغط منذ الخمسينيات، حيث فشل علماء الإجرام فشلاً تاماً في إجراء اختبارات ودراسات نقدية لمسلمات كوهن الأساسية عن الرجل والمرأة، لقد كانت الحاجة ملحة لإتمام ذلك منذ ظهور الاختبارات المبكرة لنظرية الضغط التي طرحت نتائجاً غير متوقعة. إن وصف الأنثي على أنها مستغرقة تماماً في علاقات عاطفية قد ثبت عدم جدواه، حيث لم يكن تفسيراً معقولاً لسلوك المرأة. ومع ذلك فما يزال علماء الإجرام مستمرين في التعامل مع ما طرحه كوهن من قضايا".

بالإضافة إلى الرغبة في الجنس، والعرض الهزيل الخاطئ للمرأة بدعوي رغبتها في تمثل أدوار الذكور الذي ساد لفترة من الزمن – وعلي الرغم من اختفاء الحتمية البيولوجية الصارمة – فقد استمرت صورة أكثر اعتدالاً تري أن النساء يتصرفن بصورة أكبر مثل الرجال، وهذا الميل نحو الذكورة يؤدي إلى تزايد جرائم النساء، فمنذ منتصف إلى أواخر السبعينيات، ذهبت فريدا أدلر (Adler, 1975: 15) إلى أن حركة النساء جعلتهن أكثر ذكورة، ونتج عن ذلك تزايد أعداد النساء اللائي يستخدمن الأسلحة النارية، والذكاء حتى يجعلن من أنفسهن كائنات بشرية كاملة قادرة على ممارسة العنف والعدوان مثل أي رجل.

وتري أدلر (Adler, 1977: 101) أن التحرر أدي إلى ظهور "الجنس الثاني Second Sex" في منتصف السبعينيات، ولما ظهرت بالتالي أدوار قائمة على النوع أصبحت النساء بصورة متزايدة أكثر عدوانية وعنفاً. باختصار أنه كلما ضاقت الهوة كلما أصبح الرجال والنساء أكثر تماثلاً في المظهر والسلوك سواء كان السلوك مشروعاً أو غير مشروع (Ibid.: 111). وعلي أية حال فإن البيانات الإمبريقية لا تعضد ادعاءات أدلر، حيث تجاهلت أدلر حقيقة أنه منذ عام ١٩٦٠ تزايدت جرائم العنف بين النساء بصورة حادة، وإن كانت بالطبع لا تقارن بمعدلاتها بين الرجال. أوضح البحث أنه يمكن إرجاع ذلك التزايد الحاد إلى تغير اتجاهات المتعاملين مع جرائم المرأة – أفراد المجتمع، البوليس، القضاه، النيابة العامة – أكثر من كونه يرجع إلى تأثير حركة المرأة (Box and Hale, 1983; Hindelang, 1979; Chesney – Lind, 1978). وكما أوضحت موريس (Morris, 1987: 69):

"إن التغيرات الاجتماعية التي وقعت في الستينيات لم تؤد إلى تغيرات في معدلات ارتكاب الجريمة بين النساء فقط، بل أدت إلى إحداث تغيرات في التصورات المتعلقة بالمرأة والجريمة بين النساء".

وهكذا، فعلي الرغم من أن سلوك العنف بين الإناث قد تغير بدرجة ضئيلة جداً خلال العقود الأخيرة، فإن استجابة أفراد المجتمع، والبوليس، والنيابة العامة، والقضاه، والمحلفين قد تأثرت بالتأكيد إلى حد كبير. وبدلاً من أن تؤدي حركة التحرر إلى ارتفاع معدلات العنف بين الإناث، فإن تغير وضع المرأة في المجتمع أثر على اتجاهات المتعاملين مع إجرام المرأة.

كما كشفت الدراسات أيضاً أن وجود رفض للأدوار التقليدية القائمة على أساس النوع، وتبني الاتجاهات النسوية قد قللا من احتمال ارتكاب النساء الجريمة. فعلي سبيل المثال أوضحت دراسة – استخدمت أسلوب التقرير الذاتي في تناول الجناح بين الإناث – عدم وجود صلة بين وجود اتجاهات نحو التحرر وارتكاب السلوك المنحرف. بل أكثر من ذلك، فقد تبين أنه كلما كان الميل نحو التحرر قوياً كلما قل الانحراف (Giordano and Cernkovich, 1979: 477).

وفي دراسة أخري مماثلة استخدمت أيضاً أسلوب التقرير الذاتي تبين أن اعتناق أهداف الحركة النسوية كان ذو تأثير ضئيل على الوقوع في الجناح، كما تبين أيضاً أن اعتناق الإناث اتجاهات مؤيدة للحركة النسوية يحول بين الإناث وبين الوقوع في الجناح، حتى وإن توافرت فرص ارتكاب السلوك المنحرف، سواء بسبب وجود تعزيز اجتماعي للانحراف، أو بسبب ضعف أو انهيار الإشراف والضبط الأسري. (James and Thornton, 1980: 240).

وقد ظهرت حديثاً وجهة نظر تقول بأن تحرير المرأة يؤدي إلى ارتكابها الجريمة، وهي نظرية القوة – الضبط التي طرحها هاجان وآخرون (Hagan; Simpson and Gillis, 1987)، وما كتبه هاجان أيضاً عن هذه النظرية. يذهب هاجان وزملاؤه إلى وجود علاقة الوسيلة – الموضوع بين الآباء والأبناء. فالآباء هم وسائل الضبط والأبناء هم موضوع الضبط. على أية حال تختلف علاقات القوة تبعاً للطبقة والنوع، وبصفة خاصة كلما تزايد دخول المرأة إلى سوق العمل حصلن على قوة داخل الأسرة (Hagan, et al., 1987: 791). وهكذا

يحدد هاجان وزملاؤه نمطين من أبنية الأسرة أساسهما مدي مشاركة المرأة في نظام الإنتاج. **الـنمط الأول:** الأسرة الأبوية وفيها يعمل الزوج / الأب خارج المنزل في موقع يمنحه سلطة ونفوذاً، بينما تعمل الزوجـة / الأم داخل المنزل. تربي الفتيات في الأسرة الأبوية ومحور مستقبلهن يدور حول العمل المنزلي والاستهلاك، وعلي العكس من ذلك يتم إعداد الأبناء للمشاركة في الإنتاج المباشر (Ibid.: 971). **النمط الثـاني:** الأسـرة القائمة على المساواة ويعمل فيها كل من الزوجة / الأم، الزوج / الأب خارج المنزل في موقـع ذو سـلطة ونفوذ. وتربي الفتيات داخل هذا النمط من الأسرة جنباً إلى جنب مع الأبناء، حيث يتم إعداد جميـع الأبنـاء دون ما تفرقة للالتحاق بمجال الإنتاج (Ibid.: 792).

يذهب هاجان وزملاؤه (Ibid.: 793) إلى أن الآباء في الأسرة الأبوية يقومون بتعليم البنات تجنب مخاطر المبادرة، بينما في الأسرة القائمة على المساواة يتعلم الأولاد والبنات تقبل مخاطر المبادرة. إن ذلـك المـزج بين علاقة الوسيلة – الموضوع وتقبل مخاطر المبادرة يؤثر على الجناح. وفيما يتعلق بالبنات يذهب هاجـان وزملاؤه (Ibid.: 813) إلى أن:

"إنه في معظم أسرنا الأبوية حيث يتمتع الآباء بالسلطة في مكان العمل، ولا تعمل الأمهات خارج المنزل، تكون علاقة الوسيلة – الموضوع واضحة ومؤثرة، حيث لا تحظي البنات بأي تشجيع لأخـذ المبـادرة فـي المخاطرة، والأبناء أكثر جناحاً من البنات. أما في الأسر القائمة على المساواة – التي يحظي فيها الأب والأم بالسلطة في مكان العمل خارج المنزل – تتواري فيها علاقة الوسيلة – الموضوع بين الآباء والبنات، ويوجد تقبل المبادرة بالمخاطرة بين البنات تماماً كما هو موجود بين الأبناء، كما تتضاءل الفـروق النوعيـة فـي الجناح، مع وجود معدلات متوسطة في تزايد الجناح بين البنات".

تواجه نظرية الوسيلة – الضبط مشكلات عديدة. **أولاً:** لا نستطيع أن نسلم بسهولة أن العمل في موضع ذو سلطة ونفوذ في سوق العمل يمكن ترجمته إلى قوة ونفوذ داخل المنزل. علـى الـرغم مـن أن الاسـتقلال الاقتصادي للمرأة يعد الخطوة الأولي نحو المساواة، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة تواري أو تلاشـي القـوة والسلطة القائمة على النوع داخل المنزل. على سبيل المثال، فقد أوضحت دراسة عن اغتصاب الزوجـة أن حوالي ٤٠% من الزوجات كن ضحايا أزواجهن الذين استخدموا قدراً من القوة لإرغام زوجاتهم على تلبيـة رغباتهم الجنسية. وكانت الزوجات ضحايا اغتصاب الزوج أعلي تعليماً ومن الطبقة الوسطي من الزوجـات ضحايا الاغتصاب الأخرى ات. علاوة على ذلك شغل ٥٠% من الزوجات الضحايا وظـائف وأعمـالاً ذات سلطة ونفوذ، ولم تكن علاقتهن بأزواجهن هي تلك العلاقة ذات الأدوار التقليدية التي يقوم الزوج فيها باتخاذ القرارات منفرداً، وتحظي الزوجة فيها بالرعاية (Finkelhor and Yllo, 1985: 45). وبكلمات أخري، تكشف تلك الدراسة أن نظرية القوة – الضبط قد بسطت مقولة المساواة، وتجاهلت الدور المستقل الذي تلعبـه قـوة النوع حتى فيما يسمي بالأسر القائمة على المساواة.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أشارت تشيسني – ليند (Chesney – Lind, 1989: 20) إلى أن نظرية القـوة – الضبط عن جناح الإناث "ليس من الضروري أن تكون مختلفة عن فروض التحرر الأولي. الآن، فإن تحرر الأم أدي إلى انحراف الابنة". وبمعني آخر، حينما ذهبت أدلار إلى أن تحرر المرأة أدي بها إلى أن تتصـرف مثل الرجال وترتكب الجريمة. إن مقولة هاجان وزملاؤه تؤكد على أن النساء اللائي تحدين أدوارهن التقليدية داخل الأسرة، وخرجن للعمل وتصرفن مثل الرجال قد زاد من فرص جناح بناتهن. وعلي أية حـال، فقـد أوضحت تشيسني – ليند (Ibid) أنه على الرغم من أنه خلال العقد الماضي قد ارتفعت معـدلات مشـاركة المرأة في قوة العمل، فإنه خلال نفس الفترة ظلت معدلات جناح الإناث ثابتة تماماً (وتم ذلـك مـن خـلال استخدام أسلوب التقرير الذاتي، والاعتماد على الإحصاءات الرسمية).

لقد كان ذلك مجرد أمثلة قليلة عن الإهمال والتجاهل وسوء عرض قضية النوع والمـرأة فـي التـراث النظري لعلم الإجرام. على أية حال، فإن أنصار الاتجاه النسوي لم يكتفوا ببساطة بطرح انتقادات لنظريـات علم الإجرام التقليدية، بل طوروا منظورات واتجاهات نظرية يمكن استخدامها في تفسير الجريمة، وهو مـا سوف نتعرض له فيما يلي.

ثانياً: منظورات علم الإجرام النسوي:

هناك عدة اتجاهات للمنظور النسوي، ينظر كل واحد منها لعلاقات النوع من خـلال منظـور متميـز. ويطرح كل اتجاه أنواعاً مختلفة من الأسئلة، وبالتالي يتم تفسير الجريمة بصورة مختلفة. يحوي التراث أربع اتجاهات نسوية رئيسية هي: الليبرالي، الماركسـي، الراديكـالي، الاشـتراكي (Jaggar, 1983; Jaggar and Rothenberg, 1984; Donovan, 1985). وفي ضوء إدراكنا بوجود اختلافات واضحة بين هـذه الاتجاهـات الأربعة، فسوف نحدد السمات والملامح الأساسية لكل اتجاه، ثم نطرح أمثلة تطبيقية داخل كل اتجـاه تتعلـق بالجريمة.

١- الاتجاه النسوي الليبرالي Liberal Feminist:

ترجع جذور الاتجاه النسوي الليبرالي إلى المثاليات الاجتماعية عن الحرية والمساواة في القرنين الثـامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت الحرية تعني التحرر من تدخل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالأمور الشخصية (Jaggar and Rothenberg, 1984: 83-84). وتتطلب المساواة المثالية (Ibid: 84):

"أن يكون كل فرد قادراً على تحقيق النجاح والرقي في المجتمع إلى أقصي مدي طالما تسمح له مواهبـه ومهاراته بذلك، وألا تعوقه قيود القانون أو العرف. ما هي القدرات التي يجب أن تعد مواهب، وكيف يمكـن مكافأتها، أمر يجب تحديده من خلال العرض والطلب على هذه المواهب داخل السوق الاقتصـادية، وحتـي يمكن ضمان ذلك يجب تحديد الأفراد من أصحاب المواهب الأصيلة، كما أنه من الضروري التأكيـد علـى ضمان أن الفرص متاحة أمام كل فرد لتنمية مهاراته أو مهاراتها. ولهذا فإن المساواة الكائنة داخـل تـراث التحرر هي المساواة في الفرص".

خلقت الأفكار والآراء المثالية عن الحرية والمساواة ظروفاً دفعت النساء إلى المطالبة بتطبيق هذه الأفكار والآراء عليهن كما هي مطبقة على الرجال. ويبدو ذلك واضحاً منذ كتاب ماري ولستونكرافت "تبرير حقوق المرأة" (Wollstonecraft, 1792)، وكتاب جون ستيورات ميل "خضوع النساء" (Mill, 1851)، وحتي مجلة Ms، ومنشورات المنظمة الدولية للمرأة (NOW). ويري أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي أن جذور خضوع واستعباد المرأة كانت تكمن في إنكار الحقوق المدنية للمرأة والفرص الاجتماعية، كما يذهبون إلى أن النساء يجب أن يحصلن على نفس الحقوق، ونفس الفرص مثل الرجال، حيث ظلت النساء خارج نطاق مجالات المجتمع الرئيسية (السياسية، العمل التجاري الحر، المال، الطب، القانون، وما إلى ذلك). ويري أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي أنه يمكن حل مشكلة بقاء النساء خارج نطاق مجالات المجتمع الرئيسية من خلال برنامج للاتجاه النسوي الليبرالي ينادي بإعادة تنظيم الدولة لإحداث التغييرات الضرورية للسماح للمرأة بالتكامل السريع مع العمود الفقري للمجتمع (Messerschmidt, 1986: 25-26).

ويذهب أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي إلى أن أحد أسباب التحيز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع، حيث تحدد الأنماط التقليدية لبنية الأسرة الذكورة والأنوثة، ومن ثم يتم تنشئة البنات والنساء على التحلي بالصبر، والتفهم، والإحساس، والسلبية، والاعتماد على الغير، والطاعة والأدب، وبالتالي يتركز دور الأنثي حول الوظائف التي تعكس مثل هذه السمات الشخصية، سواء داخل الأسرة حيث تتمثل في نطاق الأعمال المنزلية، أو في سوق العمل حيث تمارس المرأة أعمالاً محددة تبعاً للنوع مثل الأعمال الكتابية، والخدمية، والمبيعات.

وعلي الجانب الآخر، يتم تنشئة الأولاد والرجال على الثقة بالنفس، والاستقلالية، والجرأة، والمسئولية، والتنافس، والعدوانية. وأيضاً يعكس دور الذكر هذه السمات، فهو كرجل يحظي بالتشجيع ليثبت ذاته وشخصيته في المجال العام (مجال العمل)، وهكذا يزود أسرته بالمال والأمان.

ونظراً لأن الدور والسمات المرتبطة بالأنوثة تعتبر في مرتبة أدني، فإن الأفكار الجنسية الموجودة تضع النساء في فئة الأشخاص من الطبقة الثانية. وتبعاً لذلك، وبسبب التأكيد على كل من المساواة والتنشئة الاجتماعية، نادي أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي بسياسات تتيح للمرأة فرصة مساوية، مثل تعديل حقوق المساواة، والتنشئة الاجتماعية للجنسين.

استخدم عدد من علماء الإجرام الاتجاه النسوي الليبرالي في تفسير العلاقات بين الفرص والتنشئة الاجتماعية وارتكاب الجريمة. فعلي سبيل المثال تذهب ريتا سيمون (Simon, 1975) أنه حتى فترة السبعينيات كانت جرائم المرأة محدودة تماماً، لأن الفرص المتاحة أمام النساء كانت محدودة أيضاً. ومع انبثاق الموجة الثانية من الحركة النسائية في الستينيات، وحركة تحرر المرأة في السبعينيات، أتيحت فرص أكثر للمرأة لأن تسلك مثل الرجل. وتزعم سيمون أن زيادة المساواة في سوق العمل نتج عنه زيادة في فرص المرأة في ارتكاب جرائم ذات صلة بالعمل الذي تمارسه، مثال ذلك الاختلاس. على أية حال، فإن تزايد جرائم المرأة لم يرتبط بالدرجة الأولي بالجرائم داخل نطاق المهن التي تمارسها المرأة في مكان العمل، على سبيل المثال السرقة (غالباً السرقة من المحلات) والنصب.

هناك صياغة أكثر سفسطائية لنظرية الفرصة النسوية الليبرالية طرحتها جوزفينا فيجيرا مـاك دونـوف (McDonough, 1980)، حيث تذهب إلى أن نفس المستويات من الضغوط (الناتجة عن الرغبة في تحقيق النجاح في ظل تدني الفرص المشروعة) تؤدي إلى أنماط مماثلة من السلوك الإجرامي بين كل من الجنسـين إذا أتيحت لهما فرصاً متساوية للوصول إلى الوسائل غير المشروعة.

حاول الاتجاه النسوي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، ففي حقبة السـبعينيات ظهرت كتابات متعددة للاتجاه النسوي الليبرالي تؤكد على العلاقة بين دور النوع والجريمـة. علـى سـبيل المثال، تناولت دالي هوفمان بوستامانتي (Bustamante, 1972) العلاقة بين أنماط من الجريمـة والأدوار المختلفة لتوقعات الرجال والنساء، وبالتالي تباينات النوع في أنماط التنشئة الاجتماعية. وكانت آنـا أوكلـي (Oakly, 1972: 68) أكثر وضوحاً عندما أكدت على وجود ارتباط بين جرائم الرجـال والنسـاء، وبـين الأنماط الثقافية عن الذكورة والأنوثة، حيث أن نمط ومعدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عـن نمـط شخصيته، والدور الاجتماعي له. وترى أوكلي أن الجريمة على وجه الخصوص تعد من سمات ومحـددات الذكورة، وبالتالي فإن ذلك يساعد في تفسير انخفاض معدلات جرائم النساء (Ibid.: 72):

"هناك صلة بين ارتكاب الجريمة والذكورة، حيث أن أنماط السلوك ترتبط بما هـو مشـترك بينهـا. إن استعراض القوة البدنية – نوع معين من العدوانية – هو دليل ذو مظهر خارجي على الإنجاز سـواء كـان قانونياً أو غير قانوني، وهذا الاستعراض للقوة البدنية يعد من مظاهر وسمات شخصية الذكر المثالي، وأيضاً يعد كذلك الكثير من أنماط السلوك المنحرف، ويلقى كل من الذكر والمجرم تقدير رفاقه بسبب هذه السـمات. وهكذا يصبح الخط الفاصل بين ما هو ذكوري وما هو إجرامي – في أوقات كثيرة – خطاً رفيعاً".

تذهب أوكلي (Ibid.: 70) أنه طالما أن ارتكاب الجريمة يعد مظهر وسمة خاصة بالذكورة فمن الطبيعـي أن تنتشر الجريمة بين الرجال:

"لقد تضاءلت الفروق الجنسية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، حيث أن بعض الفـروق بـين الأدوار القائمة على التباين النوعي قد تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة، وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثـر تماثلاً".

وقد أكدت هذه النقطة فيما بعد أدلر (Adler, 1975) في كتابها "أخوات في الجريمة"، حيث تذهب إلى أن الحركة النسوية في منتصف السبعينيات أدت إلى وجود حدود فاصلة بين الأدوار تبعاً للنوع إلى حد كبيـر، حتى أن النساء أصبحن أكثر ذكورة، وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.

قام أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي بتحليل أنماط معينة من جرائم الإناث في ضوء الدور النوعي. علـى سبيل المثال، قالت كارين روزنبلوم (Rosenblum, 1975: 179) بوجود تطابقات هامة بـين خصـائص الدور النوعي الأنثوي وممارسة البغاء، حيث أن البغاء يمكن تفسيره ببساطة على أنه نتيجة وامتداد طبيعـي لجوانب أساسية للدور النوعي الأنثوي. فالنساء ينظر إليهن باعتبارهن موضوعات جنسية – سواء من حيث الميل إلى الجنس أو عفتهن عنه – طالما يتم تنشئتهن على أنهن الجانب السلبي في الجـنس، وأيضـاً علـى استخدام الجنس لتحقيق المكانة، وبالتالي:

"إن الاختلاف بين الاستفادة والمتوقع من الرغبة الجنسية هو مجرد اختلاف في الدرجة. إن اتخذا المـرأة قرارها بأن تصبح بغياً، يتطلب ببساطة الانحياز لأحد جوانب موقف الممارسة، مثلما الأمر تمامـاً بالنسـبة للمرأة غير المنحرفة". (Ibid.: 180).

٢- الاتجاه النسوي الماركسي Marxist Feminist:

يختلف الاتجاه النسوي الماركسي عن الاتجاه النسوي الليبرالي إلى حد كبير، حيث يذهب الاتجاه النسوي الماركسي إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة، وتقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان معاً الوضـع الاجتماعي للنساء والرجال في أي مجتمع، ولكن تقسيم العمل على أساس النوع يعد نتيجة لتقسيم العمل على أساس الطبقة. وتبعاً لذلك فإنه طالما توجد ملكية خاصة، فـإن الذكور يبدأون في السيطرة والتحكم في كـل النظم الاجتماعية. وينظر أنصار الاتجاه النسوي الماركسي المعاصر إلى نمط الإنتاج الرأسمالي علـى أنـه التنظيم الاجتماعي الأساسي للمجتمعات الغربية، الذي يحدد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، وبين الرجـال والنساء أيضاً.

ويترتب على وجود علاقات الملكية، ونمط الإنتاج الرأسمالي عدم المساواة بين الرجال والنساء، وأيضـاً بين الطبقات. وتعد سيطرة وتحكم الذكورة من سمات المجتمع الطبقي، حيث أن الذي يتحكم في النساء فـي الدرجة الأولي هو رأس المال، ثم يأتي الرجال في الدرجة الثانية. وعلي الرغم من أن معظم أنصار الاتجـاه النسوي الماركسي قد درسوا مظاهر سيطرة الذكورة، والانحياز الجنسي للرجل في المجتمع ضـد المـرأة، فإنهم لم يتعرضوا لأدوار الرجال والنساء إلا من خلال علاقتها برأس المال، وليس باعتبار أن هـذه الأدوار تشكل نسقاً منفصلاً لقوة الرجل وقدرته على السيطرة، وبالتالي لم يتم تحليل عمل المرأة في المنزل في ضوء مدي الفائدة التي تعود على الرجل من ذلك، ولكن فـي ضـوء مـدي اسـتفادة الطبقـة الرأسـمالية منـه (Messerschmidt, 1986: 10-11).

طرحت شيلا بالكان، رون بيرجر، جانيت شـميدت (Balkan; Berger and Schmidt, 1980) فـي كتاب "الجريمة والانحراف في أمريكا" عرضاً رائعاً لمدخل الاتجاه النسوي الماركسي في دراسة الجريمـة. تذهب بالكان وزميلاتها خلال مناقشة جرائم المرأة إلى أن نمط الإنتاج الرأسمالي "يطرح الأسـاس لنظريـة إجرام المرأة" (Ibid.: 211)، وأنه حتى نتمكن من فهم إجرام المرأة يجب فهم إيديولوجية الانحياز الجنسـي للرجل، وكيف أن هذه الإيديولوجية تمنح الشرعية لقيام الأسرة في ظل النظام الرأسمالي.

وبسبب متطلبات المجتمع الرأسمالي – وبصفة خاصة إعادة إنتاج قوة العمل – يتمحـور الـدور والوضـع الاجتماعي للمرأة حول الأسرة، والجنس، والمنزل (Ibid.: 215)، وأن الانحياز الجنسي للرجـل هـو نتيجـة إيديولوجية للعلاقات الرأسمالية التي تشكل وضع المرأة والجرائم التي ترتكبها. وبالتالي فـإن جـرائم المـرأة التي لا تتسم بالعنف مثل السرقة من المحلات أو البغاء تعكس مثل هذه الظروف. علاوة علـى ذلـك، عنـدما ترتكب المرأة جرائم عنف مثل القتل، فإن الضحايا غالباً من بين أفراد الأسرة، أو الأقارب أو العشاق. وبصـفة عامة فإن النساء أقل استخداماً للأسلحة النارية في جرائمهن، وغالباً ما يستخدمن أدوات منزليـة مثـل سـكين المطبخ كسلاح للجريمة. وهكذا تعكس جرائم المرأة وضعها السيئ والمتدني والمحيط في النظام الرأسمالي.

تذهب جوليا وهيرمان شوندينجر (Julia and Herman Schwendinger, 1983) أيضاً إلى أن تحليل الاتجاه النسوي الماركسي للاغتصاب يؤكد على أن علاقات الطبقة، ونمط الإنتاج هما المحددان والمؤثران بصورة أساسية في مستوي عنف الذكور في أي مجتمع. وتذهب جوليا وهيرمان إلى أن المجتمعات التي لا تعرف الإنتاج السلعي تتميز بالمساواة بين الجنسين، فالنساء مساويات للرجال في معظم جوانب الحياة الاجتماعية، والعنف ضد النساء غير موجود تقريباً. وعندما تبدأ مثل هذه المجتمعات في الإنتاج بغرض التبادل (سواء كان ذلك نتيجة طبيعية للتطور أو بصورة مفروضة من المستعمر) يتحكم الرجال في نظام الإنتاج ويسيطرون عليه، ويصبح المنزل هو عالم المرأة المسموح به. ويؤدي هذا التقسيم الجديد للعمل إلى تعزيز وزيادة سلطة الذكور، وانخفاض وضع المرأة، وظهور العنف الموجه للمرأة. حينئذ ترجع جذور اللامساواة القائمة على أساس النوع والعنف ضد المرأة إلى نمط الإنتاج. وتؤكد جوليا وهيرمان في النهاية أن أنماط الإنتاج الاستغلالية في المجتمعات الطبقية إما أنها تنتج أو تزيد من حدة اللامساواة على أساس النوع، والعنف ضد المرأة (Ibid.: 179).

يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الماركسي على أن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي (وبصورة أكثر تحديداً المجتمع الرأسمالي) هي السبب الأساسي لسيطرة وتحكم الذكور، واضطهاد المرأة، وبالتالي ارتكابها الجريمة.

٣- الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminist:

يذهب الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن سيطرة وتحكم الذكور، وما يتمتعون به من امتيازات هي أساس كافة العلاقات الاجتماعية واللامساواة، حيث أن أكثر العلاقات أهمية في أي مجتمع توجد في النظام الأبوي (حيث يتحكم الذكور في قوة العمل وسلوك المرأة الجنسي)، وتأتي كل العلاقات الأخرى (مثل الطبقة) في المرتبة الثانية، ومشتقة من علاقات الذكر / الأنثي.

بالإضافة إلى ما سبق، يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي (Jaggar and Rothenberg, 1984: 86) على أنه:

- علي مر التاريخ كانت النساء أول جماعة مضطهدة ومقهورة.
- ينتشر قهر المرأة في كل المجتمعات المعروفة اليوم.
- إن قهر المرأة من العمق والرسوخ حتى أنه من أقوي أنواع القهر التي يصعب استئصالها، ولا يمكن التخلص منه إلا من خلال التغييرات الاجتماعية الأخرى مثل إلغاء المجتمع الطبقي.

وتضيف كاترين ماك كينون (MacKinnon, 1982: 515) – وهي واحدة من الأعلام البارزة في الاتجاه النسوي الراديكالي – أنه في المجتمعات الغربية المعاصرة يعد تحكم الرجل في السلوك الجنسي للمرأة وسيطرته عليه هو جوهر سيطرة الذكور وتحكمهم. ويستتبع سيطرة الرجل على السلوك الجنسي للمرأة – وهو المجال الاجتماعي الأساسي لممارسة الرجل قوته – نزع الرجل أحقية المرأة في ممارسة الجنس، هذا الحق الذي يستمد منه الرجال والنساء وجودهم ككائنات اجتماعية جنسية داخل المجتمع. وتري

ماك كينون أن القوة سوف تظل مسلطة على المرأة من خلال العلاقات الجنسية الغيرية الجبرية، والعنف الجنسي (الاغتصاب، ضرب الزوجة، الاعتداءات الجنسية بين المحارم، الملاحقة الجنسية، الصور الفاضحة والفن الإباحي).

يركز الاتجاه النسوي الراديكالي على العنف ضد المرأة، وتركز بعض الآراء داخل هذا الاتجاه على مقولة الحتمية البيولوجية عند مناقشة الجريمة. فعلي سبيل المثال، عند حديثها عن الاغتصاب، تذهب سوزان برون ميلر (Brownmiller, 1975: 16) إلى أنه وبحكم الواقع التشريحي لبنية الأعضاء التناسلية، فإن جنس الذكر وبحكم الطبيعة هو المفترس، وأن جنس الأنثي وبحكم الطبيعة – أيضاً – هي الفريسة. وتذهب برون ميلر وعدد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن عدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء. فمن الناحية التشريحية والبيولوجية الرجل مزود بأداة لاغتصاب المرأة، وأن النساء بحكم طبيعتهن التشريحية والبيولوجية غير قادرات على الانتقام من الرجل في المقابل (Ibid.: 14). وتري برون ميلر أن هذه الحقائق البيولوجية هي سبب خضوع النساء وارتكاب الرجل الجريمة، حيث تقول صراحة (Ibid: 13-14):

"إن قدرة الرجل على الاغتصاب بسبب بنيته الجسدية التشريحية، وقابلية المرأة للاعتداء عليها بسبب بنيتها الجسدية التشريحية، كانا بمثابة الأساس الفسيولوجي للجنسين، وأيضاً القانون الأساسي للجنس نفسه. فلو افترضنا أن الوضع التشريحي البيولوجي للرجل والمرأة لم يكن على ما هو عليه، فلن يكون هناك جماعاً أو اغتصاباً كما نعرفه".

وتبعاً لرأي برون ميلر، خلق البناء التشريحي للذكر إيديولوجية الرجل المغتصب، التي أصبحت سلاحاً في الصراع بين الرجل والمرأة للاستحواذ على القوة. ولهذا، فإن الاغتصاب "هو عملية متعمدة للإذلال يجعل فيها كل الرجال كل النساء في حالة من الخوف والرعب الدائمين" (Ibid.: 14). ويري بعض أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي أن وظيفة الاغتصاب الأساسية – بحكم طبيعته – هي تحكم الرجل وسيطرته على المرأة، وأن الاغتصاب والعنف ليسا سوي سلوكاً بيولوجياً (Messerschmidt, 1986: 160).

يعارض العديد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي مبدأ الحتمية البيولوجية المتطرف الذي تقول به برون ميلر، ويذهبون – بدلاً من ذلك – إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية. فعلي سبيل المثال، تذهب اليزابيث استانكو (Stanko, 1985) في كتابها "تعديات حميمة Intimate Intrusions" إلى أن سيطرة الذكور وضعف الإناث أدت إلى أن تصبح صورة الذكر الطبيعي هو الذكر العدواني، وبالتالي فإن صورة الأنثي الطبيعية هي التي تعاني وتقاسي من هذا العدوان الذي يتخذ شكل سلوك جنسي متسم بالعنف. وتري استانكو أن العنف ضد المرأة يعد سلوكاً شائعاً في كل زمان ومكان، وأن على المرأة "حتي تكون امرأة بحق في معظم المجتمعات، ومعظم الأزمنة، أن تعاني من الإرهاب البدني والجنسي على أيدي الرجال" (Ibid.: 9). وهكذا فإن عنف الذكر هو انعكاس لعالمية سيطرة الذكر، وثانوية مكانة المرأة. علاوة على ذلك، تذهب استانكو (Ibid.: 73):

"تتعلم النساء – وغالباً في سن مبكرة جداً – أن رغباتهن الجنسية ليست بأيديهن، وأن الذكر يستطيع في أي لحظة أن يتدخل ويتعدي عليها. فالممارسة الجنسية – حينئذ – هي شكل من أشكال القوة، وإنها كأنثي – كما تعلمت خلال عملية التنشئة الاجتماعية – لا تعد الطرف الثاني المعادل للطرف الأول – أي الذكر – ولكنها الطرف الخاضع. إن قوة الرجل الجنسية والبدنية لها الأولوية على استقلال المرأة الجنسي والبدني".

وحيث أن المرأة من حاشية الرجل "من المتوقع أن تستمر كذلك، والبديل أن تصبح – وبصورة مشروعة – هدفاً جنسياً مستحقاً للرجل، وعرضة للعدوان البدني، لأنها جزء من كينونة الرجل، وطالما أن النساء مرتبطات بالرجال فهن عرضة للانتهاك" (Ibid.: 74). يعد العنف أمراً مألوفاً في الثقافة الأبوية، وبالتالي فمن المألوف أيضاً أن تتحمله المرأة، وتخضع له. وهكذا، تساعد هذه الإيديولوجية على استمرارية سيطرة وتحكم الذكر في الأنثي. وكما انتهت استانكو (Ibid.: 75) "إن ممارسة الجنس بالقوة مع النساء يعد نموذجاً تحليلاً لمعاناتهن داخل المجال الاجتماعي لقوة الرجل".

باختصار، ينظر أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي إلى البناء الأساسي للواقع الاجتماعي على أنه نظام شامل لسيطرة الرجل، هذا النمط من السيطرة الذي شيده الرجال، يسمح لهم بالتحكم في أجساد النساء، وبذلك تسقط النساء في الفخ ويصبحن إماء مجبرات ومرغمات على ممارسة الجنس تبعاً لرغبة الرجل (Jaggar, 1983: 270).

٤- الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminist:

يختلف الاتجاه النسوي الاشتراكي عن كل من الاتجاه النسوي الماركسي والراديكالي، حيث أنه لا يعطي الأولوية للطبقة أو النوع. ينظر أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى كل من علاقات الطبقة والنوع على أنها علاقات متداخلة، وإن كل منهما نتاجاً للآخر داخل المجتمع. ويذهب أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى أن التفاعل بين الطبقة والنوع هو المسئول عن تحديد وصياغة التنظيم الاجتماعي للمجتمع عبر أي مرحلة من تاريخه، وحتي يمكن فهم الطبقة يجب أن نقف على كيفية تأثير النوع على بنية الطبقة، كما أن فهم النوع يتطلب دراسة كيفية تأثير الطبقة على بنية النوع. وبالتالي، فإن جميع خبراتنا في الحياة تتشكل من خلال علاقات الطبقة والنوع، وتفاعل هذه العلاقات هو مصدر الجريمة في المجتمع.

يعد كتاب ميسيرشميدت "الرأسمالية ونظام سلطة الأب والجريمة" (Messerschmidt, 1986) نموذجاً للاتجاه النسوي الاشتراكي في تفسير الجريمة. تذهب ميسيرشميدت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مجتمع رأسمالي يقوم على نظام سلطة الأب، وصاغ التفاعل بين نظام سلطة الأب والرأسمالية أنماطاً من الجرائم الخطيرة، حيث خلق التفاعل بينهما جماعة ضعيفة من النساء مسلوبة القوة، وطبقات عاملة ودنيا، وجماعة من الرجال الأقوياء، والمديرين المهنيين (الطبقة الوسطي التقليدية) والطبقات الرأسمالية. وتري ميسيرشميدت أن القوة الناتجة عن التباين النوعي والطبقي تعد أمراً حيوياً في فهم ودراسة الجريمة (Ibid.: 42):

"إنهم الأقوياء (سواء بسبب النوع أو الطبقة) الأكثر إضراراً بالمجتمع، وذلك على عكس ما هو شائع من أنهم الفقراء والمجرمون والخاضعون. يخلق التفاعل بين النوع والطبقة مراكز القوة واللاقوة في بناء هرمي للنوع والطبقة، يتولد عنه أنماط ودرجات مختلفة من الجرائم، وفرص متباينة للانخراط فيها. وحيث أن الأقوياء يمتلكون معظم الفرص المشروعة، فهم يحوزون أيضاً معظم الفرص غير المشروعة".

ونظراً لأن الرجال، ورجال الإدارة العليا، وأعضاء الطبقات الرأسمالية يمتلكون معظم القوة، فإنهم يمتلكون أيضاً الغالبية العظمي من الفرص المتاحة لارتكاب الجريمة، ليس فقط بصورة كبيرة، ولكن أيضاً من خلال أكثر الطرق إضراراً بالمجتمع. ولهذا فإن الذكور في معظم الطبقات الاجتماعية يرتكبون معدلات جرائم أعلي من الإناث، ويحدد الوضع الطبقي للذكور نمط الجريمة الذي يمكن أن يرتكب (علي سبيل المثال، لا تتاح الفرصة أمام ذكور الطبقات الدنيا والعاملة لارتكاب الجرائم الجماعية، بينما الذكور من الطبقات المهنية العليا، والمديرين لا توجد حاجة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم التقليدية). ترى ميسيرشميدت أنه يمكن فهم انخفاض معدلات جرائم النساء من خلال أوضاع النساء عديمة القوة في أمريكا. إن وضع النساء المتدني في أمريكا لا يتيح لهن إلا النذر الضئيل من الفرص المشروعة، وبالتالي نفس القدر الضئيل من الفرص غير المشروعة.

وهكذا، وبصورة شاملة، يذهب أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى أن الجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعاً للنوع والطبقة التي ينتمي إليهما، كما أنهم قد حاولوا في نفس الوقت تفسير أنماط الجرائم على أساس النوع والطبقة.

ثالثاً: الاتجاهات النسوية في الضبط الاجتماعي:

أوضح دارسو الاتجاه النسوي أن الضبط الاجتماعي للنساء يحدث داخل كل من الإطار العام والخاص. ويتخذ هذا الضبط أشكالاً إيديولوجية قمعية. يتضمن الضبط عملية التنشئة الاجتماعية الأولية التي تتعرض لها الأنثي داخل الأسرة، وعملية التنشئة الاجتماعية الثانوية التي تقع – على سبيل المثال – داخل جماعة الصديقات، والنظام المدرسي، ووسائل الإعلام. وتعزز عملية التنشئة الاجتماعية الثانوية طرق السلوك والتفكير والمشاعر التي تحدد سمات وخصائص دور الأنثي، والنسوية، وكيفية التصرف كامرأة (Smart and Smart, 1978: 2). وتتمثل عمليات الضبط الاجتماعي الرسمية فيما تصدره الدولة من تشريعات، وتطبيق القانون، والنظام العقابي، وإجراءات التقاضي (Ibid:2). وتحظي هذه العمليات الرسمية للضبط الاجتماعي – وبصفة خاصة النظام العقابي وإجراءات التقاضي – باهتمام علماء علم إجرام الاتجاه النسوي. (Price and Sokoloff, 1982; Rafter and Stnako, 1982).

هناك عدد من أنصار الاتجاه النسوي درسوا التفرقة والتحيز والتمييز بين الجنسين في إلقاء القبض، وإجراءات التقاضي. فقد وجدوا أن النساء الشابات أكثر تعرضاً من الذكور الشباب في إلقاء القبض عليهن في حالة ارتكاب المخالفات (وهو السلوك الذي إذا ارتكبه شخص بالغ لا يعد سلوكاً إجرامياً) مثل الهروب من المنزل، المروق، مخالطة أشخاص معروف عنهم سوء السمعة (Smart, 1976; Chesney-Lind,

Shacklady Smith, 1978 ;1978). علاوة على ذلك، حتى على الرغم مـن أن الغالبية العظمـى مـن الإناث الشابات قد أدينت بتهمة المخالفة (أكثر من كونهن متهمات جنائياً)، فإنه من المحتمل إلى حد كبير أن تسجن وتحتجز معظم الإناث الشابات لفترة أطول من الذكور الشباب (Messerschmidt, 1987: 243) إن سبب هذه التفرقة وجود ثنائية النوع. وكما توصلت ماري ايتـون (Eaton, 1986: 25) بعـد اسـتعراض التراث المتعلق بعمليات محاكمة الأحداث الجانحين في إنجلترا وأمريكا الشمالية:

"من المحتمل إلى حد كبير أن تتعرض الفتيات المراهقات للمساءلة بسبب سلوكهن الجنسي عند مثـولهن أمام المحكمة بصورة أكبر من الذكور المراهقين المتورطين معهن في العلاقة الجنسية، وبالتالي يصبح مـن المحتمل بصورة أكبر أن ينظر إلى مخالفاتهن على أنها شكل من أشكال الانحراف الجنسي، ويصبح احتمال فقدهن حريتهن بسبب أفعال لا تعد مخالفة للقانون ولا تستوجب المساءلة إذا ارتكبتها الإناث البالغات".

وبكلمات أخري، يذهب أنصار الاتجاه النسوي إلى أن الدولة تلعب دوراً هاماً فـي الضـبط الاجتمـاعي لسلوك الإناث الجنسي.

إن هذا الشكل من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الدولة ليس أمراً حديثاً، فعلي سبيل المثـال أوضـحت ميسيرشميدت (Messerschmidt, 1987) أنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتحدت جماعـات عديدة من أنصار المرأة (في الموجة الأولي من الحركة النسوية) في حمـلات منظمـة لمعارضـة البغـاء المشروع قانونياً. ثم اتحدت هذه الجماعة بقوة مع الحركات الاجتماعية المحافظة من أجل إلغاء البغاء. وقـد ترتب على هذا الاتحاد بين أنصار المرأة والجماعـات المحافظة رفع سن ممارسة الجنس (مـن سـن ١٠ سنوات في بعض الولايات إلى ١٨ سنة) وذلك بهدف حماية الفتيات الصغيرات ومنعهن من ممارسة البغاء.

ومع ذلك، فمع بداية القرن العشرين، عندما قادت الكثيرات من المراهقات تمرداً وثـورة ضـد القواعـد الجنسية الفيكتورية الجامدة وقوانين سن ممارسة الجنس، أصبح هناك متهمات شابات، وهن الإناث الجانحات جنسياً. فالإناث – على العكس من الذكور – عرضة إلى حد كبير للمثول أمام المحكمة سواء بسبب ممارسة الجنس بالفعل أو الادعاء بذلك. وأصبح "فساد الأخلاق" (سواء الاعتراف أو الضبط بممارسة الجـنس، أو أن من مارس السلوك الجنسي في الماضي من المحتمل إلى حد كبير أن يمارسه فـي المسـتقبل) مـن أكثـر المخالفـات التي أصبحت الفتيات صغيرات السن يحكم عليهن – بسببها – بالإيداع في الإصلاحيات.

بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين النظام القضائي والضبط الاجتماعي للسلوك الجنسي للإناث، دخـل علماء علم الإجرام النسوي في جدل مع نظرية الفروسية (الشهامة) التي طرحها أوتـو بـولاك (Pollak, 1961)، حيث يذهب بولاك إلى أن النساء تلقي معاملة تفاضلية من الذكور داخل نظـام العدالـة الجنائيـة. تكشف الدراسات المقارنة بين الذكور المجرمين والإناث المجرمات، عن أن النساء لا يحظين بـأي معاملـة متميزة بسبب كونهن نساء، وأن النساء اللائي يرتكبن جريمة تعد من جرائم الذكور ربما يتعرضن لمعاملـة عقابية أشد قوة وصرامة من المتهمات الأخرى ات. وأن المتهمات الإناث المتزوجـات (واللائـي يعتمـدن اقتصادياً على الرجل) يحظين بمعاملة عقابية أقل قسوة من النساء الأخـرى ات (;Chesney-Lind, 1978

(Kruttschnitt, 1982; Nagel, 1981). وهكذا، فإن المعاملة التفاضلية ليست تفضيل النساء على الرجال، ولكنها تفضيل المرأة التقليدية على المرأة غير التقليدية. لقد أوضحت هذه الدراسة كيف أن نظام العدالة يعاقب النساء اللائي ينحرفن عن أدوارهن المحددة لهن سلفاً.

قامت باحثات من أنصار الاتجاه النسوي بتحليل كيف تلقي اللامساواة القائمة على النوع تعزيز ومساندة نظام العدالة. تناولت ايتون هذه النقطة بالدراسة والتحليل، فأوضحت كيف أن نموذج الأسرة النووية التقليدية – زوج طوال الوقت في العمل، وزوجة طوال الوقت في المنزل – يسيطر على التفاعل داخل نظام المحكمة. لقد وجدت ايتون أن المرأة تميل إلى أن ينظر إليها نظام المحكمة – وبالتحديد – بنفس النظرة التي تلقاها من المؤسسات الأخرى – مثل المدرسة، ومكان العمل، ووسائل الإعلام – باعتبارها العنصر الثانوي في الأسرة، وأن المنزل هو محور حياتها الأساسي. ومن الواضح أن المحاكم تسير على نفس نهج المؤسسات الاجتماعية الأخرى في نظرتها للمرأة، وبالتالي تسهم في إعادة إنتاج اللامساواة القائمة على النوع، وتعزيز التصور المتدني عن المرأة.

تعد دراسة ايتون دراسة هامة، حيث إنها تظهر بوضوح أن إعادة إنتاج المكانة الثانوية للمرأة لم يتحقق فقط من خلال الحكم عليها وإدانتها، ولكن أيضاً من خلال العمليات البيروقراطية الروتينية للمحاكم نفسها. فقد أوضحت ايتون من خلال اهتمامها بالتفاعلات الاجتماعية داخل حجرات القضاة، والمحامين، وضباط المراقبة، والمدعي عليهم، أنهم جميعاً كانوا يتصرفون بصورة تتلاءم كأعضاء في أسرة نووية تقليدية، فالرجال والنساء المدعي عليهم أظهروا تحملهم للمسئولية، وجدارتهم بالاحترام، وذاتية غير مذنبة، وبالتالي تلقوا معاملة متميزة.

إن تعزيز النظام القضائي والمحاكم لنموذج الأسرة النووية التقليدية، يعد تأكيداً في نفس الوقت للمكانة الثانوية للمرأة، وتري ايتون أن ذلك التأثير لا يتطلب تميزاً أو تحيزاً (Eaton, 1986: 56):

"في الواقع، إن استخدام نفس النموذج للأسرة في الدفاع والشفاعة للرجال والنساء، يعزز فعالية إيديولوجية الأسرة، ففي ظل غياب التمييز القائم على النوع، يعزز هذا الوضع المألوف ثانوية وضعية المرأة".

كما قامت باحثات في علم الإجرام النسوي أيضاً بدراسة تاريخ سجون النساء. فعلي سبيل المثال درست نيكول هاهن رافتر (Rafter, 1985) نشأة وتطور سجون وإصلاحيات النساء. أوضحت رافتر وجود نمطين مختلفين من المؤسسات تطوراً بمرور الوقت. فقبل أواخر القرن الثامن عشر، كانت سجون رعاية النساء – كجزء من سجون الرجال – هي الشكل المنتشر من المؤسسات العقابية لسجون النساء. ونظراً لأن هذه السجون يقوم بإدارتها الرجال، فقد استخدمت هذه السجون الرجال فقط في أعمال الحراسة، وحظيت النساء بمستوي متدني من الرعاية، إذا ما قورن بالرعاية التي حظي بها الرجال. وغالباً ما كانت النساء نزيلات هذه السجون ضحايا العنف البدني والجنسي.

وفي أواخر القرن الثامن عشر بدأت حركة سجن النساء – والتي كانت تتكون من بعض النسـاء اللائـي اشتركن في حملة معارضة البغاء – في المطالبة بتحسين ظروف النساء، على اعتبار أن ذلك هو أفضل مـا يمكن تقديمه في ضوء احتياجاتهن. أدت هذه المطالبات إلى تولي النساء إدارة إصلاحيات النسـاء، التـي ارتكز نظام إدارتها على نموذج الأسرة النووية التقليدية، حيث كان يتم معاملة النساء النزيلات كأطفال تحتاج إلى الرعاية، كما كان يتم تدريب النزيلات على الطهارة والعفة، والعمل المنزلي. وعلي الرغم من أن هـذه المؤسسات قد تخلصت من عنف الرجال الجنسي، وسوء إدارة الرجال، فإن النساء النزيلات تعرضن – فـي الغالب – لفترات أطول من السجن عما كان الأمر عليه في السجون، وبسبب جرائم – مثل فساد الأخـلاق – التي لم يكن الرجال يتعرضون للسجن بسببها. وتري رافتر أن الرقابـة الشـديدة والنظـام الصـارم فـي إصلاحيات النساء لم يكونا أقل ظلماً وجوراً من السجون. وعلي أية حال، لقد كانت المحصلة النهائيـة هـي إفراز ميكانيزم عزز من سيطرة وتحكم الضبط الاجتماعي في المرأة، وإعادة إنتاج مكانتها الثانوية.

اختفت إصلاحيات النساء بعد منتصف الثلاثينيات، ولكن الظروف الجائرة والمعاملة القاسية ظلت قائمـة داخل سجون النساء. حيث أوضحت رافتر وأخريات (انظر: Chesney-Lind, 1986: 93-95) أن سجون النساء اليوم سيئة عند مقارنتها بسجون الرجال (علي سبيل المثال فيما يتعلق ببرامج إعادة التأهيل)، كمـا أن النساء مازلن يتدربن – داخل السجون – على الأعمال الخدميـة والنسوية مثل السكرتارية، وتصفيف الشعر.

رابعاً: التقييم:

بالرغم من أن علم الإجرام النسوي يعد علماً حديثاً نسبياً، إلا أنه قد أضـاف إسهامات مؤثرة في ميـدان علم الإجرام، ومازال المستقبل أمامه ليزدهر وينضج بصورة أفضل. لقد كانت الانتقادات التي وجهها علـم الإجرام النسوي لنظرية علم الإجرام – والتي استندت في الأساس على مقولة التحيز النوعي – ذات أهميـة بالغة في ميدان علم الإجرام، ويجب أن تحظي بعناية بالغة من جانب الباحثين في علم الإجرام. علاوة علـى ذلك، فإن التطورات التي طرأت على النظرية النسوية، وعلي الدراسات في مجال النوع والضبط الاجتماعي أضافت أبعاداً جديدة للموضوع. إلا أنه ومن سوء الحظ، وكما أشارت دالي وتشيسـني لينـد (Daly and Chesney-Lind, 1988: 102):

"إن هذا الميدان لم يتطرق إليه أحد بصورة جدية، ولهذا فقد حان الوقت على علماء علم الإجرام أن يخطو نحو عالم الفكر النسوي، كما يجب على دارسي الاتجاه النسوي أن يتحركوا بجرأة أكثر تجاه كل مجالات علم الإجرام".

ونظراً لأن علم الإجرام النسوي ظاهرة حديثة نسبياً، فلم يكن موضوعاً للنقد إلى حد كبير. ركزت معظـم الاهتمامات التي برزت داخل علم الإجرام النسوي على النظريات النسوية المفسرة للجريمـة. علـى سـبيل المثال، تعرض الاتجاه النسوي الليبرالي للنقد بسبب عدم قدرته علي:

"تفسير ظهور عدم المساواة القائمة النوع، ولم يضعها في اعتباره، كما أنه لم يفسر ما تمارسه السلالة والتدرج الطبقي من تأثيرات على ظروف حياة النساء.. فضلاً عن أن تحليله للتغير اقتصر على مقول الفرصة المتساوية والاختيار الفردي" (Andersen, 1988: 318).

علاوة على ذلك، تعرضت مواقف الاتجاه النسوي الليبرالي من الجريمة للنقد أيضاً. فعلي سبيل المثال، ذهبت ريتا سيمون إلى أن حركة النساء زادت من فرص النساء في سوق العمل، وأن ذلك يفسر تزايد انغماسهن في جرائم ضد الملكية. إن مثل هذا التفسير يتجاهل التزايد الحاد في معدلات الجرائم ضد الملكية بين اللصوص غير المهنيين مثل السرقة (وغالبيتها السرقة من المحلات) وأقلها في النصب (مثل الشيكات) (Steffensmeier, 1981). علاوة على ذلك، فإن معظم الإناث المتهمات بسرقة الممتلكات من المراهقات ليس لهن صلة أو علاقة بسوق العمل (Miller, 1983: 60).

كما تعرض تأكيد الاتجاه النسوي الليبرالي على الدور النوعي للتنشئة الاجتماعية للنقد أيضاً. تذهب سمارت (Smart, 1976: 69) إلى أن الاتجاه النسوي الليبرالي فشل في أن يضع مناقشته للأدوار القائمة على النوع "داخل التفسير البنائي للأصول الاجتماعية لهذه الأدوار". وبكلمات أخري، فإن الاتجاه النسوي الليبرالي لم يضع في اعتباره الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة الثانوي في تقسيم العمل على أساس النوع، وبالتالي، فإن الاتجاه النسوي الليبرالي لم يتعرض لتفسير الأسباب الأساسية للأنماط الحالية من التنشئة الاجتماعية. كما نقدت سمارت أيضاً نظرية الدور لأنها لم تناقش الدافع الأنثوي، ولا تنوي ذلك. فكما أشارت سمارت (Ibid.: 69) "إن نظرية الدور لم تفسر – حتى بين النساء اللائي تم تنشئتهن على أنماط السلوك التوافقية بالدرجة الأولي – لماذا يرتكبن عدداً ملحوظاً من الجرائم".

تعرض الاتجاه النسوي الماركسي والراديكالي للنقد بسبب ميلهما إلى الاختزال. حيث أخطأ أنصار الاتجاه النسوي الماركسي حينما اختزلوا الظواهر الاجتماعية (بما فيها جرائم الرجال والنساء) إلى الظروف الاقتصادية، بسبب عدم قدرتهم على تفسير التقسيمات القائمة على النوع، وعلاقات القوة بين الرجال والنساء. كما تعرض الاتجاه النسوي الراديكالي للنقد بسبب وجهة نظره التي تذهب إلى أن الطبقات الاجتماعية هي ببساطة ظاهرة لاحقة لحالة اللامساواة القائمة على النوع. علاوة على ذلك، فإن المشكلة الأساسية التي تواجه الاتجاه النسوي الراديكالي هي مقولته بعالمية ثانوية وضع المرأة. إلا أن البحث الأنثروبولوجي أوضح أن العديد من المجتمعات القائمة على الجمع والصيد كانت العلاقات بين الجنسين متعادلة تماماً، ولم يسيطر الرجال على قوة العمل، كما لم يتحكموا في السلوك الجنسي للمرأة. .(Reiter, 1975; Shostak, 1983) كما تعرض أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي للنقد أيضاً بسبب ما طرحوه من تفسير يتعلق بعنف الرجل ضد المرأة في ضوء الاعتبارات البيولوجية، وأنه ببساطة يعكس قوة الذكر وسيطرته.

وأخيراً، فقد تعرض مصطلح "نظام سلطة الأب" – الذي استخدمه كل من الاتجاه النسوي الراديكالي والاشتراكي في تفسير تحكم وسيطرة الذكورة – للنقد باعتباره خاصية أبدية لقوة وهيبة الذكور. وبكلمات أخري، فلم يضع أي من الاتجاه النسوي الراديكالي أو الاشتراكي في اعتباره – وبصورة كافية – التغيرات التاريخية والأشكال المختلفة لنظام سلطة الأب.

خامساً: النقاط الأساسية في علم الإجرام النسوي:

١- وجهت اتجاهات علم الإجرام النسوي انتقادات هامة لنظرية علم الإجرام العامة.

٢- النوع ليس حقيقة طبيعية، ولكنه نتاج اجتماعي وتاريخي وثقافي معقد، ولا يرجـع ببسـاطة إلـى التباينات البيولوجية الجنسية.

٣- يشكل النوع علاقات الحياة الاجتماعية والنظم الاجتماعية من خلال عدة طرق.

٤- لا تعد العلاقات القائمة على النوع، والذكورة والأنوثة أموراً متماثلة، ولكنها ترتكز أساسـاً علـى تنظيم أساسي يقوم على تفوق الرجل، وسيادته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على النساء.

٥- تعكس أنساق المعرفة وجهة نظر الرجل عن العالم المادي والاجتماعي، وبالتالي فإن عملية إنتـاج المعرفة تقع على أساس النوع.

٦- يجب أن تكون النساء محور البحث والدراسة، وليس مجرد أمر هامشي غير منظـور أو ثـانوي بالنسبة للرجال.

٧- أكد أنصار الاتجاه النسوي أن نظرية علم الإجرام العامة عند محاولتها طرح تفسيراً عامـاً شـاملاً للسلوك الإجرامي تجاهلت أهمية التباين النوعي عند دراسة الجريمة، وجـرائم النسـاء، وأسـاءت طرح وضعية المرأة عند دراسة جرائم النساء.

٨- طرح أنصار الاتجاه النسوي أربع اتجاهات لتفسير الجريمة هي: الليبرالي، الماركسي، الراديكالي، الاشتراكي.

٩- نظر كل اتجاه إلى علاقات النوع بطريقة مختلفة، وطرح أسئلة مختلفة، وتفسير مختلف للجريمة.

١٠- أوضح دارسو علم الإجرام النسوي أن ممارسة الضبط الاجتماعي للمرأة تم عبر طرق مختلفة.

١١- ركز علماء الإجرام النسوي معظم اهتمامهم في دراسة الضبط الاجتماعي على العمليـة القضـائية وإجراءات التقاضي، ونظام العقوبات.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولاً: قائمة المراجع العربية:

١- محمد عناني (١٩٩٧)، المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليـزي –عربـي، الشـركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، القاهرة.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية:

2- Adler, Freda(1975). Sisters in Crime, The Rise of the New Female Offender. New York: McGraw-Hill.

3- Adler, Freda(1977). "The Interaction Between Women's Emancipation and Female Criminality: A Cross Cultural Perspective." **International Journal of Criminology and Penology**, (1): 101-112.

4- Allen, Hilary (1987). Justice Unbalanced. Milton Keynes, UK: Open University Press.

5- Allen, J. (1988). "The 'masculinity' of criminality and criminology: Interrogating some impasses". In M. Findlay and R. Hogg, eds., **Understanding Crime and Criminal Justice,** 1-23.Sydney, Australia: Law Book Company.

6- Andersen, Margaret(1988). Thinking about Women: Sociological Perspectives on Sex and Gender. NewYork; MacMillan.

7- Balkan, Sheila; Ron Berger and Janet Schmidt,(1980) Crime and Deviance in America: A Critical Approach Monterey, Calif.: Wadsworth.

8- Berger, Ronald, Lawrence Newman, and Patricia Seareles (1991). "The social and political context of rape law reform: An aggregate analysis". **Social Science Quarterly** 72: 221-238.

9- Berger, Ronald Patrica Searles, and Lawrence Newman (1988). "The dimensions of rape reform legislation. "**Law and Society Review** 22: 329-357.

10- Bertrand, Marie-Andree (1994). "1893-1993: From La Donna Delinquente to a postmodern deconstruction of the 'woman question' in Social control theory." **Journal of Human Justice** 5: 43-57.

11- Bosworth, Mary (1996). "Resistance and compliance in women's prisons: Towards a critique of legitimacy." **Critical Criminology** 7:5-19.

12- Box, Steven, and Chris Hale(1983). "Liberation and Female Criminality in England and Wales Revisited". **British Journal of Criminology**. 22 (3): 35-49.

13- Campbell, Anne (1990). "Female participation in gangs." In G.R. Huff, ed., **Gangs in America,** 163-182. Newbury Park, CA: Sage.

14- Carlen, Pat (1990). “Women, crime, feminism, and realism.” **Social Justice** 17: 107-123.
15- Carlen, Pat (1994). “Gender, class, racism, and criminal justice: Against global and gender-centric theories, for poststructuralist perspectives. “In G.S. Bridges and M.A. Myers, eds., **Inequality and Social Control,** 134-144. Boulder, CO: Westview.
16- Carrington, Kerry (1994). “Postmodern and feminist criminologies: Disconnecting discourses?” **International Journal of the Sociology of Law** 22: 261-277.
17- Chensey-Lind, Meda(1978). "Chivalry Reexamined: Women and the Criminal Justice System, ed. Lee Bowber 335-66. Lexington, Mass: Lexington Books.
18- Chensey-Lind, Meda(1986). " Women and Crime: The Female Offender". **Signs**. 12 (1): 78-96.
19- Chesney-Lind, Meda (1988). “Doing feminist criminology”. **Criminologist** 13(4): 1, 3, 16-17.
20- Chensey-Lind, Meda(1989). " Girl’s Crime and Woman’s Place: Toward a Feminist Model of Female Delinquency". **Crime and Delinquency**, 35 (1): 5-29.
21- Chesney-Lind, Meda and Randall G. Shelden (1992). Girls, Delinquency and Juvenile Justice. Belmont, CA: Wadsworth.
22- Cohen, Albert K.,(1955) Delinquent Boys: The Culture of the Gang. New York: Free Press.
23- Culliver, Conchetta A., ed. (1993). Female Criminality: The state of the Art: New York: Garland.
24- Curran, Debra (1983). “Judicial discretion and defendant’s sex.” **Criminology** 21: 41-58.
25- Curran, Debra (1984). “ The myth of the new female delinquent.” **Crime and Delinquency** 30: 386-399.
26- Currie, Dawn (1990). “Battered women and the state: Form the failure of theory to a theory of failure. “**Journal of Human Justice** 1: 77-96.
27- Daly, Kathleen (1989). “Neither conflict nor labeling nor paternalism will suffice: Intersections of race, ethnicity, gender and family in criminal court decisions.” **Crime and Delinquency** 35: 136-168.
28- Daly, Kathleen (1993). “Class-race-gender: Sloganeering in search of meaning.” **Social Justice** 20: 56-71.
29- Daly, Kathleen (1994). “Criminal law and justice system practices as racist, white and racialized.” **Washington & Lee Law Review** 51: 431-464.
30- Daly, Kathleen (1997). “Different ways of conceptualizing sex / gender in feminist theory and their implications for criminology.” **Theoretical Criminology** 1: 25-51.

31- Daly, Kathleen., and Meda Chesney – Lind.(1988) "Feminism and Criminology", **Justice Quarterly**. 5 (4): 101-143.

32- Daly, Kathleen, and Deborah Stephens (1995). "The dark figure of criminology: Toward a black and multi-ethnic feminist agenda for theory and research." In N.H. Rafter and F.Heidensohn, eds., **International Feminist Perspectives in Criminology.** 189-215. Philadelphia: Open University Press.

33- Danner, Mona (1991). "Socialist feminism: A brief introduction." In B.D. MacLean and D. Milovanovic, eds., **New Directions in Critical Criminology,** 51-54. Vancouver: Collective, Press.

34- Danner, Mona (1996). "Gender inequality and criminalization: A socialist feminist perspective on the legal social control of women." In M.D. Schwartz and D. Milovanovic, eds., **Race, Gender, and Class in Criminology,** 29-48. New York: Garland.

35- Datesman, Susan, and Frank R. Scarpitti (1980). Women, Crime and Justice. New York: Oxford University Press.

36- Davis, Nanette (1988). "Battered women: Implications for social control." **Contemporary Crises** 12: 345-372.

37- Donovan, Josephine(1985). Feminist Theory. New York: Ungar.

38- Edwards, Anne R. (1989). "Sex / gender, sexism and criminal justice: Some theoretical considerations," **International Journal of the Sociology of law** 17: 165-184.

39- Eaton, Mary(1986). Justice for Women? Family, Court, and Social Control. Philadelphia: Open University Press.

40- Finkelhor, David and Kristi Yllo(11985)., Licence to Rape: Sexual Abuse of Wives, New York: Holt, Rinehart and Winston.

41- Fossati, Thomas E., and James W. Meeker (1997). "Evaluations of institutional legitimacy and court system fairness: A study of gender differences." **Journal of Criminal Justice** 25: 141-154.

42- Gelsthorpe, Loraine., and Allison Morris(1988). "Feminism and Criminology in Britain". **British Journal of Criminology**. 28(2): 93-110.

43- Gelsthorpe, Loraine, and Allison Morris (1990). Feminist Perspectives in Criminology. Buckingham, England: Open University Press.

44- Giordano, Peggy and Stephen Cernkovich(1979). "On Complicating The Relationship Between Liberation and Delinquency". **Social Problems**. 26(4): 467-81.

45- Hagan, John (1991). "A Power-control theory of gender and delinquency." In R. Silverman, J. Teevan, and V. Sacco, eds., **Crime in Canadian Society,** 4th ed., 130-136. Toronto: Butterworths.

46- Hagan, John, John Simpson, and A.R.Gillis(1987). "Class in the Household: A Power Control Theory of Gender and Delinquency". **American Journal of Sociology**. 92 (4): 788-816.
47- Harris, M. Kay (1991). “Moving into the new millennium: Toward a feminist vision of justice.” In H. Pepinsky and R. Quinney, eds., **Criminology as Peacemaking,** 83-97. Bloomington: Indiana University Press.
48- Heidensohn, Frances(1985). Women and Crime: The Life of the Female Offender. New York University Press.
49- Hindelang, Michael J(1979). "Sex Differences in Criminal Activity". **Social Problems**. 27 (2): 143-56.
50- Jaggar, Alison M(1983). Feminist Politics and Human Nature. Totowa, N.J.: Rowman and Allanheld.
51- Jaggar, Alison M., and Paula Rothenberg, eds(1984). Feminist Frameworks. New York: McGraw-Hill.
52- James, Jennifer and William Thornton(1980). "Women’s Liberation and the Female Delinquent". **Journal of Research in Crime and Delinquency**. 17(3): 230-44.
53- Jenness, Valerie (1990). “From sex as sin to sex as work: COYOTE and the reorganization of prostitution as a social problem.” **Social Problems** 37: 403-420.
54- Jensen, Gary F., and David Brownfield (1987). “Gender, lifestyles, and victimization: Beyond routine activity.” **Violence and Victims** 1: 85-99.
55- Jensen, Gary, and K. Thompson (1990). “What’s class got to do with it? A further examination of power-control theory.” **American Journal of Sociology** 95: 1009-1023.
56- Karras, Ruth M. (1996). Common Women: Prostitution and Sexuality in Medieval England. Oxford, UK: Oxford University Press.
57- Kruttschnitt, Gandace(1982). "Women, Crime and Dependency". **Criminology**. 19 (4): 495-513.
58- Kruttschnitt, Candace (1984). “Sex and criminal court dispositions: The unresolved controversy.” **Research in Crime and Delinquency** 21: 213-232.
59- Kruttschnitt, Candace (1996). “Contributions of quantitative methods to the study of gender and crime, or bootstrapping our way into the theoretical thicket.” **Journal of Quantitative Criminology** 12: 135-161.
60- LaBerge, Danielle (1990). “Women’s criminality, criminal women, criminalized women? Questions in and for a feminist perspective.” **Journal of Human Justice** 2: 37-56.
61- Leonard, Eileen B(1982). Women, Crime and Society: A Critique of Criminology Theory. New York: Longman.

62- MacKinnon, Catharine(1982), "Feminism, Marxism, Method, and the State: An Agenda for Theory". **Signs**. 7 (3): 515-44.

63- Madriz, Ester I. (1997). "Images of criminals and victims: A study on women's fear and social control." **Gender and Society** 11: 342-356.

64- Maher, Lisa (1990). "Criminalization pregnancy: The downside of a kinder, gentler nation?" **Critical Criminologist** 2: 1, 2, 8.

65- Maher, Lisa, and Kathleen Daly (1996). "Women in the street-level drug economy: Continuity or change?" **Criminology** 34: 465-491.

66- Martin, Susan E., and Nancy D. Jurik (1996). Doing Justice, Doing Gender: Women in Law and Criminal Justice Occupations. Thousand Oaks, CA: Sage.

67- Messerschmidt, James(1986). Capitalism, Patriarchy and Crime: Toward a Socialist Feminist Criminology. Totowa N J: Roman and Littlefield.

68- Messerschmidt, James(1987). "Feminism, Criminology, and the Rise of the Female Sex Delinquent, 1880-1930". **Contemporary Crises**. 11 (3): 243-63

69- Messerschmidt, James(1988). "From Marx to Bonger: Socialist Writings on Women, Gender and Crime". **Sociological Inquiry**. 58 (4): 378-92.

70- Messerchmidt, James (1993). Masculinites and Crime: Critique and Reconceptualization of Theory. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

71- Messerchmidt, James (1997). Crime as Structured Action: Gender, Race, Class, and Crime in the Making. Thousand Oaks, CA: Sage.

72- Miller, Eleanor(1983). "International Trends in the Study of Female Criminality: An Essay Review". **Contemporary Crises**. 7 (1): 59-70.

73- Miller, Walter, B(1958)., "Lower-class culture as a generating milieu of gang delinquency". **Journal of Social Issues** 14 (3): 5-19.

74- Morris, Allison(1987), Women, Crime, and Criminal Justice. New York: Basil Blackwell.

75- Morris, Allison, and Loraine Gelsthorpe (1991). "Feminist perspectives in criminology: Transforming and transgressing." **Women and Criminal Justise** 2: 3-26.

76- Musheno, Michael, and Kathryn Seeley (1987). "Prostitution policy and the women's movement: Historical analysis of feminist thought and organization." **Contemporary Crises** 10: 237-255.

77- Naffine, Ngaire(1987). Female Crime: The Construction of Women in Criminology. Boston: Allen and Unwin.

78- Naffine, Ngaire (1994). Gender, Crime and Feminism. Brookfield, VT: Dartmouth.

79- Nagel, Ilene(1981). "Sex Differences in the Processing of Criminal Defendants". In **Women and Crime**, ed. Allison Morris, 44-62. Cambridge: Cambridge University Press.
80- O'Brien, Robert M. (1991). "Sex ratios and rape rates: A power control theory." **Criminology** 29: 99-114.
81- Oden, Mary. E., and Steven Schlossman (1991). "Guardians of virtue: The juvenile court and female delinquency in early 20th century Los Angeles." **Crime and Delinquency** 37: 186-203.
82- Ogle, Robbin S., Daniel Maier-Katkin, and Thomas J. Bernard (1995). "A theory of homicidal behavior among women." **Criminology** 33: 173-193.
83- Pollak, Otto(1961). The Criminality of Women. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
84- Price, Barbara Raffel, and Natalie Sokoloff eds. (1982), The Criminal Justice System and Women. New York: Clark Boardman.
85- Radosh, Polly (1990). "Women and crime in the United States: A Marxian explanation." **Sociological Spectrum** 10: 105-131.
86- Rafter, Nicole Hahn and Elizabeth Stanko eds. (1982), Judge, Lawyer, Victim, Thief. Boston: Northeastern University Press.
87- Rafter, Nicole Hahn(1985). Partial Justice: Women in State Prisons, 1800-1935. Boston: Northeastern University Press.
88- Rafter, Nicole H., and Frances Heidensohn, eds., (1995). International Feminist Perspectives in Criminology. Philadelphia: Open University Press.
89- Reiter, Rayna(1975). Toward an Anthropology of Women. New York: Monthly Review Press.
90- Rosenblum, Koren(1975). "Female Deviance and the Female Sex Role: A Preliminary Investigation". **British Journal of Sociology**.25 (2): 169-85.
91- Schwartz, Martin D., and Dragan Milovanovic, eds., (1996). Race, Gender, and Class in Criminology: The Intersections. New York: Garland.
92- Schwendinger, Julia and Herman Schwendinger(1983). Rape and Inequality. Beverly Hills, CA: Sage.
93- Shacklady – Smith, Leslie(1978). "Sexist Assumptions and Female Delinquency: An Empirical Investigation". In **Women Sexuality and Social Control**, ed. Carol Smart and Barry Smart. 74-86: Boston: Routledge Kegan Paul.
94- Shostak, Marjorie (1983). Nisa: The Life and Words of a Kung Woman. New York: Vintage Books.
95- Simon,Rita(1975). Woman and Crime. Lexington, Mass: D.C. Heath.
96- Simon, Rita J., and Jean Landis (1991). The Crimes Women Commit, the Punishments They Receive. Lexington, MA: Lexington.

97- Simpson, Sally S. (1989). "Feminist theory, crime and justice." **Criminology** 27: 605-632.

98- Simpson, Sally S. (1991). "Caste, class, and violent crime: Explaining differences in female offending." **Criminology** 29: 115-136.

99- Simpson, Sally S., and Lori Elis. (1994). "Is gender subordinate to class? An empirical assessment of Colvin and Pauly's structural Marxist theory of delinquency." **Journal of Criminal Law and Criminology** 85: 453-480.

100- Simpson, Sally S., and Lori Elis. (1995). "Doing gender: Sorting out the caste and crime conundrum." **Criminology** 29: 115-135.

101- Smart, Carlo(1976). Women, Crime and Criminology: A Feminist Critique. Boston: Routledge & Kegan Paul.

102- Smart, Carol (1995). Law, Crime and Sexuality: Essays in Feminism. London, UK: Sage.

103- Smart, Carol and Barry Smart, eds. (1978). Women sexuality and Social Control. Boston: Routledge & Kegan Paul.

104- Smith, Michael D. (1990). "Patriarchal ideology and wife beating: A test of a feminist hypothesis." **Violence and Victims** 5: 257-274.

105- Spohn, Cassia, John Gruhl, and Susan Welch (1987). "The impact of the ethnicity and gender of defendants on the decision to reject or dismiss felony charges. **Criminology** 25: 175-191.

106- Spohn, Cssia C., and Jeffrey W. Spears (1997). "Gender and case processing decisions: A comparison of case outcomes for male and female defendants charged with violent felonies." **Women and Criminal Justice** 8: 29-59.

107- Stanke, Elizabeth(1985), Intimate Intrusions: Women's Experience of Male Violence. Boston: Routledge & Kegan Paul.

108- Steffensmeier, Darrell J. (1981). "Crime and the Contemporary Women: An Analysis of Changing Levels of Female Property Crimes, 1960-1975". In **Women and Crime in America**, ed. Lee Bowker, 39-59. New York: MacMillan.

109- Visher, Christy A. (1983). "Gender, Policy arrest decisions, and notions of chivalry." **Criminology** 21: 5-28.

110- Weisheit, Ralph, and Sue Mahan (1988). Women, Crime, and Criminal Justice. Cincinnati, OH: Anderson.

111- Witt, David (1987). "A conflict theory of family violence." **Journal of Family Violence** 2: 291-301.

112- Wonders, Nancy A. (1996). "Determinate sentencing: A feminist and postmodern story." **Justice Quarterly** 13: 611-648.

113- Yllo, Kersti (1984). "The impact of structural inequality and sexist family norms on rates of wife beating." **Journal of International and Comparative Social Welfare** 1: 16-29.

114- Yllo, Kersti, and Michele Bograd, eds. (1988). Feminist Perspectives on Wife Abuse. Newbury Park, CA: Sage.

115- Young, Allison (1996). Imagining Crime. London, UK: Sage.

الفصل السادس عشر

جرائم السرقة بالإكراه في مصر

دراسة اجتماعية تحليلية

١٩٩٥–١٩٩٩ (*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمود صادق سليمان، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة القـاهرة (فـرع بنـي سويف).

مُقَدِّمَة:

تعتبر جرائم السرقة بالإكراه من الجرائم التي ظهرت بصورة ملموسة في المجتمع المصري خـلال فتـرة زمنية قصيرة، نتيجة لعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. حيث أكدت إحصائيات الأمن العام أن معدلاتها في ارتفاع ملحوظ، وبصورة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي بالمجتمع المصري. والنظرة الفاحصة لمعدلات هذه الجرائم خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ تكشف عن ارتفاع معدلاتها بصورة لم يسبق لها مثيـل ممـا يعكس أهمية التركيز عليها، وضرورة مواجهتها من قبل القوي الاجتماعية بالمجتمع لما تعكسه من أخطار تهدد أمن المجتمع وتنميته، ولما تتضمنه من تهديد مباشر للأمن والاستقرار في مجتمعنا المصري.

وتنقسم جرائم السرقة بالإكراه إلى أنماط ثلاثة [١] سرقة باستخدام العنف البدني، [٢] سرقة باستخدام سـلاح ناري، [٣] سرقة باستخدام سلاح أبيض. ومن خلال استعراض موضوعي لمعدلات هذه الجرائم فـي المجتمـع المصري خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩ من واقع إحصائيات الأمن العام(١) نستطيع إدراك الأهميـة القصـوي لدراسة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة وأنماطها المختلفة، لما لها من انعكاسات خطيرة على الآمنين، وترويـع ملموس للمواطنين بكافة قطاعاتهم الاجتماعية. ويكشف الجدول رقم [١] أن أدني معدل لجرائم السرقة باسـتخدام العنف البدني كانت ٨,٩% عام ١٩٩٥، وأعلي نسبة كانت ١٦,٦% عام ١٩٩٩، وأن أدني نسبة لجرائم السرقة باستخدام سلاح ناري كانت ١,٧% عام ١٩٩٥، وأن أعلي نسبة كانت ٢,٥% عـام ١٩٩٩، وأن أدنـي نسـب لجرائم السرقة باستخدام السلاح الأبيض كانت ١٥,٤% عام ١٩٩٥ وأن أعلي نسبة كانت ٢٢,٧% عام ١٩٩٩.

ويمكن القول بصفة عامة أن جرائم السرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة تمثل ٣٤,٦% من إجمالي الجنايـات المبلغ عنها خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩، وهو معدل مرتفع للغاية في بلـد مثـل مجتمعنـا المصـري المعروف عنه الأمن والأمان، مما يعكس الأهمية القصوي لدراسة هذه الظاهرة الإجرامية الخطيـرة والتـي تعتبر جناية في عرف القانون المصري يتم محاسبة مرتكبيها بأشد العقوبات الجنائية.

ويرجع سبب تناول الباحث لدراسة جرائم السرقة بالإكراه إلى عدة أسبـاب: منها ندرة الدراسـات التـي تعرضت لمثل هذه الجرائم في المجتمع المصري، كما أن هذه الجرائم تمثل خطورة حقيقيـة علـى الواقـع الاجتماعي المصري بوجه عام والأمن العام بوجه خاص، وتثير مخاوف الآمنين من أبناء المجتمع المصري، كما إنها تعتبر من الجرائم الخطيرة التي تهدد البناء الاجتماعي لمجتمعنا بشكل يفوق تأثير بعـض الجـرائم الأخرى كالنشل والسرقة العادية أو الرشوة والاختلاس والتزوير، إلى جانب انعكاساتها النفسية والاجتماعيـة الخطيرة والقاسية على ضحاياها والمتضررين منها.

ومن ثم تتضمن تلك الدراسة هدفين أساسيين: أحدهما نظري والآخر عملي. فمن الناحية النظريـة تحـاول الدراسة التحقق من مدي صحة بعض الفروض النظريـة التي تثيرها المداخل والأطر النظريـة فـي تفسـير (جرائم السرقة بالإكراه). أما الناحية العملية فتهدف الدراسة إلى تحليـل إحصاءات جرائم السـرقة بـالإكراه بأنماطها الثلاثة، والتعرف على أماكن وأوقات حدوثها، وأهم خصائص المتهمين، ودوافع ارتكابها، مما يسـاعد المسئولين للتوصل إلى أفضل الحلول والقرارات الجادة والحازمة والكفيلة بمكافحة ومواجهة هذه الجرائم.

أولاً: المقصود بجرائم السرقة بالإكراه:

تعتبر جريمة السرقة بالإكراه من الجرائم التي تهدد الأمن العام والمواطنين الآمنين في حياتهم وممتلكاتهم وأنفسهم، حيث يتم النظر إليها باعتبارها نمط من أنماط جرائم العنف، إلى جانب اعتبارها من جرائم الملكية العامة والخاصة[٢].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يمكن النظر إلى جريمة السرقة بالإكراه على أنها محاولات عملية يبذلها المجرمون للحصول على أشياء لها قيمة من رعايـة أو وصاية أو سيطرة شخص أو عدة أشخاص من خلال القوة والعنف، أو من خلال إحاطة الضحية بحالة من حالات الوجل والخوف وعـدم الأمـان[٣]، ويعرفهـا روبرت ستيبنز بأنها عملية إجرامية تعتمد على قيام المجرمين بمحاولات فعلية للاستيلاء علـى أشـياء ذات قيمة من شخص ما بالقوة أو التهديد باستخدامها[٤]. وهناك من يعرف السرقة بالإكراه بأنهـا إحـدي جـرائم العنف لما تتضمنه مـن أساليب غير شرعية من جانب المجرمين تجاه الضحية، والتي تتمثل فـي اسـتخدام القوة أو التهديد بالإصابة البدنية[٥].

ويتضح من التعريف السابق أن جرائم السرقة بالإكراه تتضمن صوراً وأشـكالاً مـن السـلوكيات غيـر الشرعية كالسرقة باستخدام العنف البدني أو السلاح الناري أو السلاح الأبيض، وكلها سلوكيات تتسم بالعنف أو القوة أو التهديد باستخدامها. لذلك تعد هذه الجريمة من جرائم العنف وجرائم الملكية[٦].

ومن الناحية الاجتماعية يمكن تعريف السرقة بالإكراه بأنها جرائم يتم فيها اتخاذ أساليب من العنف البدني والتهديد والترويع من جانب المجرم تجاه ضحيته، مما يدفع بالضـحية إمـا إلـى المقاومـة أو التسـليم أو الرضوخ. ويهدف المجرمون من وراء ذلك إلى محاولة الاستيلاء بشكل غيـر شرعي على المال أو المتـاع المملـوك للضحية[٧].

ومن الناحية النفسية فيري بعض علماء النفس والطب النفسي والتحليل النفسـي أن السـارقين بـالإكراه يعانون من اضطرابات نفسية وعاطفية، ومعظمهم وخاصة الصغار منهم يتسمون بالعدوانية والرغبة الجامحة في الحصول على المال[٨]. وفي إحدي الدراسات التي أجريت في أوكلاند بكاليفورنيا توصلات إلى أن ٧٥% من السارقين بالإكراه، أكدوا أنهم يكرهون المجتمع، وأن المال هو الدافع الرئيسي وراء اتجـاههم للسـرقة والسلب والنهب[٩].

ومن الناحية القانونية نصت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات المصري على جريمة السرقة بالإكراه ونصها "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة بإكراه، فإذا ترك الإكراه أثر جرح تكون العقوبة الأشـغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة"[١٠]. ويتضح من النص القانوني مدي ارتباطه بفكرة تشديد العقوبـة فـي حـالات جسامة الاعتداء، وخطورة مرتكب جريمة السرقة بالإكراه، حيث أن السرقة في هذه الحالة تتضمن اعتدائين أحدهما على المال والآخر على سلامة الجسم، مما يتطلب الأمر تشديد العقوبة.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن تعريف السرقة بالإكراه تعريفاً إجرائياً، "بأنها محاولات غير شرعية من مرتكبيها للاستيلاء بالتهديد أو القوة على مال أو شئ ذي قيمة مملوك للغير بهدف تملكـه عـن طريـق أساليب من الإكراه المادي أو المعنوي دون اعتبار لقوانين المجتمع التي تحرم هذه الأفعال".

ولو نظرنا إلى جرائم السرقة بالإكراه باعتبارها جرائم ممتلكات فإنها تتسم بطبيعة عقلانيـة ونسـبية، أي أنها فعل ذو طبيعة حسابية من جانب مرتكبيها، حيث يتطلب إقدامهم على ارتكابها اتخاذ قرارات مرتبطة إلى حد كبير برؤية المكسب والخسارة، وتتضمن ثلاثة عناصر أساسية: هل ستعود السرقة على المجرم بمكسـب مادي يفوق ما قد يناله من جزاء قانوني في حالة القبض عليه وإدانته؟ وما هو الهدف الـذي سـوف يقـوم بسرقته؟ وما هي الأساليب التي ستتم من خلالها عملية السرقة، وكيف يتم تنفيذها؟ وجرائم السرقة بـالإكراه غير المخططه يقوم بها عـادة السارقون العاديون الذين يمكن تسميتهم بالمبتدئين في عالم الإجـرام والـذين يعيشون على عمليات السرقة بالإكراه تجاه الأفراد العاديين مثل المسنين والمطلقات الذين يعيشون بمفـردهم، والسائرون في طرقات خالية من المارة، والسكاري، وسائقي تاكس آخر الليل. ودائماً مـا يقـوم السـارقون بجرائمهم باستخدام العنف البدني أو استخدام السلاح الأبيض، ويمكن القول بأن هؤلاء السارقين من الصعب تحديد هويتهم حتى لو تم الإبلاغ عنهم حيث يلوذون بالفرار، وقد يضطر الضحايا لعدم الإبلاغ عنهم خوفـاً من عمليات التهديد التي توجه إليهم من قبل هؤلاء السارقين. وعادة ما تتم هذه السرقات دون تخطيط من قبل المجرمين، وإنما يتكون لديهم فقط معرفة بطبيعة الظروف المحيطة بالضحية(١١).

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

تمثل الأفكار والمعتقدات التي يستخدمها المجرمون لتبرير سلوكهم المنحرف بمبررات ارتكاب الجريمـة، حيث تشكل لديهم الدعامات الأساسية لتسويغ عملهم الإجرامي، ويمكن النظر إلى هذه الأفكـار والمعتقـدات بأيديولوجية الانحراف(١٢).

ولقد أكد العديد من الباحثين في علم الجريمة ومن خلال النظريات المختلفة أن المجرمين دائماً ما يكونـوا أقل ارتباطاً بالمعتقدات والقيم التقليدية السوية، وأنهم أكثر اقتناعاً بالمعتقدات والأفكار غير السوية والتي دائماً ما تكون عاملاً مساعداً لتبرير سلوكياتهم غير السوية أو لتعديل هذه التبريرات بحسب كل فعـل إجرامـي. واتفق عديد من علماء الجريمة على وجود تبريرات عامة يعتمد عليها المجرمون لتبرير أعمالهم الإجراميـة مثل إنكار المسئولية، وإنكار الضرر أو الأذي من خلال تصور ذاتي يعكس اقتناعهم بأن سلوكهم لم يتسـبب في إيذاء أحد من الضحايا(١٣).

وتعتمد هذه المبررات على دوافع المجرمين الذين يتمسكون بها لإشباع حاجاتهم الإجرامية، والتي دائماً ما تتباين وتختلف مع دوافع المجتمع السوي، وتتباين من مجرم لآخر أو من جماعة إجرامية لأخري، وعادة ما تنطلق من الجوانب الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي والبطالة والفقر والشعور بالظلم والانتقام وغيرهـا مـن الدوافع التي تقف دائماً وراء الجريمة وبصورة خاصة العنف الإجرامي(١٤).

وانطلاقاً من هذه العوامل المتباينة قام الباحث بتبني مجموعة من الأطر النظريـة والتـي تحـوي بـين افتراضاتها وتصوراتها عوامل عدة مرتبطة بجرائم السرقة بالإكراه، حيث يمكن فهم طبيعة جـرائم السـرقة بالإكراه مقارنة بجرائم أخري إذا ما نظرنا للخلفية الاجتماعية للسارقين بالإكراه. فلقد أثبتت أغلب الدراسات أن غالبية السارقين بالإكراه نشأوا في أحياء فقيرة، وتفاعلوا مع مجتمعات وجيرة سيئة السلوك، مما يعكـس مدي تأثرهم السلبي بهذه الحياة الموسومة بالفقر، والتي تتضمن حياة الشوارع والحواري والأزقـة الفقيـرة للغاية، والتي لا تحوي عوامل الاستقرار الاجتماعي، إلى جانب أن معظمهم عاش حياة خالية من العواطـف والمشاعر، ومن ثم فهم دائماً ما يظهرون العداء لأسرهم ومجتمعهم، وغالباً ما يكونون فاشلين فـي التعلـيم، وعندما يتم القبض عليهم في بدايات حياتهم الإجرامية ويودعون السجون يتعايشون مع شتي أنواع المجرمين، ويتفاعلون مع جرائمهم بشتي صورها، ودائماً ما يكون لديهم أساليب التبرير والمحايدة لسلوكياتهم والتي دائماً ما ترتبط بلصق وصمة عارهم على المجتمع[15]. وارتباطاً بهذه العوامل ظهرت نظريات عديدة تتوافق فـي افتراضاتها النظرية مع جرائم السرقة بالإكراه، حيث حاول كونكلين أن يفسر التزايد الهائل في جرائم السرقة بالإكراه في مدينة بوسطن وبعض المدن الأمريكية خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتي عام ١٩٦٩، ويقيم ثمانيـة احتمالات ممكنة انتهي بعدها إلى التوصل بأن أكثر النظريات ارتباطاً بهذه الجريمة هي **نظريـة الحرمـان النسبي**، والتي تعني بأن الفقر، وعدم وجود عدل اجتماعي، والإحساس بالحرمان، والقصور في وجود السلع الكافية والخدمات والمأوي تلعب دوراً محدداً في دفع بعض ممن يعانون من هذه الآثـار السـلبية للارتبـاط بأنماط من الجرائم أشدها وأكثرها جرائم السرقة بالإكراه[16]. فالحرمان الذي يعيشه عديـد مـن قطاعـات المجتمع والمتمثل في عدم وجود المأوي الصحي والخدمات الكافية والحقوق المدنية التي تكفل لهـم مركـزاً متكافئاً في المجتمع يمثل عاملاً هاماً في ظهور أنماط من الضغوط الاجتماعية والنفسـية، والانـدفاع نحـو السرقة، وخاصة السرقة بالإكراه.

ويري كونكلين أن الزيادة في حجم جرائم السرقة بالإكراه والتي ارتكبها عديد مـن السـارقين السـود، مرتبطة إلى حد كبير بمدي الإحساس بالحرمان الذي كانوا يعانون منه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلـى ١٩٦٩، حيث ارتفعت نسبة السرقـة بالإكراه خلال هذه الفترة من ٥٦% إلى ٨٠%[17] وفي دراسـة أخـري قـام بإجرائها الاقتصادي كنيث ولبين أعطي من خلالها دعماً لنظرية الحرمان النسبي، وأوضح مـن خلالهـا أن هناك مؤشرات تعكس ارتفاع معدلات السرقة بالإكراه في كل من إنجلترا وبنسبة ١٥٠%، وفي كاليفورنيـا بنسبة ٢٠٤%. وهذه المؤشرات تتفق إلى حد كبير مع الافتراضات النظرية لنظرية الحرمان النسبي والتـي ترتبط إلى حد كبير بوجود حوافز اجتماعية تؤدي ببعض الأفراد لارتكاب جريمة السرقة بـالإكراه، حيـث افترضت النظرية أيضاً أن مرتكبي هذه الجريمة يكون لديهم الاستعداد لارتكاب جريمـة السـرقة بـالإكراه بسبب ما يعانونه من إحباط أو عدم مساواة أو نتيجة لذلك التناقض الملموس داخل المجتمع بين ما هو قـائم وما كانـوا يتصورون في ضرورة وجوده[18]. ولقد ناقش علماء الجريمة الصور المختلفة للجرائم، وتوصلوا إلى أن جرائم العنف، والاعتداءات الجسيمة، والسرقـة بالإكراه والبلطجة والإرهاب مرتبطة إلى حد كبيـر بعوامل اجتماعية واقتصادية متشابكة، مثل عجز معدلات النمو الاقتصادي عن التوازي الملموس مع النمـو

السكاني، والبطالة، وانحسار فرص العمل، وقصور الخدمات الريفية والحضرية، وما نتج مـن تغيرات أدت إلى تعثر المعايير الاجتماعية، حيث أصبح معيار الثروة هو الأساس الذي تقاس به المكانة الاجتماعية ممـا ساعد على ظهور صور من الإحباطات نتيجة للتفاوت الكبير في دخول الأفراد ومن ثـم ظهـور الجـرائم وأكثرها جرائم السرقة بالإكراه.[١٩]

ولقد أكد علماء الاجتماع الجنائي من خلال العديد من الدراسات أن الزيـادة في الضغوط الاجتماعية دائما ما تقاس بمعدلات التضخم في ارتفاع أسعار الحاجات، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للنقـود، وانعكسـت معظم هذه الضغوط في ظهور نظريتين ركزتا بصورة دقيقة على الحرمان الاقتصادي الكامـل، والحرمـان الاقتصادي النسبي، إلا أن نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي أكثر استخداما وشيوعاً، حيث أوضـحت مـن خلال افتراضاتها المتباينة، أن الأفراد المحرومين اقتصادياً بصورة نسبية عن بقية الأخرى ن دائماً ما يرون في حرمانهم شكل من أشكال عدم العدل الاجتماعي، وهذا التصور قد يخلق عـداوات ورغبـة دائمـة فـي الاعتداء على ممتلكات ومصالح الأخرى ن والذين يرون أنهم أكثر استقراراً منهم[٢٠].

وتري نظرية الحرمان النسبي أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي من المحتمل أن يشـجع علـى صـور عنيفة من الجريمة، عندما يرتبط هذا التفاوت بصورة عامة من خلال أن تحقيق الأهداف يـتم مـن خـلال النجاح المادي وثقافته، وأن هذا المعيار هو الأساس للنجاح[٢١]. وأكدت نظرية الحرمان النسبي أن الإحبـاط والغضب اللذين تسببا من خلال تصور الحرمان، ربما يؤديا إلى صور مختلفة مـن الجرائم أكثرها ضراوة من السرقة بالإكراه[٢٢]، ودائماً ما يرتبط كل من الإحباط والغضب بالعدوان المباشر، وفي أحيان أخري قـد تكون النتيجة مرتبطة باللجوء إلى القتل، ولقد أكدت أغلب الدراسات، وبنتائج ملموسة أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والحرمان يمثلون علاقة وطيدة بالجريمة وأشكالها العنيفة كالجرائم ضد الأشـخاص، والقتـل، وجرائم الملكية [٢٣].

وأوضحت نظرية الحرمان النسبي أيضاً في سياق افتراضاتها أن الحرمان الاقتصادي، وارتباطه الكامـل بقطاعات من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر دائماً ما تكون ذات علاقة وطيدة بالقتل وجـرائم العنـف [٢٤] وامتداداً لما سبق فإن لوبيزري أشار إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً ملموساً فـي تفسير الجرائم وخاصة السرقة بالإكراه[٢٥].

ومن النظريات التي تعكس إلى حد كبير إمكانية ظهور جريمة السرقة بالإكراه **نظرية الوفرة الاقتصادية**، التي صاغها عالم الاجتماع ليروي جولد، وقام من خلالها بتفسير ارتفاع معدلات جريمة السرقة بالإكراه من خلال العلاقة الجدلية بين الوفرة والسرقة بالإكراه، حيث لاحظ أن معدلات الجريمة قد ارتفعت إلى حد كبير خلال فترة الوفرة الاقتصادية من عام ١٩٤٤ وحتي عام ١٩٦٥، حيث أكد أن الوفرة الاقتصادية وما تـؤدي به إلى الزيادة في الإمكانيات المالية والمادية لبعض الفئات والطبقات دون أن تكون عامة ومنتشرة بالنسـبة للبعض الآخر يؤدي إلى زيادة الحرمان النسبي لهؤلاء المجرمين، وفي نفس الوقت يدفعهم ذلك الشعور إلـى اللجوء للسرقة، وخاصة السرقة بالإكراه كتعبير عن سخطهم من عدم وجود صور من العـدل الاجتمـاعي برغم الوفرة الاقتصادية.

ومعني هذا أن الوفرة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع معدلات السرقة بالإكـراه بسبب مـا تعانيـه بعـض القطاعات من الحرمان النسبي، من خلال عدم تمكنهم من الحصول على نصيب من هذه الوفرة. وقام جولـد بربط سهولة ارتكاب السرقة بالإكراه في أوقات الوفرة الاقتصادية بما هو متاح من فرص كثيـرة للسـرقة بالإكراه نتيجة للانتعاش الاقتصادي، حيث أكد أن هذه الفرص تكون متاحة في البنوك والمؤسسات التجارية، ومناطق الإقامة الخاصة، حيث يمكن أن توجد النقود والمجوهرات، وكثير من الأشياء الثمينـة، ونظـراً لأن كثير من الناس يمتلكون أمـوالاً كثيرة في أوقات الوفرة الاقتصادية، فإنه من المحتمل أن يقوموا بحمل كثير من النقود والمجوهرات أثناء سيرهم في الشوارع، وعليه فإن الوفرة الاقتصادية تكون عاملاً ودعماً لما أطلق عليه لورانس كوهن ملاءمة الهدف للسرقة بالإكراه[٢٥]. والمقصود بملائمة الهدف أن الممتلكات المعرضـة للسرقة ذو قيمة، وأن الضحية الذي يحملها يحمل عنصر المقاومة، وأن نجاح السطو على هـذه الممتلكـات أمراً وارداً للغاية، وخاصة إذا ما وجد المجرم الهدف المناسب للسرقة والمتمثل في الفرصة الجيدة، وضعف مقاومة الضحية، أو عدم وجود عناصر الأمن الكافية [٢٦].

ولقد أوضحت **نظرية الثقافة الخاصة للعنف** والتي صاغها كل من ولفجانج وفيراكـوتي عـام ١٩٦٧ – مدي العلاقة بين السرقة بالإكراه والقناعة لدي مجرمي هذه الجريمة بضرورة استخدام العنف – حيث أكـدا على وجود ثقافة خاصة لدي الطبقات الدنيا، والتي تحوي بين افتراضاتها منهـا القناعـة الكاملـة بـالعنف ومظاهره المختلفة، وأن هذه الثقافة تؤمن بعديد من الاتجاهات التي تبرر دائما فكرة اللجوء للعنف. حيث يتم النظر للعنف من جانب الطبقات الدنيا الفقيرة الموسومة بالفقر على أنه نمط حياتي طبيعي، فهـم لا يجـدون مبرراً للشعور بالذنب تجاه ما يقومون به من اعتداءات على الأخرى ن داخل المجتمع، وأنهـم دائمـاً مـا يلجأون للسرقة بالإكراه واستخدام وسائل العنف المختلفة كنتيجة لما يعانونه من فقر وحرمان وشعور بعـدم المساواة، وقد أكد كل من ولفجانج وفيراكوتي أن ثقافة العنف وما تتسم به من جرائم أشدها السرقة بـالإكراه ليست قصراً على الطبقات الدنيا في المجتمعات الغربية، وإنما تنتشر بصورة واضحة وملموسة إلى حد كبير في المجتمعات النامية[٢٧].

تعتبر **نظرية الضغط** من النظريات الرئيسية في دراسة الجريمة بوجه عـام، وجريمـة السـرقة بوجـه خاص، وقد وضع افتراضات هذه النظرية وبصورة متباينة بعض العلماء أمثال روبرت ميرتـون، وألبـرت كوهن، وريتشارد كلوارد، ولويد أوهلن. حيث يري ميرتـون أن الأنـومي [اللامعياريـة] مصـدراً هامـاً للانحراف، حيث يكون هناك تبايناً واضحاً بين الأهداف الثقافية التي يسعي المجتمع نحـو تحقيقهـا وبـين الوسائل النظامية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف. ويؤكد ميرتون أن التأكيد على النجـاح يجعـل الأفراد تحاول الوصول إلى مستويات طموحها بكافة الوسائل الممكنة إلا أن هذه الفرص قد لا تتاح لـبعض الأفراد نتيجة لافتقارهم إلى الإمكانيات المالية والتعليم المناسب، ومن ثم يمكن النظر إلى انحرافهم على أنـه نتيجة عدم حصولهم على الفرص المشروعة التي تدفعهم لأن يكونوا أكثر عرضة لاستخدام الوسـائل غيـر المشروعة، وقد توصل ميرتون لرؤية اجتماعية مؤداها أن الضغوط التي يتعرض لها بعض مـن أعضـاء المجتمع والمتمثلة في عدم المقدرة على إدراك الهدف الناجح تدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي بصـوره

المختلفة[٢٨]. ويتفق كل من كوهن وكلوارد وأوهلن مع ميرتون في نظرتهم للضغوط باعتبارها عاملاً يـؤدي إلى صور من السلوكيات الإجرامية، وبينما يري كوهن أن هذه الضغوط تتمثل في فشل أعضاء المجتمع في تحقيق المكانة المرتفعة، نجد أن كلوارد وأوهلن يؤكدان أن الضغوط تتضمن عدم الحصول علـى الفـرص الشرعية للنجاح، فهناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير الشرعية في تحقيـق النجـاح. فعلي سبيل المثال فإن بعض من أعضاء المجتمع يتسمون بانخفاض مستواهم الاجتماعي والاقتصـادي وإن كانوا أكثر الناس إحباطا، فإنهم لا يجدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة[٢٩]. وتؤكد نظرية الضغط بأن أفراد الطبقات الدنيا أكثر احتمالا لارتكاب السلوك الإجرامي بالنظر إلى غيرهم من أفراد الطبقات الأخرى [٣٠].

ويمكن من خلال النظريات المتباينة التي تم عرضها ملاحظة الأطر النظرية المختلفة التي يمكن الاستعانة بها في دراسة جرائم السرقة بالإكراه. وسيحاول الباحث في دراسته الاعتماد على الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة، حتى يرتبط تفسيره بجانب شمولي وتكاملي، وليتمكن من خلال الرؤي المختلفة والأفكار المتباينـة للمنظرين من التعرف على مختلف العوامل التي تؤثر في السلوك الإجرامي. ومـن الملاحـظ أن الاتجـاه التكاملي في تفسير الظواهر الإجرامية يلقي قبولاً واستحساناً واسعاً بين منظري الجريمة. ومن مؤيدي هـذا الاتجاه كثير من المنظرين والباحثين أمثال فيري في إيطاليا، وليم هيلي في أمريكا، وسـيرل بيـرت فـي إنجلترا[٣٥]، حيث يري هؤلاء الباحثون أن التفسير العلمي والمنهجي لدراسة الجريمة مرتبط بصـورة قويـة بتعدد العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

من الخصائص التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في أسباب ودوافع السلوك الإجرامي ما يتعلـق بالخلفية السلالية أو العرقية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تخل دراسة اجتماعية عـن الجريمـة مـن الاحتواء على متغير أو آخر يعكس الخلفية العرقية لمرتكبي الجريمة[٣٢].

وقد قام كل من ستيفن مسنر وسكوت ساوث بدراسة للعلاقة بين عدم المساواة بين السلالات ومعدل جرائم السرقة بالإكراه في حوالي ٢٦ مدينة أمريكية بهدف إظهار الفروق بين كل مدينة في عـدد ضـحاياها مـن السرقة بالإكراه، وذلك بالنسبة لكل سلالة من السلالات التي تعيش في هذه المدن، وقد اعتمدت الدراسة على منظور الحرمان الاقتصادي، وتوصلت إلى نتائج تتعلق بارتفاع معدلات ضحايا السـرقة بـالإكراه للسـكان الزنوج ممن تعرضوا للسرقة من المجرمين الزنوج، في حين أن أقل معدلات ضحايا السرقة بالإكراه كانـت للسكان الزنوج ممن تعرضوا للسرقة من المجرمين البيض. وكشفت الدراسة أيضاً أن ارتفاع معدلات السكان الزنوج في المدن تؤدي إلى زيادة احتمالات ظهور عديد من جرائم السرقة بالإكراه. وقد أكدت الدراسـة أن الحرمان الاقتصادي الذي يعاني منه السود سبب مباشر في اقتناع عدد كبير منهم للجـوء لعمليـة السـرقة بالإكراه[٣٣].

وقد أكدت دراسة Nichols (١٩٨٠) بأن معدل المقبوض عليهم من السود في جرائم السرقة بـالإكراه والجرائم الخطيرة خلال عام الدراسة ٢٤,٢% لكل ألف نسمة، بينما بلغ معدل البيض في هذه الجرائم ٥,٩% لكل ألف نسمة[٣٤]. وفي بريطانيا لوحظ ارتفاع معدلات جرائم السرقة بالإكراه والعنف لدي السـود مقارنـة بالبيض، فقد بلغ معدل المقبوض عليهم في عام ١٩٧٥ لكل مائة ألف نسـمة نحـو ٣٩٦١ للسـود، ١٢٤٩ بالنسبة للبيض[٣٥]. كما اتضح من مجموعة الدراسات التي قام بها مسنر وزملائه أن كل من متغيرات العزلة السكنية المرتبطة بالسلالة أو الخلفية العرقية، ومتغير نسبة السود تؤثر تأثيراً إيجابياً قويـاً علـى ارتفـاع معدلات السرقة بالإكراه، والقتل، والسلب، واغتصاب النساء والمؤشرات العامة للعنف[٣٦].

وفي دراسة أخري قام بها فيليب كوك عن اتجاهات مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه واتجاه هـذه الجـرائم نحو الارتفاع أو الانخفاض من خلال تحليل إحصاءات الجرائم التي تم إبلاغها للشرطة، أظهـرت الدراسـة مدي اتجاهات مجرمي السرقة بالإكراه نحو قتل الضحية، بل وارتفـاع نسبة القتل حيث ٦،٦ فـي الألـف خلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٢ تقريباً، ٧،٧ فـي الألـف خـلال الفتـرة ١٩٧٣ – ١٩٨٠، وقـد أكـدت الإحصائيات الجنائية أن لدي مجرمي السرقة بالإكراه استعداد للقيام بقتل الضحية في حالة مقاومتها لهم.[٣٧]

وقد أكد كونكلين [٣٨] في عديد من دراساته أن من أهم خصائص السارقين بالإكراه هو العنف، حيث أكـد أن السارقين بالإكراه لديهم دائماً سمات وخصائص تتسم بالعنف، ولديهم القابلية لارتكاب العنف، ولكن هـذا العنف الكامن قد يظهر أحيانا نتيجة للظروف التي تحيط بالعملية الإجرامية. وتتفق معه العديد من الدراسـات حيث أكدت أن حوالي ثلاثة أرباع السرقات بالإكراه اشتملت على درجة من القوة والعنف والإيذاء. في حين أظهرت دراسات أخري أن العنف المستخدم في السرقات بالإكراه يمثل صـور متعددة من العنف المـوقفي، والعنف الاحتمالي، والعنف الفعلي الذي يعني استخدام القوة المادية والجسدية والتي قد تشتمل على اسـتخدام السلاح. كما أظهرت بعض الدراسات التي قام بها كونكلين ١٩٨٥، أن ٥,٨% من جـرائم السـرقة كانـت مسلحة، وأن ٤٢% من هذه الجرائم كانت غير مسلحة. وفي دراسة أخري قام بها كونكلين في بوسطن عـن السرقة بالإكراه، وجد أن ٣٢% من الجانحين أصابوا ضحاياهم بالضرر حتى أن بعض من هؤلاء الضـحايا تم نقله إلى المستشفي، وأن هناك عدداً من الجانحين كانوا سعداء بإيذاء ضحاياهم، وأثبتت الدراسة أن صغار الجانحين من مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه أكثر ميلاً لإيذاء ضحاياهم، وخاصة تلك السرقات التي تحـدث في الشوارع، وفي دراسة شملت ٨١٥ سرقة بالإكراه في شيكاغو أظهرت أن أقل من ٧% من الضحايا قاموا بمقاومة السارقين ومعظمهم تم قتله بسبب مقاومته لهم.

أما على مستوي البلدان النامية[٣٩]، فقد كشفت بعض الدراسات أن أكثر الجرائم انتشاراً في هـذه البلـدان جرائم السرقة بالإكراه، والتي غالباً ما تتم من خلال استخدام الأسلحة البيضاء، والأسلحة النارية، والسيارات، وأدوات أخري في الهجوم على البنوك والشركات. ومن هذه البلدان التي تنتشر فيها هذه السرقات، أوغنـدا، زامبيا، كينيا، وفي عام ١٩٧١ أعدمت الحكومة النيجيرية ٤٠ شخصاً بتهمة السرقة المسلحة. وبدراسة على عينة من ٢١٠ شخصا محكوم عليهم بالسجن في كمبالا بسبب السرقة المسلحة اتضح أن أعمارهم كانت ٢٥ سنة، وأن ٦٢,٩% كانوا مسجونين في هذه السرقات من قبل، وأن ٣٨,١% قد تم سجنهم مـرتين أو أكثـر،

وأنهم كانوا يستخدمون أساليب متطورة في جرائمهم. وقد أكدت إحدي الدراسات أن هذا النمط من الجـرائم يمثل مشكلة خطيرة في البلدان النامية التي تقوم بتنمية اجتماعية واقتصادية، وأنها تهدد بالفعل معـدل النمـو الاقتصادي والاجتماعي، وتقلـل من فائدة الإنتاج، إلى جانب أنها تشيع قلقاً فردياً واجتماعياً، وأنهـا تمثـل مشكلة خطيرة في المناطق المتحضرة وغير المتحضرة في دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد أثبتـت إحدي الدراسات في الهند بأن السرقة بالإكراه باستخدام الأسلحة من المشكلات الخطيرة والقديمة هناك، حيث يقوم بارتكابها مجموعات من المجرمين المحترفين تتكون من خمسة أشخاص أو أكثر وأحيانا من ٢٠ إلـى ٣٠ مجرماً، وفيما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٨ تمت أكثر من ١١,٠٠٠ جريمة سرقة بالإكراه، وراح ضحيتها ما لا يقل عن ١٥٠٠ ضحية.

رابعاً: خطة الدراسة وإجراءاتها:

(أ) أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما حجم جرائم السرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة بالنسبة لغيرها من الجنايات التي تم ارتكابهـا فـي المجتمع المصري خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٩؟ وما اتجاهات هذه الجـرائم؟ أي هـل تتجـه حركة معدلاتها نحو الارتفاع أم الانخفاض؟

٢- أين ومتي تحدث جرائم السرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة في المجتمع المصري؟

٣- ما أهم خصائص المتهمين في مثل هذه الجرائم؟

٤- ما أهم دوافع وأسباب ارتكاب المتهمين لجرائم السرقة بالإكراه؟

ويري الباحث أنه يمكن صياغة فروض ثلاثة لهذه الدراسة:

١- كلما انخفض مستوي الوضع الاجتماعي والطبقي لبعض أعضاء المجتمع، زادت احتمالات ارتكابهم لجرائم السرقة بالإكراه.

٢- كلما تضاءلت الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف المشروعة، كلما زادت معدلات جـرائم السـرقة بالإكراه

٣- هناك علاقة قوية بين البطالة وعدم وجود فرص للعمل وبين ارتكاب جرائم السرقة بالإكراه.

وقد قام الباحث بصياغة الفروض الثلاثة السابقة في ضوء القضايا والافتراضات النظرية التـي أثارتهـا النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير أسباب السرقة بالإكراه مثل نظرية الحرمان النسـبي، والـوفرة الاقتصادية، والثقافة الخاصة للعنف، ونظرية الضغط. حيث سبق عرض هذه النظريات في الإطار النظـري للدراسة، مما يعكس وجهة نظر أساسية، وهي أن فروض الدراسة هي نوع مـن الفـروض البحثيـة التـي يستنطقها الباحث من رؤي وأفكار علمية سابقة ويحاول وضعها في صياغة قابلة للاختبار، ويعنـي هـذا أن هناك ارتباط بين فروض الدراسة والإطار النظري(٤٠).

(ب) منهج الدراسة: هناك اهتمام ملحوظ من معظم المجتمعات الإنسانية بضـرورة إجـراء إحصـاءات رسمية تتضمن بيانات كبيرة ويتسع مداها مع التطور التكنولوجي، حيث تحوي بين طياتها بيانات تفصيلية ودقيقة وهامة. ويمثل البيان الإحصائي رؤية وصفية كمية أو قياساً عدديا لوقوع ظاهرة معينة في مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، والحقيقة فإن الإحصاءات الرسمية تمثل دعماً أساسياً في إثـراء الظـواهر الاجتماعية وغيرها من الظواهر من خلال بيانات كمية يمكن من خلالها استنباط التغيرات التي تطرأ علـى الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال دراستها في فترات زمنية متباينة، إلى جانب أن لها أهمية واضـحة وملموسة باعتبارها أداة هامة في البحوث الميدانية[٤١].

ويري سذرلاند وكريسي بأنه من الممكن دراسة السلوك الإجرامي عن طريق أساليب منهجية متباينة منها طريقة إحصاء الجرائم، أو المسح الإجرامي. وطريقة إحصاء الخصائص والظروف الخاصـة بـالمجرمين، وطريقة دراسة الحالة، وطريقة دراسة المجرم خارج المؤسسات العقابية، وأخيراً الطريقة التجريبية[٤٢].

وقد اتجه الباحث في دراسته إلى الاعتماد على الطريقة الأولي التـي أشـار إليها سـذرلاند وكريسـي، والتي ترتبط بالاعتماد على طريقة إحصاء الجرائم أو المسح الإحصائي كطريقة منهجيـة مناسـبة لتحقيـق أهداف هذه الدراسة. ويمكن القول بأن الاعتماد على أسلوب الإحصاءات الجنائية للجرائم له قيمة كبيرة فـي التعرف على الجريمة واتجاهاتها وتوزيعها الايكولوجي[٤٣].

وتوجد في مصر إحصاءات للجريمة من أهمها الإحصاءات التي استعان بها الباحث في هذه الدراسة وهي إحصاءات الأمن العام، حيث تمثل أكثر الإحصاءات دقة وارتباطاً بالجريمة بصورة كبيـرة، وذلـك لعـدة أسباب، منها أنها أكثر قدرة على إعطائنا صورة شاملة عن حجم جرائم السـرقة بـالإكراه فـي المجتمـع المصري، نظرا لأنها تحوي كافة الجرائم التي تم الإبلاغ عنها، أمـا إحصاءات المحاكم فهي لا تعطي بعـداً كاملاً لكل ما يحدث، نظراً لأنها تتضمن الحالات التي تم تقديمها للمحاكمة بصورة فعلية، وعـدد المـدانين منهم، وليس بالضرورة أن يقدم كل مجرم إلى المحاكمة لأن الشرطة لا تقوم دائماً بالقبض على كل مجـرم، وحتي حينما يتم القبض عليه فقد لا تتم إدانته لعدم كفاية الأدلة أما إحصاءات السجون فهي تتضـمن بيانـات عن الذين أدينو فقط من قبل المحاكم وتم تنفيذ الحكم عليهم، إلا أن هذه الإحصاءات لا تشتمل على الهـاربين أو الذين حكم عليهم مع إيقاف التنفيذ أو الذين صدر لهم عفو عن جرائمهم[٤٤].

كما اعتمد الباحث أيضاً على استخدام أسلوب تحليل المضمون حيث تم تحليل مضمون أخبـار الحـوادث بجريدة أخبار اليوم الأسبوعية، وهي من الجرائد الرسمية في مصر خلال الفترة من يناير ١٩٩٥ حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٩، وذلك بهدف التعرف على بعض البيانات التي لا تتضمنها إحصاءات الجريمة، مثل دوافـع المتهمين، أو أسباب ارتكابهم لجرائم السرقة بالإكراه، وهل قاموا بارتكاب الجريمة بمفردهم أم بالاشتراك مع جماعة الرفقاء أو النظراء.

خامساً: الطبيعة الاجتماعية لجرائم السرقة بالإكراه:

يؤكد غالبية الباحثين في الجريمة على أن قرار السرقة يعتمد في المقام الأول على الرغبة في الحصـول على المال، حيث أكد عدد كبير من سارقي البنوك، بأن المال هو الدافع الرئيسي لعمليات السرقة بـالإكراه، بالإضافة إلى دوافع أخري معقدة مرتبطة بالمال، ومنها ما أشار إليه أحد العتاة في جرائم السـرقة بـالإكراه عندما أكد أن الدافع الهام الذي يربطه وزملائه بعملية السرقة بالإكراه، الرغبة في الانتقام من هؤلاء الـذين يسرقون ويملكون من خلال سلطاتهم ومراكزهم الاجتماعية التي تساعدهم على ذلك، وأكد عديد من السارقين بالإكراه، أن السرقة طريقة للبصق في وجه المجتمع[٤٥]. وفي إحدي الدراسات التي أجريـت فـي أوكلانـد بكاليفورنيا، توصلت إلى أن ثلثي السارقين قالوا: أن المال هو الدافع الرئيسي وراء ذلك[٤٦].

ويتباين مجرموا السرقة بالإكراه من حيث اتجاهاتهم ناحية الهدف المطلوب سـرقته، فـالمحترفون مـن السارقين بالإكراه عادة ما يقومون بسرقة البنوك، ومحلات السوبر ماركت ومحطات الوقود، والتي عادة مـا تحوي مبالغ طائلة من المال، أما المبتدؤون في عمليات السرقة بالإكراه فعادة ما ينخرطـون فـي سـرقات سيارات الأجرة، ونشل الحقائب، وترويع الآمنين في الشوارع الخالية من المارة، أو الأرامـل والمطلقـات، والمسنين الذين يعيشون بمفردهم [٤٧].

وعندما يقرر المجرمون عملية السرقة فإنهم دائماً ما يتجهون إلى اختيار الهدف الذي يعتمد دائماً على عدة عوامل، ككمية المال المتوفرة، وخطورة الإدانة والقبض، وإمكانية سرقة الضحية. وعادة ما يحسب السارقون النتائج المترتبة على عملية السرقة، وأهمها الخطورة التي تنتج أو تعترض طريق سرقاتهم، وتكمن الخطورة الرئيسية في وجود دوريات للشرطة في الشارع، أو مقاومة الضحية، ومن ثم فإن وجهتهم دائما ما تتركز في أماكن بعيدة عن أعين الشرطة، وتجاه الضحية الأسهل في عملية اختراق وسائل حمايتهـا، وبالتـالي فـإن السرقة دائما ما توجه لأشخاص يرتدون ملابس ثمينة، أو يتزينون بمجوهرات غالية، أو النسـاء المسـنات اللاتي يعشن بمفردهن أو الأفراد الذين يسيرون في شوارع مهجورة، أو السكاري، أو المنحرفون جنسـيا أو العاهرات وزبائنهن[٤٨].

وبعد أن يقرر السارقون بالإكراه حاجاتهم إلى المال المطلوب سرقته من خلال تحديد المكان أو الهـدف، فإن الخطوة اللاحقة تتمثل في إتمام عملية السرقة، والتي تتضمن درجات متباينة من التخطيط، وتختلف مـن مجرم لآخر. فالسارقون المحترفون الذين دائما ما يبحثون عن سرقات كبيرة وأموال طائلـة مـن خـلال السطو والنهب والابتزاز يقومون بتخطيط جرائمهم بعناية كبيرة وتفاصيل دقيقة[٤٩]، في حـين أن المبتـدئين منهم لا يملكون إمكانيات المحترفين من حيث التخطيط والتدبير والتوظيف، ومعني هذا أن جـرائم السـرقة بالإكراه تتضمن نمطين من الجرائم، وهي الجرائم المخططة، والجرائم غير المخططـة. وجـرائم السـرقة بالإكراه غير المخططة يقوم عادة بها السارقون العاديون في عالم الإجرام، والذين يعيشون علـى عمليـات السرقة تجاه الأفراد، والمسنين والمطلقات اللائي يعشن بمفردهن، والسائرون في طرقات خالية من المـارة، والسكاري، وسائقي تاكسي آخر الليل، ويمكن القول بأن هؤلاء السارقيـن من الصعب تحديد هويتهم حتـى

ولو تم الإبلاغ عنهم، حيث يلوذون بالفرار، وقد يضطر الضحايا لعدم الإبلاغ عنهم خوفاً من عمليات التهديد التي توجه إليهم من قبل السارقين، وعادة ما تتم هذه السرقات دون تخطيط من قبل المجرمين وإنما يتكـون لديهم فقط معرفة بطبيعة الظروف المحيطة بالضحية، وعليه فإن السرقات بالإكراه غير المخططة غالباً مـا تكون أكثر في معدلاتها من تلك المخططة(٥٠).

ودائما ما تعتمد درجة التخطيط على اختيار الهدف، فعندما يقوم السارقون بنشل حقائـب السـيدات فـي الشوارع أو السلاسل الذهبية أو ترويع المسنات والمطلقات والأرامل فـي منـازلهن لسـرقة أمـوالهن أو جواهرهن، فهم – أي اللصوص – عادة ما يكون لديهم معرفة كاملة بالمنطقـة التـي سـيقومون بارتكـاب جرائمهم فيها، والتي ما يتم اختيارها لتكون سهلة الهروب والاختفـاء عن أعين الضحايا والشرطة، ودائمـاً ما تتم مثل هذه الجرائم تجاه النساء اللاتي يعشن بمفردهن أو يسرن في طرقات خالية من المارة أو مظلمـة ليلاً أو في ساعات متأخرة من الليل، أما إذا كان الضحية رجل، فالأمر يختلف حيث يلجأ السارق إلى العمـل مع بعض المجرمين الأخرى ن ليكون لهم دوراً فـي تحديد مقاومة المجني عليه. وعندما تتم السرقة بالإكراه من جانب المحترفين لسرقة مؤسسة كبيرة، فـإن الأمر يتطلب تخطيطاً كبيراً، فالتخطيط والتحضير من أكثر الخطوات أهمية لمثل هذه العمليات، وإذا ما تم ذلك بشكل جيد فإن النتيجة المرجوة من وراء عملية السـرقة تتم بنجاح وفي لحظات سريعة(٥١).

وعملية الهجوم المفاجئ من جانب المحترفين لها جزئين هامين(٥٢):

١- **الفورمة:** وهي تعني الفحص المتأني أو حتى المسح أو الدراسة المفصلة، مثال ذلك قيام المحترفون بسرقة بنك عن طريق الدراسة المفصلة لعملية السرقة والترتيبات المتأنية التي تأخذ فـي الحسـبان المستخدمين والحراس والزبائن، وكل ذلك لتقليل احتمالية المواجهة والعقبات والمقاومة والتدخل في عملية السرقة.

٢- **توزيع الأدوار:** وتعني إعطاء دور محدد لكل عضو في العصابة، فالعصابة من الممكن أن تتـألف من شخصين أو أكثر، ويكون لكل واحد دور، فهناك سائق السيارة الذي سيهرب بالغنيمة، وهنـاك المراقب، وهناك المسلح الذي تتمثل وظيفته في تتبع الهدف، ودخول مكان السرقة، وأثنـاء عمليـة السرقة يقوم الرجل المسلح بالسيطرة على الموقف من خلال استخدام السلاح، بينما يقوم الآخـرون بجمع الغنيمة.

ويمكن فهم طبيعة السرقة بالإكراه مقارنة بجرائم أخري إذا ما نظرنا إلى الخلفية الاجتماعيـة للسـارقين، حيث أكدت الدراسات المتباينة على عينة من السارقين بالإكراه أنهم يتشابهون فـي خلفيـاتهم الاجتماعيـة، فالغالبية نشأوا في أحياء فقيرة، وعايشوا مجتمعات وجيرة سيئة السلوك. وهذا يعني أنهم تأثروا بتلك الحيـاة الموسومة بالفقر، وحياة الشوارع. والبعض منهم نشأوا في بيوت اللقطـاء أو الإيـواء، حيـث الصـراعات والجرائم وعدم المسئولية من الوالدين، ودائما ما يعيش السارقون بـالإكراه حيـاة خاليـة مـن العواطـف والمشاعر، ومن ثم فهم دائماً ما يظهرون العداء لأسرهم ومجتمعهم، ودائما ما يكونون فاشلين فـي التعلـيم،

وإذا ما دخلوا المدارس فالهروب والتسرب السمة الأساسية لهم، ولا يقتصر الأمر على الهروب من المدارس، وإنما يرتبط دائما ببيوتهم وأسرهم ليعيشوا حياة الشوارع والأحداث المنحرفين، حيث يرتبطون بعصابات إجرامية توجههم للسرقات والنشل بالإكراه، وعندما يكبرو يصلوا إلى مرحلة البلوغ فإنهم ينخرطون في عديد من الجرائم المتباينة، وعندما يتم القبض عليهم وإيداعهم السجون يتعايشون مع شتي أنواع المجرمين والجرائم بصورها المختلفة، ودائماً ما يكون لديهم أساليب التبرير والتحييد لجرائمهم وتسويغ أعمالهم الإجرامية التي دائما ما ترتبط بلصق وصمة عارهم على المجتمع والظروف والحياة، ودائماً ما يظهروا العداء للشرطة والقضاء(٥٣).

أنماط السارقين بالإكراه: يمكن إدراج أنماط السارقين بالإكراه في أربع أنماط:

أولاً : السارق بالإكراه المحترف: ويتميز هؤلاء بالتخطيط المشوب بالحذر، ويتم ارتكابهم لجرائمهم من خلال اتفاقهم مع آخرين، وعادة ما يكون واحداً أو أكثر، وبشكل يتسم بالمهارة، وأهدافهم دائماً ما ترتبط بالاستيلاء على كميات كبيرة من المال، وقد يعود ذلك إلى الأدوار التي تناط بكل منهم. فالأكثر تخصصاً من هؤلاء السارقين بالإكراه يقوم بارتكاب جرائمه بشكل كلي أو مطلق، والأقل تخصصاً قد يرتكب أشكال أخري من الجرائم، وقد يرتكب السرقة بالإكراه في المناسبات ولكن أيضاً مع مهارة. وعادة ما يرتكب السارق المحترف السرقة لفائدتها المادية التي تمكنه من أن يستمتع بنمط حياة معين، كما يحدثنا أحد هؤلاء "أنه بعد تنفيذ السرقة غالباً ما يذهب إلى رحلة استجمام لإنفاق المال، وعندما ينفذ هذا المال يقوم بالتخطيط المحكم لسرقات أخري". وفي أحيان أخري غالباً ما يكونوا متيقظين لسرقات محتملة لأن اهتمامهم منصب على السرقات الكبري، كالمؤسسات والمحلات التجارية، ولما كانت معظم هذه المحلات تمتلك وسائل حماية متقدمة مقارنة بالسرقات الجانحة أو السارقون بالإكراه العاديون، فكان من البد أن يقوم هذا النمط من السارقين بتطوير مهارتهم والقيام بتخطيط متقدم مقارنة بالمبتدئين(٥٤).

ثانياً : السارقون بالإكراه عن طريق الفرصة: هذا النمط هو الأكثر شيوعاً، وهم لا يستمرون في التزامهم بهذا الخط الحياتي طويلا، وقد يرتكبوا السرقات أحياناً كالنشل من المحلات، ولا يكرروا السرقة بالإكراه بشكل دائم، وعندما تتم عملية السرقة فإنهم يتصرفون بشكل مختلف عن المحترفين، فدائما ما يقع اختيارهم على أشخاص عاديين وليس محلات تجارية كبيرة، ومعيارهم في اختيار الهدف هو الوصول السهل والفرصة السانحة وليس كمية المال، وأمثلة الضحايا الأهداف السيدات المسنات والسكاري، وسائقي سيارات الأجرة، والسائرون بمفردهم في الشوارع المظلمة. وبناء على صفات الأهداف السابقة، فإن كمية المال المسروقة ليست بالكميات الكبيرة التي يحصل عليها المحترفون، ومع ذلك فهم قانعون بهذه الغنائم الصغيرة، والسبب أنهم على عكس المحترفين لا يطمحون في الحصول على المال الكثير والعيش الرغد، ولكنهم يطمحون فقط في قدر من المال لشراء الملابس الأنيقة أو لحياة معيشية مطمئنة إلى حد ما. وهذا الطموح المتدني لهؤلاء

السارقين قد يرتبط في الحقيقة مقارنة بالمحترفين، وهم في الغالب ممن عايشوا العالم الإجرامي فترات طويلة، وتمرسوا على خبراته ومهاراته. والسارق بالفرصة غالباً ما يكون من الطبقات الفقيرة دون العشرين أو أوائل العشرين من العمر، ومن الطبقات الاجتماعية الدنيا، ولأنهم لا يخططون فهم لا يشعرون دائما بالحاجة لاستخدام السلاح، وإن كانوا عادة ما يحملونه للتهديد أو للابتزاز، وغالباً ما يشكلون عصابات من ثلاثة إلى أربعة معاً للتغلب على الضحايا. ويؤكد جون ايروين بأن هؤلاء السارقين يتبعون نمط حياة يفتقر دائماً إلى الأهداف، ويتسم بالإهمال، وعدم وجود مهارات، ودائما ما ينخرطوا في جرائم السرقات غير المعقدة والبسيطة(٥٥).

ثالثاً : السارقون بالإكراه المدمنون: يشمل هذا النمط مدمني المخدرات، ويشبهون إلى حد ما مجرم الفرصة، حيث نادرا ما يخططوا للسرقات، وبالتالي فهم في سرقاتهم يحصلون على كميات قليلة من المال، بسبب إدمانهم والتكلفة المرتفعة. ومن الواضح أن السارق بالإكراه المدمن يختلف عن سارقي الفرصة من حيث الدافع للجريمة، فهم يسرقون عادة من أجل الإدمان، ومع هذا تجدهم أقل التزاماً بالسرقة، وغالباً ما يتجنبوا استخدام القوة الجسدية وعندما يرتكبوا السرقة فهذا هو الملجأ الأخير لتحقيق أهدافهم، ويفكرون ويخططون للسرقة قبل ارتكابها، ويميلون أيضاً إلى حمل الأسلحة والتي غالباً ما تكون غير معبأة. والاستخدام غير المتكرر للأسلحة المعبأة للسارقين المدمنين يرتبط برغبتهم في تجنب استخدام العنف الجسدي، وهم غالباً ما يحصلون على المال بطرق غير مشروعة لحاجاتهم الدائمة لشراء المخدر، وبالتالي فهم أكثر المجرمين ارتكابا لأنماط مختلفة من الأنشطة الجنائية. ولكن من المؤكد أنهم دائما ما يرتكبوا جرائمهم بالصدفة، أي أن ما يميزهم هو مسألة الحاجة الماسة للمال(٥٦).

رابعاً : السارقون المحترفون من مدمني الخمور: وهم أقل التزاماً بالسرقة بالإكراه مقارنة مع السابقين وهم أكثر وقوعاً بين يدي الشرطة، فهم لا يخططون، ولا يختارون ضحيتهم بعناية، وبدلاً من ذلك نجدهم ينخرطوا في مواقف تقود إلى السرقة بشكل غير متوقع، على سبيل المثال فقد يشتركون في عراك أو شجار مع سكاري آخرين ثم يقومون بسرقتهم دون تفكير أو تدبير أو تخطيط. وعلى عكس الأنماط السابقة والتي دائماً ما تكون جرائمهم من أجل المال، نجد أن الكحوليين يسرقون لأنهم سكاري(٥٧).

جدول رقم (١)

نسبة جرائم السرقة باستخدام العنف البدني، واستخدام سلاح ناري واستخدام سلاح أبيض من جملة الجنايات ١٩٩٥- ١٩٩٩

السنة	إجمالي الجنايات	سرقة باستخدام العنف البدني		سرقة باستخدام سلاح ناري		سرقة باستخدام سلاح أبيض		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٩٩٥	٢٣٨٧	٢١٣	٨,٩	٦٠	٢,٥	٣٦٧	١٥,٤	٦٤٠	٢٦,٨
١٩٩٦	٢٣٤٣	٣٢٠	١٣,٧	٥٧	٢,٤	٤٧٧	٢٠,٤	٨٥٤	٣٦,٤
١٩٩٧	٢٢٣٧	٣٢٦	١٤,٦	٣٧	١,٧	٤٢٩	١٩,٢	٧٩٢	٣٥,٤
١٩٩٨	٢١٦٢	٢٨١	١٣	٤٥	٢,١	٤١٠	١٨,١	٧٣٦	٣٤,٠
١٩٩٩	٢٠٣٢	٣٣٧	١٦,٦	٤٣	٢,١	٤٦٢	٢٢,٧	٨٤٢	٤١,٤
المجموع	١١١٦١	١٤٧٧	١٣,٢	٢٤٢	٢, ٢	٢١٤٥	١٩,٢	٣٨٦٤	٣٤,٦

سادساً: نتائج الدراسة:

(أ) حجم واتجاهات جرائم السرقة بالإكراه في مصر: يوضح جدول رقم [١] أن نسبة جرائم السرقة باستخدام العنف البدني، والسرقة باستخدام سلاح ناري، والسرقة باستخدام سلاح أبيض من إجمالي الجنايات خلال الفترة من ٩٥-١٩٩٩ يتضح الآتي:

١- أن هناك تطوراً في جرائم السلب باستخدام العنف البدني، والسرقة باستخدام السلاح الناري، والسرقة باستخدام سلاح أبيض من إجمالي الجنايات – حيث تكشف البيانات الإحصائية أن نسبة تلك الجرائم كانت في ارتفاع متزايد من عام ١٩٩٥ وحتي عام ١٩٩٩ حيث بلغت نسبتها حوالي ٢٦,٨% عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٣٦,٤% في عام ١٩٩٦، ثم تأخذ في الانخفاض فيما بين ٩٧-١٩٩٨ حيث انخفضت إلى ٣٥,٤% عام ١٩٩٧ لتصل إلى أقصي انخفاض لها في ١٩٩٨ حيث كانت ٣٤%، وربما يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى عدد من العوامل أهمها ارتفاع مستوي الدخل الاقتصادي نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادي من ناحية، وما نتج عن تلك السياسات من انحرافات اقتصادية متباينة، ومن ناحية ما يتصل بتوجهات السياسة الأمنية في المجتمع المصري خلال تلك المرحلة الانتقالية، ومدي اتسامها بالحذر والمراقبة الشديدة.

وكان من المتوقع أن تظل تلك الجرائم عند هذا المستوي إلا أن الواقع الفعلي كشف عكس ذلـك، حيـث ارتفعت تلك الجرائم عام ١٩٩٩ بصورة لم يسبق لها مثيل فمعدلاتها ارتفعت إلـى ٤١,٤%، ويرجـع هـذا الارتفاع الملحوظ إلى عدة عوامل مترابطة ومتشابكة ظهرت خلال تلك الفترة لعـل مـن أهمهـا العوامـل الاقتصادية، حيث أدي فشل السياسات التنموية وبخاصة سياسات الخصخصة من انحيازات طبقية من ناحيـة وإهمال للفقراء سواء فقراء الريف أو الحضر مما انعكس في نهاية الأمر إلى جعل السبل الشرعية لمواجهـة الاحتياجات الأساسية أمراً صعب المنال، مما دفع بعديد من الأفراد المحيطـين والمضـغوطين إلـى اتبـاع الأساليب غير الشرعية. إلى جانب ذلك فإن السياسات الأمنية في تلك الفترة كانت تتسم بعدم التوازن والثبات وتحيزها الملحوظ للطبقة المهيمنة، ولكن بالرغم من انتشار هذه الجرائم إلا أن معدلاتها جاءت مختلفة، حيث احتلت السرقـة باستخدام السلاح الأبيض المرتبة الأولي بنسبة ١٩,٢% من إجمالي الجنايات خلال الفتـرة من ١٩٩٥ وحتي ١٩٩٩، تليها جرائم السرقة باستخدام العنف البدني في المرتبة الثانيـة وبنسـبة ١٣,٢%، وأخيراً السرقة باستخدام السلاح الناري وبنسبة ٢ ,٢% خلال نفس الفترة، حيث جاءت نسبة جرائم السـرقة باستخدام السلاح الأبيض بنسبة ١٥,٤% عام ١٩٩٥ في مقابل ٨,٩% لجرائم السرقة باستخدام العنف البدني، ٢,٥% لجرائم السرقة باستخدام سلاح ناري. لتأخذ في الارتفاع في عام ١٩٩٦، حيث وصلت جرائم السرقة باستخدام سلاح أبيض بنسبة ٢٠,٤% في مقابل ١٣,٧% لجرائم السرقة باسـتخدام العنـف البـدني، ٢,٤% لجرائم السرقة باستخدام سلاح ناري. ولكن إذا كانت جرائم السرقة باستخدام سلاح أبيض قـد أخـذت فـي التراجع عام ١٩٩٧، حيث وصلت نسبتها إلى ١٩,٢%، فإن معدل جرائم السرقة باستخدام العنف البدني قـد أخذ في الارتفاع ليصل إلى أعلي معدلاته فيما بين ١٩٩٥ وحتي ١٩٩٧، وذلك على عكس السرقة باستخدام سلاح ناري الذي أخذت معدلاته في التراجع خلال هذا العام لتصل إلى ١,٧% وربما يرجع ذلك إلـى عـدة عوامل منها:

١- هذا النمط من الجرائم لم ينتشر في مجتمعنا بصورة تماثل المجتمعات الغربية.

٢- إن فكرة استخدام السلاح الناري قد تنعكس بالسلب على مستخدميها ومن ثم يسهل القبض عليهم.

بينما اتسم عام ١٩٩٨ بانخفاض هذه الجرائم الثلاثة لتصل إلى أدني نسبة لهـا ففـي الجـرائم الأولـي انخفضت إلى ١٨,١% وفي الثانية ١٣%، والثالثة ٢,١%. أما في عام ١٩٩٩ فقد جاء عكس ذلـك حيـث ارتفعت معدلات جرائم السرقة باستخدام سلاح أبيض بنسبة ٢٢,٧%، السرقة باستخدام العنف البدني بنسـبة ١٦,٦% بينما ظلت جرائم السرقة باستخدام السلاح الناري عند أدني مستوي لها، ويرجع ارتفاع النمط الأول والثاني إلى نفس العوامل سالفة الذكر، بينما يرجع تدني نسبة جرائم السرقة باسـتخدام سـلاح نـاري إلـى السياسات الأمنية وما اتبعته حملات أمنية ضد من يملكون أسلحة غير مرخصة من جانب وسـحب معظـم الأسلحة وعدم ترخيصها من جانب آخر خاصة بعد الأحداث المختلفة التي مر بها المجتمع المصـري فـي تسعينات القرن العشرين التي ارتبطت بأحداث الإرهاب، وانتشار بعض الجماعات الإرهابية

(ب) التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة بالإكراه: تبين من تحليل إحصاءات جريمة السرقة بـالإكراه فـي مصر على محافظات الوجه البحري والقبلي (انظر جدول رقم (٢) ما يلي:

أولاً : إن نسبة الجرائم الثلاث قد ارتفعت في عام ١٩٩٥ في محافظات الوجه البحري حيث وصلت إلى ١٧% عنها في محافظات الوجه القبلي ١٥,٣%.

ثانياً : لقد حدث عكس ذلك في عام ١٩٩٦ حيث ارتفعت معدلات تلك الجرائم في الوجه القبلي فبلغـت ٢٥,٦% في مقابل ٢٠,٨% في محافظات الوجه البحري ويرجع ذلك إلى الأزمـات الاقتصـادية المتتالية التي تعرضت لها مصر بسبب السياسات الاقتصادية غير المنظمة مما أدي إلى التصـاعد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة، وارتفاع المديونية الخارجية. مما انعكس بالسـلب علـى المجتمع المصري وظهور مشكلات عديدة، وأبرزها البطالـة التي ينعدم معا توافر

فرص عمل مشروعة تفي باحتياجات ومطالب الأفراد، الأمـر الذي قد يدفع بالبعض إلى البحـث علـى وسائل غير مشروعة لتحقيق متطلباته واحتياجاته، ومن أبرز هذه الوسائل السرقة بصفة عامة وما يرتبط من أنماط إجرامية وانحرافية أخري وتعزز تلك الحقيقة الفرض الثاني بالدراسة [٥٨].

ثالثاً : انخفضت نسبة تلك الجرائم بصورة طفيفة عام ١٩٩٧ حيث لم تبلغ سوي ٠,٥% في محافظـات الوجه البحري، بينما انخفضت بصورة أكبر منها في محافظات الوجه القبلي بنسبة ٤,٥%في نفـس العام، لتتزايد معدلات انخفاضها في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٩,٨ في الوجه البحري مقابـل ١٦,٩ في الوجه القبلي

رابعاً : أخذت معدلات تلك الجرائم في الارتفاع مرة أخري لتصل إلى ٢٢,١% بمعدل ارتفاع ٢,٣% في مقابل ٢١,١% بمعدل ارتفاع ٤,٢% أي ارتفاع معدلاتها في الوجه القبلي عـن الوجـه البحـري ويرجع ذلك إلى أنه كان من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي نمواً ملموسـاً يسـاعد علـى إنعـاش الاقتصاد الوطني خلال فترة التسعينات، ولكنه بدلاً من ذلك حقق نمواً بسيطا للغاية، ومن ثم ظلـت معدلات البطالة مرتفعة وفي تزايد[٥٩] مما انعكس بالسلب على الشباب العاطل، ودفعه إلى صـور مختلفة من الجرائم، أبرزها السرقة بالإكراه، ويمكن القول بأن برامج الإصلاح الاقتصادي المتتالية والمرتبطة ببرامج التثبيت تلقي عبئاً كبيراً على الاقتصاد، وتنعكس آثارها بصورة ملموسـة علـى الطبقات الفقيرة التي تتأثر بصورة واضحة بالفجوات التي تحدث بين الأجور والأسعار مما يـؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة بصفة عامة وجريمة السرقة بالإكراه بصفة خاصة[٦٠]. وتتفق النتيجـة السابقة مع نتائج بعض الدراسات الاجتماعية التي تؤكد على أن زيادة طلبات الفرد بشكل لا يتناسب مع موارده التي لا تفي بحاجاته للتعليم والصحة....الخ يدفعه إلى الشعور بالضغط والبحـث عـن حلول شرعية، وعندما تظهر أمامه المعوقات المتباينـة يضطر تحت وطـأة الظـروف بارتكـاب الجرائم ومنها جريمة السرقة[٦١].

وأظهرت عديد من نظريات الإحباط والحرمان أنها تمثل أساساً رئيسياً لدراسات العنف بمعني أن منع أو تعويق الفرد عن إشباع حاجاته، وإحساسه بدرجة أو أخري من درجات الحرمان يؤدي به إلى الإحباط، والشعور باليأس وفقدان الأمل، واللجوء إلى الجريمة. وبتوزيع جرائم السرقة بالإكراه على المحافظات المختلفة في الوجه البحري تبين أن محافظة الإسكندرية بها أعلي معدل لهذه الجرائم وبنسبة ٢٨,٤% عام ١٩٩٥، ارتفعت إلى ٣٢,٣% عام ١٩٩٨. في حين أن محافظة القاهرة جاءت في المرتبة الأولي عام ١٩٩٦ وبنسبة ٣٠,٤%، ارتفعت إلى ٣١,٤% عام ١٩٩٨. وتعتبر محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات ارتكاباً لمثل هذا النمط من الجرائم، فلم تحدث فيها جرائم خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتي عام ١٩٩٨، في حين تم ارتكاب جريمتين عام ١٩٩٩ وبنسبة ٠,٣% ويعود ذلك إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية القوية التي يرتبط بها السكان في جنوب سيناء واتسام المجتمع بالتجانس واحترام القيم والعادات والتقاليد.

ولو نظرنا إلى معدلات الجرائم في محافظات الوجه البحري خلال الفترة من ٩٥ - ١٩٩٩ لوجدنا أن الإسكندرية حظيت بأعلي المعدلات عام ١٩٩٥، أما القاهرة فقد احتلت المرتبة الأولي عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧ احتلت الإسكندرية المركز الأول مرة أخري. وهكذا نجد أن القاهرة والإسكندرية يمثلان أعلي معدل لهذا النمط من الجرائم خلال السنوات الخمس ٩٥ - ١٩٩٩.

ولقد ارتفعت معدلات جرائم الملكية بصورة ملحوظة مع النمو الاقتصادي والتنمية، كما أن ازدياد الحاجة إلى الأشياء المتميزة للاستهلاك البارز أصبح يشكل عاملاً هاماً في ازدياد معدلات جرائم السطو والسرقة في عديد من مدن العالم ذات الكثافة السكانية العالية[٦٢] ويمكن اعتبار القاهرة والإسكندرية من المدن ذات الكثافة العالية على مستوي العالم كما هو مبين بالجدول رقم (٣).

أما في محافظات الوجه القبلي، تعتبر محافظة الجيزة أعلي محافظات الجنوب في ارتكاب هذا النمط من الجرائم وبنسبة ٢٨,٤% عام ١٩٩٥، ٢٢,٢% عام ١٩٩٦، ٣٢,٨% عام ١٩٩٧، ٣٦,٧% عام ١٩٩٨، ٤٧% عام ١٩٩٩، ويرجع ذلك إلى أنها تجمع بين الريف والحضر بعكس محافظات الوجه القبلي التي تتباين في ارتكابها لهذا النمط من الجرائم كما هو مبين بالجدول رقم (٣).

وبمقارنة محافظات الوجه البحري بمحافظات الوجه القبلي يتضح لنا أن معدلات جرائم السرقة بالإكراه مرتفعة بمحافظات الوجه البحري، ويتفق هذا مع الدراسات التي تؤكد أن جريمة السرقة بالإكراه هي جريمة المدن الكبري، ففي عام ١٩٨٥أثبتت الدراسات أن معدل السرقة بالإكراه في المدن الكبري التي يتجاوز سكانها ٢٥٠,٠٠٠ نسمة كان ١٨ مرة أكثر من المناطق الريفية[٦٣].

ولقد أثبتت دراسات عديدة أن جريمة السرقة بالإكراه منتشرة إلى حد كبير في عديد من المدن في بلدان العالم، ومن خلال صور مختلفة كالسرقة المسلحة، أو استخدام الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية والسيارات وأدوات أخري في الهجوم على البنوك والمحلات التجارية أو الأشخاص[٦٤].

ج- أوقات حدوث جرائم السرقة بالإكراه: تؤكد البيانات الإحصائية كما يتضح من الجدول رقـم (٤) أن إجمالي جرائم السرقة بالإكراه قد ارتفعت بشكل ملحوظ في شهر يناير حيث بلغت نسبتها ١١,٣% بالنسبة لجرائم السرقة باستخدام العنف البدني عام ١٩٩٧، و١٦,٢% لجرائم السرقة باستخدام سلاح ناري مـن نفس العام أيضاً. وكذلك كان معدلها مرتفعا وبنسبة ١٧,٥% في جرائم السرقة باستخدام سلاح ناري عام ١٩٩٦، و١٦,٦% في ارتكاب هذا النمط من الجرائم عام ١٩٩٥، ويتوالي الارتفاع في جـرائم السـرقة باستخدام العنف البدني عام ١٩٩٥ خلال شهر يونيـو ١٠,٥% ويوليـو ١٠,٧% وأغسـطس ١٠,٤% ويتضح لنا أنه في عام ١٩٩٥ كانت السرقات بأنماطها الثلاثة في معدل متقارب كما هو مبين بالجدول، أما في عام ١٩٩٦ فالملاحظ أن السرقة باستخدام سلاح ناري تمثل أعلي معدل لها أيضاً فـي شـهر ينـاير ١٧,٥%، ثم تتوالي في الانخفاض لتبدأ معدل ارتفاعها في شهر ديسمبر ١٤,٢%، أما السرقة باسـتخدام سلاح أبيض في نفس العام فتتراوح في الارتفاع التدريجي ٨،٨% في يناير لتصل إلى أقـل معـدل لهـا ١,٩% في شهر ديسمبر.

وبالنسبة لجرائم السرقة باستخدام العنف البدني كما ذكرنا عام ١٩٩٧، فأعلي معدل لها كان ١١,٣% في يناير من نفس العام، وتتراوح في الانخفاض والارتفاع لتصل إلى أقل معدل لها في يوليو ٧%، أما السـرقة باستخدام السلاح في نفس العام فأعلي معدل لها كان ١٦,٢% في يناير مـن نفـس العـام، وتتـراوح فـي الانخفاض والارتفاع لتصل إلى ١٣,٨% فـي ديسمبر من نفس العام. أما السرقة باستخدام سـلاح أبـيض فأيضاً تؤكد ارتفاع معدلها في يناير ١٣,٥% من نفس العام ١٩٩٧ وتظل في حالة ارتفاع وانخفاض لتصـل إلى أقل معدل لها ٢,٣% في ديسمبر. وفي عام ١٩٩٨ يبرز لنا شهر يناير مرة أخري ليسجل أعلي معـدل في جرائم السرقة باستخدام العنف البدني ١٢,٤%، والسرقة باستخدام سلاح ناري ٢٤,٤%، أما في السـرقة باستخدام سلاح ناري فيتراوح ما بين ١٠,٢% في يناير ليقل في فبراير ٩% ثم يبدأ في الارتفاع١٢,٩% في مارس ١١,٢% في أبريل.

في حين أن عام ١٩٩٩ يسجل شهر يناير أيضاً أعلي معدل لجرائم السرقة باستخدام العنف البدني، وكذلك السرقة باستخدام السلاح الناري ٢٨%، وفي السرقة باستخدام السلاح الأبيض نجد أن شهر أبريل ترتفع فيـه معدلات هذه السرقة لتصل إلى ١٣,٤%، وتتوالي بقية شهور السنة بين الارتفاع والانخفاض. وهو ما يؤكـد على اختلاف الجرائم وفقاً للشهور والسنوات المختلفة، حيث تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية دوراً بارزاً في تغير نسبة الجرائم على مستوي السنوات والشهور المختلفة.

أكدت بعض الدراسات في علم الإجرام أن السرقات بالإكراه غالباً ما تقع في النصف الثاني من العام، أي خلال الفترة من شهر يوليو، أغسطس، وسبتمبر، وتصل الذروة خلال الأعياد والعطل الرسمية والاحتفالات، عندما يكون لدي الناس إمكانيات مالية كبيرة. وتؤكد هذه الدراسات أن حوالي نصف السرقات بالإكراه يـتم ارتكابها في الشوارع والطرق السريعة خلال شهور السنة المختلفة(٦٥).

ولقد ظهرت دراسات عديدة في علم الجريمة، أوضحت الفروق والعلاقة بين معـدل الجريمـة ودرجـة الحرارة، وأن هناك ارتباطاً قوياً بين الأحداث الإجرامية وشهور السنة بمناخها. ومن هذه المحاولات دراسة دكستر التي كانت أكثر توسعاً عن الجريمة الحضرية، والذي ربط خلالها بين الجريمة وعناصر المناخ مـن درجة حرارة وضغط جوي ومطر خلال بعض شهور السنة. ودراسة كوهين في نفس الخط الفكري، وكذلك دراسة فولك عن الجناح والجريمة والمناخ والفصول حيث أورد تصنيفاً للإجرام بحسـب سـاعات اليـوم، ودراسة بريدلي عن جريمة القتل، ودراسة كوري الذي ربط بين الجريمة والطقس، كما حاول هؤلاء الكتاب أن يثبتوا أن شهور السنة بفصولها لها علاقة مباشرة بالجريمة بصفة عامة، وجرائم العنف بصفة خاصة[٦٦].

د. جرائم السرقة بالإكراه داخل وخارج المناطق السكنية: تؤكد البيانات الإحصائية بالجدول رقم (٥) أن معظم الجرائم التي ارتكبت سواء السرقة باستخدام العنف البدني، أو السـرقة باسـتخدام سـلاح نـاري، أو باستخدام سلاح أبيض كانت داخل المناطق السكنية نهاراً، حيث بلغت نسبتها حوالي ٦٣,٨% عـام ١٩٩٥، ٦٣,٦% في عام ١٩٩٦، ٥٨,٤% عام ١٩٩٧، ٦٠,٢% عام ١٩٩٨، ٦٠,٨% عام ١٩٩٩، في حين جاءت نسبة الجرائم التي تم ارتكابها خارج المناطق السكنية

كالتـالي ٢٠,٤% عـام ١٩٩٥، ٢١,١% ١٩٩٦، ١٩,٩% عـام ١٩٩٧، ١٨,٤% عـام ١٩٩٨، ٢٠,٢% عام ١٩٩٩، وهو ما يؤكد على أن هذه الجرائم تنتشر بصورة كبيرة داخـل المنـاطق السـكنية نهاراً، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل هي:

١- إن الجريمة أصبحت اليوم ظاهرة حضرية في معظم المجتمعات بصرف النظر عن طبيعـة هـذه المجتمعات ومبلغ نصيبها من التطور أو التخلف، وعقائدها وأيديولوجيتها الثقافية والسياسية. وفـي ضوء هذه التعميمات فقد وجد من بين المفكرين من يربط ربطاً محكماً بين التحضر ونمـو المـدن وبين تزايد معدلات الجريمة مشيرين إلى أن طريقة الحياة في المجتمعات الحضـرية والتجمعـات السكنية والكثافة السكانية تلعب دوراً بارزاً في السلوك الإجرامي، وخاصة السرقات(٦٧).

٢- أثبتت الدراسات المتباينة أن هناك علاقة بين الكثافة السكانية في المناطق الحضرية وبـين ارتفـاع نسبة البطالة، وهكذا يتبين لنا حجم الارتباطات الشديدة بين السلوك المنحرف وبين طبيعة المنطقـة التي تشهد أحداثاً إجرامية أكثر من غيرها أو التي يعيش فيها المجرمون أكثر من المناطق الأخرى. وتؤكد هذه الدراسة النتائج التي توصلت إليها دراسة شو وماكاي عن الجريمة في أنها غالباً تقع في وسط المدينة(٦٨).

وفي إحدي الدراسات التي قام بها شيرمان عن مناطق تركز جريمة السلب والنهـب، اتضـح أن المنـاطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية معروفة بمعدلات عالية للجريمة. وتعكس هذه النتيجة أن هناك عديـداً مـن الأسباب التي تؤدي إلى تفاوت معدلات الجريمة من مكان لآخر، وقد أكدت الدراسات أن تحديد مناطق الجريمة الحادة يمكن أن يكون له دوراً ملموساً في مكافحتها[٦٩]. وفي دراسة قام بها هربرت وهايد عن توزيع الجريمـة في بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز اتضح لهما أن الجرائم تتباين في معدلاتها بحسب أبعاد أربعـة هـي: القانون والمجرم والهدف والمكان. ويجب أن يتم دراسة توزيع الجريمة من خلال هذه الأبعاد[٧٠].

وفي دراسة لامبيرت عن العنف في مدينة برمنجهام، اتضح أن هناك عديد من الأسباب التي تؤدي إلى ازدياد معدلات العنف في مكان ما عن آخر، وناقش في هذا السياق كيف يتولد العنف نتيجة فوضي الشارع والذي له علاقة بتوزيع المساكن العادية وساكنيها، وتأثير طريقة الحياة المفروضة على سكان بعض المناطق كالزحام والتفكك الاجتماعي، والجدل والنزاع بين الأفراد نتيجة هذه الظروف، مما يؤثر في العلاقات بينهم وعلي استقرار العلاقات الشخصية[٧١].

وبمتابعة الجدول رقم (٥) لمعدلات السرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة داخل المناطق السكنية وخارجها ليلاً يتضح أن الجرائم داخل المناطق السكنية في ارتفاع ملموس فهي ٢٧% عام ١٩٩٥، ٦٨,٤% عام ١٩٩٦، ٦٦,٨% عام ١٩٩٧، ٦٧% عام ١٩٩٨، ٦٥,٤% عام ١٩٩٩. أما خارج المناطق السكنية فمعدلاتها منخفضة إلى حد ما بالنسبة للجرائم داخل المناطق السكنية حيث تتراوح ما بين ٣٣% عام ١٩٩٥، ٣٤,٦% عام ١٩٩٩.

وهناك دراسات عديدة حاولت التوصل إلى تقليل معدلات الجريمة داخل المناطق السكنية أو خارجها بما يمكن تسميته بتقليل فرصة الجريمة، وذلك من خلال دراسة سلوك وإدراك المجرم، وزيادة الإدراك بالبيئة والمواقع المعرضة للخطر أكثر، وذلك من خلال دراسة سلوك كل من المجرم والضحية في سياق التفاعل الاجتماعي داخل إطار بيئة معينة[٧٢].

هـ- جرائم السرقة بالإكراه حسب النوع: يوضح جدول رقم (٦) توزيع جرائم السرقة باستخدام العنف البدني، واستخدام السلاح الناري واستخدام السلاح الأبيض حسب النوع ومدي ارتكابها بين الذكور والإناث، وتكشف بيانات الجدول أن نسبة الذكور الذين ارتكبوا هذه الجرائم خلال الفترة من ٩٥ – ١٩٩٩ تمثل حوالي ٧١,٤% في حين لم تصل نسبة الإناث إلا حوالي ٢٨,٦%. حيث كانت هذه النسبة موزعة على السنوات المختلفة كالتالي: في عام ١٩٩٥ كانت نسبة الذكور تصل إلى ٧٤,١% لتنخفض إلى ٦٢,٩% عام ٩٦ لتأخذ مرة أخري في الارتفاع عام٩٧ لتصل إلى ٧٢,١% وتظل النسبة مرتفعة عام ٩٨، ٧٢,٦% لتأخذ مرة أخري في الارتفاع أكثر من عام ٩٥ لتصل إلى أعلي معدلاتها عام ١٩٩٩ لتصل إلى ٧٤,٢%، ويمكن تفسير ذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أشارت إلى أن الأفراد يتفاوتون في اتجاهاتهم وميولهم لارتكاب الجرائم وممارسة السلوك الإجرامي. وقد أشارت بعض هذه الدراسات أن الشباب وخاصة الذكور هم أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجريمة في العالم، وهناك دراسات متعددة توصلت إلى أن الأفراد الذين يمارسون جرائم السرقة والقتل في المجتمعات النامية بشكل خاص هم عادة من الذكور، ويؤكد كلينارد وأبوت، أن الشباب الذكور في هذه البلدان غالباً ما يرفضون الاعتماد على أسرهم، وأن المدرسة في هذه المجتمعات غالباً ما تعمل علي تزايد الميل لديهم باتجاه التحرر من سلطة الآباء، ومن تأثير وسائل الاتصال الجمعي والأنساق الاجتماعية الأخرى. ومن ناحية أخري فإن فئة الشباب الذكور من صغار السن هي أكثر الفئات العمرية رغبة في الحصول على أهدافها وتحقيق آمالها وطموحاتها، وغالباً ما تتجاوز هذه الأهداف والطموحات قدرة هؤلاء الأفراد على تحقيقها بسبب عدم امتلاكهم للوسائل والطرق الشرعية الملائمة أو المقبولة اجتماعياً، ولذلك فإنهم يضطرون في بعض الأحيان إلى استخدام وسائل وطرق غير شرعية لتحقيق أهدافهم فيقعون في الأخطاء، ويرتكبون الجرائم[٧٣].

ويؤكد Dun أن انتشار جرائم السرقة والسلب والسطو من جانب الشباب الذكور دائماً مـا يحـدث فـي الأحياء الغنية والمواقع التجارية والمالية التي تحيط بها جماعات من الشباب الذكور التي تتميـز بانخفـاض الدخل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والبطالة، ويقيم فيها غالبية مرتكبي هذا النمط من الجرائم ومعظمهم من الشباب الذكور(٧٤).

ولقد أثبتت دراسات عديدة أن المراهقين من الشباب الذكور أكثر الفئات تورطاً في جرائم الملكية والسرقة بالإكراه، وان معظم هذه الجرائم يقوم بها الذكور. ولقد أكدت بعض الدراسات الخاصة بمتغيـر الجـنس أن استغلال المواقف الإجرامية يرتبط إلى حد كبير بالذكور من المجرمين أكثر من ارتباطه بالإناث المجرمات، ولا يعني هذا إلغاء استغلال كثير من النساء لمواقف إجرامية، وأحيانا صناعة مواقف إجرامية للحصول على أهدافهن. ولكن الدراسات توصلت إلى أن المواقف الإجرامية الخاصة بالقتل والسـطو والسـرقة بـالإكراه مرتبطة إلى حد كبير بالمجرمين من الرجال(٧٥)، وما يتعلق بدور النوع أو الجنس والجريمة كأحد المتغيرات الديموجرافية، فتشير العديد من الدلائل إلى أن الجريمة تعتبر ظاهرة ذكورية إلى حد كبير إذ أنها ترتكب في الغالب من قبل الرجال لا من قبل النساء. ففي الولايات المتحدة وفقاً لنيكولاس بلغت نسبة الرجال المقبـوض عليهم في عام ١٩٧٦ نحو ٨٠,٢% بينما بلغت نسبة النساء في العام نفسه ١٩,٨% فقط، كما لـوحظ أيضـاً اختلاف نمط الجريمة باختلاف جنس المجرم، فهناك من الجرائم ما يرتكب بصورة متكررة من قبل الرجـال كالقتل والسطو والسرقة بالإكراه، وسرقة السيارات والقمار، بينما تميل النساء إلى جرائم الغش والنهب. هذا وقد أشار كل من كونير وميز إلى أن الجنوح منتشر بين الذكور أكثر من الإناث، كما وجد اليون أن الفـرق بين نسبة الرجال وبين نسبة النساء من أهم المتغيرات التي تؤثر على توزيع الجريمة في شيكاغو(٧٦).

و- جرائم السرقة بالإكراه وعلاقتها بالمستوي التعليمي: يوضح جدول (٧) أن هناك علاقة إيجابية بين جميع الجرائم سواء كانت سرقة باستخدام العنف البدني، أو سرقة باسـتخدام سـلاح نـاري، أو سـرقة باستخدام سلاح أبيض. وبين المستوي التعليمي، فكلما ارتفع المستوي التعليمي قلت نسبة الجـرائم علـى مستوياتها المختلفة، والعكس صحيح حيث جاءت نسبة الأميين أعلي نسبة في ارتكاب الجـرائم ٣٠,٧%، تليها نسبة من يقرأون ويكتبون ٢٦,٢%، ثم الابتدائي ١٢,١%، ثم الإعـدادي ١,٧%، والثـانوي ١١% وأخيراً التعليم العالي والتي تحتل المرتبة الاخيرة ٨,٣%.

ومن بيانات الجدول رقم (٧) يتضح لنا ما يلي:

١- هناك علاقة بين المستوي التعليمي للمجرمين وبين معدل الجريمة، ففي حـين يمثـل المجرمـون لجرائم السرقة باستخدام العنف البدني، أو سرقة باستخدام سلاح ناري أو سرقة باسـتخدام سـلاح أبيض ٢٨٥ مجرماً من الأميين وبنسبة ٢٣,٤% عام ١٩٩٥، ويشكلون ٢٨% فـي عـام ١٩٩٦، ٣٢,٧% عام ١٩٩٧، ٣٣% عام ١٩٩٨، ٣٢% عام ١٩٩٩، فإن من يقرأون ويكتبـون يشـكلون ٢٦,٣% عام ١٩٩٥، ٢٧,٤% عام ١٩٩٦، ٢٣,٣% عام ١٩٩٧، ٢٧% عـام ١٩٩٨، ٢٦,٦% عام ١٩٩٩، بينما يمثل الحاصلون على الشهادة الابتدائية ١٨% عام ١٩٩٥، ١٣,١% عام ١٩٩٦،

١١,٧% عام ١٩٩٧، ١٠,٦% عام ١٩٩٨، ١٠,٢% عام ١٩٩٩. إن الحاصلين علـى الشـهادة الإعدادية يشكلون ١٢,٢% عام ١٩٩٥، ٢٥,٨% عام ١٩٩٦، ١١% عام ١٩٩٧، ١١,٣% عـام ١٩٩٨، ١١,٩% عام ١٩٩٩. ويتضح مما سبق أن نسبة السرقة بـالإكراه كانـت بـين الأميـين ٣٠,٧%، و ٢٦,٢% بين من يقرأون ويكتبون، ١٢,١% بين الحاصلين على الشـهادة الابتدائيـة، ١١,٧% بين الحاصلين على الشهادة الإعدادية، ١١% بين الحاصلين على الشهادة الثانوية، ٨,٣% بين الحاصلين على المؤهل العالي. وتعزز هذه النتائج الفرض الأول.

٢- تتفق هذه النتيجة مع نتائج إحدي الدراسات، والتي تؤكد على أن السارقين بالإكراه نشأوا في أحياء فقيرة، وارتبطوا بعلاقات جيرة سيئة، ومن ثم فقد تأثروا سلبياً واجتماعيا وتعليميا بحياتهم الموسومة بالفقر وحياة الشوارع وأنهـم عاشـوا

أيضاً حياة خالية من الطموح والأحلام الطيبة، وغالباً ما يكونوا فاشلين في التعليم، وإذا ما دخلوا مدارس فدائما هاربون منها ليرتبطوا بعصابات إجرامية[٧٧].

وفي دراسة أجريت على ٥٠٠ من السارقين بالإكراه في نيويورك توصلت إلـى أن ٩٧% مـن هـؤلاء السارقين فاشلين في التعليم، وخلفياتهم العائلية مليئة بالتفكك، وأن علاقاتهم الأسرية فاشلة من حيث الإشراف الأبوي، والفقر. وهذا يدل دلالة واضحة على أن هناك علاقة قوية بين الأمية والجهـل وتـدني المسـتويات التعليمية وبين الاتجاه إلى ممارسة الجريمة والسلوك المنحرف.[٧٨]

ولقد لاحظ علماء الإجرام أن الأشخاص ذوي القدر المحدود أو المنعدم مـن التعليم يرتكبون أنواعاً معينة من الإجرام بنسبة أعلي من نظيرتها لدي ذوي التعليم المرتفع وأهم هذه الجرائم الحريق والجـرائم الجنسـية وجرائم الدم كالقتل والضرب المفضي إلى موت أو إلى عاهة والسرقات بالإكراه. وتشير بعـض الدراسـات إلى أن ٦٥,٤٣% من مرتكبي جرائم القتل لم يبلغوا مستوي التعليم الأساسي (وبينهم ١٠,٣١% من الأميـين وبلغت هذه النسبة ٧٩% لدي مرتكبي الجرائم الجنسية، ٦٩% لدي مرتكبي جرائم الإيذاء البدني العنيف)[٧٩].

ز- جرائم السرقة بالإكراه وأعمار المتهمين: أما فيما يتعلق بالعلاقة بين السن وارتكاب جرائم السـرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة فيوضح الجدول رقم (٨)، أن أعلي نسبة ارتكاباً للجرائم المختلفة هـم مـن تقـع أعمارهم ما بين ٢٠ عاماً وأقل من ٣٠ عاما بنسبة ٣٦,٦%، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة تمثل فتـرة الشباب التي تتميز بالقوة من ناحية وازدياد حاجاته وتطلعاته من ناحية أخري، مع واقع اجتماعي لا يمكن أن يوفر له كل متطلباته مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة، هذا فضـلاً عـن عمليـة المراهقـة وحـب الاستطلاع، بينما يأتي في المرتبة الثانية من تقع أعمارهم ما بـين ٣٠ وأقـل مـن ٤٠ عامـا وبنسـبة ٢٧,٣%، وهي الفئة التي تتزايد احتياجاتها إما للزواج أو توفير وسائل الحياة المعيشية المستقرة كالسكن وبناء أسرة، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الفئة من ١٨ إلى أقل من ٢٠ عاماً وهم الأحداث الذين تؤثر عليهم التنشئة الاجتماعية غير المستقرة والحرمان الاجتماعي وبخاصة ثقافة الفقر مما يضطرهم إلـى ارتكـاب الجرائم المختلفة.

وتتفق هذه النتائج مع عديد من الدراسات التي تؤكد على العلاقة القوية بين الجريمة ومتغير العمر، والتي تشير إلى أن احتمال التورط في الجريمة ينخفض مـع تقدم العمر، وأن معظم الجرائم تنتشر إلى حد كبيـر ين الفئات العمرية الشابـة، حيث تبلغ الذروة في مرحلة المراهقة ومع بداية سن البلوغ والرشد.

وقد قدمت العديد من التقارير الإحصائية والبحوث الميدانية في هذا المجـال أدلة كثيرة على علاقة العمر بالجريمة، إذ تشير إلى أن الفئات العمرية الشابة تتورط في سلوكيات مخالفة للقانون بصورة متكررة أكبر من الفئات العمرية الأكبر سناً. فعلي سبيل المثال في عام ١٩٧٦ بلغت نسبة المقبـوض علـيهم فـي أمريكـا لارتكابهم مخالفات قانونية ممن تقع أعمارهم مادون ٢٥ عاما نحو ٥٧,٤%، ٣٧,٤% ممن هـم دون سـن العشرين. كما تشير تلك التقارير – إلى أن معظم الجرائم ضد الملكية تحتوي على جماعات عمرية شابة[٨٠] ولقد أكد اليسون عام ١٩٧٢ أن متغير نسبة السكان الواقعة أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٤ عاما يأتي في مقدمة المتغيرات التي يعتقد أنها مسئولة عن انتشار الجرائم.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك من الدراسات ما وجد علاقة مباشرة بين نسبة السكان من الفئة العمرية ١٨-٢٤ وبعض أنواع الجرائم مثل السلب، والقتل[٨١]. وبالنسبة لمتغير العمر، فقد أثبتت دراسات عديدة أن فئات المراهقين والشباب أكثر الفئات تورطاً في مواقف إجرامية متباينة، وأن معظم الجرائم ضد الملكية لا يقـوم بها إلا جماعات من المراهقين والشباب وممن لا تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً، وأن الجرائم ضـد الأشـخاص كجرائم القتل والاغتصاب يرتكبها شباب أعمارهم ما بين ٢٣ - ٢٥ عاما، أما السطو على المنازل والنهـب والسلب فيرتكبها شباب أعمارهم في حدود الـ ٢٥ عاما[٨٢].

وأثبتت دراسات عديدة ربطت بين فئات العمر والتورط في مواقف إجرامية أن فئة الأعمـار مـن ١٥ – ٢٠ عاماً تحظي بأعلي نسبة في المواقف الإجرامية الخاصة بالاغتصاب والسرقة والاعتداء، ويعود ذلك إلى اندماجهم في أنشطة جماعات الرفقاء المنحرفة أكثر من ارتباطهم بأنشطة الأسر التي ينتمون إليها، وعليه فإن احتمالية تورطهم في مواقف إجرامية تكون مرتفعة [٨٣].

ح- جرائم السرقة بالإكراه ومهنة كل مجرم: يؤكد جدول (٩) أن هناك علاقـة إيجابية بـين البطالـة وجرائم السرقة بالإكراه، حيث تكشف المعالجات الإحصائية أن أعلي نسبة ٤٨,٥% من إجمالي مجرمـي السرقة بالإكراه جاءت من العاطلين الذين ليس لهم مصدرا للدخل، حيث تؤدي البطالة إلى اكتساب العاطـل عدداً من الخصائص السلبية التي أهمها اللامبالاة، والنظرة العدائية للمجتمع ولأفراده وجماعاته أو لنفسـه مما يجعله أكثر عرضة للانحراف، هذا فضلاً عن الجوانب السلوكية والنفسية السلبية للعاطل. ولو نظرنـا إلى تسلسل معدلات العاطلين عن العمل من مجرمي السرقة بـالإكراه خـلال الفتـرة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ - لوجدنا أن نسبتهم ٤٤,٥% عام ١٩٩٥، ٤٥,٩% عام ١٩٩٦، ٥٣,٥% عـام ١٩٧٧، ٥٠,٣% عـام ١٩٩٨، ٤٦,٦% عام ١٩٩٩. وهي معدلات مرتفعة إلى حد كبير في بلد مثل مصر تنعكس بالسلب علـى الأمن والأمان داخل إطار وقطاعات المجتمع.

ثم يأتي في المرتبة الثانية العمال الحرفيون حيث بلغت نسبتهم حوالي ١٩,٣%، ويرجع ذلك إلى طبيعـة المهنة ذاتها - حيث تتسم بالموسمية - مما يؤثر في دخل الفرد ويجعله خلال فترة معينة غير قـادر علـى العمل وبالتالي ينعدم لديه الاستقرار المادي، الأمر الذي يضطره إلى الانحراف، ثم يأتي في المرتبة الثالثـة الطلاب بنسبة ١٢%، وهو ما يؤكد ويعكس انخفاض الدخل لدي أسرهم وضـعف المسـتوي الاقتصـادي، وإحساسهم بالحرمان المادي، هذا فضلاً عن وقت الفراغ وعدم استغلاله لدي هؤلاء الطلاب، عـلاوة علـى التيارات الفكرية المتضاربة التي يتعرضون لها مما يجعلهم فريسة للانحراف، ثم تليها فئـة المـوظفين فـي القطاع الخاص وبخاصة الأعمال الإدارية والأعمال البسيطة ذات العائد الضعيف. في حين يأتي في المراتب الدنيا كل من موظفي القطاع العام ٢%، والمهن الأخرى ٦،٦%.

ويتضح مما سبق أن أعلي نسبة لجرائم السرقة بالإكراه كانت بين العاطليـن حيث بلغت ٤٨,٥% وبـين العمال الحرفيين ١٩,٣%، لتصل إلى أدني نسبة لها بين الموظفين بصفة عامة وتعزز تلك النتـائج الفـرض الثالث حيث هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوي المهني وارتكاب جريمة السرقة بالإكراه.

أكد عديد من الدراسات في علم الإجرام إلى أن هنـاك علاقـة وطيـدة بيـن الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية والجريمة. فهناك دراسة لشميد عـام ١٩٦٠ عـن الجريمة في مدينة سياتل، استخدم فيها العديد من المؤشرات المأخوذة من التعداد السكاني، من خلال إجراء التحليل العاملي علـى هـذه المتغيـرات اتضـح وجـود ثمانية عوامل اعتبرها شميد المحددات الرئيسية للتباين الاجتماعي في المدينة، أما الأربعـة الأولي منها فتعكس الوضع العائلي، البناء المهني، الوضع الاقتصادي الحراك السكاني، وقد أشار شميد إلـى أن الجريمة ترتبط باختلاف مع كل واحد من هذه العوامل، ولكنه وجد الجريمـة أقـوي ارتباطـاً بالوضـع الاقتصادي[٨٤]. وفي دراسة عن البطالة وانعكاساتها السلبية اتضح أن الجرائم ضد الأشخاص أو الممتلكـات ترتبط إلى حد كبير بما يعانيه المجرمون من الطبقات الدنيا من فقر وبطالة، وعدم توافر أسـاليب المعيشـة الإنسانية [٨٥].

وتقدم نظرية سذرلاند "المخالطة الفاصلة"، أساساً نظرياً لتفسير الجريمة مـن خلال الاختلاط الشخصـي بين الفرد وجماعة أخري تعتقد بالسلوك الإجرامي وتطبقه بطريقـة متكـررة ومسـتمرة وذلـك أن الفعـل الإجرامي عندما يقع لابد له من الموقف المناسب كما يحدده الفرد، وفي أحوال كثيرة يكـون هـذا الموقـف المناسب هو أن يجد الفرد نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته ورغبته فيه مما يحفزه على الاختلاط بغيره من العاطلين، وبالتالي يتكون لديه اتجاه عميق نحو السلوك الإجرامي وما ينتج عنه من ثقافات خاصة إجراميـة، ويترتب على هذا الاختـلاط اكتساب العاطل لعلاقات ومهارات وحوافز وأساليب السلوك الإجرامي [٨٦].

ط- أسباب ارتكاب جرائم السرقة بالإكراه: بتحليل مضمون أو محتوي جريدة أخبار اليوم في الفترة من يناير ١٩٩٥ حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٩، تبين أن معظم جرائم السرقة بالإكراه بأنماطها الثلاثة (٨٧,٦% من الجملة) التي حدثت خلال هذه الفترة كانت بدافع البطالة، أما حوالي خُمس هذه الجرائم ٢١,٤% مـن الجملة فقد كانت بدافع الفقر - وذلك كما تبين من الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

توزيع جرائم السرقة بالإكراه التي وردت في جريدة أخبار اليوم

في الفترة من يناير ١٩٩٥ حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٩

أسباب الجريمة	عدد المجرمين	% الجملة
البطالة	١١٠٠	٧٨,٦
الفقر	٣٠٠	٢١,٤
الجملة	١٤٠٠	١٠٠,٠

يتضح من الجدول السابق أن البطالة تعتبر من أهم الدوافع لارتكاب جرائم السـرقة بـالإكراه، كمـا أن المتهمين في هذه الجرائم ٥٨,٩% من الجملة، تبلغ أعمارهم من ١٨-٣٠سنة كما تبين من الجدول (٨). أي أن هؤلاء المتهمين في سن يتميز بالحيوية والنشاط والقدرة على القيام بالأعمال التي تتسم بالقوة والعنف. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك بعض الظروف الاجتماعية التي تساعد على ارتكـاب جـرائم السـرقة بالإكراه، فقد تبين من الجدول (٢) أن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لهـا مصـر بسـبب السياسـات الاقتصادية العشوائية أدي إلى التصاعد المستمر في عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع المديونية الخارجية، مما انعكس بالسلب على المجتمع وظهور مشكلات عديدة أبرزها البطالة.

وبالإضافة إلى ما سبق اتضح من الجدول (٩) أن المتهمين في جرائم السرقة بالإكراه في حالة بطالـة أو يمارسون أعمالاً موسمية تشير إلى انتمائهم إلى الطبقات الدنيا. وقد تكون الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها هؤلاء المتهمون مثل أزمة السكن، والصعوبات الاقتصادية، والإحساس بالحرمـان المـادي، مـن أهـم العوامل التي تدفعهم نحو إشباع حاجاتهم المادية بطرق أو وسائل غير مشروعة، ممـا يـؤدي إلـى زيـادة احتمالات ارتكابهم لجرائم السرقة بالإكراه.

مراجع الدراسة

١- إحصاءات تقارير الأمن العام ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

2- Donald R. Tast & W. Rolph England, Criminology, New York, The MacMillan Company, 1964, p. 272.

3- Alex Hio, Deviant Behavior, Harper & Row, publishers, New York, 1988, p. 178.

4- Robert A. Stebbins, Sociology: The Study of society, Harper & Row, New York, 1987, p. 339.

5- Philip J. Cook, "Is robbery becoming more violent? An analysis of robbery murder trends since 1968" the Journal of Criminal law & Criminology, North western University, social of law V. 76, N.2, 1985, p. 480.

6- Messner, Steven F., and Kenneth tradiff, Economic inequality and levels of homicide: An analysis of urban neighborhoods", Criminology, 1986, 24: 297 - 317.

7- Straus Murray, Discipline and deviance: Physical punishment of children and violence and other crimes in adulthood, social problems, 1991, 38: 133 - 154.

8- Donald A. Johnston "Psychological observation of Bank Robbery, American Journal of psychiatry (November 1978, 135, 1377 - 1379.

9- Floyd Feeney and Adrianne weir "the prevention and control of robbery" criminlogy, May 1975, 13, p,. 104

١٠- محمد أبو العلا عقيدة، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الكتاب الثالث، جرائم الأمـوال، القـاهرة ١٩٩٥، ص ص ١١- ١٢.

11- John E. Cohnklin, Robbery and the criminal Justice Philadelphia: Lippincott, 1972, pp. 79 – 98.

١٢- محمد عارف، طريق الانحراف، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٠٧-١٠٨.

13- Matsueda, Rossl. the current state of differential association theory, crime and delinquency, 1980, 34, 277 - 306.

14- Minor William W, techniques of neutralization, Journal of research in crime and delinquency, 1981: 295-31.

15- Julian B. Roebuck and Mervyn L. Cadwallader "the Negro Armed Robber as a criminal type. The Construction and application of a typology" pacific sociolgical review 4 (spring 1961): 21-26.

16- Freudenburg, William R "the density of acquinon ceship: an over looked variable in Community research? American Journal of Sociology, 1986, 92: 27 – 63.

see also: Dovis, "A formal interpration of the theory of relative deprivation" sociometry, 1959, 22, 280 – 96.

17- Conklin, Robbery, op.cit, p p. 12 – 24.

18- Kenneth J. Wolpin “A time series - cross section Analysis of international variation in crime and punishment the Review of economics and statistics vol. LX11, No. 3, (august 1980), p. 422.
19- Patterson, E Britt, “Poverty, income inequality, and Community crime rates Criminolgy, 1991, 29: 755 – 65.
20- Slack, steven “income inequality and Property crime: A cross national analysis of relative deprivation theory,. Criminology, 1984, 22, 229-57
21- Summers, Gene F. and Frank clemente, “industrial development, income distribution, and public policy.” Rural sociology, 1976, 41, 248-68.
22- Messner, Steven F., “income inequality and murder rates: some cross - national findings” Comparative social research, 1980, 3: 185 - 98.
23- Messner, steven F.“income inequality and murder rates, some cross = national findings” Comparative social Research, 1980, 3, 18 p p 185 - 98
24- Petterson, E. Britt, poverty, income inequality, and Community crime rates, criminology, 1991, 29, p p. 755 - 76.
25- Lopezrey, M, crime: An Analytical appraisal, N. Y, Praeger and London, Routledge and Kegen Paul, 1970, p. 21.
26- Leroy C. Goul “The changing structure of property crime in an Affluence society” social forces 48, No`, (September 1969), P P;51-59.
27- Wolfagang, M.E., and Franco Ferracuti, Subculture of violence, London, sage publication, New Delhi, 1967, p 150.
28- Thio Alex, Deviant Behavior, New York & Row, Publishers, 1988, p p. 26 - 32.
٢٩- سامية محمد جابر: القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمـع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢، ص ص ٣٩٧ - ٣٩٩.
30- Agnew, Robert, social class and success goals: An examination of relative and absolute aspiration. sociological quarery 24, 1991, p p: 535 – 545.
٣١- حسن على خفاجي: دراسـات فـي علـم الاجتمـاع الجنـائي، جـدة، المدينـة للطباعـة، ١٩٧٧، ص ص٢١١ - ٢١٤
32- Nichols, W, Mental Maps, social characteristics and Criminal Mobility, p p: 157 - 158, in Georges - Abeyie, D. and K. Harries 9eds), Crime. A Spatial perspectives, New york, NewYork: Columbia University press, 1980.
33- Messner, steven F. & south, Scott J. “Economic deprivation opportunity structure, and Robbery victimization: intra - and mterracial Patterns” social forces V.64, N. 4 (June) 1986, p p. 975 - 995.
34- Nichols, W, Mental Maps, op. cit, p p 145 – 152.
35- Steven , P. and C. Willis , Race crime and Arrests, Home office Research study N. 58, London, 1979.
36- Messner, S. F. Regional and Racial Effects on the urban homicide rate: The subculture of violence revisited, American Journal of sociology vol, 88, 1983, p p: 997 - 1007.

37- Philip J. Cook " Is robbery becoming more violent, op. cit, p p. 480 - 487.
38- Conklin, Robbery, op cit, p p. 113 - 125.
39- Clinard, M.B., and D. Jabbot, crime in developing countries, New York, John Wiley and Sons, inc, 1973, p p. 39 - 43.
٤٠- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٠، ص١٧٩.
٤١- تيودور كابلو: البحث الاجتماعي، الأسس النظرية والخبرات الميدانية، ترجمة محمد الجـوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ص ٨١ - ٨٣.
42- Sutherlan, Edwin H. & Donald R Cressey, Criminology, New York: J. B Lippincott company, 1974, p p 61 - 68.
٤٣- صلاح عبد المتعال: التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٠، ص٢٦.
٤٤- سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنـائي، بيـروت دار النهضـة العربية، ١٩٨٣، ص ص ٣٢ - ٣٧.
45- The private intelligence of bank Robbers Two self - accounts, " Journal of individual psychology 18 (May 1962): 79-83.
46- Floyd Feeney and Adrianne weir, The prevention and Control of Robbery" Criminoloyg 13 (May 1975) p. 104
47- Conklin, Robbery, op. cit, p p. 81-83.
48- Clark, Allan & Tewist, Mergret, J. Fear of Crime among the elderly, in British Journal of Criminology , Vol 22, No, 10, January, 1982, p p. 51 – 60.
49- Singer, Simon, Homogeneous Victim- offender population: A Review and some Research implications. Journal of Criminal Law and Criminolgy, 72, 1981, p p 779 -788.
50- David Burnham "Fear of Muggers Looms Large in public concern over crime" New York times May 20, 1968, p p: 1 - 5.
51- Conklin, Robbery, Op. cit, p. 98
52- Ibid., p p. 105-110.
53- Julian B. Roebuck and Mervyn L. Cadwallader, op. cit, p p. 21-26.
54- Bruce Jackson, in the life: versions of the criminal Experience (New york: Holt, Rinehort and Wisnston, 1972, p p. 40 - 41.
55- John Irwin, the Felon (Englewood Cliffs, N.J: Prentice - Hall, 1970), p p. 23 – 24.
56- Werner J. Einstadter, "The Social organization of Armed Robbery", Social problems 17 (Summer 1969): 64 - 83
57- Ibid.

٥٨- ليلي أحمد الخواجة " آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي على القـوي العاملـة وسياسـات الاسـتخدام والهجرة في ج. م. ع" من الهجرة والاستخدام والبطالة في ظل الإصـلاح الاقتصـادي والمتغيـرات الإقليمية في ج. م. ع، الجامعة العمالية، ١٩٩١، ص١٧٥.

٥٩- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقريـر الاسـتراتيجي العربـي ١٩٩٣، ١٩٩٤. القاهرة ص ص ٤٤٤ – ٤٤٦.

٦٠- فتحي أبو الفضل "سياسات التكيف والتجارة الخارجية في الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الأول، العدد الأول والثاني، القاهرة، ١٩٩٣ ص ٥٣.

٦١- الجمعية الجغرافية المصرية، الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة (مناهجها وأبعادها التطبيقية) القاهرة، ٢٨ ديسمبر، ١٩٩٥، ص ٢٦.

62- Clinard and Abbott, Crime in developing Countries, op. cit, p. 15.

63- Uniform crime reports, 1986, p. 17.

64- Clinard and Abbott, op-cit, p. 39.

65- Wolfagang, and Franco Ferracuti, the subculture of violence, op. cit, p. 150.

٦٦- سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مطبعة دار التأليف، القـاهرة، ١٩٦٩، ص ص ١٨٠ - ١٨٥.

67- Clinard, Sociology and deviant behavior 3 d edition N. Y. Rinhart and Winston, 1986, p. 100.

68- Ibid., p. 101.

69- Bottoms, A E. et, al, Housing market and residential community crime careers: A case study from sheffield, in Evans, D.et, al. crime Policing and space, London 1992 118-44.

٧٠- الجمعية الجغرافية المصرية، مرجع، ص٣٣.

٧١- المرجع السابق، ص ٣٤.

٧٢- المرجع السابق ص٤٠.

73- Clinard, Crime in developing countries, Op-cit, p. 84.

74- Dunn, C. Crime Area Research, pp. 03-25, in Georges – Aleyie, and K. Harries (eds), Crime: A Spotial perspe ctives, New York: Columlia University press, 1980, p. 12.

75- Conner, E. Juvenil Delinquency in the U.S.S.R: Some Quantialtive and Qulitative indicators, American Sociological Review, vol. 35, 1970, p p 383 - 297.

76- Allison, J, Economic Factors and the rates of crime, land Economics, Vol. 68, 1972, p p: 193 – 196.

77- Julian.B. Roebuck, op. cit, p p. 21 - 30

78- James F. Haran and John M. Martin, the Armed urban Bank Robber, fedral probation 41 (September 1977) p p. 49-55

٧٩- أحمد عوض بلال، علم الإجرام (النظرية العامة ولتطبيقات) الطبعة الأولـي، دار الثقافـة العربيـة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٩٥.

80- Nichols, W, Mental Maps, Op. Cit., p. 157.

81- Allison, J, Economic Factors and the rates of crime, op- cit.

82- Nicholas, W., Mental Maps, Maps, Op. Cit.,

83- Felson, Marcus, Social Change and crime rate Trends: A Routine activity approach, American sociological review, 44, 1979, p p: 588 - 608.

84- Schmid, C. F. Urban crime Areas, parts 1 and 11. American sociological review, vol. 25, p p: 527 - 554.

85- Krohn, Marvin, "inequality, unemployment and crime" Socilogical Quarterly 17, 1976: 303 – 33.

٨٦- المركز العربي للدراسات الأمنية، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض، ١٤٠٦ هـ، ص ص ٤٠ – ٤١.

الفصل السابع عشر

الأبعاد الاجتماعية والثقافية

للصراع العربي – الإسرائيلي(*)

(*) كتب هذا الفصل الدكتور ثروت إسحاق أستاذ ورئيس قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

مقدمة

يختزل البعض الصراع العربي – الإسرائيلي في المواجهة العسكرية بين إسرائيل وجيرانها نتيجة لوضع يدها بالقوة على أرض فلسطين والأراضي المجاورة التي استولت عليها بدعم من القوي الكبري في حروبها سنه ١٩٤٨، سنه ١٩٦٧، ورفضها المستمر لإعادة الأرض لأصحابها، والواقع أن المحاور الفعلية للصراع العربي الإسرائيلي تنطلق من معطيات ثقافية وأيديولوجية تتمثل أساسا في العقيدة الصهيونية وتشتمل على أساطير تتعلق بالتاريخ وتأويل الأحداث حيث يتم توظيف الماضي ورموزه لتسجيل صورة من صور الثقافة السياسية تخدم الأهداف التوسعية لتكوين إسرائيل الكبري.

ومن هنا فإن الصراع العربي – الإسرائيلي يشتمل على أبعاد أخري كالتنافس الحضاري والاجتماعي والثقافي والفكري والأيديولوجي. وليس معني هذا الإقلال من أهمية رجوع الأرض لأصحابها وعودة الطيور المهاجرة إلى العش الذي طردت منه عنوة، بل أن هذا يعني في الوقت نفسه إلا نقلل من أهمية البعد الاجتماعي والثقافي الذي يشكل الأساس الحقيقي لمسرح الأحداث ويشكل قوامها ويفسر سر مراوغة إسرائيل وتصلفها.

وتضم هذه الدراسة عرضا للمشكلة الفلسطينية منذ ١٩٧٣ حتى مبادرة كلينتون سنه ٢٠٠٠، ثم موقف القوي المختلفة في المجتمع الإسرائيلي من الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن بعدها موقف النخبة المثقفة في مصر من الصراع العربي – الإسرائيلي من واقع الدراسات الحقلية التي قام بها الباحث في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٧ وأوضحت وجهة نظر النخب المثقفة في حقيقة إسرائيل وأهدافها الفعلية.

أولا: القضية الفلسطينية ١٩٧٣: ٢٠٠٠:

١- الطريق من كامب ديفيد إلى مدريد:

تعتبر حرب أكتوبر سنه ١٩٧٣ علامة مميزة لبداية سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط/، فقد أدركت إسرائيل أنه من المستحيل الإبقاء على الوضع الذي ساد المنطقة منذ حرب سنة ١٩٦٧، بينما نظرت الولايات المتحدة للصراع العربي – الإسرائيلي كتهديد مباشر للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبدأت الدبلوماسية الأمريكية المعروفة بسياسة " الخطوة خطوة " التي قادها كيسنجر، إذ أدرك كيسنجر عمق جذور الصراع العربي – الإسرائيلي بينما بدأت بذور الشك وعدم الثقة تطفو على السطح، ذلك الأمر الذي يتجلي بوضوح في الخلاف الفكري بين مصر وسوريا عقب عقد اتفاق سيناء سنة ١٩٧٥.

وعندما شعر الرئيس السادات بأن إسرائيل – رغم نصر أكتوبر – لا تمل من الحديث عن حقها التاريخي في فلسطين، قام بزيارة القدس وقال عبارته المشهورة في الكنيست في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ " لقد جئت إليكم لكي نبني معا السلام الدائم العادل، حتى لا تراق نقطة دم واحدة من جسد عربي أو إسرائيلي، ومن أجل هذا أعلنت أنني مستعد أن اذهب إلى آخر العالم ". والواضح أن فكرة كيسنجر عن مشكلة الشرق الأوسط ظلت

تتمثل في الموازنة بين الأمن الملموس والشرعية الدولية . وقد حاول بريجنسكي من بعده أن يمهد بالإعـداد لترتيبات أمنية لإسرائيل وجيرانها وبحدود مقبولة من الطرفين إذ أن هذا الأمن هو السـبيل للتعـايش بـين العرب وإسرائيل والحصول على الشرعية من وجهة النظر الأمريكية.

ورغم أن معاهدة كامب ديفيد قد أعادت لمصر أرضها المحتلة وحقوقها المسلوبة، وأن مصر قد وضعت نصب عينيها القضية الفلسطينية وقت التفاوض فضلا عن الأرض العربية المحتلة، فإن الانقسام بين الـدول العربية يفسره نظرة بعض العرب للاتفاقية باعتبارها من قبيل الحلول الجزئية للقضية المشتركة، وما ذكـره بريجنسكي أيضا من أن عدم شرعية إسرائيل في نظر العرب لا ينبع من وجودها وإنما من أفعالها أي مـن استمرار احتلال إسرائيل للأرض المحتلة ومن معاملتها للفلسطينيين. " دع إسرائيل تعيد الأراضي المحتلـة وتوافق على تقرير المصير للفلسطينيين فتكون قد خلقت بذلك الأساس لشرعيتها " وقد أدرك بريجنسـكي أن العرب بحلول منتصف السبعينات قد صاروا الكثر اعتدالا في نظرتهم للصراع وان ما يقف في طريق التغيير الملموس لهذا الاعتدال هو رفض إسرائيل إعادة ما سبق أن احتلته سنه ١٩٦٧[١].

إن الحاجة لوجود ضمانات في أية تسوية شاملة قد أقرها تقرير مجموعة "بروكنجس" التي تحمل عنـوان "نحو السلام في الشرق الأوسط" في ديسمبر ١٩٧٥، ولقد ذكر التقرير أنه من الأمور الأساسية إعداد تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي لإحلال السلام في الشرق الأوسط وإعادة الأراضي المحتلة منـذ سـنه ١٩٦٧، والقبول بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير مع إعادة توطين اللاجئين في كيان فلسطيني يجـري تكوينه من جديد، وتدويل مدينة القدس وأن تتم المفاوضات وجها لوجه بين الأطـراف بحضـور الولايـات المتحدة والاتحاد السوفيتـي ويتضمن السلام في عرف مجموعة بروكنجس تطبيع العلاقـات بـين العـرب وإسرائيل[٢]. ولقد أيقنت الولايات المتحدة أن مصالحها الخاصة والوصول إلى تسـوية شـاملة تقتضـي أن تمارس الولايات المتحدة ضغطا (معقولا) بصوره أو بأخري على إسرائيل نظرا لتعنتها في الخضوع للقرار ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن بشأن هذه التسوية.

وقد أدي تسلم الليكود الحكم في مايو ١٩٧٧، إلى التركيز على سياسة الاستيطان، فقد توسعت إسـرائيل في إنشاء المستوطنات ومصادرة أراضي العـرب، وبذلت الجهد تلو الجهد لجذب المهاجرين، وبخاصة مـن الاتحاد السوفيتي والدول الأفريقية[٣]، وظهر سخف التصريحات التي أدلي بها قادة إسرائيل لتهدئة الخواطر، فلقد استمر بيجين في تصريحه بأن " كل شئ قابل للتفاوض فيما عدا تدمير إسرائيل " وهي صيغة لم يثق بها المواطن الإسرائيلي أو العربي على حد سواء، كما ظهر أن ما قدمته إسرائيل من خلال مجلس الوزراء فيها من تصورات للتسوية السلمية العامة كتلك التي قدمتها في سبتمبر ١٩٧٧ للمعاهدة المقترحة بـين إسـرائيل والدول العربية لم يكتب لها أن تري النور أبدا. ولعل هذا الموقف (الرومانسي) كان محاولة مـن إسـرائيل للتملص من اتهامها بالعنصرية (كجنوب أفريقيا). ففي عام ١٩٧٣ أدان المجتمع الدولي لأول مرة التحـالف غير المقدس بين الاستعمار (البرتغالي) والعنصرية في جنوب أفريقيا والصهيونية والاستعمار الإسرائيلي"[٤]. كما كانت محاولة من مناحم بيجين لمحو ما جاء في كتابه الثورة الذي يؤكد فيه أنا أحارب إذن فأنا موجود"، حيث يبرز أن العنف هو وعاء المجتمع الإسرائيلي الجديد [٥].

والواقع أن الخلاف الذي دب بين العرب منذ عقد معاهدة كامب ديفيد (الأولي) قد شجع إسـرائيل علـى ضرب المفاعل العراقي وغزو لبنان. فقد سادت فكرة أن العالم العربي يمثل خليطا من الأقليـات العرقيـة، وتزداد الخلافات بين دويلاته، بالإضافة إلى عدم تماسك جيوشه واحتمال تفسخها رغم كثـرة عتادهـا، وأن الفرصة متاحة لتجزئة المجتمع العربي إلى وحدات صغيرة على يد إسرائيل ومن هنا ظهر التوجه الذي أشار إليه أودينون أن السلام وإرجاع الأراضي من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة من شأنهما أن يحولا دون تحقيق الخيار الجديد، وأنه يتوجب على إسرائيل أن تنجز تغييرات واسعة في نظامها السياسي والاقتصـادي لتواكب التغيرات الثورية والعالمية [٦].

وقد اتسمت بداية الثمانينات كذلك بالاختلاف في دور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ممـا مكن إسرائيل من ضم المناطق المحتلة وتوسيع مفهوم الأمن العربي الإسرائيلي وعمليات السيطرة والعنف[٧] وقد عكس الغزو الإسرائيلي للبنان واعتبار الضفة الغربية جزءا من أرض المعاد وتوحيد القـدس كعاصـمة لإسرائيل، وضم مرتفعات الجولان نية إسرائيل المبيتة على الاحتفاظ بالأرض العربية ومحاولة الإبقاء علـى الوضع الراهن بالقـوة. وهكذا ظل الأمن هو المطلب الأساسي والسلام هدفا ثانويـا، بينمـا أدت الحـرب العراقية الإيرانية وتدهور العلاقات بين سوريا والعراق، وتردد بعض الدول في إعادة علاقتها مع مصر إلى المزيد من التخبط في الموقف العربي، إذ افتقدت هذه المنطقة لقيادة عربية تجسد الأماني وتمهد لوحدة الصف العربي، أما الفصائل الفلسطينية فقد اختلفت في تصورها لسبل الخروج من الأزمة والتغلب على المقومـات، وكان من الضروري الإبقاء على وحدة المنطقة وجعلها أكثر مرونة في الوقت نفسه(*).

غير أنه من الواجب أن نذكر أن غزو لبنان قد أدي من جهة أخري لتكثيف الاتصالات المصرية العربية من جهة، كما شجع فرنسا على التقدم بخطة سلام فرنسية تتضمن حل المشكلة اللبنانيـة كمـدخل للتسـوية الشاملة، وقد تقدم ريجان في سبتمبر سنة ١٩٨٢ بخطة أمريكية للسلام، كما ظهرت في الوقت نفسـه خطـة روسية وأخري عربية في فاس، فلم تعارض مصر في أياً منها. والملفت للنظـر أن مصر قد أظهرت وزنها السياسي والعسكري والدبلوماسي، بينما ظلت نبرة المواجهة العسكرية تطفو لتسـوية الصـراع العربـي – الإسرائيلي في الوقت الذي كان دور النجم السوفيتي يتقلص بصورة ملحوظة في المنطقـة. وقـد اسـتفادت إسرائيل مـن هذا الموقف وازداد ضغطها على الولايات المتحدة للحصول على تأييدها غير المشروط مادياً ومعنوياً. كما خرجت إسرائيل من هذه الصراعات بتصور مؤداه أنها قوة لا يستهان بها في المنطقة [٨].

وعلي الطرف الآخر فإن وقفة عند تحليل مضمون التصريحات الفلسطينية المنشورة في جريدة الأهرام – منذ بداية غزو لبنان (ولمدة ٦ أشهر)، حتى اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٢ – تكشف عن بعض المؤشرات السياسية من خلال تصريحات القادة والشخصيات الفلسطينية إذ أن ٤٠% رأوا أن على المنطقة أن تسعي للحل السياسي والمطالبة بوضع قوات دولية، غير أن ٦٣% اقروا الكفاح المسلح حتى تقوم

(*) قام أبو عمار بلقاء وفد السلام الإسرائيلي وقد ثارت المناقشات حول قيامه بهذا اللقاء دون موافقة مسبقة من اللجنة التنفيذية .

الدولة الفلسطينية، ٤٥ % تصوروا إمكانية التعايش السلمي الفلسطيني الإسرائيلي والاعتراف المتبادل، ٤٤% رأوا أهمية الاتحاد الفلسطيني مع الأردن بعد الاستقلال، ٧٦% أشادوا بدور مصـر وبالمشـروع الفرنسـي ودعوا لأن تحتل مصر موقعها القيادي في العالم العربي، ٤٣% نددوا بالعجز العربي ودعوا المجتمع العربي لتحمل مسئولياته، ٦١% أقـروا بإيجابية بعض مقترحات الرئيس ريجان وأهمية الحوار مع المنظمـة دون شروط. وما يلفت نظرنا هنا أن نحو ثلثين من قادة فلسطين من مختلف الاتجاهات يشـعرون بعـدم جـدوي المفاوضات طالما أن إسرائيل لا ترغب في إعادة الأرض المحتلة التي استولت عليها قبل ١٩٦٧.

والأمر الذي لا شك فيه هنا أيضا أن الغزو الإسرائيلي للبنان قد وضع خطاً فاصلاً فـي تطـور العمـل العربي السياسي والعسكري والخاص برؤية الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية وطبيعة التحالفات الفلسطينية العربية ومدي الاقتناع بشخصية المنظمة، ومن الواضح أن السلوك الفلسـطيني أصبح اكثر قناعة بالمحافظة على الذات الفلسطينية عبر العمل السياسي[٩].

ومن المعروف كذلك أن مؤتمر جنيف الدولي قد عقد سنة ١٩٧٧ وكان له دورا عسكريا إذ انتهي إلـى لجنة عسكرية لتدبير فصل القوات على الجبهة المصرية، وكان مؤتمر جنيف للسلام قد عقد بدايـة فـي ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ مستندا على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ لإجراء مفاوضـات فورية تحت رعاية مناسبة لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط، غير أن عدم تحمس الولايات والاتحـاد السوفيتي قد شل حركته إلى أن صدر البيـان الأمريكي السوفيتي بعـد أربـع سـنوات فـي أول أكتـوبر سنة١٩٧٧ بعد اجتماع وزير الخارجية السوفيتي والأمريكي، إلا أن إسرائيل وجماعات الضغط الصـهيوني هاجمت البيان المشترك بعنف بسبب تأكيده على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين. وفي ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ وجه الرئيس السادات الدعوة لكل من إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير والأمـم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لحضور مؤتمر تحضيري في مصر ورفضت معظم هذه الدول، واقتصر المؤتمر على اجتماع إسرائيل والأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر.

وفي فبراير ١٩٨٣ طرح الاتحاد السوفيتي فكرة عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية النـزاع فـي الشـرق الأوسط تحضره إلى اجانب دول المواجهة الدول العربية ومنظمة التحرير وإسرائيل فضـلا عـن الاتحـاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأيدت الأمم المتحدة عقد المؤتمر تحت رعايتها فـي موعـد لا يتعـدي سـنة ١٩٨٤، وكان الأمير فهد قد تقدم بخطة للتسوية في أغسطس سنة ١٩٨١، وأقرتها قمة فـاس فـي سـبتمبر ١٩٨٢ (بعد إدخال بعض التعديلات عليها) كما كانت الولايات المتحدة قد حاولت استعادة زمام المبادرة فـي سبتمبر ١٩٨٢ بطرح مبادرة جديدة قبل قمة فاس بأسبوع واحد، وابتداء من النصف الثـاني لعـام ١٩٨٣، بدأت فكرة المؤتمر الدولي هامة لبحث القضية الفلسطينية، فطرحت فرنسا مبادرتها في يوليو سـنة ١٩٨٤، كما قدم الاتحاد السوفيتي رؤيته المفصلة للمؤتمر الدولي في الوقت نفسه.

وقد شهد عام ١٩٨٥ تأكيداً من الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولي، كما شجع اتفاق عمـان بين عرفات والملك حسين في فبراير ١٩٨٥ المجموعة الأوروبية للتقدم بمبادرة أخري (غير إعلان البندقية) حيث طالبت المجموعة أكثر من مرة بوجود اتفاق للتنسيق بين الأردن والمنظمـة، ورغـم إلغـاء الاتفـاق الأردني الفلسطيني في الجزائر في أبريل ١٩٨٧، إلا أن موقف المنظمة من المؤتمر لم يتغير، وفي أكتـوبر ١٩٨٦ ألقت الصين بدلوها وأصرت على عقد المؤتمر الدولي، كما أنه من الملفت للنظر أنه قبل نهاية سـنة ١٩٨٦ أكدت فرنسا من جديد موقفها الدائم للمؤتمر الدولي وللإعداد لمفاوضات السلام التي تتطلـب إطـارا دوليا تجري فيه هذه المفاوضات.

وينبغي الإشارة إلى تحرك آخر بين الرئيس مبارك وبيريز عقب قمة الإسكندرية فـي سـبتمبر ١٩٨٦، والذي اعتبر سنة ١٩٨٧ عام المفاوضات لأجل السلام، ومن المعروف أنه نشب خلاف حـاد بـين بيريـز وشامير بسبب فكرة المؤتمر الدولي. وفي فبراير سنة ١٩٨٧ عقد وزراء خارجية الدول الـ ١٢ في الجامعة الأوروبية اجتماعا في بروكسل وتضمن البيان الختامي إعلانا بتأييد المؤتمر الـدولي للسـلام فـي الشـرق الأوربية تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع الأطراف المعنية.

والملفت للنظر أن بيريز قد عاد كذلك في أبريل ١٩٨٧ ليطرح مشروعا جديدا للسلام مع إشراك سوريا ولبنان والوفد الأردني الفلسطيني، وتجدد العرض مرة اخري في يونيو من العام نفسه، حيث ركز المشـروع الأخير على انسحاب إسرائيل من مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية الأربعة في الضـفة وهـي نـابلس والجليل ورام الله والبير ثم غزة، والتخلي عن المستوطنات المتداخلة مع التجمعات السـكانية الكبـري فـي الضفة والقطاع.

وفيما يتعلق بالقدس نص المشروع على قيام الأردن بالإشراف على الأماكن المقدسة في القدس الشـرقية إلى أن يبحث تدويلها بعيداً عن القدس الغربية، على أن يقوم الكيان الفلسطيني في الضفة والقطـاع مرتبطـاً بالأردن مع عودة غزة لمصر (إذا وافق الأردن أيضا)، أما عن تصور النخبة الفلسطينية للمـؤتمر الـدولي للسلام فإننا سنتعرض أهم هذه التوجهات من ملف السياسة الدولية والتي اشرف عليهـا مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٨٧ قبل أن يأخذ المؤتمر الدولي خطواته الفعلية في حيـز التنفيـذ، اتفق رأي النخبة في أن المؤتمر الدولي أصبح محط اهتمام المحللين في العالم[١٠] .

وقد تركزت الاهتمامات على أن مصر والأردن وسوريا ولبنان هم المرشحون للمشـاركة فـي أعمـال المؤتمر الدولي حال انعقاده، حيث ظلت سوريا ترفض – في رأي النخبة – تحويل المـؤتمر الـدولي إلـى مفاوضات مباشرة بينما يتلخص رأي الأردن في جلاء إسـرائيل عـن الأرض المحتلـة، وحـل المشـكلة الفلسطينية من خلال توجيه الدعوة للمنظمة، فإذا رفضت المنظمة القرار ٢٤٢ يتم تمثيل الفلسـطينيين مـن خلال الوفد الأردني الفلسطيني المشترك .

ويتلخص موقف لبنان في انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية لدعم استقلالها، أفصحت الندوات التـي عقدت في النصف الثاني من حقبة الثمانينات عن أن انشغال الدول العربية بهمومها الداخلية يعود إلى ظهور تهديدات أمنية لحدودها ومصالحها جعلها أقل اكتراثاً بمسار الصراع ضد إسرائيل (ولعل المقصود هنا بصفة خاصة التهديد الإيراني لدول الخليج) وهنا تشترك الدول البترولية – ما عدا ليبيا – في الرغبة لعقد المـؤتمر الدولي للسلام [١١].

وأبرزت هذه الندوات كذلك أن الموقف الأمريكي يركز على تبني الأمم المتحدة لدعوة الـدول الخمـس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والأطراف المعنية لإيجاد تسوية شاملة على أساس قرارات مجلس الأمـن رقمي ٢٤٢،٣٣٨ (دون أن يكون للمؤتمر الحق في الاعتراض على الاتفاقات الثنائية بين الأطـراف)، وان تعترف منظمة التحرير بإسرائيل.

كما اتضح في الوقت نفسه أن سياسة جورباتشوف تجاه القضايا العربية ظلت تشجع التعجيل بعقد المـؤتمر الدولي للسلام مما يوفر شروطاً أفضل للجانب العربي من جهة ومشاركة فعالة ممكنة للجانب السـوفيتي مـن جهة ثانية، مع التسليم الفعلي بالأمر الواقع الجديد على أرض التسوية من خلال اتفاقيات كامب ديفيد [١٢].

والملفت للنظر هنا المرونة التي أبداها الفلسطينيون وبخاصة منظمة التحريـر الفلسـطينية فـي العمـل السياسي لحل القضية الفلسطينية من خلال تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك يتفاوض مـع إسـرائيل فـي المؤتمر الدولي.

إذ أن فكرة تكوين وفد عربي موحد في مفاوضات التسوية مع إسرائيل تراجعت لصالح التركيز على المباحثات الثنائية، إذ أن فكرة المباحثات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية (منفردة) تؤدي للإخلال بوحدة القضـايا موضـع التفاوض[١٣]. ورأت الصفوة الفلسطينية أن لمصر دورا هاما في التوفيق بين الأردن ومنظمة التحرير وإسرائيل في موضوع تشكيل الوفد الفلسطيني ونقل خبرتها التفاوضية وتذليل العقبات التي قد تقف في وجه المؤتمر.

أما الأردن فعليه أن يفوض من منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على موافقتهـا، كمـا أن الاتحـاد السوفيتي والصين عليهما أن يقوما بدور أساسي.

وبشأن القضية الفلسطينية فقد ظهر في هذه الحقبة موقفان بشأن تسوية المشكلة الفلسطينية يركـز الأول على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حـرب ١٩٦٧ وفيه تضم الضفة الغربية للأردن وتنشأ وحدة فيدرالية او كونفدرالية تضم إدارة فلسطينية (علي الضفة وربما غزة).

أما الثاني فيتضمن إقامة دولة فلسطينية مع إتاحة حق تقرير المصير للدولة كاملة السيادة علـى الضـفة الغربية وغزة ومطالبة إسرائيل بالتعويض المناسب، وأن ذاك يتم الاعتراف المتبادل مع إسرائيل مـع خلـق فراغات دفاعية، وتخضع للرقابة من الولايات المتحدة، وقد ذكرت النخبة الفلسطينية انه بينما يتبع المفـاوض العربي عادة استراتيجية نظرية اللعبGame theory من خلال الصراع والتعاون فإن إسرائيل تفضل نظريـة الثور Chichen game فإما أن تلجأ إسرائيل للظفر بكل شئ مقابل أن يلجأ العرب للمساومة، وأما أن تصـر إسرائيل على الظفر بكل شئ في مقابل أن يلجأ العرب للقبول بالرؤية الإسرائيلية للتسوية.

ومن هنا فإن إسرائيل قد تعيد أجزاء كبيرة من المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية للأردن، وقد تعيد الجزء الكبير من قطاع غزة لمصر وللأردن، وقد تعرض على الأردن الإشراف الإداري على السكان العرب في القدس الشرقية والأماكن الدينية فيها، بينما تحتفظ إسرائيل بالسيادة عليها أو تقترح تدويل القدس الشرقية مع الحرص على تصفية الثورة الفلسطينية بشكلها العسكري والسياسي، وقد توافق على اتخاذ بعض أجزاء الضفة مع الأردن أو خضوعه للإدارة الذاتية او الاستقلال الذاتي، غير أنها تبدو غير قابلة للتفاوض بشأن الجولان، ومعني ذلك أن التوقعات التي أفرزتها الندوات والمتصلة بالمؤتمر الدولي للسلام قررت بأنها لن تعيد كل شئ في افضل الاحوال (١٤).

ومن الواضح أن الحرب الإيرانية – العراقية قد شغلت العالم العربي حتى نهاية الثمانينيات، وقد روع العرب في خريف سنة ١٩٩٠ بالغزو العراقي للكويت في الوقت الذي كانت فيه شمس الاتحاد السوفيتي تغرب حيث انهار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمي في وقت وجيز، وبات على العرب أن يتدارسوا سبل التغلب على الأزمة وإرساء التسوية الشاملة، وقد اعترفت منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢، واخذ الرئيس الأمريكي على عاتقه حل مشكلة الشرق الأوسط وشهدت مدريد عقد المؤتمر الدولي بحضور الولايات المتحدة والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف.

وهكذا بدأت الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها حل النزاع العربي الإسرائيلي بصورة تحقق مصالحها وتلح على المقترحات التي تتفق ووجهة نظر الجانب الإسرائيلي وأصرت في الوقت نفسه على أن تعترف القيادة الفلسطينية بشرعية وجود إسرائيل في المنطقة.

٢- ١٩٩٢: ٢٠٠٠ بيل كلينتون والقضية الفلسطينية:

ارتبطت حقبة التسعينيات بالتدخل السافر للولايات المتحدة في النظر للقضية الفلسطينية، ومن الواضح أنه كان للولايات المتحدة اليد الطولي في مساندة إسرائيل منذ قيامها وكان لها دورها في التفوق الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف التي تلت هزيمة ١٩٦٧، بل أن وزير خارجية الولايات المتحدة إبان عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان قد مارس ضغطا ملموسا في ربيع عام ١٩٨٣ على لبنان فوقعت على اتفاق ١٧ مايو الذي حابي إسرائيل على حساب المصالح اللبنانية، وفي عام ١٩٨٨ مارس شولتز ضغطا مباشرا ومكثفا على القيادة الفلسطينية لكي تصدر إعلان جنيف الذي تضمن الاعتراف بإسرائيل دون أي مقابل حقيقي (*).

أما حقبة تولي بيل كلينتون رئاسة جمهورية الولايات المتحدة فلم تشهد فقط ضغطا مباشرا على الطرف الفلسطيني بل محاولة تجنيد التكتل الأوروبي والدولي ليمارس ضغطا كذلك على الفلسطينيين (**).

(*) مقال رغيد الصلح في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/١/١٩ .

(**) مقال عبد الله الحوراني – جريدة الأهالي بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠ .

وقد وضح للعيان في فترة رئاسة كلينتون الأولي أن عمليه سلام "أوسلو" قد تهاوت بما في ذلك فكرة أن المستوطنين اليهود يمكنهم أن يعيشوا بلا مشاكل إلى جوار الفلسطينيين في دولة فلسطينية، أو فكـرة تقاسـم القدس كعاصمة للشعبين، أو أن الفلسطينيين سيكون لهم حق السيطرة على أمن دولتهم.

وفيما يتعلق بنتنياهو فلم يكن مؤيدا لعملية السلام بالشكل الذي يمكن معه الوصول لاتفاق يقبله الطرفان بل كان دائما من المتشككين في جدوي سلام مدريد(***).

وقد تناسي بيل كلينتون وغيره أن هناك حصاراً حقيقياً حول الفلسطينيين حيث استمر الاحتلال العسكري الإسرائيلي على ٤٠% من أراضي غزة، ٦٠% من أراضي الضفة الغربية، إذ لم تحدد عملية السـلام فـي أوسلو بصوره مقصودة الخرائط الدقيقة التي يمكن على أساسها تنفيذ بنود الاتفاق.

وقد عبر نعوم تشومسكي ببراعة عن موقف الولايات المتحدة بعد حرب الخليج، حين ذكر أنها كانت فـي وضع يسمح لها بتنفيذ التسوية الرافضة من جانب واحد سواء في مدريد أو في أوسلو وشجعها علـى هـذا انهيار الاتحاد السوفيتي وخفوت الصوت الأوروبي، إذ صدر إعلان واشنطن في سبتمبر ١٩٩٣ على اعتبار أن أساس التسوية هو القرار ٢٤٢ فقط الذي يقر الانسحاب الجزئي من الأراضـي المحتلـة مـع اسـتبعاد القرارات الأخرى التي تعترف بحقوق الفلسطينيين الوطنية غير منقوصة.

كما أن موقف بيل كلينتون من القدس يدعم موقف إسرائيل باعتبارها مدينة متسعة جدا تشمل مدينة معالي ادوميم التي كانت قد أنشئت لتشطر الضفة الغربية شطرين، وهكذا وصولا إلى ما بعد عدة كيلو مترات مـن مدينة الخليل . ثم هناك نتوء يشطر الأراضي الفلسطينية المتبقية، وبعد ذلك هناك أربع منـاطق فلسـطينية منعزلة في الضفة الغربية منفصلة بدورها عن القدس الكبري وهـي خطـه ذكيـة دعمتهـا سياسـة بنـاء المستوطنات خلال سنوات أوسلو وتمت بموافقة الولايات المتحدة (*).

وربما أدي هذا التعنت الإسرائيلي إلى انفجار بركان الغضب فـي فلسـطين بمـا يعـرف بالانتفاضـة الفلسطينية التي بدأت شرارتها عام ١٩٨٧ حيث هدد رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها بأنه يرغب في الانتقام من سكان فلسطين جميعاً "بتحطيم عظام الفلسطينيين" كما شهد تاريخ الصراع فيما بعـد " أوسـلو " الكثير من العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وكان رد الفعل الإسرائيلي يتسم بالعنف في الوقت الذي انطلقت فيه الانتفاضة من مناطق السلطة الفلسطينية وكانت تنتسب فيها بعد أوسلو إلى التيار الفلسطيني الرافض للتسوية، وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية تدين صراحة هذه العمليات في الوقت الذي استغل فيه اليمين الإسـرائيلي ذلك وبدأ يطالب بالتحلل من اتفاقات أوسلو وتأليب القيادة الفلسطينية على الطرف الرافض للاتفاقيات.

(**) حوار مع جون شيمان مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أجراه الأهـرام ٢ ينـاير ٢٠٠١، وانظـر مقال إدوارد سعيد عن صحيفة بالستاين تايمز في الصحيفة نفسها والتاريخ ذاته .

(*) حوار أجرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠ .

وقد فوجئت إسرائيل برفض القيادات الفلسطينية لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد الثانية التي تتمادي في حرمانهم من حقوقهم التاريخية وترفض التنازل كذلك في مؤتمر باريس. ومن المعروف أن إسرائيل ظلت تستولي على المزيد من الأراضي لبناء المستوطنات الإسرائيلية ولم تهتم كثيراً بردود الأفعال في فلسطين، وعلي سبيل المثل فقد قررت القوات الإسرائيلية في سبتمبر ١٩٩٨ الاستيلاء على ٢٥ هكتارا من أراضي قرية أم الفحم التي تقع شمال شرق تل أبيب لتحويلها إلى حقل رماية وأقام الأهالي خيمة اعتصموا بها احتجاجا وواجهت القوات الإسرائيلية الأمر بوحشية بالغة.

ولم تتوقع إسرائيل أن تؤدي زيارة آريل شارون للحرم الإبراهيمي في خريف ٢٠٠٠ إلى ثوره عرب الداخل – أصحاب التسوية السلمية الذين قبلوا باتفاقيات أوسلو وتوقعوا من الإسرائيليين الذين شاركوهم التوقيع على الاتفاقيات أن يلتزموا بها – ولم تتوقع اتساع دائرة الغضب ليشمل الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه٠ وكانت غضبة الجماهير العربية من أجل انتفاضة الشعب الفلسطيني من الجوانب الإيجابية العربية احتجاجا على تصاف إسرائيل وتضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية(*). وهكذا يذكر جدعون ليفي محرر جريدة ارش الإسرائيلية لقد استيقظ الإسرائيليون ذات صباح ليكتشفوا أن ثمة آخرين يعيشون بين ظهرانينا هم أولئك الذين يفضلوا تسميتهم العرب الإسرائيليين ٠٠ وأن لتلك الجماعة العربية التي رفعت رأسها عاليا قيادة ترفع رأسها عاليا وكما هي العادة بادر الإسرائيليون بشن الحرب على تلك القيادة المتمثلة في أعضاء الكنيست العرب"(**).

ولعل العديد من أنصار السلام في إسرائيل قد دافعوا عن مقترحات باراك في كامب ديفيد، وكذا ظلت حركة السلام المصرية ترفض هذا الطرح وتؤكد انه ما لم يقف معسكر السلام في إسرائيل موقفا واضحا من هذه القضايا ويطالب باراك بان يفي بوعوده من أجل تحقيق السلام رغم ما بها من تناقض فانه من الصعب تصور إمكان تحقيق السلام(***). ومن الملفت للنظر أنه عندما جاء حزب العمل الإسرائيلي للحكم في يونيو ١٩٩٢ معلناً عن توجه جديد لحل النزاع العربي – الإسرائيلي وعن نيته التفاوض على أساس الأرض مقابل السلام فقد كان هذا التحول ذاته ناتجا عن رؤية استراتيجية مؤداها أن السلام وحده هو الذي يحمي أمن إسرائيل ويضمن وجودها. صحيح أن الليكود كان أسبق من العمل في الدخول في عملية السلام وحضور مؤتمر مدريد سنه ١٩٩١ لكنه كان واقعا تحت ضغوط دولية وإقليمية تحمله على قبول الدخول في هذه العملية أهمها الانتفاضة التي أوضحت استحالة كسر الإرادة الفلسطينية بالنسبة للأرض وتقرير المصير وموقف الولايات المتحدة، إلا أن الليكود كان في نيته إطالة عمر النزاع إلى أجيال قادمة، أما خيار العمل للسلام بالنسبة لشيمون بيريز واسحق رابين فكان وراءها إدراك لأبعاد التحولات الإقليمية والدولية ورغبة الولايات المتحدة بعد حرب الخليج في إنهاء أزمة الشرق الأوسط بما لا يتعارض ورؤية إسرائيل، ولأن

(*) قدري حفني، حسابات العنف الإسرائيلي ضد انتفاضه الاعتدال الفلسطيني، في جريدة الأهرام ٢٠٠١/١/١٧.

(**) نقلا عن قدري حفني، المقال نفسه السابق الإشارة إليه ٠

(***) صلاح بسوني، رسالة إلى معسكر السلام في اسرائيل، جريدة الأهرام ٢٠٠١/١/١٦.

بيريز ورابين لديهما خبرة طويلة كرجلي سياسة ينتميان إلى حزب العمل الذي كان قادته أول من تولوا حكم إسرائيل منذ قيامها سنه ١٩٤٨ وتغلب عليهم النزعة السياسية بدرجة تتوازن مع النزعة العقائدية، وعكس هذا استطلاع رأي أجري سنة ١٩٩٢ أوضح أن ٥٥% من الإسرائيليين يؤيدون الحل السلمي بما في ذلك إعادة جزء – على الأقل – من الأراضي المحتلة مقابل السلام و٢٩% يوافقون على قيام دوله فلسطينية(*) وهذا يعني أن الولايات المتحدة لم تعد مصلحتها تتمثل في دعم الفكرة الصهيونية المتمثلة في استراتيجية إسرائيل في التوسع واحتلال الأرض ومسانده قيام إسرائيل الكبري وأن يظل المجتمع الإسرائيلي في حالة استنفار دائم ويتحول إلى ثكنة عسكرية بما تفرزه العقلية اليمينية المتطرفة، وقد ساندت الولايات المتحدة تولي باراك لرئاسة الوزارة إلا أن التيارات الدينية المتشددة قد نجحت في تغذية المناخ السائد بإلقاء التهمة على عرب فلسطين وتسويف عوده الحقوق لأصحابها وهو ما ساعد على إشعال انتفاضة الأقصي ضد إسرائيل والولايات المتحدة التي تساندها، وإذ ذاك بدأ الرئيس كلينتون قبل نهاية فترة رئاسته الثانية في تقديم مبادرة جديدة للسلام لا تختلف كثيراً عن سابقاتها في أنها مماوءة بدورها بالعديد من النصوص الغامضة التي تفسر دوما لصالح إسرائيل، فالمبادرة نفسها تدل على مدي انحياز المبادرة الأمريكية لوجهة النظر الإسرائيلية والتهديد في حالة عدم التوقيع عليها وبمواجهة مواقف صعبة تعقد الموقف الأساسي(**).

٣- إعلان كوبنهاجن:

في يناير ١٩٩٧ تم الاتفاق على عقد مؤتمر شعبي دولي بالدانمرك في ٣٠ يناير ١٩٩٧، وانبثق عنه إعلان بتأسيس حركة عالمية إقليمية بهدف إشراك الشعوب في توجيه ورقابة مسار المفاوضات المتعثرة بين الأطراف المتصارعة، أي أن هؤلاء المثقفين الذين تصدوا للمسئولية رغم اختلاف منابعهم خططوا لتنظيم تحالف شعبي ودولي يمارس الضغط على الحكومات المراوغة في التفاوض وقد حرص الإعلان على أن يتضمن نوعين من التأثير:

١- تحديد قواعد التسوية الملازمة خلال عمليات التفاوض وهي قرارات مؤتمر مدريد التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، وقرار ٤٢٥ الخاص بلبنان واتفاقيات أوسلو.

٢- المؤشرات الأساسية المتفق عليها في التسوية النهائية.

وقد أنيط بهذا المؤتمر أن يقف في وجه بناء المستوطنات الجديدة، وتنفيذ جميع الاتفاقيات المبرمة، وحل مشكلة القدس والحدود واللاجئين والأمن والمياه ونبذ العنف والإرهاب ٠

(*) عاطف الغمري، وكان السلام انقاذا لإسرائيل، أهرام ٢٠٠١/١/١٠ ٠

(**) من يدفع فاتورة نجاح باراك، جريدة الأهالي، ٢٠٠١/١/١٠ ٠

ومن المعروف أن الإرهاصات للإعداد للمؤتمر قد ظهرت في مطلع سنة ١٩٩٥ للتعرف على رأي عدد من المثقفين المصريين وقد قام بتبني الفكرة بونديك وبريل(*) وأموس ألون، واقتنع بـالفكرة مجموعـة مـن المثقفين المصريين، واقتنع بعض أنصار التيار اليساري في إسرائيل بهذه الفكرة، ومن الضـروري أولا أن نعرض للأحداث التي قادت هذه النخبة إلى إعلان كوبنهاجن، فقد أدي إبرام معاهدة كامب ديفيد بين مصـر وإسرائيل إلى تكوين ما عرف في إسرائيل بحركة السلام الآن(**).

وقد شهدت حقبة التسعينات انطلاقة قوية قادتها الانتلجنسيا العربية لمناقشة القضية الفلسطينية والصـراع العربي الإسرائيلي على ضوء تلاحق المتغيرات الدولية والإقليمية، فقد تهاوي الاتحاد السـوفيتي، أصـبحت الولايات المتحدة تمسك وحدها بزمام الأمور نتيجة لضعف الدور الأوروبي في المنطقة واجتيـاح العـراق للكويت، وانقسام الصف العربي بين مؤيد ومعارض ثم انعقاد مؤتمر مدريد والوصول لاتفاقية أوسلو .

وهكذا بدأ الدور الاجتماعي للتنظيمات غير الحكومية يتعاظم في هذه المرحلة من مراحل الأزمة، فهذه الهيئات أصبحت أحد الأدوات المطروحة لترشيد وإدارة الصراع السلمي المشروع.

وفي هذا المناخ نشطت مؤسسات ومراكز دراسات أوروبية وأمريكية تدعو إلى اجتماعات غيـر معلنـة لحوارات بين مثقفين عرب ومصريين في الأساس ومثقفين إسرائيلي تستكشف إمكانات خلـق دور مشـترك لتسوية الصراع سلما وقد صاحب ذلك أيضاً نشاط مماثل على مستوي عربي أخذت تطرح فـي نـدوات – بمساهمة مثقفين من أوروبا وأمريكا – مسألة أبعاد وشروط التسوية السلمية للصراع ودور النخب المثقفة في مساعدة صناع القرار لتحريك الجمود الحالي في المفاوضات نتيجة للشكوك التـي بـدأت تحـيط بـالموقف الراهن(*) وقد اتفق الأطراف على مجموعة من المؤشرات هي:

أ- إن القضية الفلسطينية هي قلب الصراع والسلام الفلسطيني – الإسرائيلي وهي المـدخل والأسـاس لسلام عربي – إسرائيلي.

ب- حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية طبقا للقانون الدولي.

ج- إن القدس موضوع مركزي شديد الحساسية لكل أطراف الصراع، دينيا وحضارياً وسياسياً، ولهـذا فالوضع يتطلب اهتماما خاصا في مفاوضات الوضع النهائي وذلك بما يكفل الوفاء بمتطلبات جميع الأطراف بالنسبة لواقع ومستقبل المدينة المقدسة.

(*) مسئول دانمركي.

(**) في تظاهره ضخمة لهذه الجماعة في تل أبيب وقف أموس ألون أحد مؤسسي الجماعة في وسط الميدان الرئيسـي الـذي شهد اغتيال رابين فيما بعد يدعو أنصار السلام العربية إلى الالتقاء مع قوي السلام الإسرائيلي للضغط على الحكومات من أجل التسوية الشاملة وقد تجاوب مع هذه الدعوي بعض الشخصيات البارزة مـنهم نجيـب محفـوظ الأديـب المصـري المعروف.

(*) من هؤلاء الكتاب لطفي الخولي وسعيد خيال وصلاح بسيوني وغيرهم.وانظر في الدفاع عن كوبنهاجن مقـال مصـطفي الفقي في الاحرار ١٩٧٧/٤/٢٣ وإدانة كوبنهاجن كذلك في مقال أحمد النجار بجريدة الأهالي ١٩٩٧/٤/٢٣ م.

د- وقف بناء المستوطنات الجديدة من جانب إسرائيل أو مصادرة أراضي فلسطينية خاصة أو عامة وذلك حتى يجري البت في مسألة المستوطنات القائمة في المفاوضات النهائية.

هـ- التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية والعمل بشكل خاص على توفير وتحسين الحياة الطبيعية للفلسطينيين.

و- قيام حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتوصل لاتفاق عادل خلال المفاوضات بشأن القضايا المعلقة وهي القدس، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، والأمن، والمياه.

ز- استئناف التفاوض بين إسرائيل وسوريا على أساس الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وترتيبات الأمن المتبادلة والعلاقات الطبيعية للقضاء على الجمود الراهن بما يحمله من إمكانية تفجر أعمال العنف في المنطقة.

ح- تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بالنسبة للأرض اللبنانية.

ط- توفير أقصي درجات الأمن لكل دولة ومواطن في المنطقة ضد الحوادث الإرهابية مهما كان مصدرها ومبرراتها الذاتية.

ي- إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل والعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك من الواضح في نظر أصحاب إعلان كوبنهاجن أن هذا الإعلان يوفر الحد الأدني من الالتزامات التي يجب على جميع الأطراف مراعاتها لتحقيق التسوية السلمية العادلة والشاملة للصراع في المنطقة ومن وجهة نظرهم فإن اجتماع هذه النخبة المثقفة هو الكفيل بإرساء التوافق المشترك، فالإعلان يجسد المطالب الوطنية والقومية للأطراف العربية الإسرائيلية(١٥).

ومع هذا فلابد أن نرصد أن الصفوة لم تقف موقفا موحدا إزاء إعلان كوبنهاجن وإزاء السياسة الإسرائيلية تجاه القضية في النصف الثاني من حقبة التسعينيات.

فمن جهة انقسمت الانتلجنسيا العربية بعامة والمصرية بخاصة بشأن إعلان كوبنهاجن وذلك من منطلق أن التسوية الشاملة لا سبيل إلى تحقيقها من خلال مفاوضات أطراف لا تملك التأثير على صانع القرار وذلك لان هذه النوعية من التفاوض تقود في النهاية للتطبيع والحث لعقد اتفاقيات إذعان جائرة مثل اتفاقية أوسلو، كما أن اجتماع نخبة عربية – إسرائيلية في كوبنهاجن دون الحصول على موافقة من الحكومات أو كترجمة حقيقية لموقف الشعوب العربية من وجهة نظرهم هو خيانة للقضية الفلسطينية فما أخذته إسرائيل بالقوة لابد أن تتخلي عنه، وتقبل بقيام الدولة الفلسطينية وتقبل عودة الضفة الغربية، وأن تتخلي عن القدس الشرقية، وتوافق على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وحينئذ يمكن تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإبرام علاقات سلام معها وإقامة الحوار بين الانتلجنسيا العربية والإسرائيلية، فلابد من حل الموقف العسكري أولا لإتاحة الفرصة للحوار بين الصفوات والنخب المختلفة في البلدان العربية وبين نظيرتها الإسرائيلية، والواقع أن اللقاءات التي كانت تجري في كوبنهاجن لم تنعزل بدورها عن مجري الأحداث في المنطقة، بل أن هجوم

إسرائيل على لبنان في أبريل ١٩٩٦ قد هدد بتجميد اللقاءات(*). وقد اعتذر الوفد المصري عن المشاركة في اللقاءات التي كان مقررا لها أن تعقد في لويزيانا نتيجة للمواقف المتشددة التي بدأ يتخذها بنيامين نتنياهو بعد رئاسته للوزارة في إسرائيل، بينما ازداد اهتمام العديد من الأجهزة الرسمية في الخارج بهذه المبادرة الجزئية وتأسفت على توقفها كما ألحت وزارة الخارجية الدانمركية والاتحاد الأوروبي على اسـتئناف الحـوار، وإذا كانت بعض فصائل الانتلجنسيا العربية قد عارضت هذه اللقاءات باعتبارها قد تحقق هدفاً إسرائيلياً بشق ثغره في التحالف بين النظام السياسي والنخبة المثقفة التي من وجهة نظر هذه الفصائل تتداخل مع دور المفـاوض وتنتحل تمثيلا للعلاقات مع إسرائيل، إلا أن فكرة التمثيل والتطبيع وانتحال التمثيل لم تكن واردة بل اقتصرت المناقشات حول إمكانية بناء تحالف دولي للسلام العربي الإسرائيلي يعبئ قوي المثقفين للدفع بتسوية سياسية نحو سلام عادل وشامل، والواقع أن فريق كوبنهاجن قام بتحليل موقف الفيصل المعارض للإعلان ووصـفه بأنه يدور في عدة محاور منها أن إسرائيل بأحزابها تمثل كتلة عنصرية واحدة، وأن التعامل معها يتعـين أن يتم عن بعد دون اعتراف بوجودها، وأن قوي السلام في إسرائيل هشة والحوار معها يضعف الصف العربي، كما أنه من الضروري إنهاء كل صور التطبيع مع استنهاض القوي الشعبية العربية ضد إسرائيل والولايـات المتحدة الأمريكية.

بينما ركز فريق كوبنهاجن على أن مبدأ التفاوض بين العرب قد بدأ في مراحله الأولي في أعقاب حرب ١٩٦٧ بصورة غير مباشرة من خلال الوسيط الدولي يارنج بعد قبول مصر لقـرار مجلـس الأمـن ٢٤٢ وتجسدت المفاوضات في مباحثات كامب ديفيد ثم مؤتمر مدريد، كما أن أحداث سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦ قد أوضحت لإسرائيل فشل نظرية فصل الأمن الإسرائيلي عن السلام، فالفلسطيني المقهور بإمكانـه أن يفجـر بانتفاضته نيران الثأر مما يؤدي على حد تعبير شلومو بن يامي أستاذ علم الاجتماع بجامعة تل أبيـب إلـى تفسخ المجتمع الإسرائيلي ونمو التيارات الدينية المتطرفة والعنف السياسي، وأن ثمة **قوة طليعية من المثقفين والسياسيين والصفوات المهنية والحركات الاجتماعية الجديدة بدأت تنشط وتعمل في الساحة ومنها حركـة السلام الآن.**

ومن الواضح أن الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٦ بما حملته من اعتقاد إسرائيل بأن التشدد في موقفها مـن المفاوضات الإسرائيلية – العربية والتخلي عن مبدأ الأرض في مقابل السلام قد أجـج الإحسـاس بأهميـة التماسك العربي، وشهد اليوم الأول من صيف عام ١٩٩٦ انعقاد أول قمة عربية بعد مؤتمر مدريد أمكن لها أن ترسم خطوطا أساسية للعمل العربي المشترك تجاه عملية التسوية الجارية، كما أبدي الاتحـاد الأوروبـي رغبته في القيام بدور فاعل مؤثر، وقد عبر عن ذلك بتعيين ممثل له مختص بذلك في المنطقة وبدأ، الاتحـاد السوفيـ ـ ـتي والصيـ ـن يبحثان عن استعادة أدوارهما لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي.

(*) ذكر لطفي الخولي في معرض حديثه عن هذا العدوان "اتصلنا بجميع المشاركين لإدانة العدوان الإسرائيلي والعمـل مـن أجل إيقافه فوراً ٠٠ لأن التحرك الجماهيري ضد العدوان يضع مصداقيتهم أمام امتحان عملي "

وحين أقدمت إسرائيل على فتح نفق في حرم المسجد الأقصى في سبتمبر ١٩٩٦ هب الشعب الفلسطيني يقاوم بعنف هذا الانتهاك وقدم عدة مئات من الشهداء والجرحي للحيلولة دون أن تدنس إسرائيل هذا المكـان المقدس.

والواقع الملفت للنظر أن مواقف الصفوات الدينية من الصراع العربي – الإسرائيلي وبخاصة في قضـية القدس يوضح أن هذه الصفوات قد نظرت للقضية من منظور ديني اجتمـاعي ثقـافي مكنهـا أن تخاطـب الجماهير بما يتفق ونبض هذه الجماهير، ففي ندوة القدس التي عقدت في بيروت في يونيو ١٩٩٦ تحت مظلة مجلس كنائس الشرق الأوسط تحت عنوان "مسلمون ومسيحيون معا من أجل القدس"(*) عبـر عـن إدانتـه لحكومة إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو لتسببها في تدهور العلاقات بين الجانب الفلسطيني والإسـرائيلي فـي الأرض المقدسة كما أنها تعبث كذلك بالمبادئ التي اتفق عليها في أوسلو وتهدف إلى إشـعال الموقـف فـي الحرم الشريف، وتهدف إلى القضاء على عملية السلام في المنطقة، وذكر بابا الإسكندرية أن إسرائيل تسيء فهم السلام فهي تقتل الناس في الحرم الإبراهيمي وتشرد سكان فلسطين خارج ديارهم وتستحوذ على الجولان وجنوب لبنان بحجة الحفاظ على الأمن الإسرائيلي،وتحتل القدس، وكل هذا باسـم السـلام. وذكـر مفتـي الجمهورية اللبنانية(*) أن القدس العربية التي قصدت إسرائيل تهويدها وتحويلها إلى عاصمة أبدية لإسـرائيل يجب أن تتحرر وتتحرر معها فلسطين العربية كلها، وهو المعني نفسه الذي أكد عليه الإمـام الأكبـر شـيخ الجامع الأزهر(**)، وقد انتهي المؤتمر إلى مجموعة من القرارات منها ربط العملية السلمية بتحرير القـدس وعودتها للشعب الفلسطيني ورفض أرجاء التفاوض حولها إلى نهاية مفاوضات السلام، مع إنشـاء صـندوق لدعم جهود العرب في القدس وإعلان عدم شرعية المستوطنات مع وجوب التوقف عن أية أعمال حفر فـي الأماكن المقدسة ورفع الحظر عن تنقل الفلسطينيين من القدس إليها وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ولا شك أن هذه القرارات تضع في حسبانها مدي تعنت إسرائيل ومحاولتها تهويد القدس وضـمها إليهـا وجعلها عاصمة لإسرائيل متجاهلة بذلك مسبق قبولها لقـرار هيئـة الأمـم المتحـدة رقـم ١٨١ بتـاريخ ١٩٤٧/١/٢٩ بإقامـة "كيان منفصل للقدس" والقرار رقم ٢٤٢ لعام ٩٦٧ الذي دعا لانسحاب إسرائيل مـن الجزء المحتل من المدينة وموقف المجموعة الأوروبية في بيان البندقية الصادر في ١٩٨٠/٦/١٣ الذي ينص على عدم قبول أية مبادرة من جانب واحد تستهدف تغير أوضاع القـدس وضـرورة الاعتـراف بالأهميـة الخاصة التي تكتسبها قضية القدس(***).

(*) دعا لها البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقسية ومجموعة من مطارنة وقادة الكنائس الشـرق أوسـطية والرمـوز الإسلام.

(*) ألقاها نيابة عنه الشيخ محمد رشيد قباني.

(**) ألقاها نيابة عنه د. مصطفي الشكعة.

(***) تبني مجلس الكنائس العالمي وجهة نظر مجلس كنائس الشرق الأوسط، فأعرب في اللقاء الإسلامي المسيحي حول القدس عن إدانته للممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة.

ثانياً: موقف القوي المختلفة في إسرائيل من الصراع العربي- الإسرائيلي:

أدي الانتصار المؤسف لإسرائيل سنه ١٩٦٧ وضم القدس العربية ووضع اليد على مساحات من الضفة الغربية من الأردن وسيناء إلى اعتبار ذلك دليلا على التدخل الإلهي وعودة أرض المعاد للشعب المختار وهيمنت الثقافة السياسية التوسعية على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الإسرائيلي التي تتضمن استخدام التاريخ والأسطورة لتفسير الوضع السياسي المعاصر والأحداث الراهنة.

وقد أدت حرب ١٩٧٣ إلى تغيرات سياسية هامة حيث تقهقر الاعتزاز الوطني في إسرائيل وتزايدت حركات المعارضة والمظاهرات فضلاً عن الضغوط الداخلية مما أدي لاستقالة جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية ووزير الدفاع موشي ديان، وفي فبراير١٩٧٤ تشكلت غوش امونيم (كتله المؤمنين) كحركة ترغب في تحقيق بعض الأهداف الدينية من خلال استخدام الأساليب السياسية.

إن قادة وأعضاء ومؤيدي غوش امونيم هم في معظمهم خريجو شبكة موسعة من مؤسسات النظام التربوي الديني الحكومية خصوصا مدارس بني عاكيفا ولديهم إيمانهم الثابت بقدسية أرض المعاد كما يدعون أنفسهم حركة تجديد الاكتمال الصهيوني وهي حركة تطالب بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وبناء على هذه النظرة الشمولية لا يصعب فهم موقف الحركة من عرب فلسطين فانهم لابد أن يختاروا بين الاعتراف العلني بشرعية الصهيونية والتمتع بكافة الحقوق كمواطنين أو إطاعة القوانين دون الاعتراف بالصهيونية والتمتع بكافة الحقوق باستثناء الحقوق السياسية أو النزوح للأقطار العربية الأخرى.

وقد هددوا كذلك بتنظيم مقاومة مسلحة وبإمكانية نشوب حرب أهلية إذا لزم الأمر ذلك(*)، وقد ظهرت حركه السلام الآن كحركة غير منظمه سياسيا تجتذب أناسا لهم آراء سياسية مختلفة تعارض سياسة الاستيطان المخطط التي تتبعها الحكومة وزيادة المد الصهيوني حيث تجمع عشره آلاف متظاهر ينتمون للحركة في ١٨ مارس ١٩٨٣ على جبل براكا المطل على مدينه نابلس لمعارضة تأسيس مستوطنه جديدة وظلوا ينشدون أغنية السلام، وتؤلف هذه الحركة الممثل الرئيسي في معسكر السلام (شالوم اخشاف) وهي مشابهة لغوش امونيم وينحدر أنصار كل من الحركتين من خلفيات غربية (اشكنازية) وينتمون للطبقة الوسطي والعليا الوسطي، وتضم حركة السلام الآن عدد كبير من أساتذة الجامعات الذين تطوعوا للانضمام إليها بينما تعتمد غوش امونيم على الحاخاميين الرئيسيين للإرشاد الروحي. ومن المعروف انه تم تأسيس حركه السلام الأولي في إسرائيل سنه ١٩٢٥ " بريت شالوم " وقد ساعد على تأصيلها الزيارة التاريخية التي قام بها السادات لمدينه القدس فقد فجرت الزيارة أسطورة "لاخيار" Ein breira(*). وقد تأسست كذلك حركه الشرق من أجل السلام في مايو ١٩٨٣ من قبل جماعة يتراوح عددها بين ٢٥: ٣٠ مفكر يعود أصلهم إلى جذور شرق أوسطية يمثلون كافه الاتجاهات السياسية وتأسست الحركة على ٦ مبادئ منها العمل على

(*) ميرون ارونوف، المصدر نفسه، ص ص ٨٨-٨٩.

(*) وهي اسطوره كانت إسرائيل ترددها انه ما من زعيم عربي تستطيع إسرائيل التحدث معه. انظر ميرون ارونوف، المصدر السابق ص ١١٢.

إدماج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وإقامة مجتمع عادل، ومنع إقامة مستوطنات، والمحافظة على الحقوق الشرعية لليهود والفلسطينيين، وتشجيع السلام في المنطقة من خلال العمل التطوعي.

كما تأسست كذلك حركه القوه والسلام (عوز وشالوم) التي تألفت من أساتذة من جامعة بار ايلان الدينية وحركة سبل السلام (نتيفوت شالوم) التي تنزل إلى الشارع ويتظاهر أنصارها لإرساء السلام في المنطقة، وهناك الآن جماعات تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية وأخري تشجع التعاون بين العرب واليهود كحزب راكاح للقوميين العرب كما أن هناك جماعات تنتظر المسيح المخاص Messiah مثل حزب اغودات، وهناك فضلاً عن نتوري كارتا أو " حماه المدينه " الذين يعادون فكره الصهيونية وفلسفتها العنصرية.

أما الأحزاب السياسية ذات التمثيل في الكنيست فتضم المابام والبراتسي والياهاد فضلا عن العمل والليكود وغيرها.

والملفت للنظر انه بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ظهرت نحو ٢٠ مجموعة داعيه للسلام من أبرزها جماعه الخط الأحمر Red Line لجمع اليهود والعرب معا تحت شعار إنهاء الاحتلال ٠ أن ما نريد أن نصل إليه هنا هو أن المثقف الإسرائيلي بدأ يدرك الآن خطورة التعبئة الإيديولوجية المسمومة التي يقوم بها قادة إسرائيل وصعوبة الاستناد على مزاعم تاريخية وتفسيرات مغرضة لفرض سياسة الأمر الواقع على جيرانها العرب، وأنه من المتعذر أن تتحول هذه الدولة إلى ترسانة للأسلحة الكيماوية وأسلحة الدمار الشامل، فقد أوضحت الانتفاضات الفلسطينية أن أصحاب الحقوق المسلوبة بوسعهم أن يواجهوا البغي المستمر بقوه الحق وصلابة الإيمان.

ثالثاً: موقف النخب المثقفة في مصر من الصراع العربي الإسرائيلي:

من الملفت للنظر كذلك أن الدراسات التي أجريت في إسرائيل عن رؤية الذات والآخر في إطار عملية السلام بالشرق الأوسط منذ مطلع التسعينيات قد رصدت أن الخطاب الإسرائيلي بدأ يعلن استعداد إسرائيل للتفاوض مع العرب بصفة عامة (٦٢,٥%) بشرط مبادله السلام بالسلام فحسب لا الأرض مقابل السلام وأن الشعب الإسرائيلي كذلك تحمس لمبادرة السلام المصرية بصورة ملحوظة (٥٠%) ولكنه في الوقت ذاته يري أن العرب يحملون العداء لدولة إسرائيل وذلك منذ إنشائها وأن على الزعماء العرب وقف حملات العداء لإسرائيل (٧١,٤ %) كما يرون كذلك أن الشعب الإسرائيلي هو الشعب الجديد بأن يظل وحده على الأرض إذ أن أرض إسرائيل هي الوطن بموجب اعتراف عصبة الأمم وليس من حق العرب الإدعاء بأن إسرائيل جزء من أراضيهم (٨٥,٧ %) كما أن (٥٨,٣ %) مما ينطوي عليه الخطاب الإسرائيلي يركز على أن اليهود قد تعرضوا للاضطهاد على يد العرب. وهكذا ظل الخطاب الإسرائيلي يؤكد عشيه مؤتمر السلام أن إسرائيل هي الساعية دوما للسلام، أما العرب فعلي عكس ذلك تماما وهكذا هيمنت على عقليه إسرائيل مشروعيه الأرض بالنسبة لها ٠ والغريب أن الولايات المتحدة لم تكلف نفسها أن تنصح إسرائيل بتعديل هذه التصورات العنصرية[*].

(*) انظر دراسة فتحي الشرقاوي عن رؤية الذات والاخر في نشرة مركز بحوث الشرق الأوسط، عدد خاص ١٩٩١.

ويعني هذا أن كلينتون رغم مساعيه لإحلال السلام في المنطقة إلا أن مفهوم السلام نفسه غاب عليه وجهه نظر إسرائيل المتمثلة في نظريه الأمن التي ترتكز أساسا على نظرية الحدود الآمنة والقدرة على ردع السكان العرب(**).

وقد قدم بيل كلينتون قبل انتهاء فتره رئاسته الثانية مقترحات أمريكية للمفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك قبل مغادرة البيت الأبيض بنحو شهر من الزمان(***) وقبل انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠١ حيث توقعت الولايات المتحدة أن القيادة الفلسطينية - وهي ترغب في الحل السلمي للمشكلة الفلسطينية – يمكن أن توافق عليها، وهي خطة كانت تهدف في الوقت نفسه لتزكيه باراك في الانتخابات الإسرائيلية كداعيه للسلام مع استخدام الورقة كأداة لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية. والخطة في جوهرها تتضمن تنازل الفلسطينيين عن ٥ % من الأرض المحتلة في ١٩٦٧ وتنزع المستوطنات المزروعة في قلب الأرض الفلسطينية (وتعد خط الدفاع عن إسرائيل) كما تمهد للحصول على حق سيادة منقوص على ساحة المسجد الأقصى "فوق السطح" وقد أطلق كلينتون عليه المصطلح اليهودي (جبل الهيكل) وكذلك السيادة الإدارية على الحي الغربي في القدس القديمة، وقصر العودة لإسرائيل بالنسبة للأراضي المحتلة منذ ١٩٤٨ على ١٥٠ ألف فلسطيني مع تعويض الباقين وضمان استمرارهم في البلدان العربية المجاورة(*).

وقد قبلت إسرائيل الورقة إذ أنها تتفق واستراتيجيتها غير أن القيادة الفلسطينية تحفظت على كثير من بنود الاتفاقية وقد استمرت المفاوضات في طابا المصرية أملا في التغلب على العقبات القائمة خلال يناير ٢٠٠١، بينما غادر البيت الأبيض بيل كلنتون قبل أن يتمكن من إقناع القيادة الفلسطينية من التوقيع على بنود الاتفاقية(**).

ولم تخفي القيادة الفلسطينية إحساسها بانحياز الرئيس الأمريكي بالكامل لإسرائيل فقد أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (سليم الزعنون) أن الإدارة الأمريكية كانت تقدم للجانب الفلسطيني مقترحات على أنها أمريكية في حين أنها مقترحات إسرائيلية سبق أن قدمها الإسرائيليون للفلسطينيين(***).

إن عقد القمة العربية الثانية في القاهرة لمساندة القضية الفلسطينية وسحب السفير المصري من إسرائيل قبل أن ينصرم عام ٢٠٠٠ ووقوف الدول العربية موقفا موحدا في مواجهة التصلف الإسرائيلي رغم إعلان الولايات المتحدة إحساسها بالصدمة (من هذا التشدد) يوضح رفض سكان فلسطين للاتفاقية وهو ما تم بالفعل.

(*) انظر تحليل مؤتمر السلام لعادل باسيلي في النشرة السابق الإشاره إليها والعدد ذاته.

(**) قدمت المبادره في شهر ديسمبر ٢٠٠٠ وكان موعد انتهاء حكم الرئيس الأمريكي يوافق ٢٠يناير ٢٠٠١.

(*) فهمي هويدي، مقترحات الرئيس كلينتون، جريدة الأهرام ٢٠٠١/١/٢ ٠

(**) عبد الله الحوراني، القمة الفلسطينية في مواجهة القرار المصيري، الأهالي ٢٠٠١/١/١٠.

(**) ذكر الزعنون أن مدير المخابرات المركزيه الامريكيه قال لعرفات " عليك أن تعلم أنك في منطقة يسهل فيها تغيير الحكام والحدود " الأهالي رساله محمد مصطفي ٢٠٠١/١/١٠.

وقد أجريت الدراسة التي ستعرض بعض مؤشراتها من خلال عينتين من النخب المثقفة المصرية خـلال عامي ١٩٩٢ ثم ١٩٩٧ وقد جاءت دراسة ١٩٩٢ أثناء المباحثات التي تبنتها الدول الكبري لجمـع أطـراف النزاع العربي – الإسرائيلي في العاصمة الأسبانية لخلق لغة مشتركة ومناقشة القضايا موضـوع الصـراع، واستغل الباحث بطء عجله المفاوضات ليستطلع رأي المثقفين المصريين وتصورهم لأبعاد الصـراع حيـث ضمت هذه العينة ٤٩٠ من أساتذة الجامعات والخبراء والسياسيين والصحفيين والنقابيين والمفكرين والفنانين.

أما دراسة ١٩٩٧ فقد أجريت على عينه مكونه من ٣٦٨ مـن أسـاتذة الجامعـة والخبـراء والأطبـاء والصحفيين والمحامين والضباط في المرحلة التي بدأت فيها إسرائيل تتنكر لاتفاقية السـلام وتتلاعـب فـي تفسير بنودها المختلفة وقد استثارت إسرائيل المجتمع الدولي عامه والعالم العربي خاصة حـين بـدأت فـي مارس ١٩٩٧ في إقامة مستوطنه جديده في أبو غنيم في القطاع الشرقي من القدس الشرقية، وسارعت الأمم المتحدة بإدانة إقامة المستوطنات ودعت لاستئناف عمليه السلام على كافه المسارات. ومـن المعـروف أن التعنت الإسرائيلي قد أدي إلى عقد مؤتمـر القمة العربية وإلي مناشدة لجنه القدس لجميع الدول الإسـلامية لقطع علاقاتها مع إسرائيل، وفي ٢١ مارس ١٩٩٧ نظمت "جماعه السلام الآن" مسيره فوق جبـل غنيمـات تعلن استنكارها لبناء المستوطنات وشاركهم بعض المثقفين المصريين، وجاءت دراستنا في النصف الأول من عام ١٩٩٧ لاستطلاع رأي النخبة المثقفة وتوقعاتها حول أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي في ظـل فكـرة الإعلان عن تأسيس حركه عالميه وإقليمية تمارس الضغط على الحكومات المراوغة (وهي عبارة تجسـدها أعمال إسرائيل واستفزازها للعالم العربي) وكان التساؤل الأساسي هنا هل يمكن للنخب المثقفـة أن تمـارس دورا لإرساء السلام في الشرق الأوسط بفضح الاستراتيجية العنصرية التي تتبعها إسرائيل في المنطقة؟ وما مواصفات هذا الدور؟، ولم نجد مانعا من الجمع بين نتائج دراسة عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ فالنخبـة المثقفـة هي العينة المدورسة في الدراسة الأولي والثانية.

ويري محمود أمين العالم أن العلماء والمفكرين والكتاب ورجال الدين والقانون ورجال الأعمال والصحافة والطلبه فضلا عن قوي الإنتاج يشكلون هذه الشريحة[*]. كما أن الصراع العربي – الإسـرائيلي هـو لـب الاهتمام في الدراسة الأولي والثانية، فضلا عن استخدام صحيفة الاستبيان في الحالتين وان اختلفـت بعـض بنودها في الدراسة الأولي عنها في الثانية بحسب طبيعة المواقف المستجدة على الساحة.

وغني عن القول أن النتائج والمؤشرات التي نعرضها وهي تمثل بدورها بعـض المؤشـرات والنتـائج فحسب تتصل في النهاية بطبيعة القضايا موضوع الدراسة والمجال الزمني والبشري الذي تمت في إطـاره، غير أننا سنذكر في حينه أسباب الاختلاف إذا اختلفت التوجهات الأيديولوجية للنخبه المثقفة عام ١٩٩٢ عنها في عام ١٩٩٧.

وفيما يلي نعرض أبرز النتائج ودلالاتها الاجتماعية:

(*) مفاهيم وقضايا اشكاليه، دار الثقافة الجديده، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٩.

١- يري ٧٢,٤ % من أفراد النخبة المثقفة أن الهدف المعلن لإسرائيل هو تكوين دولة عاصمتها القدس بالاستناد إلى المزاعم الدينية لإقامة دولة قوية عاصمتها القدس، بينما ذكـر ١٦,٣ % أن الهـدف المعلن يتمثل في دعم النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال وجود إسرائيل، حيث تعتمد إسـرائيل على الدعم الأمريكي لها من الناحية المادية والتكنولوجية والأمنية في معاملاتها الخارجية.

٢- بالنسبة للأهداف غير المعلنة أفصحت النخبة المثقفة أن الأهداف غير المعلنة تنهض علـى أسـاس إقامة دوله إسرائيل الكبري الممتدة من النيل للفرات، وذكر ١٠,٢ % أن هدف إسرائيل غير المعلن هو التوسع الاستعماري، وذكـر ٩,٤ % أن الهدف هو إخضاع العرب لنفوذها، والملفت للنظر أن ٥,١ % يقرون بان الهدف غير المعلن هو القضاء على الإسلام والمسـيحية. ولا شـك أن هـذه المؤشرات تعكس نظره المثقف لأهداف إسرائيل سواء الأهداف المعلنة أو الأهداف التي يمكـن أن تستشفها النخبة المثقفة والمتصلة بدورها بفكر **الهيمنة الثقافية والقضاء على الإسلام والمسيحية.**

٣- بالنسبة لرؤية افراد العينة لموقف إسرائيل من العالم العربي فقد ذكر ٣١% بان إسرائيل تميز فـي معاملتها بين البلدان العربية على أساس موقفهم منها، ومن المعروف أن الأقطار العربيـة تختلـف بحسب رؤية حكامها وموقفهم من إسرائيل، وقد ذكر ٢٩,٢ % أن إسرائيل تعتقـد أن مـن حقهـا الإبقاء على الوضع الراهن كما ترفض تقديم أي تنازلات للعرب. وبينما قرر ٢١ % أن إسـرائيل تضع البلدان العربية في سلة واحدة، فالعرب في نظرها ينبغي أن ينظر إليهم باعتبارهم أعداء أمس وأعداء اليوم وينبغي إخضاعهم وإذلالهم ٠ قرر ١٨ % أن نظرة إسرائيل تتعـدي ذلـك للرغبـة المحمومة في **تقسيم العالم العربي لدويلات صغيره وضعيفة يسـهل السـيطرة عليهـا وتكـوين إسرائيل الكبري**، والواقع أن هذه المعطيات تلفت نظرنا إلى الأساليب التي تلجأ إليها إسرائيل فـي تعاملها مع العالم العربي ومن المعروف أن الولايات المتحدة لم تتحمس للقاء الجانب الفلسطيني إلا بعد أن أقر المجلس الفلسطيني وجود دوله يهوديه إلى جانب الدولة الفلسطينية رغم عدم حصـولهم في المقابل على أي تنازلات من إسرائيل.

٤- ذكرت نسبه لا بأس بها قدرها ٦٠ % من افراد النخبة المثقفة أن إسرائيل تعترف بوجودها فحسب وتنكر على غيرهم حقوقهم المشروعة، كما ذكر ٣٢ % أن إسرائيل تري انه لاحق للفلسطينيين في الأرض التي تستولي عليها، فهي أرض المعاد. ويعني هذا أن الغالبية الساحقة من أفـراد النخبـة المثقفة وتبلغ ٩٢ % تري أن **الموقف الإسرائيلي من العالم العربي ينطلـق مـن منطـق القـوه والرغبة في إهدار الشرعية، هو المنطق الاستعماري المسيطر على العقليـة الصـهيونية علـى الدوام.**

٥- ويركز ٢٤,٤ % من مجموع استجابات العينة المدروسة على أن إسرائيل ترغب في الاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية، ومن المعروف انه رغم التعهدات التي قطعتها للسلطة الفلسطينية بعدم إنشاء مستوطنات جديدة منذ عام ١٩٩٢ إلا أنها ابتدعت سياسة توسيع المستوطنات القديمة فـارتفع معدل الأرض العربية المحتلة بنسبة ٤٠ % من ١٩٩٢: ١٩٩٦(*). ويركز ٣٦ % مـن مجمـوع الاستجابات على أن سياسة إسرائيل هي بناء مستوطنات جديدة ومن المعروف أن إسرائيل قد بدأت منذ ١٩٩٦ في التخطيط لمشروع معاليه ادوميم ويتم على أراضي خمس قري في شرق القدس هي عنانا، العيسوية، الطور، الميززية، وأبو رديس وبناء ١٥٠٠ وحده سكنيه بهدف عزل جميع القري الفلسطينية القائمة، كما أن ٢٦,٨ % من مجموع الاستجابات يتركز في محافظـة إسـرائيل علـى الوضع القائم بما فيه من تجاوزات ويتفق هذا مع ما ذكره جارودي من أن إسرائيل ما تزال تحلـم بإسرائيل الكبري وما يحدث الآن ليس عملية سلام بل أن وجود الشرطة الفلسطينية نفسـها هدفـه المحافظة على أمن إسرائيل(**).

٦- أما عن نظره إسرائيل للعالم العربي من وجهة نظر النخب المثقفـة فـإن ٢٤,٩% مـن مجمـوع الاستجابات تركز على رغبتها في إخضاعه سياسيا، ٢٣,١% تركز علـى رغبتهـا فـي الهيمنـة الاقتصادية، ١٧,١% تركز على رغبتها في استعماره والهيمنة العسكرية عليه، و ١٥,٨ % تركـز على الرغبة في نهب ثرواته ومعني هذا بوضوح أن النخبة المثقفة تحذر من أن الهيمنة على العالم العربي يسيطر على العقلية الإسرائيلية وفكر حكام إسرائيل بنسبه ٨١ % من مجموع الاسـتجابات وهو ما يفسره عبد الوهاب المسيري(*)، بالقول بأن إسرائيل حين تتعامل مع الشرق الأوسط فهـي تشبه يهود الجيتو الذين يرغبون في الاستفادة من كل شيء حيث يقفون على هامش العملية الإنتاجية كلها، أما الهيمنة العسكرية فهي وليدة الإحساس العنصري بالعودة إلى أرض المعاد وهكذا تغـذي الأسطورة السلوك العدواني.

٧- وتطرقت صحيفة الاستبيان عن تصور النخبة المثقفة بإمكان الضغط على إسرائيل وهنا ذكر ٣٨,٩ % بان الغرب لا يمكن إجبار إسرائيل على تغيير سياستها، ومصداق ذلك ما ذكره دين رأسك حين قال "لا تصدق أن هناك إدارة أمريكية في المستقبل تضغط على إسرائيل"**(**)** بينما ذكر ٥٩% بـان بإمكان الغرب والولايات المتحدة من أجل المصالح الممتدة مع العرب الضغط كذلك على إسرائيـل وهو ما يعكس بارقة أمل في الضغط العالمي على إسرائيل، ومن الملفت للنظـر هنـا أن هـارون لوافسكي – السياسي اليهودي – يقرر أن إسرائيل ولدت في الغرب من صلبه فهي لـب المحـيط

(*) طه المجدوب، الاستيطان جوهر الفكر الصهيوني، الأهرام ١٩٩٧/٣/٩.

(**) رجاء جارودي، الاساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلي، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٣١ " ٢٦٣.

(*) الأيديولوجية الصهيونية، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ١٩٨٢، ص ٢٥٣، ص ٢٥٤.

(**) زكريا نيل، قضايا وآراء، جريدة الأهرام ١٩٩٧/٦/١٤ .

الخارجي للغرب فإذا تصرفت الولايات المتحدة ضد إسرائيل فهي تتخلي عـن هويتهـا فـالمحور الثابت في السياسة الأمريكية هو تأييد إسرائيل(***).

٨- ذكر ٩١,١ % من أفراد العينة أن إسرائيل تشكل في الواقع مصدراً للتهديد الحقيقي للمنطقـة وأن مصر هي أكبر الدول العربية ولذلك تتعمد إسرائيل بأن تشير مراراً وتكرار بأن مصر قـد جـري تحطيمها في الماضي ولم تعد القوة السياسية القائدة في العالم العربـي وأصـبحت مـن الناحيـة الاقتصادية على حافة الأزمة(*). فإسرائيل تباهي عادة بأنها ترسانة للأسلحة المتطورة وهو ما عبر عنه مناحم بيجين في كتابه الثورة بقوله " أنا أحارب إذن أنا موجود ٠٠ من الدم والنـار والدموع والرماد يستخرج نموذج جديد من الرجال ٠٠ نموذج غير معروف البتـه للعـالم ٠ مـن الألـف والثماني السنين الماضية. اليهودي المحارب أولا وقبل كل شيء"(**).

وتتهم إسرائيل مصر بأنها تقف وراء قرارات مجلس الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع إسرائيل وتجميد المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف وتقف وراء قرارات مجلس الأمن بوقف الاستيطان فـي الأرض المحتلة وقرار القمة الإسلامية في إسلام أباد بإعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل ومسـانده لبنـان وسوريا والأردن والفلسطينيين لتوحيد وجهات النظر لاسترداد الأراضي المحتلة، كما أنهـا داعيـة لإنشـاء السوق العربية المشتركة في مواجهة الدعوة الإسرائيلية للسوق الشرق أوسطية التي تستفيد فيها من الأرصدة المالية في الخليج والقوي العاملة في البلدان العربية المجاورة استعدادا لقياده المنطقة اقتصاديا وسياسيا(***).

٩- بينما يري ٤٣% من مجموع المبحوثين أن السلام الآن بعيد المنال لتعنت إسـرائيل، ذكـر ٢٧% أن السلام الآن اقرب من ذي قبل. والواقع أن التباين هنا يفسره موقف إسرائيل، وتعدد التوجهات السياسية داخل حدودها من أقصي اليمين لليسار، ومن القوي الدينية المتشددة إلى حركة السلام الآن التي قادهـا البعض من أمثال أموس ألون الذي طالب القوي الإسرائيلية المؤيدة للسلام بالضغط لتحقيـق التسـوية الشاملة، ويقابلها التصورات الصهيونية التي تصف عرب فلسطين بأنهم أدني من المهاجرين اليهود بل أنهم حثالة البشرية وقد بررت إسرائيل احتلالها أراضي الغير بأنه استراتيجية من أجل الأمن(*).

(**) ريجينا الشريف، الصهيونيه غير اليهودية، ترجمه أحمد عبدالله، عالم المعرفة، ع ٩٩.

(*) اودينون، خطه إسرائيل في الثمانيات في عبد المالك التميمي الاستيطان الأجنبي، عالم المعرفه، ص ٣٤٦ ٠

(**) عبدالوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، مصدر سابق ص ٢٦٥ ومن المعروف أن بن جوريون قد ذكر في كتابـه إسرائيل في سنوات التحدي "أن إسرائيل لا تحسب حسابا لدوله عربيه إلا لمصر لانها الدولة العربية الوحيدة التي لها جيش منظم".

انظر: عبد الجليل شلبي، اليهود واليهودية، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٩٦ وكذلك ممدوح عطيه وعبـد الفتـاح بدوي السلام الشامل أو الدمار الشامل، الصلاح للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١.

(**) رفض مجلس الشوري في مناقشته لبيان الرئيس مبارك بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٩ أن تكون "الشرق أوسطية" بـديلا للخـط العربي، الأهرام ٢٠٠١/١/٣٠.

(*) ريجينا الشريف، مصدر سابق، ص ٢٨٠ : ص ٢٨٣.

وقد تطرقت صحيفة الاستبيان لإمكانية تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل في المستقبل القريب، فذكر ٥٣,٥% أن السلام لن يتحقق مطلقا لتعنت إسرائيل ورفضها منطق السلام وتبعاته . ولا ينبغي أن يوصم هؤلاء بالتشاؤم فمن المعروف أن إسرائيل لا تفتأ تمارس سياسة الخداع في تفسير المفاهيم ويرتفع صوت اليمين المناهض والجماعات الدينية المتشددة بصوره مستمرة لرغبتهم المستمرة في هدم المسجد الأقصي وإعادة بناء هيكل سليمان القابع في أذهانهم تحت أساسات المسجد(**) ويكشف عن ذلك كتاب اللاهوت اليهودي والقدس للكاتب الإسرائيلي المعتدل إسرائيل شاحاك إذ يقول أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تتجاهل عروبة القدس وتركز على حقبة التاريخ التي سكنها اليهود في المدينة(***).

١٠- ذكر ٤٤,٧% أنهم لا يتوقعون أن تشهد المنطقة صراعات سياسية بل من المتوقع أن تظهر صراعات أخري على المياه والموارد الطبيعية لضمان استمرار الحياة لا مجرد الهيمنة فحسب، كما قرر ١٤,١% أن الصراع الحقيقي سيرتبط بالأزمات البيئية والاقتصادية. بينما ذكر ٣٥,٥% أن الصراع سيزداد بالفعل نظراً لعنجهية إسرائيل وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ورغباتها التوسعية مما سيؤدي لتحويل المنطقة برمتها إلى بؤره ساخنة في المستقبل. **وقد ذكر ٧٣,٧% أن إسرائيل لن تقبل مبدأ الأرض مقابل السلام،** بينما قرر ٢٦,١% أن إسرائيل لابد أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي.

١١- كان لابد من الوقوف على رؤية المثقفين للنظام العالمي الجديد الذي بمقتضاه انهار الاتحاد السوفيتي واطلعت الولايات المتحدة بدور الشرطي المسلح المكلف بتنظيم العلاقات الدولية، **وقد ذكر ٤٧,٥% أن النظام العالمي لا يعبأ إلا بما يحقق مصالحة،** بينما رأي ٢٧,٣% أن النظام العالمي الجديد يحرص على دعم السلام بين العرب وإسرائيل للمحافظة على موازين القوي في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن تهديد أمن المنطقة يمكن أن يعكر صفو السلام العالمي . وقد ذكر ٢٤,١% من مجموع أفراد النخبة المثقفة أن الولايات المتحدة حريصة على دعم الكيان الصهيوني نتيجة لضغوط اللوبي الصهيوني، ويظهر ذلك في موافقة الكونجرس الأمريكي على نقل السفارة الأمريكية للقدس. وما من شك في أن تشكك النخبة المثقفة في أن يدعم النظام العالمي الجديد السلام المبني على العدل بين إسرائيل وجيرانها العرب يكمن في نقص ثقتهم في التزام النظام العالمي الجديد بعودة الحقوق لأصحابها.

(*) بيان اللجنة الدائمة للاعلام العربي، الأهرام، ٢٠٠١/١/١٧ ومن المعروف أن إسرائيل تحرص على السيادة الإسرائيلي تحت سطح المسجد.

(**) ماهر شفيق فريد، القدس، أهرام ٢٠٠١/١/١٦.

تعقيب

إن نظرة شاملة للمردود الثقافي للصراع العربي الإسرائيلي يكشف عن أن جوهر المشكلة لا يكمـن فـي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية فحسب بل أن جوهرها في الأسـاس يعبـر عـن البعـد الثقـافي والأيديولوجي وتنعكس آثارها في توابع اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة فمنذ صدر كتاب هرتزل "الدولة اليهودية" ١٨٩٦وانعقاد المؤتمر الصهيوني الإسرائيلي في بال بسويسرا في العام الذي يليه وصـدور وعـد بلفور سنه ١٩١٧ بمنح اليهود وطنا قوميا في فلسطين وانعقاد مؤتمـر برمودا سـنه ١٩٤٣ مـن الـرئيس روزفلت لفتح أبواب هجرة اليهود إلى فلسطين تحول الاستيطان إلى تجسيد لأسطورة الحق التـاريخي فـي أرض فلسطين، وقد برهنت الحروب التي نشبت بين إسرائيل والعرب على أن الرغبـة المحمومـة فـي الاستيلاء على الأرض والتوسع لتحقيق الحلم الصهيوني الذي يمتد حتى ضفاف النيل وشواطئ الفرات هـو الهدف الحقيقي للدولة الوليدة (*). وقد أكد شارون في مناسبة انتخابه رئيسا للوزارة الإسرائيلية رغبتـه فـي الاحتفاظ بالقدس عاصمه أبدية لإسرائيل(**) وعزز رغبته بآيات من التوراة.

وهو هنا يخلط بين التفسير الروحي للدين والأوضاع الراهنة في فلسطين ومن هنا فان للانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧، ٢٠٠٠) دلالتها الثقافية فهي تتسم بالتجزؤ والمرحلية، سلما وعنفا وهي تظهر في فتـرات الغمـوض الذي يشوب النسق السياسي، فالانتفاضة تعبر في نظر بعض الخبراء عـن مجموعـه العمليـات الجماهيريـة الفلسطينية شبه العسكرية في فلسطين، وكانت منظمة التحرير قد نجحت في تعبئة الشـباب داخـل الأراضـي المحتلة في تنظيمات شعبية أطلقت عليها تنظيم الشبيبة وهي تشكل صلب المقاومة الفعلية فـي انتفاضـه سـنه ٢٠٠٠، وهكذا تشكل الانتفاضة نموذجا للمقاومة الشعبية السلمية وتحمل في ثناياها مقولتي الحرب والسلم بينما كانت " مدريد " رمزا لتجمع القوي العربية مع القوي الدولية فالمناخ الدولي في أوروبا منذ مدريد يغلب عليـه صيغة الاشتراكية الديموقراطية، وقد بدأت هذه القوي تتعاطف مع الحق الفلسطيني بعد أن كانت تنصـت فقـط لمقولات إسرائيل(*)، وهكذا يبدو أن بوسعنا أن ندعم البناء الثقافي للصراع العربي الإسـرائيلي دون أن نغفـل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تستأثر عاده بالنصيب الأوفر من الاهتمام، وإذا كـان جـوهر الأيديولوجية الصهيونية هو استيراد ونقل مجموعة من العقائد والأفكار الدينية إلى المجال السياسي حيث تشكلت الصهيونية في جوهرها في صوره فكره استعمارية تعد امتدادا للإمبريالية نتج عنها في الممارسة عمليتـا نقـل ديموجرافي: نقل اليهود من المنفي إلى أرض المعاد، ونقل العرب من أرض المعاد إلى المنفي(**)، فإن دعوتنا في المقابل هي كشف خطورة هذه الأيديولوجيا أمام العالم كله وحشد الدعم العالمي لمسانده القضية الفلسـطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

(*) حديث قداسة البابا شنوده بطريرك الاقباط في معرض الكتاب بتاريخ ٢/٧ انظر جريدة الأهرام ٢٠٠١/٢/٨.

(**) جريدة الأهالي ٢٠٠١/٢/٧.

(*) محجوب عمر، الانتفاضة والمفاوضات، الأهرام ٢٠٠١/٢/٧.

(**) عبدالوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، مصدر سابق، ص ١٥٦، ص٢٩٥.

المصادر

1- R.W. Tucker, Is peace still possible in the Middle East

ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، يوليو ١٩٧٨.

٢- المصدر نفسه.

3- W. Laqueuer, Is peace still possible in the Middel East

ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، يوليو ١٩٨٧.

٤- ريجينا، الشريف الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبدالعزيز، سلسلة عالم المعرفة ع ٩٦، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٦٠، ص ٢٦١.

٥- عبدالوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، سلسلة عالم المعرفة ع٧١، الكويت،١٩٨٢، ص٢٦٥.

٦- عبدالمالك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٣، ص ٣٣٤، ص ٣٤١.

٧- على الدين هلال، اختلال التوازن الاستراتيجي، إسرائيل والمسألة الفلسطينية، السياسة الدولية ٧٤، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٧٤.

٨- انظر في مجلة السياسة الدولية - العدد المشار إليه المقالات التي قدمها دون بيرتيز، هشام شرابي، سامي منصور، سعد الدين إبراهيم، مايكل هدسون، ديمتري سايمز، سعد سليم، فيليب ستيوارد، نبيل عبد الفتاح، عبد الفتاح الجبالي، آن لتيش.

٩- حسن أبوطالب، قضايا العمل الفلسطيني، بعد غزو لبنان السياسة الدولية ٧٤، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٤ – ص ٢٧.

١٠- انظر المقالات السابق الإشارة إليها في مجلة السياسة الدولية ع ٧٤٠، القاهرة، ١٩٨٣، ص٧٤، ص ١٣٤.

١١- انظر مناقشة مستفيضة للمؤتمر الدولي طبيعته ومغزاه في السياسة الدولية ٩٠، القاهرة، ١٩٨٧، متمثلة في آراء النخبة وهم محمد سعيد، هاني رسلان، سامح أبو العينين، عماد جاد، حسن أبو طالب، جمال عبد الجواد، أماني الطرابيشي، نبيلة الأصفهاني، خالد السرجاني، طه عبد العليم، وحيد عبد المجيد، نبيل عبد الفتاح.

١٢- انظر مقال طه عبد العليم السابق الإشارة إليه بعنوان موقف الاتحاد السوفيتي من المؤتمر الدولي في السياسة الدولية، ص ١٠٨.

١٣- انظر مقال نبيل عبد الفتاح عن الجانب الإجرائي للمؤتمر الدولي في السياسة الدولية المصدر نفسه، ص ١١٤، ص ١٢٢.

١٤- محمد السيد سعيد، المضمون الموضوعي للمؤتمر الدولي، في السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره ص ١٢٦.

١٥- انظر: رشاد الشامي، القوي الدينية في إسرائيل، عالم المعرفة، الكويت ع ١٨٦، المقدمة.

١٦- وانظر كـذلك: Orit Shochat " symbolism and Ritual in Herut Movement Liebman and Don – Yehiya (Eds) Revisionist, Zionism as a civil Religion.

نقلاً عن ميرون ارنوف، الثقافة السياسية في المجتمع الصهيوني، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٩.

القسم الرابع

آخر ما كتبه الدكتور حسن الساعاتي

الفصل الثامن عشر

نظرية العدالة (*)

(*) ملخص نظرية "العدالة" نشره للدكتور حسن الساعاتي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الأهـرام أواخـر السبعينات.

العدالية تنظير واقعي للأيديولوجية المتطورة في عصرنا الحاضر، عنه كل من الرأسمالية السائدة في الدول الغربية، والاشتراكية المطبقة في دول الكتلة الشرقية، وهي في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار تجارب دول العالم الثالث، التي سار بعضها على النهج الرأسمالي، بينما ارتبط بعضها الأخر بالأيديولوجية الاشتراكية. ذلك أنه قد تضافرت عدة عوامل لبلورة العدالية، الأيديولوجية الجديدة، خلال التطبيقين الرأسمالي والاشتراكي، في مجتمعات مستمرة التغير، على الرغم من تضييق الخناق على الشعب، في بعض المجتمعات، وإحاطة بعضها الأخر بستار حديدي، يعيق عملية التغير، ولكنه لا يستطيع إيقافها، لأن للتغيير فاعليات ظاهرة وباطنة تؤدي إلى تغيرات في الصورة الكلية للمجتمع وفي أجزائها، في فترة تطول أو تقصر، بناء على عوامل كثيرة متنوعة، لا تخفي على الباحث المدقق.

ولعل أبرز ما حدث في الدول الرأسمالية، ذلك التغير الذي ظهر نتيجة الحربين العالمتين، اللتين حتمتا على الدول المتحاربة، الأخذ بنظام التخطيط الشمال لكل موارد المجتمع، والتشغيل الكامل لكل طاقاته، ابتغاء النصر على العدو. ولقد ترتب على ذلك اختفاء بعض المشكلات، وبخاصة البطالة التي كانت قد استشرت بشكل صارخ، فضلا عن الأخذ بنظام تقنين السلع الضرورية، والاستغناء عن كثير من حاجيات الحياة، وتعميم بطاقات صرف التموين على أفراد الشعب بصورة عادلة، خلال فترة الحرب، ومنذ نهاية الأربعينات من هذا القرن، أي خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وفكرة العدالة تنتشر في الدول الرأسمالية، ببعدين رئيسيين وهما العدالة الاجتماعية وركيزتها المساواة، والعدالة السياسية ومحورها الحرية. ثم أخذت هاتان العدالتان، بما نتج عن تطبيقهم والتوسع في تعميمها، تضغطان على من بأيديهم مقاليد الحكم، حتى انتهي الأمر إلى حدوث تغير كبير في النظام الاقتصادي، بإدخال تعديلات كبيرة عليه، بنسب متفاوتة وبأشكال شتي في مختلف الدول الرأسمالية. وكانت النتيجة النهائية ظهور بداية مشجعة للعدالة الاقتصادية وعمادها الحق، أن يأخذ كل فرد حقه في العملية الاقتصادية الكبري، دون إنقاص أو إجحاف، في نظام عام يسوده توازن عادل بين المصلحتين الفردية والمجتمعة، بدلا من الفردية الخالصة، وفي ظل تنظيمات سياسية حزبية، وحركة نقابية قوية وأخري تعاونية عظيمة، وسياسة ضريبية متعادلة، وتأميم لبعض المنشآت التي تخدم مصالح شعبية عامة، فضلاً عن نظام آخر شامل لمختلف التأمينات الاجتماعية.

والشيء البارز في هذا التحول التدريجي من الرأسمالية إلى العدالية، هو دور كل من العدالة السياسية والعدالة الاجتماعية، في الوصول إلى العدالة الاقتصادية، ثم تفاعل هذه العدالات الثلاث، في بوتقة كل مجتمع من المجتمعات الرأسمالية، مع العناصر الاجتماعية السائدة فيه، وأهمها القيم والعادات والتقاليد والأعراف، ومع بيئته الطبيعية وطاقاته البشرية وموارده المادية. ولعل الحرارة التي صهرت، ولا تزال تصهر هذا المزيج كله، وتجعل منه سبيكة اجتماعية سياسية اقتصادية، ذات خصائص عدالية معينة، تكمن في أثر انتشار التعليم بين أفراد كل مجتمع، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى طبقة العمال والفلاحين، وتكافؤ الفرص بينهم في الإفادة منه، والانتظام في مراحله المختلفة، وما ينجم عن ذلك من تغيرات جذرية في البناء الطبقي، وبخاصة ذلك الارتقاء التدريجي من طبقة العمال والفلاحين، إلى مرتبة تقع بين هذه الطبقة العريضة الكادحة والطبقات الوسطي المتعددة الواعية. هذه الطبقة الجديدة الصاعدة من طبقة العمال والفلاحين، والتي تجمع بعض خصائصهم إلى بعض سمات الطبقات

الوسطي، هي الطبقة المبرجزة التي يفرزها المجتمع الرأسمالي خلال تحوله البطيء إلى العدالية. والذي يدعو إلى تسمية أفراد هذه الطبقة بالمبرجزين، هو أن تعليمهم وتخصصهم يتيح لهم فرصة التعيين والإقامة الطويلـة فـي المدن، والوقوع تحت تأثير ثقافتها، والتخلق بأخلاق أهلها، بالقدر الذي ينسجم إلى حد كبير مع أخلاقهم الأصـلية وأسلوب حياتهم كفلاحين وعمال. وعلي هذا الأساس، تؤدي الطبقة المبرجزة الجديدة، وظيفة اجتماعيـة بالغـة الأهمية في المجتمع العدالي، لأنها تصبح حلقة اتصال متينة، بين الطبقات الوسطي من جهـة وطبقـة العمـال والفلاحين من جهة أخري، يخفف وجودها ما بينهما من حدة الانحدار، أو شدة الصعود من طبقة إلى أخـري، الأمر الذي يعمل على اختفاء الصراع بينهما، وإحلال التواصل في مكانه.

أما التحول من الاشتراكية إلى العدالية، فذو فاعليات جد مختلفة، ذلك لأن شرارة البدء فـي أي تغييـر اجتماعي بالتطبيق الاشتراكي الصارم، تكون دائما ثورة شاملة، يؤجج نارها زعمـاء ثوريـون، أو انقـلاب عسكري خاطف، يقبض فيه قادته بيد باطشة على مقاليد السلطة، سواء أكانت ثورة أم انقلاب، فإن الزعمـاء أو القادة يصفي بعضهم بعضا، حتى يصبح الحكم في قبضة فرد واحد، يصبح زعيم النظام الثـوري الجديـد ورأسه المفكر وفيلسوفه الأوحد والدكتاتور الذي لا ترد له كلمة ولا ينقض له قرار.

وأثناء التطبيق الاشتراكي، في المدي الطويل، يفرز المجتمع الاشتراكي طبقتـين جديـدتين، إحـداهما مرسطقة والأخري مبرجزة. لكن إفرزاهما لا يكون بطريقة تفاعل سياسية واجتماعية، كما هي الحـال فـي إفراز المجتمع الرأسمالي المتحول إلى العدالة للطبقة المبرجزة، وإنما يكون بطريقة ثورية قصـيرة المـدي، وذلك بإصدار قرارات ينطق بها لسان زعيم النظام الاشتراكي، فتصبح لها قوة أعظم من قوة القانون. فالطبقة الأولي يرسطقها النظام الثوري، بمعني أنه يمكنها، بما يخصها به من امتيازات، وبما يسمح لها به من فرص متنوعة، من اعتبار نفسها طبقة مميزة متعالية، تدل بامتيازاتها وفرصها ومكانتها في النظام وموقفهـا منـه، على الطبقات الأخرى: الوسطي، والبرجوازية، والعمالية والفلاحية. ويساعدها في ذلك، قضاء النظام علـى الطبقة العليا القديمة، وبخاصة الغنية الأرستقراطية فيها. لكن طبقة المرسطقين هذه، لا يمكن أن تكون طبقـة عليا ولا أرستقراطية، مهما حاولت، لأنه ينقصها أصالة الأرستقراطيين وجاههم المتوارث، وأسلوب حيـاتهم ومقياس قيمهم. ويكشف التحليل الاجتماعي الدقيق من انقسام الطبقة المرسطقة إلـى فئـات ثـلاث، وهـي السائدون النظام الثوري، والمتسلقون عليهم، والانتهازيون لأخطائهم.

وتشيع بين مرسطقين ظاهرتان بارزتان، تؤثران في التطبيق الاشتراكي وفي مسـيرة المجتمـع تـأثيراً بـالغ الخطورة. أما **الظاهرة الأولي** فهي الزعامات المنبثقة عن الزعامة العليا، أي زعامة الزعيم الأكبر. إذ يعتقـد كـل مرسطقه صاحب منصب عال، أنه يمثل الزعيم في الهيئة التي يتولاها، فيتصرف فيها وفق ما يراه، مـن وجهـة نظره هو، ساندا للنظام الثوري ومحافظاً عليه، وذلك على أساس اعتقاده، أنه في تصرفه هذا، إنما يعبر عما يجول في خاطر الزعيم. فيؤدي ذلك إلى ظهور تناقضات شتي في التطبيق الاشتراكي الثوري. أما **الظاهرة الثانية** فهـي شيوع شعور بين أصحاب المناصب العليا من المرسطقين وهو أن كلا منهم حائز حيازة اشـتراكية للهيئـة التـي يرأسها أو يديرها، فيتصرف في العاملين فيها وفي أموالها، كما لو كان مالكاً لها. وهكذا تظهر فـي هـذه الطبقـة المتوسطة معالم برجوازية مـن نوع جديد، إذ أنها برجوازية حيازة لعناصر الإنتاج، وليست برجوازية ملكيتها.

والنتيجة الحتمية لهاتين الظاهرتين في طبقة المرسطقين، هي انقسامهم إلى شراذم متنافرة، يدب بينها صراع مرير، للحصول على مزيد من الامتيازات، ومزيد من السلطة، ومزيد من الفرص. وتستمر أحوال المرسطقين على هذا المنوال، حتى تضعف بالتدريج شوكتهم، وتأخذ الدولة في الاستغناء من خدمات الكثيرين منهم، ويضطر الحاكم إلى الالتجاء إلى طبقات الشعب الأخرى لنصرته. ويؤذن ذلك ببدء التحول من الاشتراكية إلى العدالية.

أما طبقة المبرجزين التي يفرزها المجتمع الاشتراكي، فتشبه إلى حد كبير نظيرتها التي يفرزها المجتمع الرأسمالي، لأن العامل الأساسي في تكوين كل منهما، هو العدالة الاجتماعية التي يؤدي التمسك بها، في كل من الأيديولوجيتين، إلى منح أعداد متزايدة من أبناء الطبقة العمالية والفلاحية، فرص التعليم والعمل ومختلف التأمينات الاجتماعية. والفارق الرئيسي بين طبقة المبرجزيين في المجتمع الرأسمالي ونظرائهم في المجتمع الاشتراكي، يكمن في غسل المخ الذي تقوم به الدولة الاشتراكية، لصغارها وشبابها وعقائدهم بفلسفة أيديولوجيتها، وينجم عن ذلك بطء عملية التحول العدالي في المجتمع الاشتراكي، لأن الأصالة العمالية والفلاحية، وما تنطوي عليه من قوة الاصطبار والتحمل مع الكفاح والمثابرة، تجعلهم يعانون في رضا وامتنان، لمن يزجرونهم بتمكينهم من فرص العدالة الاجتماعية، ولكن تعاملهم المستمر مع أفراد الطبقة الوسطي، بل امتزاجهم بهم في كثير من الأحيان، ييسر عملية الاندماج فيهم، ويؤذن ببدء التحول من الاشتراكية إلى العدالية، بدون حقد أو صراع.

ويقودنا ذلك إلى الحديث عن الطبقة المتوسطة وفاعلياتها: أثناء التغير الثوري الناجم عن التطبيق الاشتراكي. وهنا يجب أن نوضح باديء ذي بدء، أن هذه الطبقة تنقسم إلى فئات ثلاث متميزة الصفوة، والمثقفين والمعرفيين. أما الصفوة والمثقفون فأكثر أهل هذه الطبقة عطاء متجدداً، يتسم بالأصالة والتنوع والقوة، وأما المعرفيون فكثير منهم حرفيون منضبطون ينفذون التعليمات حرفياً بدون مراعاة للظروف في الحالات التي تخرج على المألوف. ويشبه هؤلاء في سلوكهم التقليدي غير المرن، أغلب المبرجزين الذين يدفعهم الخوف من الوقوع في الخطأ، إلى الحرفية والتحفظ، الذين يؤديان إلى البطء في التنفيذ، والتدهور في الإنتاجية، الأمر الذي يؤثر تأثيراً بالغ الضرر في الدخل القومي، كما أنه يصيب كثيراً من المشروعات الإنتاجية بالشلل والضمور. وبينما تشيع ظاهرة الحرفية هذه في المرحلة الاشتراكية من المسيرة المجتمعة، بين قطاع عريض من الطبقتين المتوسطة والمبرجزة، تشيع ظاهرة أخري بين فئتي الصفوة والمثقفين، وهي البيات الثوري التي توصف عادة بالسلبية والحقيقة أنه سلوك اجتماعي علم، يحمي هاتين الفئتين البالغتي الحساسية، في فترة العنف الثوري الذي يقضي على كل فكر مخالف. فيحدث لدي أفراد الصفوة والمثقفين، كمولد فكري تتخمر أثناءه آراؤهم وتصوراتهم تخمراً ذهنيا بطيئاً مع معطيات العصر الجديد، فينتج عن هذا التفاعل الفكري تنظيرات متنوعة أصيلة، تشيع في المجتمع المتعطش للتحرر من الفكر الاشتراكي المقولب، الذي جادت به قرائح القرن الماضي، في المجتمعات أجدبها الفقر و الجهل والمرض، والظلم والاستبداد والاستغلال. وتؤذن هذه الظاهرة ببدء التحول من الاشتراكية إلى العدالية لأن الاشتراكية تبني الأجسام وتنمي العقول في أطر فكرية محددة. فإذا ما أكتمل النضج العقلي، صار الفكر مستعصياً على الضبط والتقييد، لأنه يصر على تفهم الأمور، ووزن المسائل، وتصور بدائل يمكن اختيار بعضها، على أساس النقاش الواعي، والاقتناع عن خبرة نظرية وعملية.

أما وضع الفلاحين والعمال، فيتأثر إلى حد كبير، نتيجة تبرجز أعداد كبيرة ومتزايدة من أبنائهم وبناتهم، وزواج بعضهم من بعض، وزواج بعضهم من أبناء وبنات الطبقة المتوسطة. فيعمل ذلك على مزجهم بعضهم ببعض، ويؤدي ذلك إلى إشاعة الوفاق بينهم، وإيقاظ وعيهم بأهميتهم كقاعدة عريضة، يقوم عليها صرح المجتمع. فمن إنتاج سواعدهم القوية في الحقول والمصانع، يأكل أفراد سائر الطبقات الأخرى، ويكتسون، ويسكنون، وينعمون بشتي الخبرات. فتتحرك في نفوسهم النزعة الفطرية إلى العدالة، ويحفزهم ذلك على تلمسها، والحديث عنها، والمطالبة بها في السياسة والاقتصاد والاجتماع. وهذا نذير التحول من الاشتراكية إلى العدالية.

يتضح مما تقدم أن كلا من النظامين الرأسمالي والاشتراكي، يتحول تدريجيا إلى النظام العدالي، من مادية كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلى العقلانية القائمة على انتشار التعليم، وارتفاع المستوي المعرفي بين طبقات الشعوب المختلفة، بالقدر الذي يجعلهم لا يكتفون بالحصول على المطالب الجسدية المادية، بل أيضا يحرصون، في الوقت نفسه، على أن يكون لهم حرية التعبير عما في أنفسهم وإبداء آرائهم، في حدود المبدأ الاجتماعي للتعايش العدالي، وهو: أنت حر ما لم تضر، كما أنهم لا يرضون أن يغتصب منهم نتاج فكرهم وعملهم وسعيهم، الذي هو حق لهم. فالنظام العدالي هو الذي تتكامل فيه العدالة السياسية وعمادها الحرية، والعدالة الاقتصادية وركيزتها الحق، والعدالة الاجتماعية وقاعدتها المساواة، في مجتمع تسود فيه الديمقراطية، والحقوقية، والتكافؤية.

والعدالة التي تتطلع إليها الشعوب، ويرتكز عليها النظام الاجتماعي، في المجتمع العدالي المتطور، ليست العدالة النظرية المطلقة ذات المفهومات غير المحددة، وإنما هي العدالة العملية، التي يمكن أن تحتلها العقول المتعلمة الواعية، التي تزن المسائل في ضوء معطيات حقيقية محددة، ومن الدلائل القاطعة على التحول العدالي في المجتمع، أن تنشأ فيه هيئات متخصصة تجمع بين أهل العلم وذوي الخبرة، لبحث شتي المسائل المجتمعة، على أسس علمية، والوصول إلى أكثر من اقتراح لحلها، ثم مناقشة ذلك مع هيئات شعبية، لاختيار الاقتراح العادل الذي يحقق الأهداف المعقولة. فالعقلاء هم الذين ينشدون دائما الحل العادل، في جو من المشورة الحرة، والوفاق الحكيم. والحكم الغبي المتخلف هو الذي يعتمد على السوط، وكأن الشعب حيوان في سيرك، يغذيه ويرعاه ويعلمه ويدربيه، ليؤدي حركات معينة، إذا خرج عنها أو امتنع عن أدائها، عواقب بالقهر والحرمان أو البتر في بعض الأحيان. وكم من مدرب راح ضحية مهنته! وتلك مرحلة في تاريخ الشعوب، لها ضحاياها من الحكام والمحكومين: ولكنها تتحول حتما وبالتدريج، إلى العدالية التي ينعم فيها الجميع، بالعدالة السياسية في جو الديمقراطية، والعدالة الاقتصادية في رحاب الحقوقية، والعدالة الاجتماعية في ظل التكافؤية.

العدالة ثلاث

اقتصادية وسندها الحق

سياسية وسندها الحرية اجتماعية وسندها المساواة(*)

النظريات أيضاً نفضلها مستوردة. أحيانا ننبشها، نرممها، نلبسها ثوباً فولكلوريا ونقدمها للناس، فالفكر العربي الحديث ما زال في طور الترجمة،ومحاولات صياغة نظرية متكاملة، تنطلق من خلال الواقع العربي ومميزاته ومشكلاته الخاصة، تواجه دائماً مصاعب كثيرة، وتتطلب جهوداً قل أن يثابر عليها مفكر أو باحث عربي.

الدكتور حسن الساعاتي، رئيس قسم الفلسفة والاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة بيروت العربية، واحد من قلائل ثابروا على بحث نظرية اجتماعية عربية بعد أن شغلته منذ ٣٠ سنة قضية العدالة. فهي المشكلة المركزية والأولي في وعي الإنسان الذي يحكم على موقف أو تصرف أو أجراء بأنه عدل أو ظلم قبل أن يحكم عليه بأنه اشتراكي أو الرأسمالي مثلاً، وقبل أن يطلق عليه صفة الرجعي أو التقدمي. أن العدل هو القيمة الإنسانية الأولي وهو المعيار الأول، لذلك شغلت مسألة العدل الدكتور الساعاتي وحاول أن يبحث عن تحديدات علمية لهذا المفهوم، وأن يدرس ويبحث في عمق المجتمع المصري وفي عمق تاريخه لرصد تطور مفهوم العدل لدي الإنسان المصري، وكيف انتقل عبر العصور من مفهوم جزائي تأديبي إلى مفهوم اجتماعي وسياسي واقتصادي متلاحم الأركان.

في عام ١٩٥٢ نشر الدكتور الساعاتي أول بحث تطبيقي في هذا المجال تحت عنوان "الوعي المصري للعدالة على مر العصور" تطرق فيه إلى دراسة الفترة الفرعونية والفارسية ثم الفترة البطلمية ثم الفترة الرومانية البيزنطية التي امتدت حتى عام ٦٤١ ميلادية وبعدها بحث الدكتور الساعاتي مفهوم العدالة في فترة الفتح العربي وعهد محمد على ثم في فترة الاحتلال البريطاني حتى العصر الحديث.

وقد تطرق الدكتور الساعاتي في بحوثه الممتعة حول "الوعي المصري للعدالة على مر العصور" إلى عادات الشعب وأساليب الحكم والمحاكم التي كانت متبعة، والقوانين التي كانت سائدة آنذاك، والتي يبدو بعضها مضحكاً الآن ويعبر الآخر عن رقي مفهوم العدالة لدي الأقدمين.

إلا أن تلك العدالة كانت بمجملها عدالة جزائية أو قانونية، لذلك فقد أدرج الدكتور الساعاتي بحثه هذا في كتاب "علم الاجتماع القانوني" واعتبره فصلاً من فصوله، مؤكداً في نفس الوقت بأن الأبحاث الحديثة أظهرت تشابها قويا بين معتقدات الفلاحين وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم اليوم وما يقابل ذلك عند فلاحي العصور القديمة، وبأن العرب شعب كان له اهتمام كبير بمسألة العدالة، وأن أدب المحاكمات، أو نقل وقائع القضايا التي ينظرها القضاة، تحتل في الأدب المصري القديم، وفي التراث الإسلامي، جزءاً أكبر منه في آداب الأمم الأخرى.

(*) ملخص عن "العدالة" من وجهة نظر الدكتور الساعاتي نشرته مجلة الحوادث اللبنانية من واقع حوار دار حول مأدبة عشاء في بلدة عالية، أيام كان يرأس جامعة بيروت العربية. وشاركه في الحوار كمال جنبلاط السياسي اللبناني الراحل.

لكن اهتمام الدكتور الساعاتي بالعدالة قد تزايد مع مرور الأيام، وتنوعت قراءاته، واغتنى فكره بالأبحاث النظرية الحديثة حول مفاهيم العدالة، وبالتجارب العملية وبمعاناة الظروف والأوضاع التي مرت بهـا أمتنـا العربية، فخرج من دوامة الفكر والتطبيق بنظرية متكاملة سماها "العدالية".

والعدالية - كما يحددها الدكتور الساعاتي - هي تفاعل لعدالات ثـلاث: العدالـة الاجتماعيـة العدالـة الاقتصادية والعدالة السياسية. أما العدالة الاجتماعية فتأتي نتيجة تحول اجتماعي من علاقات اجتماعية قائمة على التمايز، إلى علاقات اجتماعية قائمة على التكافؤ بين الأفراد. والعدالة الاقتصادية تنشـأ نتيجـة تغيـر اجتماعي من علاقات اقتصادية قائمة على الرأسمالية الفردية إلى علاقات اقتصادية قائمة علـى الرأسـمالية المجتمعية، أما العدالة السياسية فتنجم عن الانتقال من علاقات سياسية قائمة على الدكتاتورية إلـى علاقـات سياسية قائمة على الديمقراطية.

و"العدالية" على هذه الأسس، وفي إطار هذه المفهومات، نظرية جديدة في التغير الاجتماعي، فهي تـربط في وحدة متكاملة بين العدالة الاقتصادية وسندها الحق والعدالة السياسية وسندها الحرية، والعدالة الاجتماعية وسندها المساواة.

وتلح بعض المجتمعات على تحقيق واحدة من تلك العدالات الثلاث، كالعدالة الاقتصادية مثلاً،وتقصر فـي تحقيق العدالات الأخرى، إلا أن تحقيق العدالات الثلاث معا هو السبيل الوحيد لتحقيـق العداليـة بمفومهـا الحقيقي والإنساني.

والدكتور الساعاتي لم يكتف ببحث ودراسة مفهوم "العدالية" في كتابيه "علم الاجتماع القـانوني" و "علـم الاجتماع الصناعي" بل راح يثير المناقشات حولها ويطرحها موضوعاً قابلاً للنقاش والجدل... والاغتناء. وقد تحدث عن نظريته في المؤتمر الذي عقد في السودان لبحث مشكلة البطالة، وفي ندوة بعاليـه لبنـان عـام ١٩٦٩، ثم في مجالس خاصة كثيرة آخرها مادية عشاء في فندق "السان جورج" ببيروت جمعت بينه وبـين صديقه الدكتور رفعت المحجوب، عميد كلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووزير الدولة في مصر.

ومن الذين ناقشوا الدكتور الساعاتي في نظريته، الأستاذ كمال جنبلاط الذي أبـدي بعـض الملاحظـات واستوضح أوجه التشابه والتمايز بين نظرية "العدالية" وبين مفهومات حـزب العدالـة التركـي أو الفلسـفة والتطبيق البيروني في الأرجنتين، إلا أن ارتياح الدكتور الساعاتي بلغ أوجه عندما استمع - كما يقول - إلى أحد أقطاب مؤتمر عدم الانحياز، وهو الرئيس أنور السادات، ينفرد من بين المتكلمين في مؤتمر الجزائـر، بتصور جديد شبيه وقريب بتصور الدكتور الساعاتي، إذ قال الرئيس في خطابه: "أن الوفاق الدولي لن يكون سلاماً حقيقياً ولن يكتب له الدوام حتى تتحقق للشعوب كلها العدالة السياسية والعدالـة الاقتصـادية والعدالـة الاجتماعية".

ويستشهد الدكتور الساعاتي بعبارة موجزة للرئيس السادات يخص فيها مفهوم العدالة المثلثة عندما قـال: "أن العدل الذي ننشده هو العدل السياسي، فلا عدوان ولا سيطرة ولا استعمار، والعـدل الاجتمـاعي، فـلا عنصرية ولا تفرقة ولا تمييز، والعدل الاقتصادي، فلا اغتصاب، ولا احتكار ولا استغلال".

وإلحاح الرئيس السادات أيضاً على مفهوم السلام المبني على العدل أعطي أفقاً جديداً لنظرية العدالية.

ويستطرد الدكتور الساعاتي: "أنا لست باحثاً نظرياً فقط، ولن يتم بناء تصورات ومفاهيم عن المجتمع من وراء المكاتب، أو من غرف المطالعة والتأمـل. أن المعاناة السياسية التي يشهدها الإنسان العربي المعاصر وتمزقه وخلافاته حول مفهومات متضاربة، متباينة التطبيق، وغرقه في مناقشات عقيمة وعسيرة، وهي التي أملت علي، وأعطتني القدرة على المثابرة، من أجل تعميق مفهوم "العدالية" وترسيخه".

الفصل التاسع عشر

توجيه المعنيين بالتنمية(*)

(*) نص دراسة قدمها الدكتور حسن الساعاتي إلى شعبة الثقافة في مصر، فبراير عام ١٩٨٤.

تمهيد

في ورقة البحث التي قدمتها منذ بضعة أسابيع لأعضاء الشعبة الأجلاء، بعنوان: "الثقافة وتنمية المجتمـع: مقدمة عامة"، قسمت المعنيين بالتنمية إلى فئات ثلاث: **الفئة الأولي** معنية برسم إطار التنمية العام بوحي من فلسفة القيم على مقدرات المجتمع ومصائر أفراده، وهو على رأس طغمة مستبدة، صانع القـرار وحـده، إذا كان متألها في نظام شمولي قاهر، أو بتوجيه من قاعدة الشعب العريضة، الممثلة في نوابه المنتخبين بحريـة واعية، إذا كان رئيس الدولة بدوره منتخباً انتخاباً حراً وواعياً، يخضع لإرادة الشعب الحقيقية، يعمل ما وسعه الجهد على تنفيذها، لأنها نابعة من إحساس صادق بمشكلاته وإدراكه الخبير بحلولها. فإذا لم يوفق هو ومـن يساعدونه من وزرائه التنفيذيين، حتمت عليه أمانة المسئولية أن يفسح هو ومساعدوه المكان لآخرين يـراهم الشعب أصلح وأقدر. أما **الفئة الثانية** فهم الذين يخططون لتنمية المجتمع من العلميين والتفنيين، على أساس من واقع حياة أفراده في تجمعاتهم المختلفة، وليس على أساس الخبرات التنموية في مجتمعـات أخـري ذات ثقافات مغايرة، ولا على أساس الأفكار العقلانية المكتبية التي يتصورها مفكروا الدول المتقدمة، ويرسـمونها وصفات ناجحة لتنمية المجتمعات المتخلفة، مهما كان انبهارهم بهذه الخبرات المختلفة الطابع والأفكار البعيدة عن الواقع. وأما **الفئة الثالثة** فهي الشعب كله بجميع قطاعاته، بما فيهم صناع القرار والعلميون والتفنيون، لا تفضيل لقطاع على آخر في الإفادة من التنمية المنشودة، ما داموا جميعاً جسماً واحـداً، إذا اشـتكي منـه عضو تداعي له سائر الجسم. وبذلك تسود العدالة الاجتماعية عملية التنمية الاجتماعية في شقيها الاقتصـادي والاجتماعي، في الوقت ذاته الذي تسود فيه العدالة السياسية، محور عملية التنمية نفسها، وباعثتها ومحركتها والساهرة على حسن أدائها.

معوقات التنمية وعلاجها:

للتنمية معوقات كثيرة، يمكن حصرها إجرائياً في ثلاثة عوامل، وهي الرئاسية الأوحديـة، والخبرويـة المكتبية، والولائية النفاقية. أما العامل الأول وهو الرئاسية الأوحدية، فخاص بصانع قرار التنمية وبطانتـه، وأما العامل الثاني، وهو الخبروية المكتبية، المعروفة في الغرب بالبيروقراطية، فمـرتبط بواضـعي خطـط التنمية من العلميين والتفنيين، وأما العامل الثالث، وهو الولائية النفاقية، فمتعلق بالشـعب المنفـذ للخطـة، والمفيد من خيراتها، والقاطف ثمار التخلص من مشكلاته. وفيما يلي تحليل توضيحي لذلك في إطار تأصـيل تراثي.

أولا: الرئاسية الأوحدية:

تتمثل الرئاسية الأوحدية في حكم مصر في قول فرعون لقومه: "ما أريكم إلا ما أري، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد"[١]، وذلك أنه قد اعتقد أنه يحكم الشعب ويملك الأرض، فصار ينادي فيهم قائلا: "يا قوم أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي"[٢] فلما لم يجد أحدا يرده، زاد تفرعنا وتأله معلناً على الملأ: "ما علمت لكم من إله غيري"[٣] والشعب الجاهل تارك له أموره يتولاها ومشاكله يحلها كما يري."فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوما فاسقين"[٤] وكان يعينه على الإمعان في غيه، ويزين له سوء عمله، بطانة من شياطين الإنس يتزعمها وزيره هامان، العالم التقنيني والمهندس الخبير الذي وضع فيه فرعون كل ثقته، فأصدر له أمره السامي: "ياهامان إبن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السموات، فأطلع إلى إله موسي، وإني لأظنه كاذباً"[٥]. ثم أسرف في تكذيبه وعصيانه، "فحشر فنادي، فقال أنا ربكم الأعلي، فأخذه الله نكال الأخرة والأولي، إن في ذلك لعبرة لمن يخشي"[٦].

وتدور عجلة الزمان، ويعيد التاريخ نفسه على عرش مصر، فيتقلب عليه من الحكام من يتجبر ويطغي ويسوم الشعب سوء العذاب، وفي كل مرة يأخذ الله الحاكم الظالم أخذ عزيز مقتدر، بعد أن يكون كشف حسابه قد نطق بأن سيئاته قد عمت فطمست ما كان له من حسنات معدودات، وبأن تخريب الذمم وإفساد النفوس في عهده قد شاعا إلى درجة تدعو إلى اليأس. والذي تدبر الأمر في روية ونزاهة، يجد أن أجدي وسيلة للقضاء على هذه الظاهرة المتكررة الحدوث، تكمن في أقلام المثقفين من الدعاة، ذوي التأثير الفكري في الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام، فضلاً عن التأليف الفردي المبتكر. وليكن ذلك بشكل جاد ووفق خطة مدروسة، وأن يكون الموضوع المطروح للبحث هو: "الحكام الظلمة: فعالهم ومآلهم". إن الشعب من أكبره إلى أصغره، يريد أن يعرف ما فعله الظالم وما فعله الله به. ذلك لأنه شديد التدين، يسلم أمره لله الواحد القهار، ويفصح عن ذلك بقوله: "لك يوم يا ظالم. حاتروح من الله فين! وبكره ياما حايوريna ربنا فيك". وليس أدل على عمق إيمان الشعب بذلك، من أنه لم يحدث حتى الآن أن انتقم أحد ممن قام بتعذيبه أو اشترك في تعذيبه أو أمر بتعذيبه أو كان يتسلي بتصويره وهو يتعذب. فهؤلاء الضحايا قد اكتفوا بما آل إليه حال الظالمين. فمنهم من فقد عقله، ومنهم من حرم نور عينية، ومنهم من مات بمرض عضال، ومنهم من قتل في حادث شر قتلة. وتركيز وسائل الإعلام وأقلام المثقفين على هذه الوقائع، عملية هادفة وملتزمة اجتماعياً.

وفي الوقت نفسه، لابد من العودة إلى تراثنا، لنقتبس منه ما ينفع الحكام، فنذكره لهم ونذكرهم به في كل آن. فمن أحسن ما كتب في ذلك وحفظ، كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله، عندما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما. فقد جاء فيه: "أما بعد فعليك بتقوي الله وحده لا شريك له، وخشيته ومراقبته عز وجل ومزايلة سخطه، واحفظ رعيتك في الليل والنهار، إن الله سبحانه قد أحسن إليك وأوجب الرأفة عليك بمن استرعاك أمرهم من عباده، وألزمك العدل فيهم والقيام بحقه وحدوده عليهم والذب عنهم والدفع عن حريمهم ومنصبهم والحقن لدمائهم والأمن يسربهم وإدخال الراحة عليهم، ولا تميلن عن العدل فيما أحببت أو كرهت

لقريب من الناس أو لبعيد، وعليك بالاقتصاد في الأمور كلها، فليس شيء أبين نفعاً ولا أخص أمناً ولا أجمع فضلاً منه، واشدد لسانك عن قول الكذب والزور، وأبغض أهل النميمة فإن أول فساد أمورك في عاجلها واجلها تقريب الكذوب والجراءة على الكذب، لأن الكذب رأس المآثم ولأنه النميمة لا يسلم صاحبها، وقائلها لا يسلم له صاحب ولا يستقيم له أمر.... واملك نفسك عند الغضب، وآثر الحلم والوقار، وإياك والحدة والطيش والغرور فيما أنت بسبيلة، وإياك أن تقول أنا مسلط أفعل ما أشاء، فإن ذلك سريع إلى نقص الرأي وقلة اليقين بالله عز وجل... واعلم أن القضاء من الله تعالي بالمكان الذي ليس فوقه شيء من الأمور، لأنه ميزان الله الذي تعدل عليه أحوال الناس في الأرض. وبإقامة العدل في القضاء والعمل تصلح أحوال الرعية وتأمن السبل وينصف المظلوم وتأخذ الناس حقوقهم وتحسن المعيشة، ولا يأخذك في أحد من رعيتك محاباة ولا مجاملة ولا لومة لائم. وتثبت وتأن وراقب وانظر وتفكر وتدبر واعتبر، وتواضع لربك، وارفق بجميع الرعية، وسلط الحق على نفسك، ولا تسرعن إلى سفك دم فإن الدماء من الله عز وجل بمكان عظيم انتهاكاً لها بغير حقها، واعتبر بما تري من أمور الدنيا ومن مضي قبلك من أهل السلطان والرئاسة في القرون الخالية والأمم البائدة(٧). هذه اقتباسات قليلة من كتاب طاهر بن الحسين، الذي يقول ابن خلدون إنه "لما ظهر وشاع أمره أعجب به الناس، واتصل بالمأمون، فلما قريء عليه قال: ما أبقي أبو الطيب مني طاهراً شيئاً من أمور الدنيا والدين والتدبير والرأي والسياسة وصلاح الملك والرعية وحفظ السلطان وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة إلا وقد أحكمه وأوصي به، ثم أمر المأمون فكتب به إلى جميع العمال في النواحي ليقتدوا به ويعملوا بما فيه"(٨). وهذا ما يجب أن يحتذي في الوعظ في المساجد وفي إذاعة القرآن الكريم، التي تضاءل ما يذاع فيها منه، على أن يكون ما يذاع عن الحكم والحكام من القرآن الكريم نفسه، ففيه ما فيه الكفاية. هذا فضلا عما يجب أن تسهم به وسائل الإعلام في هذا السبيل. وهكذا لابد من أن ينشأ ولي الأمر في جو من التوعية بأصول الحكم، ولابد من الاستمرار في ذلك، كما لابد من الوقوف بالمرصاد لبطانة السوء من الانتهازيين الذين يوسوسون في صدر الحاكم ويشيرون عليه بما في ظاهره فائدته وفي باطنه ضرره وسوء سمعته وإطلاق ألسنة الشعب بذمه وتوجيه مرير النقد إليه. ومن أهم وظائف المجالس المتخصصة أن تتناول هذه الأمور الخطيرة بالبحث بما توافر لها من العلميين المتخصصين، الذين لا يبغون من بحوثهم ومن مشورتهم غير رضاء الله ورفعة الوطن.

وغني عن البيان أن من أخطر العوامل في إفساد الرئيس، أيا كان نسبة كل خير إليه وإلي توجيهاته الشديدة. وهذا ما درجت عليه وسائل الإعلام في مصر، في تجربتي الستينيات والسبعينيات، وها هي ذي تكرر الأسلوب نفسه في الثمانينيات، على الرغم من اختلاف الأشخاص والظروف والأحوال. ومكمن الخطورة في هذا الأسلوب النفاقي الكاذب، يتركز في انخداع من صغرت أحلامهم وتصديق ما يقال أو يكتب. ويزيد الطين بله اعتقاد صاحب الشأن نفسه في صحة ذلك وأنه صار البطل الملهم. فأين ذلك من أسلوب الهدي والرشاد في الكتب السماوية، وفي حكم الرسل والأنبياء، وفي تأليف من عنوا بآداب تهذيب الأخلاق، وعلي رأسهم أبو الحسن على بن محمد الماوردي، صاحب كتاب: تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، الذي شرفت بمراجعة تحقيق مخطوطته، وتم نشرها في مطلع سنة ١٩٨١، أي بعد ست سنوات وألف من وفاته(٩).

ثانياً: الخبروية المكتبية

الخبروية المكتبية نوع من التعالم القائم على علم محدود، أو علم وافد غريب على واقـع الأحـوال فـي المجتمع. ويزيد هذا التعالم سوءا، محاولة فرضه فرضاً دون تعديل، والسير في ذلك بطريقة رتيبة لا تتغير، على الرغم من تغير التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري بعد حرب التحرير عام ١٩٧٣، وتغير أحوالـه الاجتماعية، إلى درجة أن هذا التغير في التركيب وفي الأحوال قد أصـبح حـديثاً شـائعاً علـى الألسـنة. فالفلاحون في القري في السنوات العشر الأخيرة ليسوا في أسلوب معيشتهم كما كانوا من قبل. والحرفيون في المدن قد تغيروا دخلا ومنصرفا وتعاملاً في الفترة نفسها عما كانوا عليه. وأصبح الفقير الذي يستحق العطف والشفقة هو الموظف الذي كان ينظر إليه فيما سبق على أنه المحظوظ الذي يتمـرغ في خير الدولـة. فقـد صار ما يتقاضونه من رواتب من قبيل الضمان الاجتماعي، لما بينها وبين تكاليف المعيشة من بون شاسـع. يحدث ذلك في الحقبة التي حولت فيها المشروعات الخاصة الكبري إلى قطاع عام تملكه الدولة، فزاد عـدد موظفيها الصابرين على مضض تلمس آثاره السلبية في إنتاجهم القليل المتدني، ذلك الإنتاج الذي تـأثر فـي الوقت نفسه تأثيراً بالغ الضرر من الورم الوظيفي الذي أصاب المصـالح والإدارات والمؤسسـات، نتيجـة التوظيف الأعمي لسيل المتخرجين غير المنضبط من الجامعات والمعاهد العلمية علـى اخـتلاف أنواعهـا. فأصبحت مشكلة العمل في الدولة حلقة فاسدة مفرغة.

ولما كانت الجامعة مسئولة بالدرجة الأولي عن ضعف خريجها وسوء أحوال هيئة التدريس فيهـا مـن النواحي المادية والمعرفية والعلمية والتقويمية، فإنـي اقترح إقامة حلقات من التـدريب بنوعيـه التـأهيلي والتجديدي، على أن يكون حضورها والبحث والتأليف على هدي ما يلقي فيها مـن معلومـات وتوجيهـات، أساساً لاغني عنه في ارتقاء السلم الوظيفي العلمي في الجامعات ومراكز البحوث على اختلاف تخصصاتها.

فالعلميون المصريون، لتربيتهم على أسس الثقافة الغربية ورضاعتهم معارفها وعلومهـا دون غيرهـا، ناقصو علم لانقطاع صلتهم بثقافتهم العربية وتراثها، وعديمـو خبرة لعزلتهم عن عامة الشعب واعتمـادهم على تصورات غير واقعية عن حياتهم، أو على بيانات ومعلومات وكتابات قديمة، أصبحت بعيدة عن الواقع. وفي ضوء ما تنادي به من ضرورة الالتزام الاجتماعي، كمبدأ أساسي للبحث والتخطيط للتنمية الاجتماعيـة الاقتصادية، فإني أوصي أن تتركز جهود طلبة الدراسات العليا في بحث ظواهر حياتية اجتماعية واقتصادية في المجتمع المصري. وكذلك أوصي أن تكون البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس فـي الجامعـات، كإنتاج علمي يترتب عليه شغلهم وظائف الأستاذية المساعدة والأستاذية، ملتزمة بظواهر المجتمع المصـري ومشكلاته. وبذلك تتحقق فائدتان كبيرتان، إحداهما شخصية تعود على العلميين أنفسهم بما يسهم في تحقيـق هويتهم العلمية، والأخري وطنية تعود على المجتمع ككل، عن طريق الإسهام في تنميته. وتلك ثمرة سـلوك النهج الاختباري (الإمبيريقي)، واستخدام المنهج الحسـي والمـنهج العقلـي، والأخـذ بـالمنهج التجريبـي (Experimental) القائـم على بحث الوقائع المتكررة والمتشابهة وإن لم تكن غير متطابقة. فالمنهاج (الخطة) العلمي وحده هو الأساس السليم الذي لاغني عنه لتحقيق التنمية الشاملة المتكاملة السريعة.

وهنا لابد من الإشارة إلى المجالس القومية المتخصصة باعتبارها بحكم تكوينها من أعلي الأجهزة العلمية في البلاد، ولأنها من الناحية السياسية والدستورية، أرسخ قاعدة من أي تشريع صدر حتى يومنا هذا، حيث أنها مع نصوص أخري، قد حظيت بموافقة عامة في استفتاء شعبي عام، تم إجراؤه في طول البلاد وعرضها منذ قرابة ست عشرة سنة. وقد كانت الموافقة بهذا الصدد على "أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها، لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد، ولم تعد بالتنظيم السياسي وحده، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوي، ولهذا فإنه يجب أن يكون واضحاً، أن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم، بواسطة الوزراء، وبواسطة المجالس المتخصصة التي تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية، بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية" (١٠). وتقتضي الواقعية أن نتساءل عما إذا كانت المجالس القومية المتخصصة في أيامنا هذه ذات مسئولية رئيسية في تنمية المجتمع، أم أن أعمالها نوع من الترف الفكري كمؤشر للرفاهية العلمية. وإذا كان الأمر كذلك، فلابد من اتخاذ الإجراءات التي تمكن هذه المجالس، بما توافر لها من خبرات الصفوة العلمية، من أداء وظيفتها في عملية التنمية.

ثالثا: الولائية النفاقية:

الولائية النفاقية نوع من الولاء، كاذب ممالىء خادع، يظهره الشعب لأوليائه، وعلي رأسهم الولي الذي يفرض عليهم جمعياً الولاء له وحده. والولاء تبعية وانتماء يقومان على عاطفة تربط المولي بالولي. وهذه العاطفة تتأثر نوعاً وشدة ومدة بما يجري بينهما من تعامل واقعي، إما يولد المحبة والوفاء، وإما يثير الكراهية والغدر، وإما تحت وطأة الرعب الذي يثيره لولي، يجعل الشعب يحتمي بالتقية، فيظهر الولاء، وربما يفرط في التعبير عنه، بينما يحمل في الصدورحقداً دفيناً. فإذا ما طال أمد هذا النوع الكاذب من الولاء، واستقر في النفوس وصار عنصراً أساسيا من عناصر ثقافة الشعب، يتوراثه الخلف عن السلف، أصبح سمة من سمات القومية للشعب التي تميزه عن غيره.

ومن أهم مظاهر هذه السمة المعوقة لتنمية المجتمع، السلبية التي تكمن في المشاركة غير الفاعلة في المشروعات التي تحتاج تضامناً شعبياً، وبذل الجهد في شكل "محاك سر" الذي لا يقدم أنملة، وترديد الشعارات بدون أثر يذكر، فيصبح جعجعة ولا طحناً، وفقدان الثقة في الحاكم وأعوانه، ما دام هناك تناقض بين الأقوال والأفعال. "كبر مقتاً عند لله أن تقولوا ما لا تفعلون" (١١).

والحق أن الشعب معذور، فلا ولاء بدون عطاء. والشعب ظل يعاني الحرمان آمادا طويلة، بل إنه استغل أفظع استغلال، إذ طالما اقتسم معه المترفون، بأوفي نصيب، ما ينتجه بعرق جبينه. أما المدن التي كانت عامرة بأولئك المترفين، فكانت ولا تزال إلى حد بعيد، تعيش على قري غامرة يسكنها هؤلاء المحرومون، فلما تغيرت الأحوال وأخذ النمو الطبيعي، لا التنمية، يؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع المصري ككل، تأثيراً بنيوياً وظيفياً في آن واحد، ظلت السمات المعوقة للتنمية على حالها، لأن الشعب لم يفد منها بقدر ما أفاد من عملية النمو البطيئة، التي أعطاها دفعة ملموسة نزوح الأيدي العاملة إلى الدول العربية، وتحويل أجورهم بمختلف الصور إلى داخل البلاد. ولكن الشعور بالحرمان لن يضعف أو يختفي بين عامة

الشعب، ما دامت القري في الريف والأحياء الشعبية التي تكون البؤر الفاسدة في المدن، محرومة من كثير من الخدمات والمرافق، ومفتقدة التخطيط العمراني الشامل المتكامل، الذي يعد ركيزة التغير الثقافي لتحقيق مجتمع الرفاهية.

ولابد من لفت النظر إلى أن العامل البشري، الذي يحظي لدي الشعب بتجاوب عميق في مجالات كثيرة، هو رجل الدين، لأنه من بينهم، يعيش معهم ويشاركهم حلو الحياة ومرها، ولا يتعالي عليهم بل يبث بينهم الدعوة الدينية التي لديهم استعداد شديد لتقبلها. ولكن الغريب في الأمر أن رجال الدين المنبثين في كل أنحاء البلاد، لا يلقون بدورهم الرعاية التي تتفق والمسئولية الضخمة الملقاة على عاتقهم. فرواتبهم شديدة الهبوط، والإشراف عليهم ضعيف، وتوجيههم أضعف، وتدريبهم معدوم، في حين أنهم الساهرون على رعاية القيم الدينية، أساس الخلق السليم في العلاقات الاجتماعية في مختلف ميادين الحياة، فضلا عن كونهم قدوة للشعب متميزة بزي أصيل يكسبهم وقاراً ويثير في نفوس عامة الشعب الاحترام. ويدعم ذلك انتشار بيوت الله في الريف والحضر على السواء، وإفساح المجال أمام رجال الدين ليكونوا أكثر نشاطاً وأوفر عطاء وأشد أثراً.

المشاركة الشعبية الإيجابية:

لا رجاء في نجاح التنمية الاجتماعية الشاملة المتكاملة للمجتمع المصري، إلا إذ تحققت فيه المشاركة الشعبية الإيجابية، التي تنمو من ذات الشعب وصميم إرادته. ولا يتسني ذلك إلا بإعطاء الفرص لكرامة الشعب أن تعبر عن نفسها من جهة، والمحافظة عليها واحترامها من جهة أخري.

والسبيل إلى تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية، لا يكون سويا إلا بإتاحة المشاركة الشعبية لبحث التوصيات الآتية، ثم الانتهاء بالطرق الديمقراطية إلى بيان عام بالالتزام الجمعي بما يحظي بموافقة الأغلبية العامة.

١- وضع حدود بارزة لواجبات الحاكم وحقوقه.

٢- جعل المناصب التنفيذية ذات الصلات المباشرة بالشعب بالاقتراع المحلي السري العام. وتشمل هذه المناصب عمدية القري، ورئاسة المدن والأحياء والمحافظات، وعضوية مجالس كل من القرية والمدينة والحي والمحافظة، شرط أن يكون من يرشح لهذه المناصب من الحاصلين على معرفة تتناسب مع المناصب التي يراد شغلها، وأن يكون من أبناء كل منطقه.

٣- قصر حق الانتخاب العام على من يجيدون القراءة والكتابة، لكي يهتم من يريد المشاركة الشعبية الإيجابية في حكم البلاد محلياً أو مركزياً بمحو أميته، فيسعي لذلك ويبذل الجهد اللازم لتحقيقه. وهو جهد عادي، حيث أن عملية تعلم القراءة والكتابة وإجادتهما ليست بالأمر الصعب، حتى على الأطفال، والمعروف أن ذكاءهم في طفولتهم ينمو مع نموهم الجسمي حتى الثامنة عشرة.

٤- إتاحة الفرصة للشعب نفسه، في مجالسه الشعبية على مستوي المحليات الصغيرة، ليبحث مشكلاته وطرق حلها وصولاً إلى التنمية السريعة، بدون أن يقع تحت أي نوع من المؤثرات الخارجة عن واقع الحياة في هذه المحليات.

٥- توعية الأحزاب السياسية بما يجب أن تكون عليه الحزبية السياسية لتستطيع تحقيق تنمية المجتمع، وعرض برامجها السياسية قبل اعتمادها رسمياً على المجالس القومية المتخصصة، لبحثها ومناقشتها مع الهيئة التنفيذية لكل حزب، للوصول إلى الصيغة السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية، بالوسائل غير الغريبة عن ثقافة الشعب، المرتبطة بواقعه في كل مرحلة من مراحل نموه الطبيعي وتنميته المبنية على البحث والتخطيط.

٦- ترشيد وسائل الإعلام لكي تهدف إلى رفع المستوي الثقافي لعامة الشعب، باتباع سياسة هدي الليل والنهار، وليس مكر الليل والنهار، والتي تعني غسيل المخ بماء آسن، ونشر الدونية الفكرية. والدولة المتخلفة التي تصبو إلى تحقيق تنمية سريعة، لابد أن تنشر الجد بين أفراد شعبها، لكي تكون مشاركتهم في تنفيذ مشروعاتها جدية.

حسن الساعاتي

الحواشي

١- القرآن الكريم، "سورة غافر"، الآية ٢٩.

٢- المصدر نفسه، "سورة الزخرف"، الآية ٥١.

٣- المصدر نفسه، "سورة القصص"، الآية ٣٨.

٤- المصدر نفسه، "سورة الزخرف"، الآية ٥٤.

٥- المصدر نفسه، "سورة غافر"،الآية ٣٧.

٦- المصدر نفسه، "سور النازعات" الآيات ٢٣-٢٦.

٧- نقلا عن عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص ٣٠٤ - ٣١٠.

٨- المصدر نفسه، ص ٣١١.

٩- انظر أبو الحسن على بن محمد الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخـلاق الملـك وسياسـة الملك، تحقيق محيي هلال السرحان، ومراجعة وإعداد حسن الساعاتي، بيروت، دار النهضة العربيـة، ١٩٨١.

١٠- "الخطوط الأساسية للدستور: فقرة ٤"، بيان ٣٠ مارس القاهرة، الهيئة العامـة للاسـتعلامات، وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٨.

١١- القرآن الكريم، "سورة الصف"، الآية ٣.

الفصل العشرون

آثار الهجرة الداخلية على الأمن ومعالجتها(*)

(*) نص محاضرة للدكتور حسن الساعاتي ألقاها ضمن الموسم الثقافي التاسع للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب فـي الرياض، المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٢.

تمهيد

تعني الهجرة نزوح البشر، فرادي أو جماعات، من موطنهم الأصلي في منطقة إدارية معينة في أية دولة من الدول، إلى مكان معين يتخذون منه موطناً جديداً بالنسبة لهم، في منطقة إدارية أخري في الدول نفسـها، بقصد الإقامة في الموطن الجديد إقامة مستديمة. وفي هذه الحالة، يطلق على هذا النوع مـن الهجـرة اسـم الهجرة الداخلية، لأنها نقلة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية أخري داخل دولة واحدة. ويمكن إطلاق اسـم الهجرة الداخلية أيضا على النزوح المماثل من دولة إلى أخري، "في إقليم واحد كالعـالم العربـي[1]"، إلا أن النازحين في هذه الحالة يعدون في الدولة المستقبلة، أي دولة المهجر، غير مواطنين أو أجانب، أو وافدين أو مهاجرين أو مغتربين، بينما يعدون من وجهة نظر موطنهم الأصلي نازحين أو مهاجرين أو مغتربين. وتعـد الهجرة إلى خارج الدولة هجرة خارجية، وذلك في مقابل الهجرة الداخلية. ويطلق على الهجرة من هذا النوع مصطلح الهجرة الدولية، لأنها فيما بين دولتين[2].

والهجرة حركة تنقلية شائعة منذ القدم، ليس بين البشر فحسب، بل أيضا بين الطيور والحيوان حيث تكون هجرة جماعية وموسمية، تدفعه إليها دوافع فطرية عامة. أما البشر فهجرتهم عقلانية، بناء على عوامل مبعده أو دافعة، وعوامل جاذبة أو ساحبة تسحب المهاجرين بإغراءات ومرغبات متنوعة، وللهجرة علاقـة وثيقـة بالعمران سكاناً وبلداناً. فمن حيث علاقتها بالسكان، فإن الهجرة الداخلية إضافة بشرية يزيد بها عدد سـكان الدولة الجاذبة، بينما الهجرة إلى خارجها نقصان بشري يقل منها عدد السكان فيهـا، الفـرق بـين الزيـادة والنقصان في أعداد المهاجرين إلى الداخل أي الوافدين، والمهاجرين إلى الخارج أي النازحين، يطلق عليهـا اصطلاحاً صافي الهجرة. فإذا زاد الوافدون على النازحين، أطلق على الزيادة فيض الهجرة، أما إذا نقصـوا عنهم، فإن النقص يطلق عليه غيض الهجرة، ويطلق على مجموع الوافـدين والنـازحين اصـطلاحا حجـم الهجرة[3].

والهجرة، من حيث الناحية النفسية للمهاجر، قد تكون اختيارية تدفع إليها رغباتـه وتطلعاتـه، أو تكـن قسرية يغصب عليها المهاجر، أي تكون مفروضة عليه من قوة ذات سلطان، فـرداً كـان أو مجموعـة أو جماعة أو هيئة رسمية. فقد يحدث أن يفرض شخص ذو نفوذ على شخص مستضـعف أن يغـادر موطنـه الأصلي، أو يفر المهاجرين من بطشه، أو أن تكون الهجرة خوفاً من الجماعة التي يكون المهاجر قد آذاهـا، فيهاجر خوفاً من انتقامها منه أو نبذها إياه، فيخـرج من موطنه الأصلي مطروداً مهاناً، وقد يحدث أن تكون الهجرة جماعية بأمر من هيئة رسمية عليا، وذلك في الحرب، لإخلاء مناطق بأسرها خوفا على سكانها مـن دمار شامل، أما الهجرة الاختيارية فأهمها وأبرزها أثراً، الهجرة العمالية التي يقوم بها أفراد ومجموعات في سبيل الحصول على أعمال مستديمة تدر أجورا منتظمة.

تراث الهجرة وأهميتها في الدول العربية:

للهجرة في الدول العربية تراث بالغ الأهمية. فالتقويم الهجري مرتبط بحدث خالد في تاريخ العرب، وهو هجرة محمد صلي الله عليه وسلم من مكة موطنه الأصلي إلى المدينة موطنه الجديد، وكانت كل من المدينتين تعد دولة مدنية، تحظي باستقلالها ومكانتها، وهي هجرة قسرية من جهة واختيارية من جهة أخـري، وفـق النظرة التي ينظر بها إليها. وقد كانت هجرة خيرا انتشر الإسلام بسببها، وأصبحت الهجرة بعد ذلك وسـيلة للتغيير إلى ما هو أحسن، يقبـل الناس عليها باختيارهم لتحسين أحوالهم، وهكذا صارت حركة مرغوباً فيها من قبل المهاجرين أنفسهم، ومن ناحية المناطق والدول إلى تحتاج إليهم، وتمنيهم بشتي المغريات.

وللهجرة الداخلية في الدول العربية إسهام عظيم في استخراج خيراتها وتنميتها ورفع مسـتوي المعيشـة فيها وتقدمها. وبدونها ما كان لهذه الدول أن تحقق ما حققته ولا تزال تحققه من ثراء وفير، مكنها من تخطيط مدنها وعمرانها، وإنشاء مختلف الصناعات التي زادت في غناها، وكان منها ما أسهم في إنشاء مدن جديـدة مخططة تخطيطاً سليماً. أما فضل الأيدي العاملة المهاجرة داخليا، سواء من الريـف أو مـن دول أخـري، فظاهر في مدن كثيرة وبخاصة العواصم وأشباهها، التي زادت عمراناً وتوسعت مرافقاً وبنيانـاً، وأصـبحت مراكزاً تجارية وسياحية وثقافية نشيطة. ولم يقتصر فضل الهجرة في الدول العربية على الميادين العمرانيـة والصناعية والتجارية في المدن فحسب، بل ظهر أيضا بشكل لافت في ميدان الزراعة في الدول التي تفتقـر إلى الأيدي العاملة الزراعية، فساعدتها على الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، ومكنت بعضـها مـن التصدير ومبادلة المنتجات. هذا فضلاً عن تمكين الدول المستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين، مـن تنفيـذ مشروعات ضخمة كإنشاء السدود وإقامة الجسور وحفر القنوات والأنفاق وتغيير الطـرق، والقيـام بشـتي الأعمال التي تتطلبها الصناعات البترولية.

والذي يدعو إلى إبراز أهمية الهجرة وتأكيد فوائدها لكل من الدول المصـدرة للعمالـة النازحـة وتلـك المستوردة لها، هي نظرة الاستعلاء المنفرة التي ينظر بها المواطنون إلى الأجانب غير المواطنين، الذين مـا وفدوا عليهم إلا لمساعدتهم نظير أجور يتقاضونها نظير عملهم وما فيه من ملل أحيانا ومن جهـود ومشـقة أحيانا أخري، في جو غير مستقر من حيث دوام العمالة، إذ قد يستغني عن المهاجر في أي وقت لغيـر مـا سبب أو لأتفه الأسباب، فيكون موقفة دائما موقف صاحب اليد السفلي، أما مستأجروا المواطن صاحب اليـد العليا. وليس معني ما ورد آنفاً عن أهمية الهجرة في البلاد المستقبلة للنازحين، أنهم وحدهم الـذين يحققـون التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكن لا أحد ينكر انهم عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج التي تشـمل إلـى جانب العمل، رأس المال والأرض والتنظيم والإدارة، كعناصر رئيسية أخري، وبدونها كلها لا يكون إنتـاج ولا تتسني تنمية، بل يكون فقر وكساد.

الهجرة والعمران الحضري:

بلغ عدد سكان الأقطار العربية العشرين سنة ١٩٨٠، ١٥٧ مليون نسـمة[٤]. ووفـق تقـديرات الأمـم المتحدة، يرجح أن يكون عددهم قد بلغ حوالي ٢١٠ مليون نسمة سنة ١٩٩٠، ومنـذ سـنة ١٩٥٠، ازدادت نسبة سكان المدن ازدياداً هائلاً جعل الدول العربية في جملتها أعظم عمراناً حضرياً مـن بقيـة دول العـالم الثالث. فبينما كان يقيم في سنة ١٩٥٠، حوالي ٢٥% من جملة السكان في المدن، زادت النسبة إلـى ٣٠% في سنة ١٩٧٠، ثم أصبحت حوالي ٥٠% في سنة ١٩٨٠، أي نصف العرب، منذ إحدي عشرة سنة، كـانوا يعيشون في المدن، وتشير تصورات الأمم المتحدة إلى أن نسبة التحضر، أي سكني المدن، في الدول العربية جملة سوف تقترب من ٦٦% [٥]. وعلي سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة سكان المدن في كل من الكويت وقطر حوالي ٨٨% من جملة السكان، وفي كل من البحرين والإمارات العربية حوالي ٨٠%، وفـي لبنـان ٦٥% وفي الأردن ٥٦%، وفي العراق ٦٤%، وفي سوريا ٤٦%، وفي مصر ٤٥%، بينما تنخفض النسبة انخفاضاً شديداً، فتصل إلى ٨%، في الجمهورية العربية اليمنية، و٥% في سلطنة عمان، وذلك وفق البيانات المتاحة لسنة ١٩٧٨[٦]. ويستخلص من ذلك أن نسبة التحضر أقرب إلى الاعتدال في لبنان والأردن والعراق وسوريا ومصر. وفي مصر يقيم ٥٣% من مجموع سكان الحضر في القاهرة والإسكندرية، وفي سوريا يقيم ٥٥% في دمشق وحلب، وفـي العراق ٧٠% في ثلاث مدن، وهي بغداد والموصل والبصرة، وفي المملكة العربية السعودية ٣٣% في الرياض وجدة، وذلك وفق تقارير البنك الدولي عن التطور الدولي للسكان لسـنة ١٩٨١[٧].

ويرجع النمو السريع للمدن في الدول العربية إلى الزيادة الطبيعية للسـكان، أي زيـادة المواليـد علـى الوفيات، وهي العامل الأول بدون منازع، ثم إلى الهجرة بكل أصنافها: الداخلية من الريف إلـى الحضـر، والداخلية من الدول العربية ذاتها، والدولية من الهند وباكستان وبنجلاديش، ودول أخري أفريقيـة وأسـيوية. والهجرة هي العامل الثاني في زيادة السكان التي يطلق عليها اصطلاحا: الزيادة غير الطبيعية. وتعطي دول الخليج مثالاً قوي الدلالة على أثر الهجر الوافدة في زيادة سكانها، فوفق إحصاءات سنة ١٩٨٠، بلغت نسـبة المهاجرين المقيمين في الإمارات إلى جملة السكان ٨٧%، وفي قطر ٧٦%، وفـي الكويـت ٦٠%، وفـي البحرين ٣٤%، وفي عمان ١٩%، وكان متوسط النسب في الدول الخمس قرابة ٥٥%، وهذه نسب عالية في جملتها، وفي تفاصيلها،، فيما عدا البحرين وعمان، إذ قلت النسب في كل منها عن ٥٠%[٨]. هذا وقد كانـت نسبة المهاجرين المقيمين في المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٥% [٩]. ومما لا شك فيه أن هذه النسب كلها قد زادت زيادة كبيرة حتى أواخر الثمانينات.

ولقد كان للصناعة البترولية فاعليتها في مدن الدول البترولية، وبخاصة دول الخليج المباشرة، أي الكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان، التي تجمع في مدنها السكان المواطنون وغير المواطنين بصورة مكثفة، وصارت معدلات النمو العمراني الحضري ما بين ضعف إلى ثلاثة أضعاف النمو الطبيعي، وبناء على ذلك قفزت مستويات التحضر قفزة هائلة إلى أن وصلت درجة من الإشباع الكلي في الواقع، أي ما يزيـد علـى

٨٠% من مجموع السكان في هذه الدول[١٠]. ولهذا من غير شك آثاره الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والأمنية الناجمة في أساسها عن التحضر وعامله البارز في الدول النفطية، وهو التصنيع المتعلق باستخراج البترول وما يرتبط به من صناعات البتروكيماويات والتكرير.

أسباب الهجرة:

يجمع الباحثون على أن السبب الأول والأعظم في الهجرة من منطقة إلى أخري في البلد الواحد، وكذلك من دولة إلى أخري، مادي بالدرجة الأولي، وهو الحصول على عمل منتظم ذي أجر منتظم وعال بالنسبة للأجور السائدة في الموطن الأصلي، إن وجدت، وذلك في حالة من يتعطلون عن العمل في المناطق الريفية، في أوقات لا تحتاج الزراعة فيها إلى عملهم، فيقضون الوقت في بطالة مقنعة تسبب السأم وعدم الرضا لأولئك الطامحين في حياة أفضل ورزق أوسع، بالنزوح إلى المدينة والعمل في الأشغال المختلفة المتاحة فيها بوفرة في سنوات الازدهار على وجه الخصوص، وهناك من الأشخاص من هم أكثر طموحاً وأشد تطلعاً، فيبحثون عن عمل في دول أخري يدر عليهم أجوراً عالية، إذا ما قورنت بالأجور السائدة في أوطانهم، التي يحصلون عليها إذا كانوا يعملون. أما إذا كانوا متعطلين عن العمل، فإن رغبتهم في الحصول على أي أعمال في بلاد أخري، يعد بالنسبة لهم فرصة العمر، ولذلك يهاجرون للحصول عليها، ويتحملون الغربة ومتاعبها في سبيل ما تدر عليهم من مال متواضع، يعتبرونه ثروة كبيرة تجعلهم عندما يدخرون جزءاً كبيراً منها، من الفئات المرسلة، الألفونيرات أصحاب الآلاف من العملة الصعبة أو عملات دولهم[١١].

وفي بحث شامل أجريته على عينة من العمال الصناعيين في مدينة الإسكندرية، في سنتي ١٩٥٤ - ١٩٥٥، عندما كنت أستاذاً بجامعة الإسكندرية، كان عدد المهاجرين من الريف ٧٧٠ عاملاً من بين ألفي عامل، اختيروا عشوائياً من ٦٠ مصنعاً، اختيرت عمدياً من بين ٤٨٤ مصنعاً، يشتغل في كل منها عشرة عمال فأكثر، وتنتج في خمس وثلاثين صناعة صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وكانت أكثر المحافظات دفعاً للمهاجرين منها المحافظات الأعلي كثافة بالسكان، وهي محافظة المنوفية في الوجه البحري، ومحافظة سوهاج في الوجه القبلي. فشدة ازدحام السكان في أي منطقة من المناطق، تدفع من لهم ظروف ومواصفات معينة إلى النزوح منها. وتلك ظاهرة تكاد تكون عالمية أثبتها البحث العلمي في بلاد كثيرة. هذا ومما لا شك فيه أن ازدحام السكان، أي ارتفاع نسبة كثافتهم ارتفاعاً كبيراً، في أي مكان في الأرض يكون مشفوعا بمشكلات اجتماعية متنوعة على رأسها البطالة، التي يصحبها الخروج على القانون من الكبار والأحداث. ولذلك عرف بعض الباحثين الهجرة، بأنها النزوح من بلد إلى آخر لعدم وجود فرص عمل مناسبة فيه[١٢]. وفي بحث العمال في مصانع الإسكندرية المشار إليه آنفا، تبين أن أكثر من ٦٠% من مجموع المهاجرين من الريف، كان الدافع الأكبر لنزوحهم الحصول على عمل وأجر منتظمين، يلي ذلك من أتوا صغاراً بصحبة أهلهم، الذين قد نزحوا للسبب نفسه، ونسبتهم أكثر من ٢٦%. أما الأسباب الأخرى كتحسين الحالة المادية، والتبرم بالحياة الريفية ووجود أقارب أو أصدقاء أغروهم بالهجرة إليهم وساعدوهم على الاستقرار في المدينة، أو غير ذلك من الأسباب كالهروب من انتقام بعض الخصوم أو من اضطهاد ذي نفوذ، فكانت منخفضة النسبة إلى أكثر قليلا من ١٣% مجتمعة[١٣].

ومما شجع على هجرة الريفيين إلى مدينة الإسكندرية، بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ النمو الصناعي الكبير والسريع الذي حدث فيها، وأوجد لهـم فرص عمل كثيرة، وسرعة انتشار أخبار نجاح مـن نزحوا في الحصول على عمل، بين إخوانهم في قراهم، الأمر الذي ترتب عليه نزوح غيرهم إلـى الهجـرة ورغبتهم الملحة في النزوح إلى المدينة. وهم إذ عزموا على الهجرة، لا يقدمون عليها بالفعـل إلا بمسـاعدة أولئك الذين نزحوا قبلهم وثبتوا أقدامهم في المدينة وخبروا أحوالها. ولذلك يمكن القول بأن الاتصالات التـي تجري بين المدينة والقرية تكون مصحوبة بعوامل تشيع عدم الاستقرار بين الريفيين(١٤).

أما العامل البغيض الطارد للمهاجرين من ديارهم وأرضهم، وتشريدهم وتشتتهم في بـلاد أخـري غيـر بلادهم، فهو العدوان المسلح الذي كان مسئولا عن تشريد عشرات الآلاف مـن الفلسـطينيين إلـى الأردن، ولبنان، وسوريا، وتعريضهم إلى التحضر الإجباري والبطالة، بعد حياة زراعية ريفية طويلة، ذلـك لأنهـم استقروا في الغالب في المراكز الحضرية أو حولها في بؤر متخلفة، صارت مكتظة بهم بدرجة شديدة. ففـي حرب ١٩٤٨، بلغ مجموع من شرد قرابة ثلاثة أرباع المليون، وفي حرب ١٩٦٧ زاد العدد إلى أكثر مـن مليون مهاجر هجرة إجبارية، ولجأت الأعداد الزائدة الجديدة، وهي حوالي ثلاثة مائة وخمسين ألف لاجئ إلى بعض المدن العربية، وعلي رأسها مدينة بيروت التي استوعبتهم وأصبحوا متعطلين في بؤرها المتخلفة. ولقد كان لذلك آثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في المدن التـي اسـتقبلتهم، وبخاصـة مدينـة بيروت(١٥).

ويشبه ذلك مع الفارق، هجرة عشرات الآلاف من المصريين هجرة قسرية جماعيـة مـن قطـاع قنـاة السويس من مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس إلى مدينة القاهرة أساساً، فارين من حرب الاستنزاف في أواخر الستينات، التي دمرت أجزاء كبيرة من هذه المدن. وقد كان لهجرة اللاجئين وطأة شديدة على القاهرة، أثرت في اقتصادها وأمنها ومرافقها تأثيراً شديداً. فهؤلاء اللاجئون، ولو انهم نزحوا من مناطق حضرية، فقد شعروا بغربة شديدة في القاهرة الأم – المدينة الضخمة – التي استوعبت إلى جانب المهاجرين مـن منطقـة قناة السويس، بضع مئات من الآلاف الذين هاجروا إليها فيما بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠، وأصبح الكثيـرون منهم باعة متجولين.

ومن أسباب الهجرة أساساً إلى المدن، وبخاصة في العصر الحديث، انتشـار العدالة الاجتماعيـة وفـتح الجامعات والمعاهد العليا الموجودة في المدن على مصرعيها لاستقبال أعداداً هائلة من الطلاب. وقد نتج عن ذلك نشأة طبقة جديدة ممن أطلق عليهم مصطلحاً جديداً وهو "المحضرنون"، الذين وفدوا على المدن الكبيـرة كالقاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب وعمان وبيروت، جاءوا من الريف أصلاً ومن البلاد الصغيرة، لينهلـوا العلم ذكوراً وإناثاً من جامعاتها ذات الإمكانات الكبيرة، وأقاموا في هذه المدن مدة لا تقل عن أربع سـنوات، استساغوا فيها الحياة الحضرية، فاستحبوا الإقامة فيها بسبب ارتفاع مستوي النعيم فيها، ولأن نسـبة عاليـة منهم يعينون في وظائف شتي في هذه المدن، وهكذا يتحضرنون ويكونون طبقة محضرنة، أغلبها من أبنـاء وبنات الفلاحين والعمال، الذين يتزاوجون ويتكاثرون وتزداد المدن بهم عدداً(١٧). وقل أن يعودوا إلى قـراهم

وبلدانهم الصغيرة، حيث لا يجدون فيها مزايا المدن من شتي المرافق التي تجعل الحياة مريحة، ومن وسائل ترفيه تجعلها ذات بهجة، ومن تقدم في المناصب ومشاركة عميقة في الحياة الثقافيـة والاجتماعيـة. ومـن المعلوم، كما يقرر الدكتور/ عبد الكريم اليافي أستاذ علم الاجتمـاع المتفـرغ بجامعـة دمشـق، "أن تنـوع الاختصاص وعلو المناصب مكانهما في المدن ولا سيما في العواصم(١٨)". ومما يزيد فـي ترسـيخ ظـاهر التحضرن هذه، أن الجماعات الريفية ذات قيم وأعراف وتقاليد قبلية أو عشائرية أو طائفية تمـارس ضـغطاً شديداً على أفرادها وتحد من حرياتهم، لأنها تسمح بتدخل بعضهم فـي شـئون بعـض وتضـييق مجـال الخصوصية في أفعالهم. وهذا كله من شأنه أن يدفع الكثيرين إلى التحلل من هذا الضغط بالالتصاق بالمدينـة وتحاشي الإقامة في الريف.

مواصفات المهاجرين:

من البحوث والدراسات المتاحة عن المهاجرين في الدول العربية التي تحدث فيها هجرات داخليـة فـي نطاق واسع من الريف إلى الحضر، أو من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ببترولها، يمكـن تعيـين بعـض مواصفات خاصة بالمهاجرين، أولها أن الأغلبية الساحقة من الذكور، أما القلة القليلة من الإناث، فأما أن يقمن بمهنة التدريس في المدارس والجامعات أو يشتغلن مربيات للأطفال أو في الخدمة المنزليـة، وفـي هـاتين العمليتين الخصوصيتين، كثر الإقـبال على تشغيل الأسيويات، على الرغم مما لذلك من نتائج تربوية ونفسية واجتماعية ولغوية سيئة، تناولها بعض الباحثين بالتحليل والنقد.

وثاني المواصفات أن المهاجرين أغلبهم فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين من العمر(١٩). وهـي سنوات عنفوان الشباب والجلد على العمل مهما كان شاقاً. ويشق على الشباب فيها أن يكـون قـادراً علـى العمل، ويجد في البحث عنه فلا يجده، بينما هو في شدة الحاجة إليه. فليس غريباً أن ينـزح عـن موطنـه الأصلي إلى حيث يجد العمل، الذي يرجو له الدوام والذي يدر عليه أجراً منتظما وأعلي بكثيـر جـداً مـن الأجور الشائعة في موطنه. والمواصفة الثالثة المرتبطة بسن الشباب، هي العزوبة وعدم التقيد بزوجة وذرية، أو العزوبة الشكلية عندما يهاجر المتزوج وحده تاركاً الزوجة والأولاد، إما لأن صاحب العمل يشترط ذلـك، أو لأن الدول المستقبلة تشترط ذلك في حالات الأجور المتدنية، وإما لأن المهاجر يفضل ذلك حتى يسـتطيع توفير أكبر قدر من المال يحوله إلى أسرته، وإما لأنه يفضل أن يبدأ الإقامة وحده في بلد الاستقبال، إلـى أن يتثبت في عمله وتصبح قدماه راسختين فيها وحينئذ تلحق به أسرته.

أما المواصفة الرابعة فموضع مناقشة لم يحسمها بعد البحث العلمي. فهناك رأي مفاده أن الذي يهاجر هو الشاب القليق العصبي الشديد التأثر غير المستقر وغير المتزن، الذي يضيق ذرعاً بما في بلده الأصلي مـن سوء الأحوال مهما كانت محدودة. وهناك رأي آخر ملخصه أن الذي يهاجر هو الشاب الذكي المتوثب المقدام المتطلع الذي لا يرضي بما هو مبتغاه من الحياة، فيركب المركب الصعب متحملا مشـقة السـفر والهجـرة ولوعة ترك الديار والأهل والأصحاب. فكل شيء يهون في سبيل تحقيق المراد، وهو إدخال مال يمكنه مـن شراء ما يبتغيه واقتناء ما تطمح إليه نفسه من أرض وعقار وأدوات كهربائية، وربما سيارة أو آلة تساعد في

فلح الأرض، إذا كان مزارعاً وهناك رأي ثالث يتبلور في أنه، ليس كل مهاجر من الصنفين السالفي الـذكر، بل هناك الشخص الامعه، الذي يهاجر محاكاة لغيره ممن هاجر ونجح وكون حياته كما يبغي، دون أن يكون لديه الهدف نفسه والإصرار نفسه والطموح نفسه، ودون أن يعاني قلقاً أو توتراً. إنما هو التابع المخاص فـي الاتباع، الغافل عن حكمة: "ما أتعس الناس إلا القياس". وكم من شاب هاجر قياساً فتحولـت حالتـه النفسـية وأصبح مكتئباً من شدة الندم.

تكيف المهاجرين في المدينة:

إن بحث تكيف المهاجرين من القرية إلى المدينة هام وذو نفـع كبيـر للمعنيـين بالحيـاة الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية، وما يحدث فيها من تفاعل اجتماعي في جو من التوافق والانسجام والألفة أو في جـو على النقيض من ذلك، مزيج من عدم التوافق والتنافر والتنابذ. وتزداد أهمية هذا الموضـوع بكثـرة عـدد المهاجرين وتركزهم في مناطق شعبية تكون بؤراً متخلفة في المدينة تعمل على ترييف مساحات كبير فيها.

وقد تبين لي من بحثين أجريتهما في مدينة الإسكندرية في الخمسينات، أن المهاجر من الريف الذي يفـد على المدينة يمر بعملية تغيير متدرجة من حيث زيه ومظهره ومسكنه وما فيه من أثـاث ومراعـاة لعامـل الوقت، وبخاصة إذا كان يعمل في الصناعة، ولكن هذه العملية تتم على مراحل وتستغرق في جملتها قرابـة عام، يبدو بعده القروي الوافد شبه حضري في مظهره البراني، أما جوانيته التي تحتوي على القيم والمعـاني والأفكار، التي تتحكم كلها في سلوكه، فتظل ريفية أمداً طويلاً، وبخاصة إذا كان يداوم الاتصال بأهل قريتـه ويتردد هو نفسه عليها كلما سنحت له الظروف، إذ في هذه الحالة لا يتغير شيء في جوانيته، وتكون حياتـه في المدينة غير متوافقة لعدم استطاعته التكيف مع العناصر الثقافية السائدة فيها.

ويدعم هذه النتيجة بحث موسع أجراه متخصصون في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فـي أوائل الثمانينات عما سموه "تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبري" [٢١]. فقد انتهوا من بحثهم بعدة استنتاجات هامة، أولها أنه برغم طول المدة التي قضاها المهاجرون الريفيون في القاهرة، والتي يمكـن أن تسمح بتمثل كثير من القيم الحضرية، فإنهم كانوا متمسكين بالنمط الريفي في حياتهم ومتجاوبين مع النمط الشعبي السائد في المناطق المتخلفة، ذلك النمط الذي لا يختلف كثيراً عن النمط الريفي الذي هـاجروا منـه، وكونوا ما يعرف بالنمط الريفي - حضري في المدينة، وهو نمط ريفي القيم إلى حد كبير وحضري السلوك الاقتصادي والتعامل مع كثير من الخدمات والمرافق المتاحة في مناطقهم. ومن أهم القيم الريفية التي تمسكوا بها بشدة تلك المتعلقة بسلوك المرأة في شتي المناسبات.

أما النموذج السائد في العلاقات التفاعلية للمهاجرين فهو الانعزال وعدم تكويـن علاقات اجتماعية فـي البيئة الحضرية والاكتفاء بالعلاقات الاجتماعية مع أهالي قراهم سواء من يقيم منهم بجوارهم في القـاهرة أو من قبعوا في القري ولم يغادروها. وهكذا يحاولون جاهدين تحقيق تكيف اجتماعي مع بيئتهم الجديـدة عـن طريق تجنب المواقف الصراعية والاقتصار على التعامل مع أبناء قراهم في البيئة الحضرية التي يعيشـون فيها، وبذلك لا يحسون بالغربة ولا يشعرون بأنهم أقلية، ولقد كان هذا النوع من التفاعل النموذج الغالب بـين

أفراد البحث: حوالي ثلثي العينة. أما النموذج الثاني المحدود الانتشار، فكان يتميز بالهامشية، حيـث تكـون علاقات المهاجر الاجتماعية ضعيفة، سواء مع أبناء قريته المقيمين بجواره في القاهرة، أو مع أولئك الذين لم يغادروها. وكانت نسبة المنتمين إلى هذا النموذج ٢١% أي اكثر من الخمـس، وهـذه نسـبة ذات وزن لا يستهان به، من حيث انتشار شتي أشكال الانحراف بينهم، نظراً لأن هذا النموذج هو أضعف تكيفاً مع نمـط الحياة الحضرية، وبخاصة في المدينة الأم المستقبلة، أما النموذج الذي حقق درجة محـدودة مـن التكيـف الاجتماعي، فلم تزد نسبته عن ١٢% وكانوا يعيشون في صراعات ثقافية بين القديم المحافظ وذلك بالاتصال المستديم مع أهاليهم في قراهم، والجديد المتحرر إلى حد ما وذلك لأنهم يتصلون يومياً بأهل القاهرة، سـواء منهم الأصيل أو الدخيل فيها. ولم يكن متكيفاً من أفراد العينة مع الحياة الحضرية سوي نسبة ضـئيلة بلغـت ٢%، وهؤلاء كانوا قد حسموا الأمر وقطعوا صلاتهم بأهالي قراهم.

ولعل أهم نتيجة للبحث المعروض، تتلخص في أن ما يبدو من تكيف المهاجرين من القري إلى القـاهرة مع الحياة فيها، إنما هو نتيجة التوافق الاجتماعـي، أي تكوين علاقات اجتماعية متشعبة مع بني قراهم الذين يعايشونهم في مناطقهم في القاهرة، وتجنب المواقف الصراعية التي قد يسـببها لهـم الاتصـال المباشـر بالمتحضرين في هذه المناطق وهذه الحقيقة تفسر سيادة النموذج الريفي الفج، والنموذج الريفي - حضـري فيها، وازدياد ظاهرة التربيف في القاهرة.

آثار الهجرة الداخلية على الأمن:

للهجرة الداخلية التي هي النزوح من الريف إلى الحضر في الدولة الواحدة، آثار أمنية تختلف إلى حد كبير عن الآثار الأمنية للهجرة من دولة إلى داخل دولة أخري، وهي المعروفة بالهجر الدولية. وليس مـن اليسـير دراسة هذه الآثار في تفاصيلها، لأن المراجع التي تتناول الهجرة بنوعيها، إنما تذكر أن هناك انحرافات أمنيـة كثيرة ومتنوعة تقع من المهاجرين في المدن، ومن المهاجرين في دولهم الأصلية كما تقع فـي دول المهجـر، بدون ذكر أنواعها أو عدد المنحرفين ونسبتهم إلى جملة المهاجرين أو إلى مجموع المهاجرين من قري معينـة أو من كل دولة على وجه التحديد، لأن هذه البيانات تتطلب توسعاً وتدقيقاً في تسجيل الجرائم وتحديـدها مـن حيث كونها مجرد مخالفات، أو جنح، أو جنايات، ومن حيث منطقة وقوعها في المدينة، وفقاً لأصـغر وحـدة إدارية. هذا النوع من التسجيل الموسع والمصنف بدقة يحتاج إلى إمكانات مادية وبشرية مدربـة ليسـت فـي مقدور الدول ذات الدخل المحدود أو ذات الوعي الجنائي غير الشامل. وفي الواقع، تخدم الإحصاءات الجنائيـة المفصلة بدقة البحث العلمي الذي يثري التنظير في علم الإجرام أكثر مما يخدم التطبيق في ميـدان الجريمـة. ولكن ذلك القصور في الإحصاءات الجنائية التي تتناول الهجرة الداخلية والهجـرة إلـى الـداخل أي الهجـرة السياسية، لا يمنع من تناول آثارها على الأمن بشكل يتصف بالعمومية في ضوء اعتبـارات تتعلـق بأوضـاع وظروف مشتركة شائعة بين المهاجرين. ففيما يتعلق بالهجرة الداخلية يمكن القول بأنه يكاد يكون لا أثر لها في أمن قري الدفع إلى المدينة، اللهم إلا في حالات قليلة جداً، وذلك في القري التي يشيع فيها الأخذ بالثأر، فتشـجع فكرة الهجرة على تنفيذه ثم الفرار تواً إلى مدينة كبري، وبخاص المدن والعواصم، فيصعب جداً البحـث عـن

القاتل والثأر منه. أما آثار الهجرة الداخلية على الأمن في الحضر فمتنوعة أولها جريمة النصب على المهاجرين القرويين نصباً يتخذ صوراً عديدة وبخاصة إذا كان القروي من منطقة أو محافظة تشتهر بالطيبة التي يعدها أهل الحضر عبطاً وسذاجة. ومحافظة الشرقية مثلا مشهورة بطيبة أهلها إلى درجة كبيرة ومن الشائعات الرائجة أن نصاباً من القاهرة باع واحداً منهم الساعة التي في ميدان باب الخلق، وأن نصاباً غيره باع شرقاوياً آخر الترام. ولا بد أن يكون في كل دولة شائعاً من هذا النوع وحوادث شبيهة تدعو إلى الضحك والسخرية، وقد تنتشر جرائم تعاطي المخدرات نتيجة هجرة ريفيين ممن أدمنوا تعاطيها لظروف خاصة كما حدث في مدينة أسوان المتريفة التي شاع فيها الماكستون فورت، الذي أدخله المهندسون الفرنسيون أثناء اشتغالهم في إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من سد أسوان القديم في الخمسينات من هذا القرن وذلك لتنشيط العمل على الشغل في جو متعب شديد الحرارة. وقد اشتغل صيدلي في القاهرة في تجهيز المادة المنشطة وملء الأنبولات بها وإرسالها إلى مدينة أسوان مع خدم عربات النوم في القطار السريع وما لبث هذا المنشط أن انتشر في القاهرة وفي مدن أخري كالإسكندرية، وغيرها ولذلك سهل استغلال المهاجرين الذين يتعاطون الماكستون أو الهيروين أو الحشيش في تجارة المخدرات، وفي المناطق المتخلفة والشديدة الازدحام التي يقيمون فيها في المدينة. ومن الجرائم التي تنتشر بين المهاجرين في هذه المناطق الضرب، والضرب المفضي إلى الموت، والقطع بآلات حادة في مشاجرات حادة بينهم، كما تحدث من بعضهم حوادث الاغتصاب في أحيان قليلة جداً وذلك نتيجة انتشار العزوبة بين المهاجرين ووقوع قلة قليلة منهم نهباً لشهواتهم التي قد تثيرها بعض النساء المتبرجات. وانتشار المسكرات الرخيصة ليس بقليل بين المهاجرين إذ يعتقدون أنها تهون عليهم الشعور بالغربة والبعد عن الأهل والخلان في الموطن الأصلي. وذلك على الرغم من أنهم بصحبة بعضهم البعض في المقاهي بخاصة، ولكن كل واحد منهم يكون غارقاً في خيالات وذكريات دنياه.

أما فيما يتعلق بالهجرة إلى داخل دول أخري أي الهجرة الإقليمية بين الدول العربية، فإن لها آثاراً في كل الدول المصدرة والدول المستوردة على حد سواء. ففيما يخص الدول المصدرة للمهاجرين، وهي الدول الفقيرة عاد فتكثر فيها جريمة تزوير جوازات السفر تمكيناً لهم من المغادرة وذلك في حالة عدم السماح لهم بالمغادرة حتى يؤدوا الخدمة العسكرية أو في حالة منعهم من السفر لأسباب قضائية، وكذلك تحدث فيها جرائم التهريب مع قلة من الخارجين من بلادهم وقلة من العائدين إليها، كتهريب السلع التي تروج في دول المهجر كالدواء مثلا الذي يهرب عادة من مصر، وكالعملة الصعبة إذا كانت الدولة المصدرة تحرم الخروج بها، أو حتى بالعملة المحلية. وأخطر أنواع التهريب مع الخارجين والداخلين هو تهريب المخدرات وبخاصة من الدول التي تزرعها أو تصنعها أو تكون معبراً لها، والتهرب من دفع رسوم الجمارك على السلع الداخلة بصحبة ركاب الطائرات والبواخر والسيارات. ومن الانحرافات التي تنجم عن هجرة الآباء والأمهات كمرافقات لأزواجهن في بعض الأحيان، وترك الأبناء والبنات في سن البلوغ أو المراهقة لإشراف ضعيف أو متسيب من الأمهات أو الأقارب شهورا طويلة قد تمتد سنوات، جناح الأحداث وارتكابهم شتي الأفعال الخارجة على القانون كالجرائم الجنسية وسرقة السيارات وتعاطي المخدرات والوقوع تحت ضغط تجار المخدرات الذين يستغلونهم في توزيعها على العملاء، والسرقة والاندماج في عصابات السطو على المنازل واقتحام المحال التجارية وجرائم العنف.

هذا فيما يتعلق بآثار الهجرة على الأمن في الدول المصدرة للمهاجرين، أما عن آثارها على الأمن في الدول المستوردة لهم، فتشمل جرائم التسلل إلى داخل البلاد بطريقة غير مشروعة وبخاصة في حالة وجود حدود مشتركة بينها، وتهريب المخدرات والممنوعات الأخرى، والاعتداء بالضرب أو الجرح في المناطق شديدة الازدحام بالناس، سكان وعابري سبيل إذ تكثر في هذه المناطق التي تكون في المدن بؤراً متخلفة، الجرائم الجنسية وجرائم العنف وخيانة الأمانة والثقة التي يضعها بعض السكان الوطنيين في بعض المهاجرين بعد أن يكونوا قد أظهروا ولاء شديد وعاطفة قوية.

والحق أن الدولة التي تطبق الشريعة الإسلامية بدون تراخ، أو تنفذ القانون الوضعي في يقظة وسهر على مصالح المواطنين، تقل فيها جرائم أهلها بوجه عام، وجرائم المهاجرين على وجه الخصوص، وثبت لي ذلك من بحث قمت بإجرائه لوزارة الداخلية السعودية في مناطق المملكة الخمس، سنة ١٩٧٧، تبين منه آثار تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في الحد من الجريمة بمختلف أشكالها[٢٢]. وهذه الحقائق معروفة لدي المهاجرين من كل دولة، وهم يحترمونها إلى درجة كبيرة، وقلما يخرجون على القانون، ومما يساعد على الحد من الجريمة ويعمل على انتشار الأمن في المدينة كون المهاجرين من جنسيات مختلفة، وتنافسهم في تجنب الخروج على القانون، حتى لا تدفع مجموعة جنسية معينة وتلوث سمعة الدولة النازحين منها. ولكن لا ينفي ذلك حدوث بعض صراعات بين أفراد مختلفي الجنسية تؤدي إلى الجريمة[٢٣]. ولبيان هذا التنوع الكبير في جنسيات المهاجرين، سجل أحد الباحثين ملاحظ بهذا الخصوص، فقال: "مثل فندقي في جدة الفنادق فيها خير تمثيل. كان الموظف على مكتب الاستقبال لبنانياً، والبواب سودانياً والنادل في الصباح كان ماليزياً وفي المساء مصرياً، وقدم لنا وجبة الغذاء مصري، ووجبة العشاء سوري، والخادم في بركة السباحة كان من بنجلاديش، وكان هناك عمال يمنيون وباكستانيون يبنون امتداداً للفندق تحت رقابة فلسطيني. وعندما هممت بالمغادرة، قام الأردني بإعداد الفاتورة لي. ولكن سائق السيارة إلى المطار كان سعودياً، إذ أن عمل قيادة سيارات الأجرة - كالجيش والشرطة - مقصور على السعوديين"[٢٤].

معالجة آثار الهجرة على الأمن:

مما تقدم يتضح أن آثار الهجرة على الأمن، ذات بصمات واضحة المعالم على كل من القرية والمدينة، فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، وعلي الدولة المصدرة والدولة المستوردة، في حالة الهجرة إلى الداخل، أي الهجرة الدولية، أو الإقليمية في الوطن العربي، وكذلك على الهجرة والمهاجرين في هذين النوعين من الهجرة، ومن المنطقي أن تشمل المعالجة لهذه الآثار،كلاً من القرية والمدينة، ودولة المصدر ودولة الاستقبال، وظاهرة الهجرة نفسها.

وهناك مقترحات كثيرة لنشر الاستقرار الاجتماعي في القرية حتى تصبح أقل دفعاً للمهاجرين. ولعل أهم هذه المقترحات تنمية القرية من الناحية العمرانية ورفع مستواها الحضاري، بمدها بإمكانات معتدلة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، ومختلف المرافق من مياه صالحة للشرب وكهرباء وصرف صحي ووسائل الاتصال والمواصلات، وتوفير المواد الغذائية اللازمة. وبذلك تكتفي القرية ذاتياً، وينعم فيها أهلها

بعيشة راضية مبسطة وغير شاغلة. ويقتضي ذلك تخصيص نسبة كافية من ميزانية الدولة لتنمية الريف تنمية متدرجة، ترفع مستوي معيشة سكانه وتتيح لهم حياة كريمة.

أما المدينة فتحتاج إلى سياسة عمرانية مبنية على تخطيط سليم، يقضي على منـاطق البـؤر المتخلفـة الفاسدة، الشديدة الازدحام والمتدنية الإسكان، بشكل يجعل الحياة فيها غير كريمة، لما في هذه المنـاطق مـن تلوث بيئي شديد، يعود على الأمن بعواقب وخيمة. وكلما كان تضخم المدينة كبيراً، وكثافـة السـكان فيهـا مرتفعة، كانت مشاكلها أكثر وأعقد، وتطلبت سياسة أضخم لحلها، تماماً كما حـدث لمدينـة القـاهرة الأم - المدينة التي اقتضي تخفيف الضغط السكاني عليها، إنشاء أربع مدن صناعية توابع لها، يتراوح بعدها عنهـا ما بين أربعين ومائة كيلو متر. وقد أصبح التخطيط العمراني الحضري، في الوقت الحاضر، مـن السـمات البارزة في الدول العربية، وذلك لحل مشاكل حضرية شتي، على رأسها مشكلة المناطق المتخلفة التي تجذب عادة المهاجرين إلى داخل المدينة للإقامة فيها، في ظروف سكنية شديدة التدني، تؤدي إلى إفسـاد الأخـلاق والخروج على القانون في صور شتي.

ومن المقترحات الجذرية التي تقدم لحل مشكلة ضغط الهجرة على المدن التي بلغت درجة التشـبع مـع الكثافة السكانية، ترشيد الهجرة الداخلية وضبطها وتوجيهها إلى مراكز حضرية أخري أقل كثافة، مـع منـع إنشاء مصانع جديدة في المدن الشديدة الازدحام، وتشجيع ما يعرف بالهجرة المعاكسة، وهـي الهجـرة مـن المدن إلى الريف، كبناء وحدات سكنية رخيصة وعرضها للبيع بالتقسيط أو للسكني بإيجارات مغرية. وهناك مشروعان قدما دولياً في حل المشاكل السكنية في المناطق الشديدة التخلف في المدينة، وهما مشروع أراضي البناء الجديدة المزودة بمختلف الخدمـات (Site & Services)، ومشروع رفع المستوي السكني بأقل تكلفة (Upgrading).

وفيما يتعلق بالهجرة إلى الداخل، المعروفة بالهجرة الدولية، أي من دولة إلى أخري، تحتاج معالجة آثار الهجرة على الأمن سواء في الدول المصدرة للعمالة أو المستوردة لها، إلى خطة قومية شاملة متكاملة تنسـق فيها الجهود الأمنية والجهود العمرانية في سياسة تعاونية كبري تعرف بالتكامل الأمني، يشترك في وضـعها متخصصون في الأمن مع متخصصين في العمران الحضري. وهذا يتطلب أن يكون لدي رجال الأمن معرفة بالعمران الحضري يكتسبونها من دراسة علم الاجتماع الشرطي فـي كليـات الشـرطة، وأن يكـون لـدي المتخصصين في التخطيط العمراني معرفة بالجريمة في الريف والحضر، يكتسبونها من دراسة علم الاجتماع الجنائي في كليات الهندسة. وهذا التنسيق العلمي وما يجب أن يصاحبه مـن بحـوث فـي موضـوع هـذه المحاضرة، هو بالقطع من واجبات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب بجامعة الدول العربية.

الحواشي

١- عبد الكريم الباقي، "الإطار السكاني"، **المجتمع العربي**، العين، مطبوعات جامعة الدول العربية المتحدة، ١٩٨٩، ص ص ٧١ - ١٤٩.

٢- حنا رزق، "هجرة"، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

٣- عبد الكريم الباقي، **مصدر سابق**.

٤- مزارا والاقراع، "التحضر في المجتمع العربي"، **مجلة الفكر العربي**، بيروت، العـدد ٤٣، السـنة ٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ص ص ١٢٩-١٤٣.

٥- جانيت أبو اللغد، "التحضر والتغيير الاجتماعي"، **المصدر نفسه**، ص ص ١٥٤-١٧٣.

٦- سمير خاف، "بعض المظاهر البارزة في التحضر في العالم العربي"، **المصدر نفسه**، ص ص ١٤٤-١٥٣.

٧- مزارا والاقراع، **مصدر سابق**.

٨- اسحق قطب، "التحضر في دول الخليج العربي المعاصرة"، **مجلة الفكر العربي**، ص ص ٣٨-٦٦.

٩- جانيت أبو اللغد، **مصدر سابق**.

١٠- **المصدر نفسه**.

١١- حسن الساعاتي، "الفئات المرسملة في مصر المعاصرة"، **الدين والاقتصاد**، القـاهرة، سـينا للنشـر، ١٩٩٠، ص ص ٩٩- ١١٠.

١٢- محمود أبو زيد، "مهاجر"، **المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني**، القاهرة، دار الكتـاب للنشـر والتوزيع، ١٩٨٧.

١٣- حسن الساعاتي، **التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية وعمالها**، دار النهضة العربية، ١٩٨٠، طـ٣، ص ص ٢٨١-٢٨٢.

١٤- **المصدر نفسه**، ص٢٨٣.

١٥- جانيت أبو اللغد، **مصدر سابق**.

١٦- "الهجرة الداخلية في مصر"، **تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية**، الـدورة الأولـي، يونية ١٩٧٩، ص ص ١٨٧-٢٠٦.

١٧- حسن الساعاتي، "العدالية: الإيديولوجية الاجتماعية السياسـية الجديـدة"، علـم الاجتمـاع والسـلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ص٣٩٣-٤٠٠.

١٨- عبد الكريم الباقي، **مصدر سابق**.

١٩- حسن الساعاتي، **التصنيع والعمران**، ص٢٨٠، واسحق قطب، **المصدر السابق**.

٢٠- حسن الساعاتي، **التصنيع والعمران**، ص ص٣٠٧-٣٠٨.

٢١- نادية حليم سليمان، "تكامل المهاجرين مع النمط الحضري للقاهرة الكبري"، في: لويس كامل، **قـراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد الرابـع، ١٩٨٥، ص ص١٥٢-١٦٢.

٢٢- حسن الساعاتي، "نظرية الدراسة الميدانية، **الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسـلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية/الرياض ١٦-٢١ شوال عام ١٣٩٦هـ ـ**، الرياض، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، ١٩٧٧، ص ص١٠٩-١٣٧.

٢٣- محمد عارف، **الجريمة في المجتمع**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥، ص ص٧٨١-٧٨٢.

٢٤- نقلا عن لي ل.بين، "القوة العاملة والتحضر في الشرق الأوسط"، **مجلة الفكر العربي**، ص ص٩٤-١١٧.

إصدارات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١- الببليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٢- الملخصات السوسيولوجية العربية: ١١ مجلداً، من الأول وحتي السابع، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٣- المجلدات من الثامن وحتي الحادي عشر، إشراف محمد الجوهري في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤- الإنتاج الفكري العربي في علم الفولكلور: قائمة ببليوجرافية، إعداد محمد الجوهري وآخرون، ٢٠٠٠.

٥- الفولكلور العربي: بحوث ودراسات (المجلد الأول)، إشراف محمد الجوهري، ٢٠٠٠.

٦- الفولكلور العربي: بحوث ودراسات (المجلد الثاني)، تحرير محمد الجوهري، وإبراهيم عبد الحافظ، ومصطفي جاد، ٢٠٠١.

٧- استخدام الحاسب الآلي في مجال العلوم الاجتماعية (استخدام برنامج SPSS من خلال Windows)،عبد الحميد عبد اللطيف،٢٠٠٠.

٨- البناء السياسي في إحدي قري الصعيد، محمود جاد، ٢٠٠٠.

٩- آثار القبلية على المزاج الغنائي والموسيقي لأهل الصعيد، تأليف محمود جاد،٢٠٠١.

١٠- العنف في الأسرة، تأديب مشروع أم انتهاك محظور، تأليف عدلي السمري، ٢٠٠١.

١١- ملامح التغير في القصص الشعبي الغنائي، تأليف إبراهيم عبد الحافظ،٢٠٠١.

١٢- الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور نبيل صبحي، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، ٢٠٠١ (ضمن مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع).

١٣- الإنتاج الفكري العربي في علم الاجتماع: قائمة ببليوجرافية مشروحة (١٩٢٤-١٩٩٥) / إشراف أحمد زايد، ومحمد الجوهري،٢٠٠١، (وهي طبعة منقحة ومزيدة من المجلدات السبعة الأولي من الملخصات السوسيولوجية العربية التي سبق أن أصدرها المركز ونفذت).

١٤- التراث الشعبي في عالم متغير، تأليف مجموعة من الأساتذة، ٢٠٠١.

١٥- الشباب ومستقبل مصر: الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠. تحرير/ محمود الكردي، ٢٠٠١

١٦- المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر: الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠١. تحرير / أحمد مجدي حجازي، ٢٠٠١.

١٧- الجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة، تأليف ابتسام علام، تقديم / فاروق العادلي، ٢٠٠١.

١٨- الإدراك البيئي عند الطفل: دراسة مقارنة بين الريف والحضر، تأليف أحمد مصطفي العتيق، ٢٠٠١.

١٩- دراسات مصرية في علم الاجتماع: مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي، ٢٠٠٢ (ضـمن مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع).

* * *

هذا الكتاب

يوالي مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بآداب القاهرة – بهذا العمـل – إصـدار مجموعـة الكتـب التذكارية التي يقدم كل منها عرضاً تاريخياً وافياً لإسهامات واحد من رواد علم الاجتماع المصري ممن أدوا رسالتهم وعبروا، أو أولئك الذينما زالوا يواصلون العطاء ويقودون مسيرة العلم. ويسجل كل عمـل السـيرة الشخصية والعلمية للرائد، وحصراً متكاملاً مشروحاً ووافياً لإنتاجه العلمي. هذا فضلاً عن عدد من الأعمـال المهداة إليه والتي تتقاطع مع أبرز مجالات اهتمامه العلمي. وأخيراً يهتم كل كتاب بنشر آخر الأعمال التي لم تنتشر لصاحب هذا العمل.

وهكذا يقدم القسم الأول من هذا الكتاب عرضاً لسيرة الدكتور حسن الساعاتي وإنتاجه العلمي، بينما يضـم القسم الثاني مجموعة من البحوث من وحي علم الاجتماع الخلدوني والتصنيع. ويختص القسم الثالث ببحوث من ميدان علم الاجتماع التطبيقي. ويعرض القسم الأخير آخر ما كتبه الدكتور الساعاتي.